

رؤية تحليلية لاضطرابات

الشرق الأوسط

تحرير: وانغ جنغ ليه
ترجمة: أمنية عز الدين

٢٢

هذا الكتاب يتطرق إلى الحديث عن منطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بين ازدهار الإمبراطورية العثمانية حتى أوائل التسعينيات، والواقع أن البحث في منظومة تطور قضايا الشرق الأوسط يعتبر مفتاحاً مهماً لمعرفة القضايا المعقدة لهذه المنطقة وفهم مسيرة تطورها. وفي ضوء هذه المعرفة وضع المؤلف في عام 1990 أهم السلاسل الفكرية والأطر التحليلية المعنية بتأليف هذا الكتاب على أساس دراسة طويلة لقضايا الشرق الأوسط التي تتمثل في صراع الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها، والصراعات والخلافات المعقدة داخل مجتمعات منطقة الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية على الصعيد السياسي والاقتصادى والاجتماعى.

إن قضايا الشرق الأوسط غنية بموضوعاتها، ولا يمكن مطلقاً أن يتسع لها هذا الكتاب بمقالاته المحدودة، بمعنى أن أهم ما يقدمه هذا الكتاب يتمثل في أطر تحليلية ورؤى كثيرة معنية بمعرفة الشرق الأوسط ودراسته، وسوف يسرنا كثيراً إذا استطاع هذا الكتاب مساعدة القراء على الاقتراب أكثر من الحقيقة عند معرفة قضايا الشرق الأوسط وتحليلها ودراستها.

رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: كاميليا صبحي

- العدد: 2129
- رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط
- وانغ جنغ ليه
- أمنية عز الدين
- اللغة: الصينية
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

动荡中东多视角分析

王京烈

Copyright © 王京烈

Arabic Translation © 2013, National Center for Translation

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة
شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط

تحرير: وانغ جنغ ليه
ترجمة: أمنية عز الدين



2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جنگ ليه ، وانغ.

روية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط/ تحرير : وانغ جنگ ليه،

ترجمة: أمنية عز الدين

ط١ ، القاهرة - المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٣

٤٧٦ ص ، ٢٤سم

١ - الشرق الأوسط - تاريخ

٢ - الشرق الأوسط - الأحوال السياسية

(١) عز الدين، أمنية (مترجمة)

٩٥٦

(ب) العنوان

رقم الإيداع ٢٠١٢ / ٣٧١٢

التقييم الدولى : 2 - 967 - 704 - 977 - 978

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

11 المقدمة
----	---------------

الجزء الأول

نزاعات الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها

الباب الأول

الصراع الدائر بين القوى العظمى للسيطرة

على السلطة في الشرق الأوسط

الفصل الأول: الموقع الإستراتيجي للشرق الأوسط في ظل التركيبة

31 السياسية والاقتصادية العالمية

39 الفصل الثاني: ازدهار الإمبراطورية العثمانية وانهارها

الفصل الثالث: تقسيم منطقة الشرق الأوسط على يد القوى

51 العظمى

الفصل الرابع: الموروثات الاستعمارية وأعباء التنمية لمجتمع

69 الشرق الأوسط

الباب الثاني

سياسة المد والجزر بين القوتين المهيمنتين

الفصل الأول: التغيرات التي طرأت على مكانة الدول العظمى

79 في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية

87	الفصل الثاني: أهم المصالح الأمريكية والسوفيتية في منطقة الشرق الأوسط
101	الفصل الثالث: السياسة الأمريكية والسوفيتية في الشرق الأوسط وأهم أشكال صراعهما على المنطقة
	الباب الثالث
131	تدخلات واعتداءات الدول العظمى على دول الشرق الأوسط
	الفصل الأول: نضال دول شرق الأوسط لحماية استقلالها السياسي والاقتصادي
153	الفصل الثاني: الأعمال التخريبية للدول العظمى في منطقة الشرق الأوسط وتخطيطها لتشكيل كتلت عسكـرية في المنطقة
165	الفصل الثالث: التدخلات المباشرة للدول العظمى وعدوانها المسلح على دول الشرق الأوسط

الباب الرابع

أشكال صراع الدول العظمى في

الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

189	الفصل الأول: منطقة الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة لا تزال البؤرة الرئيسية لصراع الدول العظمى
195	الفصل الثاني: أهم أشكال الصراع للدول العظمى في الشرق الأوسط
231	الفصل الثالث: تأثير صراع الدول العظمى على الأوضاع في الشرق الأوسط في المستقبل

الجزء الثاني

خلافاً متشابكة دائرة في منطقة الشرق الأوسط

الباب الخامس

الصراع العربي الاسرائيلي طويل الأمد

- 249 الفصل الأول: الجذور التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي
- 259 الفصل الثاني: تطور وتنامي الصراع العربي الإسرائيلي
- 279 الفصل الثالث: القضية الفلسطينية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي
- الفصل الرابع: الخلافات الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي
- 295 واتجاهات تطور الصراع

الباب السادس

نزاعات عرقية لا تنتهي

- 329 الفصل الأول: أهم القوميات والقبائل في الشرق الأوسط
- 339 الفصل الثاني: نزاعات عرقية في منطقة الشرق الأوسط
- 361 الفصل الثالث: مشكلات القبائل والعشائر في منطقة الشرق الأوسط
- الفصل الرابع: تأثير المشكلات القومية والقبلية على منطقة الشرق الأوسط
- 377

الباب السابع

خلافاً دينية معقدة

- الفصل الأول: أهم الديانات والمذاهب ومصادرها التاريخية في
- 395 منطقة الشرق الأوسط

- 409 الفصل الثاني: أهم المذاهب والتغيرات والتطورات التاريخية فى الدين الإسلامى
- 419 الفصل الثالث: أهم الصراعات الطائفية فى منطقة الشرق الأوسط .
- 431 الفصل الرابع: الخلافات الناجمة عن الصراع الطائفى وتأثيره

الباب الثامن

صراع المصالح القومية لا نهاية له

- 443 الفصل الأول: تطور علاقات دول الشرق الأوسط بعد الحرب
- 455 الفصل الثانى: نزاع وصراع الموارد الطبيعية (المياه والنفط)
- 481 الفصل الثالث: المشكلات الحدودية فى الشرق الأوسط بعد حرب الخليج
- الفصل الرابع: أهم إرهابات الصراع على الثروات الطبيعية
- 499 والأراضى الإقليمية المحدودة

الجزء الثالث

مجتمع الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية

الباب التاسع

سياسة الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية

- 517 الفصل الأول: أهم خصائص التطور السياسى فى الشرق الأوسط
- الفصل الثانى: أهم العوامل المؤثرة للمرحلة الانتقالية على استقرار
- 531 مجتمع الشرق الأوسط
- الفصل الثالث: مسيرة الديمقراطية فى الشرق الأوسط وتأثيرها
- 555 على الأوضاع السياسية

577	الفصل الرابع: دور الشخصيات القيادية للكاريزمية على الصعيد السياسي
	الفصل الخامس: أهم تأثيرات تيارات الفكر الاجتماعي على مجتمع
595	الشرق الأوسط

الباب العاشر

الإسلام والحداثة

611	الفصل الأول: الأسس التقليدية للدين الإسلامي
623	الفصل الثاني: الحداثة الإسلامية
631	الفصل الثالث: تقاليد الحداثة في دول الشرق الأوسط العلمانية
639	الفصل الرابع: القومية العربية، والاشتراكية والإسلام
647	الفصل الخامس: تحديات حركة النهضة الإسلامية المعاصرة

الباب الحادي عشر

التطور الاقتصادي والاجتماعي

للشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية

	الفصل الأول: التطور الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية في الشرق
669	الأوسط
	الفصل الثاني: مسيرة التحديث وطريق التنمية في دول الشرق
681	الأوسط
	الفصل الثالث: مجتمع الشرق الأوسط في ظل النمو الاقتصادي
697	غير المتوازن
	الفصل الرابع : تأثير قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية على
725	الأوضاع السياسية
739	الخاتمة

المقدمة

منذ زمن طويل سادت حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط ، كما شاهدنا أيضا تغييرات عديدة ومعقدة فى هذه المنطقة، فبعض علماء الدول الأجنبية وصفوا الأوضاع فى الشرق الأوسط المتغيرة بأنها "كالرمال السياسية المتحركة" التى يصعب التكهن بها. حتى إن علماء دول الشرق الأوسط يعتقدون أيضا أنه لا يوجد من يستطيع أن يتوقع ما سيحدث فى الشرق الأوسط. وقبل عدة سنوات، نشرت صحيفة الأهرام المصرية حكاية خرافية بعنوان "الضفدعة والعقرب"، وذكر فى الحكاية الخرافية؛ أنه فى أحد الأيام أراد العقرب أن يعبر النهر فطلب المساعدة من الضفدعة، لكن الضفدعة رفضت هذا الطلب، وقالت "أنا لا أستطيع أن أساعدك على عبور النهر، فمن المحتمل أن تلدغنى فى أى وقت، وتصرعنى قتيلا" قال العقرب "لن ألدغك مطلقاً ! فأنا وأنت مصيرنا مرتبط معاً فى النهر، فإذا قضيت عليك، فهذا يعنى أننى أقدم على قتل نفسى" وهكذا استطاع العقرب إقناع الضفدعة، وها قد حملت الضفدعة العقرب ليعبرا النهر معاً... ووسط رفرقة مياه النهر، وفى لحظة اقتراب الضفدعة من الشاطئ المقابل، عاد العقرب إلى عادته الخبيثة، فلم يتمالك نفسه عن لدغ الضفدعة التى عاتبته وهى تتألم قائلة " كيف تتسى أنك وأنا مصيرنا واحد، وأننى إذا لقيت حتفى فمن المؤكد أنك ستموت " فأجاب العقرب وهو مرتبك ولا حول ولا قوة له: " أنتِ نسيتِ أيضا أننا هنا فى منطقة الشرق الأوسط " . ورغم أننا رأينا الضفدعة والعقرب وهما يغرقان ببطء فى قاع المياه، فإن مياه النهر

لا تزال تجرى بهدوء وسكينة. فهذه القصة تكشف لنا أن ما يحدث فى منطقة الشرق الأوسط من وقائع كثيرة، هى معقدة جدًا ومتغيرة حتى إنها غير عقلانية.

ورغم ذلك فإننا نرى أن قضايا الشرق الأوسط تشبه أى شىء آخر فى أن لها منظومة واقعية للتطور. فالبحث فى منظومة تطور قضايا الشرق الأوسط يعتبر مفتاحًا مهمًا لمعرفة القضايا المعقدة لهذه المنطقة وفهم مسيرة تطورها، وفى ضوء هذه المعرفة وضعنا فى عام ١٩٩٠، أهم السلاسل الفكرية والأطر التحليلية المعنوية بتأليف هذا الكتاب على أساس دراسة طويلة لقضايا الشرق الأوسط التى تتمثل فى صراع الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها، والصراعات والخلافات المعقدة داخل منطقة الشرق الأوسط ومجتمع الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية.

ويمكننا أن نرى بوضوح تأثير العوامل السابق ذكرها ودورها على تطور مجتمع الشرق الأوسط فى قرابة نصف قرن، وفى هذا الكتاب تمسكنا دومًا بالحديث عن مجتمع الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية، كما انتقلنا من الحين والآخر إلى الحديث عن صراع الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط والخلافات الإقليمية لهذه المنطقة وتأثيرهما المشترك على مجتمع الشرق الأوسط.

ومما لا شك فيه أن دور هذه العوامل الثلاثة على مجتمع الشرق الأوسط مستمر حتى الآن. ومن المحتمل أن يكون تأثير الخلافات المعقدة فى الشرق الأوسط ودورها هو الأكثر وضوحًا فى ظل ما حدث من تغييرات ضخمة على الكيان العالمى، لكن من المؤكد أن صراع الدول العظمى على منطقة الشرق وتأثيرها على دول المنطقة هو الأكثر وضوحًا، بمعنى أنه

طالما لم تتغير هذه العوامل الثلاثة الكبرى فسيظل مجتمع الشرق الأوسط في حالة من الاضطرابات أو على الأقل سيصبح أيضًا مجتمعًا غير مستقر.

وهذا الكتاب الذي نراه حاليًا بين أيدي القراء، مقسم إلى ثلاثة أجزاء وأحد عشر بابًا، بناءً على هذه السلاسل الفكرية والأطر التحليلية، بمعنى أن هذا الكتاب نفذ على أساس تحليل هذه العوامل الثلاثة الكبرى التي سيطرت على الأوضاع في الشرق الأوسط والتي اعتبرت الخطوط الرئيسية للكتاب.

أولاً: الواقع أنه بتأسيس النظام الرأسمالي لقواعده على مستوى العالم انتهت مختلف المناطق بالعالم من مسيرة التطور التاريخي التي تم فيها الانتقال من مرحلة التشتت إلى مرحلة التكتل والاندماج. وفي الوقت الذي لعبت فيه أهم الدول العظمى دورًا على صعيد مسيرة التطور التاريخي للعالم، كانت تؤثر أيضًا تأثيرًا ملحوظًا للغاية على التطور السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي والإقليمي، لذلك ركز الجزء الأول من الكتاب على دراسة دور كل من العوامل الخارجية والبيئة الدولية على التطور الاجتماعي والأوضاع السياسية في الشرق الأوسط وتأثيرهما، حيث تناول هذا الجزء من الكتاب تقسيم الاستعمار الأجنبي للشرق الأوسط وصراع القوتين المهيمنتين في المنطقة في فترة الحرب الباردة والصراع بين دول الشرق الأوسط والدول العظمى والخلافات بينهما، وأشكال صراع الدول العظمى في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة وغيرها من الموضوعات، فحتى الآن لا تزال هناك علاقة سببية تربط الظروف المتدهورة والأوضاع المضطربة طويلة الأجل في منطقة الشرق الأوسط مع صراع وتدخلات الدول العظمى، اللذين يعتبران من العناصر المهمة المؤثرة على قضايا الشرق الأوسط.

ومن المعروف أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر ملتقى القارات الثلاث وهي آسيا وإفريقيا وأوروبا، والقناة التي تصل الغرب بالشرق ومن المناطق المهمة المنتجة للنفط في العالم، كما تعد من أكثر المناطق الحساسة في ظل الهيكل السياسى والاقتصادى والعسكرى على مستوى العالم، ورغم أن منطقة الشرق الأوسط تمر بمسيرة تغييرات تاريخية طويلة في ظل التركيبة العالمية، فإن موقعها الإستراتيجى لم يصبه الوهن منذ الحرب العالمية الأولى، بل على العكس وضع في منظومة سياسية إقليمية متغيرة جدًا، فرغم ما حدث للإطار العالمى من تغييرات كبرى، حيث شهد ظهور قطبى العالم في النهاية، كما شهد مرحلة انتقالية لا تزال لم تتشكل بعد على يد الهيكل الجديد، فإن مكانه الشرق الأوسط في ظل هذه التركيبة لم يصبها الضعف، حيث يرجع ذلك إلى النقاط التالية :

١- إن احتياطى الشرق الأوسط من النفط يمثل أكثر من ٦٥% من احتياطى العالم من النفط.

وفى هذا الشأن نذكر أن الاقتصاد العالمى لم يقلل من درجة اعتماده على النفط في ظل عاصفة أزمة النفط العالمية، فالنفط لا يزال يعتبر أهم مصادر الطاقة في العالم في الوقت الحالى، وفى المقابل لا تزال منطقة الشرق الأوسط تعتبر مركز الصناعة العالمية للنفط، وقاعدة للإمدادات النفطية للغرب، وذلك مع زيادة احتياجات العالم من النفط، وطالما يمثل النفط مركز ثقل كبيراً في الهيكل العالمى للطاقة، فلن تتغير أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى اقتصاد العالم.

٢- بعد انهيار قطبى العالم ظهرت على التوالى خلافات المعسكر الغربى بجميع أنواعها. فقد هزت كل من القوة الاقتصادية الكبيرة

التي يمتلكها الغرب واليابان والقوة الكامنة التي ظهرت بعد وحدة ألمانيا الزعامة الأمريكية في معسكر الغرب، فسرعان ما أصبحت تسوية مشكلة النفط بعد اندلاع أزمة الخليج اختباراً لمكانة الولايات المتحدة ودول الحلفاء، وفي الوقت نفسه اعتبرت هذه المشكلة أيضاً عنصراً مهماً لتوحيد معسكر الغرب. إن التوافق الذي ظهر على صعيد التعامل مع أزمة الخليج والذي تمثل في التدخل العسكري الشامل لدول الغرب بزعامة الولايات المتحدة أوضح على نحو متزايد أهمية الشرق الأوسط في الكيان العالمي، فيمكننا أن نرى تدخلات الدول العظمى في سلسلة الأحداث الكبرى التي وقعت في الشرق الأوسط في الماضي، لدرجة أن بعضها كان من تدبير الدول العظمى وبمشاركتها المباشرة .

وفي ضوء التأثير المهم لصراع وتدخلات الدول العظمى في الشرق الأوسط، أجرى الجزء الأولي من الكتاب تحليلاً لسياسة الدول العظمى في الشرق الأوسط، من بينها التوجهات السياسية لروسيا في الشرق الأوسط بعد أن ورثت التراث السياسي للاتحاد السوفيتي السابق، خاصة أنه طرح أطراً تحليلية معنية بدراسة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والتي تتمثل في الإحداثيات التي تعرف بالسياسة الأمريكية بالشرق الأوسط وهي كالتالي:

إحداثي رأسي: الاستمرارية التاريخية لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

إحداثي أفقي: الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في ظل السياسة العالمية.

نقاط الإسناد: المصالح الأمريكية الأساسية في الشرق الأوسط.

وبالاستعانة بهذا الإطار التحليلي نستطيع معرفة السياسة الأمريكية الأساسية فى الشرق الأوسط وظروف تطورها. ورغم أن هذا الإطار التحليلي أستعين به لدراسة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، فإنه يتم الاستناد إلى مغزى الطرق التحليلية والمسار الفكرى لهذا الإطار عند دراسة سياسة الدول العظمى الأخرى فى الشرق الأوسط . ورغم انتهاء عهد الحرب الباردة بعدم قدرة الشرق الأوسط على أن يجمع بين ألوان الصراعات الأيدلوجية الكثيرة، فإن الدول العظمى لا تزال لديها مصالح سياسية واقتصادية وإستراتيجية مهمة للغاية فى الشرق الأوسط، فالشرق الأوسط الذى سبق أن كان مختبراً للحرب الباردة، لا يزال يعتبر مصدراً مهماً للثروات وسوقاً للسلع والسلاح بالنسبة إلى الدول العظمى، لذلك لا تزال الدول العظمى قادرة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية التى تتمثل فى حفاظها على مكانتها المهيمنة على العالم، وترسيخها من خلال الصراع على منطقة الشرق الأوسط والسيطرة عليها (خاصة نفط الشرق الأوسط) وهو ما يعتبر أيضاً من العوامل الخارجيّة المهمة التى أسفرت عن أوضاع الفوضى فى الشرق الأوسط.

ثانياً: "إن الخلافات الداخلية على القضايا تعتبر السبب الأساسى لتطورها" فالواقع أن الخلافات المعقدة القائمة فى منطقة الشرق الأوسط لا تتطوى عليها أسباب تاريخية واجتماعية فحسب، إنما دائماً ما تتشابك هذه الخلافات معاً، وحيث كانت دوماً السبب فى اندلاع الكثير من الأحداث الكبرى فى الشرق الأوسط، والواقع أن هذه الخلافات لا يمكن أن تتلاشى خلال فترة قصيرة من الزمن، كما نذكر أن العوامل الخارجيّة التى تثير الصراع فى الشرق الأوسط تضاعلت نسبياً بعد الحرب الباردة.

إن الخلافات القائمة في هذه المنطقة ستصبح دوماً العامل الرئيسي لوقوع الصراع والنزاع في الشرق الأوسط. لذلك فإن الجزء الثاني من الكتاب ركز على دراسة الصراع المعقد القائم في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من بحثه للعوامل الداخلية لتطور الأشياء وتغيرها. ويمكننا تقسيم هذه الخلافات بشكل أساسي إلى الأنواع التالية:

الخلافات القومية المستمرة. وفي هذا الشأن نذكر أن القومية العربية والفارسية والتركية والكردية واليهودية وغيرها تعتبر من أهم القوميات في منطقة الشرق الأوسط. فهذه القوميات سبق أن سجلت فصولاً تاريخية رائعة على مر تاريخ الحضارة البشرية، لكن ازدهار هذه القوميات وتدهورها ظهرا في فترات تاريخية متباعدة ومرحل مختلفة من التطور، نظراً لاختلال التطور التاريخي والاجتماعي، فهذه القوميات دائماً ما كانت تبذل كل جهدها في التوسع نحو الخارج في فترات ازدهارها، حيث كانت تعمل على امتداد نفوذها وثقافتها وتأثيرها في المناطق المجاورة، لكنها كانت دوماً تتعرض أيضاً إلى عدوان واضطهاد القوميات الأخرى في فترات التدهور، وبالتالي تسبب هذا الأمر في ظهور خلافات طويلة الأمد ذات أحقاد دافئة، ولا تزال هذه الخلافات القومية التي تشكلت عبر التاريخ تؤثر حتى الآن على استقرار المجتمع والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط، حتى إن بعضها يعتبر نتاج بعض الصراعات والحروب إما صغيرة منها أو الكبيرة، نذكر على سبيل المثال؛ أن الخلافات بين القومية العربية والقومية الفارسية اعتبرت أحد الأسباب لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية، كما أن قضية القومية الكردية تعتبر قضية شائكة أرقت دول غرب آسيا كافة لفترة طويلة من الزمن، فهذه القضية لم تؤثر على الأوضاع في الشرق الأوسط فحسب، بل أثرت أعمال

العنف للمتطرفين الأكراد أيضًا على استقرار مجتمعات المناطق الأخرى الموجودة خارج منطقة الشرق الأوسط.

وقد ظهر الكثير من المشكلات القبلية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة الأوضاع المتدهورة للتطور الاقتصادي والاجتماعي. ونذكر أن تفاقم الخلافات القبلية لم يتمخص عن وقوع الحروب والصراعات فحسب، إنما أضعفت " القبلية " مفهوم الدولة الحديثة، وهددت وحدة الدولة وسيادتها على أراضيها الإقليمية، مما أثر على استقرار المجتمع وتطور الاقتصاد.

الخلافات الدينية المعقدة. إن الشرق الأوسط يعتبر مهد الديانات العالمية الثلاث وهي اليهودية والمسيحية والإسلامية. ورغم أن المصادر التاريخية وجدت صعوبة في الفصل بين الديانات الثلاث، ورغم تشابه مذاهبها في الكثير من النقاط أيضًا، فقد ظهر الكثير من الخلافات القوية التأثير والصراعات التي يصعب رتبها بين هذه الأديان الثلاثة في المجتمع الحالي بالشرق الأوسط.

نذكر على سبيل المثال صراع الأديان بين المسلمين العرب ومعتقّي الديانة اليهودية، الصراع طويل الأمد بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين (الذي أسفر عن دخول لبنان في حرب أهلية طويلة) وغيرها. وجدير بالذكر أن الإسلام يعتبر الدين الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، ولهذا الدين مذاهب ذات أسس. ورغم أن جميع المذاهب تنتمي إلى الإسلام ، فإن الخلافات بين هذه المذاهب تواصلت، حتى إن هذه المذاهب لجأت في بعض الأحيان إلى استخدام القوة فيما بينها. والواقع أن الإسلام لا يزال حتى الآن في مرحلة متكنية من التطور، نتيجة للأوضاع المتخلفة في مجتمع الشرق الأوسط، فالإسلام مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة، فهو لا يشبه المسيحية في انتهائها من عملية فصل الدين عن السياسة. لذلك دائمًا ما

حملت الكثير من القضايا السياسية فى الشرق الأوسط أطياف دينية قوية، كما أن الكثير من الخلافات الدينية والصراعات مرتبطة بالسياسة، وهو الأمر الذى جعل المشكلات الدينية فى هذه المنطقة أكثر تعقيدا.

صراع المصالح القومية المتواصل. وفى هذا الشأن نذكر أن كلا من بريطانيا وفرنسا وغيرها من القوى الإمبريالية لجأت بعد غزوها لمنطقة الشرق الأوسط فى بداية التسعينيات إلى ممارسة سياسة "فرق تسد" تجاه دول الشرق الأوسط، من أجل توسيع نطاق نفوذها فى المنطقة، حيث كان هناك تعمد لتقسيم دول الشرق الأوسط عندما قسمت الحدود المتاخمة بين الأراضى. وفى الوقت الذى طردت فيه دول الشرق الأوسط المستقلة الحكام المستعمرين من أراضيتها، وقامت بتصفية آثار الاستعمار قرابة الحرب العالمية الثانية، عانت مضطرة من "الموروث التاريخى" لهذا الاستعمار، مما أسفر عن وقوع النزاع الحدودى بين معظم دول الشرق الأوسط، وهو ما يعتبر من الأسباب التاريخية المهمة التى أسفرت عن وجود خلافات على الحدود فى دول الشرق الأوسط والتى نشدها اليوم، حيث كانت لدى دول الشرق الأوسط تطلعات ملحة نحو تنمية الاقتصاد الوطنى بعد حصولها على الاستقلال، لكن نقص خبرتها السياسية جعلها غير قادرة على تقييد الأعمال الحكومية داخل نطاق معايير العلاقات الدولية أثناء حمايتها للمصالح القومية أو سعيها للحصول على المزيد من هذه المصالح، وبالتالي أسفر هذا الأمر عن خلافات وخصومات بمختلف أنواعها على صعيد تقسيم الحدود، والسيادة على الأراضى الإقليمية، واستخراج الثروات (المياه، النفط وغيرها) واستغلالها وغيرها من الأصعدة، حيث وصل الأمر إلى درجة اندلاع العديد من الاشتباكات والحروب. فهناك أكثر من سبعين اشتباك وحرباً ما بين صغيرة وكبيرة، اندلعت بالفعل فى منطقة الشرق الأوسط فى

نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية، نذكر من بينها الصراع العربي الإسرائيلي الذي استمر قرابة نصف قرن والحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمانية أعوام وحرب الخليج التي جذبت أنظار العالم بعد الحرب الباردة، كما أن الصراع على الثروات والنزاع الذي جاء نتيجة تقسيم الحدود كانا يعتبران من أهم الدوافع لاندلاع هذه الحروب.

الصراع العربي الإسرائيلي طويل الأمد. إن الصراع العربي الإسرائيلي الذي جمع بين جميع أنواع الخلافات (الخلافات القومية والخصومات الدينية والصراع على المصالح القومية وغيرها من الخلافات) والذي دام نصف قرن يعتبر دومًا عنصرًا مهمًا ومؤثرًا على الأوضاع في الشرق الأوسط، ونذكر أنه بعد انتهاء الحرب الباردة أحرزت مفاوضات السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (عقد في أكتوبر عام ١٩٩١) تقدمًا كبيرًا من خلال ما بذل من جهود استمرت عدة سنوات. فقد وقعت كل من الأردن وإسرائيل على اتفاقية السلام، وأقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين، كما شاهدنا تطبيع العلاقات بين الأردن وإسرائيل، وذلك بعد نجاح مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، ورغم ذلك فإنه لا يزال يفصلنا عن التسوية النهائية للصراع العربي الإسرائيلي طريق طويل ينبغي أن نسير فيه، فلا تزال القضية الفلسطينية بؤرة الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن تحقيق الصلح بين القومية العربية واليهودية يحتاج إلى وقت أطول. لذلك أصبحت مسألة كيفية شرح وتحليل الجذور التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي وأوضاعه الحالية، ومعرفة اتجاهات تطوره في المستقبل من القضايا التي تحظى باهتمام الجميع. ومن أجل ذلك أجرى هذا الكتاب دراسة كاملة وأبحاث، مرحلية على الصراع العربي الإسرائيلي. ويرى الكثير من المؤرخين، أنه

إذا وقفنا فقط من مكان بعيد (بعدنا عن المسافات الفاصلة في التاريخ) فسوف نفهم وندرك جوهر الأحداث الضخمة. إن الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر مسيرة من الصراع والخلاف لم تنته حتى الآن، لذلك نرى أن هذه الأبحاث أكثر صعوبة بمقارنتها بالأبحاث المعنية بالأحداث الأخرى على مر التاريخ الحديث. ورغم ذلك فإننا نرى أن الدراسات الكاملة والأبحاث المرحلية للصراع العربي الإسرائيلي الذي دام أكثر من نصف قرن ستسهم في فهم ظروف هذا الصراع وتطوره، مما يجعلنا أكثر موضوعية تجاه تحليل اتجاهات تطور الصراع وأكثر اقتراباً من الحقيقة. وهذا يعتبر مغزى نظرياً وواقعياً أجريت عليه هذه الأبحاث. ورغم أن عدم انتهاء هذا الصراع حتى الآن زود من صعوبة الأبحاث من الناحية الموضوعية، فإنه يشبه الأشياء الأخرى في أنه ذو نظام للتطور الذاتي، وهو أمر معروف بالطبع. وبعد إجراء سلسلة من التحضيرات النظرية والأبحاث المتخصصة رأينا أنه يمكن تقسيم الصراع العربي الإسرائيلي إلى ثلاث مراحل وفقاً لأهم خصائص الصراع في فترات تاريخية متباينة، وهي كالتالي:

— مرحلة المواجهات الشاملة في الصراع العربي الإسرائيلي. وتبدأ منذ إقامة الدولة الإسرائيلية في نهاية الأربعينيات حتى نهاية السبعينيات.

— المرحلة المتكافئة في الصراع العربي الإسرائيلي، وبدأت منذ زيارة السادات للقدس في نهاية السبعينيات وحتى بداية التسعينيات.

— مرحلة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وبدأت منذ عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وحتى الآن.

والواقع أن ظروف تطور الصراع العربي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة متطابق مع تحليل هذا الكتاب. وبالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من القضايا الشائكة التي لم تحل حتى الآن في ظل مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية مثل (القضية السورية الإسرائيلية المعنية بهضبة الجولان، مسألة الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، الموقف النهائي من فلسطين، القضية الإسرائيلية الفلسطينية المعنية بالقدس، مشكلات اللاجئين ومسألة الثروات ذات الصلة وغيرها) ، لدرجة أن هناك بعض القضايا لم تنترق إليها هذه المفاوضات، فإنه لم يحدث تدهور للاتجاه العام للتسوية السياسية لمشكلات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ثالثًا: " تطور أى شىء يتم على أساس لوائح داخلية " ، كذلك لا يستثنى مجتمع الشرق الأوسط من هذا الأمر. إن دول الشرق الأوسط لا تزال فى مرحلة انتقالية من مجتمع تقليدى إلى مجتمع الحداثة. وانطلاقاً من هذه الرؤية قمنا بتحليل ودراسة القواعد الأساسية لتطور مجتمع الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية، حيث نتطرق إلى سياسة الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية (وأهم خصائصها وتأثير العملية الديمقراطية وتيارات الفكر الاجتماعى) ، كما نتطرق إلى الحديث عن الإسلام والحداثة واقتصاد الشرق الأوسط فى الفترة الانتقالية وغيرها من الموضوعات المهمة، ودور العلاقات المتبادلة بين هذه العوامل السابقة تجاه تطور مجتمع الشرق الأوسط والأوضاع السياسية وتأثيرها على المنطقة. وجدير بالذكر أن الفترة الانتقالية تعتبر فترة طويلة من التطور لمجتمع يسوده الاضطرابات الحادة، حيث أرجع ذلك إلى أن النمو السريع للقوى المنتجة للمجتمع فى هذه الفترة أحدث صراعاً حاداً بينها وبين العلاقات الإنتاجية القديمة المتخلفة، كما ستحظى القوى المنتجة بالمزيد من التطور من جراء الإطاحة بقيود العلاقات الإنتاجية

القديمة فى المستقبل، وسوف تتدلع الخلافات بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة بشكل مكثف، وبالتالى ستتتهى مرحلة التغيرات الاجتماعية.

إن مرحلة التطور لأوربا والولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، والى تحولت فيها المجتمعات من كونها مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، قد مر عليها أكثر من قرنين. إلا أنه من المحتمل أن تنتهى دول الشرق الأوسط من هذه التغيرات فى فترة قصيرة نتيجة تأثيرها بالدور النموذجى لتكنولوجيا العلوم الحديثة وتأثيرها بالدول المتقدمة، بمعنى أن الدول الحديثة والنظم القانونية تشكلت تدريجياً، ووضعت كل من المعايير الأساسية للاقتصاد السلى والنظم الاجتماعية، وتمت تسوية مشكلة المشاركة السياسية لمجموعة المصالح الاجتماعية المتباينة، وتحققت الديمقراطية بشكل صورى، كما حلت مشكلة التوزيع الاجتماعى غير العادل عندما انقسم القطبان وصولاً إلى حالة التطرف. أما الأمر الذى تختلف فيه دول الشرق الأوسط فى الوقت الحالى عن دول أوربا والولايات المتحدة وغيرها من الدول، فى أنها بدأت بالتصنيع والتحديث فى ظل ظروف تاريخية واجتماعية متباينة. والواقع أن مسيرة التحديث فى دول الشرق الأوسط تتطرق منذ بدايتها إلى قضايا أكثر تعقيداً مقارنة بمسيرة الدول المتقدمة فى الماضى، نذكرها فى النقاط التالية :

فأولاً: وجدنا أن دول الشرق الأوسط لا تمتلك الإمكانيات التى تؤهلها إلى أن تشهد التزايد التدرجى لرأس المال مثل دول الغرب، نتيجة لما تعرضت له مستعمرات هذه المنطقة من سلب للثروات، بل على العكس كانت منطقة الشرق الأوسط مستعمرة للغرب، فالنهب والاستغلال الصارخ

على يد المستعمرين جعل منطقة الشرق الأوسط أكثر فقراً وتخلّفاً، معيقاً بذلك مسيرة التحديث لهذا المجتمع حتى الآن.

ثانياً: رأينا أن تكنولوجيا العلوم التي شهدت تطوراً سريعاً في العصر الحديث قدمت فرصاً وتحديات للحدّثة الموجهة لم تكن موجودة في الماضي. وقد ظهرت خلاقات حادة بين الأوضاع المتأخرة في مجتمعات الشرق الأوسط والقوى المنتجة للمجتمعات المتقدمة في العصر الحديث. فرأينا أن التجسيد الملموس لهذه الخلاقات في الشرق الأوسط تجلّى على يد الأوضاع المتأخرة لهذه المجتمعات عندما زودت من صعوبة تطور المجتمع وتغيّره، لكن القوى المنتجة التي تطورت سريعاً في بعض الأصعدة في مجتمع الشرق الأوسط متأثرة بتكنولوجيا العلوم الحديثة، أطاحت بعنف بعلاقات الإنتاج القديمة، وكان من المحتّم أن يتسبب هذا الصراع الحاد في عدم استقرار المجتمع.

ثالثاً: إن أوجه الاختلاف بين الإسلام، الذي يعتبر أكبر ديانة في منطقة الشرق الأوسط وغيره من الديانات، تتمثل في أنه يربط الدين بالسياسة رباطاً وثيقاً، حيث ينصهران في بوتقة حياة الجميع. والواقع أن الإسلام والحدّثة تعتبران مسألتين متعارضتين ومتنافرتين أيضاً، فالحدّثة تعتبر مسيرة حتمية للتطورات التاريخية في المجتمع، ليس فقط في الشرق الأوسط بل في المناطق والدول الأخرى في المقابل. فالاختلاف هنا يتمثل في توقّيت الشروع بتنفيذ مسيرة التحديث حيث أرجع ذلك الأمر إلى تباين الظروف التاريخية للمجتمع واختلاف درجة التطور. ورغم وجود بعض الاختلافات على صعيد القضايا الملموسة لمسيرة التحديث، فإنه لا يمكن تجنب اتجاهات التطور التاريخي لهذه المسيرة. وجدير بالذكر أن كيفية انتقال الإسلام من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة المجتمع المعاصر لا تهم الدين الإسلامي فحسب، إنما

تعتبر قضية تاريخية معقدة يواجهها الشرق الأوسط فى ظل الظروف التاريخية التى بدأت فيها القواعد المادية لمجتمع الشرق الأوسط تشهد تغييراً.

وقد ظهرت فى مجتمع الشرق الأوسط المتغير مشكلات اجتماعية مزدوجة بسبب التطور الاجتماعى، الاقتصادى والسياسى غير المتوازن، لتصبح هذه المشكلات من العوامل المهمة لعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى، وفى الوقت ذاته تعتبر أحد أهم العوائق أمام توافق الدول. ففى ظل مسيرة التحديث شهدت المدن تطوراً سريعاً، لتصبح مركزاً اقتصادياً ومعلوماتياً وثقافياً جديداً ومنطقة تجمع الكفاءات البشرية، كما ظهرت بها حلقات اجتماعية جديدة، وكان يختلف هذا الوضع تماماً فى القرى ذات العادات المختلفة. ورغم أن وسائل الإعلام ووسائل المواصلات الحديثة يمكنها تقليص المسافة بين المدن والريف، فإن الأوضاع المتأخرة فى الريف ومستوى التعليم المتدنى، وغيرها من الأسباب جعلت من الفارق فى التنمية بين المدن والريف كبيراً. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتقى الدور النموذجى للدول المتقدمة على صعيد الحياة السياسية والاجتماعية بتطلعات شعوب مجتمع الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية، لكن هذا الأمر دائماً ما يصبح أحد العناصر التى تسبب الفوضى عندما تذهب الآمال والتطلعات أدراج الرياح.

إن التغيرات التى شهدتها النمو الاقتصادى للشرق الأوسط فى الفترة الانتقالية، قد حددت التغيرات الاجتماعية والسياسية فى هذه المنطقة، كما حددت أيضاً خصائص هذه الفترة التى اتسمت بعدم استقرار المجتمع واضطرابات الأوضاع السياسية، لكن ينبغى أن نشير هنا إلى أن هذه الاضطرابات تشبه "آلام المخاض" الذى تمر به الدولة عادة عندما تتحول من كونها مجتمعاً تقليدياً إلى كونها مجتمعاً صناعياً متقدماً. ورغم أن درجة

وفقرة "آلام المخاضة" التي عانت منها مختلف الدول متباينة نظراً لاختلاف الظروف التاريخية للمجتمع وتباين حجم التطور الاقتصادي واختلاف الظروف الدولية، فإنها جميعاً انتقلت من حالة اللا نظامية القديمة إلى حالة جديدة من النظام، وهو ما يشعروا جميعاً بالتفاوت تجاه مستقبل الشرق الأوسط.

إن قضايا الشرق الأوسط غنية بموضوعاتها، ولا يمكن مطلقاً أن يتسع لها هذا الكتاب بمقالاته المحدودة، بمعنى أن أهم ما يقدمه هذا الكتاب يتمثل في أطر تحليلية وروى كثيرة معنوية بمعرفة ودراسة الشرق الأوسط، وسوف يسرنا كثيراً إذا استطاع هذا الكتاب مساعدة القراء على الاقتراب أكثر من الحقيقة عند معرفة وتحليل ودراسة قضايا الشرق الأوسط .

وانغ جينغ ليه

خريف بكين عام ١٩٩٥

الجزء الأول

نزاعات الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها

الباب الأول

الصراع الدائر بين القوى العظمى

للسيطرة على السلطة في الشرق الأوسط

الفصل الأول

الموقع الإستراتيجي للشرق الأوسط في ظل التركيبة السياسية والاقتصادية العالمية

إن مصطلح الشرق الأوسط لا يعتبر مصطلحاً جغرافياً قائماً بذاته فحسب، إنما هو مفهوم سياسي وجغرافي، وليس هناك اتفاق تام حول تفسير هذا المصطلح لدى مختلف الدول عبر فترات تاريخية مختلفة. ومصطلح الشرق الأوسط يتم تناوله في هذا الكتاب بالمفهوم المعترف به عموماً في الصين وخارجها. فمن المعروف أن الشرق الأوسط يضم منطقة غرب آسيا ومنطقة شمال أفريقيا ومنطقة جزر القمر وشبه الجزيرة العربية ودول المغرب وإسرائيل وإيران وأفغانستان وتركيا وقبرص، فيما يزيد على عشرين دولة. وتقع منطقة الشرق الأوسط في ملتقى القارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأوروبا، فهي توجد في النصف الشرقي من مركز الكرة الأرضية، كما أن الاختلاف بين المسافة في الطرق الثلاث التي تصل بين دول أوروبا الشمالية وشمال الشرق الأوسط وتصل بين دول أوروبا الغربية والشمال الغربي للشرق الأوسط، وتصل بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشرق الشرق الأوسط ضئيل جداً. أما بالنسبة للمياه الإقليمية الواسعة للشرق الأوسط فتمتد لتشمل أشهر البحار كالبحر الأسود وبحر العرب وبحر قزوين

والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، كما أن هذه البحار تتصل بالمحيط الهادي والهندي.

فهذا الموقع الجغرافي للشرق الأوسط الغني بالهبات الطبيعية جعل من هذه المنطقة مركزاً للمواصلات البرية والبحرية والجوية، وجعل منها أيضاً منطقة إستراتيجية، كما أصبح الشرق الأوسط جسراً للتبادل الاقتصادي والثقافي بين الشرق والعرب بفضل هذا الموقع الجغرافي الغني بالهبات الطبيعية، كما جعل منها موقعاً تتركز فيه كل مقومات النجاح، فهناك فصول رائعة عن الشرق الأوسط سجلها تاريخ الحضارة البشرية، ونذكر على سبيل المثال النقاط التالية:

- إن نصف روائع حضارات العالم القديم موجودة بالشرق الأوسط، فهناك نهر النيل رابع أكبر منابع الحضارات في العالم ووادي نهر النيل.

- تعتبر منطقة الشرق الأوسط مهد الديانات الثلاث الإسلامية والمسيحية واليهودية. وعلى الرغم من أن الديانة اليهودية ليست واسعة الانتشار بالنظر إلى عدد معتقيها، كما أنها تعتبر أيضاً الديانة الوحيدة القومية اليهودية، فإنها تعتبر من أقدم الرسالات السماوية، حيث كان لها تأثير كبير على ظهور وانتشار الديانة المسيحية والإسلامية.

- سبق أن شهدت منطقة الشرق الأوسط مولد ثلاث إمبراطوريات سادت مدة من الزمن، وامتدت إلى القارات الثلاث في آسيا وأفريقيا وأوروبا كالإمبراطورية الفارسية (منذ عام ٥٥٨ قبل الميلاد حتى

عام ٣٣٠ قبل الميلاد) والدول الإسلامية منذ القرن الثامن الميلادي وحتى عام ٣٣٠ قبل الميلاد) والإمبراطورية العثمانية (منذ عام ١٢٩٠ - ١٩٢٢). كما كانت الثقافة العربية الإسلامية في العصور الوسطى بمثابة المصباح الذي أضاء الظلام الذي كان يخيم على القارة الأوروبية حينذاك، وحتى الآن لا تزال هذه الثقافة تشع أنوارا مشرقة في ظل وجود كنوز الحضارات العالمية.

كما يوجد بمنطقة الشرق الأوسط بعض المضائق ومعابر المياه الدولية المشهورة في العالم، حيث تعتبر مضائق البحر الأسود وقناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب من أكثر المضائق والمعابر الإقليمية التي تمتاز بأهمية إستراتيجية على الساحة الدولية.

أما بالنسبة إلى مضائق البحر الأسود فتشمل مضيق الباسفور ومضيق مرمره ومضيق الدردنيل، حيث يصل طولها إلى ٣٧٥ مترًا، وتعتبر مضائق البحر الأسود خطاً فاصلاً بين القارة الأوروبية والآسيوية، وكانت هذه المضائق في الأصل برزخاً بين قارة أوروبا وآسيا، حيث أصبح هناك وجود لهذه المضائق بعد أن غمرت مياه البحر طبقات الأرض المنهارة، ومن المعروف أن مضائق البحر الأسود تعتبر الطريق الوحيدة التي يصل البحر الأسود ببحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط، وهي مرفق الخروج الوحيد للبلاد المطلة على ساحل البحر الأسود، حيث يمكن الوصول إلى المحيط الأطلنطي مروراً بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق عبور مضائق البحر الأسود، أما إذا اتجهنا جنوباً فنصل إلى المحيط الهندي عن طريق عبور هذه المضائق ثم عبور قناة السويس، ثم المرور بالبحر الأحمر. وقد قامت تركيا ببناء جسر في إسطنبول عام ١٩٧٣، يمر بمضيق البسفور، مما سهل

على قائدى السيارات الانتقال سريعاً إلى قارة آسيا وأوروبا فى فترة زمنية قصيرة.

أما بالنسبة إلى قناة السويس فكانت برزخاً قبل حفرها، حيث تقع فى شمال شرق مصر، وتعتبر خطأ فاصلاً بين قارة آسيا وأفريقيا ، وقد بدأ حفر القناة فى نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر، واستغرق حفرها عشر سنوات. وبذلك ربط معبر وقناة السويس البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، وأصبحت أيضاً معبراً ملاحياً يصل بين المحيطات الثلاثة (المحيط الأطلنطى والهندي والهادى) ، ويربط بين أربعة بحار ألا وهى (البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود وبحر العرب) ، إن معبر قناة السويس أصبح بديلاً لبعض الخطوط الملاحية التى كانت تتخذ من طريق رأس الرجاء الصالح مساراً لها. فقناة السويس لها فضل فى اختصار مسافة الرحلة البحرية، كما أنها توفر فى الوقت والوقود، فعلى سبيل المثال نذكر أن عبور قناة السويس يختصر ما بين خمسة آلاف إلى ثمانية آلاف متر عند الإبحار من غرب أوروبا والوصول إلى المحيط الهندي والهادى وذلك بدلاً من الإبحار عن طريق رأس الرجاء الصالح، حيث تختصر نحو ستة آلاف متر عند الانطلاق من قارة أمريكا الشمالية وصولاً إلى المحيط الهندي مروراً بهذه القناة ، كما تختصر الرحلة البحرية للسفن التى تبحر من الخليج الفارسى لتصل إلى قارة أوروبا قرابة نصف مسافة الرحلة، وذلك بعبور هذه القناة أيضاً. وهكذا نرى أن قناة السويس تتميز بموقع إستراتيجى عالمى فى غاية الأهمية على الصعيد السياسى والاقتصادى والعسكرى العالمى، فهى تعتبر حالياً إحدى الطرق الملاحية الأكثر ازدحاماً بالعمل فى العالم، حيث يوجد بضع عشرات الآلاف من السفن لأكثر من مائة دولة تعبر قناة السويس سنوياً. وجدير بالذكر أن مياه القناة كانت تفصل بين آسيا

وأفريقيا، إلا أن مصر قامت ببناء نفق تحت البحر يربط بينهما عام ١٩٨٠، وبذلك عاد الحال كما هو عليه في السابق بين القارتين القديمتين.

أما مضيق هرمز فيقع في شرق الخليج الفارسي ويبلغ عرضه من ٥٥ متراً إلى ٩٥ متراً، حيث تطل الضفة الشمالية لهذا المضيق على إيران وأفغانستان. ويعتبر مضيق هرمز مرفأ الخروج الوحيد للدول المطلة على ساحل الخليج الفارسي، كما يعتبر ممراً استراتيجياً يصدر النفط إلى العالم وخاصة إلى دول الغرب الصناعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المضيق يربط بين أهم ثلاثة خطوط ملاحية في العالم وهي كالتالي الخط الملاحى الذى يصل إلى اليابان عن طريق مضيق ملقا، والخط الملاحى الذى يصل إلى أوروبا عن طريق المرور ببحر العرب ثم البحر الأحمر عابراً قناة السويس، والخط الملاحى الذى يصل إلى غرب أوروبا والقارة الأمريكية عن طريق المرور بمضيق موزمبيق جنوباً والإبحار عن طريق رأس الرجاء الصالح. وقد وصف الخليج الفارسي الغنى بإنتاج النفط بأنه "مخزن النفط العالمى"، أما مضيق هرمز فيعتبر مفتاح هذا المخزن النفطى نظراً لأنه المسيطر على تصدير النفط لدول الخليج الفارسي المنتجة له.

ومن المعروف أن الطاقة تعتبر إحدى الركائز المهمة لمجتمع الحضارة العصرية، نظراً لأن الطاقة تكمن فيها قوة هائلة تدفع المجتمع للتقدم نحو الأمام. فالنفط من أهم مصادر الطاقة فى العصر الحاضر، كما أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أغنى المناطق فى العالم بالثروات النفطية، فاحتياطي الشرق الأوسط من النفط يمثل نحو ٦٦,٤٢ % من احتياطي العالم، فهناك نحو تسعين ملياراً وسبعمائة وستين مليون طن من النفط موجودة بأراضي الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى الغاز الطبيعى الموجود

بمنطقة الشرق الأوسط فيمثل نحو ٣١% من احتياطي العالم، أى نحو ثلاثمائة وخمسين ألفاً وخمسين ملياراً وثمانمائة وثمانين مليون متر مكعب^(١). ومن المعروف أيضاً أن معظم دول الشرق الأوسط غنية بالثروات النفطية فهناك خمس دول شرق أوسطية تجاوز احتياطها من النفط عشرة مليارات طن، وهي السعودية (أربعة وثلاثين ملياراً وستمائة وأربعين مليون طن والكويت (اثني عشر ملياراً وثمانمائة وتسعين مليون طن) وإيران (اثني عشر ملياراً وستمائة وستين مليون طن).

إن الثروات النفطية من البترول والغاز الموجودة بمنطقة الشرق الأوسط لا تتميز بغزارة الكمية الاحتياطية وانتشارها بصورة مكثفة فحسب، إنما تتوافر في هذه الثروات عناصر للتنمية الفاعلة ، فنذكر على سبيل المثال أن الكمية الإنتاجية للبئر الواحدة كبيرة، فيبلغ سمك الطبقات التى تحتوى على النفط من ثلاثمائة إلى أربعمائة متر، كما أن التركيبة البيولوجية لهذه الطبقات مليئة بالجير والصخور الرملية يتخللها النفط الذى يتميز بالسيولة، فتوافر هذه العناصر فى البئر يمكننا من الحصول على كمية إنتاجية ضخمة من النفط، ونذكر أنه كلما كان ضغط البئر مرتفعاً زادت قدرة النفط على التدفق بغزارة، (وتجدر الإشارة إلى أن ٨٥% من آبار النفط للشرق الأوسط غزيرة التدفق، فمعظم آبار منطقة الخليج الفارسي غزيرة التدفق)، ويمتاز هذا النفط بجودته العالية وقلة شوائبه وارتفاع نسبة النفط الخفيف به، كما أن درجة تحمده عادة ما تكون تحت عشرين درجة سيلزيوس تحت الصفر. ورغم أن المناخ بمنطقة الشرق الأوسط حار وجاف، فإن العوامل الطبيعية المتوفرة فى هذه المنطقة تتفوق بكثير على نظيرتها فى حقول البترول بمنطقة بحر الشمال، فمنطقة الشرق الأوسط قريبة من المياه الدولية، وتتميز بسهولة وسائل النقل، فهي منطقة تتوافر لديها عوامل للتنمية ذات فاعلية كبيرة

ومنخفضة التكاليف، والدليل على ذلك يتمثل فى تكلفة استخراج برميل من النفط التى تبلغ فى المتوسط نحو نصف دولار فقط. ومما لا شك فيه أن الحصول على أرباح طائلة من استخراج النفط فى الشرق الأوسط أصبح أمراً مؤكداً فى ظل استمرار ارتفاع سعر النفط العالمى.

وفى الوقت الذى بدأ فيه النظام الرأسمالى فى الانتشار نحو الخارج، كانت منطقة الشرق الأوسط تعتبر الهدف المناسب لقيام القوى الأجنبية بالتوسع الاستعمارى وفتح مجال أوسع أمام الأسواق الخارجية ونهب وسرقة ثروات وموارد، نظراً لما تتمتع به هذه المنطقة من مكانة مهمة فى ظل الإستراتيجية العالمية.

الفصل الثانى

ازدهار الإمبراطورية العثمانية وانهيائها

تعتبر الإمبراطورية العثمانية (١٢٩٠ - ١٩٢٢) آخر إمبراطورية إقطاعية فى منطقة الشرق الأوسط، امتد تاريخها مئات السنين وشاهدة على أواخر العصور الوسطى وبداية التاريخ الحديث والمعاصر. والواقع أن الدولة العثمانية كانت متسعة الأرجاء فى فترة قوتها وازدهارها جاذبة أنظار العالم إليها، كما أثرت بصورة كبيرة على تقدم مجتمع الشرق الأوسط فى العصر الحديث والمعاصر. وينتمى الأتراك العثمانيون إلى قبيلة الغز الرعوية، وقد استوطنوا فى آسيا الصغرى، ثم انتقلوا فيما بعد إلى آسيا الوسطى. وفى ثلاثينيات القرن الثالث عشر استولى زعيم قبيلة العثمانية أرطغرل على إقطاعية صغيرة توجد على ضفة نهر صقلية، المنطقة المجاورة لبيزنطة من السلطان طومنباي. وقد بدأت التوسعات العثمانية نحو الخارج منذ إعلان العثمانيين عن دولتهم المستقلة إثر هجومهم على الإقطاعيات، فوجود جيش عثماني قوى كان عاملاً أساسياً ساعد الدولة العثمانية على النجاح فى توسيع رقعة أراضيها، فبالإضافة إلى وجود جنود المشاة والفرسان العثمانيين داخل الجيش، كان هناك ما يقرب من ثلاثمائة إلى أربعمائة سفينة عربية فى خدمة الدولة العثمانية، فى الوقت الذي كانت تتمتع فيه هذه الدولة بالقوة والازدهار،

كما أرجع النجاح التي حققتها الدولة العثمانية إلى استغلالها لفرصة انهيار الإمبراطورية البيزنطية وما حدث من صراعات داخلية متلاحقة.

ومع بداية الدولة العثمانية منذ القرن الرابع عشر، حيث كانت الحملات العسكرية والفتوحات التي قادتها الدولة العثمانية على مدار مائتي عام سبباً في اتساع رقعة أراضيها واستمرار قوتها وازدهارها. ففي عام ١٣٥٤م، قام العثمانيون بعبور مضيق الباسفور واحتلال شبة جزيرة غاليلولي وشنوا هجوماً على بروسة، كما أصبحت معظم منطقة البلقان تحت سيطرة حكم الدولة العثمانية بعد عام ١٣٩٦. وفي عام ١٤٢٤، اضطر الإمبراطور البيزنطي إلى التوقيع على معاهدة الصلح تحت حصار الفرسان العثمانيين، حيث تم الاتفاق على دفع الجزية في مقابل العيش في سلام. وفي عام ١٤٥٣م، شن الجيش العثماني عمليات برية وبحرية في آن واحد، فقاموا بمحاصرة ومهاجمة قلعة قسطنطين، وبعد موت الملك البيزنطي قسطنطين باليولوغس الحادي عشر في خضم المعارك، دفنه السلطان العثماني محمد الثاني، ثم اتخذ من قلعة قسطنطين عاصمة جديدة للبلاد، وأطلق عليها اسم اسلامبول والتي أصبحت رمزا لبداية عهد جديد للدولة العثمانية، وقد وصف المؤرخ المشهور "ميدى" الأوضاع حينذاك في الدولة العثمانية قائلاً: "إن هذا المارد العملاق الجديد قد انتصب شامخاً عابراً مضيق الباسفور باسطاً سيطرته على كل من آسيا وأوروبا"^(٢). والواقع أن الحملات العسكرية للدولة العثمانية لم تتوقف عند ذلك الحد، بل كانت هناك حملات عسكرية على كل من الجزائر وتونس وليبيا، تلك الدول الواقعة على السواحل الجنوبية لحوض البحر المتوسط شمال أفريقيا، وعلى كل من مصر التي تعد مركز للمواصلات بين الشرق والغرب وسوريا والعراق ومنطقة شبة الجزيرة العربية، حيث كانت تهدف هذه الحملات إلى السيطرة على

مزيد من المناطق وإيجاد مكانة إستراتيجية للدولة العثمانية تستفيد من خلالها فى ظل التجارة الخارجية، وسرعان ما أسفرت هذه الحملات عن خضوع تلك المناطق إلى سيطرة الدولة العثمانية.

وقد زادت قوة المارد العملاق فى أواسط القرن السادس عشر، حيث أصبحت الدولة العثمانية فى أوج فترة من فترات القوة والازدهار فى هذه الفترة، حيث امتدت أراضيها إلى كل من أوروبا وأفريقيا وآسيا. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية سيطرت على شبه الجزيرة العربية وسوريا وفلسطين والعراق واليمن وكريت بقارة آسيا، بالإضافة إلى آسيا الصغرى الخاضعة لسيطرة الدولة العثمانية، كما توغلت فى القارة الأفريقية مسيطرة على كل من مصر وليبيا والجزائر وتونس، أما بالنسبة إلى القارة الأوروبية فقد أحكمت قبضتها على معظم شبه جزيرة البلقان والمجر، إلا أن الدولة العثمانية لم تكتفى بامتلاك الأراضى الواسعة فحسب ، إنما قام السلطان سليم الأول بتولى الخلافة الإسلامية بعد أسر آخر خلفاء الأسرة العباسية المتوصل، خاضعا هذه المناطق تحت حكمه، كما نصب نفسه ملكا وسلطانا على تلك المناطق .

وفى القرن الخامس عشر، بدأ المستعمرون الأجانب الذين عاصروا بداية تنامي الرأسمالية فى التوسع نحو الخارج. وفى ذلك الوقت أخذت الطبقة البرجوازية المزدهرة تبحث عن طريق بحرى جديد تصل من خلاله إلى الشرق عن طريق الدوران من غرب أفريقيا، نظرا لأن ازدهار الدولة العثمانية قطع الطريق التجارى الذى يصل بين أوروبا والهند ودول الشرق الأوسط من خلال عبور البحر الأبيض المتوسط. وجدير بالذكر أن ازدهار الدولة العثمانية قد أرجأ عدوان الاستعمار الأجنبى للشرق الأوسط.

أما إذا تحدثنا عن النظام السياسى للدولة العثمانية فنوضح بالقول إن الدولة العثمانية تعتبر دولة ملكية إقطاعية مركزية السلطة ، كما أن نظام الحكم يجمع بين النواحي السياسية والدينية، فالسلطان العثمانى الذى يرث الحكم الملكى يمثل أكبر حاكم سياسى دينى فى البلاد، كما يعتبر نفسه صاحب السلطة العليا فى البلاد. أما بالنسبة لخدو الدولة المسئول عن إدارة الجيش والشعب فما هو إلا حاكم إقطاعى غير مستقل استقلالاً تاماً، وتجدر الإشارة إلى أن الأتراك العثمانيين يمثلون الطبقة الحاكمة، إلا أن أعدادهم كانت قليلة بالنسبة إلى عدد سكان الدولة العثمانية. ومن المعروف أن التقدم الاقتصادى الذى شهدته المناطق الخاضعة للدولة العثمانية لا يعتبر سبباً حتمياً لنشأة الإمبراطورية العثمانية، إنما ترجع نشأتها إلى خضوع القوميات والدول المختلفة إلى الأتراك العثمانيين بقوة السلاح. فنرى أنه رغم استيلاء الفرسان العثمانيين على بعض المناطق بقارة أوروبا وآسيا وأفريقيا، فإن هناك اختلافاً بين سكان المناطق الخاضعة للدولة العثمانية من حيث العرق واللغة والدين، كما تباينت مستويات التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى هذه المناطق. ولعلنا نتساءل عن أسس التشريع للقانون فى الدولة العثمانية، فنرى الإجابة تتبلور فى القرآن الكريم والدين الإسلامى، فكان القضاء والتعليم تحت سيطرة رجال الدين الإسلامى، كما أخضعوا غير معتنقى الدين الإسلامى إلى مراقبة شديدة، حيث كان يعانى معتنقو الديانات الأخرى من اضطهاد مزدوج، فلم يكن الأمر مقصوراً على دفع الجزية فحسب، إنما كان من غير المسموح لهم ارتداء الملابس المشابهة لملابس المسلمين، كما أنهم لا يمثلون شهوداً شرعيين فى المحاكم. إن الاستغلال الضارى للسلطة الاستبدادية الحاكمة الذى عانت منه القوميات الخاضعة للدولة العثمانية وجميع فئات الشعب أسفر عنه استمرار المقاومة الشعبية. وإلقاء مزيد من

الضوء على النظام العسكرى وأوضاع الاقتصاد والصناعة حينذاك يمكن القول: إن النظام الإقطاعى العسكرى للدولة العثمانية كان معرقلاً خطيراً للتقدم الاقتصادى، فكانت الحكومة العثمانية لا تهتم إلا باستخدام العنف العسكرى فى ممارسة السلب والنهب وجمع الضرائب من الرعية دون الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، فها هي الثروات المنهوبة والضرائب المحصلة لم تستغل فى تطوير الإنتاج، إنما قامت الطبقة الإقطاعية الحاكمة بتبذيرها بصورة عشوائية. أما بالنسبة إلى الصناعة فى ذلك الوقت، فكانت الحروب والخدمة العسكرية واستغلال رجال الإقطاع للشعب ذات أثر تخريبى على الصناعة اليدوية للأسرة الريفية، كما عانت الصناعة اليدوية فى المدن من شتى القيود التابعة لنظم النقابة الصناعية، وشهدت التكنولوجيا الإنتاجية والأدوات الإنتاجية تدهوراً شديداً. أما على صعيد المنافسة العالمية فى هذا المجال، فإن الصناعة اليدوية المحلية للدولة العثمانية شهدت مسرّخاً من المضاربات الخطيرة والإفلاسات الضخمة أمام منافسة الصناعة اليدوية للمصانع الرأسمالية فى أوروبا فى أواسط القرن السابع عشر، كما تعرضت صناعة المدافع والخرابيش والذخيرة وصناعة السفن والمركبات الحربية وغيرها من الصناعات المتعلقة بالإمدادات العسكرية إلى نفس مصير الصناعة اليدوية. ولم يقتصر الأمر على النواحي الصناعية فقط، إنما امتد ليشمل النواحي التجارية، فنرى أن التجار الأجانب احتكروا تقريباً تجارة الاستيراد والتصدير. كما أجبرت الدولة العثمانية على إبرام بعض المعاهدات الجائرة الدائرة مع فرنسا وإنجلترا وهولندا وغيرها من القوة العظمى، حيث كانت الامتيازات الأجنبية التى قدّمتها الحكومة العثمانية للتجار الأجانب وفقاً لهذه المعاهدات تعد بمثابة الضريبة القاضية للنشاط التجارى للحكومة.

وقامت الدولة العثمانية بتطبيق ما يسمى بنظام الإقطاعيات العسكرية لتعزيز واستكمال قوتها العسكرية، والمقصود بنظام الإقطاعيات منح القائد الشجاع قطعة أرض فى صورة إقطاعية، وفى المقابل يتعين على الإقطاعى العسكرى إعداد فرسان شجعان للسلطان ليكونوا على استعداد للمشاركة فى الحروب، كما أن هذا النظام سبق أن تكفل بجزء كبير من النفقات العسكرية بدلا من الدولة وتولى أيضا مسئولية الإمداد بالموارد العسكرية والاحتياجات الأساسية للدولة، وبفضل هذا النظام أصبح للدولة العثمانية جيش قوى، إلا أن ظهور عيوب النظام الإقطاعى العسكرى يوما بعد يوم بعد القرن السابع عشر أدى إلى انهياره تدريجيا. وجدير بالذكر أن الاقتصاد الإقطاعى والقوة العسكرية كانتا وسيلتين استعان بهما خديو البلاد والإقطاعيون العسكريون فى الصراع مع الحكومة المركزية على السلطة، حيث أرجع هذا الصراع إلى وجود خلاقات عميقة بين ولايات الدولة العثمانية من جهة، وبين الولايات والحكومة المركزية من جهة أخرى، مما أدى إلى إضعاف قوة الدولة لدرجة تعريض الأمن المركزى للدولة العثمانية إلى حافة الخطر، لذلك اتخذ السلطان العثمانى قراره بإلغاء نظام الإقطاعيات العسكرى. وعلى صعيد آخر رأينا أن انهيار القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية وما مارسته هذه الإمبراطورية من الحملات العسكرية المتواصلة فى الخارج كانت سببا فى تدهور التنمية الاقتصادية واستنفاد قوة الدولة العثمانية على نحو سريع، كما أسرع من انهيارها وتفككها. وما سبق ذكره كان من الأسباب المهمة التى أدت إلى تحول المناطق التابعة للدولة العثمانية بصورة سريعة إلى مستعمرات وأشباه مستعمرات إثر تعرضها لعدوان القوى العظمى الأجنبية.

وانتهى العصر الذهبي للدولة العثمانية بصورة نهائية بعد وفاة سليم الثاني (الذى تولى العرش منذ عام ١٥٦٦ حتى عام ١٥٧٧) ورغم أن الدولة العثمانية كانت لا تزال دولة مركزية السلطة، فإن الحكومة المركزية لم تكن قادرة على السيطرة على المناطق التابعة لها نظرا لعدم وجود أى روابط اقتصادية وثيقة بين المناطق الخاضعة لسلطتها ولتواصل الخلافات بين القوميات المختلفة. وفى ظل التدهور الذى شهدته الدولة العثمانية آنذاك، أخذ حكام الولايات موقفا معارضا من الحكومة المركزية، وزادت حدة الصراع على الإقطاعات. ونذكر على سبيل المثال أنه فى منتصف القرن السابع عشر أصبحت الجزائر دولة إقطاعية مستقلة، رغم أنها كانت لا تزال تابعة إلى الدولة العثمانية. وفى القرن الثامن عشر قام حسن باشا حاكم بغداد بتأسيس أسرة الباشوية، واستمرت سيطرته على السلطة نحو مائة عام، كما بسط نفوذه على العراق بأكمله وأجبر حاكم الموصل على الاعتماد على نفسه. وقد حاولت الدولة العثمانية مرارا إسقاط هذه الأسرة، بيد أن محاولاتها باءت بالفشل.

وقام حاكم تونس حسين بن على بتأسيس أسرته الملكية فى بداية القرن الثامن عشر، وقد استمرت هذه الأسرة الملكية فى تونس حتى إعلان الجمهورية عام ١٩٠٧. وفى بداية عام ١٧١١، قامت أسرة القرمانيلى الليبية بالاستقلال الفعلى عن الحكومة المركزية للدولة العثمانية، وفى أواسط القرن الثامن عشر بدأت الأسرة السعودية كفاحها لتوحيد الجزيرة العربية، كما أعلن المماليك الذين حكموا مصر استقلالهم بعد عام ١٧٧٠. وفى سبيل تحقيق حلم بناء دولة عربية قوية استمر محمد على بعد توليه السلطة فى مصر (منذ عام ١٨٠٥ حتى عام ١٨٤٩) فى القيام بالأعمال التوسعية إزاء الأراضى الإقليمية خاضعا لياها لحكمة، حيث اشتبك مرارا فى حروب مع

الجيش التركي العثماني وحقق انتصارات عسكرية مبهرة، وقد حكم محمد على سوريا وشبه الجزيرة العربية فترة من الزمن. ورغم أن الحكومة المركزية للدولة العثمانية كانت لا تزال لها سيادة شكلية على المناطق السابق ذكرها، فإنه من المؤكد أن الصراع في هذه المناطق مع الحكومة المركزية للدولة العثمانية على السلطة زرع بشدة أركان الحكم في الدولة العثمانية.

ولم تقف الدولة العثمانية مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث فكانت هناك بعض المحاولات والجهود الإصلاحية من جانب حكام الدولة العثمانية لحماية الدولة العثمانية العظمى المهددة بالانهيار. ففي عام ١٧٩٩ أصدر السلطان سليم الثالث سلسلة من القوانين ألا وهي : مصادرة الإقطاعيات العسكرية لوزراء الإقطاع الذين امتنعوا عن تقديم مساعدات عسكرية للبلاد، وإعادة تنظيم القوات البحرية، وتدريب القوات المسلحة على الطريقة الأوروبية، وتنظيم لجنة مكونة من اثني عشر عضواً لمراقبة رئيس الوزراء وغيرها من القوانين. وفي عام ١٨٢٦ أصدر السلطان محمد الثاني قانوناً ينص بموجبه على تأسيس جيش جديد، ثم أصدر أمراً بتسريح جيش الدفاع السديكتاتوري. ونذكر أنه في نهاية الثلاثينيات للقرن التاسع عشر انبثقت طبقة من المثقفين العثمانيين الذين تلقوا تعليمهم في أوروبا وهم من بين مجموعة الحكام الإقطاعيين العثمانيين، حيث تبلورت دعوة هذه الطبقة في الاستمرار في تطبيق الإصلاحات، وفي عام ١٨٣٩، أقنع التيار الإصلاحي بقيادة الوزير الدبلوماسي مصطفى الرشيد باشا السلطان عبد الله المجيد بتطبيق إصلاحات جديدة. ففي حديقة القصر الإمبراطوري أعلن الرشيد باشا أمام الوزراء وكبار رجال الدين والمبعوثين الدبلوماسيين للبلاد " مرسوم إمبراطوريا " في الحادي عشر من مارس عام ١٨٣٩، حيث أعلن التالي: ضمان عدم انتهاك حقوق حياة الرعية وسمعتهم و ثرواتهم بغض النظر عن

عقيدتهم الدينية، وتقرير معدل ثابت للضريبة وإلغاء نظام الضريبة المعبئة، ووضع نظام مقبول للخدمة العسكرية، بحيث لا تتجاوز مدة الخدمة خمسة أعوام، كما أعلن أيضا استنكاره لأعمال بيع الألقاب والمناصب وتلقى الرشاوى والاختلاس، كما حذر من أن كل من يخالف هذه الأوامر سيعرض نفسه إلى أقصى عقوبة.

وفى ضوء توصيات الرشيد باشا، أصدر فيما بعد سلسلة من القوانين تنص على إعادة تنظيم المحاكم والهيئات الحكومية والقوات المسلحة والمؤسسات التعليمية. وفى التاريخ التركى المعاصر أطلق على حركة الإصلاح الجديدة والتي اتخذت من المرسوم الإمبراطورى الذى صدر عام ١٨٣٩ نقطة الانطلاق لها - لقب "التنظيمات"، ومعناها حركة الإصلاح السياسى الرحيمة، حيث عكست هذه الإصلاحات بدرجة معينة متطلبات الطبقة البرجوازية التركية. وجدير بالذكر أن من نادوا بهذه الإصلاحات كانوا من ضمن طبقة الحكام الإقطاعيين، فكان ترسيخ الحكم الإقطاعى للدولة العثمانية هدفهم الرئيسى من تلك الإصلاحات، ولكن أتت الرياح بما لا تشتهى السفن، فلم تنجح الطبقة البرجوازية التركية فى تكوين قوة سياسية مستقلة، وبالتالي افترقت هذه الإصلاحات إلى وجود أساس لمجتمع قوى، بمعنى أنه لم يكن هناك تأييد كاف لهذه الإصلاحات سوى من قبل عدد قليل من الأشخاص من بين مجموعة الحكام الإقطاعيين، حيث كان هناك تخوف من جانب الأغلبية الحاكمة من أن تكون الإصلاحات "سبباً فى تعريض حكمهم للدولة العثمانية خاصة مصالحهم الشخصية للخطر، لذلك اتبعت موجة من الأعمال التخريبية العلنية والسرية، أسفرت عن عدم تطبيق الكثير من الإجراءات الإصلاحية. كما بذلت الدول الأجنبية الرأسمالية جهودا كثيرة لاعتراض طريق الإصلاح، نظرا لتخوفها من أن يؤثر نجاح

الإصلاحات على مكاسبها المضمونة في تركيا. لذلك يمكننا أن نرى أن ما ظهر من عوائق داخلية وخارجية فضلا عن أن قدرة طبقة الإصلاحيين المحدودة كانت سبباً في العجز عن إنقاذ الدول العثمانية المهددة بالانهيار آنذاك.

وكانت الهزائم المتتالية في ظل الحروب الخارجية التي قادتها الدولة العثمانية بمثابة ضربة قاضية أطاحت بهذه الدولة، كما سارعت بانهيائها. وعندما نتحدث عن الأوضاع في الدولة العثمانية منذ القرن الخامس عشر حتى القرن السادس عشر نستطيع أن نقول: إن الدولة العثمانية كانت تعتبر من أقوى الدول الأوربية عسكرياً، حيث كان الفرسان العثمانيون يكتسحون كل ما يواجههم من عوائق خاضعين الكثير من الدول تحت سيطرة الدولة العثمانية، لذلك استحق أن يلقب هذا الجيش العثماني بالجيش الذي لا يقهر" ولم يسهم تقدم الصناعة الحديثة في أوروبا واستخدام العلوم والتكنولوجيا الحديثة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية للإمبراطورية العثمانية فحسب، إنما أسهم أيضاً في استكمال التجهيزات العسكرية للجيش، وبالتالي ظهر تفوق الجيش العثماني تدريجياً في ظل المواجهات العسكرية الدائرة آنذاك، بيد أن التفوق العسكري بدأ يتلاشى ببطء نظراً لأن الدولة العثمانية لم تخط خطوة جديدة نحو التقدم.

والواقع أن هزيمة الدولة العثمانية في فيينا عام ١٦٨٣، تعتبر بداية انهيار الدولة. كما أصبحت الدولة العثمانية تواجه أخطاراً من الداخل والخارج بصورة تدريجية. وفيما بعد لم تعد الدولة العثمانية قادرة على الاستيلاء على مزيد من الأراضي الإقليمية، كما أصبحت كيفية تقليل الفاقد من أراضيها مشكلة تؤرقها. وقد أرسل السلطان محمد الرابع حملة عسكرية

قوامها مانتا ألف جندي إلى النمسا عام ١٦٨٣، وقام الجيش العثماني بهزيمة الجيش النمساوي في المجر، ثم تقدم نحو مدينة فيينا وحاصرها لمدة شهرين دون أن يلحق بها أى خسائر. ثم قاد ملك بولندا جيشاً مزوداً بالإمدادات وهزم الجيش العثماني. وعقب هزيمة الجيش العثماني انفصلت المجر وبلغاريا عن الدولة العثمانية، كما تعرضت الدولة العثمانية إلى سلسلة من الهزائم في ظل حروبها طويلة الأمد مع كل من النمسا وبولندا وفينسيا (البندقية) وروسيا. وفي عام ١٦٩٩م اضطرت الدولة العثمانية إلى إبرام "اتفاقية كارلوفت" لإنهاء الحرب.

وقد حصلت النمسا بموجب هذه الاتفاقية على جزء كبير من المجر ولانسانيا وجورجيا وسلوفينيا، وحصلت بولندا على بولودليا وأوكرانيا، وحصلت البندقية على كل من ليبيا وتراسلفانيا، وحصلت روسيا على أزوف وغيرها من المناطق، حيث اعتبرت هذه الاتفاقية ضربة قاصمة للدولة العثمانية، فهذه الاتفاقية أضعفت من قوة الدولة العثمانية، فكان التدهور والانحلال هما النتيجة الحتمية لهذا الضعف. ومع حلول القرن الثامن عشر اندلعت حروب عديدة وضخمة بين روسيا والأتراك العثمانيين، وكانت لهذه الحروب آثار سلبية على القوة المنهكة للدولة العثمانية، مما أدى إلى زيادة ضعف قوة هذه الدولة. ورغم أن الدول العربية في شمال أفريقيا وغرب آسيا كانت لاتزال تابعة للدولة العثمانية في بداية القرن التاسع عشر، فإن السلطة المركزية للدولة العثمانية لم تكن مهيمنة بالفعل على تلك المناطق، ولم تبق من الأراضي الإقليمية الأوربية سوى تركيا وبعض المناطق التي ظلت تحت سيطرة العثمانيين. وخلاصة القول نذكر أن ماضي الدولة العثمانية ذائع الصيت لا يمكن مقارنته بالحاضر، فلم تعد الدولة العثمانية كما

كان يطلق عليها الجيش الذى لا يقهر، المكتسح لكل العوائق التى تواجهه،
إنما أصبحت فى عيون الدول الأوربية القوية المزدهرة الرجل المريض
الأوربي الذى منى بالإهانة والاضطهاد.

الفصل الثالث

تقسيم منطقة الشرق الأوسط على يد القوى العظمى

تعتبر القرون السابع والثامن والتاسع عشر فترة انتقالية ضخمة شهدت تحول التاريخ العالمى من مرحلة التشتت إلى مرحلة التكتل، فقد انتشرت الرأسمالية فى العالم على نحو سريع بعد إرساء قواعدها فى أوروبا. ومع تطور مسيرة تحول العالم من مرحلة التشتت إلى مرحلة التكتل والاندماج على يد الرأسمالية أنشبت القوى الغربية مخالبها الاستعمارية فى منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبحت المناطق الريفية تابعة للمدن، كما أضحت الدولة المنغلقة وشبة المنغلقة تابعة للدول المتحضرة، ورأينا أن الطبقة العاملة بالزراعة أصبحت تابعة بدورها لطبقة الرأسمالين، وهو ما جعل الشرق تابعا للغرب^(٢). وبذلت القوى العظمى جهودا ضخمة فى ممارسة أعمالها التوسعية الاستعمارية تجاه الشرق الأوسط معتمدة على تفوقها الاقتصادى والعسكرى، وبذلك أصبحت مناطق كثيرة فى الشرق الأوسط كانت تعاني من مرحلة متقدمة من مراحل التدهور الإقطاعى مستعمرات وأشباه مستعمرات خاضعة للدول الأجنبية واحدة تلو الأخرى.

ومن المعروف أن تطور العلاقة بين السلعة والعملية فى أوروبا الغربية أسهم فى أن تصبح كل من البرتغال وإسبانيا من أوائل الدول الأوروبية التى عرفت الوحدة، ومن أوائل الدول التى أقدمت على ممارسة الأعمال

التوسعية الاستعمارية. وفي القرن الخامس عشر بدأت دول المغرب العربي تتعرض باستمرار إلى العدوان الاستعماري من قبل البرتغال وإسبانيا ، ففي بداية القرن الخامس عشر احتلت البرتغال سبنا (وهذه المنطقة احتلتها إسبانيا فيما بعد ، ولم تنتقل إلى سيادة المغرب حتى بعد استقلالها) ، كما احتلت البرتغال فيما بعد المنطقة الساحلية لموريتانيا ، أما إسبانيا فاحتلت الجزائر وغيرها من مناطق شمال أفريقيا. ولجأت الدول الأوروبية القوية الأخرى إلى إبرام اتفاقيات دبلوماسية وتجارية وإلى الاحتلال العسكري؛ كوسيلة لممارسة توسعاتها الاستعمارية ، فمعاهدة الامتيازات الأجنبية التي وقعت عليها كل من فرنسا والأتراك العثمانيين عام ١٧٤٠ ، نصت على أن للفرنسيين الحق في القيام بجولات سياحية ومزاولة التجارة في أي منطقة داخل حدود الدولة العثمانية.

ونرى أن الدول الرأسمالية الأوروبية والتي خاضت تجارب قاسية كالثورة البرجوازية والثورة الفرنسية انتصبت شامخة وقويت شوكتها. وكان يواكب التنمية الاقتصادية للسلع الأوروبية تضخم حاد في مطاعم القوى العظمى للنزاع على رؤوس الأموال ومواد الخام الإنتاجية وذلك لفتح مجال أوسع لأسواق السلع الأجنبية. وجدير بالذكر أن القرن التاسع عشر شهد ممارسات الاحتلال الاستعماري والتوسعات الضخمة من جانب القوى العظمى الأوروبية إزاء منطقة الشرق الأوسط، فمنذ بداية هذه الفترة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان قيصر روسيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها في القوى العظمى تعتبر من الدول الرئيسية التي شاركت في تقسيم منطقة الشرق الأوسط والصراع عليها تتزعم تقسيم الشرق الأوسط ، كما كان هناك تعاون مؤقت بين تلك الدول العظمى وصراعات ضارية ومتعاقبة في سبيل تحقيق مصالحهم الشخصية.

ونذكر أن الاستعمار والتوسعات الروسية لقيصر روسيا للإمبراطورية العثمانية وبلاد الفرس وأفغانستان كانت لا تهدف إلى امتلاك هذه الأراضي الإقليمية والسيطرة عليها فحسب، إنما كان الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لقيصر روسيا يتمثل في الرغبة في أن تصل القوات العسكرية الروسية إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والمحيط الهندي، وأن تبسط نفوذها هناك، لكن هذه الرغبة كانت السبب في وقوع صراع بينها وبين القوى العظمى الأوروبية على الهيمنة على المناطق الساحلية، حيث اتسعت دائرة هذا الصراع لتشمل الصراع على الهيمنة على العالم.

وتجدر الإشارة إلى أنه في القرن الثامن عشر أعد قيصر روسيا خطتين لإخضاع الدولة العثمانية، كما شن عدداً من الحروب عليها لتحقيق مآطمه. وفي القرن التاسع عشر شن قيصر روسيا أربع حروب ضخمة على الدولة العثمانية ألا وهي الحرب الروسية التركية الأولى (منذ عام ١٨٠٦م حتى عام ١٨١٢م) والحرب الروسية التركية الثانية (منذ عام ١٨٢٨ حتى عام ١٨٢٩) والحرب الروسية التركية الثالثة (منذ عام ١٨٥٣م حتى عام ١٨٥٦) والحرب الروسية التركية الرابعة (منذ عام ١٨٧٧ حتى عام ١٨٧٨). وفي ظل هذه الأحداث لم تقف إنجلترا وفرنسا مكتوفات الأيدي تشاهدان ما يقوم به قيصر روسيا وحده بتمزيق وامتلاك الأراضي الإقليمية التابعة للأتراك العثمانيين.

ومن المعروف أنه في القرن التاسع عشر شهدت الدولة العثمانية جواً من الأزمات، كما استغل قيصر روسيا الخلافات القومية في الدولة العثمانية لتمزيق وتفكيك هذه الدولة، ففي عام ١٨٠٤، قام سارايوة بانتفاضة وطنية ضد الحكم العثماني، وفي ذلك الوقت انتهز قيصر روسيا هذه الفرصة وتقدم بطلب إلى الحكومة العثمانية، مطالباً بضرورة وضع الرعايا الذين

يعتقون الديانة الأرثوذكسية تحت الحماية الروسية، لكن عندما لقي هذا الطلب رفضاً من جانب الحكومة العثمانية بتأييد من فرنسا، أرسلت روسيا قوات قوامها ثلاثين ألف جندي عبرت نهر بروث واحتلت ولاشياو ومالديفا، وهكذا شنت الحرب الروسية التركية الأولى. وفي عام ١٨٦٧ أبرمت "معاهدة تلس" بين روسيا وفرنسا بغرض تثبيت النفوذ الأوربي المعادي لفرنسا وحشد القوة للإطاحة ببريطانيا، كما توصلوا إلى اتفاق مشترك حول تقسيم العالم، حيث اتفقا "على أن يكون الجزء الشرقي تابعاً لنابليون والجزء الغربي تابعاً للإسكندرونة".

ولم تتوقف الهجمات الروسية على الدولة العثمانية عند ذلك الحد، ففي نوفمبر عام ١٨٠٩، عبر القوات الروسية نهر بروث مرة أخرى وشنت هجوماً على العثمانيين، وفي ضوء اتفاقية بوخارست التي أبرمت بين روسيا والدولة العثمانية في يونيو عام ١٤١٢، إثر هزيمة الجيش العثماني هزيمة ساحقة على يد الجيش الروسي، سيطرت روسيا على بسارابيا والحدود ما بين نهر الدنيستر ونهر بروث.

وفي عام ١٨٢١، اندلعت في اليونان انتفاضة ضد الحكم العثماني، ورغم ممارسة السلطة العثمانية أعمالاً قمعية شرسة ضد هذه الانتفاضة، فإنها فشلت في إخمادها. وفي عام ١٨٢٥ أصبحت الأوضاع أكثر تعقيداً عندما طلبت الدولة العثمانية من مصر، وهي الدولة التابعة لها إرسال قوات للتصدي لهذه الانتفاضة.

وفي عام ١٨٢٧، توصلت كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا في لندن إلى اتفاق للإطاحة بالعثمانيين، وتبلور هذا الاتفاق في المعركة البحرية التي وقعت بين الأسطولين الروسي البريطاني الفرنسي من جهة، والأسطولين العثماني المصري من جهة أخرى في خليج أدرنة، حيث انتهت هذه المعركة

بتدمير الأسطولين العثماني والمصري، وانتهزت روسيا هذه الهزيمة وأعلنت الحرب الروسية التركية الثالثة عام ١٨٢٨، كما أن استيلاء روسيا على قلعة أدرنة في شهر سبتمبر من العام نفسه أصبح يشكل تهديداً مباشراً على العاصمة العثمانية اسطنبول، فهذا الأمر قد أجبر الأتراك العثمانيين على إبرام "اتفاقية أدرنة"، وفي ضوء هذه الاتفاقية أصبحت روسيا دولة حامية على كل من الإماراتيين ولاشيا ومالديفا، ولم تتوقف الأطماع الروسية عند هذا الحد، إنما كانت هناك امتيازات تجارية روسية داخل الأراضي العثمانية حصلت عليها بموجب هذه الاتفاقية، كما انتزعت روسيا من الدولة العثمانية قناة سولينة لنهر الدانوب وسيطرت على مصب هذا النهر. أما بالنسبة إلى "اتفاقية خونكار أسكلاي" التي أبرمتها روسيا مع الحكومة العثمانية مستغلة ما كان تتعرض له هذه الحكومة من الضغوط من جانب مصر خلال فترة الحرب العثمانية، فقد نصت على أنه في حالة تعرض أحد طرفي الاتفاقية إلى عدوان ما، فيتعين على الدولة الحليفة توفير الحماية للأراضي الإقليمية للطرف الآخر، كما نص في البند الإضافي على مطالبة العثمانيين بغلق المضائق البحرية وحظر مرور السفن الحربية للدول الأخرى في فترة الحرب. والواقع أن هذه الاتفاقية تعترف بأن روسيا تعد بمثابة الدول الحامية للعثمانيين ملقية مسؤولية مراقبة المضائق البحرية على عاتق العثمانيين، وفي ظل هزيمة السلطة المركزية العثمانية في الحرب التي شنت مرة أخرى على مصر لاستعادة الأراضي السورية التي احتلتها مصر في عام ١٨٣٩، استعدت روسيا للاستيلاء على المضائق البحرية بناء على ما نصت عليه "اتفاقية خونكار أسكلاي"، لكن إنجلترا وفرنسا اللتين أبدتا استياءهما تجاه رغبة روسيا في الانفراد بالسيطرة على الدولة العثمانية لم تقفا بعيدتين عن هذه الأحداث، فأرسلتا أسطول التحالف إلى بحر مرمره كجبهة هناك، معلنة أن الأسطولين البريطانيين والفرنسي المتحالف سيدخلان مضيق الدردنيل في

حالة دخول الأسطول الروسى مضيق البسفور، فما أقدمت عليه بريطانيا وفرنسا لقي تأييدا من جانب بروسيا والنمسا وغيرها من القوى العظمى الأوروبية. وفى ظل هذه الأحداث أجريت من وراء الستار سلسلة من المفاوضات لتجنب المواجهات العسكرية الضخمة بين القوى العظمى، ومن ثم توصلت كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا إلى اتفاقية " مضائق البحر الأسود " عام ١٨٤١، ووافقت روسيا على إلغاء ما نصت عليه " اتفاقية خونكار أسكلاى"، كما أصبح الأتراك العثمانيين تحت الحماية المشتركة على يد القوى العظمى الأوروبية، وهكذا تحققت المصالح المشتركة لهذه القوى فى الدولة العثمانية.

ومنذ عام ١٨٥٣م حتى عام ١٨٥٦م ، شنت روسيا الحرب الروسية الثالثة على العثمانيين، وهي ما تسمى بحرب القرم لتحقيق الحلم الروسى بالسيطرة المنفردة على الدولة العثمانية. والواقع أن حرب القرم لم تعتبر حربًا دائرة بين روسيا وتركيا فصص، إنما كانت حربًا خاضتها القوى العظمى لتقسيم الدولة العثمانية وللحفاظ على توازن القوى. فمنذ بداية الحرب بفترة قصيرة أنزلت روسيا هزيمة ساحقة بالجيش العثمانى وحطمت أسطوله وسيطرت على البحر الأسود، ولم تكف روسيا بذلك، إنما تقدمت نحو إسطنبول. إلا أنه فى أغسطس عام ١٨٥٤، أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول بيان فيينا ذى النقاط الأربع، وطالبوا بوقف هذه الحرب، لكن أمام الرفض الروسى لهذا الطلب قامت قوات التحالف البريطانية والفرنسية بمهاجمة جزر جبلند ببحر البلطيق واستولت عليها. وفى سبتمبر عام ١٩٥٤ قامت قوات التحالف بإزالة قواتها فى شبه جزيرة القرم وسيطرت على سفاستبول وغيرها من المواقع الإستراتيجية المهمة بعد حرب ضارية استمرت قرابة العام. وفى ظل هذه الأحداث وجدت روسيا

نفسها معزولة عن العالم، ورأت ما لحق بها من هزيمة فى ساحة المعركة، لذلك لم تجد روسيا مخرجا لها من هذا المأزق سوى اللجوء إلى التفاوض لوقف الحرب. وفي هذا الشأن أبرمت "معاهدة باريس" التي أبرمت فى مؤتمر السلام الذي عقد فى باريس عام ١٩٥٦، بمشاركة كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وسردينيا وبروسيا والدولة العثمانية وروسيا، وفي ضوء ما نصت عليه هذه المعاهدة فلا يجوز إبقاء الأسطول الروسي والعثماني ومصنع الجيش البحري على سواحل البحر الأسود، كما تتعهد كل من روسيا والدولة العثمانية بحرية الملاحة البحرية للسفن التجارية للدول الأخرى فى هذه المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أنه بإبرام هذه المعاهدة خسرت روسيا حق الحماية على كل من إمارة سارايوة ونهر الدانوب، كما أرجعت بساربيا إلى مالدفيا. والواقع أن اشتراك الدول العظمى فى حماية معتقّي الديانة المسيحية من الأتراك العثمانيين كانت وسيلة عنيفة مكنت القوى العظمى من القيام باضطهاد الدولة العثمانية. ورغم ما تعرضت له روسيا من نكسات ضخمة أثناء حرب القرم، فإنها شنت حربا للمرة الرابعة على العثمانيين بعد استعدادات استغرقت عشرين عاما، حيث اتخذت روسيا من المسألة الشرقية التي أثارها انتفاضة موسى جعفر زريعة لشن هذه الحرب. ففي بداية الأمر تقدمت روسيا بالاشتراك مع النمسا وبروسيا بمذكرة لفض هذه الانتفاضة، إلا أنه بعد الرفض العثماني لهذه المذكرة أعلنت روسيا شن الحرب على الدولة العثمانية عام ١٨٧٧، وسرعان ما عبرت القوات الروسية نهر الدانوب، كما استولت المدفعية الروسية على بلغاريا خلال حرب استمرت قرابة نصف عام، أما بالنسبة إلى أدرنة فأصبحت تحت سيطرة القوات الروسية مرة أخرى، كما أصبحت اسطنبول مهددة من جديد. وتحت وطأة هذه الأحداث اضطرت الحكومة العثمانية على الموافقة على "معاهدة سان ستفانو" الجائرة لتجنب مواجهة الحشود الضخمة للقوات الروسية. وفي ظل

هذه الأحداث تكرر السيناريو البريطاني، فأرسلت بريطانيا أسطولها إلى مضيق الدردنيل، وبالتالي أصبحت القوات الروسية فى مواجهة مع القوات البريطانية. ولتجنب المواجهات العسكرية بين القوتين أجريت سلسلة من الصفقات التجارية والمفاوضات السرية بينهما، وفى النهاية توصلت كل من روسيا وبريطانيا إلى اتفاق يتعلق بإجراء تعديلات على "معاهدة سان ستفانو" فى مايو عام ١٨٧٨، وأبرمت "معاهدة برلين" فى يونيو من نفس العام. كما تم تجميد الطلب الروسى الخاص بتقسيم الدولة العثمانية . وفى الوقت نفسه أجبرت بريطانيا الأتراك العثمانيين على إبرام معاهدة الدفاع المشترك بحجة حمايتهم. تحت شعار حماية الأتراك العثمانيين حصلت بريطانيا على امتيازات كثيرة، كما أجبرت الحكومة العثمانية على وضع قبرص تحت وصاية بريطانيا وإشرافها.

ورغم أن روسيا شنت أربع حروب فى القرن التاسع عشر على الدولة العثمانية، وقامت بسلسلة من الأعمال العسكرية والدبلوماسية بحلول القرن العشرين مستغلة الخلافات التي ظهرت بين القوى العظمى الأخرى، فإنها لم تتمكن من تحقيق رغبتها فى الانفراد بالسيطرة على الأراضي التركية والاستيلاء على مضائق البحر الأسود، نظرا لتدخل بريطانيا والقوى العظمى فى هذا الأمر، كما تحطمت أحلامها على شاطئ الواقع عندما أصبحت الدولة العثمانية شبه مستعمرة خاضعة للقوى العظمى بعد حرب القرم.

أما بالنسبة لإيران وأفغانستان فكلاهما مناطق أخرى مهمة تصارع عليها قيصر روسيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى فى منطقة الشرق الأوسط، فلا يقتصر الأمر على وجود مصالح مهمة لقيصر روسيا فى هذين البلدين فحسب، إنما تعتبرهما بريطانيا دوماً الحاجز الوقائي الذى يعمل

على حماية المصالح البريطانية في الهند، أما فرنسا فتعتبرهما ورقة ضد بريطانيا وروسيا.

وعلى صعيد النزاع على إيران نرى أن روسيا اتخذت من منطقة أودسا نقطة الانطلاق للتوسع سريعا نحو المناطق المحيطة في بداية القرن التاسع عشر لتستولي على جنوب قفقازيا. ومن ثم اندلعت الحرب بين روسيا والدولة الفارسية (منذ عام ١٨٠٤م حتى عام ١٨١٣م)، ففي هذه الحرب تخلت فرنسا عن حليفها الدولة الفارسية لتغري روسيا على مواجهة بريطانيا، كما سمحت لروسيا بنقل جنودها من أوروبا إلى آسيا، مما أسرع من الهجوم الروسي على الدولة الفارسية، وكانت الهزيمة المتواصرة في تلك الحرب التي استمرت حتى عام ١٨١٣م السبب في إبرام "معاهدة كلستان"، فهذه المعاهدة تعترف بالسيادة الروسية على الأراضي المحتلة (وتشمل طاجكستان وجورجيا وكربجهان وكوينجان وبلكوهان)، كما تعترف أيضا بالامتيازات الروسية التي تسمح لها بتشكيل قوات بحرية في بحر قزوين والامتيازات المعطاه للتجار الروس كحرية الخروج والدخول إلى الأراضي الفارسية ومزاولة التجارة داخل أراضيها. أما على الجانب الآخر فشكلت بريطانيا مع الدولة الفارسية تحالفا عسكريا عام ١٨١٤، لتوقف استمرار الزحف الروسي تجاه إيران. ومنذ عام ١٨٢٦م حتى عام ١٨٢٨م شنت إيران الحرب على روسيا بمساندة بريطانيا، إلا أنها أجبرت على إبرام "اتفاقية تركمنجاي" إثر تعرضها للهزيمة في ميدان المعركة، كما تنازلت لروسيا عن اليمن ودفعت غرامة قدرها عشرون مليون روبل، علاوة على الامتيازات التي حظيت بها روسيا، وهكذا مهدت تلك الأحداث الجو الملائم لتصبح الدولة الفارسية دولة شبة مستعمرة. وقد استمر النزاع الروسي البريطاني في الدولة الفارسية دون توقف، إلا أن روسيا أقدمت على إبرام

"الاتفاقية الروسية البريطانية" مع نظيرتها البريطانية في بداية القرن العشرين نظرا للهزيمة التي تعرضت لها روسيا في حروبها ضد اليابان واندلاع الثورة الفارسية، حيث اعترفت بريطانيا بالنفوذ الروسى على الجزء الشمالي للدولة الفارسية مقابل عدم قيام روسيا ببسط نفوذها على الجزء الشرقي والجزء الجنوبي للدولة الفارسية.

أما على صعيد النزاع على أفغانستان، فقد استغلت بريطانيا فرصة دخول روسيا حرب القرم ووقعت مع أفغانستان " المعاهدة البريطانية الأفغانية" عام ١٨٥٥، التي تنص على أن أصدقاء أحد الطرفين هم أصدقاء الطرف الآخر، وأعداء أحد الطرفين هم أعداء الطرف الآخر، وفى عام ١٨٧٩ أجبرت قوة السلاح البريطانية أفغانستان على إبرام " معاهدة جنداماك"، حيث أصبحت بريطانيا بناء على هذه المعاهدة مسئولة عن السياسة الخارجية الأفغانية، كما لم يسمح لأفغانستان بإجراء اتصالات مباشرة مع دول القوى العظمى الأخرى، وبذلك تجردت أفغانستان عن مسؤوليتها فى الخارج وأصبحت دولة تابعة لبريطانيا.

ونرى فى الوقت نفسه أن المناطق التابعة للدولة العثمانية أصبحت تدريجيًا منطقة مستعمرات وأشباه مستعمرات. ففي عام ١٧٩٨ أرسلت فرنسا ٣٥ ألف جندي من القوات المسلحة، و ٣٥٠ سفينة حربية بقيادة نابليون لغزو مصر، كما شهد عام ١٨٣٠، الغزو الفرنسي للجزائر، حيث أعلنت فرنسا أن الجزائر أصبحت من الأراضي الإقليمية التابعة لفرنسا، ومن ثم أصبحت الجزائر مستعمرة فرنسية عام ١٨٣٤م، ولم تتوقف الأضرار الاستعمارية تجاه الجزائر عند هذا الحد، ففي عام ١٨٧١ قسمت الجزائر إلى ثلاثة أقاليم، كما أرسلت فرنسا من يتولى مسؤولية الحكم فى هذه المنطقة بصفته حاكم هذه الأقاليم. واتخذت فرنسا من للجزائر قاعدة عسكرية لمواصله

العدوان والتوسعات الفرنسية تجاه المغرب ، وفي نهاية الأمر أبرمت فرنسا "معاهدة طنجة " مع المغرب عام ١٨٤٤ ، و"معاهدة تعيين الحدود " عام ١٨٤٥ ، وغيرها من المعاهدات الجائرة، وبتوقيع "معاهدة فاس " عام ١٩١٢ أصبحت فرنسا دولة حامية على المغرب. أما بالنسبة إلى القوى العظمى الأخرى فقد عارضت استعداد فرنسا لضم ليبيا بعد الغزو الفرنسي لتونس عام ١٨٨١م، وفي نفس العام أبرمت كل من بريطانيا وإيطاليا والنمسا وغيرها من القوى العظمى اتفاقية الحفاظ على الوضع الراهن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وبذلك لم تتمكن فرنسا من تحقيق أهدافها. أما بالنسبة إلى إيطاليا التي كانت تطمح في السيطرة على ليبيا فأعدت سلسلة من الاستعدادات لتحقيق مطامعها منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. وفي ظل سلسلة الصفقات التجارية التي أجريت بين إيطاليا والقوى العظمى الأخرى والحرب الإيطالية التركية التي اندلعت عام ١٩١١، أبرمت في النهاية "اتفاقية لوزان" ، لتصبح ليبيا في ضوء هذه الاتفاقية مستعمرة إيطالية عام ١٩١٢.

أما بالنسبة لبريطانيا فقد رأت أن مصر تعتبر قاعدة الانطلاق الرئيسية للتوسع نحو الجزء الشرقي للبحر المتوسط وطريقاً مهماً يربط بريطانيا بمستعمراتها الموجودة بالشرق، لذلك انتهزت بريطانيا الغزو الفرنسي لمصر وأرسلت قواتها إلى مصر عام ١٨٠١، بحجة مساعدة الأتراك العثمانيين. ولم تتوقف بريطانيا عند هذا الحد، إنما بدأت سلسلة من الصراع بين بريطانيا وفرنسا حول حفر قناة السويس وحق استغلالها، وكان عام ١٨٨٢ شاهداً على الاحتلال البريطاني المسلح لمصر، كما أن المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع الأتراك في عام ١٨٨٥ وعام ١٨٨٧، والمتعلقة بالشئون المصرية منحت الشرعية للاحتلال البريطاني لمصر، وجدير بالذكر أن المخالب البريطانية وصلت إلى السودان (تلك الدولة التي

أصبحت قرية تتنازع عليها كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) بعد ترسيخ مكانتها السياسية في مصر. وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت السودان مستعمرة خاضعة لبريطانيا تحت ما يسمى بالسيادة المشتركة البريطانية المصرية، وقد امتدت النفوذ البريطانية إلى المنطقة الساحلية لشبة الجزيرة العربية في نهاية القرن الثامن عشر، حيث تبلورت هذه النفوذ بوضوح عندما وقعت بريطانيا اتفاقية مع سلطنة عمان في عام ١٧٩٨، حيث نصت على أنه لا يجوز لمسقط أن تؤجر أراضيها إلى فرنسا. وفي عام ١٨٥٤ قامت بريطانيا بالاحتلال المسلح لجزر كورامورا، لتصبح مسقط بذلك دولة تابعة لبريطانيا. وفي ظل الاجتياح البريطاني لدول شبة الجزيرة العربية أجبرت بريطانيا البحرين على إبرام معاهدة سياسية وعسكرية في عام ١٨٨٠ وعام ١٨٩٢، حيث لم تتمكن البحرين من الفرار من مصيرها من أن تكون مستعمرة بريطانية، أما بالنسبة لعدن فلم تسلم هي الأخرى من بطش بريطانيا، ففي عام ١٨٣٩م غرقت سفينة تجارية بريطانية بالقرب من خليج عدن، فأسرعت بريطانيا بإرسال أسطولها البحري متحججة بحدوث عمليات سطو ونهب للسفينة التجارية على يد العدنانيين، وسرعان ما أصبحت عدن دولة محتلة إثر تعرضها للهجوم بالمدفعية من جانب بريطانيا، وفي عام ١٨٤٣، أجبر الحيدري على إبرام "اتفاقية ودية" مع بريطانيا معترفاً بالسيطرة البريطانية على عدن وبالامتيازات البريطانية على هذه الأرض، وتحت وطأة هذه الظروف أصبحت منطقة عدن مستعمرة بريطانية. وفي ظل الإستراتيجية الخارجية لبريطانيا كانت معاهدة الهدنة طويلة الأمد التي أبرمتها بريطانيا مع أمراء دولة الإمارات العربية المتحدة وسيلة ناجحة جعلت هذه المنطقة تدريجياً مستعمرة بريطانية. كما أصبحت معظم منطقة الهلال الخصيب (وهي مناطق جزئية من العراق والأراضي الفلسطينية ونابلس) تحت وطأة النفوذ البريطاني، وعلى الجانب الآخر

أصبحت معظم الأراضي السورية والليبية تحت وطأة النفوذ الفرنسي، ونرى من خلال هذه الأحداث أن القوى العظمى الأجنبية قد انتهت من تقسيم منطقة الشرق الأوسط في بداية القرن العشرين.

ومن المعروف أن نظام التنمية الاقتصادية غير المتوازن وإرهاصات الحرب العالمية الأولى كانتا السبب في حدوث تغيرات ضخمة على مراكز القوى العظمى الأجنبية، فبعد الحرب العالمية الأولى قامت القوى العظمى الأجنبية بإعادة تقسيم مستعمرات الشرق الأوسط وفقاً لمراكز القوى الأجنبية. والواقع أنه كانت هناك مؤامرات من جانب القوى العظمى لإعادة تقسيم المستعمرات قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى. وفي ظل هذه التحركات عقدت مفاوضات بين بريطانيا وفرنسا وروسيا أبرمت خلالها اتفاقية سرية خاصة بتقسيم الأراضي الإقليمية لآسيا الصغرى التابعة للإمبراطورية العثمانية تسمى "اتفاقية سايكس بيكو: Sykes-Picot Agreement" كما انضمت إيطاليا فيما بعد لهذه الاتفاقية التي نصت على أن تصبح أراضوم وطرابيزون ووان وبلقيس من المناطق التابعة لأرمينيا تحت السيطرة الروسية، وأن تصبح لبنان وسوريا وأضنة وكليكة والموصل وبعض المناطق المجاورة لروسيا تحت السيطرة الفرنسية، أما بريطانيا فسيطرت على بغداد وحيفا وعكا وغيرها من المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية نصت على أن يكون هناك اتحاد عربي أو دولة عربية مستقلة من بين الأراضي الخاضعة لفرنسا وبريطانيا تخضع للسيادة المشتركة البريطانية الفرنسية، فاختيرت فلسطين كمنطقة للسيادة المشتركة الدولية باعتبارها أرضاً مقدسة. إن انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء أعطيا كارتاً أخضر لممارسة الاستعمار الأجنبي لمزيد من التقسيمات السافرة لمنطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن صدق

مؤتمر باريس الذي عقد في يونيه عام ١٩١٩، على "وعد بلفور" و"معاهدة التحالف للحلف الدولي"، تلك المعاهدة التي نصت على تطبيق نظام الانتداب الدولي على المستعمرات الألمانية والعثمانية (حيث يعتبر البند الأول حتى البند الرابع والبند السابع حتى البند التاسع من بين الاثنين وعشرين بندا لمعاهدة التحالف نصوصا معنية بتقسيم الأراضي الإقليمية للأتراك العثمانيين). وفي عام ١٩٢٠م عقدت اللجنة العليا للحلفاء مؤتمر "سان ريمو" معلنة على الملأ تفكك وانتهيار الدولة العثمانية، كما قررت اللجنة العليا للحلفاء في المؤتمر أن تصبح كل من سوريا ولبنان التابعة لدولة العثمانية تحت الوصاية الفرنسية، كما تصبح كل من فلسطين والعراق تحت الوصاية البريطانية وضم منطقة الموصل إلى الدولة العراقية. وبالإضافة إلى هذه القرارات وقعت الدول المشاركة في المؤتمر على "معاهدة سفير" تلك المعاهدة التي رفضتها تركيا بعد اكتشافها أن هذه المعاهدة تسمح باتساع مساحة الأراضي المقسمة من جانب القوى العظمى، حيث امتدت مخالبيها إلى أربعة أخماس الأراضي التركية. وفي عام ١٩٢٢ تمت صياغة أوراق الانتداب الخاصة بفلسطين لتتلاءم مع مذكرة الأردن، وتجدر الإشارة إلى أنه أجريت تعديلات على مناطق حدود الأراضي الإقليمية التركية، فوفقا لمعاهدة لوزان التي أبرمت بين دول الحلفاء وتركيا عام ١٩٢٣ - فقد حددت مناطق الحدود التركية الحالية، موضحة أن حدودها تمتد من البحر الأسود حتى بحر إيجه مشتركة بذلك مع حدود ألبانيا واليونان، كما تمتد حدودها من البحر المتوسط حتى حدود إيران، حيث تشترك حدودها مع دولة سوريا. كما نصت المعاهدة أيضا على تكليف بريطانيا وتركيا برسم الحدود بين تركيا والعراق خلال تسعة أشهر والقيام بتخطيط وإقرار حدود الجزر الساحلية التركية، وبالإضافة إلى ذلك تعترف تركيا بالسيطرة البريطانية على قبرص عام ١٩١٤م، وفي عام ١٩٢٤م صدق على البند الثاني والعشرين من

معاهدة التحالف للحلف الدولية لتتواءم مع قرار العراق. والواقع أن معاهدة لوزان أضفت غطاءً شرعياً على الحكم الاستعماري للقوى العظمى الأجنبية لمنطقة الشرق الأوسط، حيث كانت دول هذه المنطقة فريسة سهلة للقوى العظمى، كما شهدت فترة من الاضطهاد المتعمد على يد هذه القوى العظمى نظراً لما تتمتع به هذه القوى من قوة فعلية، ورغبة في أن تحقق مصالحها الشخصية في المنطقة. واستناداً إلى ما أشار إليه ماركس عن الضعف يمكن القول " إن ضعف القومية يجعلها فريسة للبيع وللشراء وللتنظيم طالما يتناسب هذا الأمر تماماً مع مصلحة ورغبة الحاكم"^(٤).

والواقع أن الانتصار الذي حققته ثورة أكتوبر الاشتراكية الروسية عام ١٩١٧، كان السبب في انسحاب روسيا من الصراع على تقسيم المستعمرات والتخلص من تأثير نظام فرساي في فترة ما بعد الحرب، وبذلك تركت روسيا ساحة الصراع والهيمنة على الشرق الأوسط للدولتين الاستعمارييتين بريطانيا وفرنسا، ومنذ ذلك الحين تولت بريطانيا وفرنسا مسؤولية تقسيم الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى بريطانيا فازداد عدد مستعمراتها أثناء الصراع على الشرق الأوسط، كما بسطت نفوذها بشكل رئيسي على مصر، السودان، السعودية وإيران وأفغانستان والأردن وفلسطين والعراق وقبرص، اليمن ودول منطقة الخليج، أما بالنسبة إلى فرنسا فقد امتد نفوذها بشكل رئيسي إلى كل من سوريا ولبنان والجزائر والمغرب وتونس ودول أخرى، ولم تكن إيطاليا وأسبانيا بعيدة عن هذه الأحداث فسيطرت إيطاليا على ليبيا، كما سيطرت إسبانيا على جزء من المغرب. أما بالنسبة إلى الاحتلال الأمريكي لدول الشرق الأوسط فلم يكن احتلالاً مباشراً، بيد أن الولايات المتحدة حصلت على حق استخراج النفط الموجود بالسعودية

والكویت وجزر البحرين واستنجاره، وعلى حق الحصول على جزء من أسهم شركة النفط البريطانية العراقية.

إن التدهور الذي لحق الدول الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا ونشاط حركة التحرير الوطني بعد الحرب العالمية الثانية والظهور التدريجي لنظم الدول الوطنية المستقلة أسرع من انهيار النظام الاستعماري. وها هي بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية قد أجبرت على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، كما أن الخسائر العسكرية التي لحقت ببريطانيا بعد اندلاع حرب السويس عام ٥٦، كانت سبباً في إجبار بريطانيا على الانسحاب من منطقة قناة السويس. كذلك رأينا أن الهجمات التي قادتها حركات التحرير الوطنية للشعب العدني دفعت الاستعمار البريطاني نحو التخلي عن الحكم البريطاني في عدن، كما انسحبت القوات البريطانية من جنوب اليمن مع استقلال عدن عام ١٩٦٧م. وباستقلال دولة الإمارات تباعاً انسحبت القوات البريطانية المراقبة في الخليج الفارسي في بداية السبعينيات، وبذلك انتهى الاحتلال العسكري والحكم الاستعماري البريطاني للذان استمر أكثر من مائة عام في منطقة الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى الاستعمار الفرنسي فكان استقلال دول شمال أفريقيا كتونس والمغرب عام ١٩٦٨، وموريتانيا عام ١٩٦٠ كذلك الجزائر عام ١٩٦٢، قد وضع نهاية للحكم الاستعماري الفرنسي في هذه المناطق. بيد أنه كانت هناك محاولات من جانب بريطانيا وفرنسا لاستعادة الأراضي الإقليمية بالشرق الأوسط، نذكر من هذه المحاولات نواطو البلدين مع إسرائيل لشن حرب عدوانية على مصر عام ١٩٥٦، والتدخل المسلح البريطاني تجاه إيران عام ١٩٥٨، إلا أن تدهور النظام الاستعماري كان عائقاً أمام نجاح بريطانيا وفرنسا في أن تحقق كل منهما أهدافها. والواقع أنه بعد الحرب العالمية الثانية قويت شوكة الولايات المتحدة الأمريكية

سريعاً، مغيرة بذلك التركيبة العالمية لميزان القوى بعد الحرب، فرأينا أن النفوذ الأمريكى قد حل محل النفوذ والقوى البريطانية والفرنسية اللتين تركتا ساحة الصراع على الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وهما الدولتين العظميتين بعد الحرب العالمية الثانية.

الفصل الرابع

الموروثات الاستعمارية وأعباء التنمية لمجتمع الشرق الأوسط

صحيح أن الحكم الاستعماري لمنطقة الشرق الأوسط الذي دام أكثر من مائة عام، أثر تأثيراً بعيد المدى على التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى لمجتمع الشرق الأوسط فى المستقبل، فكانت العلوم والتكنولوجيا الحديثة والوسائل الإنتاجية التي تمتلكها الدول الرأسمالية الأجنبية ذات دور إيجابى ومؤكد إزاء التنمية الاقتصادية والتغيرات التي شهدتها المجتمع فى دول الشرق الأوسط . إلا أنه يتعين علينا أن نعى جيداً "ما سجله تاريخ البشرية بحروف من دم ونار"^(٥)، من أن تزايد رؤس الأموال ونمو النظام الرأسمالى ما هو إلا نتيجة لنهب المستعمرات واستغلالها، وبالتالي لا مفر من وجود أعباء تاريخية ثقيلة خلفها الحكم الاستعماري لشعوب الشرق الأوسط. ورغم أن القوى العظمى لم تمارس تجارة الرقيق فى الشرق الأوسط كما كانت الحال فى جنوب أفريقيا، فإن شراسة ما كانت تقوم به من نهب للمستعمرات فى الشرق الأوسط اقشعرت لها الأبدان. ولم تجد القوى العظمى الأجنبية سوى مقاومة قوية من جانب شعوب الشرق الأوسط فى كل مرة كانت تستولى فيها على المستعمرات. وفى ظل الإخضاع المسلح لمنطقة الشرق الأوسط وطأت أقدام المستعمرون على أشلاء شعوب المنطقة داخلة المستعمرات بصورة وحشية، حيث أخضعت هذه المنطقة إلى نظام الحكم الاستعماري. نذكر على سبيل المثال المقاومة

الباسلة التي قادها الشعب المصرى عندما استولى نابليون على مصر، ففي أكتوبر عام ١٧٩٨، اندلعت انتفاضة مصرية ضخمة ضد فرنسا تزعّمها سكان القاهرة، ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث، إنما كانت هناك ممارسات قمعية ضارية من جانب قوات الاحتلال الفرنسى لفض هذه الانتفاضة، أسفرت عن مصرع آلاف من جماهير الانتفاضة فى المذبحة الفرنسية. أما على صعيد حفر قناة السويس فلم تكتفى فرنسا بالحصول على حق استئجار حفر قناة السويس فى مصر، بل قامت بتجنيد عدد كبير من العمال المصريين، وفى المقابل تكبدت مصر ٨٠% من نفقات حفر القناة (قراءة ١٦ مليون جنيه إسترليني)، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، إنما أزهقت أرواح ألف عامل مصري دفنوا فى برزخ القناة خلال عشر سنوات استغرقت فى حفرها^(٦). ورغم ما تكبدته مصر من مشقات، فإن بريطانيا وفرنسا سيطرتا على القناة بعد الانتهاء من مشروع حفرها. وخلال فترة الحرب العالمية الأولى أجبرت معظم دول الشرق الأوسط على دخول هذه الحرب، حيث أجبر الغرب دول الشرق الأوسط كافة على تقديم خدماتها لصالح الحرب، ولم يقتصر الأمر على ما قامت به هذه القوى من نهب جامع لثروات دول الشرق الأوسط، إنما دفعت بشعوب الشرق الأوسط إلى ساحات القتال. فكان هناك ما يقرب من مليون مصري حاربوا فى صفوف القوات البريطانية فى ميدان القتال، من بينهم أكثر من نصف مليون مصري لقوا مصرعهم فى الحرب^(٧).

وتجدر الإشارة إلى أن المستعمرين الأجانب واصلوا انسحابهم من أراضي الشرق الأوسط مع انهيار النظام الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الحكم الاستعماري الأجنبي طويل الأمد ترك وراءه آثاره الاستعمارية صعب التخلص منها خلال فترة زمنية قصيرة، فلا تزال آثار

الاستعمار موجودة حتى هذه الساعة ، ولا تزال تؤثر على مسيرة التنمية لمجتمع الشرق الأوسط في مجالات مختلفة وبدرجات مختلفة رغم ما شهدته هذه المنطقة من تنمية في نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية.

فعلى الصعيد الاقتصادي كان الحكم الاستعماري الضار والتهب الصارخ للشرق الأوسط سبباً في زيادة حدة الأوضاع المتدهورة في منطقة الشرق الأوسط، مما جعل هذه المنطقة معتمدة على الدول الرأسمالية المتقدمة في الغرب بصورة كبيرة.

والواقع أن المستعمرين الأجانب عمدوا على تخريب مسيرة الاقتصاد الوطني لدول الشرق الأوسط تخريباً شديداً، نظراً لأن هذه المنطقة تعتبر مصدراً لإمداد المستعمرين بالمواد الخام والطاقة وسوقاً لترويج السلع الأجنبية، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية افتقرت دول الشرق الأوسط إلى وجود صناعة جيدة، كما احتلت الصناعة اليدوية في المدن والورش الصغيرة الصدارة في دول الشرق الأوسط .

ونذكر أن الصناعة في دول الشرق الأوسط يمكن تقسيمها حينذاك إلى ثلاثة أنواع من الصناعات، النوع الأول موجود بمصر وتركيا وإيران وغيرها من الدول، ورغم أن الصناعة في هذه الدول كانت متقدمة نوعاً ما (حيث يرجع هذا التقدم إلى القاعدة التي أرساها محمد علي في فترة الإصلاح والتي أرسنها تركيا أيضاً في فترة الإصلاح التي كانت تسمى بالتنظيمات) فإن إصلاح الآلات الميكانيكية والصناعة القائمة على المنتجات الزراعية هما أساس الصناعة في هذه الدول. وفي هذا الشأن نذكر أن الحاجة إلى إنتاج المعدات العسكرية في الحرب العالمية الثانية كانت دافعا للتنمية الصناعية في هذه الدول بصورة محددة، إلا أن هذه التنمية اقتصرَت بشكل رئيسي على تنمية الصناعات الصغيرة. أما النوع الثاني فموجود في

العراق وسوريا ولبنان والأردن واليمن والسعودية ودول أخرى حيث كانت الصناعة في هذه الدول حينذاك لا تزال بدائية، فصناعة الغزل الخفيفة والصناعة القائمة على المنتجات الزراعية الثانوية تعتبر الصناعة الرئيسية في هذه الدول التي كانت تعتمد بشكل أساسي على استيراد ما تحتاجه من المنتجات الصناعية، كما سيطرت الولايات المتحدة تماماً على عملية استخراج النفط في السعودية. أما النوع الثالث فموجود في بعض دول منطقة الخليج كعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت ودول أخرى، حيث افترقت هذه الدول إلى وجود أى صناعة على وجه التقريب، فسكان هذه الدولة مارسوا بشكل أساسي تجارة الترانزيت وقاموا بجمع اللؤلؤ وممارسة الصيد والرعي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

وفي إطار محاولات نهب المستعمرين الأجانب للمواد الخام الرخيصة في منطقة الشرق الأوسط، أجبر المستعمرون دول الشرق الأوسط على تطبيق نظام المحصول الزراعي الواحد لتلبية احتياجات التنمية الصناعية لبلادهم. فنرى مصر وسوريا ولبنان وتركيا وغيرها من الدول قامت بزراعة محصول اقتصادى واحد وهو القطن، وبالفعل تحقق الهدف من وراء هذا النظام، فمصر التي كانت غنية دوماً بالمحاصيل الغذائية أصبحت تعتمد على استيراد المحاصيل الغذائية من الخارج، كما احتكرت بريطانيا إنتاج وشراء وتصدير القطن المصرى، حيث بلغت المساحة المزروعة من القطن المصرى منذ عام ١٩٤٨، حتى عام ١٩٥٢ نحو ٣٠% من المساحة المزروعة، فأصبح حجم الصادرات المصرية من القطن المصرى أعلى من إجمالى حجم الصادرات المصرية آنذاك، نظراً لأن ٤٠% من احتياجات صناعة الغزل والنسيج البريطانية تستورد من مصر، مما جعلها مصدراً لإنتاج القطن وصناعة الغزل والنسيج في مدينة مانشستر، وسوقاً لتسويق

السلع البريطانية، إن النهب الاستعماري لم يؤثر على التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط في ذلك الوقت فحسب، إنما وجدنا أن هناك دولا كثيرة بالمنطقة لم تتمكن من تغيير التركيبة الاقتصادية الاستعمارية حتى يومنا هذا.

وعلى الصعيد السياسي، فنذكر أن مدى تأثير الحكم الاستعماري على التطور السياسي لمجتمع الشرق الأوسط له عدة جوانب. فقيام المستعمرين الأجانب بتوزيع نفوذهم في أراضي الشرق الأوسط وتقسيم الحدود أسفر عنه انقسام القوميات وتفككها وظهور مشكلة الخلافات على الحدود بين دول الشرق الأوسط بشكل عام. كما أن بعض القوميات حتى لو نالت استقلالها فقد ظلت منقسمة من الداخل، فعلى سبيل المثال نذكر أن الحكم الاستعماري لمنطقة الحضر أسفر عن انقسامها في نهاية الأمر إلى شمال اليمن وجنوبه. (ورغم أن الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه أعلنت عام ١٩٩٠، فإن الأوضاع المتدهورة التي كانت نتيجة للانقسام الذي دام فترة طويلة من الزمن والخلافات بين العشائر، والاختلاف في الأيديولوجية أوجدت أكثر من مرة أزمات بعد إعلان الوحدة، كما وصل الأمر إلى درجة اندلاع الحروب). أما بالنسبة إلى السودان فرغم أنها نالت استقلالها عام ١٩٥٦، فإن الحكم الاستعماري طويل الأمد أوجد تبايناً بين شمال السودان وجنوبه في مجالات الثقافة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن ما أوجده الاستعمار من مشكلة جنوب السودان لا تزال تؤرق الحكومة السودانية حتى الآن، فهذه المشكلة ورطت السودان في حروب أهلية طويلة الأمد وجعلتها تعاني من الانقسامات. كما حدث انشقاق بين الشعوب على الأراضي الإقليمية نظراً للأسلوب الدنيء الذي انتهجه المستعمرون ألا وهو "تقسيم الأراضي وحكمها" لحماية حكمها الاستعماري. ونذكر في هذا الصدد أنه

عندما تفككت القومية الكردية، وضعت كردستان الكردية تحت سيادة عدد من الدول المحيطة، مما جعل القضية الكردية مشكلة أكثر تعقيداً من القضية الفلسطينية. كما تعرض الشعب اللبناني والقبرصي إلى انقسامات على يد المستعمرين عندما انسحبت القوات المحتلة من أراضيها، مما أوجده الاستعمار من تركيبة سياسية قائمة على حقوق تعدد المذاهب الدينية وتعدد القوميات في لبنان وقبرص، جعل هذه الدول بعد الاستقلال تواجه أزمة سياسية متعلقة بالانقسامات الوطنية، وتواجه أيضاً الأزمة المعنية بصعوبة التنمية الاقتصادية، كما شهدت قبرص ولبنان مجموعة من الاضطرابات والفوضى الناجمة من الحرب لفترة طويلة من الزمن نظراً لعدم استقرار التركيبة السياسية في هاتين الدولتين. والواقع أن شعوب الشرق الأوسط لم يتمكن من التخلص من المورثات الاستعمارية رغم انتهاء الحكم الاستعماري، فهي بذلك ستواجه ظروفاً صعبة في كثير من مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فصحیح أن المورثات الاستعمارية أصبحت أمراً واقعاً لا مفر منه ولها تاريخ أمتد أكثر من عشرات السنين حتى إنه تجاوز المائة عام. وفي حالة بقاء هذه الأوضاع على ما هي عليه دون تغيير فستتعرض شعوب الشرق الأوسط باستمرار إلى الإهانة، كما سيتعين على هذه الشعوب التغلب على كثير من العقبات التي ستواجهها في ظل الحياة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، أما إذا كانت لدى هذه الشعوب رغبة في تغيير هذه الأوضاع فسوف تواجه في المقابل صعوبة في التعامل مع القضايا المتعلقة بالقومية والديانة وتقسيم الحدود وغيرها من القضايا، كما أن رغبة الشعوب في التغيير لن تمكنها من تسوية قضاياها، وستسفر هذه المحاولة عن خلق خلافات جديدة وصراعات جديدة. وفي ظل هذه الأوضاع سوف تزداد القضايا الحالية للشرق الأوسط تعقيداً.

أما على الصعيد الثقافي فقام الاستعمار بتخريب الثقافة القومية لهذه الشعوب بوصفها وسيلة لحماية حكمه الاستعماري، نرى ذلك من خلال ما بذله المستعمرون من جهود مضنية لتسود لغة دولهم المستعمرة في منطقة الشرق الأوسط، مما جعل لغتها هي اللغة الدارجة أو اللغة الرسمية لهذه المنطقة لتتسع بذلك الرقعة التأثيرية للاستعمار في المنطقة، فعلى سبيل المثال أجبر المستعمرون الفرنسيون الجزائري على استخدام اللغة الفرنسية. وسبق أن نصت "مجموعة القوانين الخاصة بالشعب الجزائري التي صدرت في الجزائر عام ١٨٨١، على أنه من غير المسموح للجزائريين باستخدام اللغة الوطنية في إصدار الجرائد والمجلات، كما نصت على أن اللغة الفرنسية هي اللغة المستخدمة في إلقاء الدروس بالمدارس، ومع مرور الزمن نسي الشعب الجزائري تقريبا لغته الوطنية، ونذكر على سبيل المثال أن المناضلين الجزائريين الذين شاركوا في حركة المقاومة الفرنسية وحركة الاستقلال وجدوا صعوبة في التعبير بحرية عن أفكارهم باللغة العربية عندما نالت الجزائر استقلالها. فيمكن أن نخلص مما سبق إلى أي مدى وصلت إليه الثقافة الوطنية لدول الشرق الأوسط من تخريب على يد المستعمرين، لذلك فإنه في الوقت الذي تركز فيه هذه الدول جهودها للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال، فإنه يتعين عليها أن تبذل قصارى جهدها لاستعادة وتنمية اللغة الوطنية وإنعاش الثقافة القومية ومحو آثار الاستعمار الموجودة في النواحي الثقافية.

الهوامش

- (١) انظر جريدة " غاز النفط "، العدد الصادر في ختام عام ١٩٨٩م.
- (٢) شيدى (أمريكي) " تاريخ العرب "، دار نشر شانغو ١٩٩٠ ص (٨٤٨ - ٨٤٩).
- (٣) المجلد الأول " مختارات ماركس إنجلز "، دار نشر رينمين ١٩٧٢ ص ٢٥٤.
- (٤) المجلد الثاني " أعمال ماركس إنجلز "، دار نشر رين مين ١٩٥٧ ص ٦٤١.
- (٥) المؤلف ماركس إنجلز " نظرية الرأسمالية " دار نشر رين مين ١٩٧٥.
- (٦) معهد دراسات غرب آسيا وأفريقيا للعلوم الاجتماعية بالصين: " اقتصاد الدول الخمس بشمال أفريقيا "، دار نشر شه شه، عام ١٩٨٧ ص ١٢ وص ١٤.
- (٧) نفس المصادر السابق ونفس الصفحات.

الباب الثانى

سياسة المد والجزريين القوتين المهيمنتين

الفصل الأول

التغيرات التى طرأت على مكانة الدول العظمى فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية

تعتبر الدولة العظمى البريطانية من أوائل الدول التى أقدمت على التوسع الاستعماري نحو الخارج، فمنذ نهاية القرن السادس عشر بدأت سلسلة من الحروب البريطانية التى شنت بغرض نهب المستعمرات، وقد بلغت مساحة المستعمرات التى احتلتها بريطانيا عام ١٩١٤م ٣٣ مليوناً و ٥٠٠ ألف متر مربع، أى ما يعادل مائه ضعف مساحة أراضيها الإقليمية. وخلال هذه الحروب أصبح لبريطانيا مستعمرات منتشرة فى القارات الخمسة، وقد أطلق على هذه الدولة الإمبريالية الاستعمارية البريطانية لقب "شمس لا تغيب" نظراً للقوة التى كانت تتمتع بها حينذاك، أما بالنسبة إلى الدول الأخرى فنذكر أن القيمة الإنتاجية للصناعة فى ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تقدمت على نظيرتها فى فرنسا، إلا أن فرنسا احتلت المركز الثانى فى العالم بعد بريطانيا فى مجال تصدير رؤوس الأموال.

ومع ما شهده نظام الرأسمالية من نمو سريع فى بداية القرن التاسع عشر، لم تتخلص الولايات المتحدة بشكل كامل من الحكم البريطانى فحسب، إنما اتجهت سريعا إلى ممارسة أعمالها العدوانية والتوسعية فى الخارج، وقد اتسعت أراضيها تقريبا بمقدار عشرة أضعاف خلال مائة عام تقريبا منذ

استقلالها، أما على الصعيد الإقتصادي فزادت القيمة الإنتاجية للصناعة فى الولايات المتحدة بمقدار أربعة أضعاف فى الفترة ما بين عام ١٨٦٠، حتى عام ١٨٩٤، وبذلك قفزت القيمة الإنتاجية للولايات المتحدة من المركز الرابع العالمى لتحل المركز الأول فى العالم^(١)، حيث أصبحت الولايات المتحدة تعتبر من الأجيال الجديدة للإمبريالية ودولة عظمى ذات قوة مؤثرة على مستوى العالم^(٢)، وباعتبارها جيلا جديدا للإمبريالية طرحت ما يسمى "بسياسة الباب المفتوح" فى نهاية القرن التاسع عشر لتجنى ثمار تقسيم العالم. ورغم أن هذه السياسية طرحت لمواجهة الصراع الدائر على النفوذ فى الصين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية استعانت بهذه السياسة بشكل عام فى صراعها الدائر مع المستعمرين القدماء حول النفوذ والمصالح الاقتصادية، وقد أكدت هذه السياسة على تعادل الفرص والتجارة الحرة، وفى ضوء تطبيق هذه السياسة امتدت النفوذ الأمريكية نحو الخارج، كما أدخل نظام رأس المال على كثير من الدول الآسيوية والأفريقية المستعمرة وشبه المستعمرة. أما على الصعيد السياسى فتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية على نحو إيجابى فى شئون الشرق الأوسط لتمتد بذلك قوتها المؤثرة فى هذه المنطقة بصورة أكبر. فبعد الحرب العالمية الأولى تقدمت الولايات المتحدة باقتراح إقامة دولة فلسطينية فى مؤتمر باريس الذى نظم بعد حرب من المناقشات، ومن بين الأربعة عشر اقتراحا التى طرحها الرئيس الأمريكى وارسون حول مسألة ترتيبات ما بعد الحرب، ثم تناول المستقبل السياسى للدولة العثمانية والمطالبة بتدويل مضيق الدردنيل، ورغم أن الرئيس الأمريكى أرسل قوله إلى الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية، حيث احتلت هذه القوات جزءا من إيران وسيطرت على الجزء الجنوبى لخطوط السكك الحديدية التى تمر بالأراضى الإيرانية وميناء إيران، فإن القوة المؤثرة للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط كانت لا تزال محدودة

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي ذلك الوقت كانت كل من فرنسا وبريطانيا تتوليان مسؤولية شؤون الشرق الأوسط .

صحيح أن الحرب العالمية الثانية أحدثت تغييراً كبيراً فى التركيبة السياسية العالمية، فمنذ ذلك الحين انهارت كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان وهى من الدول الإمبريالية الفاشية المهزومة فى الحرب، وعلى الرغم من أن بريطانيا وفرنسا كانتا من الدول المنتصرة فى الحرب، فإن القوة العسكرية لكلا الدولتين أصابها الضعف من جراء الحرب. فبريطانيا فقدت ربع ثروتها الوطنية أثناء الحرب، كما باعت ما كانت تمتلكه فى الخارج والذى يقدر بـ ٤ مليارات و ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني، وقلصت حجم الاستثمارات الأجنبية إلى النصف وخفضت من حمولة السفن بمقدار ٤/٣ لتسد احتياجاتها من النفقات العسكرية أثناء فترة الحرب. ورغم ذلك فإن حجم الديون البريطانية فى الخارج بلغ نحو ٣ مليارات و ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني مع انتهاء الحرب.

وفى ظل هذه الأحداث لم تعد بريطانيا وغيرها من القوى العظمى الدول القوية الوحيدة فى العالم، حيث لم يعد لها مركز ثقل قيادى يمكنها من السيطرة على العالم وإقرار العلاقات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن ما حدث للدول العظمى يبرر صعود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وهما من الدول العظمى إلى القمة ليحلا محل هذه الدول. وللحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية نذكر أنها اتخذت موقفاً محايداً خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، لكنها شاركت فى الحرب بعد ذلك. وفى الوقت الذى كانت تزاوّل فيه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير تجارة السلاح أثناء فترة الحرب، دافعة بعائدها إلى النفقات الحربية، كانت تقوم بتنشيط التنمية الاقتصادية المحلية. وأثناء الحرب العالمية الثانية قويت شوكة المكانة

الأمريكية سريعاً، فوصل إجمالي القوات المسلحة الأمريكية إلى أكثر من ١٢ مليون فرقة عام ١٩٥٤، كما تجاوزت ميزانية الدفاع الأمريكية الثمانين مليار دولار أمريكي، وكانت لديها قوات جوية وبحرية قوية، فالأسطول الأمريكي مكون من ألف ومائتي سفينة حربية وخمسين ألف صندل وسفينة للإمداد بالتموين، بالإضافة إلى أن إجمالي حمولة الأسطول التجارى للولايات المتحدة تجاوزت إجمالي حمولة سفن الدول الرأسمالية الأخرى، وهكذا أصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى الملاحية الأولى فى العالم. والدليل على ذلك تصريحات وزير الخارجية البريطانى بيفن آنذاك عندما قال متحسراً فى شهر يونيه عام ١٩٤٦ "إن بريطانيا سيطرت على نحو ٣٠% من ثروات العالم عندما انتهت حرب نابليون، بيد أن الولايات المتحدة تسيطر اليوم على نحو ٥٠% من هذه الثروات". وفى إطار هذه الأحداث هيمنت الولايات المتحدة على عالم الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح الصراع على منطقة الشرق الأوسط جزءاً مهماً فى الإستراتيجية الأمريكية على مستوى العالم. والواقع أن التغيرات التى طرأت على القوة الفعلية للدول العظمى أثرت حتماً على مكانتها فى ميدان الصراع على الشرق الأوسط. ورغم أن ما شهدته الدولتان الاستعماريتان - بريطانيا وفرنسا - من تدهور كان يزداد يوماً بعد يوم، فإنهما لم ترغبا فى التنازل عن نفوذهما فى الشرق الأوسط، لكن النشاط المتنامى لحركات التحرير الوطنية فى الشرق الأوسط بعد الحرب كان عائقاً أمام بقاء نفوذهما فى المنطقة. وعلى الجانب الآخر قويت شوكة المعسكر الاشتراكى بزعامة السوفيت تدريجياً حينذاك، كما تنامت القوة المؤثرة السوفيتية فى الشرق الأوسط، وفى ظل هذه الظروف تقدم السفير البريطانى لدى الولايات المتحدة بمذكرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى ٢١ فبراير ١٩٤٧، معلناً فيها أن بريطانيا لن تكون لديها القدرة على الاستمرار فى تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية إلى تركيا

واليونان. وعلى الفور أدركت الإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة ستنتقل إليها في هذه اللحظة أحقية قيادة العالم وما يترتب على ذلك من تحمل المسؤوليات وشرف يتوج الولايات المتحدة^(٢). وهذه تعتبر لحظة مهمة حدثت فيها تغييرات تاريخية ضخمة لنفوذ الدول العظمى في الشرق الأوسط، كما أن اللحظة التي انتقلت فيها الزعامة العالمية للولايات المتحدة تعتبر أيضا دليلاً على أن نفوذ المستعمرين القدامى، شهدت فترة من فترات التدهور حينذاك، بحيث أفسح هذا الأمر الساحة للولايات المتحدة الأمريكية لتعتلى تدريجياً العرش أمام الجميع. إن هذه اللحظة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، التي كانت تبحث عن فرصة للتوسع في الشرق الأوسط، تعتبر ببساطة "فرصة سانحة من السماء". ونذكر أن الولايات المتحدة تقدمت فيما بعد بسلسلة من السياسات الضخمة المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط، وهكذا اعتلت الولايات المتحدة الأمريكية سريعا العرش بدلا من بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط لتصبح دولة عظمى تمتلك أكبر قوة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط.

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي الذي تكبد خسائر لا تذكر في الحرب العالمية الثانية، فقد استولى على أكثر من ٥٠٠ ألف متر مربع من الأراضي الإقليمية الموجودة في بولندا وفنلندا وألمانيا وغيرها من الدول أثناء الحرب وبعد الحرب باعتبارها دولة منتصرة، وبالتالي ازداد عدد سكان السوفيت إلى أكثر من ٢٠ مليون نسمة، كما زاد حجم التعويضات التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي من ألمانيا مقابل ما تم تدميرها من المعدات الروسية في الحرب نحو ١٠ مليارات دولار أمريكي، ومن المعروف أن المعدات السوفيتية التي تم تدميرها في شرق أوروبا وشرق الصين تجاوز هذا المبلغ بكثير. وفي ضوء ما تم التصديق عليه من مشروع قرار تأجير

المعدات حصلت السوفيت على مساعدات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بـ ١١ مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أن السوفيت عملت على سريان دماء جديدة في روحها لإحياء وإنعاش نظامها الاقتصادي، ففي عام ١٩٤٧م استعادت الصناعة السوفيتية أعلى مستوى لها قبل الحرب، ورأينا أن حجم الإنتاج الصناعي في السوفيت زاد بنسبة ٧٣% مقارنة بنظيرها قبل الحرب حتى عام ١٩٥٠م، كما شهدت الصناعة الحربية نموًا سريعًا أثناء فترة الحرب، وشرعت السوفيت أيضًا في صناعة الأسلحة النووية وبناء القوة العسكرية السوفيتية.

والواقع أن السياسة والقوة العسكرية السوفيتية امتدتا إلى خارج حدود الدولة خاصة مع التقدم السوفيتي الذي شهدته بعد الحرب، فتوغلّت هذه الدولة في مناطق أوروبا الشرقية لتصل إلى أوروبا الوسطى، كما أصبحت السوفيت قوة مؤثرة كبيرة على الشرق الأدنى لكوريا الشمالية وشمال اليابان وغيرها، ودولة عظمى في العالم قادرة على منافسة الولايات المتحدة، فما وصلت إليه السوفيت من قوة سياسية واقتصادية جعلت من الصراع والمنافسة مع الولايات المتحدة أمرًا واقعيًا. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الصراع الدائر بين الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط، والذي امتد فترة طويلة من الزمن يعتبر عنصرًا مهمًا لا يمكن إغفاله عندما تصبح قضية الشرق الأوسط في دائرة التحليل السياسي. إذن فكيف نحلل سياسة الدول العظمى إزاء منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد وضع إطار تحليلي يُبحث من خلاله السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أو ما يسمى بالإحداثي الذي يحدد موقف السياسة الأمريكية من الشرق الأوسط بناء على تطبيق

الدراسات التي أجريت على قضية الشرق الأوسط لعدة سنوات وعلى سبيل المثال:

١- الإحداثى الرأسى: يمثل الاستمرارية التاريخية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، حيث أصبحت الولايات المتحدة تتمتع بالاستقرار والاستمرارية بعد صياغة سياستها العظمى باعتبارها دولة ذات نظام قضائى متكامل.

٢- الإحداثى الأفقى: يمثل الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط فى ظل الإستراتيجية العالمية، وباعتبار أن الولايات المتحدة دولة عظمى عالمية، فإن الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط لا تعتبر إلا جزء من الإستراتيجية الأمريكية العالمية. كما تندرج تحت الإستراتيجية العالمية.

٣- مستوى الإسناد: يمثل المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط حيث قامت الولايات المتحدة بصياغة سياستها فى الشرق الأوسط انطلاقاً من مصالحها فى الشرق الأوسط، والجدير بالذكر أن الإدارات الأمريكية السابقة استعانت بهذه المصالح بوصفها حجر أساس لوضع سياستها الفعلية فى الشرق الأوسط، إن هذا الإطار التحليلى يوضح لنا كثيراً من الأمور المبهمة، كما أدخلنا الإطار التحليلى فى عالم سياسى مبنى على أسس فكرية حيث يبين لنا بوضوح السياسة الأمريكية الأساسية فى منطقة الشرق الأوسط وتطورات الأوضاع. ورغم أن هذا الإطار التحليلى أستعين به فى دراسة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، فإنه يمكن الاستفادة من مسار هذه الدراسة وسبل تحليلها فى دراسة سياسة الدول العظمى الأخرى فى الشرق الأوسط. لذلك فإن فصول

وأقسام هذا الكتاب المتعلقة بتحليل سياسة الولايات المتحدة وغيرها من الدول العظمى لمنطقة الشرق الأوسط، اتخذت هذا الإطار التحليلي مسارًا أساسيًا في تناول هذا الموضوع.

إن سياسة الدول العظمى إزاء منطقة الشرق الأوسط سواء كانت السياسة الأمريكية أم السوفيتية تنظر إلى مصالحها الشخصية في الشرق الأوسط باعتبارها ركنًا أساسيًا لسياستها في المنطقة، كما يتم تعديل هذه السياسة على ضوء تغيير مصالح الدول العظمى في فترات زمنية مختلفة، لذلك فإنه ينبغي أن نوضح أولاً مصالحهما الرئيسية في الشرق الأوسط. وللعلم نذكر أن مصالح الدول العظمى الأساسية في الشرق الأوسط يعتبر الموضوع الرئيسي الذي سيدور حوله الفصل التالي.

الفصل الثانى

أهم المصالح الأمريكية والسوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط

تتكون المصالح الأمريكية الرئيسية فى الشرق الأوسط بشكل رئيسى من المصالح التالية:

أولاً: المصالح المعنية بسياسة الأمن الأمريكى. وفى هذا الشأن نذكر أن المصالح المعنية بسياسة الأمن الأمريكى تتطوى على جانبين رئيسيين، الجانب الأول: يتمثل فى الوقوف فى وجه الاتحاد السوفيتى وإيقاف توسعته فى الشرق الأوسط، أما الجانب الثانى فيتمثل فى إضعاف نفوذ السلطة الوطنية والقوى القومية المتطرفة. وفى فترة الحرب الباردة رأينا أن السياسة الأمريكية تحركت من زاوية مصالحها الإستراتيجية على مستوى العالم ومصالحها الخاصة فى الشرق الأوسط، كما اعتبرت مسألة كبح جماح التوسعات السوفيتية من النقاط الرئيسية المدرجة فى سياستها الأمنية. ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على العالم وإقامة ما يسمى "بالقرن الأمريكى" بعد الحرب العالمية الثانية، معتمدة على الاقتصاد الأمريكى المتضخم فى ظل الحرب والقوة العسكرية التى تمتلكها بعد الحرب العالمية الثانية. وحينذاك كانت المطامع السوفيتية فى الشرق الأوسط تفوق بكثير مطامع روسيا القديمة. وفى الوقت الذى أسرع فيه القيادة السوفيتية من خطواتها فى مجال التسلح النووى رافعة شعار القدرة على السيطرة على

العالم، كانت تتوسع فى المناطق التى يمكن أن تصل إليها يد المساعدة الروسية تحت ستار مساندة حركات التحرير الوطنية المضطهدة. وعلى الصعيد الأوروبى رأينا أن الأوضاع التى آلت إليها أوروبا بعد الحرب تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه فى فترة ما قبل الحرب وأثناءها، فقد أصبحت معظم الدول الأوروبية أعضاء فى منظمة معاهدة الشمال الأطلسى وفى حلف وارسو، مشكلة بذلك أعظم قوة رئيسية لمعسكرى الشرق والغرب فى الحرب الباردة. أما بالنسبة إلى المنطقة الأفروآسيوية فأصبحت منطقة وسيطة غير واضحة المعالم فى ظل المنافسة الأمريكية السوفيتية على الهيمنة على العالم، كما أصبحت أهم منطقة يدور فيها الصراع الأمريكى السوفيتى. ومن المعروف أن الظروف السياسية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، وما تتمتع به هذه المنطقة من موقع محورى يربط بين القارات الثلاثة الآسيوية والأفريقية والأوروبية أعطى هذه المنطقة أهمية كبرى فى ظل الإستراتيجية العالمية الأمريكية السوفيتية. ومن المؤكد أن التوسعات السوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط أثناء فترة الحرب الباردة لا تمثل بالنسبة إلى وجهة النظر الأمريكية تهديداً فحسب على حلف الناتو وحلفائها، إنما تشكل تهديداً على السياسة العالمية والمصالح السياسية والأمنية الأمريكية⁽⁴⁾. وفى ظل التهديدات السوفيتية رأينا أن كبح الولايات المتحدة لجماع التوسعات السوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط لم يأت من منطلق حماية مصالح السياسة الأمنية الأمريكية فحسب، إنما يعد فى الوقت ذاته ضماناً أساسياً لحماية مصالحها فى الشرق الأوسط، وجدير بالذكر أن هذه السياسة استمرت طوال فترة الحرب الباردة. ومن المؤكد أن امتلاك الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية للأسلحة النووية منع وقوع مواجهات عسكرية مباشرة بين البلدين فى ظل الصراع الحاد الدائر بينهما، كما أصبح الشرق الأوسط خطاً فاصلاً للصراع السوفيتى الأمريكى.

ثانيا: ضمان الوجود الإسرائيلي وضمان الأمن في إسرائيل وفى هذا الشأن نذكر أن لإسرائيل مكانة خاصة فى ظل السياسة الأمريكية للشرق الأوسط. ويرى السفير الأمريكى الأسبق بمصر جون باديو (JOHN BADEAU) أن إسرائيل تمثل مصالحنا المباشرة طويلة الأمد فى منطقة الشرق الأوسط ". وبالطبع فإن إقامة دولة إسرائيلية مستقلة تعتبر من التعهدات الأساسية فى السياسة الخارجية الأمريكية^(٥). فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن هناك نقاطاً مشتركة بينها وبين إسرائيل فى الأيديولوجيات والنظام السياسى وتاريخ إقامة الدولتين، فكل منهما تعتبر دولة مستوطنة. وبإلقاء الضوء على ماهية الدولة الإسرائيلية نجد أنها دولة تسعى وراء "الديمقراطية" و"الحرية"، وتنتهج سياسة ديمقراطية برلمانية، كما أنها فى عيون العالم الرأسمالى "دولة غربية"^(٦)، محاطة بالشرق و"مجتمع إقطاعى مستبد". إن إسرائيل تعتبر الولايات المتحدة الداعم الحقيقى لها فى العالم، ومن منطلق هذه الرؤية أصبحت إسرائيل تابعة للسياسة الخارجية الأمريكية فى منظمة الأمم المتحدة وفى المناقشات الدولية، كما تطابقت السياسة الإسرائيلية مع نظيرتها الأمريكية. أما إسرائيل فهى فى عيون الولايات المتحدة الأمريكية الحصن المنيع الكابح لجماع الاتحاد السوفيتى، كما تشكل مع تركيا وإيران والسعودية ودول أخرى حصاراً ذا شكل هلالى على السوفيت. والواقع أن قيمة إسرائيل على صعيد السياسة العسكرية الأمريكية هى قيمة لا يمكن أن يحل محلها حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، فالولايات المتحدة يمكنها أن تنفذ أهدافها الإستراتيجية على الصعيد السياسى والعسكرى فى منطقة الشرق الأوسط من خلال إسرائيل. نذكر على سبيل المثال أن الاحتلال الإسرائيلى لشبة جزيرة سيناء وجزء من ضفة قناة السويس بعد

حرب عام ١٩٦٧، سيطر على خطوط المواصلات التي تصل بين السوفيت والمحيط الهندي عن طريق عبور قناة السويس، فما قامت به إسرائيل يتفق تماما مع وجهة النظر السياسية الأمريكية تجاه السوفيت. كما أن تعاون إسرائيل في مجال الاستخبارات الإستراتيجية العسكرية لقي استحساناً كبيراً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. تجدر الإشارة إلى أن الشأن الإسرائيلي قد علا تدريجياً بسقوط الملكية البهلوية في إيران عام ١٩٧٩، فإسرائيل ثروة إستراتيجية تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كامل في منطقة الشرق الأوسط. كما رأى الرئيس الأمريكي الأسبق ريجان "أنه إذا لم يكن هناك وجود للقوة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، فسوف تضعف المكانة الأمريكية في المنطقة"^(٧). وقد شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية اهتماماً كبيراً من جانب الحكومات الأمريكية السابقة. (مذكرة التفاهم الإستراتيجي) ووثائق أخرى التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الثمانينيات اعترفت بوجود علاقات أمريكية إسرائيلية خاصة واعتبرتها علاقات "شراكة إستراتيجية".

ومن المعروف أن مكانة إسرائيل ودورها في لعبة السياسة الأمريكية لم يتلاشى تماماً بعد انتهاء الحرب الباردة، نظراً لأن إسرائيل من أكثر الدول المقربة إلى الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الإيديولوجية الفكرية والنظام الاجتماعي، كما تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية أحد العناصر المهمة للأمن في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ولا يقتصر الدور الإسرائيلي في هذه المنطقة على ذلك فحسب، بيد أن لإسرائيل دوراً مهماً في الحفاظ على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

والتوازن مع القوى القومية الراديكالية وتحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط

ثالثًا: السيطرة على الثروات النفطية والحصول على النفط الرخيص. ومن المعروف أن النفط يعد من أكثر الثروات الطبيعية غزارة فى منطقة الشرق الأوسط، فاحتياطي المنطقة من النفط نحو ٦٦,٤٢% من الاحتياطي العالمى للنفط، أى أنه يبلغ ٩ مليارات و ٧٦٠ مليون طن، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعتبر من الدول النفطية العظمى فى العالم صاحبة أطول تاريخ فى مجال استخراج النفط، كما توغل نفوذ الأموال الأمريكية النفطية إلى منطقة الشرق الأوسط قبل أن تترغم الولايات المتحدة الدور القيادى فى عالم الرأسمالية. فقبل الحرب العالمية الثانية سيطرت الولايات المتحدة على الثروات النفطية الموجودة بالبحرين والسعودية وعلى ٥٠% من الثروات النفطية الكويتية وعلى ٢٣,٧٥% من الثروات النفطية العراقية^(٨). وجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات الخاصة بعشرين شركة نفطية أمريكية والتي بدأت نشاطها فى منطقة الشرق الأوسط فى الستينيات بلغت ملياراً، وخمسمائة دولار أمريكى، ومن هنا نرى حجم الأرباح الطائلة التى حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاستثمار فى مجال النفط، فقد بلغ دخل الأرباح السنوية أكثر من مليار دولار أمريكى.

إن مدى تأثير أزمة النفط التى حدثت منذ عام ١٩٧٣، على الاقتصاد العالمى وعلى الصراع الذى شهدته الساحة العالمية يوضح لنا مسألة مهمة ألا وهى أن النفط لا يعد مصدرًا مهمًا للطاقة فحسب، إنما يعتبر فى الوقت نفسه ثروة إستراتيجية ذات مغزى سياسى مهم أيضاً. وفى هذا الشأن رأى وزير الطاقة الأمريكى الأسبق شبنجلر، أنه فى المستقبل القريب سيطل الغرب والدول التى تتمتع بالحرية وحق تقرير المصير تعتمد على الثروات

النفطية لمنطقة الشرق الأوسط فى المستقبل، حيث يرى الغرب أن هذه المنطقة لا بديل عنها. وأمام زيادة كمية الاستهلاك اليومى فى العالم من النفط أصبح نفط الشرق الوسط الملاذ الدائم لدول الغرب، فحاليا تعد منطقة الشرق الأوسط مصدرا لـ ٢٦% من إجمالى استهلاك الولايات المتحدة من النفط، و ٦٤,٧% من استهلاك اليابان من النفط ولـ ٥٢% من استهلاك أوروبا للنفط. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا فقدت هذه الدول نفط الشرق الأوسط، فإن حياة المجتمع الأمريكى ونصف قطاعات الاقتصاد القومى لكل من اليابان وأوروبا ستتجمد. ومن المعروف أن الرئيس الأمريكى بوش الأب أطلق على نفط الشرق الأوسط لقب "مصلحة ذات أهمية حقيقية للولايات المتحدة" و"العجلة التى تحرك العالم بأثره" نظرا لما يتمتع به من أهمية كبرى. وهكذا نرى أن السيطرة على الثروات النفطية اكتسبت أهمية كبيرة سواء فى فترة الحرب الباردة أو ما بعدها، كما أصبحت المصالح النفطية جزءا رئيسيا فى المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط خاصة بعد تلاشى الدور السوفيتى بعد الحرب الباردة. فوجود مصالح نفطية أمريكية فى الشرق الأوسط لا يعد ضمانا للحصول على نفط رخيص فحسب، بل تستطيع الولايات المتحدة أيضا من خلال السيطرة على الإمدادات النفطية والتدخل فى تحديد أسعار بيع النفط أن تواجه التحديات والمنافسات السياسية والاقتصادية أمام منافسيها، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت من دائرة الشراكة التعاونية مع دول الشرق الأوسط لإعلاء الدور المؤثر الأمريكى فى الشؤون الدولية.

رابعا: المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية فى الشرق الأوسط
وفى هذا الشأن نذكر أن للولايات المتحدة مصالح اقتصادية وتجارية مهمة فى الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب العالمية الثانية

رأت دول الشرق الأوسط التي نالت استقلالها واحدة تلو الأخرى أن تنمية الاقتصاد الوطني تعد وسيلة مهمة لحماية استقلالها الوطني. وفي إطار ذلك، أي في بداية طريق التنمية الاقتصادية وضعت هذه الدول خططاً شاملة وضخمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وصحيح أن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول اعتمد بدرجة كبيرة على استيراد الأجهزة والسلع، نظراً لأن القاعدة الصناعية في هذه المنطقة كانت ضعيفة جداً، كما كانت الظروف الطبيعية سيئة للغاية، وعانت دول الشرق الأوسط في هذه الفترة من عدم القدرة على الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمنتجات الصناعية البسيطة، ناهيك عن المعدات الميكانيكية والأجهزة الإلكترونية وغيرها من السلع التكنولوجية المتقدمة، حيث كانت دول الشرق الأوسط حينذاك في فترة انتقالية من مجتمع ريفي متخلف إلى مجتمع صناعي متحضر. وقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة، وقامت سريعاً بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع دول الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال نذكر أن حجم الصادرات الأمريكية إلى دول الخليج زاد بمقدار أربعة أضعاف في الفترة ما بين عام ١٩٤٧م حتى عام ١٩٦٧م^(١). خاصة أن معدلات الاستهلاك والقوة الشرائية للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط شهدت ارتفاعاً كبيراً، نظراً لما حصلت عليه هذه الدول من كمية كبيرة من الدولارات الأمريكية في مقابل استخراج النفط من أراضيها وتصديره. وأصبح الشرق الأوسط سوقاً للسلع والعملية وذا مستقبل واسع للغاية، فنذكر أن حجم الصادرات الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط شهد ارتفاعاً ملحوظاً في بداية التسعينيات، ففي عام ١٩٩٠م بلغ حجمها ١٧ ملياراً و٤٩٨ مليون دولار أمريكي، وفي عام ١٩٩١ بلغ ٢٢ ملياراً و١١٠ ملايين دولار أمريكي، ومنذ

شهر يناير حتى شهر يوليو من عام ١٩٩٢م، قدر حجم الصادرات بنحو ١٣ ملياراً و ٨٦٠ مليون دولار أمريكي، بزيادة تقدر بـ ١٥% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي^(١٠). كما أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها تنفيذ ٧٠% من مشاريع إعادة إعمار الكويت بعد حرب الخليج، تلك المشاريع التي خصصت لها الكويت نفقات تقدر من ٦٠ ملياراً إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي، أما بالنسبة إلى الأرباح التي حصلت عليها الولايات المتحدة من هذه المشاريع فحدث ولا حرج فهي ضخمة جداً، فيكفي مشروع واحد لكى تجنى من ثماره أرباحاً طائلة.

ومن المعروف أن تجارة السلاح تعتبر من الصفقات التجارية الخاصة، كما أن هناك مصالح أمريكية مهمة للغاية فى أسواق السلاح بالشرق الأوسط، فوفقاً للإحصائيات بلغت القيمة الإجمالية للنفقات العسكرية لدول الشرق الأوسط فى الثمانينيات أكثر من ستين مليار دولار أمريكي، كما أن حجم صفقات الأسلحة فى هذه المنطقة تمثل ثلثى تجارة الأسلحة فى العالم، فمن الواضح أن هذه المنطقة تعتبر أكبر سوق لبيع السلاح فى العالم. وجدير بالذكر أن صناعة السلاح فى الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر ذات شأن مهم فى الاقتصاد الأمريكى، فهناك عشر ولايات أمريكية معروفة بإنتاجها للأسلحة، فتدهور هذه الصناعة سيؤدى إلى بطالة بضعة ملايين من الأشخاص. إلا أنه بتفكيك حلف وارسو، وما شهدته التسليح العسكرى للدول الأوربية من تقلص بعد الحرب الباردة دخلت الولايات المتحدة الأمريكية حلبة الصراع مع دول الغرب فى سوق السلاح بالشرق الأوسط للحفاظ على صناعة الأسلحة الكبرى المحلية وجنى الأرباح الطائلة. فقيمة الأسلحة الأمريكية المباعة إلى منطقة الشرق الأوسط تقدر بنحو ١٩ مليار دولار

أمريكي منذ نهاية عام ١٩٩٠ حتى بداية عام ١٩٩٢، كما أبرمت عقوداً للتموين بالسلع تقدر أكثر من عشرة مليارات مع العديد من دول الشرق الأوسط.

والواقع أن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط السابق ذكرها مصالح ذات صلات متبادلة وتشابك متبادل، إلا أن النقاط الرئيسية لهذه المصالح الأمريكية الضخمة التي لم يطرأ عليها أساساً أية تغييرات في فترة الحرب الباردة تلك الفترة التي استمرت نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية، هي نقاط متباينة فقط في فترات زمنية مختلفة. " إن الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط وكبح جماح القوة المؤثرة السوفيتية وتقليصها وحماية الأمن في إسرائيل وأمن الولايات المتحدة وحلفائها، في المنطقة وضمان الحصول على نفط الشرق الأوسط وفقاً لشروط مناسبة وحماية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من احتمالية وقوع أعمال إرهابية تنظمها بعض الدول " تعتبر من النقاط التي أكد عليها الرئيس الأمريكي ريجان مرة أخرى في التقرير الخاص (بسياسة الأمن القومي الأمريكي) والذي أحاله إلى الكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٧م. ونرى أنه بانتهاء الحرب الباردة وبنهاية المواجهات بين الكتلتين الشرقي والكتلة الغربي لم يعد هناك أثر للتهديدات السوفيتية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبالتالي تغيرت النقاط الرئيسية للمصالح الأمريكية، فقد عمدت الولايات المتحدة على إضعاف السلطات الإقليمية في المنطقة والقوى القومية المتطرفة، وذلك بدلاً من كبح جماح السوفيت لحماية الأمن الإستراتيجي الأمريكي على مستوى العالم والمصالح الأمريكية في الخارج، خاصة وأن النفط أصبح ذا شأن مهم يتزايد يوماً بعد يوم.

المصالح السوفيتية في الشرق الأوسط

من المعروف أن مصطلح الشرق الأوسط (أو الشرق الأدنى) باعتباراه مصطلحاً سياسياً جغرافياً قد درج استخدامه تدريجياً عندما تنامت الرأسمالية الأوروبية الحديثة وتوغلت نحو الخارج، لكن العلاقات التاريخية بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر. فمنذ هذه الفترة بدأ قيصر روسيا في التوسع إزاء منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، شن الملك الروسى إيفان الرابع حرب القرم مرتين عندما تولى السلطة فى المناطق التى استولى عليها، ألا وهى قاشان واستراخان وأصفهان، كما قام الملك الروسى بيتر الأول الذى اعتلى عرش روسيا فى عام ١٦٨٩م، بوضع ما يسمى "بسياسة الجنوب"، تلك السياسة التى بسطت النفوذ الروسية على كل من البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسى والمحيط الهندى، مما جعلها تدخل فى منافسة مع القوى العظمى الأوروبية على الهيمنة على المناطق الساحلية، كما رأى الملك بيتر الأول " أن روسيا ستستطيع إرساء الحكم العسكرى والسياسى الروسى على العالم بآثره، إذا تمكنت من الدخول بحرية إلى المحيط الهادى"^(١١). إن سياسة الجنوب للملك الروسى بيتر الأول تختلف عن خطط التوسع الإقليمى التى تتسم بالعفوية والمصاغة من قبل ملوك الروس السابقين، نظراً لأن أهداف هذه السياسة لا تقتصر على ضم وامتلاك الأراضى الإقليمية فحسب، إنما تهدف أيضاً إلى نشر قوات عسكرية روسية على طول المناطق الساحلية القادرة على إخضاعها، وإلى الصراع على السيطرة على السواحل الملاحية، حتى وصل الأمر إلى درجة صراعها على الهيمنة على العالم. وتتلور سياسة الجنوب للملك الروسى بيتر الأول بشكل رئيسى كالتالى: الصراع على منطقة بحر قزوين وخليج البحر الأسود من خلال السيطرة على الدولة

العثمانية من خلال المرور بالبحر الأبيض المتوسط، احتلال شمال وجنوب قفقازيا والدخول إلى الخليج الفارسي وبحر العرب عن طريق بلاد الفرس، السيطرة على الهند عن طريق أفغانستان الموجودة بآسيا الوسطى، بسط النفوذ الروسى فى منطقة المحيط الهندى.

ومع مرور الزمن اعتلت أسر ملكية جديدة العرش فى روسيا، لكن سياسة الملك بيتر كانت لا تزال ذا تأثير قوى على السياسة المستقبلية الروسية فى منطقة الشرق الأوسط، وتجدر الإشارة إلى أن الحروب العدوانية التى شنها الملك بيتر الأول أثناء مسيرة التوسعات نحو الخارج تمثل تاريخاً مشرفاً ومخلداً فى ذاكرة من جاء بعده من الحكام الروس، والدليل على ذلك أنه لا يزال يمكننا رؤية الآثار الواضحة لسياسة الجنوب للملك الروسى بيتر فى السياسة السوفيتية للشرق الأوسط فى فترة الحرب الباردة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبذلك كان الشرق الأوسط الخيار الأول أمام التوجه السوفيتى للتوسع نحو الخارج والطريق الذى يتعين على روسيا أن تتخذه مسارا لها لتصل من خلاله إلى المحيط الهندى لتهيمن به على العالم.

"ومنذ أكثر من قرن كان الشرق الأوسط بؤرة اهتمام الدول العظمى، وصحيح أن استقلال الشرق الأوسط من وجهة النظر العسكرية والاقتصادية لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسى وقارة أوربا يعتبر مسألة مهمة ومصيرية، وهذه الرؤية تتفق مع نظيرتها السوفيتية، فنحن على علم بأن السوفيت لديهم كم هائل من المصالح فى الشرق الأوسط^(١٢). ويمكن إيجاز المصالح السوفيتية فى الشرق الأوسط فى نقطتين ألا وهما المصالح الإستراتيجية الأمنية والمصالح الاقتصادية.

أولا: المصالح الإستراتيجية الأمنية: يرى وزير خارجية الاتحاد السوفيتى الأسبق جروميكو، أن منطقة الشرق الأوسط تدرج تحت النطاق

الأمنى للاتحاد السوفيتى". فقد اعتبرت الاتحاد السوفيتى باختياره الشرق الأوسط موقعاً للإستراتيجية الأمنية للسوفيت فى مواجهة التحديات الأمريكية الصعبة، فمع بداية الحرب الباردة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية انتهجت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء تجاه السوفيت، ووضعت خطة إستراتيجية ضخمة تهدف إلى حصار الخطوط الدفاعية للسوفيت فى مساحات واسعة تمتد إلى جنوب وشرق وغرب السوفيت، وفى إطار ذلك أصبح الشرق الأوسط موقعاً مهماً لكبح جماح السوفيت فى ظل الإستراتيجية الأمريكية العالمية. لذلك رأت الدولة السوفيتية أن بسط النفوذ السوفيتية فى الخارج يمكن أن يشكل "حاجزاً وقائياً" من الهجمات التى تشن على السوفيت فى المناطق التى امتدت إليها نفوذها، ويعتبر أيضاً نوعاً من "الحماية" للمصالح الأمنية السوفيتية فى الخارج. وهكذا رأينا أن الهدف الأدنى من بسط النفوذ السوفيتية فى الخارج يعمل على زيادة العنصر الأمنى السوفيتى، وعلى السيطرة على الثروة النفطية للشرق الأوسط، تلك الثروة التى تؤمن حياة الغرب والهيمنة أيضاً على طرق المواصلات بين الشرق والغرب، فهذه الأهداف لا يمكنها أن توقف مدى تأثير سياسة حصار الولايات المتحدة وغيرها من دول الغرب على السوفيت فحسب، إنما يمكنها أن تشكل قوة رادعة للقوى المعادية للسوفيت، وتحقق "توازناً مضاداً" لسياسة الاحتواء. وبالتالي تنامت القوة المؤثرة السوفيتية والمنافسة السوفيتية فى ظل التنمية السياسية والاقتصادية فى العالم، حيث وصل الأمر إلى درجة هيمنة السوفيت على العالم.

وعلاوة على ذلك فإن هناك بعض دول الشرق الأوسط لديها حدود مشتركة طويلة مع الاتحاد السوفيتى. ومن المعروف أن السبب الرئيسى لاهتمام السوفيت الدائم بالوضع فى الشرق الأوسط يرجع إلى أن الحفاظ على

استقرار وأمن المناطق المحيطة سواء في فترة الحرب أو السلم يعتبر مسألة مهمة بالنسبة إلى الأمن القومي والتنمية الاقتصادية في السوفيت.

ثانيا: تحقيق المصالح الاقتصادية السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط من المعروف أن الثروات النفطية الغزيرة الموجودة بمنطقة الشرق الأوسط المجاورة للسوفيت وما تملكه من دولارات أمريكية سوداء جعلت هذه المنطقة سقفا خارجية يحظى باهتمام السوفيت. وفي ظل التبادل الاقتصادي القائم بين الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، كان الهدف الحقيقي من وراء مساعدة السوفيت للتنمية الاقتصادية والاستقلال السياسي لدول المنطقة المستقلة حديثا، يكمن في رغبتها في تولى مسؤولية إنجاز المشاريع الضخمة بالمنطقة (مثل مشاريع تنمية الصناعة الثقيلة وصناعة القوة الكهربائية والميكانيكية وصناعة السفن والمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية كبناء السدود وإنشاء الموانئ ومرافق الطرق العامة ورغبتها أيضا في إمداد المنطقة بجميع أنواع الأسلحة. وصحيح أن المشاريع الصناعية الضخمة ومشاريع البنية التحتية الممولة من جانب القروض والمساعدات التكنولوجية السوفيتية أثرت تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط (فعلى سبيل المثال يوجد في مصر مصنع صناعة السفن بالإسكندرية ومصنع الحديد والصلب بحلوان وسد أسوان وغيرها من المشروعات الأساسية التي تعمل على تنمية الاقتصاد القومي والبنية التحتية التي تؤثر بصورة كبيرة على التقدم الاقتصادي الاجتماعي وحياة الشعب)، مما جعل الاتحاد السوفيتي قادرا على التأثير اقتصاديا على اقتصاد هذه الدول والسيطرة عليه. وتجدر الإشارة إلى أن حجم القروض والمساعدات التي قدمتها روسيا إلى هذه الدول في الفترة ما بين عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٤، بلغ ١٥ مليارا و ٢٦٥ مليون دولار أمريكي،

وهذا المبلغ يمثل ٥٧,٤% من حجم إجمالي القروض المشابهة المقدمة من الجانب السوفيتي للخارج فى نفس الفترة الزمنية^(١٣). كما زاد تقريبا حجم التجارة بين السوفيت ودول الشرق الأوسط، ففي عام ١٩٦٠ بلغ حجم الصادرات السوفيتية إلى هذه المنطقة نحو ١٧٨ مليون دولار أمريكى، وفى عام ١٩٨٤ بلغ حجم الواردات السوفيتية من الشرق الأوسط نحو ٨٨٩ مليون دولار، وزاد حجم الصادرات السوفيتية ليصل بسرعة إلى مليار و ٩٠٠ مليون دولار أمريكى^(١٤). أما بالنسبة إلى تجارة السلاح فلم تحصل السوفيت على الكثير من العملات الصعبة من هذه التجارة فحسب، إنما أصبحت هذه التجارة وسيلة مهمة لتوجيه الدعم السوفيتي لحلفائها، وهو الأمر الأكثر أهمية. ومنذ عام ١٩٧٩م حتى عام ١٩٨٣م، بلغ حجم الأسلحة التى صدرتها السوفيت إلى المنطقة نحو ٣١ مليارا و ١٧ مليون دولار أمريكى، (حيث تعتبر ليبيا والعراق وسوريا والجزائر واليمن وأفغانستان والصومال وإيران وغيرها من الدول من أهم الدول الصديقة المستوردة للأسلحة السوفيتية)، وهذا المبلغ يمثل ٦٠% من حجم إجمالي الأسلحة السوفيتية المصدرة إلى العالم الثالث فى نفس الفترة الزمنية^(١٥). وبذلك يتضح لنا بسهولة من خلال هذه الأرقام والإحصائية السابق ذكرها مدى أهمية المصالح السوفيتية فى الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

السياسة الأمريكية والسوفيتية فى الشرق الأوسط وأهم أشكال صراعهما على المنطقة

ظهرت السياسة الأمريكية المنهجية فى الشرق الأوسط أساساً بعد الحرب العالمية الثانية^(١٦) انطلاقاً من منظور إستراتيجية الولايات المتحدة ومصالحها على مستوى العالم، خاصة المصالح والاحتياجات الأمريكية الخاصة فى الشرق الأوسط، كما أن هذه السياسة شهدت بعض التعديلات وفقاً للتغيرات التى طرأت على كل من متطلبات المصالح الأمريكية وعلى الأوضاع الدولية وعلى التركيبة العالمية. ومن المعروف أن مبدأ ترومان يعد بمثابة نقطة الانطلاق للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.

إن اعتلاء الولايات المتحدة الأمريكية عرش الزعامة الرأسمالية العالمية بانتهاء الحرب العالمية الثانية كان دافعا أماميا للإستراتيجية الأمريكية العالمية. ونذكر أن المصالح الإستراتيجية الأمريكية أدرجت مسألة إعادة إعمار أوروبا، واستقرار أوضاع الحكومات فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والأوضاع الاقتصادية، وتنفيذ ما يسمى بخطة المساعدات الخارجية، والالتزام بواجبات الأمن الجماعى التى عجزت الأمم المتحدة عن تنفيذها على قائمة الأولويات الأمريكية الملحة^(١٧).

ومن هنا نرى أنه منذ ذلك الوقت أصبحت مكانة الشرق الأوسط في ظل الإستراتيجية الأمريكية العالمية في المرتبة الثانية بعد أوروبا، حيث تبلورت النقاط الرئيسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة كالتالى: إدراج منطقة الشرق الأوسط على أجندة الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد العالمى، لتصبح هذه المنطقة مركزاً مهماً قادراً على كبح الجماع السوفيتى والوقوف فى وجهه بقوة، دخول الولايات المتحدة فى صراع مع الدول العظمى الأخرى على منطقة الشرق الأوسط من أجل السيطرة على الثروات النفطية لهذه المنطقة، ولتحقيق أكبر قدر من المصالح الإستراتيجية والفعلية. ورغم التشابه الشديد فى الإجراءات السياسية الملموسة التى اتخذتها الحكومات الأمريكية السابقة، فإن هذه الحكومات اتخذت من التغييرات التى طرأت على الساحة الدولية نقطة الانطلاق فى صياغة تلك الإجراءات.

مبدأ ترومان ومبدأ أيزنهاور: تجدر الإشارة إلى أن إقصاء النفوذ البريطانى والفرنسى عن منطقة الشرق الأوسط، وإدراج منطقة الشرق الأوسط فى نطاق الإستراتيجية الأمريكية العالمية، وكبح جماح السوفيت وحصارها، تعد من أهم أهداف السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط فى بداية فترة ما بعد الحرب. فنرى أن التأييد الأمريكى والمساندة الأمريكية لقيام دولة إسرائيلية وبسط النفوذ الأمريكى فى المنطقة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وتشكيلها لتكتلات عسكرية فى الشرق الأوسط قادرة على كبح جماح السوفيت، تعد من الإجراءات الرئيسية التى اتخذتها الإدارة الأمريكية لتحقيق تلك الأهداف. وقد عزم الرئيس الأمريكى السابق ترومان - بعد توليه الإدارة الإمبريكية - على التدخل فى القضية الفلسطينية من خلال قضية اللاجئين اليهود، كما استغل هذه القضية كذريعة

للتدخل فى شئون الشرق الأوسط، حيث بدأ ترومان بإرسال هريسون إلى أوربا لبحث مشاكل اليهود هناك، ثم أرسل مذكرة إلى بنجال فى الرابع عشر من يوليو عام ١٩٤٥م، مطالبا الحكومة البريطانية بإلغاء القيود الموجودة فى الكتاب الأبيض والمفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين، وفى ٣١ أغسطس من نفس العام، بعث ترومان برسالة إلى رئيس الوزراء البريطانى "أتلى" المنتخب حديثا آنذاك، حيث طلب من الحكومة البريطانية أن تسمح بهجرة مائة ألف لاجئ يهودى إلى فلسطين فوراً. وفى الرابع من شهر أكتوبر عام ١٩٤٦م أصدر ترومان "بيان يوم الغفران" مؤيذا ما تقدم به مجلس إقامة الدولة اليهودية من طلب إقامة دولة اليهودية فى منطقة مناسبة. وهكذا رأينا أن التأييد الأمريكى قد أسرع من خطوات إقامة الدولة التابعة لمنظمة الحركة الصهيونية، ففى الوقت الذى أسرع فيه هذه الحركة الصهيونية لإحياء الدولة من الأعمال العسكرية والتنظيمية فى فلسطين، أجرت العديد من المشاورات مع الإدارة الأمريكية، حاصلة على المزيد من التأييد الأمريكى على الصعيد السياسى للدولة الإسرائيلية. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت بالدولة الإسرائيلية بعد ست عشرة دقيقة من إعلان قيامها فى الرابع عشر من مايو عام ١٩٤٨م، وهو أمر من النادر حدوثه فى تاريخ الدبلوماسية الأمريكية. وفى ضوء ما بدر من الولايات المتحدة الأمريكية من تصرفات، رأيت بريطانيا "أن واشنطن هى راعية فكرة قيام الدولة الجديدة لإسرائيل": فعلى الصعيد السياسى ساندت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بعد إعلان قيامها لتحافظ دوماً على مصالحها الخاصة، كما حظيت الأعمال الإسرائيلية على الصعيد العسكرى والاقتصادى بالتأييد الأمريكى، فنجد أن حجم المساعدات والمبالغ المالية الأمريكية الممنوحة لإسرائيل بلغت أكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكى فى الفترة ما بين عام ١٩٤٩م وحتى عام ١٩٨٣م، ومن بين تلك المساعدات

هناك إمدادات أمريكية بجميع أنواع الأسلحة تقدر بـ ١٦ ملياراً و ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. كما بلغ حجم المساعدات الاقتصادية إلى ٨ مليارات و ٥٠٠ مليون دولار أمريكي^(١٨). والواقع أن القوة الأمريكية الضخمة كانت المنفذ الوحيد لإسرائيل في ظل الصراع العربي الإسرائيلي خاصة في ظل اللحظات الحاسمة لتقرير المصير التي شهدتها الساحة السياسية لإسرائيل أثناء هذا الصراع، وهو الأمر الذي تعترف به الحكومة الإسرائيلية علناً.

وعلى الجانب الآخر ظهر في الشرق الأوسط - بعد الحرب - حركات شعبية ضخمة مناهضة للإمبريالية وللإستعمار تسعى نحو تحقيق الاستقلال الوطني والتحرير. وفي عام ١٩٤٥م وتحت شعار التأييد السوفيتي لحركات التحرير الوطنية، ساند الاتحاد السوفيتي إقامة حكومة وطنية أنريجانية بالمنطقة المحتلة السوفيتية بشمال إيران، كما أيدت الأكراد على تأسيس الجمهورية الكردية، ورأيناها تنتهز الفرصة وتتقدم إلى تركيا بطلب التنازل عن الأراضي الإقليمية التركية وعن السيادة المشتركة على مضيق البحر الأسود. وتجدر الإشارة إلى أن التدهور الذي شهدته الدول الإمبريالية الاستعمارية القديمة كفرنسا وبريطانيا ودول أخرى كان سبباً في عجزها عن الاستمرار في الحفاظ على نطاق نفوذها وحكمها في الشرق الأوسط. حيث تقدمت السفارة البريطانية بالولايات المتحدة بمذكرة إلى مجلس الدولة الأمريكي في الحادي والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٤٥م، معلنة أن بريطانيا لن تتمكن من تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية إلى تركيا واليونان. وفي هذه اللحظة أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن بريطانيا سلمت منصب الزعامة العالمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وما يتبعه ذلك من مسئوليات وشرف هذا المنصب، وفي ظل المنصب الأمريكي الجديد طرح الرئيس الأمريكي ترومان على الكونجرس الأمريكي ما يسمى "بمبدأ

ترومان" وذلك فى التقرير الرئاسى لحالة الأمة فى ١٢ مارس عام ١٩٤٥م، معلنا أن تركيا واليونان تتعرضان إلى تهديد من جانب الشيوعية، حيث طلب من الكونجرس الموافقة على اعتماد مساعدات طارئة لهما تقدر بـ - أربعمائة مليون دولار"، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه إذا عجزت تركيا - وهى الدولة المجاورة للاتحاد السوفيتى - التى تعد بمثابة الدولة الوحيدة التى نالت استقلالها بموافقة السوفيت فى المنطقة المحيطة ما بين بحر البلطيق والبحر الأسود - عن الحفاظ على "استقلالها"، "فهناك احتمالية ظهور سلسلة من ردود الأفعال من جانب الحزب الشيوعى فى المنطقة ما بين مضيق الدردنيل حتى البحر الأبيض المتوسط، ومن ناحية الغرب حتى المياه الإقليمية للمحيط الأطلنطي"^(١٩). وكان التحرك الأمريكى قد جاء انطلاقاً من هذه الرؤية، فرأينا أن الولايات المتحدة أبرمت مع تركيا وإيران اتفاقية المساعدات العسكرية فى شهرى يوليو وأغسطس من العام نفسه، كما وقعت تركيا على اتفاقية التعاون الاقتصادى مع الجانب الأمريكى، وذلك بعد الموافقة التركية على "مشروع مارشال" عام ١٩٤٨م، وفى إطار هذه الاتفاقية حصلت تركيا على مساعدات أمريكية تقدر بمائتى مليون دولار أمريكى. وفى العشرين من يناير عام ١٩٤٩م طرح ترومان ما يسمى "بمشروع النقاط الأربع" أثناء إلقائه لخطاب التنصيب بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. حيث أستغل ترومان المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية ذريعة لإقصاء النفوذ الاستعمارية القديمة وكبح الجراح السوفيتى على المنطقة، ومن ثم السيطرة على الدول الممنوحة للمساعدات سياسياً واقتصادياً، وفى إطار ذلك أدرجت مصر والعراق وإسرائيل والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وغيرها من دول الشرق الأوسط المهمة على قائمة الدول الممنوحة للمساعدات الأمريكية، وكما اتضحت الأهداف الكامنة وراء "مشروع قانون الأمن المشترك" الذى أجازته الكونجرس الأمريكى فى أكتوبر عام ١٩٥١م،

حيث " أرادت الولايات المتحدة الاستعانة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية"، كما أرادت أيضا استغلال ثروات الدول النامية لتحقيق مصالحها، ومن هنا نرى أن جوهر "المساعدات الأمريكية" كان ظاهرا للعيان.

وفي هذا الصدد نكتشف أنه في الوقت الذي وصلت فيه المساعدات الأمريكية إلى الدول الممنوحة، بسطت الولايات المتحدة نفوذها في كثير من دول الشرق الأوسط، كما حصلت على أحقية إقامة واستغلال القواعد العسكرية الموجودة بتركيا وإيران والمملكة العربية السعودية، ولم تكتف الولايات المتحدة بهذا، فقد رأى أيزنهاور، بعد أن شهد النفوذ البريطاني والفرنسي تراجعًا تدريجيًا من منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد هزيمة فرنسا وبريطانيا اللتان توطأتا مع إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ "أن منطقة الشرق شهدت فراغًا سياسيًا، وبالتالي فإنه على الولايات المتحدة أن تملأ هذا الفراغ السياسي قبل أن تسبقها السوفييت"، وفي هذا الإطار تقدم أيزنهاور بتقرير رئاسي خاص ذي صلة بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والذي أطلق عليه فيما بعد "بمبدأ أيزنهاور" في يناير عام ١٩٥٧. فقد رأى أيزنهاور "أن هذه المنطقة تعد بمثابة ممر إستراتيجي للقارات الموجودة بالنصف الشرقي للكرة الأرضية"، كما أنها تعتبر "البوابة الرئيسية لقارة أوروبا وآسيا وأفريقيا". وانطلاقا من هذه الرؤية اقترح أيزنهاور على الكونجرس الأمريكي، أن يفوض الرئيس الأمريكي بتطبيق "خطة المساعدات العسكرية والتعاون" في الشرق الأوسط، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إن المساعدات الاقتصادية الأمريكية الممنوحة لدول الشرق الأوسط ستمكن الولايات المتحدة من استخدام قواتها المسلحة تحت شعار "حماية" دول منطقة الشرق الأوسط. والواقع أن الدعوة الأمريكية

للرئيس التونسي والملك السعودي بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وإرسال نائب الرئيس الأمريكي نيكسون إلى المغرب، وزيارة المساعد الخاص للرئيس جيمس ريتشارد لخمس عشرة دولة في الشرق الأوسط باعتباره المبعوث الخاص للولايات المتحدة في الفترة ما بين عام ١٩٥٦م وبداية عام ١٩٥٧م، كانت تهدف إلى تفعيل "مبدأ أيزنهاور"^(٢٠). وهكذا وجدنا أن الولايات المتحدة تحاول من خلال هذه الزيارات بسط وترسيخ نفوذها في الشرق الأوسط. كما قامت الولايات المتحدة بتشكيل تحالف إقليمي عسكري للسيطرة على الأوضاع في الشرق الأوسط للحيلولة دون دخول القوات العسكرية السوفيتية إلى البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي. وعلى الجانب الآخر نرى أن كلا من اليابان وأمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا أصدروا بيان تأسيس "مركز قيادة الشرق الأوسط" في الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٥١م، حيث أكدوا أن الدفاع عن الشرق الأوسط أصبح أمرا مهماً منوطاً به العالم الحر، كما أعلنوا عن رغبتهم في التصدي للعدوان الشيوعي والسوفيتي للمنطقة، ونص البيان على أن تصبح القوات المسلحة لدول الأعضاء تحت قيادة مشتركة تسيطر على القواعد العسكرية وغيرها من المنشآت، وأن القوات المرابطة لدول الأعضاء لا تخضع إلى قيود الحدود، إلا أن معارضة دول الشرق الأوسط لهذه الخطة حال دون تنفيذها، وقد ضمت الولايات المتحدة تركيا إلى منظمة حلف الشمال الأطلسي "حلف الناتو" في فبراير عام ١٩٥٢، كضمان للسيطرة على الخطوط الأمامية للاتحاد السوفيتي. أما بالنسبة إلى المشروع الذي ظهر على الساحة، والذي يهدف إلى تشكيل "منظمة للدفاع في الشرق الأوسط" فقد تعرض للفشل نظراً لمعارضة دول الشرق الأوسط. لكن الولايات المتحدة لم تستسلم لهذا الأمر، ووجدناها تحت كلا من العراق وتركيا على التوقيع على اتفاقية المساعدات المتبادلة والتعاون المتبادل، وذلك من خلال بذل جهود أمريكية متعددة

الجوانب لحشد خطوط دفاعية ضد السوفيت تمتد من المحيط الأطلنطي وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهادئ، كما تم تأسيس "حلف بغداد" على أساس هذه الاتفاقية (والجدير بالذكر أنه أطلق على هذا الحلف اسم الحلف المركزي بعد إعلان العراق انسحابها من هذا الحلف عام ١٩٥٩م). والواقع أن الولايات المتحدة سيطرت على حلف بغداد لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

فمنذ بداية فترة ما بعد الحرب حتى الستينيات، اتخذت الولايات المتحدة بصفة أساسية الإجراءات السابق ذكرها لتحقيق أهدافها السياسية التي تبلورت في إقصاء بريطانيا وفرنسا عن الشرق الأوسط، وكبح الجماع السوفيتي ومن ثم السيطرة على الشرق الأوسط، وفي هذه الفترة نجحت الولايات المتحدة في حل محل بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط. ورغم أنها بذلت جهوداً ضخمة، فإنها تعرضت للفشل والنجاح أثناء تنافسها وصراعها مع السوفيت.

مبدأ نيكسون: أثار التأييد الأمريكي الكبير لإسرائيل غضب واستياء الدول العربية، وهو الأمر الذي أثر بالسلب على العلاقات الأمريكية العربية، وبالتالي وجد الاتحاد السوفيتي فرصة للبقاء في ساحة الشرق الأوسط، فوجدنا امتداد النفوذ السوفيتي على نحو واسع في الشرق الأوسط في الفترة ما بين منتصف الخمسينيات ونهاية الستينيات. وعلى الجانب الآخر قامت الولايات المتحدة بتركيز وجودها الإستراتيجي في المناطق المهمة لتحافظ على الهيمنة الأمريكية التي بدأت تنهار. وفي شهر يونيو عام ١٩٦٩م وشهر فبراير عام ١٩٧٠م كشف الرئيس الأمريكي نيكسون للنقاب عن السياسة الآسيوية الجديدة، والمبادئ الثلاثة للسياسة الخارجية الأمريكية، ألا وهي علاقة للشراكة وسياسة القوة الفعلية وسياسة المفاوضات، حيث تعتبر هذه

المبادئ من الركائز الضخمة للسلام طويل الأمد. وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة بتقليص إستراتيجيتها في بعض المناطق الآسيوية، وتعزيز صراعها مع السوفييت في منطقة الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك محاولات أمريكية لعرقلة التوسعات السوفيتية في الشرق الأوسط من خلال تحسين العلاقات الأمريكية العربية، واللجوء إلى التفاوض مع السوفييت وتخفيف حدة التوتر الأمريكي السوفيتي.

وفي إطار هذه الرؤية بعث الرئيس الأمريكي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط جوزيف سيكسو إلى منطقة الشرق الأوسط في إبريل عام ١٩٧٠، ليشترك في أعمال المنطقة، حيث ناقش مع الطرفين، العربى والإسرائيلي، طرق استئناف وقف إطلاق النار. وفي الخامس والعشرين من يونيو عام ١٩٧٠، تقدم روجرز بمشروع لتسوية قضية الشرق الأوسط سياسيا، وهو المشروع المعروف باسم "مشروع روجرز". ونذكر أن الولايات المتحدة قامت في إطار السياسة الآسيوية الجديدة "سياسة الدعامتين"^(٢١) : **TWIN PILLAR POLICY** والتي استعان بها نيكسون بمساندة عملائها في منطقة الخليج، وهو أمر يختلف تمامًا عما حدث في عهد أيزنهاور التي قامت في الولايات المتحدة بملء الفراغ السياسى بشكل مباشر عندما انسحب النفوذ البريطانى من منطقة الخليج، فكانت الولايات المتحدة ترى أنها ستحقق أهدافها السياسية في منطقة الخليج من خلال إيران والسعودية اللتين تعتبرهما الولايات المتحدة ركيزتين كبيرين لها في المنطقة، خاصة أنها رأت أن مساعدة إيران تهدف إلى "حماية" القوة الرئيسية الأمريكية في الخليج. وفي إطار ذلك أمدت الولايات المتحدة دول الخليج بكميات كبيرة من المعدات، كما قامت بتدريب كوادرها العسكرية، وذلك فضلا عن تقديم التأييد السياسى والمساعدات الاقتصادية الأمريكية لهذه

الدول. ورغم ممارسة الولايات المتحدة هذه السياسة تجاه دول الخليج، فإن الموقف الأمريكي المساند دائماً إلى إسرائيل لم تطرأ عليه أية تغييرات، كما ظل هذا الموقف ثابتاً عندما هددت السوفيت بإرسال قواتها إلى الشرق الأوسط في فترة ما بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، حيث كان رد فعل أمريكا في هذه اللحظة بأن أمرت قواتها المسلحة في جميع أنحاء العالم بأن تصبح على أهبة الاستعداد للحرب لتشكل قوة رادعة لأي خطر. ونذكر أن ما حدث كان من أصعب الأزمات التي واجهتها الولايات المتحدة منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، حيث عرضت الولايات المتحدة نفسها لخطر الدخول في صراع مباشر مع السوفيت للحفاظ على الوجود الإسرائيلي، إلا أنه بعد انتهاء هذه الأزمة قام كيسنجر بزيارة مكوكية إلى منطقة الشرق الأوسط لحث الطرفين - العربي والإسرائيلي - على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية المصرية، كان استئناف العلاقات الأمريكية المصرية التي ظلت منقطعة منذ سنوات طويلة - في فبراير عام ١٩٧٤، من أهم النتائج التي أحرزتها الولايات المتحدة بعد تعديل إستراتيجيتها تجاه الدول العربية منتهزة فرصة تدهور العلاقات المصرية السوفيتية. حيث ترجم ذلك على أرض الواقع من خلال توقيع الرئيس الأمريكي نيكسون مع الرئيس المصري السادات على اتفاقية العلاقات المصرية الأمريكية واتفاقية التعاون في شهر يونيه من نفس العام.

مبدأ كارتر ومبدأ ريجان: اعتبر الرئيس الأمريكي كارتر - بعد توليه الإدارة الأمريكية - تسوية قضية الشرق الأوسط إحدى النقاط الرئيسية في الدبلوماسية الأمريكية لترسيخ ما أحرزته من نتائج في مصر، وإقصاء الدور السوفيتي المؤثر في المنطقة تدريجياً، حيث طرح تصوراً للتسوية

الشاملة لقضايا الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي كان فيه موقف إدارة كارتر لا يزال مؤيداً لإسرائيل كـالإدارات الأمريكية السابقة، دعت الإدارة الأمريكية كارتر إلى "تقليص السيطرة الإسرائيلية بصورة أكبر من على الأراضي الإقليمية" الحالية، كما اعترفت بضرورة "منح اللاجئين الفلسطينيين وطناً". وفي هذا الشأن بدأت التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط بإرسال كارتر - بعد فترة قصيرة من توليه الإدارة الأمريكية - وزير الخارجية الأمريكي فانس إلى إسرائيل ومصر، كما وجه دعوة إلى رؤساء دول مصر وإسرائيل والأردن لزيارة الولايات المتحدة واحداً تلو الآخر، وبعد ذلك قامت الولايات المتحدة للمرة الثانية بدور الوساطة بين مصر وإسرائيل، حيث قام الرئيس كارتر بدور المنسق في ظل محادثات كامب ديفيد، وفي النهاية حث الجانبين على التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد. وفي ظل الوساطة الأمريكية مارست الولايات المتحدة سياسة الترويج والترهيب حيال الطرفين المصري والإسرائيلي، لحثهما في النهاية على التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، كما نرى أنه في الوقت الذي مارست فيه الولايات المتحدة ضغوطاً على الطرفين، كان الوعد الأمريكي بمنح الطرفين مساعدات اقتصادية وعسكرية تقدر بـ ٥٠ ملياراً و ٤٠٠ مليون دولار خلال خمس سنوات، عاملاً محفزاً لتوقيع كل من السادات وبيجن على الاتفاقية في نهاية الأمر.

ورغم أن الولايات المتحدة أحرزت نجاحاً لفت أنظار العالم في ظل ما قامت به من تنسيق لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فإن تطور الأوضاع في منطقة الخليج ومنطقة الشمال كان عائقاً أمام تحقيق رغباتها في المنطقة. ففي عام ١٩٧٩، حدث في إيران تغييرات سياسية ضخمة بمقدار ١٨٠ درجة بعد سقوط حكم البهلوي، كما رأت السلطة الحاكمة للخميني أن الولايات

المتحدة تعتبر "عدواً لدودا لإيران، وبالتالي ضعفت سياسة الدعامتين الأمريكية تدريجياً. وأصبح الوضع مهدداً في جنوب آسيا بإرسال الاتحاد السوفيتي قواته إلى أفغانستان في نهاية عام ١٩٧٩، حيث اعتبر كارتر أن ما أهدمت عليه السوفيت يعد بمثابة "أكبر تهديد للسلام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية" (٢٢). ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة أثبت أن تعترف بضعتها أمام الهجمات السوفيتية في الشرق الأوسط، فوجدنا الرئيس كارتر يطرح "مبدأ كارتر" في التقرير الرئاسي لحالة الأمة الذي أعلنه في الكونجرس في التاسع من أكتوبر عام ١٩٨٠م، حيث أعلن أن الولايات المتحدة سوف تعتبر أي قوة خارجية تحاول السيطرة على الخليج الفارسي بمثابة هجوم على المصالح الأمريكية المهمة، وهو الأمر الذي سيجعل الولايات المتحدة تستعين بكل الوسائل الحتمية، بما في ذلك القوة العسكرية لصد هذه الهجمات، وبعد بضعة أيام أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات على الاتحاد السوفيتي (٢٣).

ورأى ريجان بعد توليه مسئولية الإدارة الأمريكية، أن الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية ترجع إلى ضعف الموقف السياسي الأمريكي والمؤامرات السوفيتية، لذلك لجأت إدارة ريجان إلى سياسة أكثر تشدداً، حيث قامت بتعزيز قواتها محاولة تحقيق تفوق إستراتيجي لتضع حداً للأوضاع المتردية في الصراع الأمريكي السوفيتي، كما تعاملت إدارة ريجان مع السوفيت من منطلق "مبدأ ريجان" الذي يفرض عليها السيطرة الكاملة. وفي ظل هذه الظروف دعت إدارة ريجان إلى نشر قوات ضخمة في العالم الثالث، وإلى التدخل في شئون هذا العالم بصورة مكثفة، والعمل على إعاقة النفوذ السوفيتي في المنطقة. ورأت إدارة ريجان "أن المصالح الأمريكية الكبرى في الشرق الأوسط حالت دون وقوع هذه المنطقة

تحت وطأة الحكم السوفيتي^(٢٤). وسنذكر الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها إدارة ريجان كالتالى:

أولاً: شكلت دول الشرق الأوسط الموالية للولايات المتحدة ما يسمى "بالتوافق الإستراتيجى: STRATEGIC CONSENSUS" المعادى للسوفيت، وقد حلت هذه الإستراتيجية محل السياسة الأمريكية فى السبعينيات التى كان يطلق عليها "سياسة الدعامتين". وكان الهدف الأمريكى من وراء هذه الإستراتيجية تعزيز التعاون العسكرى مع دول الشرق الأوسط، وقد تحقق ذلك التعاون على أرض الواقع عندما رأينا اشتراك الولايات المتحدة مع مصر والمغرب فى تأسيس لجنة التنسيق العسكرية واللجنة العسكرية المختلطة، كما ساعدت الولايات المتحدة على تحديث القوات التركية وقدمت إلى السعودية طائرات الإستطلاع الحديثة وكمية كبيرة من مقاتلات F15، F16.

ثانياً: اعتماد الولايات المتحدة على إسرائيل اعتماداً متزايداً. وفى هذا الصدد نوضح اهتمام الولايات المتحدة الشديد بالدور الإسرائيلى فى المنطقة بعد سقوط السلطة الحاكمة للبهلوى فى إيران، معتبرة إسرائيل من ضمن أملاكها الإستراتيجية التى تعتمد عليها بصورة كبيرة. فقد أصبحت هناك علاقات شراكة رسمية للتعاون الإستراتيجى بين الجانب الأمريكى والجانب الإسرائيلى بتوقيعهما على وثيقة التعاون الإستراتيجى وخطة الدفاع وغيرها من الوثائق. ونذكر أنه فى الثمانينيات بلغ حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لإسرائيل نحو ٣ مليارات دولار أمريكى سنوياً.

ثالثاً: تعزيز الوجود العسكرى فى الشرق الأوسط. وفى أول يناير عام ١٩٨٣ أسست الولايات المتحدة رسمياً ما يسمى "بالقيادة المركزية"، حيث تتولى مسئولية الإشراف على تسع عشرة دولة فى منطقة الشرق الأوسط وعلى المياه الإقليمية الإستراتيجية فى البحر الأحمر والخليج

الفارسي، فكانت القوة العسكرية في ظل قيادتها وصلت إلى قرابة ٣٠٠ ألف جندي، كما قامت الولايات المتحدة بإنشاء مركز قيادة خطوط الدفاع الأمامية على بارجة "قوات الشرق الأوسط" (المكونة من خمسة أساطيل) والمرابطة في الخليج الفارسي في شهر سبتمبر من نفس العام لتعزيز قدرة القيادة على نشر القوات بأسرع وقت ممكن في وقت الحرب.

رابعاً: شن حروب منخفضة الشدة وهجمات عسكرية محدودة. فنرى أن إدارة الرئيس ريجان لم تتورع عن استخدام القوة العسكرية للتأمين على مصالحها في الشرق الأوسط وللإطاحة بالنفوذ المعادية للولايات المتحدة. فأولاً رأينا التأييد الأمريكي للغزو الإسرائيلي للبنان، ومن ثم دخلت القوات الأمريكية بيروت للتدخل في شئونها. ورأينا اثنتين من الغارات الجوية الضخمة التي شنتها الولايات المتحدة على ليبيا عام ١٩٨٦، بعد تدهور علاقاتها مع ليبيا ووقوع اشتباكات عسكرية بين الجانبين في خليج سدر، كما فرضت أيضاً على ليبيا سلسلة من العقوبات. ولم تكتفِ الولايات المتحدة بهذا القدر، بل تولت عملية إتلاف وإغراق سفن إيرانية لعدة مرات في عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨، بحجة حماية طرق النفط في الخليج العربي، حيث وصل الأمر إلى درجة إسقاط طائرة ركاب مدنية إيرانية للإطاحة بالقوة الإيرانية المعادية لها.

خامساً: دفع عملية السلام في الشرق الأوسط والإضعاف من الدور الروسي في المنطقة. وفي هذا الشأن استبعدت الولايات المتحدة "مشروع ريجان" و"مشروع شولتز" لتحترك عملية السلام في الشرق الأوسط، فقد أرسلت وزير الخارجية الأمريكي شولتز في زيارة مكوكية إلى الشرق الأوسط، محاولاً إدراج قضية السلام في الأجندة الإستراتيجية الأمريكية. ففي ديسمبر عام ١٩٨٨، شهدت تونس أول حوار مباشر بين الولايات المتحدة

ومندوب منظمة التحرير الفلسطيني، فهذا الحوار ضرب بعرض الحائط الموقف الأمريكي الذي كان متمسكا لفترة طويلة من الزمن بعدم إجراء أى اتصالات ومفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما أصبحت الولايات المتحدة أكثر قدرة على التطرق فى الحديث عن قضية السلام فى الشرق الأوسط .

إن السياسة المتشددة لمبدأ كارتر ومبدأ ريجان أعاققت بدرجة معينة القوة التوسعية السوفيتية، كما جعلت الصراع بين هاتين الدولتين العظميين فى الشرق الأوسط أكثر حدة. وجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط فى فترة الحرب الباردة التى استمرت بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت منطقة للصراع الحاد بين القوى العظمى السوفيتية ونظيرتها الأمريكية. وفى فترة الحرب الباردة وانطلاقا من المصالح السوفيتية المهمة فى الشرق الأوسط اعتبرت السوفيت أن المضمون الرئيسى لسياستها فى الشرق الأوسط يتمثل أولاً وأخيراً فى الصراع على الشرق الأوسط، والوقوف فى وجه سياسة الاحتواء الأمريكية التى تمارس إزاءها، حيث أجرت السوفيت على هذا الأساس تعديلات على سياستها تجاه الشرق الأوسط وفقاً للتغيرات التى طرأت على الظروف الدولية. ورغم وجود جو من الهدوء والتعاون فى ظل المنافسة طويلة الأمد أثناء الصراع الأمريكى السوفيتى على المنطقة، فإن الصراع والمواجهات بين الجانبين هى التى كانت سائدة بشكل رئيسى. وخلاصة القول؛ يمكننا أن نقسم مراحل تطور التغيرات التى طرأت على السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط إلى أربع مراحل تقريبا وهى كالتالى:

فترة بداية ما بعد الحرب (ستالين): وفى هذه الفترة ركزت السوفيت على الدفع بسياساتها الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط، لكن الولايات المتحدة أثارت المشاعر المناهضة للسوفيت فى تركيا وإيران وفى دول

أخرى لتحقيق أهدافها السياسية بالسيطرة على السوفيت وكبح جماحها، كما حاولت محاصرة السوفيت من خلال إقامة تكتلات عسكرية في منطقة الشمال وجعل منطقة الشرق الأوسط معسكر للحراسة يطوق السوفيت. أما على الجانب السوفيتي فראينا الإجراءات السياسية السوفيتية التي تتفاعل مع العالم الخارجى فى مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية، حيث كانت المهام الرئيسية للسياسة الخارجية السوفيتية تتمثل فى ممارسة ضغوط على كل من إيران وتركيا للإطاحة بالتحالف العسكرى فى منطقة الشمال المحاصر للاتحاد السوفيتى، علاوة على قيامها بتطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط، (فى هذه الفترة أقامت السوفيت علاقات دبلوماسية مع مصر وسوريا ولبنان وإسرائيل. وفى هذا الشأن رأينا استغلال السوفيت للتواطؤ التركى مع ألمانيا النازية فى فترة الحرب العالمية الثانية فى ممارسة ضغوطها على الحكومة التركية لتسيطر على مضائق البحر الأسود. فقد وجهت السوفيت اتهامات إلى تركيا عدة مرات بأنها عرضت الأمن السوفيتى للخطر عندما سمحت بدخول السفن الحربية لدول المحور إلى البحر الأسود فى ظل الحرب العالمية الثانية، كما نشرت السوفيت مجموعة من الوثائق السرية للاتصالات التى أجريت بين تركيا وألمانيا النازية، وهو الأمر الذى جعل الحكومة التركية فى حالة يرثى لها. وفى الثامن من أغسطس عام ١٩٤٩، سلمت روسيا تركيا مذكرة تتعلق بتعديل "معاهدة مونتييل" حيث طالبت بحق المشاركة فى الإشراف على مضائق البحر الأسود، وبالتالي تمكنت السوفيت من الدخول بحرية إلى البحر الأبيض المتوسط. وفى الوقت نفسه كان هناك تأييد إيجابى من جانب السوفيت لنضال اليمنيين والأكراد الذين يعيشون فى تركيا ضد الحكومة التركية. ولم تكتفى السوفيت بذلك، إنما نشرت قوات

مسلحة تقدر بأكثر من مائة ألف جندي في منطقة الحدود المتاخمة مع تركيا لتصبح قوة رادعة تمارس بها ضغوطها على تركيا. أما بالنسبة لإيران فوجدنا التأييد السوفيتي لطلب الحزب الديمقراطي الأذربيجاني المتعلق بإقامة حكومة وطنية ذات حكم ذاتي، كما تأسست جمهورية كردستان في شمال إيران في ديسمبر عام ١٩٤٥، بمساعدة الجيش الأحمر الروس السوفيتي، بيد أن السوفيت أرجأت انسحاب قواتها من إيران انطلاقاً من مصالحها الأمنية، ثم بعد ذلك تقدمت بشروط للانسحاب من إيران نذكرها كالتالي: ألا يسمح لأي قوى عظمى أخرى بالدخول إلى المناطق التي انسحب منها الجيش الأحمر السوفيتي، يجب على إيران أن تتنازل للسوفيت ولفترة طويلة من الزمن عن حق استغلال النفط الموجود بشمال إيران، ضرورة أن تتحرى إيران الدقة عند تسوية الحكم الذاتي الإذربيجاني.

أما بالنسبة إلى شعوب الشرق الأوسط، فكان هناك تأييد سوفيتي إيجابي لحركات التحرير الوطنية لهذه الشعوب، مطيحة بالنفوذ الاستعماري البريطاني الفرنسي في الشرق الأوسط. فنذكر على سبيل المثال أنه في الوقت الذي قامت فيه فرنسا بإزالة قواتها المسلحة في بيروت عام ١٩٤٥م لاستعادة مستعمراتها في الشرق الأوسط، حيث قذفت بالمدفعية المدن الساحلية لسوريا محاولة بذلك استعادة حكمها في بيروت وسوريا، استتكرت الحكومة السوفيتية على الفور الأعمال العدوانية الفرنسية، وعلى جانب آخر وجدنا المساندة السوفيتية للشعب المصري، عندما طلب إلغاء المعاهدة البريطانية المصرية الاستعبادية. والواقع أن التأييد السوفيتي لحركات التحرير الوطنية لشعوب الشرق الأوسط لقي استحساناً من جانب دول الشرق

الأوسط والقوة التقدمية، كما أن السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط أرست في الوقت ذاته أساسا لكي توجد نفوذها بصورة كبيرة.

فترة خروتشيف: رفع خروتشيف بعد توليه مقاليد السلطة شعارات التناقص السلمى والتعايش السلمى والانتقال السلمى بين السوفيت والدول الرأسمالية الأجنبية لتتوغل القوة المؤثرة للسوفيت فى النواحي السياسية والاقتصادية فى العالم. وفى الوقت نفسه حسنت السوفيت من علاقاتها مع الدول المحيطة فى الشرق الأوسط على نحو إيجابى، كما استمرت السوفيت فى تأييد حركات التحرير الوطنية لدول الشرق الأوسط، وبسطت نفوذها فى هذه المنطقة، وبالتالي أصبحت منافسة للدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى علاقتها مع دول الجوار فحافظت السوفيت دوماً على علاقات جيدة مع أفغانستان (حيث أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام ١٩١٩م) كما وقعت الدولتان أيضاً على اتفاقية جديدة للمساعدات الاقتصادية فى عام ١٩٤٥م. وجدير بالذكر أن تلك المساعدات السوفيتية التى حصلت عليها أفغانستان منذ عام ١٩٥٤م حتى عام ١٩٦٣م تقدر بـ ٥١٥ مليون دولار أمريكى^(٣٥)، وفى نهاية عام ١٩٦٤ قام خروتشيف بزيارة إلى أفغانستان، مما عمل على استمرار تعزيز الاتصالات بين البلدين فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من المجالات. وفى ظل تحسن العلاقات السوفيتية التركية والسوفيتية الإيرانية، دعت السوفيت إلى استئناف المفاوضات المعنية بقضية الحدود السوفيتية الإيرانية فى عام ١٩٥٤، كما قدمت بعض التنازلات. وبعد مرور عامين دعا الرئيس السوفيتى الملك الإيرانى البهلوى إلى زيارة السوفيت لتحسين العلاقات بين البلدين. كما وقعت السوفيت مع تركيا اتفاقية المساعدات الاقتصادية عام ١٩٥٨م، وفى عام ١٩٦٣، أعرب خروتشيف عن رغبته فى

التخلي عن الإدارة المشتركة لمضائق البحر الأسود، مما أدى إلى تهدئة حدة التوتر نوعاً ما في العلاقات السوفيتية التركية.

وجدير بالذكر أن السوفيت استغلت الخلافات بين دول الشرق الأوسط والاستعمار الأجنبي والإمبريالية، واستمر شعار السوفيتي بتأييد حركات التحرير الديمقراطية ومساندة القوى التقدمية، حيث رأت أن تقديم الدعم العسكري لهذه الحركات يعد أهم وسيلة لتوسيع دائرة تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال نذكر أن العلاقات بين مصر والدول الأجنبية شهدت توتراً شديداً عندما رفعت مصر شعار مناهضة الإمبريالية والاستعمار بعد ثورة ١٩٥٢م، ففي ظل هذه الظروف انتهزت السوفيت هذه الفرصة لتبدأ في التدخل في العالم العربي. وفي هذا الشأن أمدت السوفيت مصر بكمية كبيرة من الأسلحة في بداية الأمر، كما ساعدتها في بناء سد أسوان، وعندما تعرضت مصر إلى العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي (ألا وهي حرب الشرق الأوسط الثانية) بصفة خاصة، أصدرت السوفيت عدة مرات بيانات ومذكرات دبلوماسية تستنكر فيها هذا العدوان الثلاثي، كما حذرت المعتدين من أنها ستضطر إلى استخدام "أروع الأسلحة" وإرسال قوات متطوعة "لإفشال العدوان الذي استهدف غزو مصر ولاستعادة السلام في الشرق الأوسط". ومن هنا نرى حقيقة واضحة ألا وهي، أن المساندة السوفيتية كان لها أثر في استمرار اعتماد مصر على روسيا على نحو متزايد، وبالتالي أصبحت مصر حليفاً مهماً للسوفيت في الشرق الأوسط. ونذكر أنه في الوقت الذي سارعت فيه السوفيت ببسط نفوذها في العالم العربي مستغلة حادثة قناة السويس، نراها قد سيطرت بصورة سريعة على سوريا والعراق واليمن. ففي عام ١٩٥٦، أبرمت السوفيت مع سوريا اتفاقية المساعدات العسكرية، كما وقعتا على اتفاقية

التعاون الاقتصادي والتكنولوجي في العام التالي، وفي عام ١٩٥٨ انتهزت السوفيت الفرصة الذهبية التي أعقبت وقوع الانقلاب في العراق، وقامت بمساندة الحكومة الجديدة، حيث سارعت بإمدادها بكمية كبيرة من الأسلحة وبالمساعدات الاقتصادية أيضا، وكان للتأييد السوفيتي أثره في حث العراق في النهاية على تغيير موقفها تجاه الغرب، فرأينا العراق تتسحب من حلف بغداد، وهو الأمر الذي أطاح بالحصار الأمريكي على السوفيت. وفي ضوء الموقع الإستراتيجي الهام لمضيق باب المندب الذي يسيطر عليه اليمن، ظلت السوفيت محافظة دوما على علاقات جيدة مع اليمن (فقد وقع البلدان على اتفاقية التجارة الودية عام ١٩٢٨م) كما وقعت الدولتان على معاهدة الصداقة عام ١٩٥٥، وتجدر الإشارة إلى أن اليمن أسقط الأسرة الملكية الإقطاعية معلنا تأسيس الجمهورية اليمنية في عام ١٩٦٢م، وفي ظل هذه الأحداث سارعت السوفيت بالإعلان عن تأييدها للسلطة الحاكمة الجديدة في اليمن، كما منحتها مساعدات عسكرية وساعدتها هي ومصر على تدريب قواتها المسلحة، وبذلك قويت شوكة الجمهورية اليمنية الحديثة النشأة، كما أن ما قدمته السوفيت للجمهورية اليمنية يؤكد على منزلة السوفيت في اليمن.

وصحيح أن النفوذ السوفيتي امتد سريعا في الشرق الأوسط في فترة خروئتشف، حيث وضعت السوفيت نهاية لهيمنة القوى العظمى الأجنبية وحدها على الشرق الأوسط، كما شهدت هذه الفترة تراجعاً سريعاً للنفوذ البريطاني الفرنسي من الشرق الأوسط تاركة تدريجياً ملعب الصراع على الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة والسوفيت.

فترة برجنييف: رأى برجنييف أن الفترة الانتقالية التي بدأت منذ الحرب الباردة وصولاً إلى فترة تهدئة حدة التوتر بين القوى العظمى قد انتهت، لكن العالم يواجه فترة انتقالية أخرى متغيرة والتي تتحول من جديد

نحو فترة حرب باردة جديدة. وفي هذه الفترة أسرعت السوفيت من خطوات بسط نفوذها في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد عززت السوفيت من نفوذها في مصر، حيث امتد نفوذها إلى ضفتي النيل وشواطئ البحر الأحمر والقرن الإفريقي محاولة بذلك تشكيل "معسكر سوفيتي" جديد لمواجهة الاحتواء الأمريكية، لدرجة أنها قد ترسل جنودها إلى الولايات الجنوبية في سبيل تحقيق سياسة الجنوب للسوفيت. وفي هذه الفترة حققت السوفيت الانتصارات كما كانت لها إخفاقات في ظل الصراع الضاري بين الولايات المتحدة والسوفيت على الشرق الأوسط .

وصحيح أن السوفيت اغتنمت فرصة تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام آنذاك، واستغلت المواجهات الحادة بين العالم العربي وإسرائيل في تنمية وتطوير العلاقات مع الدول العربية معتمدة بشكل أساسي على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية لتحقيق هذا الهدف. وفي ظل أحداث ما بعد حرب الشرق الأوسط الثالثة قامت فرقة الصواريخ السوفيتية وقائدو الطائرات السوفيتية ومستشارون عسكريون وما يقرب من عشرين ألف شخص محملين بالتجهيزات السوفيتية بالدخول إلى مصر بعد هذه الحرب بحجة الدفاع عن مصر، والحيلولة دون قيام إسرائيل بشن غارة جوية ثانية عليها. وفي إطار ذلك حصلت السوفيت على حق استغلال ميناء الإسكندرية وميناء بورسعيد وميناء مطروح وموانئ أخرى تطل على البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية إستراتيجية، كما سيطرت السوفيت على القواعد المصرية الموجودة في مناطق مختلفة، وأرسلت مستشارين من القوات المسلحة إلى كل معسكر من المعسكرات المصرية (حتى بعض السرايا)، وفي ذلك الوقت سيطرت السوفيت على القوات المصرية كما توغلت نحو شمال أفريقيا، وهو الأمر الذي جعلها قادرة على مراقبة

تحركات الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط. لكن التدخلات والسيطرة السوفيتية أثارت استياء الجانب المصري. والواقع أن العلاقات المصرية السوفيتية شهدت تدهورًا شديدًا قبل وبعد حرب الشرق الأوسط الرابعة، حيث طرد العسكريون السوفييتيون من مصر، ومن ثم اتجهت مصر تدريجيًا نحو الكتلة الغربي. وبالتالي أخذت الولايات المتحدة مكانة السوفيت في مصر بصورة تدريجية. والحقيقة أن هذا الأمر يعتبر من أفدح الخسائر التي تعرضت لها السوفيت في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد شهدت فترة ما قبل حرب الشرق الأوسط الثالثة تدخلات الاتحاد السوفيتي في شئون العراق وسوريا، فإيناها ترسل بضعة آلاف من مستشاريها العسكريين، فضلًا عن إمداد البلدين بالأسلحة، كما أولت السوفيت اهتمامًا شديدًا بعلاقتها مع كل من العراق وسوريا بعد أن قطعت العلاقات السوفيتية المصرية، حيث وقعت مع كل من الدولتين تباعًا على معاهدة التعاون الودية، كما حصلت على حق استغلال ميناء أم قصر في العراق وميناء اللاذقية وميناء طرطوس الموجودتين في سوريا. وفي الوقت ذاته أسرعت من أعمالها التوسعية إزاء القارة الأفريقية ومنطقة البحر الأحمر. وفي هذا الصدد قدمت السوفيت مساعدات إلى الصومال تقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، كما أرسلت إليها أكثر من ألف مستشار عسكري، وبذلك حصلت السوفيت على حق استغلال القاعدة البحرية الصومالية ببربرة، ولم تكتفى السوفيت بعلاقتها مع الصومال، بيد أنها وطلدت مكانتها في شمال اليمن وجنوبه من خلال تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لهما، كما وقعت معهما معاهدة التعاون الودية. ونذكر أن العلاقات بين السوفيت وجنوب اليمن كانت وطيدة للغاية، فقد حصلت السوفيت على الموافقة بإقامة

قاعدة عسكرية على جزيرة سوقطرى ببحر العرب، بعد أن استحوذت على حق استغلال ميناء عدن، وبالتالي أصبح جنوب اليمن حليفا عسكريا للسوفيت. وعلى الجانب الآخر اهتمت السوفيت أيضا بتوسيع نطاق نفوذها في شمال أفريقيا، محاولة تشكيل جبهة معادية للولايات المتحدة مكونة من العراق وسوريا وجنوب اليمن والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الدول والجهات حتى تستطيع إيقاف التأثيرات السلبية المصاحبة للتغييرات السياسية في مصر.

وفي نهاية عام ١٩٧٩م، أرسلت السوفيت قواتها لاحتلال أفغانستان حيث، بلغ عددهم نحو مائة وعشرين ألف جندي^(٢٦). فهذا التحرك السوفيتي يعتبر أول عمل عسكري تشنه السوفيت على منطقة غير مدرجة ضمن دول أعضاء معاهدة حلف وارسو بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب الكامنة وراء الاحتلال السوفيتي لأفغانستان لا تكمن فقط في رغبتها في مساندة السلطة الأفغانية الحاكمة المقربة من السوفيت فحسب، إنما ترجع بشكل أساسي إلى رغبتها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية الملتوية بالسيطرة على الخليج الفارسي، تلك الأهداف تتبلور في امتلاك السوفيت قاعدة عسكرية في البحر الأحمر وخليج عدن من ناحية الجنوب، وأن تكون مدعومة بأسطول بحري يتولى القيام بدوريات في المحيط الهندي، أما من ناحية الغرب فهناك سوريا والعراق، وهما من الدول المقربة من السوفيت، أما من ناحية الشمال فهناك القوات العسكرية المكونة من بضع عشرة فرقة عسكرية منتشرة على الحدود الإيرانية والتركية. كما أن الخطوة الأخيرة للأهداف الإستراتيجية السوفيتية تتمثل في وجود قوات سوفيتية قوامها أكثر من مائة ألف جندي، توجد على بعد ٥٠٠ متر من الخليج

الفارسي. والواقع أن إرسال السوفيت لقواتها إلى أفغانستان كان له الفضل في تطبيق "سياسة الجنوب" على نحو كامل.

فترة جورباتشوف: طرأت على السياسة الدبلوماسية السوفيتية تغييرات ضخمة متأثرة بأفكار "الفكر الجديد" لـ "جورباتشوف" بعد توليه زمام السلطة، ويرى جريتشوف أنه لا يمكن التوصل إلى أى أهداف سياسية من خلال الحرب النووية في الوقت الحالي، وأن هذه الزوابع النووية ستقضى على الاشتراكيين والرأسماليين معاً، كما دعا إلى "أن الحوار يعتبر رمزاً ومطلباً لا تتغاضى عنهما السياسة العالمية"^(٢٧). وفي هذه الفترة لم تعد السوفيت تمارس "سياسة المواجهات الجديدة"، إنما أصبحت السياسة السوفيتية الجديدة تتمثل في "سياسة السلام والتضامن والتعاون"، وفي ظل مسيرة التطبيق الملموس لهذه السياسة اتخذت السوفيت إجراءات سياسية فاعلة.

أما على صعيد تسوية قضية الصراع العربى الإسرائيلي دعت السوفيت دوماً إلى ضرورة وجود "ضمان دولي". كما اقترحت فى عام ١٩٨٦م وفى عام ١٩٨٧م، إلى عقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط بمساندة دول مجموعة الشراكة الأوروبية. أما الولايات المتحدة فلم تجد وسيلة لإقضاء السوفيت عن مسيرة السلام فى الشرق الأوسط، حيث أصبح الرئيس السوفيتى جورباتشوف ونظيرة الأمريكى مسئولين عن الإشراف على مؤتمر السلام للشرق الأوسط الذى عقد فى مدريد فى أكتوبر عام ١٩٩١، كما أن القيام بالأعمال الدبلوماسية متعددة الأطراف تعد ميزة أخرى لسياسة جورباتشوف فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى الحرب العراقية الإيرانية فكانت السوفيت على اتصال بالجانب العراقى والإيرانى أثناء الحرب، حيث تقدمت باقتراحات ملموسة لتسوية النزاع سلمياً.

إن ما بدر من السياسة السوفيتية الجديدة قد أشار إلى أن الشرق الأوسط لم يعد "ميداناً مصغراً" للمواجهات السوفيتية الأمريكية، ففي الوقت الذي واصلت فيه السوفيت تطوير علاقاتها الودية مع الدول الصديقة، كانت تعمل على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل والسعودية، كما قامت بتطبيع العلاقات مع مصر وأقامت علاقات دبلوماسية مع الإمارات وعمان، وبذلك شهدت العلاقات بين السوفيت ودول الشرق الأوسط تحسناً إلى حد ما، كما امتد النفوذ السوفيتي إلى هذه الدول. وقد أدركت الحكومة السوفيتية من خلال "الفكر الجديد" أنه لا جدوى من استمرار استخدام الطرق العسكرية في تسوية القضية الأفغانية، فالصورة الدولية للسوفيت قد تضررت بشكل كبير بسبب هذه الحرب، كما أسفرت في الوقت نفسه عن خسائر بشرية ومادية، لذلك قررت السوفيت سحب القوات السوفيتية بشكل كامل من أفغانستان في فبراير عام ١٩٨٩، حيث أجرت حواراً مع قوى المقاومة الأفغانية لتسوية القضية الأفغانية وعلى أساس حماية المصالح السوفيتية في أفغانستان.

والحقيقة أن حدة التوتر بين السوفيت والولايات المتحدة الأمريكية تقلصت تدريجياً بعد لقاء الرئيس السوفيتي والأمريكي مرتين في عام ١٩٨٩، وفي عام ١٩٩٠، حيث اقترح الرئيس بوش فكرة "التخلي عن سياسة الاحتواء" التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السوفيت، وإقامة علاقات تعاون لتتساق وتسوية أي صراع إقليمي. إن المشاكل الداخلية وتقلص مراكز القوى التي تعرضت لها السوفيت جعلها تعتبر الولايات المتحدة شريكاً لها في تسوية قضايا النزاع الإقليمي، فما بدر من السوفيت من ردود أفعال أثناء أزمة الخليج وحرب الخليج، يؤكد بوضوح هذه المسألة.

الهوامش

- (١) مؤلف سلسلة التاريخ بجامعة دجونج شان "تاريخ مبسط للعالم" : دار نشر جوانغ تونغ ١٩٧٤.
- (٢) "لماذا تريد مناقشة الكتاب الأبيض" و"مؤلفات ماوتسى تونغ"، دار نشر رينمين طبعة عام ١٩٦٩ ص ١٣٩.
- (٣) الكاتب الأمريكى بروستردينى "دراسة شاملة للسياسة الخارجية الأمريكية"، دار نشر المعارف العالمية ١٩٨٨ ص ١٦٠.
- (٤) ريتشى برنار"الدول العظمى فى الشرق الأوسط"، دار نشر سبرينغر بنيويورك، طبعة عام ١٩٨٧، ص ٥٨ حتى ص ٦٢.
- (٥) كتاب "الدبلوماسية"، الصادر فى شهر يناير عام ١٩٥٨.
- (٦) نفس الهامش رقم ٤ ص ٦٢ وص ٦٣.
- (٧) انظر "صحيفة واشنطن بوست" الصادرة فى الخامس عشر من شهر أغسطس عام ١٩٧٩.
- (٨) المؤلف تشين يوجيو "اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج وإستراتيجية النفط" و"غرب آسيا وشمال أفريقيا" العدد السادس عام ١٩٩١.
- (٩) نفس الهامش رقم ٤ ص ٦٨.
- (١٠) "مقتطفات من اقتصاد الشرق الأوسط"، الصادرة يوم الثالث والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٩٢.
- (١١) المؤلف ليودينغ دينغ "تاريخ العلاقات السوفيتية الشرق أوسطية" ص ٢٨٠.
- (١٢) انظر "تقرير السياسة الخارجية" الصادر عن الرئيس الأمريكى الاسبق نيكسون فى الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٧١.

- (١٣) نفس الهامش رقم ٤ ص ١٤٠.
- (١٤) نفس الهامش رقم ٤ ص ١٣٧ حتى ص ١٣٨
- (١٥) نفس الهامش رقم ٤ ص ١٢٧ .
- (١٦) نفس الهامش رقم ٤، طالع صفحة رقم ٥٥ حتى صفحة ٥٧.
- (١٧) نفس الهامش رقم ٤، طالع صفحة رقم ١٦٦.
- (١٨) نفس الهامش رقم ٤، طالع صفحة رقم ١٠١.
- (١٩) جورج كريك البريطاني "الشرق الأوسط فى الفترة من عام ١٩٤٥، حتى عام ١٩٥٠"، دار نشر ترجمة شنغهاى، عام ١٩٨٠ ص ٦٢.
- (٢٠) الخمس عشرة دولة هى أفغانستان، إيران، العراق، لبنان، ليبيا، السعودية، تركيا، اليمن، السودان، إسرائيل، تونس، المغرب، اليونان المجاورة للشرق الأوسط، باكستان، إثيوبيا وغيرها من الدول.
- (٢١) نفس الهامش رقم ٤ ص ٦٩.
- (٢٢) انظر صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة فى الحادى والعشرين من يناير عام ١٩٨٠.
- (٢٣) تتمثل أهم إجراءات العقوبات التى فرضتها الإدارة الأمريكية على الاتحاد السوفيتى لإرسال قواته إلى أفغانستان، والتى أعلنتها فى الثالث والعشرين من يناير ١٩٨٠ كالتالى: إجراء مناقشة المعاهدة الأمريكية السوفيتية للحد من الأسلحة الإستراتيجية، وقف عملية بيع السلع التصديرية بما فى ذلك الأسلحة الحديثة وغيرها من الأسلحة الإستراتيجية المهمة وتقليلها، وضع قيود على حقوق الصيد للاتحاد السوفيتى فى السواحل البحرية، تراجعت الولايات المتحدة عن عملية شحن سبعمائة طن من المواد الغذائية التى تم الاتفاق عليها بالفعل إلى الاتحاد السوفيتى، أوقفت الأولمبياد المنعقدة فى موسكو عام ١٩٨٠.
- (٢٤) "تقرير الشرق الأدنى" الأمريكى الصادر فى العاشر من يونيه عام ١٩٨٣.

(٢٥) الكاتب ليووانغ دونغ "ليليل الشرق الأوسط"، دار نشر نينغ شيا رينمين، طبعة عام ١٩٨٩، ص ١٩٩.

(٢٦) نفس الهامش رقم ٤ ص ١٣٠.

(٢٧) الكاتب قسطنطين نيكولانفي: "الفكر السياسي الجديد: المنبع، القوة الخفية، المستقبل"، دار نشر الأخبار بموسكو، طبعة عام ١٩٩٠، ص ١٢.

الباب الثالث

تدخلات واعتداءات الدول العظمى على دول الشرق الأوسط

الفصل الأول

نضال دول الشرق الأوسط لحماية استقلالها السياسى والاقتصادى

تغييرات ضخمة شهدها العالم مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد لقيت الدول الفاشية الإمبريالية كألمانيا وإيطاليا واليابان هزيمة فادحة، كما تهاوت القوى الاستعمارية البريطانية الفرنسية القديمة، حيث حدثت تغييرات ضخمة على التركيبة العالمية وعلى أهم الخلافات على مستوى العالم، وظهر المعسكر الإمبريالى بزعامة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكى بزعامة الاتحاد السوفيتى تبعاً، كما انبثقت موجات جديدة من حركات التحرير الوطنى.

وتجدر الإشارة إلى "وجود نوعين من الصراع وثلاثة أنواع من القوى فى الشرق الأوسط، فالصراع بين القوى الإمبريالية يمثل النوع الأول، وهو الصراع الذى ظهر بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، وبين الولايات المتحدة وفرنسا من جهة أخرى، أما الصراع بين الإمبريالية والقوميات المضطهدة فهو يمثل النوع الثانى. أما بالنسبة إلى أنواع القوى الثلاثة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية الإمبريالية الكبرى تمثل النوع الأول من القوى، أما بريطانيا وفرنسا فهما تمثلان النوع الثانى من القوى، حيث

تحتلان المرتبة الثانية، أما القوميات المضطهدة فتتمثل النوع الثالث من القوى^(١). والواقع أن الحروب بثت روح اليقظة فى كثير من شعوب المستعمرات الآسيوية والأفريقية على نحو متزايد. فنشط ظهور حركات التحرير الوطنى، كما وجدنا أن دول الشرق الأوسط نالت استقلالها واحدة تلو الأخرى مؤسسة بذلك دولتها الوطنية فى ظل النضال الوطنى للتحرير المناهض للإمبريالية والاستعمار. وإذا أردنا أن نتعرف على المضمون الرئيسى للعلاقات الدولية فى الشرق الأوسط منذ منتصف القرن الماضى بعد الحرب العالمية الثانية فلننظر إلى نضال دول الشرق الأوسط من جهة وصراع الدول الاستعمارية الكبرى والدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، حيث يتبلور هذا المضمون بالتفصيل فى كفاح دول الشرق الأوسط لتحقيق الاستقلال الوطنى والتحرير ونضالها من أجل الحفاظ على سيادتها وتنمية اقتصادها القومى بعد الاستقلال وصراع الدول الاستعمارية الكبرى لحماية حكمها الاستعماري، كذلك صراع الدول العظمى على الشرق الأوسط فى فترة الحرب الباردة وما بعدها من أجل حماية مصالحها الشخصية ومحاولة السيطرة على هذه المنطقة. ومما لا شك فيه أن المضمون الرئيسى للعلاقات الدولية فى الشرق الأوسط كان له تأثير مهم للغاية إزاء الوضع فى الشرق الأوسط وعلى التنمية الاجتماعية للمنطقة.

إن انتصار الحرب المناهضة للفاشية، والضعف الذى لحق بالدول الاستعمارية الإمبريالية ذات الطراز القديم أسهما فى إيقاظ شعوب الشرق الأوسط التى عانت من الاضطهاد المزدوج الإمبريالى والإقطاعى، فرأينا مشاركة شعوب كثيرة حتى بعض أفرك القبائل وأمراء القبائل وشخصيات

من الطبقة الأرستقراطية والدينية في نضال التحرير الوطنى المناهض للإمبريالية والاستعمارية بهدف تحقيق الاستقلال الوطنى. والواقع أن طرد قوات الاحتلال الاستعمارية البريطانية والفرنسية وإلغاء المعاهدات الجائرة التى بنطوى عليها شكل استعبادى وإنهاء حكم الانتداب للتحالف الدولى وتحقيق الاستقلال يعتبر من الأهداف الرئيسية للنضال من أجل التحرير الوطنى فى دول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الصعيد الاقتصادى لجأت دول الشرق الأوسط - بعد استقلالها السياسى - إلى ممارسة سياسة " التأميم " وإجراءات أخرى لحماية مصالحها الاقتصادية القومية ولتوطيد نتائج الاستقلال السياسى. وفى ظل هذا الكفاح اتبعت دول الشرق الأوسط سياسة الدمج بين النضال السياسى والنضال الاقتصادى، كما قامت بتعزيز المشاورات والتعاون فيما بينها، وتوسيع نطاق نفوذها من خلال تأسيس بعض المنظمات الإقليمية.

ففى بداية فترة ما بعد الحرب شنت حملات جماهيرية ضخمة فى مصر، سوريا، لبنان، العراق، الأردن، إيران، حيث طالبت برحيل قوات الاحتلال الاستعمارية البريطانية والفرنسية.

وجدير بالذكر أن التحالف الدولى أخضع سوريا ولبنان بالقوة إلى الحكم الفرنسى بعد الحرب العالمية الأولى، لكن حكومة فرنسا الحرة بزعمامة كاترو أعلنت استقلال سوريا ولبنان فى عام ١٩٤١، بهدف الحصول على التأييد السورى واللبنانى أثناء الحرب العالمية الثانية، كما ألغى الانتداب على هاتين الدولتين فى عام ١٩٤٣، وتعدت فرنسا بسحب قواتها من سوريا ولبنان بعد انتهاء الحرب، لكن بريطانيا أرسلت قواتها لترابط

فى سوريا ولبنان فى أثناء الحرب بحجة الحيلولة دون وقوع أى تهديدات من جانب الدول الفاشية. أما بالنسبة إلى الشأن السورى واللبنانى بعد إلغاء حكم الانتداب، فقد أجريت الانتخابات فى سوريا ولبنان على التوالى فى يوليو عام ١٩٤٣، لتشكيل حكومة وطنية، كما أجرى مندوب الحكومة السورية واللبنانية مفاوضات مع مندوب فرنسا فى مايو عام ١٩٤٥، حيث طالبوا فرنسا وبريطانيا بسحب قواتهما من البلدين، إلا أنه فى واقع الأمر لم يرغب المستعمرون فى التنازل بسهولة عن المستعمرات الغنية بمصالحها الضخمة. لذلك رأينا فرنسا تصدر بياناً معلنة أنها لن تجرى أى مفاوضات إلا بعد التوقيع على اتفاقية تضمن المصالح الفرنسية فى سوريا ولبنان فى شتى المجالات، كما أنزلت فى الوقت ذاته مجموعة كبيرة من قواتها فى هاتين الدولتين مستخدمة قوة السلاح فى تهديد الشعب السورى واللبنانى، إلا أن الأعمال العدوانية للاستعمار أثارت موجة من الاحتجاجات الحادة من جانب الشعب السورى واللبنانى، حيث اندلعت الإضرابات والمظاهرات المناهضة لفرنسا فى كل المدن السورية واللبنانية، وفى ذلك الوقت سقط القنـاع عن الاستعمار الفرنسى لنرى ما يخفيه من شراسة من خلال ممارسة فرنسا للأعمال القمعية الشرسة إزاء الجماهير المتظاهرة فى دمشق وغيرها من المدن منذ اليوم التاسع عشر حتى اليوم العشرين من شهر مايو عام ١٩٤٥، بيد أن الجماهير المتظاهرة لم تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث، فرأيناها تبادر برد العدوان وذلك بشن حرب الشوارع فى معظم المدن. أما على الجانب الآخر فقد شنت قوات الاحتلال الفرنسية هجوماً بالمدفعية على دمشق فى نهاية شهر مايو، مما أسفر عن وقوع مجزرة، حيث بلغ عدد القتلى

والجرحى ألفى شخص. إلا أن أعمال العنف للاستعمار لم ترهب قلوب الشعب السوري واللبناني بل على العكس أثارت فيهم روح المقاومة الشرسة، فوجدنا التأييد القوي للشعب السوري واللبناني لحكومتها عندما تقدمتا إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة بشكوى في فبراير عام ١٩٤٦، حيث أكدت الحكومتان على أن استمرار بقاء القوات البريطانية والفرنسية في أراضيهم يعد بمثابة انتهاك صارخ لسيادة دول أعضاء الأمم المتحدة، وفي نهاية الأمر اضطرت قوات الاحتلال البريطانية والفرنسية إلى الانسحاب من سوريا ولبنان في شهر مايو وأغسطس من عام ١٩٤٥، حيث يرجع الفضل في ذلك إلى كفاح الشعب السوري واللبناني القوي ومساندة شعوب العالم لسوريا ولبنان وإلى الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي على قوات الاحتلال.

أما بالنسبة إلى العراق فهي منطقة خضعت لحكم الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٠، إلا أن استمرار الانتفاضة ونضال المقاومة من جانب الشعب العراقي أجبرا المستعمرين البريطانيين على الموافقة على استقلال العراق في شهر أغسطس عام ١٩٢١، بيد أن المستعمرين البريطانيين المعروفين بدقة الحساب وبعد التفكير، أجبروا الحكومة العراقية العميلة على إبرام سلسلة من المعاهدات الجائرة، من بينها "المعاهدة البريطانية العراقية" لعام ١٩٣٠، والتي طغى تأثيرها مقارنة بالمعاهدات الأخرى، فهذه للمعاهدة نصت على أن بريطانيا لها الحق في أن ترابط قواتها في العراق وفي الإبقاء على قواعدها العسكرية هناك والتمتع بالامتيازات الأجنبية، كما منحت بريطانيا حق استخدام الطرق العامة، وطرق السكة الحديد، المطارات والموانئ العراقية وكثير من الامتيازات الأخرى. ومن هنا نرى أن

الاستقلال الذى نالته العراق ما هو إلا استقلال مزيف، والحقيقة أن العراق كانت لا تزال تابعة لبريطانيا، حيث كان هناك ١٨٠ ألف جندي من القوات البريطانية مرابطين فى العراق أثناء الحرب العالمية الثانية، كما واصلت هذه القوات السيطرة على العراق بعد انتهاء الحرب .

وتجدر الإشارة إلى أن الانتصار الذى حققته الحرب المناهضة للفاشية شجع الشعب العراقى على النضال من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى وحمانيته. وفى ظل تنامي مشاعر الجماهير الشعبية المعادية لبريطانيا يومًا بعد يوم، اضطرت حكومة السويدى إلى إعلان رغبتها فى إجراء مفاوضات مع بريطانيا فى بداية عام ١٩٤٦، لتعديل "المعاهدة البريطانية العراقية" لعام ١٩٣٠، لكن بريطانيا سارعت بممارسة الضغوط على حكومة السويدى، كما أجبرت السويدى على الاستقالة من الحكومة فى شهر مايو من نفس العام لحماية حكمها الاستعمارى، حيث تولى العميل عمر، المؤيد لبريطانيا، منصب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، وقد مارس عمر فور توليه منصبه سياسة الضغط والأعمال القمعية إزاء القوة الديمقراطية الوطنية، كما منع التيارات الحزبية من ممارسة عملها، وقام بمصادرة عشرين صحيفة. وجدير بالذكر أن سياسة الضغط التى مارستها المجموعة الحاكمة فى العراق أثارت روح المقاومة لدى الشعب العراقى، حيث اندلعت موجة من الإضرابات والمظاهرات فى كل أنحاء العراق مطالبين بإلغاء المعاهدات الاستبدادية وتحقيق استقلال وطنى حقيقى. وفى شهر يوليو عام ١٩٤٧، نظم عمال البترول بحقول النفط بكركوك إضرابًا ضخماً، أحدث ضجة عارمة فى أوساط السلطة الحاكمة فى العراق وأصداء لدى المستعمرين البريطانيين،

وهو الأمر الذى دفع المستعمرين البريطانيين إلى اتخاذ قرار بخفض أعداد القوات المرابطة فى العراق، وفى الوقت نفسه صيغت معاهدة جديدة لتحل محل "المعاهدة البريطانية العراقية" لعام ١٩٣٠، حيث وقعت بريطانيا مع الحكومة العميلة فى العراق على معاهدة استبدادية جديدة "بتسماوس" فى الخامس عشر من شهر يناير لعام ١٩٤٨، حيث نصت على أن بريطانيا لها الحق فى إقامة قاعدة عسكرية فى العراق، وعلى بقاء القوات البريطانية فى العراق فى حالة الحرب أو إذا ما تعرضت المصالح المشتركة إلى تهديدات، كما نصت أيضاً على تشكيل لجنة الدفاع المشترك البريطانية العراقية. والواقع أن هناك تشابهاً بين هذه المعاهدة الجديدة ومعاهدة عام ١٩٣٠، من حيث الجوهر فى أن العراق كانت لا تزال خاضعة للسيطرة البريطانية بناء على هذه المعاهدة الجديدة. لكن الشعب العراقى لم يسمح بأن يحل عهد من الأغلال القديمة محل عهد من القيود الجديدة، لذلك استمرت الإضرابات والمظاهرات فى أنحاء البلاد لبضعة أشهر، كما اندلعت الانتفاضات المسلحة فى بعض المدن، وأشارت الإحصائيات إلى أن عدد الجماهير التى شاركت فى هذا النضال بلغ أكثر من ٣٠٠ ألف شخص. وفى ظل هذه الأحداث اضطر مجلس الشعب العراقى تحت وابل من ضغوط الجماهير الشعبية على رفض اعتماد المعاهدة الجديدة التى تتعارض مع المصلحة الوطنية. بذلك نرى أن النضال الياسل للشعب العراقى أفضل المؤامرات التى حاول بها المستعمرون البريطانيون دون جدوى حماية حكمهم الاستعمارى ومواصلة استعبادهم للشعب العراقى.

أما بالنسبة لإيران فنذكر أن بريطانيا أسست شركة النفط البريطانية الإيرانية في إيران عام ١٩٠٩، بهدف الاستيلاء على الثروات النفطية الإيرانية، فهذه الشركة لم تستول على الثروات النفطية الإيرانية فحسب، إنما احتلت مكانة أعلى من الحكومة الإيرانية، كما أصبحت لها امتيازات كثيرة، حيث أسست دولة داخل الدول الإيرانية، فهي لا تخضع إلى قيود القانون الإيراني، بل وصل الأمر إلى درجة وجود رجال من الشرطة وقوات تابعة لهذه الشركة مسيطرة على الوضع السياسي في إيران. وفي الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٩٤٧، أجاز المجلس النيابي الإيراني - تحت ضغوط شديدة من جانب حركات الاستقلال الوطني - قانون يطالب الحكومة الإيرانية بإجراء مفاوضات مع شركة النفط البريطانية الإيرانية واصمة في اعتبارها أن هدفها يتمثل في ضمان المصلحة الوطنية الإيرانية بالنسبة للثروات الطبيعية. وفي ظل المفاوضات التي بدأت عام ١٩٤٨، تقدمت الحكومة الإيرانية بمبدئين، المبدأ الأول يتمثل في أن الحكومة الإيرانية لها الحق في السيطرة على جميع أعمال الشركة، كما ينبغي على الطرفين أن يتقاسما أرباح الشركة منصفة، لكن بريطانيا لم تعر أي اهتمام لهذا المبدأ، بل على العكس أجبرت الحكومة الإيرانية على إبرام "اتفاقية إضافية" لتأكيد حقها في استخراج النفط من جنوب إيران في ظل الصراع الأمريكي البريطاني على النفط الإيراني. والواقع أن هذه الاتفاقية الإضافية التي أغضبت الشعب الإيراني على نحو متزايد - كانت الفتيل الذي أشعل ثورة تأميم النفط الإيراني. كما وجدنا الجماهير الشعبية الإيرانية بجميع فئاتها تشن حملات واسعة النطاق، داعية إلى إلغاء معاهدة الإيجار

والتنازل الموقعة عام ١٩٣٣، ومطالبة بتأميم صناعة النفط في إيران رافضة التصديق على الاتفاقية الإضافية. وجدير بالذكر أن "موسى تاي" وغيره أعلنوا عن تنظيم "الجبهة الوطنية" في أكتوبر عام ١٩٤٩، أما في نهاية عام ١٩٥٠، تأسست جمعية النضال الإيراني ضد شركات النفط الإمبريالية، وفي عام ١٩٥٢، تغير اسم هذه الجمعية لتصبح جمعية النضال ضد الإمبريالية، إن هذه الجمعية لها الفضل في دفع حركة تأميم النفط الإيراني نحو الأمام، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد تنامي نضال الشعب الإيراني الذي يعمل على حماية ثروات النفط الوطنية والمعارض لشركة النفط الإيرانية العراقية ليصبح جزءاً من النضال الموجه ضد الإمبريالية والاستعمارية، والساعى نحو تحقيق حملات التحرير الوطنية لاستقلال البلاد. وتحت الضغوط القوية التي مارستها حركات التحرير الوطنية للمعادية للإمبريالية والاستعمارية، صوّت مجلس الشعب الإيراني ضد "الاتفاقية الإضافية" في شهر يناير عام ١٩٥١، كما وافق على قرار تأميم صناعة النفط في إيران. وفي العشرين من شهر يونيه عام ١٩٥١، أعلنت الحكومة الإيرانية تغيير اسم شركة النفط البريطانية الإيرانية ليصبح اسمها شركة النفط الوطنية الإيرانية، كما أعلنت أنها تسلمت إدارة مصنع تكرير البترول بعبادت ومصنع تكرير البترول بنفط شاه وكرمان شاه، كما تسلمت إدارة مؤسسات البيع بالتجزئة الموجودة في المناطق كافة، وأودع دخل الدولة في حساب الحكومة الإيرانية. ورغم أن تدبير بريطانيا المكائد كتنظيم مجموعة العاملين البريطانيين في شركة النفط البريطانية الإيرانية السابقة استغلالهم، ثم قيامها بحشد قواتها على الحدود الإيرانية مهددة باستخدام قوة السلام، فإن

تلك الوسائل لم تتمكن من إيقاف حركة التأميم في إيران، وهو الأمر الذي حث الإمبريالية البريطانية والأمريكية على تدبير انقلاب عسكري في أغسطس عام ١٩٥٣، حيث ساندت عميلها الإيراني الرشيدى على تولى زمام السلطة. ونذكر أن الرشيدى - فور توليه زمام منصبه - قام باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، كما تولى تمامًا عن مبدأ تأميم النفط وقام بتسليم مسئولية إدارة الثروات النفطية الإيرانية إلى إدارة مالية دولية، وبذلك فشلت حركة التأميم للشعب الإيراني.

وعلى الرغم من فشل حركة تأميم النفط الإيراني، فإن تأثيرها كان كبيراً على منطقة الشرق الأوسط، فنرى أن هذه الحركة دفعت العراق نحو التقدم بطلب تسليم شركة النفط العراقية إلى أملاك الدولة في مارس عام ١٩٥١، كما بدأ شعب دولة البحرين معارضته على الاستيلاء الأمريكى على الثروات النفطية في شهر يوليو، كما طالبوا بتسليم شركة النفط البحرينية بالولايات المتحدة إلى ملكية الدولة، أما الشعب اللبناني فقد سمعنا نداءاته القوية تطالب بعودة الشركات الفرنسية والأمريكية والشركات الأجنبية إلى ملكية الدولة .

أما بالنسبة إلى مصر، فرغم أن بريطانيا اعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة في عام ١٩٢٢، فإن الحكم الاستعماري كان لا يزال مستمرًا على مصر، كما أبرمت بريطانيا في عام ١٩٣٦ "المعاهدة البريطانية المصرية" الاستبدادية، حيث نصت هذه المعاهدة على أنه يمكن للقوات البريطانية أن ترابط في القناة، وأن بريطانيا لها الحق في استخدام الموانئ ومرافق المواصلات الجوية. أما بعد الحرب العالمية الثانية فشهدت حركات الاستقلال الوطنية بمصر مرحلة جديدة، فقد تقدمت الحكومة

المصرية بطلب تعديل "معاهدة التحالف المشترك البريطاني المصري" إلى بريطانيا في ديسمبر عام ١٩٤٥، إثر الضغوط التي تعرضت لها من جانب هذه الحركات الوطنية، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت التفاوض بشأن هذا الطلب. وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال التعسفية البريطانية أثارت غضب الشعب المصري، وهو الأمر الذي دعا الشعب المصري إلى شن حملة ضخمة من المظاهرات، فشهدنا ما حدث في مصر من إضرابات وطنية وإضرابات الطلبة المناهضة لبريطانيا في فبراير عام ١٩٤٦، حيث شارك قرابة مائة ألف شخص في المظاهرات بالقاهرة رافعين شعار "جلاء القوات البريطانية من مصر"، إلا أن القوات البريطانية والحكومة المصرية مارستا أعمال قمعية إزاء الجماهير المتظاهرة، مما أسفر عن قتل وجرح بضع مئات من الأشخاص. وفي الثالث من مارس من نفس العام بدأت شخصيات مصرية من جميع الأوساط بشن موجة من النضال الشامل، فخرج إلى شوارع القاهرة فقط نحو أكثر من مئة ألف شخص، وقاموا بتنظيم مظاهرات ضخمة ضد بريطانيا. وفي ظل هذه الأحداث لم تقف بريطانيا موقف المشاهد، فأبرمت مع الحكومة المصرية برئاسة صدقي "بروتوكول صدقي المكتوب" في أكتوبر عام ١٩٤٩، حيث حاولت استغلال هذا البروتوكول في تهدئة حدة نضال الشعب المصري ضد بريطانيا، لكن الشعب المصري عارض الاتفاقية الخائنة التي تسمح لبريطانيا باستمرار تركز قواتها في مصر، وتمسك الشعب بنضاله ضد بريطانيا، وهو الأمر الذي دعا الحكومة المصرية إلى أن تقدم في النهاية على إلغاء "معاهدة التحالف المشترك البريطاني المصري" في السابع من أكتوبر عام ١٩٥١.

وفى عام ١٩٥٢ قامت حركة الضباط الأحرار بثورة ٢٣ يوليو، وأسقطت الأسرة الملكية للملك فاروق محرزة نصراً عظيماً على الإمبريالية والإقطاعية. ورغم انسحاب القوات البريطانية من مصر، فإن قناة السويس كانت لا تزال تحت سيطرة المستعمرين البريطانيين والفرنسيين، كما استمرت الانتهاكات على السيادة المصرية ووحدة تراب أراضيها، وتعرضت المصالح الاقتصادية بصورة مستمرة إلى السلب والنهب. وجدير بالذكر أنه تم الانتهاء من حفر قناة السويس خلال عشر سنوات، تحملت مصر خلال هذه الفترة نفقات حفر القناة كافة، كما لقي أكثر من مائة ألف عامل مصرى مصرعه من جراء أعمال السخرة التى تعرضوا لها أثناء الحفر، لذلك نرى "أن قناة السويس شيدت بأرواح ودماء وأشلاء الشعب المصرى"^(١)، بيد أن المستعمرين البريطانيين والفرنسيين قد سيطروا على قناة السويس بعد تشييدها، فبريطانيا وفرنسا ٩٦% من أسهم شركة القناة، كما استولى المستعمرون على معظم أرباح القناة. والواقع أن شركة قناة السويس كانت دولة داخل دولة أقامتها كل من بريطانيا وفرنسا فى مصر، حيث كان لهذه الشركة محطة إذاعية خاصة وعلم خاص بها، وكانت باريس مقراً لمجلس الإدارة ولجمعية حاملى الأسهم اللتان تسيطران على السلطة فى الشركة. لذلك فإن استعادة سيادة القناة أصبحت مطلباً موضوعياً لترسيخ الاستقلال الوطنى على نحو متزايد، وفى هذا الشأن تصدت الحكومة المصرية لضغوط الدول الأجنبية العظمى، وبمساندة الجماهيرية الشعبية أعلن عبد الناصر قرار بتأميم الشركة الدولية لقناة السويس فى السادس والعشرين من شهر يونيه عام ١٩٥٦، حيث نص القرار على عودة قناة

السويس إلى ملكية الدولة، وتسليم جميع الأموال الخاصة بها إلى مصر، وأن تحل كليا جميع الهيئات القائمة على إدارة الشركة، حيث ستتولى هيئة مشكلة من الجانب المصرى الإشراف على أعمال الشحن البحرى فى القناة. وعلى الجانب الآخر عارضت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة سياسة التأميم فى مصر، متحجة بأن قناة السويس تتمتع بصفة دولية، حيث كانت تحمى بذلك مصالحها الخاصة فى الشرق الأوسط. كما عقدوا فى لندن مؤتمراً دولياً يتعلق بمسألة قناة السويس، وذلك للتدخل فى شئون مصر الداخلية، بيد أن بريطانيا وفرنسا أسرعا بعد فشل مؤتمراتهما فى تعبئة قواتها للقيام بأعمال عسكرية.

وعلى صعيد آخر استعانت دول الشرق الأوسط بكل أشكال التضامن والتعاون لدفع عجلة التنمية لحركات الاستقلال والتحرير الوطنى للشرق الأوسط، ولتعزيز قوة النضال ضد الإمبريالية والاستعمارية. كما تأسست جامعة الدول العربية رسمياً فى مارس عام ١٩٤٥، وفى بداية الأمر كانت مصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن والسعودية واليمن أعضاء فى جامعة الدول العربية، ثم انضمت جميع الدول العربية إلى هذه الجامعة فى السبعينيات. وجدير بالذكر أن أهداف جامعة الدول العربية تتمثل فى تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء، وتنسيق سياسة الدول الأعضاء وتحقيق التعاون المتبادل، والدفاع عن استقلالهم وسيادتهم، والاهتمام بشئون ومصالح الدول العربية، والسعى وراء إقامة تعاون قوى بين الدول الأعضاء على الصعيد المالى والاقتصادى وفى مجال المواصلات والاتصالات والمجال الثقافى والمسائل المتعلقة بالجنسية والتأشيرة ورفاهية المجتمع وحماية الصحة وغيرها من المجالات. أما بالنسبة إلى العلاقات الداخلية فإن المبادئ التى

نادت بها جامعة الدول العربية تتمثل في المساواة بين الدول الأعضاء بصرف النظر عن حجم الدولة وحماية سيادة الدول الأعضاء، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، كما تمت صياغة "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول أعضاء جامعة الدول العربية" في عام ١٩٥٠، بناء على دعوى من مصر والسعودية، حيث نصت هذه المعاهدة على أنه في حالة تعرض أى طرف من الدول الموقعة على المعاهدة إلى عدوان مسلح، فإن هذا العدوان يعتبر عدواناً على كل الدول العربية، وقد شكل وزراء خارجية وزراء الدفاع للدول الموقعة على المعاهدة لجنة للدفاع المشترك، وقاموا بتنسيق سياساتهم الخارجية والدفاعية والأعمال العسكرية، وفي ظل ترجمة هذه المعاهدة على أرض الواقع قامت جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة اقتصادية وثقافية وتعليمية وعلمية وغيرها من اللجان المتخصصة للتنسيق بين سياسات دول الأعضاء في المجالات الأخرى، وهو الأمر الذى جعل من جامعة الدول العربية قوة سياسية في غاية الأهمية في منطقة الشرق الأوسط، ومساندة لحركات التحرير بالدول العربية ودول الشرق الأوسط المعادية للإمبريالية والاستعمارية، وساعية نحو تحقيق الاستقلال الوطنى، نذكر على سبيل المثال مساندة جامعة الدول العربية للشعب المغربى والتونسى والجزائرى أثناء مقاومته للحكم الاستعمارى الفرنسى، كما ساندت الشعب المصرى على استعادة قناة السويس، وقدمت دعماً لدول الإمارات الخليجية حتى تتخلص من الحكم الاستعمارى وتحقق الاستقلال الوطنى، ومن هنا نرى أنه كان لجامعة الدول العربية دور مهم فى الإسراع بتفكيك المنظومة الاستعمارية. ورغم تشابه النظم السياسية لدول الشرق الأوسط التى نالت استقلالها واحدة

تلو الأخرى، فإنها اتبعت بدرجات متفاوتة سياسة مستقلة معادية للإمبريالية والاستعمارية، حيث وضعت نهاية عصر الاستعمار والسيطرة على دول الشرق الأوسط. أما على صعيد الشئون الدولية فقد أصبحت دول الشرق الأوسط تلعب دورا محددًا. وفي عام ١٩٥٤ تقدمت خمس دول من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا باقتراح حول عقد مؤتمر الأفروآسيوى، حيث حظى هذا الاقتراح بردود فعل إيجابية من جانب دول الشرق الأوسط المستقلة، كما كان لهذا الاقتراح أثره فى تعزيز التضامن والتعاون بين هذه الدول وغيرها من الدول الأفروآسيوية. وقد تم افتتاح أعمال المؤتمر بإقامة حفل عظيم فى مبنى ضخيم ومستقل ببياندونغ فى الثامن عشر من أبريل عام ١٩٥٥، حيث شارك فى هذا المؤتمر تسع وعشرين دولة أفريقية وآسيوية، كانوا يمثلون مليارات وخمسمائة مليون فرد من شعوبهم، من بينهم اثنتا عشرة دولة من دول الشرق الأوسط (وهى أفغانستان، مصر، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، واليمن) شاركوا فى هذا المؤتمر، وفى ظل هذا المؤتمر تم التغلب على الكثير من الصعوبات، كما صدق فى النهاية على "البيان المتعلق بتعزيز السلام والتعاون العالمى". أما بالنسبة إلى المبادئ العشرة التى أوضحتها المؤتمر فقد أصبحت فيما بعد أساسا للتعايش السلمى والتعاون الودى بين الدول المعترف بها دوليًا.

إن دول الشرق الأوسط كانت كغيرها من الدول الأفريقية والآسيوية، حيث سبق وأن تعرضت إلى اضطهاد متعمد من جانب القوى العظمى الآسيوية كما تحكم الآخرون فى مصيرها، وهو الأمر الذى دعاها إلى إطلاق نداءات هزت العالم بأثره، حيث نادى بالاتحاد ضد

الإمبريالية والاستعمارية في المؤتمر الأفروآسيوى. وفى ظل القرارات المتعلقة بالقضايا الشعبية للأراضى التابعة للاستعمار، أعلن بشكل جدى فى هذا المؤتمر أن الاستعمار بجميع أشكاله يعد بمثابة رأس الأفعى التى ينبغى استئصالها بسرعة، كما أعرب البيان المشترك للمؤتمر بوضوح عن مواجهة ما قامت به الدول العظمى من حشد للتكتلات العسكرية بهدف التدخل فى شئون الدول ذات المناطق المركزية، أنه "لن يسمح باعتبار ما قامت به الدول العظمى بمثابة آلية تسيطر من خلالها على الدول الصغرى". وقد أطلق فيما بعد على الأفكار التى تدعو شعوب الدول إلى مناهضة الإمبريالية والاستعمار والسعى وراء تحقيق الاستقلال الوطنى والنضال معا لتحقيق التضامن والتعاون وحماية السلام العالمى "بأفكار باندونغ". وجدير بالذكر أن المشاركة الإيجابية لدول الشرق الأوسط أنجحت المؤتمر الأفروآسيوى، كما أن الانتصار الذى حققه المؤتمر أعطى حركات التحرير الوطنية لدول الشرق الأوسط دفعة نحو الأمام، كما أصبح التضامن والتعاون والتأييد المتبادل بين دول الشرق الأوسط وغيرها من الدول الأفروآسيوية قوة رئيسية لنضال العالم الثالث ضد الإمبريالية والاستعمارية المهيمنة.

أما إذا تطرقنا إلى الحديث عن ثروات هذه المنطقة، فنذكر أن الثروات النفطية الوفيرة فى منطقة الشرق الأوسط (والتي تمثل نحو ثلثى احتياطي النفط فى العالم) أصبحت ثروات إستراتيجية تتصارع الدول العظمى عليها باستماتة. والواقع أن نفط الشرق الأوسط أصبح كشجرة الذهب التى تجنى منها الرأسمالية الأجنبية الاحتكارية أرباحا فاحشة، كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط البؤرة الرئيسية التى تتنافس عليها الدول

العظمى منذ فترة طويلة من الزمن. وقد استطاع الاتحاد المالى للنفط للدول العظمى أن يسيطر على عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه وتكريره ونقله وبيعه، وغيرها من عمليات إنتاج وتسويق نفط الشرق الأوسط من خلال إبرام معاهدات جائرة، مما أتاح للدول العظمى الفرصة لنهب أرباح وثروات الشرق الأوسط إلى أقصى حد، وفى الوقت نفسه مارس هذا الاتحاد سيطرته السياسية الصارمة على الدول المنتجة للنفط. وشعرت دول الشرق الأوسط بالاستياء الشديد تجاه ما تقوم به شركات النفط الأجنبية الكبرى من سلب ونهب لثرواتها بصورة فادحة، هذا الاستياء أسفر عنه استمرار دول الشرق الأوسط فى كفاحها ضد هذه الأعمال.

وفى ظل ما تقوم به الدول العظمى فى المنطقة أدركت دول الشرق الأوسط تدريجيًا أنه ينبغى عليها تعزيز الكفاح المشترك للقوة الذاتية، وذلك إذا أرادت الحصول على حقوقها ومصالحها. وفى عام ١٩٦٠ قررت إحدى شركات النفط الأمريكية "سينزس" للمرة الثانية خفض أسعار النفط من جانب واحد بمقدار ١٠%. وفى ظل مواجهة الآثار الخطيرة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، اضطرت دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط إلى التصدى لهذا الأمر، فقام ممثل خمس دول منتجة للنفط وهى العراق والسعودية وإيران وفنزويلا (حيث كانت صادرات النفط لهذه الدول تمثل ٨٠% من حجم صادرات النفط العالمى حينذاك) بعقد مؤتمر فى بغداد بدعوة من السعودية فى سبتمبر عام ١٩٦٠، حيث أعلنوا عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط، وعن أنهم سيتخذون من الكفاح المشترك وسيلة للمطالبة بضمان الحقوق والمصالح الشرعية للدول المنتجة للنفط، وعن إلغاء قرار خفض

أسعار البترول. وفى يناير عام ١٩٦٨، أعلنت الدول العربية المنتجة للنفط عن تأسيس المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط لتعزيز ما بينهم من تعاون وتضامن على نحو متزايد. وفى ظل الكفاح - طويل الأمد - الذى قامت به شعوب الشرق الأوسط ضد الإمبريالية والاستعمار فى سبيل تحقيق التحرير الوطنى ولحماية الاستقلال الوطنى، أدركت هذه الشعوب تدريجيا أن ما تمتلكه من ثروات نفطية لا يعتبر ثروة قيمة تعمل على تنمية اقتصادها الوطنى فحسب، إنما هى بمثابة سلاح فاعل موجود لحماية نضالها السياسى الساعى وراء تحقيق الاستقلال الوطنى. وقد ترجم هذا إلى أرض الواقع حينما استخدمت الدول العربية النفط باعتباره وسيلة سياسية فى معارضة العدوان الثلاثى البريطانى على مصر، وذلك عندما اندلعت حرب قناة السويس فى بداية عام ١٩٥٦. كما أنه فى ظل حرب عام ١٩٦٧، سبق وأن استخدمت هذه الدول سلاح النفط وحظرت تصديره لبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية، إلا أن سلاح النفط لم يكن له أى تأثير سياسى قوى نظرا لعدم وجود تنسيق بين سياسات الدول العربية المنتجة للنفط فى ظل وجود خلافات داخلية. بيد أن الأمر كان مختلفا أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، حيث تعلمت الدول العربية من الدروس السابقة وقامت بتنسيق سياستها، واتخذت سلسلة من الإجراءات الموحدة كرفع أسعار النفط وتخفيض الإنتاج وحظره وتأميمه وزيادة أسعار الأسهم على فترات متوالية.

إن استخدام الدول العربية المنتجة للنفط بالنفط باعتباره سلاحا فى كفاحها المتواصل ساند النضال العسكرى والسياسى الدول العربية الموجودة على جبهة القتال، كما أطاح بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وهما من

الدول العظمى التى تحاول بصفة دائمة السيطرة على الشرق الأوسط. ونذكر أن سلاح النفط كسر حالة اللاسلم واللاحرب التى أوجدتها الدول العظمى فى الشرق الأوسط، كما أحدث هزة ضخمة فى عالم الرأسمالية بأثره.

إن خفض الإنتاج من النفط وحظره يعتبر دائما ومنذ فترة طويلة من الزمن الكارت الأخضر الذى تسيطر به الدول العظمى على دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، كما تتدخل فى شئون هذه الدول، لكن أصبح فى خرب أكتوبر السلاح القاطع الذى استطاعت الدول العربية المنتجة للنفط استخدامه فى حماية مصالحها وحقوقها الوطنية، وفى الوقوف فى وجه سيطرة الدول العظمى، وما حدث بالتفصيل هو كالتالى : فى السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٧٣ قررت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط خفض الكمية الإنتاجية من النفط بنسبة ٥% كل شهر، حيث تم تحديد هذه النسبة بناء على الكمية الإنتاجية من النفط فى شهر سبتمبر من العام نفسه، وقررت خفض حجم الإمدادات النفطية إزاء الدول غير الصديقة بناء على مدى تأييد هذه الدول لإسرائيل، كما اتخذت قرار فرض عقوبات على الولايات المتحدة بصفة خاصة. ونذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدرت قائمة الدول التى أعلنت عن وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، ثم أعقب ذلك إعلان كل من قطر والسعودية والكويت حتى الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط على التوالى عن فرضها حظر النفط إزاء الولايات المتحدة وهولندا. ونذكر أن ما اتخذته الدول العربية فى شهر ديسمبر من قرارات بحظر النفط على البرتغال وروديسيا وجنوب أفريقيا ما هو إلا رد فعل رسمى لتعبر به عن شكرها إزاء ما قامت به الدول الأفريقية من قطع

العلاقات مع إسرائيل، ولتعبّر به عن مساندتها لنضال شعوب القارة الأفريقية ضد الإمبريالية والاستعمارية والتفرقة العنصرية. كما قامت الدول العربية فى الوقت المناسب بزيادة نسبة حقوقها فى أسهم النفط، واتخذت بعض إجراءات التأميم فضلا عن إجراءات رفع سعر النفط وخفض الإنتاج وحظره. حيث رأت هذا الأمر يتحقق على أرض الواقع عندما توصلت الكويت وشركة النفط الأجنبية إلى اتفاق يقضى بزيادة نسبة مشاركتها فى الأسهم إلى ٦٠%، كما زادت كذلك نسبة الأسهم المساهمة لدولة قطر والإمارات من ٢٥% إلى نسبة ٦٠%، وذلك فى يناير عام ١٩٧٤. كما قامت العراق بتأميم أسهم الرأسماليين الأمريكيين والهولنديين الموجودة فى شركة النفط بالبصرة وغيرها من الشركات فى العاشر من أكتوبر عام ١٩٧٣، أما السعودية فقامت بتأميم النفط فى نهاية أواخر عام ١٩٧٤، وأدرجت الكويت وقطر تباعا شركات النفط الأجنبية تحت قائمة ملكية الدولة فى أواخر عام ١٩٧٤ وبداية عام ١٩٧٥، لزيادة حقوقها من الأسهم، وأعلنت البحرين عن تأميم النفط فى أبريل عام ١٩٧٨.

إن الدول العربية المنتجة للنفط استخدمت النفط باعتباره سلاحا لتأييد الدول العربية التى نشرت قواتها استعدادا للحرب، فما قامت به هذه الدول أظهر مدى قوة التضامن والتعاون بين هذه الدول، كما وجه ضربة قوية إلى ما تقوم به الدول العظمى تجاه منطقة الشرق الأوسط من تدخلات، وأطاحت بالهيمنة الأمريكية. وفى مواجهة ما قامت به الدول العربية من إجراءات "خاصة" بحظر النفط، اضطرت الدول الأجنبية إلى خفض استهلاكها من الطاقة لمواجهة أزمة النفط، وفى ذلك الوقت أصدر الرئيس الأمريكى

نيكسون كثيرًا من الإجراءات الطارئة، حيث تضمنت هذه الإجراءات وضع قيود على سرعة السيارات على ألا تتجاوز ٥٠ كيلومترًا، كما طلبت الشركة الفيدرالية للنقل الجوي بتقليص عدد رحلاتها الجوية بنسبة ١٠% وغيرها من الإجراءات. أما بالنسبة إلى هولندا فأصدرت الحكومة الهولندية قرارًا بمنع استخدام السيارات الخاصة في يوم الأحد، كما ستكون العقوبة مصير كل من يخالف هذا القرار. وفي ظل هذه الأزمة أجرى حوار بين دول أوروبا الغربية واليابان اللتين تعتمدان بدرجة كبيرة على نفط الشرق الأوسط، والدول العربية واحدة تلو الأخرى للتخلص من المشاكل الناجمة عن أزمة الطاقة، كما أبرمت اتفاقية الإمداد بالنفط طويلة الأمد بين هذه الأطراف للغرض ذاته. والواقع أن دول أوروبا الغربية أجرت تعديلات على سياستها تجاه الدول العربية، حيث أعربت عن ضرورة احترام الشرعية للشعب الفلسطيني، وأنه يتعين على إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧. أما بالنسبة إلى اليابان فقامت بتعديل موقفها أيضًا، حيث وضعت ما يسمى "بسياسة الشرق الأوسط الجديدة".

إن كفاح الدول العربية المنتجة للنفط ضد الهيمنة من خلال استخدام النفط بوصفه سلاحًا لم يقتصر دوره على استعادة حقوق السيطرة على إنتاج النفط وحقوق الإمداد وتأييد نضال الدول العربية الموجوده على جبهة القتال فحسب، إنما شجع على النضال ضد الإمبريالية والاستعمارية في دول العالم الثالث. وفي خلال عام ١٩٧٤، فقط أقبل معظم دول العالم الثالث المنتجة للمواد الخام على إقامة علاقات التعاون بشكل متوالٍ، كما عملت على تأسيس منظمة الدول المنتجة للمواد الخام كالوموز والألومنيوم

والحديد وسبع مواد أخرى؛ حيث صرحت هذه المنظمة أن عصر السيطرة
والسرقة والنهب التي كانت تمارسها الدول العظمى، كما يحلو لها دون قيود
إزاء دول الشرق الأوسط والعالم الثالث، قد انتهى دون رجعة. .

الفصل الثانى

الأعمال التخريبية للدول العظمى فى منطقة الشرق الأوسط وتخطيطها لتشكيل تكتلات عسكرية فى المنطقة

فى حقيقة الأمر، بدأ صراع جديد للدول العظمى إزاء الشرق الأوسط فى الوقت الذى لم تنته فيه بعد الحرب العالمية الثانية. ورأينا أن مؤتمر موسكو الذى عقد فى أكتوبر عام ١٩٤٣، يعكس الخلافات وصراعات الدول العظمى فى ظل التنافس على الشرق الأوسط، وفى هذا المؤتمر أجرى وزراء خارجية الولايات المتحدة والسوفيت وبريطانيا مناقشات إزاء "البيان المشترك المتعلق بالقضية الإيرانية ما بعد الحرب" حيث رفضت السوفيت بشدة استمرار بقاء المستشارين الأمريكيين فى إيران بعد الحرب.

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة واصلت إقصاء وإضعاف مكانة بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط لتحل محلها تدرجيا مستغلة قوة اقتصادها المتضخم أثناء الحرب، والخلافات التى نشبت بين دول الشرق الأوسط والاستعمار البريطانى والفرنسى. كما قامت ببسط نفوذها إلى أقصى حد فى منطقة الشرق الأوسط حتى تحقق أطماعها بالهيمنة على العالم، وفى هذا الشأن أصبحت القضية الفلسطينية المفتاح الذهبى الذى يمكن الولايات المتحدة

الأمريكية من التدخل في الشرق الأوسط. وعلى صعيد دور الولايات المتحدة في قضية الشرق الأوسط سبق أن أجاز الكونجرس الأمريكي مشروع قرار "وعد بلفور" في عام ١٩٢٢. وفي التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧، أجازت الأمم المتحدة القرار المتعلق بقضية الإدارة المستقبلية لفلسطين، وهو "قرار تقاسم السلطة" وذلك تحت ضغط من الولايات المتحدة التي طوعت قوتها لخدمة أهدافها. فهذا القرار أعطى بعضاً من الشرعية لإقامة الدولة الإسرائيلية. وفي إطار المساندة الأمريكية للدولة الجديدة سارعت الولايات المتحدة بالاعتراف بالدولة الإسرائيلية الجديدة بعد ست عشرة دقيقة فقط من إعلان تأسيس دولة إسرائيل في الرابع عشر من أبريل عام ١٩٤٨. وهكذا تقدمت إسرائيل سريعاً لتصبح دولة قوية في منطقة الشرق الأوسط في ظل المساندة الأمريكية والدول الأخرى الأجنبية لإسرائيل، حيث أصبحت هذه الدولة حليفة للولايات المتحدة في المنطقة يعتمد عليها بشكل كبير، ونقطة محصنة تمكن الولايات المتحدة من أن تصبح كفوفاً ونذاً للسوفييت في منطقة الشرق الأوسط. إن تفسير حدوث الصراع العربي الإسرائيلي والذي استمر نصف قرن من الزمن، يرجع إلى أن الخلافات بين عرب فلسطين واليهود، والتي نشبت إثر إقامة الدولة الإسرائيلية تحولت إلى نوع آخر من الخلافات وهي الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل، كما تضمنت هذه الخلافات الصراع على المصالح القومية والخلافات القومية والخصومات الدينية وغيرها من الخلافات فضلاً عن تدخلات الدول العظمى في المنطقة، وبالتالي أصبح هذا الصراع أحد أكثر الخلافات الرئيسية في ظل التطور الاجتماعي في الشرق الأوسط بعد الحرب. ورغم أن الصراع العربي

الإسرائيلي يشهد مرحلة من التسوية السياسية فى الوقت الحالى، فإن هذه التسوية لا تزال معلقة. بيد أن ما أحدثه الصراع العربى الإسرائيلى طويل الأمد من إرهابات شديدة وواسعة لن تتلاشى فى فترة زمنية قصيرة. لم تتورع الدول العظمى على استخدام شتى الوسائل للتدخل فى شئون الشرق الأوسط لحماية مصالحها الشخصية فى المنطقة، فقد استعانت هذه الدول بالطرق الاقتصادية والضغط السياسى باعتبارها وسائل للتدخل والسيطرة على دول الشرق الأوسط، وقد وصل الأمر إلى درجة ممارستها المباشرة للأعمال التدميرية والتخريبية وقيامها بالتحريض على الانقلاب العسكرى فى هذه الدول، وقد سارت الدول الأجنبية دوماً على هذا النهج فى تعاملاتها مع الثورات الديمقراطية الوطنية لدول الشرق الأوسط، إما لحماية نفوذها أو الحصول عليها أو بسطها فى المنطقة وذلك منذ بداية فترة ما بعد الحرب حتى انتهاء الحكم الاستعمارى المباشر إزاء الشرق الأوسط (فى بداية السبعينيات). ونذكر أن ما مارسته هذه الدول فى المنطقة أدى إلى حدوث تغييرات حادة فى الأوضاع السياسية فى دول الشرق الأوسط، كما أصبحت تلك الممارسات أحد العوامل الرئيسية للاضطرابات طويلة الأمد التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال نذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية بدأت مصر موجات من النضال المعادى لبريطانيا لإنهاء الحكم الاستعمارى الذى ظل بعد الحرب العالمية الثانية، لكن بريطانيا لم تقف مكتوفة الأيدي، إنما مارست مراراً ضغوطاً على الحكومة المصرية العميلة، وهو الأمر الذى أدى إلى تفاقم الخلافات القومية والطبقية بشدة، كما شهدت الأوضاع السياسية مرحلة من الاضطرابات الشديدة. وفى ظل هذه الظروف تناوبت الحكومات

مراراً، ففي النصف الأول من عام ١٩٥٢ (قبل ثورة ٢٣ يوليو) شهدت الساحة السياسية في مصر حدوث خمسة تغييرات وزارية. وصحيح أيضاً أن ما مارسه الدول العظمى في سوريا من أعمال تخريبية متكررة جعلت من سوريا أكثر دولة في الشرق الأوسط شهدت ساحتها وقوع انقلابات عسكرية بشكل متكرر، حيث بلغ عددها عشرة انقلابات في عشرين عاماً في الفترة ما بين عام ١٩٤٩م حتى عام ١٩٧٠م (وهذه الانقلابات لا تشمل العديد من الانقلابات التي حدثت بصورة فردية)، فكان يحدث انقلاب سياسي بمعدل مرة كل عامين تقريباً. وفي هذا الصدد نذكر أن الفترة الزمنية ما بين نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، كانت من أشهر الفترات التي شهدت وقوع انقلابات سياسية بشكل متكرر، فقد وقعت خمسة انقلابات سياسية في الفترة ما بين عام ١٩٤٩م وعام ١٩٥٤م وهي كالتالي:

شن قائد ضباط المشاة السوري عصام انقلاباً عسكرياً تحت مظلة المساندة الأمريكية في ٣٠ مارس عام ١٩٤٩م، مدعياً أنه زعيم ورئيس لسوريا، كما أعلن حل البرلمان السوري وإلغاء الأحزاب السياسية. وقام الضابط سامي الحناوي بانقلاب سياسي بتحريض من بريطانيا في ١٤ أغسطس عام ١٩٤٩م، مما أدى إلى الإطاحة بنظام حكم القائد عصام ثم نفذ فيه حكم الإعدام كما انتخب سامي الحناوي باعتباره رئيساً لسوريا في ١٤ ديسمبر عام ١٩٤٩م. شنت مجموعة من العسكريين تحت قيادة العقيد أديب الشيشكلي انقلاباً عسكرياً بمساندة الولايات المتحدة واعتقلت الحناوي في ١٩ ديسمبر عام ١٩٤٩م، لكن هذه المجموعة احتفظت بجزء من نفوذ التيار البريطاني المقرب إليهم في ظل الحكومة والبرلمان السوري. واستمرت

سلسلة الانقلابات، حيث شن أديب انقلاباً سياسياً بتحريض من الولايات المتحدة للمرة الثانية في ٢٨ نوفمبر عام ١٩٥١، حيث أطاح بحكومة الموظفين البريطانيين التي شكلت منذ عامين، كما أصبح أديب ديكاتوراً مستبداً في سوريا باستلامه سلطتها، إلا أن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد فقط شن الضباط المقربون للتيار البريطاني انقلاباً سياسياً في ٢٦ فبراير عام ١٩٥٤، مما ترتب عليه الإطاحة بالحكم الاستبدادي لأديب، كما استعاد هشام الأتاشي الرئيس السوري الأسبق منصبه الرئاسي، ثم تم تعيين صبري العسلي رئيساً للوزراء^(٣). ويمكننا أن نرى من خلال الأمثلة السابقة التي تناولت بالذكر الانقلابات السياسية، أن الدول العظمى مارست أعمالاً تخريبية متكررة من أجل الصراع على سوريا، ففي عام واحد فقط، وهو عام ١٩٤٩م، حرضت الدول العظمى على القيام بثلاثة انقلابات سياسية في سوريا، مما جعل الهيئات الحكومية الوطنية غير قادرة على ممارسة سلطتها بشكل طبيعي في ظل الأوضاع السياسية شديدة الاضطراب، وبالتالي فإننا لن نستطيع أن نتحدث عن دور هذه الهيئات في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا رأينا أن دول الشرق الأوسط أصبحت دون شك ضحية في ظل صراع الدول العظمى. كما أن منظومة الاستعمار قد تعرضت إلى ضربات شرسة مع النهوض النشط لحركات التحرير الوطنية في دول الشرق الأوسط، حيث أدركت الدول العظمى الأجنبية صعوبة استمرار الحكم الاستعماري القديم، مما دعا بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول العظمى إلى الصراع على التخطيط التدريجي لتشكيل شتى أنواع الكتلات العسكرية والمنظمات الإقليمية، محاولة الاستعانة بهذه

المنظمات فى مواجهة تيار حركات التحرير الوطنية التى نهضت بقوة العاصفة، وفى إحداث انقسام بين دول الشرق الأوسط والحفاظ على حكمها الاستعمارى فى المنطقة بصورة دائمة وكبح جماح الاتحاد السوفيتى أيضا. وفى يوم الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٥١، طرحت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع تركيا - بعد تأسيس الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة منظمة حلف شمال الأطلسى - على مصر اقتراحا تدعو فيه إلى تأسيس "مركز لقيادة الشرق الأوسط" حتى تمتد نفوذ حلف الناتو إلى منطقة الشرق الأوسط، وفيما بعد تسلمت حكومة كل من سوريا، لبنان، العراق، السعودية، اليمن، الأردن، إسرائيل وغيرها من حكومات الدول هذا الاقتراح، محاولة بذلك ضم هذه الدول إلى هذه المنظمة. وفى ضوء التصورات الأمريكية فإن من ينضم إلى مركز قيادة الشرق الأوسط من الدول يستطيع الحصول على مساعدات عسكرية والتمتع بحماية الدول الداعية إلى تأسيس هذه المنظمة، إلا أنه من المعروف أن كل من له حقوق عليه أيضا واجبات، حيث سيتعين على الدول المشاركة فى الوقت نفسه أن تضع قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية ووسائل مواصلاتها وموانئها تحت سيطرة مركز القيادة، حتى تكون جاهزة للاستعانة بها تحت إطار موحد، كما يتعين أيضا ضم مركز "قيادة الشرق الأوسط" مع حلف الناتو. بيد أن شعوب الشرق الأوسط قامت بمظاهرات ضخمة لمعارضة انضمام حكوماتها إلى مركز قيادة الشرق الأوسط بعد أن أدركت تماما ما تدبره الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من مؤامرات لتشكيل مركز قيادة الشرق الأوسط. وجدير بالذكر أن نتيجة الاستفتاء الشعبى الذى أجرته إحدى

الصحف السورية على ثمانمائة شخص، أوضحت أنه لم يوافق على اقتراح الانضمام إلى مركز قيادة الشرق الأوسط سوى ستة أشخاص. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط فقد عارضت معظمها فكرة الانضمام، ولم توافق سوى سوريا والعراق، إلا أن الحكومة العراقية والسورية - في ظل المعارضة الشديدة للجماهير الشعبية - اضطرتا إلى الاستقالة كتعبير عن اعتذارهما للمواطنين عما بدر منهما. وسارعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بضم تركيا إلى حلف الناتو في فبراير عام ١٩٥٢، بعد فشل خطة إقامة مركز قيادة الشرق الأوسط. ولم ترفع الولايات المتحدة راية الاستسلام، فقد تقدمت كمحاولة أخرى وبشكل آخر بمشروع تشكيل "منظمة الدفاع المشترك بالشرق الأوسط" محاولة بذلك ضم الدول العربية وإيران وأفغانستان ودول أخرى إلى هذه المنظمة، وذلك في أكتوبر عام ١٩٥٢، إلا أن شعوب الشرق الأوسط عارضت بشدة وللمرة الثانية هذا المشروع الذي حاولت الولايات المتحدة تطويعه للسيطرة على دول الشرق الأوسط. ورأى الرأي العام في مصر أن الانضمام إلى أي منظومة للدفاع المشترك تابعة لمنظمة أجنبية يعد بمثابة خيانة لحقوق الشعب العربي، وفي مايو عام ١٩٥٣، أعربت ثمانى دول عربية مشاركة في مؤتمر وزراء الخارجية لجامعة الدول العربية، الذي عقد في القاهرة، عن رفضهم مشروع تأسيس أى تكتلات عسكرية في الشرق الأوسط من قبل الدول الأجنبية. وبذلك ذهبت خطة تشكيل الولايات المتحدة والدول الأجنبية لتكتلات عسكرية في الشرق الأوسط أدرج الرياح مرة أخرى.

وقد اضطرت الولايات المتحدة - بعد توالى فشل مخططاتها لإقامة "مركز قيادة الشرق الأوسط" ومنظمة الدفاع المشترك" في الشرق الأوسط -

إلى التخلي عن حلم انضمام دول الشرق الأوسط إلى تكتلات عسكرية. لكن الولايات المتحدة لم تقف مكتوفة الأيدي عند هذا الأمر، إنما قامت بتغيير سياستها تجاه الشرق الأوسط، كما لجأت إلى الطرق الملتوية ودبرت خطة لانضمام دول الشرق الأوسط الرئيسية وبشكل تدريجي وجماعي إلى تكتل عسكري جديد. وفي إطار ذلك أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وزير خارجيتها دالاس إلى الشرق الأوسط في مايو عام ١٩٥٣، للقيام بجولة تقنية، حيث طرح الوزير الأمريكي على الفور - بعد عودته - تصورات عن مشروع إقامة تكتل عسكري جديد، أطلق عليه "مشروع دالاس"، وكانت النقاط الرئيسية لفحوى هذا المشروع تتمثل في عدم تدخل الولايات المتحدة والدول الأجنبية الأخرى بشكل مباشر في تشكيل تكتلات عسكرية، إنما تكون مسؤولة عن مساندة عملاتها في المنطقة. وها هي تركيا قد لعبت دوراً رئيسياً في هذا الأمر، عندما دعت إلى عدم انضمام إسرائيل إلى التكتلات العسكرية في المرحلة التمهيدية للتقليل من معارضة الدول العربية، واللجوء إلى سياسة شاملة في ظل تفعيل هذا الأمر، ففي البداية يتم تشكيل تكتل عسكري صغير يطلق عليه اسم "تحالف الشمال" يضم كلاً من تركيا والعراق وإيران وباكستان وغيرها من الدول، ومن ثم يتوسع هذا التكتل تدريجياً ليضم دولاً أخرى. ونذكر أن من أهم أسباب اختيار الولايات المتحدة تركيا بوصفها عميلة لها ترجع إلى أن تركيا تلقت كميات ضخمة من المعونات الأمريكية بعد الحرب، كما أنها أصبحت دولة عضواً في حلف الناتو عام ١٩٥٢، وفي الوقت نفسه تتمتع تركيا باعتبارها دولة إسلامية بالقدرة على ممارسة نشاطها في منطقة الشرق الأوسط بسهولة. وفي إطار هذه التحركات

شهد اليوم الثانى من أبريل عام ١٩٥٤، توقيع الاتفاقية التركية الباكستانية بتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية. فتركيا وباكستان لهما دوراً مهماً، فبغض النظر عن قدرتهما على كبح جماح الاتحاد السوفيتى أو إدخال الدول العربية فى تكتلات عسكرية، ترجع أسباب هذا الدور المهم إلى موقع باكستان المتميز، حيث تقع بين جنوب آسيا وغرب آسيا، كما أنها تتقابل من بعيد مع تركيا، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولتين تشكلان وضعاً محكماً إستراتيجياً. وفى الحادى والعشرين من أبريل ١٩٥٤، أبرمت الولايات المتحدة مع إيران اتفاقية المساعدات العسكرية بعد التوقيع على الاتفاقية التركية الباكستانية. كما وقعت الولايات المتحدة مع باكستان اتفاقية المساعدات للدفاع المشترك، وبذلك تم الانتهاء من الخطوة الأولى لإقامة تحالف الشمال"، وفيما بعد بدأت الولايات المتحدة سلسلة من الأعمال التى تهدف إلى إدخال الدول العربية فى تكتلات عسكرية، وفى يناير عام ١٩٥٥، وبتكبير من الولايات المتحدة قام الرئيس التركى بزيارة إلى بغداد ودمشق وبيروت، وشهد شهر فبراير من العام نفسه إبرام معاهدة المساعدات المتبادلة والتعاون المتبادل بين الحكومة التركية والعراقية فى بغداد، وهو ما يسمى بـ "حلف بغداد". والواقع أن هذه المعاهدة تعد امتداداً للاتفاقية التركية الباكستانية، كما أنها أسهمت فى توسيع نطاق التأثير الأمريكى فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد استغلت العلاقات التقليدية البريطانية مع العراق ولجأت بشتى الوسائل والطرق لإقحام نفسها باعتبارها طرفاً فى معاهدة بغداد، كما نافست الولايات المتحدة على حق قيادة التكتلات العسكرية فى الشرق حتى لا تتعرض النفوذ البريطانية التقليدية إلى مزيد من

الضربات، وحتى تستغل العلاقات التقليدية مع العراق. ونرى أن الجهود البريطانية جنت ثمارها، وذلك عندما انضمت بريطانيا إلى حلف بغداد في أبريل عام ١٩٥٥. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقف موقف المتفرج، فقد أقدمت باكستان، في ظل التحريض الأمريكي، على إدماج الاتفاقية التركية الباكستانية مع "معاهدة بغداد" في يوليو عام ١٩٥٥، وهكذا انضمت باكستان رسمياً إلى "معاهدة بغداد" في شهر سبتمبر، وفي ٣ نوفمبر عام ١٩٥٥، انضمت إيران بعد تغير موقفها إلى المعاهدة. وكان ما سبق من اندماج وانضمام ما هو إلا تمهيد لعقد ممثلي الخمس دول التي انضمت إلى معاهدة بغداد مؤتمراً في العاصمة العراقية بغداد في ٢١ نوفمبر عام ١٩٥٥، حيث أثمر هذا المؤتمر عن التأسيس الرسمي "لحلف بغداد" (لكن هذا الحلف أطلق عليه الحلف المركزي بعد انسحاب إيران من حلف بغداد في عام ١٩٥٩)، ولهذا الحلف مجلس ومكتب للسكرتارية العامة، كما يضم لجنة اقتصادية وعسكرية ولجنة مكافحة الأعمال التخريبية ولجنة الاتصالات وأربع لجان متخصصة أخرى. ورغم أن الولايات المتحدة ليست عضواً علنياً في هذه المعاهدة، فإنها أرسلت مراقبين أمريكيين لحضور اجتماع المجلس، ثم انضمت فيما بعد إلى اللجان المتخصصة لهذا الحلف. والواقع أن الولايات المتحدة أحكمت السيطرة على هذا الحلف من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من المجالات، فالولايات المتحدة الأمريكية استطاعت تحقيق التصور الإستراتيجي الأمريكي الذي يُمكِّن حلف الناتو من التوغل في الشرق الأوسط ويعزز من سيطرته على هذه الدول من خلال تأسيس حلف بغداد. ورغم أن الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية

لجأت إلى سياسات ملتوية، فإن حلف بغداد كان ولا يزال يتعرض لمعارضة معظم دول الشرق الأوسط. فقد عارضت بشدة كل من سوريا ولبنان والأردن ومصر والسعودية وغيرها من الدول الانضمام إلى التكتلات العسكرية المشكّلة من قبل الإمبريالية، لذلك أقدمت الدول العربية على اتخاذ بعض التدابير لمواجهة هذا الزحف، فعلى سبيل المثال عززت مصر ودول أخرى من سبل التضامن، كما قامت بتشكيل تحالف يتوازن مع حلف بغداد. ففي أكتوبر عام ١٩٥٥، أبرمت مصر مع كل من سوريا والسعودية على حده اتفاقية الدفاع الثنائية، حيث نصت هذه الاتفاقية على وجود تعاون بين الجانبين في المجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، كما نصت أيضا على أنه في حالة تعرض أى من الأطراف إلى عدوان أجنبي، فإنه يتعين على الطرف الآخر تقديم المساعدات على الفور. وفي مارس عام ١٩٥٦ أعلنت مصر وسوريا والسعودية معا عن عدم الانضمام إلى أى معاهدة عسكرية أجنبية. وخلاصة القول: إن حلف بغداد في ظل المعارضة الشديدة من جانب الدول العربية ومعظم دول الشرق الأوسط أخفق في تحقيق الأهداف المتوقعة للفكر الإستراتيجي للدول العظمى.

الفصل الثالث

التدخلات المباشرة للدول العظمى وعدوانها المسلح على دول الشرق الأوسط

فى ظل دائرة الصراع على منطقة الشرق الأوسط، ومحاولات السيطرة عليها لم تتورع الدول العظمى عن استخدام أى وسيلة لحماية مصالحها الشخصية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، فعلاوة على ممارساتها السابق ذكرها من الأعمال التخريبية والتدميرية وتحريضها على القيام بانقلابات عسكرية وتشكيلها لتكتلات عسكرية فى المنطقة، رأيناها أيضًا تتدخل بشكل مباشر فى شئون دول الشرق الأوسط لعدة مرات وتفرض العقوبات عليها، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، إنما أقدمت على توجيه ضربات عسكرية على دول المنطقة واحتلالها احتلالاً مسلحاً. ونذكر أن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت أحداث تدخلات وفرض عقوبات وتوجيه ضربات عسكرية وغيرها من الأحداث، قامت بها الدول العظمى تحت شعار الأمم المتحدة. ومن أهم الأحداث التى شهدتها المنطقة من ضمن الأحداث الكثيرة التى أقدمت عليها الدول العظمى بصورة مباشرة تجاه دول الشرق الأوسط نذكر: العدوان الثلاثى على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا

وإسرائيل، الاحتلال الأمريكي البريطاني المسلح على لبنان، إرسال السوفيت لقواتها إلى أفغانستان، القصف الجوي الأمريكي لليبيا، حرب الخليج بعد الحرب الباردة، سلسلة العقوبات التي فرضت على العراق وفرض العقوبات على ليبيا، التدخل الأمريكي في الصومال.

العدوان الثلاثي _ البريطاني الفرنسي الإسرائيلي _ على مصر: في شهر يوليو عام ١٩٥٦، أعلنت مصر عن تأميم قناة السويس، وهو الأمر الذي هز العالم بأثره، كما أثارت الدولة الاستعمارية الإمبريالية البريطانية والفرنسية ضجة كبيرة على وجه الخصوص، فقناة السويس تعتبر الوسيلة التي استنزفت بها الدول الإمبريالية الاستعمارية الثروات المصرية، كما تعد أيضا شريان الحياة الذي يعمل على حماية مصالحها في الشرق الأوسط. وفي ضوء ذلك عقدت بريطانيا وفرنسا سلسلة من الاجتماعات الطارئة ودبرت خطة لفرض عقوبات اقتصادية على مصر، كما مارست ضغوطاً سياسية على مصر، حتى إنها لجأت إلى القيام بالأعمال العسكرية لتستعيد سيطرتها على القناة. كذلك أقدمت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تباعاً على تجميد أموال الحكومة المصرية وأموال شركة قناة السويس الموجودة في بلادهم، حيث أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بياناً مشتركاً في اليوم الثاني من شهر أغسطس، أكدوا فيه أن قناة السويس تعتبر قناة ملاحية دولية، رافضين أن يكون لمصر الحق في ضم قناة السويس إلى ملكية الدولة. وفي ضوء هذه التحركات عقد مؤتمر لندن بدعوة من بريطانيا في لندن، حيث شارك فيه ممثلو اثنتين وعشرين دولة في

الفترة ما بين السادس عشر حتى الثالث والعشرين من شهر أغسطس. أما بالنسبة إلى الموقف الأمريكى فقد دعت الولايات المتحدة إلى تشكيل منظمة دولية للإشراف على قناة السويس، لبسط نفوذها على نحو متزايد فى الشرق الأوسط، كما اقترحت ما يسمى "بمشروع النقاط الأربع" فى مؤتمر لندن. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فبعد انتهاء المؤتمر حرضت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على تشكيل "مجلس الدول الخمس" (أعضاء من الولايات المتحدة وأستراليا وإيران وإثيوبيا والسويد)، حيث ينصب دور هذا المجلس على ممارسة الضغوط على مصر لحثها على الموافقة على خطة مشروع الإشراف الدولى على قناة السويس. وفى الثلث الأول من شهر سبتمبر، أجرى مجلس الدول الخمس جولات عديدة من المفاوضات مع الحكومة المصرية. وفى الوقت الذى لم تغادر فيه هذه اللجنة القاهرة، تقدمت الولايات المتحدة "بمشروع تأسيس جمعية وطنية للإشراف على القناة"، حيث كانت الولايات المتحدة تهدف من وراء هذا المشروع إلى عدم الاعتراف بسيادة مصر على القناة، وأن تتولى الدول العظمى الإشراف على القناة، مما سيسهل على الولايات المتحدة بسط نفوذها فى منطقة الشرق الأوسط فى الوقت ذاته. وفى ظل عدم جدوى العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية من جانب الدول العظمى، تواطأت بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل، وحاولوا ترسيخ مكانتهما فى الشرق الأوسط من خلال القيام بتدخل عسكرى. وفى هذا الشأن نذكر أن إسرائيل قد تواطأت مع فرنسا وبريطانيا حتى تستغل القوة العسكرية البريطانية الفرنسية لردع مصر التى كانت تعتبر فى ذلك

الوقت من أقوى الدول العربية المناضلة ضد المعسكر الإسرائيلي، ولتعزز أيضا من مكانة الدولة الإسرائيلية التي أعلن عن قيامها في ذلك الوقت.

إن التصور الإستراتيجي للعدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي يمكن توضيحه كالتالي: في البداية ستقوم إسرائيل بشن هجوم على شبه جزيرة سيناء المصرية، وهو الأمر الذي سيجذب القوات المصرية الأساسية إلى هذه المنطقة، وفي ذلك الوقت تخترق القوات البريطانية الفرنسية من الوسط، حيث تشن هجوماً مفاجئاً على منطقة القناة، لتحتل على الفور ميناء بورسعيد ومدينة السويس ومدناً أخرى، وبالتالي ستقسم مصر إلى جزعين، وهو الأمر الذي سيسهل محاصرة القوات المصرية الرئيسية والقضاء عليها في شبه جزيرة سيناء، وبعد الانتهاء من تلك المرحلة لن يتبقى إلا قيام القوات البريطانية والفرنسية باحتلال المدن والمراكز المصرية الرئيسية وتشكيل حكومة جديدة. وفي ضوء هذا المخطط أسرع بريطانيا وفرنسا من الانتهاء من استعدادات الحرب، وشهد يوم التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٦ غارة جوية إسرائيلية مفاجئة على شبه جزيرة سيناء بدعم من بريطانيا وفرنسا، حيث قامت فرنسا بإمداد إسرائيل بجميع العربات الحربية العسكرية التي تحتاج إليها، وأرسلت إليها أكثر من سبعين مقاتلة لتقديم الدعم الجوي لإسرائيل، حيث كانت فرنسا تهدف من وراء تقديم هذا الدعم ضمان نجاح الغارة الجوية الإسرائيلية^(٤). وفي ٣٠ أكتوبر أصدرت فرنسا وبريطانيا إنذاراً نهائياً إلى مصر، حيث طالبت بالوقف الفوري لإطلاق النار بين الجانبين المصري والإسرائيلي وانسحاب الجانبين من على ضفتي قناة السويس مسافة تقدر بعشرة أميال، كما طلبت أيضاً بمراقبة القوات

البريطانية الفرنسية في الموانئ المهمة بمنطقة القناة، وإلا ستدخل بريطانيا وفرنسا عسكريًا في حالة عدم تنفيذ الطلبات السابقة في خلال اثنتى عشرة ساعة من استعدادات الحرب وذلك على نحو سريع. وفي إطار رفض مصر للإنذار النهائى شنت فرنسا وبريطانيا غزوا مسلحا على مصر فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٥٦، حيث أرسلت فرنسا وبريطانيا مائتين وأربعين طائرة من قواعدها الجوية ومن مراكز القيادة الموجودة بمالطة وقبرص إلى الأجواء المصرية، لتتولى مسئولية قذف خمسة عشر مطارًا مصريًا والمنشآت الاقتصادية ووسائل المواصلات المهمة بمدينة القاهرة، والإسكندرية، وميناء بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس ومدن أخرى فى خلال ثمان وأربعين دقيقة، كما وصل أسطول بحرى مكون من مائة وخمسين سفينة حربية بريطانية وفرنسية إلى السواحل المصرية لحماية عملية إنزال أكثر من عشرين ألف شخص من مشاة البحرية، بعد قيام هذا الأسطول بقذف المواقع الأمامية الساحلية. وأرسلت فرنسا وبريطانيا ٨٠ ألفًا من مشاة البحرية، ورغم هذا الحشد الهائل من القوات الفرنسية والبريطانية، فإن المعركة الدموية التى خاضها الشعب المصرى الباسل جعلت المعتدين يدفعون ثمنًا باهظًا لما ارتكبوه من حماقة. وفى منتصف ليل يوم السادس من شهر نوفمبر أجبرت بريطانيا وفرنسا على وقف إطلاق النار تحت ضغط من المجتمع الدولي. وأمام نضال الشعب المصرى القوى وتأيد شعوب العالم، وافقت الأمم المتحدة فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٥٦، على القرار الذى تقدمت به الدول الآسيوية والأفريقية تطالب فيه بالانسحاب الفورى لكل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وفى ظل هذه الأحداث اضطرت بريطانيا وفرنسا إلى

الانسحاب من مصر في ٣ ديسمبر عام ١٩٥٦، كما انسحبت إسرائيل من الأراضي الإقليمية المصرية في ٨ مارس ١٩٥٨، وبذلك أحرز الشعب المصري النصر على العدوان الثلاثي.

التدخلات العسكرية الأمريكية البريطانية إزاء لبنان والأردن: تعرض نفوذ الدول الأجنبية إلى ضربات ثقيلة بعد هزيمة حرب العدوان الثلاثي (البريطاني الفرنسي الإسرائيلي) على مصر، كما أصبح النفوذ البريطاني الفرنسي في الشرق الأوسط هشا للغاية. وفي ظل هذه الظروف طرحت الولايات المتحدة الأمريكية "مبدأ أيزنهاور" القائم على استخدام القوة العسكرية لحماية مصالح الولايات المتحدة والدول الأجنبية، حتى تستطيع الولايات المتحدة ملء الفراغ الذي تركته فرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط، وبسط نفوذها ومصالحها في المنطقة. إلا أن مبدأ أيزنهاور لقي معارضة عامة من قبل دول الشرق الأوسط، فلم يوافق على هذا المبدأ سوى الحكومة اللبنانية برئاسة كميل شمعون ذو التيار الماروني، حيث أعلنت هذه الحكومة في مارس عام ١٩٥٧، عن تعاونها مع الولايات المتحدة على أساس الموافقة على مبدأ أيزنهاور. وقد أثار قرار السلطة الحاكمة لشمعون استياء الشعب اللبناني، كما لقي معارضة شديدة من جانب القوى الإسلامية على وجه الخصوص، وطالبوا الحكومة اللبنانية باتخاذ موقف محايد ورفض "مبدأ أيزنهاور". وفي مايو عام ١٩٥٨ قامت السلطة الحاكمة لشمعون بتحريض أحد الغوغائيين على اغتيال زعيم الأقليات الشيعية ناشر ورئيس تحرير "صحيفة الديلى تلغراف" وهو نسيب الملتى، ولم يمر هذا الحادث مزور الكرام، فقد أصبح هذا الحادث من العوامل المحفزة لانتهيار السلطة

الحاكمة لشمعون في النهاية. ففي اليوم الثاني اندلعت في لبنان إضرابات ضخمة ومظاهرات عارمة معارضة لما تمارسه الحكومة من سياسة ضد المصالح القومية، وطالبوا باستقالة الرئيس شمعون، حيث اجتاحت موجة من المظاهرات والإضراب أنحاء البلاد بصورة سريعة. وبدأت القوى المسلحة الإسلامية في لبنان أيضا نضالها المسلح، ففي شهر يونيو سيطرت على ثلثي الأراضي اللبنانية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث، ففي الحادي عشر من يونيو، وانطلاقا من منظور حماية السلطة الحاكمة اللبنانية الصديقة تقدمت باقتراح إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة بإرسال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى لبنان، بيد أن الرياح أنت بما لا تشتهي به السفن، فقد رفض هذا الاقتراح. وعلى صعيد آخر اندلعت ثورة للإطاحة بالملك فيصل في العراق في السابع عشر من أغسطس عام ١٩٥٨، حيث أعلن عن قيام الجمهورية العراقية. وفي ذلك الوقت تعرضت السلطة الحاكمة لشمعون أيضا إلى خطر داهم، وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة لا تتردد في إرسال خمسة آلاف جندي من مشاة البحرية للتمركز في نهر الخضر بجنوب بيروت في اليوم التالي من قيام الثورة العراقية، ثم أرسلت الولايات المتحدة عشرة آلاف من الضباط والجنود للقيام بعملية إنزال تباعا، وفي الوقت نفسه أمرت الأسطول السادس الأمريكي بالوصول إلى السواحل البحرية اللبنانية لدعم الأعمال العدوانية للقوات الأمريكية هناك، متجاهلة بذلك المعارضة الشديدة لشعوب الشرق الأوسط ولشعوب العالم.

وفى ذلك الوقت كان الوضع فى الأردن يسوده الاضطراب والتوتر، فقد سحب الملك حسين الثقة من وزارة سليمان النابوشى، التى كان لها طابع قومى قوى فى ١٠ أبريل عام ١٩٥٧، بيد أن معظم الشعب الأردنى طالب باستمرار تولى النابوشى مقاليد السلطة فى الوزارة، كما رفضوا الموافقة على مبدأ "أيزنهاور"، وفى هذا الشأن شهدت الأردن موجات من الإضرابات والمظاهرات الوطنية العديدة، حيث صاحب هذه الوقائع حدوث تغييرات وزارية متكررة، وهكذا أصبح الوضع السياسى فى الأردن فى غاية الاضطراب. وفى إطار الحفاظ على الحكم الملكى قامت الأردن والعراق بتشكيل ما يسمى بالاتحاد الفيدرالى العربى فى فبراير عام ١٩٥٨، إلا أن هذا الاتحاد لقي معارضة من جانب الشعب الأردنى والأحزاب السياسية. وفى شهر يوليو شهدت الأردن قيام شعبها بنضال مسلح ضد الحكومة الأردنية، كما تعرضت الأسرة الملكية الأردنية بعد اندلاع الثورة العراقية إلى تهديدات كثيرة. وفى محاولة للقمع المباشر للنضال المسلح للشعب الأردنى هبطت فرقة من المظلات البريطانية فى مطار عمان فى ١٧ يوليو، بيد أن الهدف الحقيقى الذى دفع بريطانيا للقيام بهذا هو، حماية نفوذ حكمها الاستعمارى المحدود فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد رأت أن الأردن تعتبر "الخط الدفاعى الأخير الذى تتحمل مسئولية الدفاع عنه"^(٩)، كما ينبغى "أن ندفع بقواتنا لإنقاذ الملك حسين". وفى ضوء هذه التصورات الأمريكية رتبّت الولايات المتحدة تحركات على نحو منسق، حيث منحت الأسرة الملكية فى الأردن الدعم الاقتصادى، وأرسلت

إليها مجموعة كبيرة من الأسلحة واللوازم العسكرية. فقد قال قائد الأسطول السادس الأمريكي الذى يتولى القيام بالدورية فى المياه الدولية فى شرق البحر الأبيض المتوسط، إن القوات البحرية الأمريكية على استعداد لتقديم نفس المساعدات التى حصلت عليها لبنان^(٦). والواقع أن التدخلات العسكرية المباشرة التى مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا لم تثبت الشعور بالرعب فى قلب الشعب الأردنى واللبنانى فحسب، إنما أثارت موجة من الاحتجاجات الشعبية القوية. كما شن المسلحون الإسلاميون فى لبنان غارات جوية على القوات الأمريكية المحتلة وشنوا هجوماً على الحكومة اللبنانية العميلة. وهو الأمر الذى أجبر حكومة شمعون على الاستقالة، حيث عين شهاب، الذى كان يتبع سياسة محايدة، رئيساً للبنان فى الحادى والثلاثين من شهر يوليو عام ١٩٥٨.

أما فى الأردن فقد شهدت كفاح شعبها ضد العدوان البريطانى، حيث اندلعت إضرابات عامة ومظاهرات فى العاصمة عمان، كما وقعت اشتباكات مسلحة بين الجماهير المتظاهرة والقوات البريطانية المحتلة فى الرابع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٨. وفى أثناء ذلك توالى احتجاجات الدول العربية على الغزو العسكرى الأمريكى البريطانى للبنان والأردن، كما تم تشكيل مجموعة من المتطوعين من الجماهير الشعبية المصرية والسورية وجنسيات أخرى، حيث كانوا على أهبة الاستعداد لمساندة نضال الشعب اللبنانى والأردنى ضد القوات المعتدية فى أى وقت. وفى ظل هذه الأحداث أصدرت كل من الصين وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتى

ونشيكوسلوفاكيا وغيرها من الدول الآسيوية والأفريقية تباعا بياناً طالبت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بوقف العدوان العسكرى إزاء لبنان والأردن، كما تنمرت الدول الأعضاء الأخرى بحلف الناتو من إرسال الولايات المتحدة، قواتها إلى هذه الدول دون التشاور معها. أما بالنسبة إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة فعقد مرارا اجتماعات لمناقشة مسألة التدخل العسكرى الأمريكى البريطانى فى دول غرب آسيا، كما وافق على اقتراح عشر دول عربية فى جلسة استثنائية للمجلس الأمن بالأمم المتحدة فى الحادى والعشرين من أغسطس، وذلك بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بمهمة اتخاذ الإجراءات الملموسة، وإجبار الولايات المتحدة وبريطانيا على سحب قواتها فى شهر نوفمبر. وفى إطار الكفاح المستمر لشعب لبنان والأردن ومساندة الدول العربية لهذين الشعبين، اضطرت الولايات المتحدة إلى سحب قواتها من لبنان فى ٢٥ أكتوبر واضعة بذلك نهاية للاحتلال العسكرى الأمريكى للبنان الذى دام ثلاثة أشهر. أما بريطانيا تلك الدولة الاستعمارية الإمبريالية القديمة فتعرضت إلى الضربة القاضية، بانسحاب القوات البريطانية من الأردن فى الثانى فى شهر نوفمبر.

الاتحاد السوفيتى يحتل أفغانستان: قام داود بالاشتراك مع تيار اللواء بانقلاب سياسى للإطاحة بحكم الملك الأفغانى ظاهر شاه فى عام ١٩٧٣، حيث أعلن عن قيام الجمهورية الأفغانية، وقد عين داود رئيساً للدولة الأفغانية ووزيراً للخارجية والدفاع. وفى ظل هذه الأحداث أبرمت الدولة الأفغانية مع الاتحاد السوفيتى سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية،

وذلك بعد فترة قصيرة من إعلان قيامها، كما حظيت أفغانستان بمساعدات اقتصادية سوفيتية. وجدير بالذكر أن أفغانستان شهدت تغييرات سياسية فى عام ١٩٧٤، نرى ذلك من خلال التصريحات العلنية للرئيس الأفغانى داود، حيث صرح بأن العلاقات الأمريكية الأفغانية أصبحت على قائمة اهتمامات أفغانستان، فقد شاهدنا زيارة وزير الخارجية الأمريكى كيسنجر إلى أفغانستان مرتين فى عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٦. وعلى صعيد ما شهدته الساحة الأفغانية من تغييرات سياسية وافق داود على تسريح بعض المسؤولين فى الحكومة والقوات المسلحة لإضعاف تيار اللواء، كما أعلن الرئيس الأفغانى فى عام ١٩٧٧، عن إلغاء الأحزاب السياسية كافة، فيما عدا الحزب الحاكم. ونستطيع أن نقول إن التغييرات فى السياسة الخارجية لأفغانستان والضربات الموجهة إلى النفوذ الموالى للاتحاد السوفيتى أغضبت الجانب السوفيتى. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ففى أبريل عام ١٩٧٨، نجح ضباط التيارات الموالية للاتحاد السوفيتى فى إحداث انقلاب سياسى، ترتب عليه إعلان قيام الجمهورية الديمقراطية الأفغانية، كما عين نادرى نفسه رئيساً للجنة الثورية ورئيساً للوزراء، كما عين كارملى نائباً أول لرئيس الوزراء، وعين أمين نائباً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية. وقامت السلطة الحاكمة بسلسلة من الإصلاحات الراديكالية، وفى الوقت نفسه أبرمت هذه السلطة مع الاتحاد السوفيتى بضع عشرة اتفاقية للمساعدات الاقتصادية، كما انضم عدد كبير من المستشارين السوفيتيين إلى الهيئات الحكومية الأفغانية وإلى القوات المسلحة. وفى شهر ديسمبر وقعت الدولتان على "معاهدة حسن

الجوار والتعاون الودي" التى غلب عليها طابع الانحياز العسكري. وجدير بالذكر أن الإصلاحات الراديكالية التى لم تتلاءم مع أوضاع الدولة والتغيرات الشديدة التى طرأت على العلاقات الأفغانية السوفيتية، أثارت استياء الجماهير الشعبية الأفغانية. اتضح لنا ذلك من خلال ما حدث فى شهر يونيه عام ١٩٧٨، حيث اندلعت انتفاضة مسلحة ضد الحكومة فى منطقة الحدود الشرقية لأفغانستان، وسرعان ما انتشرت هذه الانتفاضة إلى أكثر من نصف الأقاليم الأفغانية. وفى مارس عام ١٩٧٩ لقي ثلاثون مستشاراً سوفيتياً ونوهم حثفهم، إثر حدوث انتفاضة فى الخراط، حيث تعد هذه المنطقة ذات موقع إستراتيجى فى غرب أفغانستان. أما بالنسبة إلى الأوضاع الداخلية الأفغانية فقد ازدادت حدة الخلافات داخل الأحزاب الشعبية الديمقراطية الأفغانية يوماً بعد يوم، ففي الرابع عشر من شهر سبتمبر أحرز أمين انتصاراً داخل الحزب الديمقراطى فى ظل النار التى اشتعلت بين التيارين، وتبلور هذا الانتصار بتعيينه رئيساً للجنة الثورية وأمين عام الحزب. وعلى الجانب الآخر قام الاتحاد السوفيتى بوضع " خطة القيام بعمل عسكري فى منطقة جنوب أفغانستان" بهدف السيطرة على الوضع فى أفغانستان، حيث كان الهدف الإستراتيجى لهذه الخطة يتمثل فى احتلال أفغانستان مع إبقاء قوة عسكرية قوية هناك، وهو الأمر الذى يترتب عليه امتداد النفوذ السوفيتى فى جنوب أفغانستان، وتغيير الوضع الإستراتيجى فى الشرق الأوسط والخليج الفارسى، والاقتراب نحو تحقيق حلم الحكام الروس فى العصور السابقة، بدخول المحيط الهندى عن طريق السيطرة على المناطق الإستراتيجية فى

قارة آسيا وأوروبا، وهو الأمر الذى سيمكنها من الاستيلاء على النفط والمواد الإستراتيجية الأخرى، كما ستستطيع أن تسيطر على طرق المواصلات الملاحية فى الغرب وتتحكم فى الممر الإستراتيجى لبتترول الخليج، وإيجاد ظروف مواتية من أجل الصراع مع الولايات المتحدة على منطقة آسيا والمحيط الهادى التى تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً، وتلبية المطالب السوفيتية بالهيمنة على العالم. وفى إطار ذلك دخلت القوات السوفيتية أفغانستان وسيطرت على طرق المواصلات فى نوفمبر عام ١٩٧٩، بحجة استلام مهام الدفاع فى المنطقة، ثم سيطر رجال المظلات الجوية على مطار كابول والمطار العسكرى ببجرام، وهى إحدى الضواحي الأفغانية. وفى الرابع والعشرين من شهر ديسمبر بدأت الأعمال العدوانية للقوات السوفيتية، حيث تحركت مجموعة كبيرة من القوات السوفيتية والمعدات العسكرية الثقيلة باتجاه كابول. وفى مساء اليوم السابع والعشرين، قامت القوات السوفيتية بالهجوم والاستيلاء على قصر الشعب (قصر الرئاسة) والهيئات العامة والمحطات الإذاعية، وذلك تحت غطاء من الدبابات والطائرات، كما سقط أمين قتيلاً، ثم أعلن من المحطة الإذاعية بكابول عن تعيين كراملى رئيساً للجنة الثورية وسكرتيراً للحزب الديمقراطى الشعبى، وبعد بضعة أيام اتجهت بضعة آلاف من القوات السوفيتية إلى الجنوب وسيطرت سريعاً على الأقاليم والخطوط الرئيسية للمواصلات الأفغانية، حيث لم تتعرض السوفيت على وجه التقريب لأية مقاومة من جانب الجيش النظامى الأفغانى، عندما قامت بالعدوان على أفغانستان، لكنها لم تسلم من المقاومة الباسلة للشعب الأفغانى.

فقد بدأت حرب شعبية ضد السوفييت في أنحاء البلاد، وقامت فرقة العصابات بالهجوم على القوات السوفيتية المحتلة في كل الأماكن الموجودة بها. والواقع أن القوات المسلحة لفرقة العصابات قد ازدادت قوة في ظل مقاومة الحرب السوفيتية، ففي عام ١٩٨٦، بلغ عدد المنظمات لفرقة حرب العصابات تسعين منظمة، وبلغ عدد المشتركين بها أكثر من مائتي ألف، كما أنهم شكلوا معا "تحالف السبعة أحزاب وتحالف الثمانية أحزاب"، حيث كانت باكستان وإيران هي القاعدة الرئيسية لأنشطتهم. وفي ظل هذه الأحداث واصلت القوات السوفيتية المحتلة الدفع بقواتها العسكرية ومعداتنا من الأسلحة الحديثة مثل صواريخ 7B ذات الطراز الضفدعي، وقاذفة مقاتلة ميغ وقاذفة مقاتلة ذات طراز SU27، والدبابات الهوائية وطائرة والهيلوكبتر المسلحة وغيرها. ورغم أن عدد القوات السوفيتية المحتلة بلغ مائة وعشرين ألفاً، فإن هذه القوات لم تستطع إخضاع الشعب الأفغاني، كما أن ما تعرضت له السوفيت من خسائر بشرية واقتصادية كانت ضخمة، فكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة التي خاضت حرب فيتنام في نفس العام لاقتا نفس المصير، حيث وقعاً في ورطة صعب التخلص منها.

إن الغزو السوفيتي لأفغانستان لقي استكثاراً جماعياً من قبل الرأي العام الدولي، كما بذلت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى جهوداً كبيرة لحث السوفيت على الانسحاب من أفغانستان. وفي ظل تلك الظروف فإن المقاومة الباسلة للشعب الأفغاني أثقلت على السوفيت مسئولية كبيرة لم تستطع مواجهتها، لذلك اضطرت السوفيت إلى التفكير في مسألة الانسحاب

من أفغانستان. فكان اليوم الرابع عشر من شهر أبريل عام ١٩٨٨، شاهداً على التوقيع على الاتفاقية المعنية بالتسوية السياسية للقضية الأفغانية في جنيف، حيث وقعت كل من أفغانستان، باكستان، السوفيت والولايات المتحدة على ما تضمنته هذه الاتفاقية مع أربع وثائق ومذكرة. وفي ضوء هذه الاتفاقية تبدأ السوفيت في سحب قواتها من أفغانستان منذ اليوم الخامس عشر من شهر مايو، على أن يتم الانتهاء من سحب قواتها في غضون تسعة أشهر، وهكذا طويت صفحة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان الذي دام أكثر من تسعة أعوام في اليوم الخامس عشر فبراير عام ١٩٨٩، وفي ظل هذه الأحداث سقط نحو أكثر من عشرة آلاف قتيل بانسحاب السوفيت من أفغانستان بشكل نهائي.

القصف الجوي الأمريكي على ليبيا، كان شهر سبتمبر عام ١٩٦٩، شاهداً على قيام القذافي بالإطاحة بالأسرة الملكية من خلال قيامه بانقلاب سياسي، معلناً عن قيام الجماهيرية الليبية العربية، وفي العام التالي أعلن القذافي عن إغلاق القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة بليبيا، وفيما بعد ألغيت اتفاقيات التعاون على الصعيد العسكري والتكنولوجي والاقتصادي التي أبرمت بين الملك الليبي السابق والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا خسرت الولايات المتحدة أهم قاعدة عسكرية في منطقة شمال أفريقيا، ومنذ ذلك الحين تدهورت العلاقات الأمريكية الليبية. وبعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، وقفت ليبيا بجانب إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كما شنت الجماهير الليبية المتظاهرة الغاضبة هجوماً على مقر السفارة الأمريكية بليبيا

من قبل. وسبق أن أعلنت ليبيا أن خليج سرت يعتبر من المياه الإقليمية الدولة التابعة لها، حيث تمتد حدود هذه المياه عند خط عرض شمال ٣٠,٣٢، لكن الولايات المتحدة لم تعترف بهذا. وردا على هذه التصريحات الليبية أجرت الولايات المتحدة مناورات عسكرية في خليج سرت في أغسطس عام ١٩٨١، حيث وقعت معركة جوية بينها وبين القوات الجوية الليبية فوق خليج سرت، وأسقطت مقاتلتين ليبيتين، وهو الأمر الذي زاد من حدة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا. وفي إطار ذلك انتهزت السوفييت تلك الفرصة وقامت بالتقرب إلى ليبيا، ومنحت القذافي وسام اللبينة في يونيو عام ١٩٧١. أما بالنسبة للموقف الليبي من السوفييت فقد قامت ليبيا بتطوير العلاقات مع هذه الدولة على نحو إيجابي، كما تم شراء مجموعة كبيرة من المعدات والأسلحة من الاتحاد السوفيتي، حيث بلغ حجم صفقات السلاح السنوية نحو مليار دولار أمريكي. وفي عام ١٩٨٥، حصلت ليبيا من الاتحاد السوفيتي على صاروخ سام خمسة للدفاع الجوي بعيد المدى. كما تم استدعاء ألفين من مستشاري الاتحاد السوفيتي إلى ليبيا، وفي عام ١٩٨١ أبرم بروتوكول إضافي لتطوير التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين ليبيا والاتحاد السوفيتي، حيث تكررت الزيارات المتبادلة لكبار مسؤولي الجانبين بصورة كبيرة، وهو الأمر الذي أثار غضب الولايات المتحدة، حيث رأت أن ما تقوم به ليبيا لا يهدد أعمال الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط فحسب، بل يوجد ثغرة في الإستراتيجية القمعية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على السوفييت. وجدير بالذكر أن حوادث مصرع أربع مائة

واثنى عشر أمريكياً فى الخارج على أيدى عناصر إرهابية دولية فى الفترة ما بين عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٥، كانت من أكثر الأحداث التى هزت الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ٤٠% من الأعمال الإرهابية العالمية كانت موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذى أدهش الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية، فأقوى دولة فى العالم تفتقر إلى الشعور بالأمن. ورغم أن ليبيا ليست المسؤولة عن الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أن ليبيا تعتبر ملجأ للعناصر الإرهابية، وأنها تقوم بإمداد هذه العناصر بالأسلحة والأموال، ومسؤولة عن تدريبهم. وفى هذا الشأن اتهم الرئيس ريجان بعد توليه زمام السلطة ليبيا بمساندة الأعمال الإرهابية الدولية، وعلى هذا الصعيد سبق وأن أماطت صحيفة "الواشنطن بوست" اللثام عن أن الرئيس ريجان أصدر أمراً لأجهزة الاستخبارات المركزية الأمريكية بقتل القذافى، لكن أجهزة الاستخبارات لم تجد فرصة مناسبة لتنفيذ هذا الأمر.

وقد عازمت الولايات المتحدة على توجيه ضربة "جراحية" لليبيا لمعاقبتها، وفى الوقت نفسه يعتبر هذا الأمر بمثابة إنذار للدول المعادية للولايات المتحدة. وعلى هذا الصعيد صوّت الرئيس ريجان فى شهرى مارس وأبريل من عام ١٩٨٦، تباعاً على خطة المعركة التى قام الجانب العسكرى بوضعها، والتى تضمنت توجيه ضربتين لليبيا أطلق عليهما اسم "المرج المتأجج بالنيران" و"الوادی العمیق الذهبی".

وفى ٢٣ مارس عام ١٩٨٦، اصطفت تشكيلة مكونة من ثلاث من حاملات الطائرات فى الصفوف الأولى من مدخل خليج سرت، حيث قامت بمناورة أطلق عليها اسم فتح " خط ملاحى مائى حر"، كما أرسلت الولايات المتحدة غواصات ومقاتلات حربية لاخترق خط الموت الذى أعلنت عنه ليبيا، لتغرى ليبيا باستخدام الصواريخ الموجهة لمنظومة الدفاع. وبالطبع كانت نتيجة هذه الخطوة الأمريكية إطلاق سبعة صواريخ ليبية، وعلى الفور لما يتراجع الأسطول الأمريكى بعد إطلاق هذه الصواريخ، وأخذ يخطط لضربة أكثر قوة لأصابة ليبيا بالشلل التام. حيث قامت الولايات المتحدة بتنفيذ خطة " المرج المتأجج بالنار" فى الرابع والعشرين من شهر مارس الساعة التاسعة و نصف مساء، حيث شنت هجوماً على ليبيا مستغلة نقاط ضعف القوات الجوية الليبية التى تتمثل فى عدم قدرتها على القتال ليلاً متزعة بإطلاق ليبيا الصواريخ على القوات الأمريكية التى كانت تقوم بمناورات عادية. وقد أفلعت الطائرة المقاتلة " المعتدى ذات طراز A6 " والطائرة المقاتلة " القرصان ذات طراز A7 " والطائرة الحربية الإلكترونية "المتردد ذات طراز EA - 6B " على التوالى من مقر حاملة الطائرة " سراتوديا" ومقر حاملة الطائرات " بحر المرجان" ومقر حاملة الطائرات " الولايات المتحدة الأمريكية"، حيث شنت هذه الطائرات أعمالا هجومية على خليج سرت ومدينة سرت وبنى غازى، كما تم إطلاق صواريخ جوية " شوكة الصياد " وقنابل مجمعة " العين الحجرية " وقذائف ردار مضادة " هامو".

وفى ظل الحرب الصاروخية قصيرة الأمد دمرت أربع سفن صاروخية طوافة ليبية، وشبكة الرادار الموجودة بخليج سرت، كما تم تدمير

المنشآت الرئيسية بقاعدة القذائف الموجهة المضادة للطائرة، وقد لقي نحو مائة وخمسين ليبيا مصرعهم إثر هذا الهجوم الصاروخي. وفي صباح يوم السابع والعشرين من شهر مارس، قام الأسطول السادس الأمريكي بالانسحاب من خليج سرت بعد الانتهاء من مهامه الهجومية لتجنب إثارة المزيد من المشاعر المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في الدول العربية، ولتجنب ظهور تدخل مباشر للسوفيت.

وجدير بالذكر أن الخلافات الأمريكية الليبية تفاقمَت للغاية عقب المعركة الجوية في خليج سرت. وفي إطار ذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية توجيه ضربات إلى ليبيا بصورة متزايدة، كما قامت أيضا بسلسلة من الاستعدادات العسكرية. ففي الحادى عشر من شهر أبريل اصطفت اثنتان من حاملات الطائرات أطلق عليهما لقب " بحر المرجان " و " الولايات المتحدة الأمريكية " (كانت تحملان نحو ٢٧ سفينة حربية وأكثر من ١٧٠ طائرة لنقل السفن الحربية)، حيث قامت بدورية فى المياه الدولية فى جنوب البحر المتوسط منتظرة الأوامر من القيادة. وأصبحت القوات الأمريكية المرابطة فى جنوب أوربا جاهزة للقتال. وفى الثالث عشر من أبريل أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية فى عجل عشر طائرات خاصة بالتزويد الجوى للوقود إلى القاعدة الجوية البريطانية منتظرة الأوامر منها، وقد أجريت جميع أنواع التدريبات العسكرية تمهيدا للقتال. وفى مواجهة التهديدات العسكرية الأمريكية قال القذافى فى يوم الرابع عشر من شهر أبريل: إننا ننتظر العدو بقدم ثابتة، فإذا تجرأت الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه ضربة جوية إلى ليبيا فسوف تتكبد خسائر أفدح من الخسائر التى تكبدتها فى حرب فيتنام.

وفى مساء يوم الرابع عشر من أبريل بدأت الولايات المتحدة فى تنفيذ الخطة القتالية التى أطلق عليها " الوادى العميق الذهبى". ورغم أن عدد الطائرات القتالية المسنولة بشكل مباشر عن مهمة الضربة الجوية لم يتجاوز الثلاث والثلاثين طائرة (ثمانى عشرة طائرة من طرز القذف بالقنابل f-111 وخمس عشرة طائرة من طراز A-6-A-7)، فإن عدد طائرات التشويش الإلكترونية وطائرات الاستطلاع وطائرات المقاتلة f-18 وطائرات التزويد الجوى بالوقود وغيرها من طائرات الإغاثة وطائرات المدفعية بلغ أكثر من مائة وخمسين طائرة، وبالإضافة إلى هذه الطائرات التى كانت تقطع من حاملة الطائرات الجوية الموجود بالمياه الإقليمية فى البحر المتوسط، فإن هناك طائرات عسكرية أمريكية كانت تقطع من القواعد الجوية البريطانية المرابطة على بعد أكثر من خمسة آلاف كيلو متر من ميلدن هول وشاس وميلفور، حيث كان مركز قيادة الثورة للقذافى والقاعدة الجوية الليبية واثنين من قواعد إطلاق الصواريخ الليبية ومعسكران لتدريب العناصر الإرهابية اللذان حددتهما الولايات المتحدة من أهم الاهداف التى قصدها الغارة الجوية هذه المرة، المنتشرة فى العاصمة الليبية طرابلس وبنى غازى ثانى أكبر المدن الليبية. وفى الساعة الثانية فجر يوم الخامس عشر من شهر أبريل أغارت ثلاث وثلاثون طائرة للقوات الأمريكية على الأماكن السابق ذكرها، حيث انهال أكثر من مائة قذيفة على الأهداف المراد الهجوم عليها فى خلال اثنتى عشرة دقيقة، والتى تعتبر فترة قصيرة، مسفرة عن تدمير منشآت رئيسية للمعدات، كما تم تدمير طائرة ميج وطائرة إيرباص، ولقى أكثر من مائة شخص مصرعهم من جراء هذه التفجيرات، وجرح أكثر من ستمائة

شخص، وألحقت بمقر الرئيس الليبي ومقر القيادة أضرارًا بالغة، كما توفيت ابنة القذافي بالتبني التي تبلغ من العمر سنة ونصف السنة، وجرح ابنه خلال الغارة. أما القذافي الذي كان يوجد في خيمة بدوية بمعسكر آخر للجنود في نفس هذه الليلة، فقد نجا من الموت بأعجوبة. وكانت الغارة الجوية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا بمثابة ضربة ثقيلة على القذافي، لكن لم يستسلم إثر هذه الغارة. كما زاد الوضع توترًا في منطقة الشرق الأوسط إثر الغارة الجوية الأمريكية. حيث أثارت هذه الغارة اضطرابًا كبيرًا على الساحة الدولية، فاستكرت الدول العربية ودول الشرق الأوسط اختراق الولايات المتحدة الأمريكية لمبادئ العلاقات الدولية، كما وصل بعض المتطوعين العرب إلى طرابلس لتقديم الدعم للبيبا. أما بالنسبة إلى دول حلف الناتو فكانت لها ردود أفعال متباينة، ففيما عدا بريطانيا التي ساندت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة علنية، فإن معظم الدول الحليفة عارضت الأعمال الإرهابية، كما عارضت الأعمال الانتقامية العسكرية الأمريكية. وفيما بعد رأينا أن موقف العالم بأسره المعارض للأحداث التفجيرية والأعمال الهجومية الأمريكية والبريطانية لم يشهد تراجعًا فحسب، إنما شهد تصاعداً على نحو متزايد نظراً لما شهدته الساحة من أعمال انتقامية عسكرية أمريكية.

الهوامش

- (١) المجلد الخامس " لمختارات ماوتسى تونغ "، دار نشر رينمين طبعة عام ١٩٧٧ ص ٣٤١.
- (٢) أعلن عبد الناصر خطاب تأميم قناة السويس فى ميناء الإسكندرية فى عام ١٩٥٦، انظر " مجموعة وثائق قضايا الشرق الأوسط ، دار نشر المعارف العالمية ١٩٥٨ " ص ١٩٦.
- (٣) ليودجونغ خوا " سجل أحداث دول غرب آسيا " طبعها معهد أبحاث غرب آسيا وإفريقيا بجامعة العلوم الاجتماعية بالصين عام ١٩٩٠.
- (٤) الكاتب جى جوه شينغ، والكاتب تشين هه فنغ " تاريخ حرب الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية "، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية ١٩٨٧ ص ١٥١ حتى ص ١٥٣.
- (٥) صحيفة " وول ستريت " الصادرة فى اليوم الثانى من شهر يوليو من عام ١٩٥٨.
- (٦) لينيه فتفو (الروسى) " الأردن الحديثة"، دار نشر بجين رينمين ١٩٧٣ ص ٤١٥.

الباب الرابع

أشكال صراع الدول العظمى فى الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

الفصل الأول

منطقة الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة لا تزال البؤرة الرئيسية لصراع الدول العظمى

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك القوتين العظميين البريطانية والفرنسية، شهد العالم فترة من التغييرات انتقل فيها إلى ما يسمى بالتعددية القطبية، ففي ظل تضاريل احتمالية حدوث مواجهات عسكرية ضخمة إلى الحد الأدنى في هذه الفترة الانتقالية الجديدة، كانت هناك منافسة بين دول العالم حول من سيمتلك القوة الشاملة، حتى تستطيع هذه الدول أن تحصل على فرص وظروف مناسبة للتنمية، وتعزز من قوتها الذاتية، وترسي مكانة أفضل لها في أثناء إقامة نظام دولي جديد في المستقبل.

والواقع أن منطقة الشرق الأوسط - بعد انتهاء الحرب الباردة - لم يسدها الأمن بتفكك القوتين العظميتين البريطانية والفرنسية وبتفكك الاتحاد السوفيتي.

ونذكر أنه كان للشرق الأوسط شأن في غاية الأهمية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري العالمي في فترة الحرب الباردة، نظراً لما يتمتع به من موقع إستراتيجي متميز. والواقع أن انتهاء الحرب الباردة لا يدل

إلا على انتهاء عصر قديم، حيث لا تزال عملية بناء تركيبة عالمية جديدة ونظام عالمي جديد مليئة بصراع ونضال جميع أنواع القوى، وهو الأمر الذى جعل من الشرق الأوسط من أكثر المناطق الحساسة على الصعيد السياسى والاقتصادى والعسكرى العالمى، والبؤرة الرئيسية لصراع الدول العظمى فى فترة ما بعد الحرب الباردة، فالأسباب الرئيسية لما آلت إليه منطقة الشرق الأوسط ترجع إلى النقاط التالى ذكرها:

أولاً: إن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تتمتع بمكانة فى غاية الأهمية فى ظل السياسة الإقليمية. فلم تعد الجبال الشاهقة والمحيطات الضخمة التى كانت تبث الخوف فى قلوب الناس تشكل أى عائق إزاء البشرية بفضل ما شهدته من تكنولوجيا العلوم الحديثة من تنمية سريعة وانتشار استخدامهما، حتى إننا رأينا آثار أقدام البشر تطلّ الفضاء الخارجى ذهاباً وإياباً لعدة مرات، ولذلك يمكننا أن نستنتج من خلال ما سبق ذكره أن التقدم فى تكنولوجيا العلوم يقابله انخفاض نسبى فى الدور الذى يلعبه الموقع الجغرافى، ورغم ذلك فإن أهمية منطقة الشرق الأوسط على صعيد السياسة الإقليمية لم تتلاش. فقد قال نابليون الذى هز القارة الأوروبية فى بداية القرن التاسع عشر: " إننى سأكون قادراً على السيطرة على العالم فى حالة احتلالى لعمكا"^(١). إلا أنه اتضح اليوم بمرور السنين ومع تغير الأوضاع أن نابليون كان معه حق فيما قاله، فمنطقة الشرق الأوسط الواقعة فى النصف الشرقى لمركز الكرة الأرضية، والتى تعتبر ملتقى القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، تعد بمثابة أهم ممر إستراتيجى للمواصلات البرية والبحرية والجوية فى العالم، وتعتبر أحد المعابر الأكثر ازدحاماً بالفعل، كما أصبح الشرق الأوسط

المعروف بأنه ملتقى القارات الثلاث والمطل على البحار الخمسة جسراً مهماً للتبادل الثقافى والاقتصادى بين الشرق والغرب.

كما أن اتخاذ الشرق الأوسط طريقاً لنقل البضائع وتبادل الكفاءات البشرية لا يزال يعتبر من أسهل الطرق وأكثر الطرق اقتصادياً، وفى المقابل نرى أن استخدام تكنولوجيا العلوم الحديثة فى المجالات العسكرية لا يقلل من أهمية الشرق الأوسط فى ظل الإستراتيجية العسكرية العالمية، فالسيطرة على الشرق الأوسط لا تعنى السيطرة على ممر إستراتيجى مهم فى العالم فحسب، إنما تعنى إمكانية السيطرة على الأوضاع فى آسيا وأفريقيا وأوروبا. والواقع أن ما يتمتع به الشرق الأوسط من مميزات على صعيد السياسة الإقليمية جعل منه هدفاً للصراع، من الصعب أن تتخلى عنه الدول العظمى التى ترغب فى أن تتباهى بسيطرتها على العالم، كذلك بالنسبة للقوى الإستراتيجية العالمية بمختلف أنواعها فهى لا ترغب فى أن تكون تحت رحمة الدول العظمى.

ثانياً: إن الشرق الأوسط سىظل يعتبر أهم منطقة فى العالم لإنتاج النفط وإمداده، حيث يعتبر النفط " المحرك الرئيسى " للصناعة الحديثة. ونذكر أن أزمة النفط اللتين اندلعتا فى السبعينات أفضتا إلى ارتفاع كبير فى أسعار النفط، موجهة ضربة قوية لاقتصاد دول الغرب الصناعية، فقد أسفرت هذه الأزمة عن ركود الإنتاج وتدهور ميزان المدفوعات الدولى والتضخم المالى وزيادة عدد العاطلين وتعميق الخلافات الاقتصادية والاجتماعية فى دول الغرب. لكن دول الغرب لم تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث، فقد اتخذت بعض الإجراءات المناسبة للتخلص والتقليل من

اعتمادها على النفط المستورد، فنذكر على سبيل المثال تأكيدها على الاقتصاد فى النفط المستخدم وإدخال تحسينات على المعدات الميكانيكية لزيادة كفاءتها وقيامها برفع أسعار النفط المحلية. كما رأينا انتهاج الولايات المتحدة سياسة جديدة للطاقة بعد أزمة الخليج، "فإستراتيجية الطاقة القومية" التى أعلنتها الإدارة الأمريكية فى عام ١٩٩٤، أجرت تعديلات كبيرة تقريبًا على صعيد السياسة النفطية، حيث شجعت هذه الإستراتيجية على استخراج النفط والغاز الطبيعى من مناطق خارج منطقة الخليج الفارسى وتوسيع نطاق استخراج النفط المحلى الأمريكى وزيادة الكمية الإنتاجية من النفط المحلى^(٢). وفى الوقت ذاته رأينا دول الغرب الصناعية التى اتخذت من النفط المستورد مصدرًا رئيسيًا للطاقة - فى ظل الضربات الموجهة لها من جراء أزمة النفط - توجه جهودها البشرى والمالى نحو أعمال التنمية لإيجاد طاقة بديلة تحل محل النفط، حيث أثمرت جهودها ببعض النتائج المرضية، ونذكر على سبيل المثال أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح اللتين أثمرتهما البحوث فى المعامل، دخلتا فى طور الاستخدام، كما حقق محرك تفكيك الكحول المثلى والهيدروجين نتائج ناجحة فى المعمل. ورغم هذا النجاح، فإن صعوبة استخراج مثل هذه الطاقة البديلة وارتفاع أسعارها وظهور عيوب فى اختلاف طبيعة تشغيلها أدى إلى صعوبة دخولها فى الأسواق وانتشارها بصورة واسعة واستخدامها خلال فترة قصيرة من الزمن. والواقع أن النفط سيظل الوقود الاقتصادى والوقود الأرخص والأكثر فاعلية خلال فترة طويلة من الزمن فى المستقبل، وجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط تمتلك ٦٦,٤٢% من احتياطي النفط العالمى، والذى يبلغ ٩٠ مليارًا و ٧٣٠ مليون طن، كما تمتلك

٣١% من الكمية الاحتياطية للغاز الطبيعي العالمى والتي تصل إلى ٣٥٠٥٠,٨٨ مليار متر مكعب^(٣)، كما أن ٢٩,٩% من استهلاك النفط فى الولايات المتحدة الأمريكية و ٦٤,٦% من استهلاك النفط فى اليابان و ٥٢% من استهلاك النفط فى أوروبا الغربية مستورد من منطقة الشرق الأوسط. وفى ضوء ما تنبئ به القطاعات المعنية فإن الكمية المطلوبة من النفط فى الدول الصناعية ستزداد بنسبة ٢٠%^(٤). ومنذ وقتنا هذا حتى حلول عام ٢٠٠٠ ستظل منطقة الشرق الأوسط مصدراً لـ ٤١% من النفط الذى يحتاجه العالم^(٥). أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فرغم اتباعها سياسة جديدة للطاقة، فإن نسبة النفط المستورد فى ظل استهلاك الطاقة سيشهد ارتفاعاً على نحو دائم، ونذكر أيضاً أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ستظل الولايات المتحدة الأمريكية تستورد ٥٧% من الكمية المستهلكة من النفط، كما ستشهد هذه النسبة ارتفاعاً لتصل إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠١٠. لذلك يمكننا أن نستنتج مما سبق أن منطقة الشرق الأوسط باعتبارها (مخزن النفط العالمى) ستظل تلعب دوراً فى غاية الأهمية فى ظل تنمية الاقتصاد العالمى.

ثالثاً: السيطرة على النفط وإخضاع المنافسين إلى قيود. بعد انتهاء الحرب الباردة تنامى اتجاه التعددية بشكل متزايد فى العالم مع تلاشى قوة الاتحاد السوفيتى وانهيار القوتين العظميين البريطانىة والفرنسية، كما شهدت دول العالم ساحة من المنافسة الشرسة حول من ستمتلك القوة، حيث اتخذت من التنمية الاقتصادية معياراً أساسياً للمنافسة. وتجدر الإشارة إلى أن دول الغرب لم تستطع الاستمرار فى وحدة تضامنها فى ظل انخفاض التهديد السوفيتى، كما لم تستطع أيضاً الإبقاء على "مستوى التعبئة العسكرية" الذى

شهدته فترة الحرب الباردة، بل على العكس شهدت الخلافات بين الدول الرأسمالية تصاعداً تدريجياً، خاصة ما شهده الصراع على الصعيد الاقتصادى والتجارى بين هذه الدول من حدة كانت تزداد يوماً بعد يوم. وفى هذا الصدد لم تسمح العلاقات الاقتصادية القوية بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا باستخدام الطرق العسكرية لتسوية الصراع والخلاف المتبادلين بينهم نظراً لما شهدته التنمية الاقتصادية فى دول العالم من عملية تدويل. ومن المعروف أن الطاقة أصبحت فى ظل المنافسة الاقتصادية العالمية فى المستقبل أحد العناصر المهمة لفرض القيود، وهكذا نرى أن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط تعنى امتلاك السلاح الذى يخضع الحلفاء والخصوم فى الغرب، نظراً لأن النفط لا يزال يعتبر القوة المحركة للتنمية الاقتصادية للدول الصناعية، كما يمكن مواجهة التحديات ومنافسة الخصوم فى النواحي السياسية والاقتصادية من خلال السيطرة على إمدادات النفط والتدخل فى تحديد أسعار بيع النفط. لذلك وجدنا أنه عندما أسرع الدول العظمى نحو السيطرة على الشرق الأوسط للحفاظ على نفوذها القوية فى ظل بناء منظومة جديدة عالمية، رأت دول الغرب الأخرى حتمية تعزيز منافستها فى الشرق الأوسط حتى لا تصبح تحت سيطرة الآخرين.

الفصل الثانى

أهم أشكال الصراع للدول العظمى فى الشرق الأوسط

إن القضايا التاريخية الكبرى التى تتمثل فى كيفية الحفاظ على التفوق الذاتى فى ظل المنافسة على القوة الشاملة للدولة، وكيفية إحراز مكانة مناسبة فى ظل بناء منظومة عالمية فى المستقبل، كانت مطروحة أمام حكومات الدول كافة دون استثناء. وفى ضوء مكانة الشرق الأوسط المهمة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وانتهاء الحرب الباردة، شهد الشرق الأوسط صراعًا جديدًا بدأت الدول العظمى. ورغم أن هذا العصر شهد تغيرات ضخمة، فإن الصراع التقليدى كالصراع على مناطق النفوذ والصراع على الثروات الإستراتيجية والصراع على الأسواق التجارية كان حادًا للغاية.

الصراع على مناطق النفوذ

الواقع أن هناك صلة قوية بين السياسة والاقتصاد منذ قديم الأزل، حيث يتضح هذا الأمر كثيرًا فى يومنا هذا الذى يشهد تناميًا لعلاقات سياسية واقتصادية عالمية قوية، فمن خلال تاريخ نمو الاقتصاد العالمى نرى أن الاتجاهات السياسية (أو ما يسمى بالميزات السياسية) لها تأثير مهم على

الجانبيين اللذين تربطهما علاقات اقتصادية سواء فى مجال الصفقات المعنية بالحصول على القروض والمعونات المالية أو فتح أسواق تجارية أو صفقات الثروات الطبيعية، بما فى ذلك صفقات المنتجات التجارية المهمة أو الصفقات التجارية الكبيرة، كذلك الأمر بالنسبة إلى الصراع على مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط، حيث تتطوى عليه عوامل اقتصادية بحتة للغاية. والواقع أن إعادة بناء منظومة العلاقات الدولية وإعادة توازن القوة الإقليمية اللتين جاءتا باعتبارهما نتيجة لما حدث للقوتين العظميين من تفكك، أعطيتا للدول العظمى فرصة الصراع على الشرق الأوسط. كما أن النتائج المترتبة على الحصول على مناطق النفوذ فى المنطقة أو توسيعها سيعزز من القوة الفعلية للدول العظمى وسيسهم فى إيجاد مكانة ملائمة لهذه الدول أثناء تنافسها فى ظل عملية بناء نظام عالمى جديد.

الصراع على الثروات الإستراتيجية

فى مواجهة السباق الدائر حول من يمتلك القوة الشاملة، رأينا أن الثروات خاصة الثروات الإستراتيجية التى تتطوى عليها أهمية عظمى على صعيد التنمية الاقتصادية والسياسية العالمية شكلت العناصر الأساسية التى وضعت نهاية للمسألة المتعلقة بقدرة الاقتصاد على التنمية بصورة مستقرة وطويلة الأمد. فنذكر أن الشرق الأوسط أصبح منطقة سياسية واقتصادية عالمية حساسة بفضل ما تملكه من النفط، باعتباره القوة المحركة للصناعة الحديثة، كما أن الدول كافة تعتبر الحصول على نفط كاف لتلبية احتياجات

التنمية الاقتصادية للمجتمع أمراً في غاية الأهمية. وفي هذا الصدد نجد تبايناً في كيفية تعامل هذه الدول مع الثروات الإستراتيجية، فصراع الدول العظمى على مزيد من الثروات الإستراتيجية ليس بغرض تلبية احتياجات التنمية الذاتية فحسب، إنما يهدف في الوقت ذاته إلى السيطرة على أكبر قدر من وسائل الإخضاع لتفرض بها قيوداً على الآخرين . أما صراع الدول الصغرى على الثروات الإستراتيجية فليس بغرض ضمان الاحتياجات الذاتية فحسب، إنما يهدف في الوقت ذاته ألا تخضع هذه الدول للآخرين. وبذلك نكتشف أن أهداف الصراع على الثروات الإستراتيجية جعلت هذا الصراع ينطوى عليه مغزى سياسى بحث، بالإضافة إلى توافر العناصر الاقتصادية للصراع على هذه الثروات.

الصراع على الأسواق التجارية

رأينا أنه في السنوات الأخيرة زادت حدة الصراع بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا على صعيد التنمية الاقتصادية، كما أخذت المنافسة التجارية تزداد احتداماً يوماً بعد يوم، وقد وصل الأمر إلى درجة تبادل فرض العقوبات واللجوء إلى الوسائل الانتقامية في ظل احتدام الصراع بين هذه الدول وبعضها. وفي هذا الشأن نذكر أنه في اليوم الثامن والعشرين من مايو عام ١٩٩٣، اتخذت الولايات المتحدة مما انطوت عليه السياسة العامة للمشتريات للمجموعة الأوروبية من "تميز" كحجة معلنة حظر اشتراك شركات دول المجموعة الأوروبية في المناقصة التي أعلنها البرنامج العام للاتحاد

الفيدرالى الأمريكى، فارضة بذلك عقوبات على شركات هذه الدول. إلا أن دول أعضاء المجموعة الأوربية لم تقف مكتوفة الأيدى أمام ما يحدث، ففى الثامن من يونيه توصلت هذه الدول الى اتفاق، حيث قرروا القيام بأعمال انتقامية رداً على ما أعلنته الولايات المتحدة. ونذكر أيضاً أن العجز التجارى الضخم الذى شهدته الولايات المتحدة على مدار سنوات متتالية جعلها تطلب بصورة ملحة من اليابان أن تفتح أسواقها المحلية لها، إلا أنه بعد أن خيمت على المفاوضات التجارية الأمريكية اليابانية سحابة سوداء لعدة مرات، أعلنت الولايات المتحدة فى الخادى والثلاثين من عام ١٩٧٤ عن أنها ستفرض عقوبات تجارية على اليابان، إذا لم تقدم اليابان لية تنازلات خلال ستين يوماً، وذلك بأن تفسح مجال استيراد أجهزة الاتصالات والمعدات الطبية الأمريكية إلى اليابان.

وعلى الجانب الآخر استاءت الحكومة اليابانية للغاية من قرار الولايات المتحدة بإدراجها ضمن " الدول الصديقة المعاقبة "، حيث أعربت بوضوح عن أنها لن تنوى إجراء مفاوضات فى ظل وجود ضغوط أمريكية تفرض عقوبات من جانب واحد. والواقع أن التخطيط لفتح سوق أوربية وبناء منطقة تجارية حرة فى أمريكا الشمالية عزز من قوة المنافسة الجماعية، كما عمل على حماية منتجاتهم فى المناطق الأخرى، كما تزامن هذا الأمر مع ما قامت به الدول العظمى من صراع حاد فى المناطق الأخرى غير المحصنة . ومما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط الغنية بالدولارات النفطية والتى تشهد أيضاً مرحلة إصلاح ليهيكلها الاقتصادى تعتبر سوقاً ذا قدرات اقتصادية ضخمة ومستقبلاً للتمية. فنرى أن حجم تجارة الاستيراد السنوى لهذه المنطقة فى

الوقت الحالي وصل إلى ١٥٠ مليار دولار أمريكي^(٦)، فمثل هذا السوق الضخم في يومنا هذا الذي يشهد فيه الاقتصاد العالمي انتعاشاً ضخماً، وتزداد فيه حدة الصدمات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا يعتبر مكاناً ساحراً للغاية بغض النظر عن حالة هذا السوق، وبذلك أصبح سوق الشرق الأوسط هدفاً مهماً في ظل صراع الدول العظمى. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مصانع الأسلحة الضخمة واجهت صعوبة الاستمرار في مزاوله أنشطتها نظراً لتضاؤل الاحتياجات من المعدات العسكرية للغرب بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن هذه المصانع وجدت في الشرق الأوسط أملاً جديداً، فقد بدأ في الشرق الأوسط سباق جديد للتسلح بعد الحرب الباردة، فرأينا أن حجم صفقات الأسلحة في الشرق الأوسط يمثل نحو ثلثي حجم صفقات السلاح في العالم، وهو الأمر الذي جذب تجار السلاح في الدول العظمى كافة إلى التوافد تباعاً إلى هذه المنطقة.

صراع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

وفي هذا الشأن نذكر أن هناك شخصيات أمريكية مهمة في الأوساط السياسية أوضحت مراراً مكانة الشرق الأوسط في ظل السياسة الأمريكية العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وقبل وبعد حرب الخليج. فقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق بوش للمرة الثانية عندما تحدث عن منطقة الشرق الأوسط في تقرير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي "الذي سلمه إلى الكونجرس في مارس عام ١٩٩٠، أن اعتماد العالم الحر على الطاقة التي يحصل عليها

من هذه المنطقة الرئيسية، وعلاقات الولايات المتحدة القوية مع معظم دول هذه المنطقة ستظل تتدرج تحت قائمة المصالح الأمريكية المهمة. وفى هذا الصدد نذكر أن تقرير إستراتيجية الأمن القومى الذى أعلنته الإدارة الأمريكية فى ٢١ يوليو عام ١٩٩٤، والذى أطلق عليه " إستراتيجية المشاركة وتنمية الأمن القومى " ناقش على نحو كامل مسألة اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة النفطية خاصة نفط الشرق الأوسط، حيث أشار التقرير بوضوح إلى " أن هناك مصالح أمريكية طويلة الأمد فى الشرق الأوسط "، وإلى أن " اعتماد الولايات المتحدة على نفط الدول الأجنبية يزداد أهمية منذ فترة طويلة من الزمن تقريباً مع الاستنزاف التدريجى لثرواتها المحلية"، ونذكر أن الاقتصاد الأمريكى زاد بنحو ٧٥% منذ أزمة النفط الأولى، إلا أن استهلاك الأمريكى من النفط فى هذه الفترة لم يتغير تقريباً، كما أن الكمية الإنتاجية من النفط الأمريكى شهدت انخفاضاً. فهذه الحقائق تدل على ضرورة استمرار الولايات المتحدة فى اعتمادها على استخدام الطاقة واقتصادها على نحو كامل، والبحث عن مصادر أخرى للطاقة. ورغم أن الولايات المتحدة اتخذت إجراءات معنية بالاقتصاد فى الطاقة، فإنها لا تزال مصابة بالانهم الشديد تجاه استنزاف هذه الثروات المهمة دون قيود. والواقع أن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة يمكن أن نذكرها كالتالى: اتخذت الولايات المتحدة من حرب الخليج نقطة تحول لها، فمن خلال حرب الخليج وترتيبات ما بعد الحرب فى الشرق الأوسط تهيأ للولايات المتحدة الجو الملائم لها لنتزعم منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، كما قامت ببناء منظومة للأمن الإقليمى فى هذه المنطقة تتماشى مع المصالح

الأمريكية. ويمكننا أن نرى من خلال مقارنتنا السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة ونظيرتها بعد الحرب، أوجه الاختلاف بينهما، حيث كانت النقاط الرئيسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة تتمحور بشكل رئيسي حول كبح جماح السوفيت ومنافستها، أما في فترة ما بعد الحرب الباردة التي لم تُعبأ بفكرة كبح جماح السوفيت، فقد بدأت السياسة الأمريكية تولى اهتمامًا كبيرًا بالنفط، بمعنى أن المصالح النفطية أصبحت من أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة. وجدير بالذكر أن فحوى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الأمريكية العالمية تتمثل في الدفع بنظام جديد في الشرق الأوسط ذي طراز أمريكي نحو الساحة العالمية، ومن ثم بناء نظام عالمي جديد تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سمعنا التصريحات الواضحة لمستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي "أنطوني ليك" عن مدى استمرار أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة، كما صرح بأن الشرق الأوسط يمكن اعتباره "مثالاً لأسلوب معاملة بلادى للعالم بعد الحرب الباردة"^(٧). ورأينا أنه في ظل اختفاء منافسين للولايات المتحدة على الهيمنة بعد تفكك القوتين العظميين البريطانية والفرنسية أسرع الولايات المتحدة نحو بسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط بأكملها، فكان الصراع الأمريكي في الشرق الأوسط صراعاً ذا أوجه متعددة. فعلى الصعيد السياسي رأينا أن سيطرة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط حققت الاستقرار لزعامتها في المنطقة، فهي بذلك تجنّى الكثير من المصالح الاقتصادية الحقيقية وطويلة الأمد، كما أن الردع العسكري الأمريكي يعد ضماناً لتحقيق الأهداف الأمريكية.

والواقع أن الولايات المتحدة استغلت هذه الأزمة بشكل كامل بعد اندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠، حيث قامت بتشكيل قوات متعددة الجنسيات قوامها بضع عشرة آلاف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار الأمم المتحدة، فهذه القوات شنت أول حرب ضخمة بعد الحرب الباردة. ومن خلال حرب الخليج أظهرت الولايات المتحدة قوتها العسكرية باعتبارها دولة عظمى وحيدة في العالم، والواقع أن هذا الأمر لم يحقق وجوداً عسكرياً أمريكياً في المنطقة فحسب، إنما أرسى نفوذاً أمريكية قوية في المنطقة. فبعد حرب الخليج أشرفت الولايات المتحدة في النهاية على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في مدريد، حيث توصلت الولايات المتحدة إلى عقد هذا المؤتمر من خلال ما بذلته من جهود دبلوماسية استمرت سبعة أشهر، وما قامت به من زيارات مكوكية بلغ عددها ثمانى زيارات والتي أجزاها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق بيكر إلى الشرق الأوسط. كما نذكر أن الرئيس كلينتون - بعد توليه الإدارة في البيت الأبيض - اعتبر مسألة تحقيق السلام في الشرق الأوسط من القضايا التي تأتي على أولوية المناقشات، فعلى صعيد الصراع العربى الإسرائيلى، أعلن كلينتون عن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستشارك فى الجولة التاسعة من المفاوضات العربية الإسرائيلية باعتبارها " شريكاً رسمياً " فى هذه المفاوضات. وقد شهد يوم الثالث عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٩٣، إشراف الرئيس الأمريكى على مراسم التوقيع على البيان الإسرائيلى الفلسطينى المتعلق بمبادئ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت والذى عقد فى البيت الأبيض، فى ظل ما حققته المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية السرية من نتائج إيجابية بالاعتراف المتبادل بين الطرفين

الفلسطيني والإسرائيلي والتوصل إلى اتفاقية الحكم الذاتي لغزة - أريحا. وفيما بعد أعلنت الإدارة الأمريكية عن استئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما قامت بتبدير المساعدات المالية من أجل مشروع الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية ستمنح مساعدات مالية تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، لضمان استمرار الزعامة الأمريكية في ظل عملية السلام في الشرق الأوسط. ولم تتوقف الدبلوماسية الأمريكية عند هذا الحد، فقامت الولايات المتحدة بالتعاون مع حلفائها في الشرق الأوسط بترسيخ مكانتها من خلال ترتيبات ما بعد حرب الخليج وعملية السلام في الشرق الأوسط وغيرها من الإجراءات لبقاء استمرار السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط بما يتفق مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وفي هذا الشأن أسرعت الولايات المتحدة في الحصول على موافقة ست دول خليجية على مشروع الأمن الخليجي الذي طرحته بعد فترة قصيرة من حرب الخليج، حيث تضمن هذا المشروع بشكل رئيسي إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة ودول الخليج في منطقة الخليج، وعلى إقامة الولايات المتحدة نقطة قيادة متقدمة تابعة للقيادة المركزية الأمريكية في هذه المنطقة. وهو الأمر الذي يبسط قوة القوات البحرية الأمريكية في الخليج، كما يضمن هذا المشروع أيضًا تخزين معدات عسكرية أمريكية وزيادة أعمال بيع السلاح الأمريكي لهذه المنطقة^(٨). ولم يتوقف سيناريو السياسة الأمريكية في منطقة الخليج عند هذا الحد، إنما أبرمت الولايات المتحدة "اتفاقية التعاون الدفاعي والأمني" مع كل من الكويت والبحرين وعمان وقطر ودول خليجية أخرى على التوالي^(٩). أما بالنسبة إلى العلاقات

الأمريكية الإسرائيلية، رأينا أن الولايات المتحدة وإسرائيل - بعد تولى كلينتون الإدارة الأمريكية - عاودت التأكيد على علاقات شراكة التعاون الإستراتيجية بعد الحرب الباردة، كما ستواصل الولايات المتحدة تنفيذ التعهدات الأمنية إزاء إسرائيل وتقديم مساعدات مالية تقدر بثلاثة مليارات من الدولارات الأمريكية سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك عززت الولايات المتحدة علاقاتها مع حلفائها في الشرق الأوسط من خلال تخفيف الديون المصرية والتركية، وإعطاء مصر دوراً في ظل عملية السلام ومنح الجنرالات التركية حق قيادة قوات حفظ السلام للأمم المتحدة في الصومال وغيرها من الإجراءات. كما رأينا المناورات العسكرية المشتركة العديدة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط لتتباهى الولايات المتحدة بمدى قوتها العسكرية، فنذكر أن عام ١٩٩٠، شهد حدوث أربع عشرة مناورة عسكرية بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، وفي عام ١٩٩٣ وصل عدد مرات هذه المناورات العسكرية إلى ٧١ مناورة^(١٠)، أي بمعدل ست مناورات شهرياً، حيث كانت تهدف هذه المناورات إلى تعزيز القوة المؤثرة الأمريكية في الشرق الأوسط.

أما على صعيد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط فقامت الولايات المتحدة بتعديل هذه السياسة بعد حصولها على منصب الزعامة في الشرق الأوسط وذلك لتحقيق أهدافها الإستراتيجية على نحو أفضل. فقد تخلت الولايات المتحدة عن أساليبها القديمة التي كانت تمارسها في منطقة الخليج، حيث كانت تقف وراء إيران في عهد البهلوي وتكبح جماح العراق، أما في ظل الحرب العراقية الإيرانية فكانت تدعم العراق في مواجهة إيران

منتهجة بذلك سياسة الاحتواء المزدوج. فرأى مستشار الأمن القومي أنطوني لارك أثناء شرحه " لسياسة الاحتواء المزدوج " أن العراق وإيران وليبيا تعتبر من الدول " المارقة "، فهو يعتقد أن انتصار العراق في الحرب العراقية الإيرانية قلل من القدرات الهجومية التقليدية لإيران، كما أن هزيمة العراق في حرب الخليج تسببت في إضعاف قدراتها الهجومية، ورغم ذلك فإن هذه الدول تمارس خططاً عسكرية ذات أطماع جياشة ومكلفة، خاصة الخطط المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ومنظومة إطلاق الصواريخ لحماية حكمها أو تحقيق أهدافها في الخارج. كما أن ما تقوم به هذه الدول يعتبر تصرفاً يحمل نوعاً من التهديد والوعيد ويعد من التصرفات المناهضة، كما أنها ستشكل تهديداً خطيراً على الأنظمة الديمقراطية في الدول المجاورة إذا زادت نفوذها في المنطقة. وذكر المسؤول الأمريكي أن مواجهة المواقف العدائية التي تصدر من بغداد وطهران وإقامة توازن قوى في الشرق الأوسط يلعب دوراً إيجابياً في المنطقة يعد من الأهداف الأساسية لسياسة الاحتواء المزدوج، حيث جاءت هذه السياسة لحماية المصالح الأمريكية التي تتمثل في الحفاظ على أمن حلفائها واستقرار سعر النفط وحرية تداوله^(١١). وذكر تقرير إستراتيجية الأمن الأمريكي الذي أعلنته الإدارة الأمريكية في يوليو عام ١٩٩٤، أهداف للتدخلات العسكرية الأمريكية في المنطقة، حيث تتبلور هذه الأهداف كالتالي: "إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة الأمريكية غير منوطة بأعمال السلام، فمهمتها الأساسية تتبلور في الحيلولة دون وقوع أى صراعات تهدد مصالحنا، أما إذا كانت هناك حتمية للتدخل العسكري، فستخوض هذه القوات حرباً في مثل هذه النوعية من الصراع، لتحرز

النصر". ونذكر في هذا الصدد إصرار الولايات المتحدة دوماً على فرض عقوبات إزاء العراق في ظل سيطرة هذا الفكر الإستراتيجي على أعمال التدخل العسكري الأمريكي، ففي أكتوبر عام ١٩٩٤، أرسلت الولايات المتحدة قوات مسلحة قوامها بضعة عشر ألفاً للمرة الثانية إلى الخليج، عندما شهدت الأوضاع عند الحدود الكويتية نوعاً من التوتر، حيث حاولت هذه القوات توجيه ضربات جديدة للعراق. والواقع أن العراق لم تكن الوحيدة التي نالت نصيبها من تلك العقوبات، فقد استغلت الولايات المتحدة أيضاً حادث تفجير الطائرة لوكيربي، وقامت بفرض عقوبات على ليبيا، ورأيناها تقوم أيضاً بكبح جماح القوى الإسلامية الإيرانية.

وإذا تحدثنا عن دور الزعامة الأمريكية في الشرق الأوسط، نكتشف أن هذا الدور لم يعمل على امتداد تأثير السياسة الأمريكية في المنطقة فحسب، إنما كانت هناك مصالح اقتصادية ضخمة جنتها الولايات المتحدة من وراء هذه الزعامة أيضاً. ونذكر في هذا الصدد؛ أن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج تكفلت وحدها بـ ٥٠٠ مناقصة من ضمن ٩٥١ مناقصة خاصة بإعادة إعمار الكويت كدفعة أولى، حيث بلغ حجم العقود الموقعة خمسة مليارات دولار أمريكي، ومن هنا نرى أن الولايات المتحدة ربحت أرباحاً لا بأس بها من مشروع واحد فقط. وفي الحقيقة أن الأسباب التي استطاعت بها الولايات المتحدة أن تسيطر على التعاقدات التجارية لا ترجع إلى انخفاض الأسعار التي قدمتها أثناء المناقصات، أو امتلاكها لأحدث أنواع التكنولوجيا، فالانتصارات التي أحرزتها الولايات المتحدة في حرب الخليج زادت من تأثيرها وسيطرتها على الشرق الأوسط، فكان تأثير الولايات المتحدة على

أعمال إعادة إعمار الكويت أمراً بديهيًا، لذلك لم تكن هناك بالطبع منافسة على درجة من المساواة بين التعاقدات الأمريكية والتعاقدات التجارية للدول الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن اعتماد الولايات المتحدة على أسلحة متقدمة في إحراز النصر في حرب الخليج يعتبر من الناحية التجارية إعلاناً تسويقيًا جيدًا للغاية لصناعة الأسلحة الأمريكية. وبالتالي زادت قوة منافسة الأسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة أكبر تاجر سلاح في سوق السلاح في الشرق الأوسط. فنذكر أنه منذ الفترة ما بين نهاية عام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩٢، باعت الولايات المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط أسلحة تقدر بـ ١٩ مليار دولار أمريكي، حيث باعت إلى البحرين أسلحة أمريكية تقدر بـ ٣٧ مليون دولار منها ٢٧ دبابة حربية، وإلى مصر أسلحة تقدر بـ ٢ مليار و ١٧٠ مليون دولار أمريكي، تشمل على ٤٦ مقاتلة حربية حديثة، و ٨٠ صاروخاً جو أرض، و ٢٤٠ صاروخاً للدبابات وقذائف مجمعة، كما باعت إلى إسرائيل أسلحة تقدر بـ ٤٦٧ مليوناً و ٩٠٠ ألف دولار وقذيفتين من قذائف سام وصاروخ سام ٦٧، وباعت إلى الكويت أسلحة تقدر بـ ٣٥٠ مليون دولار من أجل مرافق القواعد الجوية، وباعت إلى السعودية أسلحة تقدر بـ ١٤ ملياراً و ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، من بينها ٤٨ مقاتلة من طراز (F.15ES) و ٢٤ مقاتلة من طراز 15H و ١٥ دبابة حربية و ١٢ قاذفة إطلاق صواريخ، وباعت إلى المغرب أسلحة تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار، حيث باعت لها ٢٠ مقاتلة مستخدمة، وباعت إلى عمان أسلحة تقدر بـ ١٥٠ مليون دولار معظمها ١٩٩ سيارة مصفحة لنقل الجنود، وباعت إلى الإمارات أسلحة تقدر

بـ ٧٣٧ مليون دولار، معظمها طائرات هيلوكبتر من طراز عبادى و ٦٢٠ صاروخاً^(١٢).

وهكذا رأينا الولايات المتحدة تستغل احتكارها للشروط الملائمة لإتمام عملية السلام فى الشرق الأوسط فى سعيها المتواصل نحو تحقيق مصالحها الاقتصادية، وبالتالى كان هناك صراع بينها وبين اليابان والاتحاد الأوروبى على سوق الشرق الأوسط. فممنذ عام ١٩٩٥، أرسلت الولايات المتحدة وفوداً اقتصادية وتجارية كثيرة لزيارة إسرائيل والسعودية والأردن ومصر وتونس وغيرها من دول الشرق الأوسط. وبالنسبة إلى التعاون الأمريكى الإسرائيلى أعلن وزير الشؤون التجارية الأمريكى بولان أثناء زيارته لإسرائيل عن تأسيس لجنة أمريكية إسرائيلية للعلوم والتكنولوجيا، حيث تعمل هذه اللجنة بشكل رئيسى على تعزيز التعاون فى مجال التكنولوجيا الحديثة، كما أعلن عمدة ولاية ماساشوتسى الأمريكية، أثناء رئاسته لوفد كبير يضم خبراء مشهورين فى الأوساط التجارية وخبراء فى مجال التكنولوجيا فى زيارة إلى إسرائيل عن افتتاح مكتب لشركتين أمريكيتين للمنتجات الطبية والحيوية فى القدس، وتجدر الإشارة إلى أن شركة أنيت الأمريكية وشركة ميكروسوفت الأمريكية تعملان دوماً على توسيع فروعها بالقدس، كما توجد ٢١ ولاية أمريكية أبرمت مع إسرائيل اتفاقية التعاون الاقتصادى والثقافى.

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية الفلسطينية نذكر مشروع "صناع السلام" الذى طرحته الولايات المتحدة أثناء افتتاحها لأسواق تجارية أمريكية فى الأراضي الفلسطينية، كما أجرى تسعة وعشرون مستمراً أمريكياً من ضمن "وفد صناع السلام" الذى حضر إلى بيت لحم والضفة الغربية مناقشات حول

التجارة الأمريكية الفلسطينية لتشجيع الشركات الخاصة الأمريكية على ممارسة نشاطها الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية^(١٣).

ظهور روسيا مرة أخرى على ساحة الشرق الأوسط

من المعروف أنه بعد أحداث تفكك الاتحاد السوفيتي ورثت روسيا التراث السياسي للاتحاد السوفيتي سابقاً، كما حصلت على مقعد دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة. ورغم أن روسيا لا تمتلك قوة الاتحاد السوفيتي بوصفه دولة عظمى في الأيام الماضية، فإنها لا تزال نشطة على الساحة الدولية حيث ساندتها في هذا الأمر القوة الخارقة التي كانت تتمتع بها هذه الدولة العظمى. وإذا تطرقنا في الحديث عن الوجود الروسي في ساحة الشرق الأوسط، نرى أن ما شهدته روسيا من أوضاع سياسية مضطربة، وما شهده اقتصادها من انهيار متكرر في بداية فترة تفكك الاتحاد السوفيتي السابق جعلها غير قادرة ومشغولة عن الاهتمام بشئون الشرق الأوسط، وبالتالي اكتفت بأن تكون شريكاً للولايات المتحدة بصورة مؤقتة. فنذكر على سبيل المثال " الدور الثانوي الضعيف" الذي لعبته روسيا في ظل المفاوضات العربية الإسرائيلية التي عقدت بعد مؤتمر مدريد الدولي للسلام في الشرق الأوسط. كما تعاونت روسيا مع الولايات المتحدة في القضايا المتعلقة بفرض العقوبات على العراق وقضية المراقبة النووية وقضايا أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن التصرفات الروسية السابق ذكرها جاءت من منطلق الحفاظ على قوتها المؤثرة المحدودة. بيد أن روسيا لم تتخل بكل بساطة عن

مصالحتها العظمى فى الشرق الأوسط، كما أنها لم تتسحب بشكل كامل من ساحة الشرق الأوسط، نظرًا لما يتمتع به الشرق الأوسط من مكانة مهمة فى ظل السياسة العالمية والاقتصاد العالمى، خاصة أنه يعتبر من مناطق الامتداد المجاورة لروسيا (فدول شمال الشرق الأوسط كانت من دول الجوار للاتحاد السوفيتى السابق فى وسط آسيا، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى رأينا أن استقلال جمهوريات التحالف السوفيتى فى وسط آسيا جعل من دول شمال الشرق الأوسط امتدادًا مجاورًا لروسيا)، كما أن الشرق الأوسط يعتبر من " أهداف روسيا فى الجنوب". أما على صعيد السياسة الخارجية الروسية فقد لجأت روسيا إلى سياسة خارجية تتفق مع الخطوات الأساسية لدول الغرب فى الشؤون الدولية العظمى أملًا فى حصولها على مساعدات اقتصادية من دول الغرب، إلا أنه فى الواقع لم تجن التصرفات الروسية الهدف المرجو منها، بل على العكس كانت سياسة الغرب التى اتبعتها الحزب الديمقراطى الروسى سببًا فى فقدته عددًا كبيرًا من مؤيديه فى انتخابات الكرملين الروسى الجديد التى عقدت فى ديسمبر عام ١٩٩٣، كما حظى الحزب الديمقراطى الحر الذى بذل جهدًا فى دعوته لاستعادة مكانة روسيا باعتبارها دولة عظمى بمقاعد أكثر فى الكرملين، وهو الأمر الذى جعل روسيا تبدأ فى إجراء تعديلات على سياستها الخارجية. إن روسيا لم ترغب فى الظهور ثانية بمظهر الرجل الذى فقد حماسه وطموحه على الساحة الدولية، لذلك رأينا أن الرئيس الروسى يلسنن أعرب بوضوح فى رسالته للكرملين التى تقدم بها فى الرابع والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٩٤، عن ضرورة مشاركة روسيا فى تسوية القضايا العالمية العظمى كافة، فما دعا إليه الرئيس الروسى يلسنن يجعل السياسة

الخارجية الروسية تتفق دومًا مع مكانة الدولة العظمى الروسية، كما قال وزير الخارجية الروسى بكل صراحة ودون تحفظ: "إن روسيا اليوم لا تزال دولة عالمية عظمى"، حيث يرى أن روسيا تمر بمرحلة انتقالية صعبة فى الوقت الحالى، ورغم ذلك فإن ما تمتلكه من طاقة نووية يتوازن مع ما تمتلكه من صواريخ و ثروات طبيعية ومستوى تكنولوجى وعوامل إستراتيجية جغرافية، فروسيا لا تزال دولة عالمية عظمى. وأكد أيضاً أن رغبة الولايات المتحدة فى أن تجعل روسيا "مساعدًا" لها فى الشؤون الدولية "أمرًا غير مقبول"، كما يحمل "تهديدًا على الصعيد السياسى"، وسوف تعتبر روسيا محاولة الغرب تقليل التعاون الاقتصادى معها نوعًا من التهديد و"استفزازًا أبلهًا" لروسيا. ومن المعروف للجميع أن الاتحاد السوفيتى السابق سبق أن دفع بكمية كبيرة من أمواله وطاقته إلى منطقة الشرق الأوسط، حيث خطط لمشاريع بجهود شاقة استمرت بضع عشر سنوات. ورغم تفكك الاتحاد السوفيتى، فإن تأثيره لا يمكن أن يتلاشى بسرعة. أما بالنسبة لروسيا فكان يتحتم عليها - بعد أن ورثت التراث السياسى للاتحاد السوفيتى السابق - أن تبحث لنفسها عن أحداث إستراتيجية فى ظل التركيبة الإستراتيجية العالمية الجديدة. وجدير بالذكر أن لروسيا مصالح مهمة فى منطقة الشرق الأوسط، حيث تعتبر هذه المنطقة الساحة التى يتعين على روسيا اجتيازها لاسترجاع مكانتها باعتبارها دولة عظمى فى العالم.

وكان عام ١٩٩٤، شاهدًا على عودة روسيا إلى ساحة الشرق الأوسط. فتأييد روسيا لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية عندما صاغت قرارًا تستنكر فيه مذبحه الخليل ومعلنة عن لعب دور الوساطة الدبلوماسية، كان من

أهم الأحداث التي جذبت انتباه العالم بعد وقوع أحداث مذبحة الخليل في فبراير عام ١٩٩٤. وفي هذا الشأن أرسلت روسيا نائب وزير الخارجية الأول والمبعوث الخاص للرئيس ووزير الخارجية تباعاً في زيارة مكوكية إلى الشرق الأوسط في النصف الأول من شهر مارس، كما دعت إلى عقد مؤتمر مدريد الثاني للسلام في الشرق الأوسط، حيث كانت هذه الدعوة تهدف إلى الإطاحة باحتكار الولايات المتحدة لشئون الشرق الأوسط وتوسيع دائرة التأثير الروسي في منطقة الشرق الأوسط. وعلى صعيد عملية السلام في الشرق الأوسط قال وزير الخارجية الروسي كوزيريف: "إن روسيا والولايات المتحدة هما راعيتا السلام في الشرق الأوسط، كما ستستطيع عملية السلام أن تصل إلى بر الأمان بمشاركة روسيا الإيجابية في هذه العملية"^(١٤). ونذكر أن شهر أبريل شهد استقبال موسكو لشخصيتين مهمتين في الشرق الأوسط، وهما الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي رابين، فهذه الزيارة تعد الزيارة الأولى لعرفات إلى روسيا بعد انتخابه رئيساً فلسطين عام ١٩٨٩، أما رابين فيعتبر أول رئيس وزراء إسرائيلي تستضيفه موسكو بعد إقامة الدولة الإسرائيلية. وعلى صعيد العلاقات الروسية الفلسطينية، وقع الجانبان أثناء زيارة عرفات إلى روسيا اتفاقية التعاون العلمي والثقافي الروسي الفلسطيني، كما ناقش الجانبان مسألة مساعدة روسيا لفلسطين على تدريب رجال شرطة وأمن، وأعرب فلسطين عن تأييده لفلسطين في النواحي السياسية والاقتصادية ومجالات أخرى في المستقبل. أما على صعيد العلاقات الروسية الإسرائيلية، قام الجانب الروسي والإسرائيلي خلال فترة زيارة رابين بتوقيع ست اتفاقيات معنية

بالتعاون الروسى الإسرائيلي، متضمنة التعاون فى مجال تجنب فرض الضرائب من جانب الطرفين ومجالات العلوم والتكنولوجيا والزراعة والصحة العلاجية والتعليم الثقافى والسياحة ومجالات أخرى. والواقع أن الهجوم الدبلوماسى الذى شنته روسيا على منطقة الشرق الأوسط يبين بوضوح " أمل روسيا فى التأكيد على أنها لم تتخل عن شئون هذه المنطقة تاركة إياها إلى الأمريكيين"، كما يوضح أنها لا تزال تمتلك قوة فعلية قادرة على دفع عملية السلام، وأنها تتمنى أن تنعبد دوراً دبلوماسياً حاسماً فى ظل قضية الشرق الأوسط^(١٥). وفى هذا الشأن نذكر أنه عندما أعلن قادة جنوب اليمن فى ٢١ مايو عن تأسيس جمهورية اليمن الديمقراطية بعد اندلاع الحرب الأهلية اليمنية فى شهر مايو، سارعت روسيا بالاعتراف بهذه الجمهورية. وفيما بعد قامت روسيا عدة مرات بدور الوسيط لوقف إطلاق النار بين شمال اليمن وجنوبه، حيث حثت الجانبين على إجراء مفاوضات لإزاء مسألة وقف إطلاق النار، وقضية تسوية الصراع وقضايا أخرى فى نهاية شهر يونيه، كما أنها فى الوقت الذى كانت تعزز فيه علاقاتها مع دول الخليج، كانت تعزز من اتصالاتها بالعراق وتوسع من دائرة تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط. وفى الحادى عشر من يونيه أبرم رئيس هيئة الأركان العامة للقوات الروسية نيقولاى ماكاروف مع سوريا اثنتى عشرة اتفاقية للتعاون العسكرى أثناء زيارته لها. والواقع أن التعاون بين روسيا وسوريا خليفة الاتحاد السوفيتى السابق فى المجالات العسكرية، يبين على نحو متزايد عزم روسيا على العودة ثانية إلى ساحة الشرق الأوسط، ويوضح اتجاهات السياسة الروسية. وتجدر الإشارة الى أن تصريحات المبعوث الخاص

للرئيس الروسى أندريه فودفين عندما قال أثناء زيارته للقدس فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٩٤: "إن روسيا لها الحق الكامل فى المشاركة فى جميع الجهود المعنية بمدينة القدس المقدسة، فهناك اتصالات تاريخية وتقليدية كثيرة بين روسيا والقدس المقدسة"^(١٦)، موضحاً بذلك موقف روسيا من مشاركتها المستقبلية فى المفاوضات المعنية بالمصير النهائى لمدينة القدس بين الجانب الإسرائيلى والفلسطينى، كما شرح المسئول الروسى هذا الموقف للرئيس عرفات وذلك أثناء زيارته لغزة، حيث كانت العلاقات الثنائية وقضايا أخرى دائرة للنقاش بين هذا المسئول وعرفات. ولم تتوقف التحركات السياسية لروسيا فى منطقة الشرق الأوسط عند هذا الحد، ففى بداية شهر أكتوبر أجرى وزير الخارجية الروسى أندريه كوزيريف زيارة إلى دول الخليج فور حدوث توتر للمرة الثانية عند الحدود العراقية الكويتية والذى واكبه إرسال الولايات المتحدة جنودها إلى الخليج، حيث كان رفع حظر البترول عن العراق بعد ستة أشهر الوعد الذى وعده المسئول الروسى أثناء المحادثات التى أجراها مع الرئيس العراقى صدام، فى حالة اعتراف العراق بدولة الكويت واحترام الحدود العراقية للكويتية التى حددتها الأمم المتحدة. ورغم وجود خلافات ضخمة بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن قضية تسوية الأوضاع المتوترة عند الحدود العراقية الكويتية، فإن روسيا والولايات المتحدة استطاعتا فى النهاية أن تحدا من التوتر عند هذه الحدود. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية الروسى كوزيريف ناشد فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بعد إجراء محادثات مع نائب الرئيس العراقى فى ٧ ديسمبر عام ١٩٩٤ فى الأمم المتحدة بإبداء مرونة بشأن العقوبات المفروضة

على العراق، كما أشار إلى أنه لا ينبغي على مجلس الأمن أن يصبح " أداة تلبي احتياجات السياسة الداخلية لبعض الدول " .

والواقع أن سلسلة الجهود الروسية الدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٩٤، لم تحقق التعديلات الإستراتيجية الخاصة بعودة روسيا إلى ساحة الشرق الأوسط فحسب، إنما أيضا لعبت دورا مؤثرا وضخما في شئون الشرق الأوسط، فرأينا روسيا تتصدى للضغوط الأمريكية، حيث تجلى ذلك الأمر في إبرام روسيا اتفاقية التعاون في المجال النووي مع العراق في يناير ١٩٩٥، حيث تبلغ تكلفة هذه الاتفاقية مليار دولار أمريكي في سبيل إنهاء مشروع المحطة النووية التي تبلغ قوتها ألف وات.

أما على الصعيد الاقتصادي فكان من الصعب على روسيا أن تستثمر أموالها في الشرق الأوسط، وتزاول التجارة في أسواق المنطقة بشكل كبير خلال فترة قصيرة من الزمن نظرا لما تعرضت له روسيا من أزمة اقتصادية داخلية. إلا أن ما وصلت إليه صناعة الأسلحة الروسية من تطور وانخفاض أسعارها نسبيا أوجد للأسلحة الروسية قوة منافسة قوية في أسواق الشرق الأوسط، كما أن الأسلحة الروسية تعتبر أيضا أحد المصادر المهمة لرأس المال الروسي بوصفها مصدرا للعملة الصعبة لروسيا وركيزة للاقتصاد الروسي في ظل ما يتعرض له من أزمات. وهكذا لا نندهش عندما نرى أنه في الوقت الذي شاركت فيه روسيا بشكل إيجابي في جميع المؤتمرات الدولية لحظر التسلح، كانت تسوق أسلحتها في الشرق الأوسط بكل قوة.

ورغم أن روسيا كانت تمتلك ثلاث شركات قطاع عام، والتي كانت لها الحق فى تصدير الأسلحة، فإنها أسست شركة استيراد وتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية التكنولوجية الروسية فى بداية عام ١٩٩٤، فهذه الشركة مسؤولة عن الإشراف على أعمال استيراد وتصدير الأسلحة الروسية، حيث كانت تهدف روسيا من وراء تلك الشركة إلى الحصول على أنسب سعر وإلى توسيع المجال أمام سوق الأسلحة الروسية. ولمزيد من الإيضاح لعزم روسيا على الصراع على أسواق السلاح فى الشرق الأوسط نذكر ما قاله النائب الأول لقائد أركان القوات المسلحة الروسية رول مايك، عندما نشر خطابه فى صحيفة " النجم الأحمر الروسية ": " إن روسيا لن تتنازل مطلقاً عن سوق الأسلحة للولايات المتحدة ". (وتجدر الإشارة إلى أن صادرات الاتحاد السوفيتى الأسبق من الأسلحة كانت تمثل ٣٨% من صادرات سوق السلاح العالمى)، كما أن روسيا ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على الشركات التى تعد بمثابة هيكل للدفاع الوطنى ومصدراً لإنتاج أحدث أنواع الأسلحة، وذلك لتعزيز قوة منافسة الأسلحة الروسية فى الأسواق.

صراع دول أوروبا العظمى الغربية فى الشرق الأوسط

إن دول أوروبا الغربية (ونشير هنا بشكل رئيسى إلى إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) باعتبارها منبع الرأسمالية العالمية تعتبر من الدول المتسلطة التى استعمرت معظم دول الشرق الأوسط أثناء فترة توسعها الاستعمارى، كما يربطها بدول الشرق الأوسط تاريخ طويل. والواقع أنه كانت لاتزال

هناك علاقات قوية بين الدول الرأسمالية لأوروبا الغربية ودول الشرق الأوسط بعد استقلال دول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، فهناك مصالح سياسية واقتصادية ضخمة لدول أوروبا الغربية في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لأن " أمن وازدهار أوروبا الغربية يعتمد على الشرق الأوسط خاصة على الثروات الاستراتيجية النفطية^(١٧)". وعلى صعيد آخر تعتبر دول أوروبا الغربية شريكاً تجارياً مهماً لدول الشرق الأوسط، فنذكر على سبيل المثال أن حجم التجارة بين بريطانيا وفرنسا مع دول الشرق الأوسط في الثمانينيات بلغ كل على حدة نحو ٢٠ مليار دولار سنوياً. وهكذا حدثت هذه المصالح الاقتصادية الضخمة دول أوروبا الغربية على تطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط على نحو إيجابي، فمنذ عام ١٩٧٢ انتهجت دول أوروبا الغربية " السياسة العامة في منطقة البحر المتوسط " المعنية بالتعاون من أجل التنمية الاقتصادية، كما شهد عام ١٩٧٣، بدء الحوار الأوربي العربي. أما على صعيد التحركات السياسية الأوربية فنذكر مناشدة دول المجموعة الأوربية جميع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي على إجراء مفاوضات وفقاً لقرار رقم ٢٤٢ لمجلس الأمن واحترام الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتحقيق سلام طويل الأمد وعادل، وذلك بعد أحداث أزمة النفط الأولى. وفي عام ١٩٨٠، أصدرت دول المجموعة الأوربية بياناً، حيث أعلنت عن رفضها لأي قرارات أحادية الجانب تهدف إلى تغيير الوضع الخاص بمدينة القدس، كما أنها ستدفع بكل جهدها عملية السلام في الشرق الأوسط. ورغم استحالة استرجاع التاريخ الماضي والشرق لدول أوروبا الغربية التي كانت تعتبر من الدول الاستعمارية المتسلطة في الشرق الأوسط،

فإن تفكك الاتحاد السوفيتي والتدهور الذي شهدته الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، شجعا دول أوروبا الغربية كثيرًا على المشاركة بشكل أكبر في القضايا المعنية بشئون الشرق الأوسط، كما سعت هذه الدول جاهدة للعب دور مهم في المنطقة وتحقيق أكبر قدر من المصالح. فوجدنا كلاً من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا ترسل قواتها إلى الشرق الأوسط بعد اندلاع أزمة الخليج لتتضم إلى القوات متعددة الجنسيات، كما قامت هذه الدول بزيادة المساعدات المالية المقدمة في سبيل المشاركة في أرباح السلام ما بعد حرب الخليج. وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا الغربية لم ترسل قواتها إلى الخليج نظرًا للقيود المفروضة بموجب القانون الأساسي على ألمانيا الغربية الخاضعة إلى الاتحاد الفيدرالي، لكنها قدمت مساعدات تقدر بـ ٣ مليارات و ٣٠٠ مليون مارك، كوسيلة للاشتراك في أعمال القوات متعددة الجنسيات في حرب الخليج. ومن الأحداث التي ظهرت على الساحة السياسية بعد انتهاء حرب الخليج، إلقاء الرئيس الفرنسي ميتران خطابًا تليفزيونيًا صرح فيه عن دعوته لعقد مؤتمر للسلام الدولي لتسوية قضية الشرق الأوسط داخل نطاق الأمم المتحدة، حيث رأى " أنه ينبغي أن تصبح للفلسطينيين حقوقهم الواجبة، وأن يعملوا على إقامة دولتهم^(١٨)". وكان لقاء وزير الخارجية الفرنسي مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عرفات في ٢٣ أبريل عام ١٩٩١ في ليبيا لا يوضح موقف فرنسا من منظمة التحرير الفلسطينية فحسب، إنما يبين أيضًا عدم قدرة الولايات المتحدة على إقصاء فرنسا من عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ظل صراع فرنسا والولايات المتحدة في ميدان الشرق الأوسط، نذكر أنه عندما كانت هناك مفاع إيجابية من جانب الولايات

المتحدة لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط، دعت فرنسا مرة أخرى فى يونيه عام ١٩٩١، أنه فى حالة فشل الجهود الأمريكية فى هذا الصدد، فستظل فرنسا تسعى وراء عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة دول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، كما ستطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضى الإقليمية العربية المحتلة عام ١٩٦٧. أما بالنسبة إلى بريطانيا التى تتخذ دوماً موقفاً متحفظاً فاستأنفت اللقاءات على أعلى المستويات مع منظمة التحرير الفلسطينية فى مارس عام ١٩٩٣. أما فى بداية شهر مارس فقد ارتقت الحكومة البلجيكية بمكانة المكتب الإعلامى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى بروكسيل، حيث اعتبرته نموذجاً للوفد الدائم الفلسطينى.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما لم تحقق الجولة العاشرة للمفاوضات العربية الإسرائيلية الثنائية فى المرحلة الثانية لمؤتمر السلام فى الشرق الأوسط الذى عقد تحت إشراف الأمريكى أى نتائج جوهرية، توافدت أنباء من أوسلو تفيد بأنه تم التوصل فى النهاية إلى " بيان مبادئ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت الفلسطينى الإسرائيلى " من خلال إجراء أربع عشرة مفاوضة سرية أجريت تحت إشراف وزير الخارجية النرويجى، الذى لعب دور الوسيط فى هذه المفاوضات. ومن هنا نرى أنه ما تم التوصل إليه من البيان السابق يبين الدعم المهم الذى لعبته الدول الأوروبية فى شئون الشرق الأوسط.

ولعلنا نتساءل عن موقف دول المجموعة الأوروبية الأساسى فى ظل مسألة الترتيبات ما بعد حرب الخليج، فنجد الإجابة تتبلور كالتالى: التسوية السياسية للصراع فى منطقة الشرق الأوسط (حيث ستستقل سياسة دول

المجموعة الأوروبية عن سياسة الشرق الأوسط الأمريكية واضعة مصالح القارة الأوروبية نصب أعينها)، حظر التسلح وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الشرق الأوسط بتعزيز التعاون الاقتصادي بين أوروبا وهذه المنطقة. وفي ظل اهتمام دول المجموعة الأوروبية لهذه المنطقة أكد اثنا عشر وزيراً من وزراء خارجية المجموعة الأوروبية مرة أخرى في اجتماع بروكسيل في الرابع من شهر مارس عام ١٩٩١، على دعوتهم لإجراء " مؤتمر للتعاون الأمني بين دول البحر المتوسط ودول الشرق الأوسط "، حيث ينطوى هذا التصور الإستراتيجي بشكل رئيسي على ثلاثة أهداف، وهي أهداف قصيرة المدى وتتلور في عقد مؤتمر سلام في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج لتحقيق التسوية الشاملة لشتى أنواع الصراعات الإقليمية في المنطقة بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية لبنان ولتحقيق السلام في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأهداف متوسطة المدى وتتلور في تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي الثنائي والتعاون متعدد الأطراف الإقليمي بين أوروبا والعرب، وتغيير ما يعترى التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي من اختلال في التوازن، وإزالة جذور الصراع، وأهداف طويلة المدى وتتلور في انتهاج سياسة عقد "مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط " على غرار مؤتمر الأمن الأوربي، للتوصل في نهاية الأمر إلى إقامة آلية للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط واسعة تضم دول سواحل البحر الأبيض المتوسط ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لضمان تحقيق الاستقرار والتنمية في هذه المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن

دول المجموعة الأوروبية انتبهت مبكراً إلى أن العلاقات المتينة بين الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية والسلام الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر نوعاً من العلاقات ذات الاعتماد المتبادل. لذلك كان يتحتم على دول المجموعة الأوروبية الإسراع في دخول ميدان الصراع على الشرق الأوسط، وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع منطقة الشرق الأوسط، كما كانت تسعى لأن يصبح لها حق التصويت على نحو أوسع وأن تمتلك أكبر قوة مؤثرة في المنطقة في ظل إقامة منظومة الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب الخليج. وهكذا نرى أن تحركات دول المجموعة الأوروبية كانت تهدف إلى حماية مصالحها الشخصية وتحقيق الأمن الذاتي. وقد قدمت دول المجموعة الأوروبية مساعدات إنسانية لمنكوبي حرب الخليج تقدر بـ ٧١ مليوناً و ٥٠٠ دولار في عام ١٩٩١ (خصصت بشكل رئيسي لأعمال الصحة العلاجية والمواد الغذائية وأعمال أخرى). أما في الشأن الفلسطيني فنذكر أن في الوقت الذي منحت هذه الدول الأوروبية إسرائيل قروضاً بدون فائدة تقدر بـ ٢٨٠ مليون دولار، قدمت إلى الشعب الفلسطيني الذي احتلت أراضيه مساعدات بلا مقابل تقدر بـ ٧٨ مليون دولار^(١٩). كما أعربت المجموعة الأوروبية - بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر عام ١٩٩٥ - عن أنها سوف تقدم مساعدات تقدر بـ ٥٩٠ مليون دولار خلال أربع سنوات قادمة^(٢٠).

أما على الصعيد الاقتصادي، فنذكر أنه في الوقت الذي لعبت فيه دول أوروبا الغربية دوراً شاملاً في المنطقة، لم يفلت اقتصاد الشرق الأوسط من دائرة صراع هذه الدول التي استغلت تفوقها المتوالي في هذا الصراع،

فوجدنا على سبيل المثال أن فرنسا حصلت على عقود تقدر بـ ٢٥٠ مليون فرنك من مشروع إعادة إعمار الكويت، كما توصلت إلى اتفاق مع عمان بشأن التعاون في مجال صيد الأسماك من المحيطات وعمل البرنامج التليفزيوني الثاني العماني وفي توسيع مجال استخراج النفط، كما سوف تكون شريكاً لقطر في إقامة مصنع للبتروكيماويات^(٢١)، كما شاركت في إنجاز مشروع ميناء الخوميني الإيراني. ولم يقتصر الأمر عند هذا فحسب، إنما وقعت فرنسا أيضاً اتفاقية التعاون الدفاعي مع كل من الكويت وعمان على حدة، وبذلك أصبحت فرنسا من إحدى الركائز القوية التي تمد هاتين الدولتين بالسلاح. أما بالنسبة إلى ألمانيا فهناك علاقات تعاون بين شركات النفط الألمانية وشركات نفط معظم دول الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن نذكر أن ألمانيا حصلت بالفعل في وقتنا الحالي على إذن خاص باستخراج النفط من وادي سرت الليبي، كما اشتركت في الإشراف على أحد حقول البترول بمنطقة غنى زنادة الليبية، وتعاونت مع شركة السويس المصرية في الإشراف على ثلاثة حقول بترول برأس بدر ورأس الفرون وخليج طينة، وتعهد بإعادة بناء مصانع كلوريد البوليفينيل الذي دمر خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث بلغ حجم عقد هذا المصنع نحو مليار دولار. أما بالنسبة إلى مشاركتها في أعمال البنية التحتية فتذكر أن شركة سيمينز الألمانية حصلت على عقد امداد سوريا بـ ٦٣٠ ألف خط تليفوني^(٢٢). أما بريطانيا فهي من أهم الدول الأوروبية التي شاركت في أعمال إعادة الإعمار بعد حرب الخليج، فنذكر على سبيل المثال تعاقد شركة صنداي البريطانية على إعادة بناء منظومة توصيل المياه في الكويت، أما بالنسبة إلى حجم الصادرات

البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط فقد بلغت عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ على التوالي ١٢ ملياراً و٣٣٥ مليون دولار، و١٢ ملياراً و٦١٤ مليون دولار، كما سجلت نسبة حجم صادراتها إلى السعودية أعلى نسبة، حيث بلغ حجمها في هذين العامين على التوالي ٣ مليار و٩١ مليون دولار و٣ مليار و٤٥٠ مليون دولار^(٢٣). كما كانت لبريطانيا حصة كبيرة تقريباً في سوق السلاح بالشرق الأوسط، فقط حصلت على استثمار طلب بضائع تقدر بـ ٤٣٩ مليون دولار من قطر في عام ١٩٩٢، أما في عام ١٩٩٣ فقد طلبت عمان من بريطانيا شراء دبابات ثمنها ٢٦٣ مليون دولار، كما كانت هناك طلبية شراء ٤٨ مقاتلة هوائية بـ ٨ مليارات دولار مقدمة من السعودية إلى بريطانيا^(٢٤).

وعلى الصعيد السياسي نذكر زيارات وفد اللجنة الأوروبية إلى سوريا وفلسطين وإسرائيل ولبنان خاصة زيارته إلى الأراضي المحتلة بغزة والقدس الشرقية في الفترة ما بين الثامن إلى العاشر من شهر فبراير عام ١٩٩٥، حيث زار الوفد الأوروبي المقر العام لوفد السلام الفلسطيني في القدس الشرقية، والذي يطلق عليه "المبنى الكبير الشرقي"، كما التقى الوفد الزعيم الفلسطيني الحسيني وغيره، حيث أكد وزير الخارجية الفرنسي رئيس الوفد الأوروبي جوييه مراراً على سياسة اللجنة الأوروبية في الشرق الأوسط، تلك السياسة تتبلور في انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان واحترامها الجدى لجميع القرارات التي صدق عليها مجلس الأمن للأمم المتحدة، من بينها قرار سحب سوريا لقواتها من لبنان. ورغم أن زيارة وفد الاتحاد الأوروبي لم تكسر الجمود الذي شهدته عملية السلام في الشرق الأوسط،

فإنها أوضحت على نحو كبير اهتمام أوروبا بالشرق الأوسط وبمصالحتها في هذه المنطقة.

صراع اليابان في منطقة الشرق الأوسط

كانت اليابان دولة تابعة للسياسة الخارجية الأمريكية في بداية فترة ما بعد الحرب الباردة، فاليابان باعتبارها دولة مهزومة في الحرب العالمية الثانية كانت تحتاج إلى حماية أمريكية على الصعيد السياسي والعسكري، أما على الصعيد الاقتصادي فكانت تحتاج أيضًا إلى الدعم الأمريكي. إلا أنه في نهاية الستينيات أصبحت اليابان تدرجًا أقوى الدول الاقتصادية الرأسمالية بعد الولايات المتحدة، ومنذ ذلك الحين ظهرت السياسة الخارجية اليابانية المستقلة بذاتها وسياستها في الشرق الأوسط على سطح الماء. وتجدر الإشارة إلى أن اليابان تعاني من نقص شديد في ثرواتها القومية، وفي الوقت ذاته تعتبر منطقة الشرق الأوسط مصدرًا لـ ٢٠% من إجمالي حجم استيراد اليابان من النفط، وبالتالي نرى أن التنمية الاقتصادية التي تشهدها اليابان تعتمد بدرجة كبيرة على نفط الشرق الأوسط، لذلك كانت المصالح الاقتصادية لليابان خاصة مصالحها من النفط تتصدر قائمة اهتمامات السياسة اليابانية في الشرق الأوسط بعد السبعينيات.

ومما لا شك فيه أن النمو السريع للقوة الاقتصادية في اليابان أثار أطماعها بأن تصبح دولة عالمية عظمى. وقال رئيس الوزراء الياباني جونيتشيرو كويزومي في خطاب ألقاه في مسقط رأسه بمحافظة غونما في

شهر يوليو عام ١٩٨٢: " إنه إذا أردنا أن نرفع من شأن صوت اليابان فى ساحة السياسة العالمية، فإن الأمر لا يتوقف فقط عند تعزيز قوة اليابان باعتبارها دولة اقتصادية عظمى فحسب، إنما ينطوى الأمر أيضًا على تعزيز قوتها باعتبارها دولة سياسية عظمى". ويمكن القول: إن تصريحات رئيس الوزراء اليابانى تعتبر بياناً أعلن فيه عن رغبة اليابان فى أن تصبح دولة سياسية عظمى، حيث اعتبرت السلطات الحاكمة المتعاقبة للحزب الديمقراطى الحر اليابانى هذا البيان من أهداف الحكومة اليابانية.

والواقع أن سياسة اليابان فى الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة تحمل طابعاً سياسياً قوياً، كما أن اليابان معروفة للعالم باعتبارها دولة اقتصادية عظمى". ورغم أن اليابان شكلت تكتلاً (تجارياً) للين اليابانى، فإنها كانت تقتصر بشكل كامل إلى وجود قوة سياسية قادرة على توحيد خطوات هذا التكتل^(٢٥). وفى الحقيقة كانت هناك استعدادات مسبقة دوماً من جانب الحكومة اليابانية لتمهيد الطريق أمام اليابان لتصبح دولة سياسية عظمى، فهى لم ترض أن تحبس نفسها فى إطار كونها دولة اقتصادية عظمى فقط، لكنها كانت تعاني من صعوبة للتخلص من الظلال التى لحقت بها باعتبارها دولة مهزومة فى الحرب العالمية الثانية. وفى هذا الصدد اعتبرت اليابان منطقة الشرق الأوسط الساحة التى ستؤهلها لأن تصبح دولة سياسية عظمى فى العالم، حيث اتخذت من الطرق الاقتصادية وسيلة تشارك من خلالها فى شئون الشرق الأوسط على نحو إيجابى لتوسيع دائرة تأثيرها السياسى، وذلك بعد أن أصبحت رغبة اليابان فى أن تصبح دولة سياسية عظمى من القضايا الحساسة إزاء شعوب وحكومات دول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، نظراً لما تكبدته شعوب آسيا

من كوارث ضخمة من جراء ما تعرضوا له من ظلم واستبداد القوات اليابانية في كل مكان كانوا يصلون إليه، وذلك عندما شنت الدولة الإمبريالية العسكرية اليابانية حرباً عدوانية شاملة على قارة آسيا خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

وعلى الصعيد السياسى استغلت اليابان بعد اندلاع حرب الخليج الفرص كافة لتوسيع دائرة تأثيرها، حيث رأينا السياسة اليابانية في الشرق الأوسط تتبلور في العمل على ضمان الأمن الإقليمي في المنطقة وتأمين عملية إمداد اليابان بالنفط وتشجيع أعمال نزع السلاح وحظرها، ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط نحو الأمام، بما ذلك في تسوية القضية الفلسطينية ودعم التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، حيث رأينا رغبتها في تقديم المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية في سبيل تحقيق هذا الدعم^(٢٦). ففي فترة حرب الخليج نذكر أن المساعدات المالية التي قدمتها اليابان إلى قوات التحالف المتعددة الجنسيات المعارضة للعراق بزعماء الولايات المتحدة والتي تقدر بمليار و ٣٠٠ مليون دولار أظهرت القوة الضخمة التي تتمتع بها اليابان باعتبارها دولة اقتصادية. وبعد حرب الخليج طرحت اليابان أيضا بعض الإجراءات تقدم من خلالها إسهامات من أجل الشرق الأوسط" نذكرها كالتالي: تقديم مساعدات مالية إلى قوات حفظ السلام للأمم المتحدة، إرسال موظفين مدنيين إلى فريق المراقبين للأمم المتحدة، تقديم مساعدات مالية تقدر بعشرة ملايين دولار إلى اللاجئين الفلسطينيين، تقديم مساعدات مالية تقدر بمائة مليار دولار أمريكي إلى أعمال الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق، وتقييم المدى الذي تأثرت به البيئة من جراء الحروب. كما أعلنت اليابان عن

مشاركتها الإيجابية فى التصورات التى دعا إليها وزير الخارجية الأمريكى بيكر والمعروفة " بمشروع مارشال للشرق الأوسط " و"إنشاء بنك نهضة الشرق الأوسط"، وأعربت عن رغبتها فى تقديم مساعدات مالية لصالح هذه التصورات. وتجدر الإشارة إلى أن فترة ما بعد حرب الخليج شهدت مزيداً من التحركات اليابانية على ساحة الشرق الأوسط. فنذكر أن الحكومة اليابانية قررت رسمياً فى ٢٤ مايو عام ١٩٩١، إرسال أسطول كاشف للألغام إلى منطقة الخليج، حيث يتكون هذا الأسطول من أربعة زوارق لإزالة الألغام على أحدث الطراز، وزورق لتقديم المساعدات وسفن الإمداد، حيث تحمل كل سفينة ستة زوارق وخمسمائة ضابط للدفاع الذاتى. وهذه هى المرة الأولى التى ترسل فيها الحكومة اليابانية أسطولها إلى مناطق الصراع المسلح الموجودة خارج منطقة بحر اليابان منذ تشكيلها لجيش الدفاع الذاتى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أعلنت الحكومة اليابانية بعد هذا القرار أن الهدف من إرسال جيش الدفاع الذاتى إلى منطقة الخليج بعد الحرب يقتصر فقط على "حماية البيئة"، فهى لم ترسل جنودها إلى منطقة الخليج. وفيما يخص بتأثير هذا القرار على الجبهة الداخلية صرحت الحكومة عن أملها فى أن ينقهم المواطن اليابانى هذا الوضع ويبدى روح التعاون إزاءه.

والواقع أن القرار الذى اتخذته الحكومة اليابانية أثار ردود أفعال ضخمة داخل اليابان وخارجها، فقد أعرب حزب المجتمع وحزب كومية، وهما من الأحزاب غير الحاكمة، عن معارضتهما لهذا القرار فى خطاب أعلنه كل حزب على التوالى، كما عقد عدد كبير من المنظمات الجماهيرية اجتماعات ونظموا مظاهرات محتجين على مخالفة الحكومة للدستور

ومناشدين الجميع بالاحتراس من الطريق الإمبريالي العسكري الذى تسير فيه اليابان مرة أخرى.

إن عدم اهتمام الحكومة اليابانية بالرأى العام الدولى والمعارضة الشعبية لقرارتها ومواجهتها للمخاطر الناجمة عن مخالفة الدستور بإرسال أسطول كاشف للألغام إلى منطقة الشرق الأوسط، يدل على أن اليابان قد تخطت أسلوبها القديم والذى كانت تكتفى فيه بالحفاظ على العلاقات الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط لتتدخل بشكل أكبر فى شئون الشرق الأوسط، حيث استغلت هذه الفترة لتلعب دورًا باعتبارها دولة عظمى على الصعيد السياسى والتعاون الدولى والعسكرى أيضًا. وبذلك رأينا أن قرارات الحكومة اليابانية كانت تخفى وراءها أغراضًا سياسية، حيث رأت أنها ستصبح دولة سياسية عالمية عظمى من خلال اجتيازها للشرق الأوسط، فهذه القرارات لم تكن قاصرة فقط على حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية والنفطية.

وفى الوقت ذاته لجأت اليابان إلى أساليب التهديد والوعيد لزيادة مصالحها الاقتصادية فى الشرق الأوسط. وفى هذا الشأن نذكر أن هناك بعض الشركات اليابانية انتهزت هذه الفرصة واستغلت ما تشهده المنطقة من خلافات وقامت بالمشاركة الإيجابية فى أعمال التنقيب وحفر الآبار واستخراج النفط، وفى سبتمبر عام ١٩٩١، أبرمت شركات يابانية للتنقيب عن النفط معاهدة مع إيران، لاستثمار أموالها التى تقدر بـ مليار و ٦٠٠ مليون دولار فى أعمال التنقيب عن النفط تحت البحر بالاشتراك معها، ثم ستحصل على نصيبها من النفط بعد استخراجه. ونذكر أيضًا أن هذه الشركات قامت

بشراء جزء من حق استخراج النفط من اليمن، كما قدمت مساعدات مالية إلى منطقة الزلزال الواقعة بوادي القيروان الجزائرى، الناجم عن أعمال التفقيب مستغلة ما تشهده الجزائر من إصلاحات اقتصادية، وشكلت أيضا اتحاد مالى ليشارك فى افتتاح حقول النفط بمنطقة حاسى مسعود. وتجدر الإشارة إلى أن شركة ميتسوبيشى اليابانية شاركت فى أعمال استخراج الغاز التى تجرى فى حقول الغاز الطبيعى بقطر والتى تعد من أكبر حقول الغاز الطبيعى فى العالم، ومن المتوقع أن تقدر، كمية الغاز الطبيعى المسال التى ستحصل عليها اليابان من قطر فى خلال خمسة وعشرين عاما ابتداء من عام ١٩٩٧ بنحو أربعة ملايين طن. كما وقعت مع السعودية وثيقة رسمية لبناء مصنع تكرير البترول، حيث ستشارك اليابان فى هذا المشروع برأس مال يقدر بـ ٤ مليارات و ٣٠٠ مليون دولار، أى نحو ٥٠ % من إجمالى رأس المال. أما على صعيد صراع اليابان على الأسواق التجارية بالمنطقة فقد شنت اليابان سلسلة من الهجمات، فنراها قد أسرع فى اقتحامها للسوق الإيرانية مستغلة ما تشهده السياسة الخارجية الإيرانية من تعديلات والحيرة والارتباك التى أصابت أوروبا والولايات المتحدة تحت وطأة الصراعات الدائرة بين التيارات الإسلامية، وبذلك زاد حجم الصادرات اليابانية إلى إيران أكثر من ٦٠% فى عام ١٩٩١. كما عززت علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل مستغلة الفترة التى شهد فيها الصراع العربى الإسرائيلى مرحلة من الهدوء، حيث زاد حجم الصادرات اليابانية من السيارات إلى إسرائيل نحو ثلاثة أضعاف. وقد قدمت اليابان إلى السعودية كمية كبيرة من المعدات الحجرية والتكنولوجية ووسائل نقل، مستغلة الخلافات التى نشبت بين دول

الخليج ودول المجموعة الأوروبية على صعيد تجارة المنتجات الصناعية البترولية، وساعدت اليابان أيضًا دولة الإمارات العربية المتحدة على فتح منطقة تجارية حرة في منطقة بئر على، على توسيع تجارة الترانزيت في دبي. ونرى أن الهجوم الذي شنته اليابان قد جنى ثمارًا جذبت أنظار الجميع، فقد تجاوزت الصادرات اليابانية لمنطقة الشرق الأوسط نحو ١٠ مليارات دولار خلال تسعة أشهر من بداية عام ١٩٩١، بزيادة تقدر بـ ١٦,٧% على عام ١٩٩٠. والواقع أن زيادة تجارة الصادرات اليابانية إلى منطقة الخليج كانت ملحوظة للغاية مقارنة بصادراتها إلى الشرق الأوسط، ففي عام ١٩٩٢ زاد حجم صادراتها إلى البحرين نحو ٨٠%، وزاد حجم صادراتها إلى السعودية نحو ٦٢,٨، أما بالنسبة إلى صادراتها إلى الإمارات وإيران وعمان فزادت بمقدار ٥٢%، ٢٩%، ٢٣,٤% على التوالي^(٢٧). وبذلك أصبحت اليابان في عام ١٩٩٢، أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة مضطرة أن تصبح في المرتبة الثانية بعد اليابان^(٢٨).

الفصل الثالث

تأثير صراع الدول العظمى على الأوضاع فى الشرق الأوسط فى المستقبل

إذا ألقينا نظرة على التاريخ، فسنجد أن صراع الدول العظمى يعتبر دائماً أحد العوامل المهمة التى تؤثر تأثيراً كبيراً على التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى منطقة الشرق الأوسط. والواقع أن العالم يشهد مرحلة انتقالية تسودها التعددية القطبية، ورغم أن صراع الدول العظمى فى منطقة الشرق الأوسط تغير من كونه صراع للقوتين العظميين على المنطقة فى الماضى إلى صراعاً متعدد الأقطاب، فإننا لا يمكن أن نتغاضى عن تأثير هذه الدول العظمى على الأوضاع فى الشرق الأوسط .

رغم المركز القيادى القوى للولايات المتحدة، فإنها لم تستطع أن تسيطر على الشرق الأوسط. فإذا نظرنا إلى القوة الفعلية للولايات المتحدة على صعيد التركيبة السياسية للعالم، فسنجد أن القوة الفعلية الأمريكية شهدت ضعفاً نسبياً فى ظل المرحلة الانتقالية نحو التعددية القطبية التى يشهدها العالم، ورغم ذلك، فإنها لا تزال تعتبر من الدول العظمى القليلة التى صمدت أمام العواصف .

أما إذا نظرنا إلى أشكال صراع الدول العظمى فى الشرق الأوسط فى الوقت الحالى، فنرى أن الولايات المتحدة لا تزال تحتل مركزاً قيادياً خلال وقتنا الحالى وفى المستقبل، فقد نجحت الولايات المتحدة فى استغلال شعار الأمم المتحدة لحشد قوات متعددة الجنسيات لإحراز النصر فى حرب الخليج، كما لجأت إلى أسلوب التهريب والترغيب لحث الأطراف المعنية بالصراع العربى الإسرائيلى على الجلوس على مائدة المفاوضات، حيث ترجم هذا الأسلوب على أرض الواقع بانعقاد مؤتمر السلام الدولى للشرق الأوسط فى مدريد تحت الإشراف الأمريكى، لتبدأ مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية طويلة المدى. وتجدر الإشارة إلى أن ما قامت به الولايات المتحدة من إجراءات ضخمة يعكس قوتها الفعلية بما فى ذلك القوة العسكرية الفعلية وقوة تأثيرها السياسى. ويمكن القول: إن المشاركة الأمريكية فى شئون الشرق الأوسط كان لها أثر كبير فى تسوية الأزمة العراقية الكويتية على نحو سريع، حيث كان من الصعب أن نتنبأ بالمصير النهائى للكويت دون هذه المشاركة، كما كان من الممكن أيضاً ألا يتعقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط. وجدير بالذكر أن تعاون الولايات المتحدة مع تركيا وإسرائيل ومصر والسعودية وغيرها من حلفائها فى الشرق الأوسط قد عزز على نحو متزايد القوة المؤثرة الأمريكية فى المنطقة. ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة لم تستطع السيطرة على شئون الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة قامت بتمهيد القوات العراقية فى حرب الخليج، واستمرت فى فرض عقوبات اقتصادية على العراق بعد الحرب، كما اشتركت الولايات المتحدة

مع بريطانيا وفرنسا ودول أخرى فى تطبيق مخطط "حظر الطيران" على العراق فى أغسطس عام ١٩٩٢، واستغلت فرصة حادثة تحطم الطائرة لوكيربى لتختلق المشاكل مع ليبيا، حيث حثت الأمم المتحدة على التصديق على قرار ٧٤٨ يقضى بفرض عقوبات على ليبيا فى مارس عام ١٩٩٢، بيد أن العراق وليبيا لم تخضعا إلى الولايات المتحدة حتى وقتنا هذا. وعلاوة على ذلك نذكر أن القوة العسكرية للقوات متعددة الجنسيات بزعامة الولايات المتحدة فى ظل أعمال حفظ السلام وتقديم المساعدات فى الصومال كانت تقدر بـ ٣٧ ألف جندى (من بينهم ٢٨ ألف جندى أمريكى)، كما بلغ حجم نفقات هذه القوات أكثر من مليار و ٥٠٠ مليون دولار، لكن هذه القوات لم تستطع اخماد الفوضى الناجمة عن الحروب الأهلية فحسب، إنما تورطت أيضا فى دوامة الصراع المسلح. وفى ظل هذه الأحداث صدق مجلس الأمن للمرة الثانية فى بداية فبراير عام ١٩٩٤، على قرار تقليص قوات حفظ السلام فى الصومال إلى نحو عشرين ألف جندى، حيث أوضح مجلس الأمن مرة أخرى أن مهمة قوات حفظ السلام تقتصر على توزيع مواد الإغاثة الإنسانية وتقديم الحماية الأمنية للموانئ والمطارات والمعابر ولعمال الإغاثة المعنيين، كما سحبت الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة عشرة آلاف وخمسمائة جندى من جنود قوات حفظ السلام من الصومال فيما بعد. وعلى صعيد الصراع العربى الإسرائيلى نرى أنه فى الوقت الذى شاركت فيه فلسطين وإسرائيل فى أعمال المفاوضات كافة التى عقدت تحت الإشراف الأمريكى، فتحت قناة مفاوضات سرية بين الجانبين

بوساطة من جنيف، حيث تم التوصل في النهاية إلى " اتفاقية مبادئ الحكم الذاتي غزة - أريحا" ومن المؤكد أن هذه الحقيقة السابق ذكرها توضح من زاوية أخرى أن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على السيطرة على الشرق الأوسط، رغم القوة المؤثرة الضخمة التي تتمتع بها، وهي حقيقة لا نراها في وقتنا الحالي فحسب، إنما ستمتد جذورها أيضا في المستقبل.

وعلى صعيد آخر كانت عودة روسيا إلى ساحة الشرق الأوسط من العوامل المهمة التي لا يمكن إغفالها، فرغم أن روسيا لم تكن قادرة على استعادة مكانة الاتحاد السوفيتي الأسبق، فإنها لا تزال تتمتع بقوة مؤثرة مهمة على تطور الأوضاع في الشرق الأوسط.

صراع الدول العظمى أفضى إلى وقوع خلافات عميقة بين هذه الدول

رغم وجود تطابق في وجهات النظر بين أهم الدول العظمى المتصارعة على الشرق الأوسط على صعيد حرب الخليج والعقوبات المفروضة على ليبيا وغيرها من الإجراءات، فإن هذه الدول عجزت عن إخفاء التناقضات الفطرية التي نجمت عن رغبتها المستميتة في توسيع نطاق نفوذها، وإقصاء الأطراف الأخرى في سبيل تحقيق مصالحها الشخصية، كما أن هذه التناقضات ازدادت تعقيدا وحدة يوما بعد يومًا مع الاحتدام المتزايد للصراع في المنطقة. ففي ظل النهضة السريعة التي شهدها الاقتصاد الأوربي والياباني، والتدهور النسبي الذي شهده الاقتصاد الأمريكي، كانت

الولايات المتحدة تتباهى باستمرار بقوتها العسكرية أثناء صراعها على الشرق الأوسط تعويضاً عما يعاني اقتصادها من ضيق مالى. بيد أن هناك دولاً وقفت في وجه هذا النسر الجامح، فسمعا للنقد غير المباشر الذى وجهته اليابان ودول أوروبا الغربية إزاء الضربة العسكرية التى شنتها الولايات المتحدة على العراق للمرة الثانية بعد أن تولى كلينتون الإدارة الأمريكية. كما أنه من أجل إرساء "صورة العدالة" على الصعيد الدولى صدق البرلمان الأوروبى (وهو منظمة من الدرجة الأولى تابعة للمجموعة الأوروبية) فى ١٥ يوليو عام ١٩٩٣، على قرار استنكر فيه الهجوم الصاروخى الأمريكى على بغداد والذى أدى إلى جرح ومصرع المواطنين الأبرياء، حيث طالب هذا القرار الولايات المتحدة بأن تتخلى عن القيام بأى شكل من أشكال الأعمال المسلحة فى حالة عدم حصولها على تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فقد رأى البرلمان أن هذه التصرفات الأمريكية يشملها طابع التدخل العسكرى. كما تزامن مع هذه الأحداث وجود خلاقات كبيرة بين الولايات المتحدة وإيطاليا فى ظل أعمال حفظ السلام فى الصومال، فعندما وافق مجلس الأمن للأمم المتحدة على إرسال قوات حفظ سلام إلى الصومال فى ديسمبر عام ١٩٩٢، أعربت الولايات المتحدة عن عدم رغبتها فى انضمام إيطاليا إلى أعمال حفظ السلام انطلاقاً من مصالحها الشخصية. كما رفضت الولايات المتحدة مراراً انضمام إيطاليا إلى مركز القيادة المشترك بعد وصول قوات حفظ السلام الإيطالية إلى الصومال. وعلى صعيد أعمال حفظ السلام كانت إيطاليا ترى أنه ينبغى على كل طرف من أطراف الصراع القيام بدور الوساطة السلمى، وأن يعمل على تحقيق الصلح بين القبائل

القومية من خلال المساعدات الإنسانية، لكن الولايات المتحدة كانت تواصل استخدام قوة السلاح في الوقت ذاته، وقد زادت الاتهامات المتبادلة بين إيطاليا والولايات المتحدة مع تصاعد الصراع في الصومال، حيث أصبحت الخلافات بينهما علنية، مما أدى إلى تعقد الأوضاع في الصومال على نحو أكبر.

تفاقم الخلافات بين الدول العظمى ودول الشرق الأوسط

إن الضربة العسكرية التي أشعلتها دول الغرب بزعماء الولايات المتحدة إزاء العراق والعقوبات والحصار المفروضين على العراق وليبيا لم تعمل على زعزعة حكم صدام والقذافي في هاتين الدولتين، كما أصبح معظم الشعب العراقي والليبي من المتضررين بشكل مباشر من جراء هذه الأحداث، وبالتالي لا نندهش عندما نرى تزايد المشاعر المناهضة للولايات المتحدة يوماً بعد يوم .

وعلى صعيد آخر شهدت إيران نهضة سريعة بعد حرب الخليج في الوقت الذي عانت فيه العراق من الضعف، فقد انتهزت إيران حرب الخليج وعملت على زيادة إنتاجها من النفط، وقامت بتعزيز قوتها الاقتصادية وحسنت علاقاتها مع دول الغرب، كما قامت بشراء كمية كبيرة من الأسلحة من دول الكومنولث في سبيل استكمال قوتها العسكرية بسرعة. أما على صعيد تحركات إيران على الساحة الدولية، فوجدنا إيران " تحت المسلمين على الاستيقاظ لمناهضة النظام الجديد الذي فرضته الولايات المتحدة على

الشرق الأوسط مستغلة في ذلك تأثيرها على العالم الإسلامي "، كما أنهت الولايات المتحدة بأنها " تتباهى بقوتها في الشرق الأوسط"^(٢٩)، و" تتعامل مع القضية الصومالية وقضية البوسنة بمعايير مزدوجة"^(٣٠). وجدير بالذكر أن دعوة إيران لعقد مؤتمر دولي للقضية للفلسطينية في أكتوبر عام ١٩٩٢، وقعت ندًا للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي عقد تحت الإشراف الأمريكي. أما على الصعيد العسكري فقد أجرت إيران مناورة عسكرية ضخمة في الخليج في أبريل عام ١٩٩٣، حيث شارك في هذه المناورة ٣٦ ألف جندي وعدد كثير من السفن الحربية والزوارق السريعة والغواصات وطائرات الهيلوكبتر^(٣١)، وفي سبتمبر عام ١٩٩٤ كانت هناك مناورات عسكرية إيرانية أطلق عليها اسم " أسبوع الدفاع المقدس"، حيث أجريت في منطقة كرديا التي تبعد عن إيران بـ ٣٥ كيلو مترًا، فكان الهدف من وراء هذه المناورة إظهار "القدرة الدفاعية" لإيران وإصرارها على عدم الخضوع للدول العظمى.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي حاولت إيران توسيع دائرة تأثيرها إلى كل دول وسط آسيا، حيث استغلت أهداف الدين الإسلامي لملء "الفراغ الفكري" في هذه الدول، وشجعت دول آسيا على إقامة جمهوريات إسلامية على غرار الدولة الإيرانية. لكن الولايات المتحدة رأت أن اتجاه إيران نحو التوسع في المنطقة يهدد بالفعل المصالح الأمريكية، لذلك بدأت في الحيلولة دون تحقيق "التوسعات" الإيرانية على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري. وفي هذا الشأن بدأت الولايات المتحدة تطبيق سياسة "الاحتواء المزدوجة" في بداية عام ١٩٩٤، ففي الوقت الذي واصلت فيه فرض عقوبات على العراق

للحيلولة دون نهوضها مرة ثانية، كبحت جماع "الاتجاه الإيراني نحو التوسع". أما بالنسبة إلى السلطة الحاكمة بقيادة صدام، فرأت الولايات المتحدة " أن واشنطن تواجه سلطة حاكمة جشعة تتصف بالعدوانية والعصرية وغير متدنية، وبالنسبة إلى إيران فكانت الولايات المتحدة ترى أنها تتعرض إلى تحد من جانب حكومة ذات سلطة دينية، فهذه السلطة في عيون الأمريكيان لها رسالة ثقافية وسياسية وتتنهج موقفاً معارضاً شديداً إزاءها"^(٣٧). ويعتقد أنه إذا شهدت الخلافات بين الولايات المتحدة من جهة والعراق وليبيا خاصة إيران من جهة أخرى ثقافاً، فسوف يتمخض عن ذلك حتماً توتر الأوضاع في الشرق الأوسط في وقت من الأوقات.

إثارة جولة جديدة من سباق التسلح

إن التغييرات الضخمة التي شهدتها التركيبة العالمية أحدثت تغييراً ضخماً في القوة الإستراتيجية الإقليمية، وأطاحت بتوازن القوى الإقليمية القائمة، كما أصبح الشرق الأوسط المضطرب منطقة أكثر فوضى. وفي ظل هذه الأحداث، لم تقف دول الشرق الأوسط مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث حيث قامت باستكمال تسليحها لحماية مصالحها الشخصية؛ فاتجاه هذه الدول نحو استكمال تسليحها جاء نتيجة لحرب الخليج التي أثارت هذا الاتجاه بشكل متزايد. وعلى الجانب الآخر عقدت الدول العظمى مؤتمرات حظر التسلح عدة مرات، نذكر على سبيل المثال (مؤتمر حظر الصواريخ السدى عقده خمس عشرة دولة في طوكيو في مارس عام ١٩٩١، ومؤتمر لندن لحظر

التسلح والذي عقدته الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن في أكتوبر عام ١٩٩١)، كما وافقت على بعض اتفاقيات حظر التسلح، إلا أن الهدف الرئيسي من هذه الاتفاقيات لم يأت للتقليل من التسلح في الشرق الأوسط وتحقيق التوازن المسلح، فإنه جاء لاجتياح صناعة أسلحة هذه الدول أسواق الشرق الأوسط وللترويج لأسلحتها في ظل تضاؤل الاحتياجات الإجمالية من الأسلحة في العالم بعد الحرب الباردة، وفي الوقت ذاته كانت تهدف هذه الاتفاقيات إلى وضع قيود على الآخرين. والواقع أنه كانت توجد منافسة متبادلة بين دول الغرب بزعماء الولايات المتحدة على الترويج لأسلحتها في منطقة الشرق الأوسط في سبيل الحفاظ على صناعة الأسلحة في هذه الدول من التدهور اليومي. ودون شك رأينا أن سباق التسلح إزاء منطقة الشرق الأوسط لعب دورا سلبيا في هذه المنطقة. أما بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط فقد اضطرت إلى تسخير كمية كبيرة من الأموال لشراء الأسلحة لحماية توازن القوى في هذه المنطقة في ظل استمرار الأوضاع المضطربة في هذه الدول بعد الحرب الباردة (فنذكر على سبيل المثال أن السعودية قامت بشراء أسلحة تقدر بـ ١٤ ملياراً و ٨٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة في الفترة ما بين نهاية عام ١٩٩٠، وبداية عام ١٩٩٢، كما وقعت مع بريطانيا عقوداً للأسلحة تقدر بـ ١٧ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٢)^(٢٣)، وهو الأمر الذي جعل مجتمع الشرق الأوسط يدور في حلقة مفرغة صعب التخلص منها.

وخلاصة القول، نذكر أن انتهاء الحرب الباردة لا يعنى بالضرورة انتهاء الخلافات والصراعات القائمة في منطقة الشرق الأوسط، كما أن

الصراع والمنافسة الجديدة التي بدأتها الدول العظمى في الشرق الأوسط لن تستطيع تسوية الخلافات والصراعات في المنطقة فحسب، إنما ستسفر عنها خلافات وصراعات جديدة، مما يجعل المنطقة غارقة باستمرار في دوامة من الاضطرابات.

الهوامش

- (١) محمد سلام نحلة " جغرافية فلسطين"، دار نشر بيروت عام ١٩٦٦ ص ١٢ ، بالإضافة إلى أن عكا (Akko) التابعة لإدارة المدن المتوسطة تبعد عن حيفا ب ٢٢ كيلومتراً.
- (٢) " صحيفة الأيكونوميست " الصادرة في السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٢.
- (٣) طالع " أشكال صراع الدول العظمى في الشرق الأوسط بعد الحرب " و " إفريقيا وغرب آسيا " الطبعة السادسة عام ١٩٩٣ للكاتب واتغ جين ليه صفحة ١٧.
- (٤) " صحيفة الشعب الصينية " التي صدرت في الثامن والعشرين من يوليو ١٩٩٣.
- (٥) " صحيفة الأيكونوميست " التي صدرت في السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٢.
- (٦) " تقرير التنمية " الذي نشره البنك الدولي، طبعة عام ١٩٩٠، عام ١٩٩١، عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣.
- (٧) خطاب مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي أنتوني ليك الذي ألقاه في معهد دراسات سياسية الشرق الأدنى ، نقلاً عن " داينو يو إس إيه" واشنطن في الثامن عشر من مايو ١٩٩٤.
- (٨) " المقالات الإخبارية لوكالة شين خوا " الصادرة في الحادي عشر من شهر مايو عام ١٩٩١.
- (٩) (Jane's Defense Weekly)، " جينس ديفينس ويكلي " الصادرة في الثامن والعشرين من شهر مارس عام ١٩٩٢ و " سجل أحداث غرب آسيا وأفريقيا " طبعة معهد أبحاث غرب آسيا وأفريقيا عام ١٩٩١ ، ١٩٩٢.
- (١٠) جيمس بولص " المكان المليء بالأزمات والاضطرابات "، وطالع "جينس ديفينس ويكلي " الصادرة في الثلاثين من شهر يوليو عام ١٩٩٤.

- (١١) أنتوني ليك وهو مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي "مواجهة الدول المعادية" ومجلة "ديبلوماتيك" الأمريكية عدد شهر مارس وأبريل عام ١٩٩٤.
- (١٢) "ملخص عن اقتصاد الشرق الأوسط" الصادرة في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٩٢.
- (١٣) "صحيفة المصادر الاقتصادية" الصادرة في الثلاثين من شهر أكتوبر عام ١٩٩٢.
- (١٤) الخطاب التلفزيوني الذي أعلنه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في موسكو في الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٩٤.
- (١٥) نقلاً عن وكالة فرانس برس الروسية في التاسع عشر من أبريل عام ١٩٩٤.
- (١٦) "صحيفة الشعب" الصادرة في السابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٤.
- (١٧) برناردريدج "الدول العظمى في الشرق الأوسط"، دار نشر سبرينغر بنيويورك ١٩٨٧ من ص ٥٨ حتى ص ٦٢.
- (١٨) الحديث التلفزيوني الصادر عن الرئيس الفرنسي ميتران في الثالث من شهر مارس عام ١٩٩١.
- (١٩) نقلاً عن وكالة وشين خوا بيروكسل في التاسع عشر من شهر مارس عام ١٩٩١.
- (٢٠) "صحيفة الصين اليومية" الصادرة في الثالث والعشرين من سبتمبر عام ١٩٩٣.
- (٢١) نقلاً عن وكالة وشين خوا بباريس في الحادي والثلاثين من شهر يناير عام ١٩٩٢.
- (٢٢) "مقتطفات عن اقتصاد الشرق الأوسط" الصادر في الثلاثين من أكتوبر عام ١٩٩٢.
- (٢٣) مجلة "ريتيرون" الصادرة في التاسع من أبريل عام ١٩٩٣، من الصفحة التاسعة حتى الثانية عشرة.
- (٢٤) مجلة "ريتيرون" الصادرة في التاسع من أبريل عام ١٩٩٣، من الصفحة التاسعة حتى الثانية عشرة.

-
- (٢٥) صحيفة "لوس أنجلوس" الصادرة في التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٩٣.
- (٢٦) نقلاً عن وكالة أنباء كيودو في السادس عشر من مارس عام ١٩٩١.
- (٢٧) نقلاً عن وكالة شين خوا في السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٩٢.
- (٢٨) نقلاً عن وكالة أنباء فرانس برس في الثاني عشر من ديسمبر عام ١٩٩٢.
- (٢٩) خطاب رئيس البرلمان الإيراني كروبي أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقد في طهران في الثاني عشر من أكتوبر عام ١٩٩٢.
- (٣٠) نقلاً عن وكالة شين خوا بطهران في الأول من يوليو عام ١٩٩٣.
- (٣١) "صحيفة الشعب الصينية" الصادرة في التاسع والعشرين من أبريل عام ١٩٩٣.
- (٣٢) أنتوني ليك "وهو مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي" مواجهة الدول المعادية "ومجلة" دبلوماسيتيك "الأمريكية عدد شهر مارس وأبريل عام ١٩٩٤.
- (٣٣) "العالم في ظل المتغيرات من الانقسام إلى الوحدة" تأليف مركز أبحاث القضايا الدولية ببكين، دار نشر جامعة الأمن العام للشعب الصيني.

الجزء الثانى

خلافات متشابكة دائرة فى منطقة الشرق الأوسط

الباب الخامس

الصراع العربي الإسرائيلي طويل الأمد

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أهم الخلافات التي شهدها مجتمع الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. فهذا الصراع يتسم بالتعقيد، فلا ينطوي عليه صراع المصالح القومية فحسب، إنما تتدرج أيضًا الخلافات القومية والدينية تحت قائمة هذا الصراع. وتجدد الإشارة إلى أن الصراع العربي الإسرائيلي استمر قرابة النصف قرن، ولا يزال قائمًا حتى الآن رغم مرور فترة طويلة من الزمن. والواقع أن هذا الصراع أثار عدة حروب ضخمة في منطقة الشرق الأوسط، لذلك لا نتردد عندما نقول: إن هذا الصراع أصبح من أحد العناصر الرئيسية التي أثرت تأثيرًا كبيرًا على الأوضاع في الشرق الأوسط.

الفصل الأول

الجدور التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي

اليهود عبر التاريخ: إن الصراع العربي الإسرائيلي بدأ بالطبع عقب قيام الدولة الإسرائيلية، إلا أن الجدور التاريخية لهذا الصراع يمكن أن ترجع إلى الحركة الصهيونية، حتي إنها ترجع إلى الزمن البعيد، وفي ضوء ما سجله الكتاب المقدس فإن إبراهيم بن تاح هو من الأجداد الأوائل للعبرانيين، وولد وفي أور جلعاد إحدى مدن الكلدانيين^(١)، ثم انتقلت عشيرتهم إلى حاران^(٢). وفي الفترة ما بين عام ١٩٠٠ ق.م حتى عام ١٨٥٠ ق.م اضطحب إبراهيم الزعماء والتابعين إلى كنعان . أما يعقوب (حفيد إبراهيم) فقاد العبرانيين داخلين مصر، وذلك عندما حدثت المجاعة الكبيرة في كنعان في عام ١٧٢٥ ق.م، أي في فترة حكم الهكسوس مصر، حيث استوطنوا منطقة قاشان القريبة من الدلتا. وفي عام ١٢٩٠ ق.م، خرج العبرانيون من مصر تحت قيادة موسى إلى كنعان، ثم شكلوا في جنوب كنعان فيما بعد تحالفًا إسرائيليًا بدائيًا. وفي الفترة ما بين عام ١٢٠٠ ق.م و ١٠٢٠ ق.م، أخضع العبرانيون معظم مناطق كنعان إلى حكمهم، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يسيطروا بشكل كامل على كنعان في عصر الملك داود (ولد عام ١٠٠٠ ق.م. وتوفي عام ٩٦١ ق.م)^(٣). ويمكن القول: إن عصر سليمان (ولد في عام ٩٦١ ق.م وتوفي في عام ٩٢٢ ق.م) كان شاهدًا على ازدهار إسرائيل القديمة، حيث شيد القصر المقدس في القدس والذي أصبح بالندرج مركزًا

للديانة اليهودية ومركزاً للحياة الروحية. وقد انقسمت المملكة بعد تفككها إلى مملكة إسرائيل (٩٢٢ ق.م - ٧٢٢ ق.م) ومملكة يهوذا (٩٢٢ ق.م - ٥٨٦ ق.م)، وقد أبيدت المملكتان على يد الآشوريين والبابليين ودمرت القدس والقصر المقدس وأصبح اليهود خدماً للبابليين، وقد خضع اليهود لحكم الفرس عندما هزم الفرس البابليين، لكن اليهود حرروا القدس في ١٦٦ ق.م وأقاموا مملكة المكابيين. ومن المعروف أن دوام الحال من الجال، لذلك وجدنا مدينة القدس وفلسطين بأكملها قد احتلتا تباعاً على يد الإمبراطورية الرومانية، وفي عام ٦٣ ق.م قام الإمبراطور الروماني بتدمير القدس وتخريب موارثات القصر المقدس، واغتال بضع مئات الآلاف من اليهود لقمع المقاومة لليهودية، أما الناجون من الموت فقد اضطروا إلى مغادرة فلسطين وهربوا إلى أوروبا وشمال أفريقيا وجميع المناطق في العالم. " ومنذ ذلك الحين انتهت حياة اليهود في فلسطين لتبدأ مرحلة الضياع الكبرى في تاريخ اليهود الذي انفصل عن تاريخ فلسطين^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن فلسطين خضعت بعد ذلك في فترات زمنية متباعدة إلى حكم الفرس والعرب والأتراك والعثمانيين.

الظروف التاريخية والاجتماعية لنشأة الحركة الصهيونية وتطورها

بدأت الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، والواقع أن انعقاد مؤتمر ممثلي الحركة الصهيونية وتأسيس منظمة الحركة الصهيونية في عام ١٨٩٧، إنما يدلان على أن الحركة الصهيونية أصبحت حركة سياسية عالمية منظمة. وجدير بالذكر أن نشأة الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، وقدرتها على الاستمرار بعد حلول القرن العشرين لم تكن

مصادفة، فأسباب نشأة واستمرار هذه الحركة في غاية التعقيد، وأهم هذه الأسباب نذكرها كالتالي:

١- المجتمع المناهض لليهود والفكرة القديمة بالعودة إلى الديار. وفي هذا الشأن نذكر أن بداية التيار المناهض لليهود عبر التاريخ ترجع بشكل رئيسي إلى الخلافات الدينية والازدراء والاضطهاد الديني الناجم عن الخلافات الدينية. ويرى معتقو اليهودية أن الديانة اليهودية من أسامي الديانات، كما أن يهوه هو الإله الحقيقي الوحيد ذو القوة الخارقة للطبيعة لا مثيل لها، كما أن اليهود هو شعب الله المختار وهم نخبة الأمم.

إلا أن الأب الروحي للديانة المسيحية جون كروسو أعلن أن اليهود أناس يخونون الله دوماً، لذلك تخلي الله عنهم في النهاية^(٥). وتجدر الإشارة إلى أن تلك المواجهات الحادة التي شهدتها الساحة الدينية أفضت حتماً إلى شتي أنواع وأشكال الاضطهاد. ومع مرور الزمن كان هناك التسجيل للتدريجي لأوامر الحظر والقيود المفروضة على اليهود في إطار قوانين وديساتير القرون الوسطى. ففي القرن الرابع الميلادي أصدر الإمبراطور قسطنطين قانوناً، أعلن فيه أن اليهود ومعتقّي الديانات الأخرى لا يمثلون شهوداً معترفاً بهم في الدعاوي المرفوعة أمام المحكمة، ووجدنا أيضاً مجموعة القوانين التي طرحها أغسطس الثاني قد انطوي فحواها على معاداة اليهود. وعقب مؤتمر تورنتو الذي عقد للمرة الثانية، لم يستطع اليهود تقلد مناصب عامة، كما كان يتعين عليهم ارتداء شارة مميزة لهم، أما بالنسبة إلى الأحكام الدينية التي وضعها دومنيك، فحملت اليهود عذاباً فوق عذابهم، لكن اليهود الذي كافحوا بكل جد في ظل هذا العذاب كان يؤمنون بشدة بالتبوير والمعرفة اللتين استمدتا من الدين اليهودي، فهم مؤمنون بأفكار جالوت (GALUTH)

وأفكار جيولة (GEULLAH)^(٦)، كما آمنوا بعودتهم إلى أرض الله الموعودة في المستقبل بمساعدة المسيح (MAHSIAH). وفي ظل حياة الضياع رأينا أن فكرة العودة إلى الديار سيطرت بقوة على اليهود كلما ضاق بهم الحال، وعانوا من الاضطهاد، إلا أنهم كانوا ضعفاء تقريبًا. فنتذكر على سبيل المثال أن الحقائق الدموية للمذابح العنصرية التي مارستها النازية إزاء اليهود لإبادتهم، والاضطهادات التي تعرض لها بضعة ملايين من اليهود دفعت عددًا كبيرًا من اليهود إلى الوقوف بأرواحهم بجانب الحركة الصهيونية.

٢- تأثير حركة التنوير والثورة الفرنسية الكبرى وأفكار الأمة الأوروبية. نذكر في هذا الصدد أن يهود أوروبا الذين يمثلون الأغلبية العظمى لليهود في العالم كانوا يعيشون في الجيتو (GHETTO) منعزلين تقريبًا عن المجتمعات غير اليهودية، وذلك قبل الثورة الفرنسية الكبرى. والواضح أن الجيتو لم تكن في عيون اليهود المحافظين مكانًا لممارسة حياتهم فحسب، إنما اعتبرت حصنًا لانتصار المقاومة. أما بعد الثورة الفرنسية الكبرى تحرر اليهود تدريجيًا وسعوا للحصول على حقوق الإنسان. وفي ظل تأثير حركات التنوير والثورة الفرنسية وأفكار القومية الأوروبية أقدم اليهود الذين تحرروا خاصة طبقة المتقنين من اليهود، على طرح دعوة ونظرية إقامة الدولة اليهودية استنادًا إلى ما ذكره أحد الكتب المشهورة. وتجدر الإشارة إلى أن دعوات ونظريات كل من موسى هس وبنسندر وهرتزل^(٧) ذات التأثير الأكبر على حركة إحياء الدولة الصهيونية، حيث يمكن إيجاز مضمونها الرئيسي كالتالي:

إن الأمة اليهودية تعتبر أمة رفيعة المستوى، ولا يجوز لليهود ولا يمكنهم الاختلاط بغير اليهود، وذلك للحفاظ على الصفات المميزة للأمة

اليهودية، إن معاداة اليهود لا تعتبر ظاهرة تاريخية استثنائية، فهي ذات جذور عميقة لا يمكن أن تتلاشي أبداً، إن قضية اليهود تنطرق إلى اليهود الموجودين في معظم الدول، فهذه القضية لا تعتبر قضية اجتماعية، كما لا تعتبر قضية دينية، إنما هي قضية أمة، إن الطريقة الوحيدة للتخلص من الاضطهاد تنحصر في إقامة دولة يهودية، نظراً لأنه لا ينبغي ولا يمكن ليهود هذه الأمة الذين يتسمون بصفات رفيعة المستوى الاختلاط بالأمم الأخرى، إن قيام الدولة اليهودية حق تاريخي لليهود لن يتحقق إلا في دولة تاريخية (كفلسطين).

والواقع أن استغلال أنصار إحياء الدولة اليهودية بعض ما سجله "الكتاب المقدس" ومجموعة لقوانين لليهودية" باعتبارها استنادات نظرية لإحياء دولتهم وإقامة هذه الدولة في فلسطين، حتى وصل الأمر إلى درجة ادعائهم أن الأمة اليهودية شعب بلا أرض، أما فلسطين فهي أرض بلا شعب. وهذه الادعاءات اليهودية لا يمكننا الأخذ به، كما أنها غير محبذة. فإذا افترضنا أن هذه النظرية أصبحت قائمة، فإن شعب اليونان في الوقت الحاضر سيكون لهم الحق في المطالبة باسترداد الأراضي التي امتد إليها نفوذ الإمبراطورية الرومانية، كما أن الشعب الإيراني "يمكنه" ضم الإمبراطورية الفارسية إلى أراضيه. ولعلنا نتساءل إلى أي مدى يمكن للعالم أن يتغير في ضوء هذه النظرية ؟

٣- الرهان في ظل اللعبة السياسية للدول العظمى. كانت نهاية القرن التاسع عشر شاهداً على إرساء النظام الرأسمالي في العالم وعلى تحقيق الحركة الديمقراطية في معظم الدول الأوروبية، وعلى التحول من مرحلة الرأسمالية الحرة إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، فما

شهادة العالم من هذه التناقضات الثلاثة كانت حادة على نحو غير مسبق. وفي ظل هذه الأحداث قدمت الدول العظمى للحركة الصهيونية التأييد والحماية على طبق من فضة نظراً لأن نشأة وإعتماد الحركة الصهيونية على الآخرين تتماشى مع صراع القوى العظمى الأجنبية وحاجتها لحماية مستوطناتها في الخارج. وفي الوقت ذاته أصبحت الحركة الصهيونية الرهان الذي تراهن به الدول العظمى في ظل اللعبة السياسية لهذه الدول. والواقع أن الحرب العالمية الأولى تعتبر بداية " التحالف " بين الحركة الصهيونية والدول العظمى في الغرب، ففي عام ١٩١٤، قال زعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمان متوجهاً إلى الحكومة البريطانية "إن فلسطين ستصبح امتداداً للنفوذ البريطانية. ونحن يمكننا بكل سهولة العمل على هجرة مليون يهودي إلى فلسطين في خلال الفترة ما بين الخمسين والستين عاماً القادمة، وبذلك سيصبح لبريطانيا خط دفاع قوي وفعال^(٨)". وفي ظل الحرب العالمية الأولى شكلت الحركة الصهيونية مجموعة كبيرة من اليهود للانضمام إلى القوات البريطانية ليصبحوا وقوداً لنار الحرب الإمبريالية. وعلى الجانب الآخر أعلنت بريطانيا "وعد بلفور" في عام ١٩١٧، حتي تقترب وتسيطر على الحركة الصهيونية، حيث كان وعد بلفور بالنسبة إلى هذه الحركة يعد بمثابة اعتراف ودعم علنيين من جانب إحدى الدول العظمى. وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه الحركة الصهيونية تخدم مصالح الدولة العظمى، شهدت الحركة أيضاً تطوراً سريعاً.

تنامي الحركة الصهيونية وإقامة الدولة الإسرائيلية

سبق أن ذكرنا أن اليهود الذين عاشوا في فلسطين لهم تاريخ حافل بالضياح مر عليه أكثر من ألفي عام، فليست هناك أى صلة تربطهم بفلسطين . ورغم أن انعقاد ستة مؤتمرات للممثلة الحركة الصهيونية تباعا فى خلال أكثر من عشرين عاما منذ انعقاد المؤتمر الأول للممثلة الحركة الصهيونية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تعمل هذه المؤتمرات فى هذه الفترة على إرساء أفكارها والإعداد لأعمالها التنظيمية، فإن هذه الحركة لم تشهد أى تقدم جوهري. ونذكر أن عدد سكان فلسطين فى الفترة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وصل إلى نحو مليون شخص، كان من بينهم نحو عشرين ألفاً وخمسمائة يهودي (يمثل هذا العدد ٠,٢% من إجمالى عدد سكان يهود العالم) وكانوا يمثلون نحو ٢,٥% من إجمالى سكان الشعب الفلسطيني، حيث كانت النسبة بين سكان العرب واليهود واحداً إلى أربعين. ورغم أن الحركة الصهيونية بذلت جهوداً فى تنظيم حملات لهجرة اليهود إلى فلسطين، فإن عدد سكان اليهود فى فلسطين زاد حتى عام ١٩١٨ إلى خمسة آلاف شخص فقط^(١).

وفى ظل هذه الأحداث لجأت الحركة الصهيونية إلى الدول العظمى، حيث جعلتها تنظر إليها باعتبارها قوة يمكن استغلالها فى هذه المنطقة، كما شهدت هذه الحركة تقدماً بخطوات جبارة محققة لأهدافها السياسية فى النهاية بإقامة الدولة اليهودية فى ظل حماية ومساندة الدول العظمى. فنذكر أنه فى عام ١٩١٨، احتلت بريطانيا الأراضي الفلسطينية كافة، كما حصلت على "حق الحكم بالانتداب" الذي منحه لها التحالف الدولى فى عام ١٩٢٠. وقد اتسع نطاق هجرة اليهود إلى فلسطين بسرعة كبيرة بمساندة وتشجيع السلطة الاستعمارية البريطانية خلال أكثر من عشرين عاماً مضت بعد هذه

الأحداث، حيث وصل عدد سكان اليهود في فلسطين إلى ستمائة ألف وثمانمائة يهودي حتي عام ١٩٤٦، بزيادة عشرين ضعفاً مقارنةً بنهاية القرن التاسع عشر، ليمثل سكان اليهود بذلك ٣١,٤% من إجمالي سكان الأراضي الفلسطينية^(١٠)، ونري من خلال ذلك أن النسبة بين سكان واليهود والتي بلغت واحداً إلى اثنين قد غيرت التركيبة السكانية في فلسطين.

وبذلك أصبح للحركة الصهيونية مضمون جوهري. ثم أعقب ذلك ظهور الولايات المتحدة على الساحة السياسية باعتبارها الجبل القام والمفجر للإمبريالية الذي يتصارع مع المستعمرين القدامى على مناطق النفوذ ويساند الحركة الصهيونية، حيث استغلت الولايات المتحدة قضية اليهود بوصفها ذريعة للتدخل في شئون الشرق الأوسط. كما وجدنا زعيم الحركة الصهيونية يرتمي في أحضان الولايات المتحدة تاركاً بريطانيا فور حصول الولايات المتحدة على مقعد زعامة العالم. وعلى صعيد التحرك السياسي حظى "برنامج بلتيمور" الذي صدق عليه أنصار إحياء الدولة اليهودية في اجتماعهم بنيويورك في مايو عام ١٩٤٢، والذي يهدف إلى إنهاء الحكم البريطاني لفلسطين وتشكيل قوات يهودية وإقامة الدولة اليهودية على نحو سريع على التأييد الأمريكي، حيث بعث الرئيس الأمريكي ترومان برسالتين إلى الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٥، يدعوها إلى إلغاء القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى الأراضي الفلسطينية، وأن تسمح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين فوراً. وفي العام التالي أصدر ترومان "بيان يوم الغفران" مؤيداً طلب الكنيسة اليهودية المعني بإقامة الدولة اليهودية.

وفي الوقت ذاته خاض مجتمع الشرق الأوسط في القرن العشرين تجارب قاسية في الحرب العالمية الأولى والثانية. ورغم ذلك، فإنه توالى ظهور بعض الدول الوطنية في منطقة الشرق الأوسط منذ أن دبت روح

اليقظة في المنطقة حتى تنامي نشاط حركات التحرير الوطنية في منطقة الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أن قيام دول وطنية في الشرق الأوسط وتنامي القومية العربية حثا قادة الدول العربية الذين شعروا بالفخر لما أنجزوه-على إعادة إحياء فكرة توحيد العالم العربي. والواقع أن فكرة الوحدة كانت تصاحبها دوماً رغبة شخصية للحكام ببسط نفوذهم في المنطقة، فنذكر على سبيل المثال نهضة القبائل السعودية وتوحيد شبه الجزيرة العربية وخطة سوريا الكبيرة التي طرحها أمير المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله وخطة الهلال الخصيب في العراق وغيرها من الأمثلة، ورغم وجود هذه الرغبات الشخصية للحكام، فإن تأسيس جامعة الدول العربية (عام ١٩٤٥) عزز من الناحية الموضوعية التضامن والتعاون بين الدول العربية كافة، وهو الأمر الذي عزز أيضاً من دورها على الساحة السياسية الدولية، فجامعة الدول العربية تأثير مهم للغاية على تطور الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط في المستقبل.

إن توغل اليهود في فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، بدعم من الدول العظمى في الغرب وتحت ستار الترتيبات الملموسة لمنظمة إحياء الدولة الصهيونية، ألقي الرعب في قلوب الدول العربية. وفي ظل هذه الأحداث عقد مؤتمر في القدس عام ١٩٣١، ومؤتمر في بلودان في عام ١٩٣٧، حيث ناقشت الدول العربية الإجراءات التي يجب اتخاذها في مواجهة الحركة الصهيونية في ظل القضية الفلسطينية. ورغم أنه لم يكن هناك متسع من الوقت لدي الدول العربية التي نالت استقلالها أخيراً (وبعضها لم ينل استقلاله حينذاك) لتشكيل جبهة موحدة مناهضة للحركة الصهيونية، فحتماً وقعت مواجهات حادة بين ما شهدته الأمة العربية من تقدم على نحو متزايد من جهة، ونشأة الحركة الصهيونية من جهة أخرى.

ونذكر أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة صدقت في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٩، على قرار تقاسم السلطة رقم ١٨١ المتعلق بالقضية الفلسطينية الذي أغفل الحق الوطني للشعب العربي الفلسطيني ووضع الشرعية لأعمال الحركة الصهيونية بإقامة دولتهم في فلسطين. حيث كانت الولايات المتحدة وراء إصدار هذا القرار، وكان من الأمور النادر حدوثها في تاريخ الدبلوماسية الأمريكية سرعة اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل بعد ست عشرة دقيقة من إعلان قيامها في ١٤ مايو ١٩٤٨، حتي إن بريطانيا اعتقدت أن إسرائيل "هذه الدولة الجديدة... يمكن القول إنها نشأت في نيويورك"^(١١).

الفصل الثاني

تطور وتنامي الصراع العربي الإسرائيلي

إذا افترضنا أن قرار رقم ١٨١ للأمم المتحدة بتقسيم السلطة زاد من حدة الخلافات بين العرب واليهود، فإن إقامة الدولة الإسرائيلية جعلت من هذه الخلافات صراعاً مدوياً وطويل الأمد بين العرب وإسرائيل، حيث كانت حرب الشرق الأوسط الأولى هي بداية هذا الصراع.

ونري من خلال التركيبة العامة للصراع العربي الإسرائيلي، أن مسيرة تطور هذا الصراع يمكن أن تنقسم بوجه عام إلى ثلاث مراحل (فترات)، وهي مرحلة المواجهات الشاملة في الصراع العربي الإسرائيلي، والمرحلة المتكافئة في الصراع العربي الإسرائيلي، ومرحلة التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

أولاً: مرحلة المواجهات الشاملة في الصراع العربي الإسرائيلي (في الفترة ما بين نهاية الأربعينيات حتى نهاية السبعينيات). وفي هذا الشأن نذكر أن قرار تقاسم السلطة الذي أجازته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، وإقامة الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨، وحرب فلسطين التي اندلعت فور قيام هذه الدولة، فتحت الستار أمام مسرح المواجهات العسكرية الشاملة بين العرب وإسرائيل وجهاً لوجه، ونذكر أن أهم ما يميز هذه الفترة وجود صراع ندًا لند

بين الجانب العربي والجانب الإسرائيلي في النواحي السياسية والاقتصادية، كما كانت هناك مواجهات حادة بين الجانبين على الصعيد العسكري.

وفي الشأن العربي كان هناك تضامن متفق عليه ونضال مشترك ضد إسرائيل، بين الدول العربية سواء كانت هذه الدول موجودة أم غير موجودة على جبهة القتال. فنذكر أن مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في يونيو عام ١٩٥٠، صدق على معاهدة الدفاع المشترك التي نصت بوضوح على الموقف العربي المشترك إزاء إسرائيل، كما قرر مؤتمر القمة العربية الذي عقد في عام ١٩٦٤، أنه سوف تحدد العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى على أساس مواقف هذه الدول إزاء نضال شعوب الدول العربية المناهض لإحياء الدولة اليهودية، أما في مؤتمر القمة الرابعة للدول العربية الذي عقد في عام ١٩٦٧، فقد أقرت "سياسة الرفض الثلاثية" إزاء إسرائيل، ألا وهي (لا للاعتراف، لا للصلح، لا للتفاوض).

والواقع أن المواجهات العسكرية بين الجانب العربي والجانب الإسرائيلي غلب عليها سياسة الند بالند، فقد وصل عدد الحروب والصراعات المسلحة التي اندلعت بين الجانبين خلال هذه المرحلة إلى أكثر من ستة عشر^(١٢)، من بينهم حروب الشرق الأوسط الأربع التي لعبت دوراً مؤثراً وكبيراً في ظل مسيرة التطور التدريجي للصراع العربي الإسرائيلي، ونذكر هذه الحروب الأربعة كالتالي:

١- حرب فلسطين: عارضت الدول العربية تقسيم فلسطين وإقامة الدولة الإسرائيلية، وذلك بعد إعلان قيام الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨، ومن ثم شرعت هذه الدول "في جهادها ضد إسرائيل ونذكر أن كلاً من مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن وغيرها من الدول العربية شاركت في حرب فلسطين ضد إسرائيل، حيث عازمت

هذه الدول " على خوض معركة منسقة مصيرية، وعلى "إحراز النصر في النهاية من خلال الحرب بإذن الله^(١٣)".

٢- حرب قناة السويس: قامت بريطانيا وفرنسا بشن حرب عدوانية على مصر بالتواطؤ مع إسرائيل في عام ١٩٥٦، (وأطلق المؤرخون العرب على هذه الحرب اسم العدوان الثلاثي) وتجدر الإشارة إلى أن العدوان الثلاثي أحدث اهتزازاً في أوساط المجتمع الدولي، كما استكثرت الدول كافة الأعمال العدوانية البريطانية الفرنسية الإسرائيلية. والواقع أن هذه الحرب أوقعت كلاً من بريطانيا وفرنسا في ورطة دبلوماسية في الداخل والخارج كان من الصعب التخلص منها، وقد تجلّى ذلك عندما اضطرت هاتان الدولتان إلى الانسحاب من مصر في العام نفسه.

٣- حرب الخامس من يونيو: بادرت إسرائيل في الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ بشن هجمات خاطفة على مصر وسوريا والأردن، وهو الأمر الذي كبد القوات المصرية والسورية خسائر فادحة، وفي ظل هذه الحرب التي لم تستمر سوى ستة أيام فقط، احتلت إسرائيل سيناء هضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن، ومساحة كبيرة من الأراضي العربية.

٤- حرب السادس من أكتوبر: شنت مصر وسوريا ودول عربية أخرى حرباً على إسرائيل لاستعادة أراضيها المحتلة في السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، كما استخدمت الدول العربية المنتجة للنفط "سلاح النفط" في مساندة الدول المتحاربة ضد إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن إطاحة الدول العربية بأسطورة إسرائيل التي لا تقهر عرض الحائط أظهرت قوة تضامن وتعاون الدول العربية.

وباطلاعنا على الخلفية التاريخية التي شهدت الصراع الدائر بين المستعمرين الجدد والقدامى على الشرق الأوسط، ومنافسة الدولتين العظميين للهيمنة على العالم سنرى أن القضية الفلسطينية أصبحت الذريعة التي أقصت بها الولايات المتحدة منافسيها بريطانيا وفرنسا من الشرق الأوسط. كما أصبحت إسرائيل في عيون الأمريكيين ثروة إستراتيجية تكبح جماح النفوذ السوفيتي في هذه المنطقة. وعلى صعيد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية نذكر أن ما قاله السفير الأمريكي الأسبق جون باجيو في مصر بكل صراحة: "إن إسرائيل تمثل مصالحنا المباشرة والدائمة في هذه المنطقة"^(١٤) و"إن بقاء إسرائيل باعتبارها دولة مستقلة يعتبر من التعهدات الأساسية التي تضمنتها السياسة الخارجية الأمريكية"^(١٥)، حتى إن الولايات المتحدة رأت "أنه في حالة تعرض إسرائيل إلى هزيمة عسكرية، فسوف تقع منطقة الشرق الأوسط فريسة للتهديد السوفيتي"، وهو الأمر الذي دعا الولايات المتحدة إلى مساندة إسرائيل بكل قوتها في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، لتصبح إسرائيل الدولة - حديثة النشأة - قادرة على الوقوف بثبات في ظل حصار الدول العربية لها وعلى التقدم بنحو كبير في ظل ظروف الحروب المتكررة وعلى احتلال مساحة كبيرة من الأراضي الإقليمية العربية في النهاية. ومما لا شك فيه أن تورط الدول العظمى في الشرق الأوسط جعل الصراع العربي الإسرائيلي أكثر تعقيداً.

وبوجه عام نذكر أن الدول العربية في المرحلة الأولى للصراع العربي الإسرائيلي، وهي مرحلة المواجهات الشاملة في الصراع العربي الإسرائيلي، كانت الطرف الرئيسي في هذا النزاع. كما لعبت هذه الدول دوراً قيادياً في ظل مسيرة تطور الصراع العربي الإسرائيلي. ودون شك تفوقت القوة العربية مقارنة بالقوة الإسرائيلية تفوقاً مطلقاً، لذلك نرى أن الجانب العربي

كان الطرف المهيمن في الصراع العربي الإسرائيلي في هذه المرحلة، حيث كانت قوة الدول العربية نقطة الارتكاز التي شجعتها على شن حرب على إسرائيل في اليوم الثاني من قيام الدولة الإسرائيلية، حيث عرفت هذه الحرب باسم حرب الشرق الأوسط الأولى (كما يطلق عليها أيضا حرب فلسطين) والتي شاركت فيها كل من مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن ودول عربية أخرى.

والواقع أنه حينما قامت الدولة الإسرائيلية، كانت قوات الدفاع الإسرائيلية المكونة من بعض المنظمات المسلحة اليهودية تواجه عجزاً في الأسلحة الثقيلة، كما افتقرت إلى وجود تدريبات نظامية منظمة، مما جعلها في موقف صعب بمقارنتها بأي دولة عربية شاركت في الحرب، فما بالنا بمواجهتها للمعسكر العربي الموحد المعادي لإسرائيل. لذلك كانت الدولة الإسرائيلية التي سادها جو من عدم الاستقرار آنذاك طرفاً ثانوياً في هذا النزاع، فقد كانت في وضع دفاعي سلبي لم يقو على الرد، وهو الأمر الذي جعل الدول العربية تشن حرباً عليها، فالقوة الفعلية التي كانت تمتلكها الدول العربية مقارنة بالدولة الإسرائيلية حديثة النشأة تعد من الأسباب الرئيسية لشن هذه الحرب، فضلاً عن تأثير هذه الدول بالأفكار التي تتادي بالقومية العربية ومعارضتها لتقسيم فلسطين، انطلاقاً من رغبتها في حماية كرامة الأمة العربية، مما لا يدعو إلى الشك بأن شن مثل هذه الحرب جاء من منطلق هذه القوة العربية. ففي بداية فترة حرب فلسطين أنزلت بإسرائيل خسائر فادحة، مما جعلها "على حافة الهاوية باعتبارها دولة مهزومة تقريباً في الحرب"، ولم تجد إسرائيل فيما بعد سوي مساندة الدول العظمى لإنقاذها من هذه المأزق. فقد استطاعت إسرائيل التخلص سريعاً من أزمتها كدولة مهزومة بفضل ما قدمته لها الدول العظمى من مساعدات مباشرة، مما جعل إسرائيل تحرز تدريجياً تقدماً كبيراً في ساحة الحرب.

وبعد مرور بضع سنوات شنت إسرائيل حرب الشرق الأوسط الثانية (والتي يطلق عليها أيضًا اسم حرب السويس وحرب العدوان الثلاثي) بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا، ولم تكف إسرائيل بهذه الحرب، إنما شنت أيضًا هجمات إسرائيلية خاطفة على مصر وسوريا والأردن ودول عربية أخرى في عام ١٩٦٧، وهي ما تعرف بحرب الشرق الأوسط الثالثة، ومن هنا جاءت أسطورة إسرائيل التي لا تقهر، حيث احتلت إسرائيل في ذلك الوقت مساحة كبيرة من الأراضي الإقليمية العربية. ورغم ذلك، فإن إسرائيل كانت لا تزال في وضع سيئ مقارنة بالقوة العربية. أما الدول العربية فكانت لا تزال الطرف الرئيسي في النزاع في ظل الصراع العربي الإسرائيلي والمهيمنة على مسيرة تطوره، فحرب الشرق الأوسط الرابعة شاهدة على صحة هذا الكلام، حيث شنت مصر وسوريا ودول عربية أخرى حربًا على إسرائيل في ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣، لاستعادة أراضيها المحتلة، وفي ظل هذه الحرب استعانت الدول العربية المنتجة للنفط "بسلاح النفط" في مساندة الدول المتحاربة مع إسرائيل، وبذلك أطاحت الدول العربية بأسطورة إسرائيل التي لا تقهر، كما استعادت جزءًا من أراضيها المحتلة مظهره قوة تضامن وتعاون الدول العربية. لكن الدول العربية لم تحرز نصرًا كاملاً في فترة ما بعد الحرب نظرًا لمساندة الولايات المتحدة لإسرائيل بكل قوتها بعد فترة قصيرة من اندلاع الحرب.

ثانيًا: المرحلة المتكافئة في الصراع العربي الإسرائيلي (منذ نهاية السبعينيات حتى بداية التسعينيات) وفيها نذكر أن جولة الرئيس المصري الراحل السادات إلى القدس في نهاية عام ١٩٧٧، كسرت حاجز المواجهات الشاملة بين الجانب العربي والإسرائيلي والتي استمرت فترة طويلة من الزمن وحاجز رفض التفاوض بين الجانبين، فهذه الزيارة تعتبر بداية لإجراء

مفاوضات مباشرة جزئية. والواقع أن الصراع العربي الإسرائيلي شهد منذ ذلك الحين مرحلة متكافئة غلب عليها مزيج من الصراع والتفاوض، كما شهد صراعاً غير مستقر. ورغم أن هذه المرحلة لم تستمر سوى عشر سنوات، فإنها كانت أكثر تعقيداً من المرحلة السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر تكبدت خسائر ضخمة من جراء المواجهات العسكرية العربية الإسرائيلية طويلة الأمد، حيث أدركت مصر في حرب الشرق الأوسط الرابعة بوجه خاص أنها لا تحارب إسرائيل فقط. وفي هذا الشأن قال السادات: "إنني في الوقت الذي أواجه فيه الولايات المتحدة وإسرائيل تقف روسيا وراء ظهري ممسكة بخنجر ومستعدة لاستخدامه في أي لحظة لتطعنني به". لذلك لم ترغب مصر في أن تصبح ضحية الحرب الباردة، ومن ثم عازمت على كسر حالة اللاتسام، كما قامت بإجراء تعديلات على سياستها الخارجية، فاستأنفت العلاقات الدبلوماسية والتي انقطعت لمدة سبع سنوات مع الولايات المتحدة، كما ألغت "معاهدة التعاون الودي بين مصر والاتحاد السوفيتي". أما على صعيد علاقات مصر بإزاء إسرائيل، فقد طرحت مصر إستراتيجية السلام القائمة على الانتقال من مرحلة المواجهات العسكرية إلى مرحلة الحوار، حيث رأينا الدعوة المصرية إلى إنهاء المواجهات العسكرية وحالة الحرب طويلة الأمد بين العرب وإسرائيل، ودعت إلى التسوية السلمية لقضية الشرق الأوسط من خلال المفاوضات مطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي الإقليمية العربية التي احتلتها في حرب ٦٧، والاعتراف بالحقوق الشرعية والوطنية للشعب الفلسطيني، حيث كانت مصر ترغب في الاعتراف بالدولة الإسرائيلية وتوقيع معاهدة سلام معها بناء على هذه المبادئ.

وفي ٩ نوفمبر عام ١٩٧٧ بدأ السادات جولته في القدس التي أطلق عليها "مبادرة السلام في الشرق الأوسط"، لكن ما قام به السادات أثار ردود أفعال ضخمة في الشرق الأوسط الذي اشتعل غضبًا. وفيما بعد وقعت مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٨ "اتفاقية كامب ديفيد" خلال مفاوضات صعبة وفي ظل وساطة أمريكية. والواقع أن إبرام مصر وإسرائيل معاهدة سلام في الثالث الأول من عام ١٩٧٨، قد كسر حاجز المواجهات العسكرية العربية الإسرائيلية طويلة الأمد، كما كان بداية لإجراء مفاوضات تتسم بالصعوبة مع إسرائيل إزاء القضية الفلسطينية. فمصر حصلت على فرصة إرساء السلام بتخليها عن الحرب، كما استردت شبه جزيرة سيناء بالطرق السلمية. أما بالنسبة إلى إسرائيل فقد أصبحت مصر صديقة لها بعد أن كانت عتوتها، وبذلك اختفى العدو الأقوى لإسرائيل الموجود بالمعسكر العربي المعادي لإسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي سادت فيه حالة اللاحرب في الجزء الغربي أطاحت إسرائيل بالحصار الإستراتيجي العربي المعادي لها. وعلى الجانب الآخر كانت هناك معارضة عامة من جانب الدول العربية لمبادرة السلام المصرية، وفي هذا الشأن عقدت الدول العربية الموجودة على جبهة القتال الرافضة لهذه المبادرة (وهي ليبيا والجزائر وجنوب اليمن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية) ثلاثة اجتماعات على أعلى المستويات في لبنان والجزائر ودمشق في ديسمبر عام ١٩٧٧، وفبراير ويوليو عام ١٩٧٨، على التوالي لمقاطعة الصلح المصري الإسرائيلي. كما اتخذت سلسلة من القرارات العقابية على مصر شهدها مؤتمر القمة للدول العربية (عقد في نوفمبر عام ١٩٧٨) ومؤتمر وزراء الاقتصاد والخارجية للدول العربية (عقد في مارس عام ١٩٧٩)، حيث لم تكن تلك القرارات بوقف المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى مصر ووقف تصدير النفط إلى مصر، وإلغاء عضويتها باعتبارها دولة عضوًا في جامعة الدول العربية، وهو الأمر الذي

ترتب عليه نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، إنما قامت معظم الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

بيد أن أشكال الصراع العربى الإسرائيلى شهدت تطوراً جديداً بعد حلول الثمانينيات، حيث طرأت تغييرات جديدة على السياسة العربية إزاء إسرائيل، فقد ظهرت على الساحة خطط لتسوية قضية الصراع العربى الإسرائيلى (كان هناك أكثر من عشرين خطة طرحت من جانب الأطراف المعنية). ونذكر أنه فى أغسطس عام ١٩٨١، طرح ولى العهد السعودى الملك فهد ما يسمى باقتراح الثمانى نقاط المتعلق بالتسوية السلمية لقضية الشرق الأوسط. وفى ضوء القواعد الأساسية لهذا الاقتراح صدق مؤتمر القمة العربية الذى عقد فى فاس على المبادئ الثمانية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى فى سبتمبر عام ١٩٨٢، حيث أطلق على هذه المبادئ اسم "خطة فاس" والتي تبلور مضمونها الرئيسى فى انسحاب إسرائيل من الأراضى الإقليمية العربية التى احتلتها فى حرب ٦٧، بما فى ذلك القدس، وإزالة المستوطنات اليهودية المبنية على الأرض العربية الإقليمية منذ عام ١٩٦٧، وحصول الشعب الفلسطينى على حق تقرير المصير تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد لهذا الشعب، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتعهد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن يسود السلام بين دول المنطقة كافة، بما فى ذلك دولة فلسطين المستقلة^(١٦).

وجدير بالذكر أن ما تم التصديق عليه فى مؤتمر القمة هذا يعد مشروع السلام الذى اجتمعت له الدول العربية لأول مرة لصياغته بعد اندلاع الصراع العربى الإسرائيلى الذى دام ثلاثين عاماً. ورغم أن مصر كانت لا تزال منبوذة خارج جامعة الدول العربية، كما أن الدول العربية لم تعترف بدولة إسرائيل، فإن هذه الدول تخلت فى الحقيقة عن سياسة "لا للتفاوض

لا للاعتراف لا للصالح "إزاء إسرائيل، والتي ظلت متمسكة بها لفترة طويلة من الزمن. والواقع أن مطالبة الدول العربية لإسرائيل بالانسحاب من الأراضي الإقليمية العربية المحتلة عام ٦٧، دون المطالبة بالانسحاب من الأراضي الإقليمية كلها تعتبر موافقة ضمنية من جانب الدول العربية على الوجود الإسرائيلي، وعلى الأراضي التي احتلتها في فترة حرب ١٩٤٨. وفي هذا الشأن نذكر أن التغييرات التاريخية الواقعية التي طرأت على مواقف الدول العربية إزاء إسرائيل أثرت تأثيراً كبيراً على مسيرة تطور الصراع العربي الإسرائيلي.

ونذكر أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي طرحا على التوالي "مشروع ريجان" و"مشروع برجينيف"^(١٧) في سبتمبر عام ١٩٨٢، حتى يتسنى لهما تحقيق مصالحهما الشخصية في ظل صراعاها على الهيمنة على عملية السلام في الشرق الأوسط.

ومع تطور الأوضاع قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإجراء تعديلات على نحو متزايد على سياساتها تجاه إسرائيل، حيث لجأت إلى سياسة أكثر فاعلية، فرأينا إعلانها في عام ١٩٨٨، عن موافقتها على قرار تقاسم السلطة الذي أجازته الأمم المتحدة، وعلى قرار ٢٤٢ وقرار ٣٣٨ لمجلس الأمن، وعلى الاعتراف بالوجود الإسرائيلي، كما بذلت جهود، من أجل دعوتها للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية .

وفي المقابل كان هناك تباين واضح في الموقف المتشدد الذي اتخذته إسرائيل نوضحه فيما يلي: في عام ١٩٨٠، أعلنت إسرائيل بوضوح عن عدم تخليها عن القدس، وأنها لن تنسحب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ولن تسمح بقيام دولة فلسطينية معلنه أن القدس عاصمة لإسرائيل، أما في عام ١٩٨١

ذكر في تقرير "المسألة الإستراتيجية الإسرائيلية فى الثمانينيات" الذى تقدم به وزير الدفاع الإسرائيلى شارون، أن إسرائيل وسعت من دائرة حدودها الأمنية إلى مناطق واسعة فى القارة الآسيوية والإفريقية، كما صدقت على ضم هضبة الجولان شرعياً وقامت بتفجير المفاعل النووى للعراقى، وشنت هجوماً جويًا على لبنان، ثم أثارت فيما بعد أزمة الصواريخ الإسرائيلية السورية، وقد شهد عام ١٩٨٢، حرباً عدوانية شنتها إسرائيل على لبنان (أطلق على هذه الحرب اسم حرب الشرق الأوسط الخامسة)، كما قامت إسرائيل بشن هجوم مباغت على المقر العام لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تونس من على بعد فى عام ١٩٨٥، وذكر أيضاً فى ذلك التقرير أن السلطة الإسرائيلية تمارس سياسة القبضة الحديدية إزاء نضال الشعب الفلسطينى المناهض لإسرائيل فى الأرضى المحتلة.

ويمكننا أن نبين أهم الوقائع التاريخية التى شهدتها هذه المرحلة فى النقاط التالية:

١- انتهاج الدول العربية تدريجياً لأساليب واقعية مرنة وتخليها عن سياسة "لا للاعتراف لا للصلح لا للتفاوض" واعترافها بالوجود الفعلى لإسرائيل، كما رأينا رغبة هذه الدول فى انتهاج مبدأ الأرض مقابل السلام لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى على أساس القرارات المعنية للأمم المتحدة.

٢- لا تزال إسرائيل تصر على موقفها المتشدد معتمدة على ما تمتلكه من قوة عسكرية قوية والتحيز الأمريكى لها، فهى لم تحتل الأرضى الإقليمية العربية فحسب، إنما تواصل إثارتها للصراع المسلح.

٣- لا تزال الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يلعبان لعبة الهيمنة انطلاقاً من مصالحهما الشخصية سواء كانت هناك مواجهات في الصراع العربي الإسرائيلي أم كان هناك اتجاه نحو التفاوض. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة اقتصرَت على طرح خطط للتسوية، حيث لم تجر أى مفاوضات مباشرة (فيما عدا المفاوضات المصرية الإسرائيلية)، حيث يرجع هذا الأمر إلى السياسة الأمريكية وسياسة الدولة السوفيتية التي انتهجت في هذه المرحلة. وعلى الجانب الآخر لم تكن هناك حروب ضخمة بين العرب وإسرائيل فحسب، إنما تواصلت الاشتباكات المسلحة الصغيرة بينهما أيضاً.

ونرى من خلال القانون العام للنزاع، أن مسيرة تطور النزاع بين أطرافه أيًا كان هذا النزاع غير متوازنة ومتحركة ومتغيرة. "فنذكر أنه في مسيرة أو مرحلة محددة لتطور نزاع ما نجد الطرف الرئيسي في النزاع يعتبر الطرف الأول، أما الطرف الثانوي في النزاع يعتبر الطرف الثانى، إلا أنه يمكن تبادل الأدوار في مرحلة أخرى أو مسيرة أخرى لتطور هذا النزاع، حيث يحدد هذا الأمر مدى زيادة أو تضائل قوة أطراف النزاع في ظل تطور الأحداث". ويمكن تطبيق هذه الحالة على تطور النزاع العربي الإسرائيلي في مرحلته الثانية، ففي بداية هذه المرحلة كانت الدول العربية لا تزال الطرف الرئيسى في النزاع العربي الإسرائيلي، إلا أنه حدث تبادل في الأدوار فيما بعد، فقد أصبحت إسرائيل تدريجياً الطرف الرئيسى في النزاع، حيث هيمنت على مسيرة تطور الصراع العربي الإسرائيلي.

إن الانتصار المحدود الذى أحرزته الدول العربية فى ساحة القتال جعل مصر تفكر فى كسر حالة اللاحرب واللاسلم بعد حرب الشرق الأوسط

الرابعة فى عام ١٩٧٣. وفى هذا الشأن كانت نهاية عام ١٩٧٧، شاهدة على بداية "مبادرة السلام المصرية" مظهرة عملية السلام على الساحة السياسية. فقد تم التوصل من خلال الجهود المبذولة من الجانب العربى والإسرائيلى إلى اتفاقية كامب ديفيد فى النهاية تحت مظلة من الوساطة الأمريكية والسوفيتية، كما شهد عام ١٩٧٩ توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، حيث استعادت مصر فى النهاية شبه جزيرة سيناء بالطرق السلمية. وتجدر الإشارة إلى أن مصر كانت الطرف المهيمن فى ظل عملية السلام (والواقع أنها لم تتخل عن جهود الوساطة للدول العظمى). ومن المؤكد أن الخطوة التى بادرت بها مصر جعلت من حلم السلام حقيقة تترجم على أرض الواقع، كما أن نجاح هذه الخطوة فى الحقيقة كان مرتبطاً بما تتمتع به مصر من قوة فعلية. فقد اعتمدت مصر على هذه القوة فى شن حرب أكتوبر على إسرائيل عندما فكرت فى توجيه الضربة العسكرية المصرية، كما اعتمدت عليها أيضاً عند ذهابها للقدس لإرساء السلام. ورغم ما قامت به مصر، فإن مبادرة السلام المصرية لم تحظ بأى استجابة من جانب معظم الدول العربية، بل على العكس قامت الدول العربية بمقاطعة مصر وإقصائها من جامعة الدول العربية، وهو الأمر الذى أحدث شراً كبيراً فى العالم العربى (وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانقسامات وضعت نهاية تقريباً للمرحلة المتكافئة للصراع العربى الإسرائيلى).

ورغم أن الدول العربية صدقت على مشروع السلام فى مؤتمر القمة العربية الذى عقد فى فاس حيث أطلق عليه "مشروع سلام فاس"، كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإجراء تعديلات سياسة عظمى متعلقة بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية عام ١٩٨٨، فإن الانقسام الذى شهده العالم العربى لم يتلاش، وهو الأمر الذى أدى إلى إصابة القوة العربية بالوهن الشديد. وفى

الوقت ذاته كان التأييد الأمريكي لإسرائيل خاصة استغلال إسرائيل لكفاءتها البشرية الممتازة سبباً في رفع مستوى قوة الدولة الإسرائيلية العامة، كما أن سيطرتها على الأسلحة الإستراتيجية النووية في نهاية الثمانينيات جعل منها قوة رادعة تجاه أعدائها وبذلك ازدادت مركز قوتها الذاتية على نحو كبير، والواقع أن التغييرات التي طرأت على مراكز القوى جعلت الطرف الرئيسي في الصراع العربي الإسرائيلي بدوره يتغير، وجدنا إسرائيل تدريجياً طرفاً رئيسياً في النزاع في نهاية الثمانينيات، حيث لعبت دوراً قيادياً في ظل الصراع العربي الإسرائيلي، وإذا ألقينا نظرة على إسرائيل بعد أكثر من ثلاثين عاماً من نشأتها وجدنا إسرائيل دولة قوية تأتي على قائمة طلائع الدول في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن كانت في موقع دفاع سلبي في بدايتها (فترة حرب فلسطين). والواقع أن التصرفات الإسرائيلية المتشددة في الثمانينيات، والتي جسدت سياسة "لا للاعتراف لا للصلح لا للتفاوض" التي طرحها شامير عندما كان وزيراً للخارجية في إسرائيل حينذاك، وما ترتب على ذلك من الموافقة على تغيير موقع القدس بصفة شرعية واحتلال هضبة الجولان وتدمير المفاعل النووي العراقي، وشن حرب لبنان لم تأت من منطلق أطماع إسرائيل في التوسع الاستعماري فحسب، إنما ترجع أيضاً إلى ما تتمتع به من قوة تعتبرها ركيزة لها.

ثالثاً: مرحلة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي (منذ بداية التسعينيات حتى وقتنا هذا) إن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في مدريد في أكتوبر عام ١٩٩١، يعتبر رمزاً لدخول الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة جديدة من مراحل تطوره التاريخي. ورغم استمرار وقوع اشتباكات صغيرة بين العرب وإسرائيل، فإن هناك تضاملاً ملحوظاً للفرص المؤدية إلى اندلاع حروب ضخمة، خاصة أن التغييرات التي طرأت

على سياسة إسرائيل - وهى الطرف الرئيسى فى النزاع فى ظل الصراع العربى الإسرائيلى - إزاء العرب، جعلت من مسألة التسوية السياسية للصراع أهم قضية فى هذه المرحلة. ونذكر أن أهم الأسباب التى أفضت إلى حدوث تغييرات عظمى فى الإستراتيجية الإسرائيلية تتبلور فى النقاط التالية:

١- شهد العالم بانتهاء الحرب الباردة وبانهيار القوتين العظميين تغييرات ضخمة، فلم تعد منطقة الشرق الأوسط مسرحاً للصراع والمنافسة من جانب القوتين المهيمنتين، وهو الأمر الذى خلق بيئة مناسبة خارجية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى. وأما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد زادت قوة تأثيرها على نحو كبير إزاء منطقة الشرق الأوسط فى ظل اختفاء منافس لها على الهيمنة، كما أرادت الولايات المتحدة أن يحتفظ الشرق الأوسط بنوع من الاستقرار يتلاءم مع المصالح الأمريكية فى ظل هذه الظروف.

٢- شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تغييرات دقيقة، فلم تعد إسرائيل الحصن الأمريكى الذى يكبح جماح الاتحاد السوفيتى بعد اختفاء هذا الاتحاد. ورغم وجود تشابه كبير بين الولايات المتحدة وإسرائيل من حيث النظم الاجتماعية والأيدىولوجية والقيم، فإنه فى ضوء المصالح الأمريكية كانت إسرائيل لا تزال تحت وطأة القيود الأمريكية. أما بالنسبة إلى العلاقات الأمريكية العربية فقد ازدادت القوى المؤثرة الأمريكية على الجانب العربى.

٣- شهدت القوة العربية والإسرائيلية تغييرات ضخمة بعد حرب الخليج، فقد دب ضعف شديد بالعراق، وأصبحت سوريا القوة العسكرية الوحيدة التى يمكنها أن تكافئ إسرائيل من بين الدول

العربية المواجهة للمعسكر الإسرائيلي، إلا أن سوريا لا تستطيع شن حرب إزاء إسرائيل محرزة النصر بما تمتلكه من قوة عسكرية. أما على الجانب الآخر فقد تقامت القوة العسكرية الإسرائيلية بشكل كبير، وهو الأمر الذي لم يجعلها قادرة غير على تسوية مسألة الدفاع عن الأمن الذاتي فحسب، إنما قادرة أيضاً على امتلاك قوة ضاربة إستراتيجية نووية رادعة لأعدائها.

٤- إعادة التعريف بالصراع العربي الإسرائيلي. إن الصراع العربي الإسرائيلي طويل الأمد أغرق الشعوب في العذاب والشقاء، فقد عانى الجانبان من خسائر فادحة، كما أصبح الشعب الفلسطيني بلا بيت ولا مأوى، وفقد الجانب العربي مساحة كبيرة من أراضيه الإقليمية، أما بالنسبة إلى إسرائيل فرغم إحرازها لبعض الانتصارات العسكرية، فإنها لم تحقق لنفسها السلام والأمن. والواقع أن كل من إسرائيل والدول العربية أدركتا أن إسرائيل لا يمكنها إبادة أو إخضاع الشعب الفلسطيني بصورة كاملة وأنها غير قادرة على فعل ذلك، كما أن الدول العربية لا يمكنها هزيمة إسرائيل التي تزدد قوة يوماً بعد يوم في ظل مساندة الدول العظمى لها.

٥- طرأ على موقف الجانب العربي والجانب الإسرائيلي إزاء الصراع تغيرات بدرجات متباينة. فعلى الصعيد العربي أوضحت الدول العربية كثيراً عن رغبتها في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بناء على قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما أن الدول العربية خاصة الدول العربية المرفهة "ممثلة في دول الخليج المنتجة للنفط" ساندت بشكل

إيجابى التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، لذلك لا توجد احتمالية لإعادة تشكيل معسكر عربى موحد معاد لإسرائيل. أما بالنسبة لإسرائيل فرأينا رغبتها الشديدة فى إجراء مفاوضات مشروطة خاصة بمفاوضات التعاون الإقليمى. وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات التى شهدتها المساحة الإسرائيلية لا ترجع إلى تأثير الضغوط الدولية فحسب، إنما ترجع بشكل كبير إلى ما نتج عن سرعة تنمية الاقتصاد القومى الإسرائيلى من إحداث تغييرات ضخمة فى حياة المجتمع الإسرائيلى، حيث سئم الشعب الإسرائيلى من الحرب، وارتفعت الأصوات المنادية بالسلام.

والواقع أن وجود معسكر عربى معاد لإسرائيل، أصبح أمراً مستحيلًا بعد أن دخل الصراع العربى الإسرائيلى فى المرحلة الثالثة وهى مرحلة التسوية السياسية، نظرًا لأن التغيرات التى طرأت على التركيبة العالمية، وما شهدته القوة العربية مقارنة بالقوة الإسرائيلية من تغيرات كبيرة دعمت بالفعل من القوة الإسرائيلية. ورغم أن إسرائيل كانت لا تزال تحتل مساحة كبيرة من الأراضى الإقليمية العربية، فإن الدول العربية الموجودة على جبهة القتال لم تمتلك القوة العسكرية الفعلية، كما أنها لم تكن قادرة على شن حرب جديدة ضد إسرائيل تضمن من خلالها الانتصار عليها. إن الحياد عن المنطق والقوة يبين بوضوح مسيرة التغيرات التى شهدت تبادلًا فى الأدوار بين الجانب العربى والإسرائيلى فى ظل الصراع، فإسرائيل حلت محل العرب وأصبحت الطرف الرئيسى فى النزاع، حيث هيمنت بدرجة كبيرة على مسيرة تطور الصراع العربى الإسرائيلى، فمسيرة المفاوضات العربية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر

عام ١٩٩١، شاهدة على ذلك. ويمكننا أن نرى من خلال استعراض مسيرة المفاوضات بين الجانبين، أنه في حالة إصرار إسرائيل على موقفها المتشدد في كل لحظة مصيرية تشهدها المفاوضات، فهو الأمر الذي يترتب عليه فض تلك المفاوضات، بيد أن إسرائيل حققت بعضاً من النجاح. فرغم ما تعرضت له إسرائيل بعد أحداث مذبحه الحرم الإبراهيمي من استنكار الأمم المتحدة ونقد الرأي العام الدولي وضغوط دولية ضخمة، فعرفت اضطراً للاعتراف في الوقت ذاته بأن الخطوة القادمة لعملية السلام لا تزال في يد إسرائيل، فهذه الحقيقة توضح بدون استثناء مكانة إسرائيل باعتبارها الطرف الرئيسي في النزاع. لذلك يجب علينا الاهتمام كثيراً باتجاهات الجانب الإسرائيلي الذي يعتبر طرفاً رئيسياً في النزاع ويلعب دوراً مهماً في هذا الشأن، وذلك عندما نحل مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، كما ينبغي علينا أن نعي جيداً أننا لا نريد إنكار دور الجانب العربي في ظل مسيرة تطور الصراع، عندما نذكر أنه أصبح طرفاً ثانوياً في النزاع بعد أن كان طرفاً رئيسياً، إنما نرغب في أن نوضح تضائل الدور العربي وذلك بتحول الجانب العربي من كونه المهيمن على الصراع إلى طرف غير مهيمن، أي أنه أصبح طرفاً غير رئيسي في النزاع، لذلك نرى أن ما سبق ذكره يعد الطريقة الوحيدة التي تجعلنا نستوعب بوضوح الاتجاهات المستقبلية لتطور الصراع العربي الإسرائيلي.

إن تغير الظروف التاريخية السابق ذكرها تبين أن عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت منذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط لا تعتبر تعديلات تكتيكية طارئة اتخذها الجانب العربي والجانب الإسرائيلي، إنما تعد بمثابة تطور منطقي لما بعد المرحلة الثالثة في الصراع العربي الإسرائيلي، لذلك يمكننا أن نرى من خلال الاتجاه العام لتطور الصراع، أن

الصراع لم يشهد أى تدهور فى هذه المرحلة. ومنذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر عام ١٩٩١، عقدت الولايات المتحدة باعتبارها راعية عملية السلام اثنتى عشرة جولة من المحادثات الثنائية العربية الإسرائيلية، أما على صعيد المفاوضات متعددة الأطراف المعنية بالقضايا الإقليمية فقد شكلت الولايات المتحدة خمس فرق عمل متخصصة (معنية بقضية الثروات المائية، قضية اللاجئين، قضية حماية البيئة، قضية التعاون الاقتصادى الإقليمى والتنمية الإقليمية، قضية حظر التسليح)، حيث قامت كل فرقة بعقد ستة اجتماعات فى منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

وإذا استعرضنا تاريخ المفاوضات بين الجانب العربى والجانب الإسرائيلى منذ مؤتمر مدريد للشرق الأوسط، فسندرى أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أحرزت نجاحًا فى بداية الأمر فى ظل المفاوضات الثنائية التى عقدتها إسرائيل على حدة مع كل من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، فبعد مفاوضات سرية دامت بضعة أشهر فى أوسلو، كان هناك اعتراف متبادل بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، كما وقع الجانبان على بيان مبادئ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت فى سبتمبر عام ١٩٩٣، كما شهد شهر مايو عام ١٩٩٤، إبرام الاتفاقية المعنية بتطبيق الحكم الذاتى فى غزة وأريحا، وفى أغسطس من نفس العام وقعت اتفاقية تسليم حق الإشراف الإدارى (حيث شملت الاتفاقية غزة وأريحا ومنطقة الضفة الغربية فيما عدا القدس). وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضات الأردنية الإسرائيلية شهدت تقدمًا سريعًا فى ظل ما أحرزته المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من نجاح، ففي سبتمبر عام ١٩٩٣، وقعت إسرائيل والأردن على اتفاقية هيكيلية معنية بتنظيم مسألة المفاوضات، كما أبرم بيان واشنطن فى يوليو عام ١٩٩٤، أما فى أكتوبر من نفس العام ف وقعت إسرائيل والأردن معاهدة السلام، حيث تم تطبيع العلاقات

الأردنية الإسرائيلية وأقيمت علاقات دبلوماسية بين الطرفين. أما بالنسبة للمفاوضات الإسرائيلية السورية واللبنانية فلم تحقق نجاحاً جوهرياً حتى الآن نظراً لوجود خلافات كبيرة بشأن الترتيبات السابقة واللاحقة المعنية بتحقيق السلام وانسحاب القوات وشروط الانسحاب وتنظيم النطاق والوقت.

أما بالنسبة إلى المفاوضات متعددة الأطراف فتنقسم إلى مستويين، وهما لجنة إرشاد خاصة بالمفاوضات متعددة الأطراف وفرق العمل الخمس المتخصصة. وبالنسبة إلى لجنة الإرشاد فقد عقد حتى وقتنا هذا ستة اجتماعات على التوالي في موسكو (في يونيو عام ١٩٩٢)، في لشبونة (مايو عام ١٩٩٢)، في لندن (ديسمبر عام ١٩٩٢)، في موسكو (يوليو عام ١٩٩٣)، في طوكيو (ديسمبر عام ١٩٩٣)، في تيلكا (في يوليو عام ١٩٩٤) ومناطق أخرى، أما بالنسبة إلى فرق العمل الخمس فقد عقدت كل فرقة على حدة ستة اجتماعات على التوالي في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، وتجدر الإشارة إلى مشاركة أكثر من أربعين مندوباً من الدول (فضلاً عن دول الشرق الأوسط، هناك دول أخرى اهتمت بشئون الشرق الأوسط) في الاجتماعات التي تنظمها كل فرقة عمل متخصصة.

ورغم ما قامت به فرق العمل المتخصصة من تنظيم لمؤتمرات متعددة الأطراف، فإن هذه المؤتمرات لم تحقق أى تقدم جوهري ضخم حتى الآن، فهذه المؤتمرات تقتصر على خلق "جو من السلام" نظراً لأن أى تقدم تشهده هذه المؤتمرات لا يعتمد بدرجة كبيرة على ما تحرزه المفاوضات الثنائية من تقدم فحسب، إنما يتعلق أيضاً بالمصالح الشخصية المهمة لمعظم دول منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي

شهدت الفترة ما بين ٣٥٠٠ قبل الميلاد إلى ٣٠٠٠ قبل الميلاد نزوح العرب التابعين لقوم يشوع الذين حضروا شبه الجزيرة العربية إلى فلسطين الحالية. وقد أطلق على الأرض التي استوطنها الكنعانيون، وهي طائفة من طوائف قوم يشوع في هذه الفترة المبكرة - أرض كنعان (المعروفة حاليًا بفلسطين). وتجدر الإشارة إلى أن استيطان الكنعانيين فلسطين جاء مع انتهاء الهجرة الكبرى من شبه الجزيرة العربية، ففي نهاية العصر الجليدي حدثت تغيرات ضخمة في المناخ، حيث قل المطر وبدأت مياه النهر تنوب تدريجيًا في منطقة شبه الجزيرة العربية، لذلك بدأت بعض القبائل العربية البدائية من قوم يشوع في الهجرة إلى منطقة الهلال الخصيب المطلّة على سواحل البحر الأبيض، وكان الكنعانيون واليبوسيون والأموريون من أهم القبائل المهاجرة في ذلك الوقت^(١٨)، كما أن دخول الزبولون إلى كنعان جاء متأخرًا عن القبائل الأخرى بأكثر من ألف عام.

وفي الفترة ما بين القرن التاسع عشر والسابع عشر قبل الميلاد نبت في أرض كنعان روح التمدين سريعًا، كما زاد عدد السكان بشكل سريع، حيث أقاموا دولتهم المتمدينة في فترة مبكرة. وقد أصبح للكنعانيين لأول مرة لغتهم المكتوبة في القرن الثامن والعشرين قبل الميلاد. أما في القرن الرابع

عشر قبل الميلاد فقد ظهرت الملاحم التاريخية "أوجريت" والوثائق الخرافية المسجلة باللغة المسمارية في كنعان. ونذكر أيضا أن الحضارة التي بناها الكنعانيون والفرزيون الذين هاجروا فيما بعد إلى كنعان - أطلق عليها حضارة كنعان وحضارة الفرزيون.

ورغم أن الزبولون القدامى أسسوا مملكة إسرائيل القديمة في القرن العاشر قبل الميلاد في فلسطين، فإن ما حدث لا يعد إلا حادثة طارئة دامت فترة قصيرة في ظل التاريخ الطويل لهذه المنطقة. فقد بدأ اليهود حياة الضلال في مناطق متفرقة منذ عصر البابليين، حيث استمر التاريخ الضائع لليهود أكثر من ألفي عام، وهو الأمر الذي يؤكد انفصال تاريخ اليهود عن تاريخ فلسطين. وقد شهد القرن السابع الميلادي ظهور الدين الإسلامي في شبه الجزيرة العربية، كما أصبحت فلسطين جزءا من الإمبراطورية العربية مع ما شهدته المنطقة من فتوحات خارجية لهذه الإمبراطورية، وسرعان ما اعتنق أسلاف الكنعانيين القاطنين في شبه الجزيرة العربية الدين الإسلامي، حيث تعايشوا مع المسلمين العرب المهاجرين، ومن هنا جاء عرب فلسطين في النهاية.

وجدير بالذكر أن التركيبة السكانية لفلسطين وصفات الأمة العربية لم تشهد أى تغير تحت حكم الدولة العثمانية الذي استمر أربعمئة عام.

أما إذا تطرقنا في الحديث عن فلسطين في القرن العشرين الميلادي فنذكر أن قرار تقاسم السلطة المتعلق بالقضية الفلسطينية الذي صدقت عليه الأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٧، في ظل الدور السياسى للدول العظمى قد نص على إقامة دولة عربية ودولة إسرائيلية كل على حدة في فلسطين وتحويل القدس، فهذا القرار أعطي بعضا من الشرعية لإقامة الدولة الإسرائيلية، كما أثار هذا القرار بصورة مباشرة القضية الفلسطينية. وبناء

على قرار الأمم المتحدة هذا قُسمت الأراضي الإقليمية إلى دولة عربية ودولة يهودية، حيث بلغت مساحة الدولة العربية ١١٢٠٣ كيلومترات مربعة، أما مساحة الدولة اليهودية فبلغت ١٤٩٤٢ كيلومتر مربعاً. ونذكر أن العواقب الوخيمة المباشرة التي ترتبت على اندلاع حرب فلسطين في مايو عام ١٩٤٨، التي انهزم فيها العرب في ظل مساندة الدول العظمى لإسرائيل تتبلور في النقاط التالية:

١- خروج عرب فلسطين من ديارهم، كما احتلت مساحة كبيرة من أراضيهم الإقليمية من جراء هذه الحرب. ففي ظل هذه الحرب لم تضم إسرائيل الأراضي التي منحت للدولة اليهودية بناء على قرار تقاسم السلطة للأمم المتحدة فحسب، إنما قامت باحتلال ٤٨٥٠ كيلومتراً مربعاً من الأراضي التي منحت للدول العربية، فهذه المساحة تمثل أربعة أخماس مساحة الأراضي الفلسطينية كافة (وفيما بعد احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية كافة ومساحة كبيرة من الأراضي العربية أثناء حروب الشرق الأوسط). وهكذا لم تنهب إسرائيل أراضي ودياراً وسبل معيشة الشعب العربي الفلسطيني فحسب، إنما جردته من حقه في تقرير المصير الوطني في واقع الأمر، مما جعله غير قادر على إقامة الدولة الوطنية الفلسطينية على الأرض التي عاش فيها جيلاً بعد جيل.

٢- أسفرت حرب فلسطين عن وجود مليون لاجئ من الفلسطينيين (وقد زاد عدد هؤلاء في ظل حروب الشرق الأوسط فيما بعد، حيث وصل عددهم إلى ٢ مليون و ٥٠٠ ألف شخص). فهؤلاء اللاجئين الذين تركوا ديارهم هاربين، وتشرّدوا في الضفة الغربية

لنهر الأردن وقطاع غزة والدول العربية المحيطة فقدوا مورد
رزقهم معتمدين بشكل رئيسى على معونات هيئة الأمم المتحدة
ودول المنطقة، وعاشوا فى المخيمات المزدحمة والمضطربة
والتي تسودها القوضى.

ورغم مشاركة الشعب العربى الفلسطينى فى النضال المناهض
للتوسعات الاستعمارية الإسرائيلية والساعى نحو الحصول على الحقوق
الشرعية الوطنية فى بداية الأمر، فإنه لم يكن لهذا الشعب أى منظمة رسمية،
حيث لم يجد أمامه سوى الانضمام بشكل اساسى مع القوات المسلحة للدول
العربية أو القيام بالكفاح العفوى المناهض لإسرائيل. وللعلم نذكر أن الشعب
الفلسطينى أسس العديد من منظمات المقاومة بعد حرب قناة السويس ليمارس
كفاحه ونضاله بصورة فاعلة، فقد قرر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية
”PLO“ فى الاجتماع الأول للجنة الوطنية الفلسطينية الذى عقد فى القدس
منذ الأول حتى السادس من شهر يونيه عام ١٩٦٤، حيث تم انتخاب أحمد
شكيري رئيساً لهذه المنظمة فى هذا الاجتماع، ثم عين ياسر عرفات رئيساً
لها فى عام ١٩٦٩. وتعتبر اللجنة الوطنية الفلسطينية أعلى سلطة فى هذه
المنظمة، كما أصبحت لها لجنة مركزية مسئولة عن وضع سياسة وخطط
منظمة التحرير خلال الاجتماع الذى تعقده كل عامين فى الظروف العادية،
فهذه اللجنة تمثل منظمات المقاومة الفلسطينية كافة والأوساط الفلسطينية
كافة، كما أن هذه اللجنة تتولى أعمال منظمة التحرير، أثناء الاجتماعات
المغلقة للجنة الوطنية الفلسطينية. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التنفيذية تعد
بمثابة سلطة قيادية دائمة فى منظمة التحرير وهى لجنة منتخبة من جانب
السلطة الوطنية الفلسطينية، فهى مسئولة عن تنفيذ قرارات اللجنة الوطنية
الفلسطينية والإشراف على الأعمال اليومية. وتجدر الإشارة إلى أن ”الميثاق

الوطني الفلسطيني" الذي صدق عليه في يوليو ١٩٦٨، نص على "أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل القوى الفلسطينية كافة" لذلك "فإنه يتعين على المنظمة أن تتحمل مسؤولية نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة أراضيه الوطنية وتحرير الوطن والعودة إلى الديار". وفي ضوء ما نص عليه "الميثاق الوطني الفلسطيني" فإن منظمة التحرير الفلسطينية رأت أن النضال المسلح يعتبر أهم وسيلة لاستعادة أراضيه المحتلة والحقوق الشرعية الوطنية، كما أن هذه المنظمة مسؤولة عن قيادة نضال المقاومة للشعب الفلسطيني. أما بالنسبة إلى جيش التحرير الفلسطيني، والذي تم تشكيله في عام ١٩٦٤، فهو القوة المسلحة التابعة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وقد سبق أن وصل عدد أفراد الجيش إلى ١٦٠٠ شخص، أما الآن فقد زاد عددهم، وهذا الجيش مؤلف من أربع كتائب، أهمها كتائب الجنود، كما أن عرفات هو القائد العام لجيش التحرير.

ونذكر فيما يلي أهم المنظمات لحركات المقاومة الفلسطينية :

- حركة التحرير الوطني الفلسطينية، واختصارها "فتح"، تأسست في عام ١٩٥٧، وتعتبر من أقوى منظمات المقاومة الفلسطينية وذات شعبية كبيرة بين الفلسطينيين (فهي تمثل نحو نصف منظمات التحرير). وهذه المنظمة مصرة لفترة طويلة من الزمن على "أن العنف الثوري هو الطريقة الوحيدة لتحرير الوطن"، فرأينا ما تقوم به من حرب العصابات ضد إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنه في ضوء تغيير الأوضاع واحتياجات النضال انتهجت هذه المنظمة سياسة واقعية مرنة. أما على صعيد علاقاتها مع الدول العربية، رأينا دعوتها إلى التعاون مع الدول العربية دون التدخل في الشؤون الداخلية، كما عارضت في الوقت ذاته تدخل هذه الدول في الشؤون الداخلية لمنظمات التحرير الفلسطينية. وتجدر الإشارة إلى أن عرفات

يعتبر أهم قائد لحركة فتح وهو أيضًا القائد العام "قوات العاصفة" وهي القوة المسلحة لحركة فتح.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واختصارها "الجبهة الشعبية" تأسست في عام ١٩٦٧، وتأتى فى المرتبة الثانية بعد منظمة المقاومة الفلسطينية فتح من حيث القوة، كما تعتبر من التيارات المتطرفة الموجودة فى منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أطلقت عليها وسائل الإعلام الأجنبية اسم "منظمة للتيار اليميني" أو "المنظمة الماركسية" وزعيم هذه المنظمة هو جورج حبش، كما ترى هذه المنظمة أن أهداف نضال "الجبهة الشعبية" لا تتبلور فى رغبتها فى معارضة إحياء الدولة اليهودية (إسرائيل) فحسب، إنما ترغب أيضًا فى معارضة الإمبريالية (خاصة الولايات المتحدة) وتيارات المعارضة العربية (ونشير هنا إلى السعودية والأردن)، كما أكدت هذه المنظمة أن النضال المناهض لإسرائيل لا يغلب عليه جوهر الكفاح الوطنى فحسب، إنما يتسم أيضًا بجوهر الكفاح الطبقي. ونذكر أن شهر سبتمبر عام ١٩٧٤، شهد انسحاب الجبهة الشعبية من اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نظرًا لوجود خلافات بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية بشأن سياستها إزاء إسرائيل، وتجدر الإشارة إلى أن المقر العام للجبهة الشعبية موجود فى دمشق، كما أصدر مطبوعة لها تحت عنوان "فلسطين الديمقراطية".

- جبهة تحرير الشعب الفلسطينى (المقر العام للقيادة) واختصارها (المقر العام للجبهة الشعبية)، وهى حركة للمقاومة منبثقة عن الجبهة الشعبية فى عام ١٩٦٨، ومقرها الرئيسى فى دمشق كما تربطها علاقات قوية بسوريا ويتزعم هذه المنظمة "أحمد أبو ليلة".

- جبهة التحرير الفلسطينية واختصارها "جبهة التحرير" وهي منبقة عن "المقر العام للجبهة الشعبية" فى عام ١٩٧٧. وفى نهاية عام ١٩٨٣ انقسمت هذه الجبهة إلى فصيلتين، الفصيلة الأولى بزعامة أبو العباس الذى اتخذ من تونس وبغداد مقراً رئيسياً لهذه الفصيلة التى لا تزال مؤيدة لعرفات من حيث الظاهر، أما الفصيلة الثانية فبزعامة طلعت يعقوب، والذى اتخذ من سوريا ولبيبا مقراً رئيسياً لهذه الفصيلة، فهذه الفصيلة انضمت إلى "جبهة الإنقاذ الوطنى" المعارضة لعرفات. لكن الفصيلتين أعلنتا فى أبريل عام ١٩٨٧ عن اتحادهما حيث تولى طلعب يعقوب (الذى توفى لأسباب مرضية فى نوفمبر عام ١٩٨٨) منصب الأمين العام للجبهة وتولى أبو العباس منصب نائب الأمين العام.

- حركة المقاومة الإسلامية. ولختصارها "حماس" (حسب النطق باللغة العربية) شهدت فترة بداية السبعينيات ونهاية الثمانينيات ظهور بعض منظمات المقاومة ذات طابع دينى قوى تقريباً فى الأراضى الفلسطينية المحتلة تحت تأثير الثورة الإيرانية وحركة النهضة الإسلامية فى الشرق الأوسط، فنذكر على سبيل المثال "منظمة الجهاد الإسلامى" و"حزب التحرير الإسلامى". وفى ظل اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطينى بالأراضى المحتلة فى ديسمبر عام ١٩٨٧، شرعت بعض المنظمات نحو تشكيل حركات للمقاومة الإسلامية فى عام ١٩٨٨، وهو الأمر الذى ترتب عليه إعلان "معاهدة التحالف لحركة المقاومة الإسلامية" فى الثامن عشر من أغسطس من نفس العام. وكان أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسى أهم زعماء هذه الحركة. إلا أن إسرائيل لم تقف موقف المتفرج حيث قامت بالإعلان فى عام ١٩٨٩، عن أن حماس تعتبر "منظمة غير شرعية" كما قامت السلطة الإسرائيلية باعتقال أحمد ياسين مرة أخرى.

إن حماس تعد بمثابة تيار متطرف من بين منظمات المقاومة في الأراضي المحتلة (حيث أطلقت إسرائيل عليها منظمة إرهابية)، وفي ضوء ما ذكر من معلومات فإن هذه المنظمة لديها عشرون ألف عضو، كما أن معظم مؤيديها من الفلسطينيين يشكلون قاعدة اجتماعية واسعة لحماس، وترى حماس "أن حركة المقاومة الإسلامية تعتبر من أبرز حركات المقاومة الفلسطينية، فأعضاؤها يكرسون أنفسهم من أجل الله، فحياتهم ذات طابع إسلامي، فهذه الحركة تناضل وتكافح من أجل إعلاء راية الله في كل شبر في الأراضي الفلسطينية. كما أكدت حماس على أن فلسطين أرض إسلامية، لذا فإن تحرير فلسطين مسؤولية كل مسلم في أي منطقة في العالم "مناشدة بالجهاد في سبيل تحرير الأراضي الفلسطينية كافة وإقامة دولة إسلامية". وفي هذا الشأن قامت حماس بسلسلة من الأعمال المناهضة لإسرائيل في الأراضي المحتلة، فنذكر على سبيل المثال قيامها بالمظاهرات وإضراب العمال والإضراب في المدن وغيرها من أعمال المقاومة، وفي بعض الأحيان كانت تشن هجوماً جويًا على أهداف عسكرية إسرائيلية مخلفة أحياناً تجريبية، وهو الأمر الذي أصاب السلطة الإسرائيلية بالارتباك الشديد.

ومن بين منظمات حركة المقاومة الأخرى في فلسطين توجد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، واختصارها "الجبهة الديمقراطية" وجبهة التحرير العربي وجبهة النضال الشعبي واختصارها "جبهة النضال"، وطلّاع حرب التحرير الشعبية والمعروفة باسم "منظمة البرق"، وحزب الشعب الفلسطيني والمعروف باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني الأسبق، والحزب الشيوعي الثوري الفلسطيني واللجنة الثورية لفتح (وهي منظمة مشهورة بزعامة أبو نضال).

والواقع أن حركات التحرير الوطنى الفلسطينى بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية قامت بنضال مسلح طويل الأمد، لكن هذا النضال المسلح أخفق فى تحقيق نتائج كبيرة نظراً لظهور خلافتها الداخلية ضخمة والافتقار إلى وجود تضامن عربى ومساندة الدول العظمى لإسرائيل، وهو الأمر الذى جعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها التى تتبلور فى استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. إلا أن نضال الشعب الفلسطينى لقى تعاطفاً وتأييداً من جانب شعوب دول العالم، فهذا النضال أحرز انتصاراً ضخماً على الصعيد السياسى، حيث زاد تأثيره على الساحة الدولية. أما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية فنذكر أن مؤتمر قمة الدول العربية الذى عقد فى الرباط فى الثالث الأخير من شهر أكتوبر عام ١٩٧٤م اتخذ عدة قرارات، حيث "أكد على حق الشعب الفلسطينى فى إقامة سلطة وطنية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطينى فى أى من الأراضى الفلسطينية المحررة. كما أجاز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سلسلة من القرارات لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى، نذكر منها بشكل خاص القرار رقم ٢٤٢ (الصادر فى نوفمبر عام ١٩٦٧) والقرار رقم ٣٣٨ (الصادر فى أكتوبر عام ١٩٧٣) والذين أصبحا القاعدة الأساسية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، حيث طالبا بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة فى ظل الصراع، ووقف الأعمال العسكرية كافة، وجلس الأطراف المعنية على مائدة المفاوضات لتسوية الصراع. وفى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٧٤ أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها التاسعة والعشرين قراراً يتعلق بالقضية الفلسطينية حيث أكدت مرة أخرى على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وحقه فى الحصول على استقلال وسيادة وطنه، وطلبت من الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء اتصالاته مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن المسائل المعنية بالقضية الفلسطينية. ولم تكتف الجمعية العامة للأمم

المتحدة بهذا القرار فقط، إنما صدقت على القرار المتعلق "بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في الجهود التي تسعى لتحقيق السلام في الشرق الأوسط" في دورتها الثلاثين التي عقدت في نوفمبر عام ١٩٧٥، حيث دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة مع نظائرها من المنظمات في المؤتمرات المتعلقة بقضية الشرق الأوسط، والتي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي شهر سبتمبر عام ١٩٧٦، أدرجت جامعة الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية تحت قائمة أعضائها الرسميين، فهناك أكثر من مائة دولة في العالم تعترف رسميًا بهذه المنظمة في الوقت الحالي.

إن فشل النضال المسلح في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وزيادة قوة أعدائها يومًا بعد يوم، حث زعماء منظمة التحرير على إعادة النظر في سياسة نضالها. وفي هذا الصدد نذكر معارضة منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية معاً "اتفاقية كامب ديفيد" بعد أن وقعت عليها مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، حيث شكلت هذه المنظمة مع ليبيا وسوريا والجزائر وجنوب اليمن ودول أخرى "جبهة رافضة"، إلا أن معارضة الدول العربية لم تؤثر على تنفيذ اتفاقية كامب ديفيد، فمصر وإسرائيل لم تتراجعا أمام هذه المعارضة. بل على العكس رأينا منظمة التحرير الفلسطينية تتعرض باستمرار إلى هجمات عسكرية (ففي عام ١٩٨٢ شنت إسرائيل عدواناً على لبنان منزلة بخسائر فادحة بالقوة المسلحة لهذه المنظمة، أما في نهاية عام ١٩٨٣، فتعرضت هذه المنظمة إلى خسائر فادحة من جراء الصراع المسلح الذي وقع في شمال لبنان بين إسرائيل من جهة والعناصر المسلحة للفصائل المعارضة لفتح والقوات السورية من جهة أخرى). وفي ظل تلك الأحداث أدركت منظمة التحرير الفلسطينية - من خلال المقارنة بين قوة النضال الفلسطيني المناهض لإسرائيل والقوة

الإسرائيلية والتغيرات الضخمة التي طرأت على البيئة الدولية خاصة النتائج المؤثرة التي ترتبت على مؤتمر القمة للدول العربية الذي عقد في فاس عام ١٩٨٢_ أنها لن تستطيع تحقيق أهدافها بإعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية باعتمادها على النضال المسلح وحده، وهو الأمر الذي دفعها على إجراء تعديلات إستراتيجية على سياسة نضالها إزاء إسرائيل. وفي هذا الشأن اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية قرارات إستراتيجية فاعلة "بإقامة الدولة مقابل السلام" في الاجتماع الخاص التاسع عشر للجنة الوطنية الفلسطينية الذي عقد في الجزائر في نوفمبر عام ١٩٨٨، حيث أعلنت موافقتها على قرار تقاسم السلطة الذي صدقت عليه الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، وموافقتها على قرار رقم ٢٤٢ وقرار رقم ٣٣٨ لمجلس الأمن واعترافها بالوجود الإسرائيلي واستنكارها ونبذها للإرهاب، كما دعت إلى التسوية السياسية للقضية الفلسطينية وبذل شتى أنواع الجهود، وفي الوقت ذاته أعلنت عن قيام الدولة الفلسطينية التي يعترف بها حتى الآن أكثر من مائة دولة في العالم. ويعتقد أن هذا الاجتماع يعد نقطة تحول في التاريخ الفلسطيني، فهو يرمز إلى مرحلة جديدة للنضال الفلسطيني المناهض لإسرائيل الذي انتقل فيها من مرحلة النضال المسلح إلى مرحلة اتخذ فيها النضال السياسي والأعمال الدبلوماسية قاعدة أساسية له.

ونذكر أن الشعب الفلسطيني المحتلة أراضيهِ شرع في انتفاضة مناهضة للاحتلال الإسرائيلي، وذلك منذ نهاية عام ١٩٨٧، فكانت المظاهرات والإضراب في العمل والمدن من أهم الطرق التي لجأ إليها الشعب الفلسطيني في ظل النضال، وقد استمرت هذا الأعمال ولم تتوقف حتى الآن، ويطلق على الانتفاضة في اللغة العربية (INTEFADAH)، وقد أصبحت كلمة جديدة مستخدمة في اللغة الإنجليزية واللغات الأخرى نظراً لتداول وسائل الإعلام

هذه الكلمة على نطاق واسع. وهكذا نرى أن لهذا النضال تأثيراً بعيد المدى، فهو لم يهز السلطة الإسرائيلية فحسب، إنما حصل على تأييد كبير من شعوب كل الدول، حتى إن اليهود الإسرائيليين الذين يحبون السلام دعوا إلى إقامة "قوميتين ودولتين"، وإلى "ضرورة أن تصبح للفلسطينيين أرض مستقلة لهم، وإلا فسوف نشن علينا هجمات دوماً" وغيرها من الدعوات الأخرى.

وبعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٩١، سارعت الأطراف المعنية العربية والإسرائيلية بإجراء مفاوضات ثنائية بلغ عددها عشر جولات خلال أكثر من عشرين شهراً حتى شهر يوليو عام ١٩٩٣ (كما أجريت إثنتى عشرة جولة من المفاوضات الثنائية فى واشنطن حتى عام ١٩٩٤). ورغم أن الطرفين - الفلسطينى والإسرائيلى - تغلبا على الخلافات المتعلقة بمسألة الترتيبات، وأجريا مفاوضات لإزاء القضايا الجوهرية، فإن هذه المفاوضات تجمدت فى النهاية نظراً لوجود خلافات ضخمة ظهرت على الساحة بشأن قضية الحكم الذاتى الفلسطينى وقضية الأرض والأمن والسلام وغيرها من القضايا الجوهرية. وفى نهاية شهر أغسطس انتشرت أخبار سارة بأن الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى توصلا إلى تفاهم مشترك على صعيد تحقيق عملية السلام على أساس إزالة الخلافات والتنسيق المتبادل، وذلك من خلال إجرائها أربع عشرة جولة من المفاوضات السرية، والتي دامت عدة أشهر فى أوصلو تحت إشراف وزير الخارجية النرويجى، حيث أحرز الجانبان نجاحاً جوهرياً ضخماً، فنذكر أنهما توصلا إلى اتفاق مبدئى بشأن مسألة تطبيق الحكم الذاتى فى غزة وأريحا أولاً وغيرها من القضايا.

وكانت هناك رسائل متبادلة بين عرفات ورابين فى ٩ سبتمبر حيث أعلن الطرفان عن الاعتراف المتبادل، فاعترفت منظمة التحرير الفلسطينية

بحق الوجود السلمي لإسرائيل، أما إسرائيل فاعترفت بأن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة تمثل الشعب الفلسطيني. وفي الثالث عشر من سبتمبر وقعت منظمة التحرير الفلسطينية ومندوبان من الحكومة الإسرائيلية رسمياً على الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية في البيت الأبيض بالولايات المتحدة في ناننسيين، والمعروفة بـ"بيان مبدأ تنظيم الحكم الذاتي المؤقت"، وبعد توقيع مندوبى الجانبين على الاتفاقية، سلم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عرفات على رئيس الوزراء الإسرائيلى رابين، مما يدل على أن الصراع الذى استمر فترة طويلة فى هذا العصر بدأ يشهد مرحلة انتقالية جديدة.

وقد اشتملت هذه الاتفاقية أساساً على وثيقة "بيان مبادئ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت" و"البروتوكول المتعلق بطرق وشروط الانتخابات" و"بروتوكول انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا" و"بروتوكول مشروع تنمية التعاون الاقتصادى الفلسطينى الإسرائيلى" و"بروتوكول فلسطينى إسرائيلى متعلق بالتنمية والتعاون الإقليمى" وأربعة ملاحق إضافية و"مذكرة تفاهم البيان المتعلق ببيان مبادئ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت". ونذكر أن المضمون الرئيسى لوثيقة "بيان مبادئ تنظيم الحكم الذاتى" يمكن إيضاحه كالتالى: الاعتراف المتبادل بين الجانبين بالحقوق الشرعية والحقوق السياسية للطرف الآخر، وإقامة سلطة للحكم الذاتى المؤقت فى غزة وأريحا، حيث لا تتجاوز المرحلة الانتقالية لهذه السلطة الخمسة أعوام، وتحقيق تسوية طويلة الأمد فى النهاية فى ضوء قرار رقم ٢٤٢، وقرار رقم ٣٣٨ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ؛ عدم إرجاء المفاوضات المعنية بتحديد الوضع النهائى لفلسطين فى بداية السنة الثالثة للمرحلة الانتقالية، حيث ستطرق المفاوضات إلى قضية القدس واللجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية وقضية الحدود والعلاقات مع دول الجوار وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك،

انتخاب لجنة الحكم الذاتي خلال تسعة أشهر ومن ثم إلغاء إسرائيل للإشراف الإداري والعسكري المفروض على غزة وأريحا عندما يحين الوقت، وإقامة فلسطين مراكز للشرطة في غزة وأريحا التي ستسحب منها القوات الإسرائيلية، حيث ستكون مسؤولة عن حماية الأمن، وإقامة لجنة اتصالات إسرائيلية فلسطينية لتتولى مسؤولية التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك والخلافات التي تحتاج إلى تنسيق، كما ستتولى هيئة قضائية معنية من جانب إسرائيل وفلسطين مسؤولية إصدار الأحكام إزاء الخلافات والنزاعات التي يصعب تسويتها.

وعلى صعيد تنفيذ وتطبيق الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية، عقد عرفات ورابين محادثات رسمية لأول مرة في القاهرة في ٦ أكتوبر عام ١٩٩٣، حيث قررا تشكيل أربع لجان فلسطينية إسرائيلية وهي لجنة الاتصالات على مستوى وزراء الخارجية، لجنة غزة وأريحا (ويطلق عليها اللجنة التنفيذية لبيان تنظيم الحكم الذاتي)، لجنة المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية ولجنة الاقتصاد.

ورغم وقوع مشاكل كثيرة (كوقوع مذبحه الحرم الإبراهيمي في فبراير عام ١٩٩٤)، فقد بدأ تطبيق الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية بالفعل، فنذكر أن توقيع الجانبين - الفلسطيني والإسرائيلي - على اتفاقية تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا هو دليل على أن الحكم الذاتي الفلسطيني قد دخل رسميًا مرحلة التنفيذ، وبالفعل تسلمت لجنة الحكم الذاتي الفلسطيني سلطة الإشراف الإداري وتولى رجال الشرطة المشكلون من جانب فلسطين مهمة حماية أمن المجتمع في غزة وأريحا، وشهد شهر يوليو عودة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عرفات إلى فلسطين التي غادرها منذ سبعة وعشرين عامًا، كما أعلن عن إعادة إعمار الديار في منطقة المستوطنات بغزة. وتجدر

الإشارة إلى أن فلسطين وإسرائيل توصلنا إلى اتفاق ملموس بشأن تسليم فلسطين سلطة الإشراف الإداري الخاصة بالنواحي التعليمية والصحية ورفاهية المجتمع والسياحة والضرائب في منطقة غزة وأريحا والضفة الغربية في ٢٩ أغسطس من خلال إجراء العديد من المفاوضات.

وكانت نهاية عام ١٩٩٤، شاهدة على انتهاء فلسطين وإسرائيل من مسألة تسليم السلطة الإدارية بالضفة الغربية فيما عدا القدس الغربية. ومنذ عام ١٩٩٤ قامت فلسطين بتباعدًا بإنشاء هيئة للمياه وشركة الطيران الجوي الفلسطيني وغيرها من المؤسسات، حتى إنها أصدرت أول طابع فلسطيني. وفي أبريل عام ١٩٩٥ شرعت حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني بإصدار جوازات السفر، كما اعترف بها عدد كبير من الدول المؤيدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ورغم ذلك، فإن أجهزة الإشراف على الحكم الذاتي لا تزال غير مكتملة. ورأينا أن المفاوضات المعنية بانتخابات لجنة الحكم الذاتي الفلسطيني والتي بدأت في أكتوبر عام ١٩٩٤، كان لها تأثير كبير على الوضع المستقبلي للضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، نظرًا لأن هذه المفاوضات تطرقت إلى إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية لنهر الأردن، لذلك كان الجانب الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي في غاية الدقة أثناء المحادثات بشأن هذا الأمر الذي ترتب عليه ظهور العقبات أمام الجانبين. ورغم توصل هذين الجانبين إلى اتفاق بشأن مسألة ترتيب الانتخابات (حيث تمت الموافقة على انتخاب أعضاء ورئيس اللجنة الفلسطينية بشكل مباشر) في فبراير عام ١٩٩٥، فكانت توجد دومًا خلافات كبرى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والتي ظهرت عندما أراد الجانب الفلسطيني تشكيل اللجنة الفلسطينية من مائة عضو، حيث تنقسم هذه اللجنة إلى لجنة تشريعية ولجنة إدارية، فإن الجانب الإسرائيلي أصر على ضرورة

انتخاب لجنة للإشراف الإداري لا تتمتع بمهام تشريعية ولا يتجاوز عدد أعضائها أكثر من أربعين شخصاً.

وفي ضوء ما نص عليه بيان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية فإن الجانب الفلسطيني والإسرائيلي سيجريان مفاوضات بشأن مسألة الوضع النهائي لفلسطين وغيرها من القضايا في عام ١٩٩٦، كما سيشهد عام ١٩٩٩ تسوية نهائية للقضية الفلسطينية.

رغم أن هذا البيان ليس إلا مبدأ عاماً في الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية، فإن مسيرة الصلح بين الطرفين لا تزال مكسدة بالخلافات والصراع. فنذكر على سبيل المثال وقوع اشتباكات بين القوات الإسرائيلية وبضعة آلاف من العمال الفلسطينيين في منطقة الحدود بغزة في ١٧ يوليو عام ١٩٩٤، ووقوع تبادل لإطلاق النار بين رجال الشرطة الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلي، مما أسفر عنه تدمير أربعين سيارة وجرح وقتل بعض الأشخاص، كما قامت حماس باختطاف جنود إسرائيليين وتقيير سيارة في تل أبيب وثلاث حوادث عنف أخرى في أكتوبر عام ١٩٩٤. كما شهد هذا العام وقوع حوادث انتحارية تفجيرية قام بها بعض من المسلمين الفلسطينيين مخاطرين بحياتهم، ورغم أعمال العنف هذه، فإنه تم البدء في تنفيذ الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية بالفعل محرزة نتائج إيجابية محدودة .

الفصل الرابع

الخلافاات الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي واتجاهات تطور الصراع

الواقع أن الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر من أهم الخلافاات الرئيسية في مجتمع الشرق الأوسط بعد الحرب، وعنصرًا مهمًا يؤثر على الأوضاع في الشرق الأوسط التي شهدت اضطرابًا طويل الأمد بوصفه نتيجة لتواصل الحروب الناجمة عن الخلافاات العربية الإسرائيلية، واستمرار الاشتباكات الدموية. فمنذ اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وقعت أكثر من عشرين حربًا وصدامات مسلحة واسعة النطاق، كما كانت هناك صعوبة في إحصاء الصدامات المسلحة صغيرة النطاق وأحداث العنف الدموية.

فندكر أن أجواء جنوب لبنان لا تزال ممتلئة بالأدخنة وترتفع فيها أصوات الاشتباكات خلال فترة انعقاد المفاوضات العربية الإسرائيلية، حيث شهدت الفترة ما بين الخامس والعشرين حتي الثلاثين من يوليو عام ١٩٩٣، اندلاع أحداث الغزو الإسرائيلي الشامل للبنان، فقد استخدمت القوات الاسرائيلية صواريخ ثقيلة وطائرات هيلوكبتر مسلحة ودبابات في هجومها على مقر حزب الله والقري المجاورة له في جنوب لبنان. ومنذ عام ١٩٩٤ شنت إسرائيل لعدة مرات هجوم انتقاميًا على العناصر المسلحة لحزب الله وهو الأمر الذي أدى إلى توتر الأوضاع في هذه المنطقة على نحو مفاجئ.

وجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من إحدى مناطق العالم التي تشهدت اضطرابات طويلة الأمد، كما أن أزمة النفط الناجمة عن فوضى الحرب سبق أن أفضت إلى تدهور الاقتصاد العالمي، كما كان لها تأثير كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم.

الصراع العربي الإسرائيلي يزيد من حدة الخلافات الداخلية في الدول كافة، كما تناوبت السلطات الحاكمة في الدول على نحو متكرر. وفي هذا الشأن نذكر أن تأييد الدول العظمى لإسرائيل على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري كان في واقع الأمر من بين الأسباب المهمة لهزيمة الدول العربية أمام إسرائيل - حديثة النشأة - في حرب الشرق الأوسط الأولى، لكن ما حدث كشف عن وجود سلسلة من المشاكل على الصعيد العربي وهي كالتالي: عدم وجود أهداف إستراتيجية موحدة، فكل دولة من الدولة المشاركة في الحرب كانت لها حساباتها الخاصة، عدم وجود منظومة قيادية موحدة وخطة للعمليات العسكرية، حيث كانت الأعمال العسكرية غير منسقة، وهو الأمر الذي جعل إسرائيل تدحر هذه الأعمال واحدة بعد الأخرى. فلم تكن الأطراف العربية المشاركة في الحرب تتكون إلا من بضعة أنظمة حاكمة مركزية صغيرة يتزعمها حكامها، شكلت بضعة مجموعات عسكرية صغيرة، فهي لم تكن تكتلاً قومياً يتحلي بعزيمة موحدة^(١٩). ونذكر أن هزيمة العرب في حرب فلسطين زادت من حدة الخلافات داخل الدول العربية، فقد شهدت الأوضاع السياسية مرحلة من الاضطرابات المتواصلة، فنذكر على سبيل المثال تناوب السلطات الحاكمة في سوريا بصورة متكررة، حيث شهد عام ١٩٤٩، حدوث ثلاثة انقلابات سياسية. كما تواصل كذلك حدوث إقلايات سياسية في سوريا عام ١٩٥١ وعام ١٩٥٢، أما بالنسبة إلى الأردن فقيامها بضم الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية لنهر الأردن مطلقة على نفسها

"المملكة الأردنية الهاشمية" أثار غضب كثير من الفلسطينيين، وفي النهاية شاهدنا اغتيال الملك الأردني عبد الله في يونيو عام ١٩٥١، كنتيجة لما حدث، أما في لبنان فقد أدى الإضراب العام والمظاهرات التي نظمها الشعب اللبناني إلى حدوث أزمة سياسية أفضت إلى سقوط حكومة بشارة خوري، وفي مصر تضخمت الأزمة السياسية والاقتصادية يوماً بعد يوم، كما لم تجد التغييرات الوزارية التي أقرها الملك فاروق عام ١٩٥٢، وأسفر الأمر في النهاية إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو وسقوط المملكة الإقطاعية لفاروق.

والواقع أن الانتصار الذي حققته مصر في حرب الشرق الأوسط الثانية، ارتقى بمكانتها في الشؤون الدولية بشكل كبير، وبذلك أصبحت مصر قلب العالم العربي، "قهي ينبوع الأمة الجديد الذي اكتسح الشرق الأوسط وسواحل أفريقيا الشمالية"^(٢٠)، فمصر شجعت حركات التحرير الوطنية بدرجات محددة في الشرق الأوسط وسواحل أفريقيا الشمالية.

وفي عام ١٩٥٦، أعلنت الأردن عن إلغائها "معاهدة التحالف المشترك البريطانية الأردنية" وعن إزالة القواعد العسكرية البريطانية في الأردن. وشهد عام ١٩٥٧، اندلاع انتفاضة مناهضة لبريطانيا في مسقط وسلطنة عمان، كما شهد عام ١٩٥٨، سقوط الملكية في العراق المدعومة من جانب بريطانيا. أما عام ١٩٥٦، فشهد استقلال تونس والمغرب والسودان على التوالي، أما بالنسبة إلى البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر فنالت استقلالهما على التوالي في عام ١٩٧١، بعد استقلال الكويت عام ١٩٦١، وبذلك انتهى الحكم الاستعماري في الشرق الأوسط نهائياً.

تضامن وتعاون وانقسام الدول العربية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي. أثار قرار تقاسم السلطة المتعلق بالقضية الفلسطينية الذي صدقت عليه الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، استياء شديداً من جانب الدول العربية، فقد

قررت جامعة الدول العربية شن حرب على إسرائيل لمعارضة تقسيم فلسطين "قالنصر سيكون حليف الدول العربية في النهاية خلال معركة حاسمة وذلك بإذن الله".

ورغم وجود تباين في مدي التنمية الاجتماعية والنظم السياسية والأبولوجيات بين الدول العربية، ووجود خلافات بمختلف أنواعها بين هذه الدول، فكان هناك اتفاق جماعي بالنسبة لمسألة التضامن ضد إسرائيل. فالجميع يمكنه أن يرى وجود معسكر كبير مناهض لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الثلاثينيات حتي نهاية السبعينيات، وتجدر الإشارة إلى أن القضايا المحورية التي تطرق إليها مؤتمر القمة العربية الأول حتي المؤتمر الثامن تتبلور أولاً وأخيراً في قضية مقاومة إسرائيل، ودراسة صياغة السياسة العربية إزاء إسرائيل وتأييد النضال العادل لاستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية.

ففي أثناء حرب الشرق الأوسط الرابعة استغلت الدول العربية المنتجة للنفط سلاح "النفط" لتوحيد التضامن وتعزيز النضال المناهض لإسرائيل. والواقع أن توجيه الدول العربية المنتجة للنفط الضربة القاصمة للدول المؤيدة لإسرائيل من خلال تحفيضها للكمية الإنتاجية من النفط وحظره ورفع أسعاره وإجراءات أخرى، ومساندتها أيضاً للدول الموجودة على جبهة القتال في المعسكر المعادي لإسرائيل، أظهرت القوة الضخمة لتضامن وتعاون المعسكر العربي المعادي لإسرائيل، حيث كان عنصر الوحدة يسود صفوف المعسكر العربي المعادي لإسرائيل في ظل الأهداف العامة للإطاحة بإسرائيل، بيد أنه كانت هناك آراء متباينة لحكام الدول العربية حركتها مصالحهم الشخصية التي وضعوها على قائمة أولوياتهم إزاء تطبيق سياسية

ملموسة معادية لإسرائيل، وهو الأمر الذي أثار الخلافات والنزاعات بين الدول العربية كافة مما ترتب عليه انقسام العالم العربي.

أما بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ذات القوة العسكرية المحدودة فقد قامت بإرساء مقر رئيسي لأعمالها في الدول العربية المجاورة التي كانت مركزاً للهجمات الجوية التي تشنها المنظمة على إسرائيل، وهو الأمر الذي أثار روحاً انتقامية جنونية لدى إسرائيل إزاء هذه الدول. فنذكر على سبيل المثال؛ أن العمليات العسكرية التي شنتها منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل من الأراضي الأردنية، أدت إلى استمرار الأعمال الانتقامية الإسرائيلية تجاه الأردن، مما ترتب عليه توتر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، وفي النهاية اندلعت صدامات عسكرية ضخمة أطلق عليها "أيلول الأسود" في عام ١٩٧٠، مما أدى إلى إضعاف القوة المسلحة الفلسطينية. ولم تقتصر تلك الأحداث على الأردن فحسب، إنما امتدت أيضاً إلى سوريا والعراق نظراً لتأييدهما لهذه المنظمة، إلا أنه تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في نهاية الأمر في ظل وساطة الرئيس عبد الناصر. وعلى صعيد تواصل الصدامات بين القوى المسلحة الفلسطينية في لبنان والحكومة اللبنانية، وقعت اشتباكات مسلحة بين القوة الخاطفة لمنظمة التحرير وقوات الحكومة اللبنانية في أبريل عام ١٩٦٩، لكن فلسطين ولبنان وقعتا "اتفاق القاهرة" فيما بعد في ظل وساطة الرئيس عبد الناصر. لكننا رأينا اندلاع الاشتباكات مرة أخرى بين لبنان وفلسطين في مايو عام ١٩٧٣، أسفر عن وقوع عدد محدود من القتلى والجرحى في صفوف الجانبين. بيد أنه في ظل وساطة الدول العربية الأخرى، وقعت لبنان وفلسطين على "اتفاقية ملكارث" كوثيقة تكميلية "لاتفاق القاهرة" حيث تم تخفيف حدة توتر الخلافات اللبنانية الفلسطينية بشكل مؤقت.

وعلى صعيد آخر نذكر أنه لم يسد "جوا من الهدوء والسكينة" داخل منظمة التحرير الفلسطينية. ففي يونيه عام ١٩٨٣، وقعت اشتباكات مسلحة ضخمة بين القوى المسلحة الفلسطينية نظرًا لوجود خلافات على سياسة النضال الفلسطيني ضد إسرائيل، ووجود صراع على حق الزعامة الفلسطينية، وهو الأمر الذي أدى إلى إضعاف القوة الذاتية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشدة.

أما الدول العربية فقاطعت مصر وفرضت عليها عقوبات، كما تم إقصاء مصر من جامعة الدول العربية كرد فعل لتوصل مصر إلى اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وهو الأمر الذي أحدث شرخاً كبيراً في الدول العربية. وفي الحقيقة لم يعد للمعسكر العربي الموحد المعادي لإسرائيل له وجود مرة ثانية بانسحاب مصر، أقوى الدول العربية، آنذاك من الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيرات ضخمة في تركيبة الصراع العربي الإسرائيلي.

تأثير النفقات العسكرية للضخمة على مسيرة التنمية الاقتصادية للمجتمع. شهدت الأوضاع في الشرق الأوسط اضطراباً طويلاً الأمد نظرًا لوجود مواجهات بين الجانب العربي الإسرائيلي استمرت فترة طويلة من الزمن، لذلك اضطر كل جانب إلى أن يخصص نفقات عسكرية ضخمة من ميزانيته للحفاظ على نفقاته العسكرية. ففي العادة تبلغ قيمة النفقات العسكرية لإسرائيل والدول العربية نحو ١٠% من القيمة الإجمالية للنواتج القومي، أما بالنسبة إلى الدول التي تجاوزت نفقاتها العسكرية السنوية مليار دولار أمريكي فهي كالتالي: مصر (حيث بلغت قيمة نفقاتها العسكرية ملياراً و ٢٧٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩)، إسرائيل (بلغت نفقاتها ٦ مليارات و ٧٦٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٢)، والعراق (بلغت

نفقاتها ٨ مليارات و ٦١٠ ملايين دولار أمريكي)، الكويت (بلغت نفقاتها السنوية مليار و ٥٥٠ مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين عام ١٩٨٨ و ١٩٨٩، ليبيا (بلغت نفقاتها ملياراً ومليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩)، عمان (بلغت نفقاتها ملياراً و ٣٩٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٨)، السعودية (بلغت نفقاتها ١٤ ملياراً و ٦٩٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩)، سوريا مليار و ٤٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠، الجزائر مليار و ٩٠٠ مليون دولار) والمغرب (مليار و ٣٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠). ونذكر أن السعودية والعراق كانتا من أكثر الدول العربية إنفاقاً على النواحي العسكرية، ففي عام ١٩٩٠، بلغت النفقات العسكرية السعودية ٢٣ ملياراً و ١٦٠ مليون دولار أمريكي، حيث مثلت هذه النفقات ٢٣% من القيمة الإجمالية للنتائج القومي في هذا العام. أما بالنسبة للعراق فبلغت نفقاتها العسكرية في عام ١٩٨٨ نحو ١٢ ملياراً و ٨٧٠ مليون دولار أمريكي، حيث مثلت هذه النفقات ٢٨,٦% من القيمة الإجمالية للنتائج القومي في هذا العام^(٢١).

ونري من خلال ذلك أن المواجهات العسكرية بين العرب وإسرائيل التي استمرت قرابة نصف قرن كبدت الطرفين خسائر ضخمة، ولناخذ الحروب الخمس الضخمة بين العرب وإسرائيل (ونشير هنا إلى حروب الشرق الأوسط الأربع وحرب لبنان عام ١٩٨٢) مثال على ذلك، ففي ظل هذه الحروب دفع الطرفان بقوة عسكرية قدرها ٢ مليون جندي، واستخدما ١٣٠٧٨ دبابة و ١٥١٦١ عربة مصفحة، و ٣٤٨١ طائرة و ٢٤٠ سفينة حربية، وقد راح ضحية هذه الحروب نحو ١٦٠ ألف شخص من الجانبين (ما بين قتل وجريح ومفقود) ودمرت ٥٣٥٠ دبابة و ١٣١٣ طائرة، كما بلغت نفقات الحرب في ضوء تقديرات متحفظة أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي،

إلا أنه كانت هناك صعوبة في تقدير الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الحرب.

كما أن المواجهات العسكرية طويلة الأمد جعلت من الاقتصاد القومي في الدول العربية وفي إسرائيل غير قادر على الاهتمام بتقديم المجتمع باعتباره هدفاً رئيسياً في سياسته، حيث كان من الضروري أن يخضع الاقتصاد لاحتياجات الحرب، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد القومي غير قادر على التنمية بشكل طبيعي، مما أثر على مسيرة التحديث في مجتمع الشرق الأوسط. فنذكر على سبيل المثال أن حجم الخسائر التي تعرضت لها مصر في حروب الشرق الأوسط الأربع بناء على تقديرات علماء الاقتصاد في مصر بلغت مائة مليار دولار أمريكي، فهذا المبلغ الضخم يمكنه أن يملأ شقة كل أسرة في مصر ويزودها بسيارة صغيرة وأجهزة كهربائية منزلية^(٢٢)، لكننا رأينا أن الحرب استنفدت هذه الثروة المالية. كما تركت وراءها مظاهر الخراب والدمار في كل مكان، وكانت هناك أعمال مهمة تنتظر من يدفعها نحو النهضة. إن الأوضاع المتوترة في ظل المواجهات طويلة الأمد شجعت على وجود سباق للتسلح في منطقة الشرق الأوسط، فعندما اندلعت حرب الشرق الأوسط الأولى، كانت معظم الشرق الأوسط لا تمتلك سوى معدات عسكرية عادية للغاية وعددها محدود فكانت تمتلك عددًا قليلاً جداً من البنادق والصواريخ النارية والدبابات والعربات المصفحة والطائرات العادية. ففي بداية الخمسينيات بلغ حجم استيراد الشرق الأوسط من الأسلحة نحو ١٢% فقط من حجم استيراد دول العالم الثالث من الأسلحة، إلا أنه في بداية السبعينيات، شغل حجم استيراد الشرق الأوسط من الأسلحة نصف حجم استيراد العالم الثالث من الأسلحة. كما بلغ حجم استيراد دول الشرق الأوسط من الأسلحة أكثر من ٩٠ مليار دولار أمريكي، وذلك في الفترة

ما بين عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٦. إن سباق التسلح الشرس جعل منطقة الشرق الأوسط جديرة بأن تكون مخزنًا للسلاح، مما أسفر عن زيادة حدة الأوضاع المتوترة في الشرق الأوسط.

ونذكر أن الوضع في الشرق الأوسط المضطرب شجع الدول كافة على تعزيز قوتها الدفاعية والعسكرية، مما جعل سباق التسلح في الشرق الأوسط يدور في حلقة مفرغة تشهد تصاعدًا تدريجيًا.

انتشار أحداث العنف والأعمال الإرهابية. إن انتشار أحداث العنف والأعمال الإرهابية في الشرق الأوسط يومًا بعد يوم جاءت بوصفه نتيجة لعدم تسوية الصراع العربي الإسرائيلي الذي استمر فترة طويلة من الزمن خاصة معاناة الشعب الفلسطيني من الاضطهاد بمختلف أشكاله.

وبغض النظر عن إسرائيل أو فلسطين فكلتاها دولتان تستعينان بالأساليب الإرهابية والعنف لتحقيق أهدافهما السياسية أو لشعورهما باليأس من الأوضاع الجارية.

فنذكر قيام القوة المسلحة لحركة إحياء الدولة بزعامة آل جدعون بمجزرة دير ياسين^(٢٣)، التي أذهلت العالم عشية قيام الدولة الإسرائيلية لتحقيق هدفها بطرد العرب من فلسطين، حيث قامت بذبح كل الفلسطينيين الموجودين بقرية دير ياسين، حتي كبار السن والأطفال لم يحالفهم الحظ بالنجاة بحياتهم. وبعد قيام الدولة الإسرائيلية لجأت إسرائيل إلى أعمال العنف "إرهاب الدولة". نذكر على سبيل المثال قيام قوات الدفاع الإسرائيلي بقتل ثمانية وثلاثين شخصًا من أهالي قرية كفر القسام بالرصاص، كان من بينهم النساء والأطفال عندما فرضت هذه القوات حظر التجوال في ٢٩ أكتوبر

عام ١٩٥٦. كما قامت قوات الدفاع الوطني الإسرائيلي بتشكيل قوات ١٠١ متخصصة في القيام بأعمال إرهابية هجومية عابرة للحدود.

ورأينا تورط إسرائيل في مجزرة مخيم اللاجئين بصابرا وشاتيلاً في لبنان في سبتمبر ١٩٨٢، وإرسالها قوات جوية إسرائيلية لاختراق المجال الجوي لكثير من الدول، كما قامت بتدمير المفاعل النووي العراقي في يونيو عام ١٩٨١، وشنت هجوماً بعيد المدى على المقر العام لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أكتوبر عام ١٩٨٥، وشهد عام ١٩٨٨، إرسال إسرائيل قوات خاصة لاغتيال القائد العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية أبو جهاد.

وعلى الجانب الآخر لم يتورع الفلسطينيون الذي شعروا باليأس بالتضحية بأنفسهم في سبيل الوطن، فقاموا بخطط الطائرات والأشخاص وشنوا أعمالاً تفجيرية بين الحين والآخر. ورأت بعض منظمات المقاومة الفلسطينية المتطرفة (نذكر على سبيل المثال الجبهة الشعبية وجماعة أبو نضال) أن ضرب العدو في أي مكان أمر طبيعي في ظل الحرب، كما أنه مسموح باللجوء إلى أي وسيلة في ظل الحرب، لذلك فإن هذه المنظمات لم تترك أي هدف إلا وقامت بالهجوم عليه لجنب اهتمام العالم إزاء القضية الفلسطينية. نذكر على سبيل المثال قيام الجبهة الشعبية الفلسطينية باختطاف ثلاث طائرات تابعة إلى شركة ورلد للطيران الجوي الأمريكي وشركة الطيران الجوي السعودي خلال يوم واحد في ٦ سبتمبر ١٩٧٠^(٢٤)، كما شهد شهر فبراير عام ١٩٧٠، تفجير طائرة سويدية كانت منطلقة من سويسرا في اتجاهها إلى إسرائيل، ولم ينج أحد من الركاب كذلك طاقم الطائرة. كما تعرض الوفد الإسرائيلي الذي شارك بدوره الألعاب الأولمبية بميونخ إلى هجوم من قبل عناصر إرهابية في شهر سبتمبر من نفس العام، حيث أصيب

المدرّب واللاعبون وأحد عشر شخصًا آخرون. وبالإضافة إلى ذلك وقّعت حوادث اغتيال كثيرة لدبلوماسيين إسرائيليين وأمريكيين. فكان تعرض السفير الإسرائيلي في بريطانيا للإصابة في حادثة محاولة اغتياله في يونيو عام ١٩٨٢ دافعًا لشن إسرائيل حرب عدوانية على لبنان.

والواقع أن الصراع العربي الإسرائيلي طويل الأمد لم يسفر عنه ظهور لأحداث العنف والإرهاب وزيادة حدة الأوضاع المتوترة في الشرق الأوسط فحسب، إنما جعل الشرق الأوسط منبعًا مهمًا للأعمال الإرهابية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأعمال الإرهابية أثرت كذلك على استقرار الأوضاع في العالم نظرًا لوحشية أسلوبها ونطاقها الواسع.

اتجاه تطور الصراع العربي الإسرائيلي

نذكر على سبيل المثال ما ذكره الفصل الثاني لهذا الباب عن دخول الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة التسوية السلمية، كما تناولنا في هذا الفصل أيضًا الشروط الأساسية لمرحلة التسوية السلمية للصراع، والتي ستواصل تأثيرها على اتجاه تطور الصراع في مرحلته الثالثة.

ورغم استمرار حدوث صدمات واشتباكات صغيرة بعد دخول الصراع العربي الإسرائيلي المرحلة الثالثة، فإن الاتجاه العام لتطور تسوية الصراع سياسيًا لم يشهد تدهورًا. وكان من الضروري تحليل التغيرات التي طرأت على إسرائيل نظرًا لأنها أصبحت طرفًا رئيسيًا في النزاع في ظل الصراع العربي الإسرائيلي، ولأنها تلعب دورًا رئيسيًا على صعيد مسيرة تطور هذا الصراع. فعلى الصعيد الجغرافي نرى أن إسرائيل لا تزال دولة

صغيرة في منطقة غرب آسيا، فإنها من خلال تحديها لعواصف الصراع العربي الإسرائيلي لأكثر من أربعين عامًا، أصبحت قوة الدولة الإسرائيلية الشاملة تعتبر من الدول القوية التي تأتي في مقدمة طلائع الدول في منطقة الشرق الأوسط.

تسوية إسرائيل لقضية الوجود الإسرائيلي والقضية الأمنية. وفي هذا الشأن نري أن التغيرات التي شهدتها مواقف الدول العربية إزاء إسرائيل انطوي عليها جانب واحد فقط، وكانت مسألة ارتفاع مستوي قوة الدولة الإسرائيلية الشاملة خاصة تعزيزها لقوتها العسكرية من أهم المسائل التي تطرق إليها هذا الجانب.

فتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تحلّ مركزًا متفوقًا بالمقارنة بالقوة الفعلية للدول العربية، فهي لا تمتلك قوات للدفاع الوطني مزودة بأسلحة حديثة وعادية فحسب، إنما تمتلك أيضًا أسلحة إستراتيجية ونووية تشكل بها قوة رادعة أمام الأعداء. وعلى الصعيد السياسي حصلت إسرائيل على اعتراف واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي، كما أقامت علاقات دبلوماسية مع معظم الدول (في يناير عام ١٩٩٢ أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع الصين، ونذكر أنه حتي نهاية عام ١٩٩٤، أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ١٤٦ دولة، ولا ننس احتفاظها بعلاقات تحالف استراتيجية مع الولايات المتحدة). أما على الصعيد الاقتصادي تعتبر إسرائيل من أكثر دول الشرق الأوسط ذات نشاط تنموي. ونذكر أن ما تمتلكه إسرائيل من كفاءة بشرية جيدة أهم ما يميز هذه الدولة، حيث تعتبر الكفاءة البشرية الإسرائيلية أحد الأسباب المهمة التي حافظت بها إسرائيل على تفوق تكنولوجي عال دفع للتنمية الاقتصادية المستدامة نحو الأمام.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والإسراع من مسيرة تنمية اقتصاد المجتمع الإسرائيلي تعتبر من أهم القضايا التي واجهتها إسرائيل بعد تسوية قضية الوجود الإسرائيلي والقضية الأمنية.

قوى السلام في إسرائيل تزداد يوماً بعد يوم. أدرك الشعب الإسرائيلي من خلال الواقع المرير للصراع العربي الإسرائيلي الذي دام بضع سنوات، أن القوة العسكرية ليست المصدر الوحيد للأمن، إنما رأَت أن السلام يعتبر الوسيلة الوحيدة لتسوية الصراع. ورغم احتلال إسرائيل لمساحة كبيرة من الأراضي الإقليمية العربية، فإنها لم تستطع إخضاع الشعب الفلسطيني. وعلى الجانب الآخر رأينا أن الشعب الفلسطيني حصل على تأييد عام من جانب المجتمع الدولي رغم عدم امتلاكه لقوة عسكرية قوية. وفي الحقيقة نرى أن تاريخ القومية اليهودية بطلوها ومرها "حيث إن اليهود تجمعوا بعد فُرقة" ثبت بنفسه المبرر الذي يقول "إننا لا نستطيع أن نخضع أي قومية بالعنف"، لذلك ارتفعت الأصوات المطالبة بالسلام داخل إسرائيل. ونذكر أنه في الوقت الحالي توجد أكثر من عشرين منظمة للسلام داخل إسرائيل، فهذه المنظمات تطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتحقيق سلام طويل الأمد مع الدول العربية.

وفي الوقت الحالي تتأشد منظمات السلام من خلال المظاهرات ووفود أحزاب الكنيست بالتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، فنذكر أنه في أكتوبر عام ١٩٩١، سلمت حركة تحقيق السلام الآن "مذكرة من ستين صفحة إلى المحكمة الإسرائيلية، حيث قامت بتحدي شرعية بناء المستوطنات في

الأراضي المحتلة، مطالبة بتجميد المحكمة لعملية بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. وتجدر الإشارة إلى أن التيارات المناهضة للسلام في إسرائيل يزداد تأثيرها يوماً بعد يوم على المجتمع الإسرائيلي.

احتياجات التنمية المستدامة في المجتمع الإسرائيلي. لا تزال إسرائيل تخطو خطوات التنمية السريعة في ظل فوضى الحرب التي دامت فترة طويلة من الزمن، حيث يرجع ذلك الأمر إلى الظروف التاريخية الاجتماعية الخاصة والبيئة الدولية. ونذكر أن هناك تبايناً بين التنمية الاقتصادية في إسرائيل ونظيرتها في الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، فإسرائيل لم تعتمد على الثروات الطبيعية، إنما اعتمدت على التنمية الشاملة لاقتصاد المجتمع خاصة تنمية صناعة التكنولوجيا المتقدمة، تلك الصناعة التي تستند على الكفاءات البشرية المتقدمة. وحالياً أصبحت المنتجات التكنولوجية المتقدمة من السلع الكبرى في ظل تجارة التصدير الإسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أن دخل الفرد في إسرائيل وصل إلى ١١١٠٤ دولارات أمريكي في عام ١٩٩٢^(١٥)، فهذا المستوى يعني أن المجتمع الإسرائيلي ليس مجتمعاً فقيراً أو من محدودي الدخل، إنما هو مجتمع في طريقة إلى الثراء. لذلك نرى أن هذا المجتمع يحتاج إلى حياة يسودها السلام والأمن وإلى بيئة تنموية. إلا أن ظروف الحرب أطاحت بحلم اليهود بأن تصبح فلسطين أرضاً صافية نقدي بأرواحهم. فإسرائيل لم تستطع تطبيع اقتصادها القومي نظراً لوجود حالة الطوارئ في إسرائيل في أي لحظة.

وهكذا نرى أنه تم تخصيص نفقات عسكرية ضخمة لفترة طويلة من الزمن لهذا الغرض (وقد بلغت النفقات العسكرية في عام ١٩٩١، خمسة مليارات

و ٧٩٠ مليون دولار، وهي تمثل ١٠% من إجمالي الناتج القومي في نفس العام^(١٦). لذلك فإن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي أصبح من الاحتياجات الموضوعية لتنمية المجتمع الإسرائيلي، فالرغبة في إنهاء هذا الصراع تعتبر نتيجة اجتماعية لاكتساح قوى السلام داخل إسرائيل تدريجياً. وقد سادت المشاعر المعادية للحرب لدى المواطن الإسرائيلي بعد تسوية إسرائيل لقضية الوجود الإسرائيلي وارتفاع مستوي المعيشة تقريباً وذلك في السنوات الأخيرة.

إن عدم رغبة الإسرائيليين في الحياة في ظل اشتباكات وقتال لا يتوقف منذ السبعينيات، خاصة بعد حرب الشرق الأوسط الرابعة ومغادرة أربعين ألف إسرائيلي إسرائيل في نهاية الثمانينيات، لهو دليل كاف على أن التنمية المستدامة للمجتمع الإسرائيلي لن يسمح لها بالاستمرار في ظل فوضي الحرب. ونذكر أن إسرائيل ستصبح في ظروف أفضل على صعيد المنافسة والتنمية الدولية إذا تحققت السلام على أرض الواقع نظر لأن إسرائيل تشهد مرحلة من التنمية الضخمة نسبياً، خاصة أن صناعة التكنولوجيا تعتبر الحجر الأساسي للهيكل الاقتصادي في إسرائيل. إن هذه التغيرات الضخمة التي حدثت في المجتمع الإسرائيلي حددت الاحتياجات الملحة لهذا المجتمع بالنسبة إلى بيئة ينمو فيها السلام. ونري وفقاً للدور الرئيسي لإسرائيل على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي أن تأثير إسرائيل على التسوية السلمية لهذا الصراع واضح للعيان.

ومنذ دخول الصراع العربي الإسرائيلي المرحلة الثالثة، وجدنا أن الاتجاه العام لتطور الصراع بدأ يخطو نحو التسوية السلمية. وفي الحقيقة

كان يتوقع لهذه المرحلة أن تتعرض إلى انتكاسه وإحفاق، إلا أنه عقد في النهاية العديد من المفاوضات متعددة الأطراف المعنية بالتعاون الإقليمي ولثنتي عشرة جولة من المفاوضات الثنائية العربية الإسرائيلية، حيث إن الاعتراف المتبادل الذي تحقق بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتوقيع بيان المبادئ في سبتمبر عام ١٩٩٣، جعل من أعداء الماضي الذين وقعت بينهم اشتباكات لبضع عشرة سنة يقفون جنباً إلى جنب، حيث عملوا على إرساء حجر الأساس لتسوية القضية الفلسطينية في النهاية، فما حدث على الساحة السياسية بين إسرائيل وفلسطين عمل على تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي ظل ما حققته المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من نجاح، شهد شهر سبتمبر عام ١٩٩٣، توصل إسرائيل والأردن إلى اتفاق هيكلي للتفاوض، كما قام الطرفان بتوقيع "بيان واشنطن" لإنهاء الحرب في يوليو عام ١٩٩٤. أما معاهدة السلام بين الدولتين فتم التوقيع عليها في أكتوبر عام ١٩٩٤، وهو الأمر الذي ترتب عليه تطبيع العلاقات بين إسرائيل والأردن حالياً. أما بالنسبة إلى مفاوضات إسرائيل مع سوريا ولبنان فتجري أيضاً على نحو سريع. إن الحقائق السابق ذكرها شكلت التوليفة الرئيسية للمرحلة الثالثة في الصراع العربي الإسرائيلي، لكن هذا لا يعني أن السلام سيتحقق سريعاً. فبينما علينا أن نعلم أيضاً أن إصرار الجانبين العربي والإسرائيلي على موقفهما ومطالبهما بكل قوة بهدف تحقيق مصالحهما الشخصية يعتبر سبباً لتأخر المفاوضات الثنائية العربية الإسرائيلية وعدم تقدمها على نحو سريع. فنذكر على سبيل المثال أن مفاوضات إسرائيل مع سوريا ولبنان لم تحقق

نجاحًا جوهريًا نظرًا لأنه لا تزال هناك خلافات ضخمة بشأن الترتيبات الأولية وشروط الانسحاب وتنظيم النطاق والوقت- المتعلق بتحقيق السلام والانسحاب. كما أن النزاع المتعلق بقضية الأراضي الإقليمية بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان واضح تقريبًا، فهناك اعتراف دولي بلقضية الملكية المتعلقة بهضبة الجولان ومنطقة جنوب لبنان التي تحتلها إسرائيل وقضية خط الحدود بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان، كما أن هناك اعترافًا واضحًا من قبل الأطراف الثنائية المعنية بهذه القضية. لذلك فإننا نرى أن التسوية النهائية لهذه القضايا تعتبر فقط مسألة فرصة ووقت مناسبين. وتجدر الإشارة إلى أن القضايا المعقدة التي تتطرق إليها المفاوضات الثنائية بكل وضوح أو سوف نتطرق إليها تزيد من تعقيد مسيرة المفاوضات.

ورغم إحراز المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نجاحًا كبيرًا في بداية الأمر في ظل المفاوضات العربية الإسرائيلية التي أجريت منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، فإن القضية الفلسطينية لا تعتبر قضية محورية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي فحسب، إنما تعتبر أكثر القضايا تعقيدًا في ظل عملية السلام الحالية، فالتسوية النهائية لهذه القضية سوف تأتي بعد تسوية القضية السورية الإسرائيلية والقضية اللبنانية الإسرائيلية. ونذكر أن أهم النقاط الصعبة في القضية الفلسطينية تتطوي عليها عدة جوانب، وعلى الرغم من أن كل جانب من هذه الجوانب له مميزاته الخاصة به، فإنه لا يوجد جانب بمعزل عن الآخر، فهناك تشابك وترابط بين هذه الجوانب بعضها بعضًا ونذكر هذه الجوانب كالتالي:

أولاً: القضايا الشائكة التي لا يمكن تجنبها أثناء المفاوضات المستقبلية وفي هذا الشأن نذكر أن تحقيق السلام النهائي بين إسرائيل وفلسطين سوف يصبح أكثر تعقيداً مقارنة بتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل نظراً لوجود اتصالات مكثفة بين فلسطين وإسرائيل على صعيد السياسة الإقليمية (فرغم إعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن قيام الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨، فإن وضع فلسطين كدولة لا يشبه سوريا والأردن ولبنان، ففي ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لم تحصل فلسطين على مكانتها باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة في ظل المفاوضات العربية الإسرائيلية، كما أن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وفلسطين اقتصر فقط على اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية).

الأراضي الإقليمية. إن هذه القضية تعتبر من أهم الأسباب التي أثارت الصراع العربي الإسرائيلي، كما أنها تعتبر أيضاً من القضايا المحورية التي لا يمكن أن يتجنبها الصراع العربي الإسرائيلي. ونكتشف من خلال بنود بيان المبادئ الإسرائيلية الفلسطينية أن نطاق تنفيذ الحكم الذاتي المؤقت ليس بمنأى عما نصت عليه الأمم المتحدة في القرار رقم ١٨١ عما تبقى من مساحة الأراضي العربية الفلسطينية (والتي تبلغ ١,١٢٥٣٠ كيلو متر مربع)، فمساحة هذه الأرض تنقسم إلى جزعين منفصلين (تقدر المسافة بينهما بنحو ٧٠ متراً). إلا أنه من الصعب على الفلسطينيين سواء كانوا من الذي يدعون إلى السلام أم المتطرفين أن يرضوا بهذه المساحة من الأراضي الإقليمية ويعتبرونها أقصى مساحة يمكنهم الحصول عليها.

ورغم إمكانية إقامة وطن قومي فلسطيني على معظم الأراضي الفلسطينية من القضايا التي ستتم مناقشتها حينما يتم تطبيق الحكم الذاتي المؤقت لمدة ثلاث سنوات، فستطوي على هذه القضية مفاوضات معقدة للغاية دون شك. وتجدر الإشارة إلى أن نزاع إسرائيل مع سوريا على هضبة الجولان سيقع في نفس هذا المأزق. وفي هذا الشأن نذكر أن سيادة سوريا على هضبة الجولان أمر معترف به دوليًا، فسوريا لن تتخلي بطبيعة الأمر عن سيادتها في ظل قوتها العسكرية التي تكافئ القوة الإسرائيلية. أما بالنسبة إلى إسرائيل فهضبة الجولان تعتبر الحاجز الوقائي الأمني لشرق إسرائيل، كما أن جبل هلمن (ارتفاعه ٢١٨٠ مترًا) يعتبر من المواقع الإستراتيجية المهمة المسيطرة على مساحة واسعة تحت الجبل، لذلك لا تستطيع إسرائيل أن تدخل في مناقشات حول تسليم هضبة الجولان بكل بساطة إلى سوريا، تلك الهضبة التي تصون مصير دولتها في ظل عدم قدرتها على السيطرة على الإجراءات الأمنية بنسبة مائة بالمائة.

مسألة الثروة المائية: من المعروف للجميع أن مياه منطقة الشرق الأوسط غالبية مثل النفط. ورغم أن نهر الأردن يعتبر أحد مصادر المياه الكبرى الثلاثة في الشرق الأوسط، فإن ثروات المياه الحقيقية في هذه المنطقة محدود للغاية، فمشكلة نقص المياه تزداد خطورة يوماً بعد يوم مع ما يشهده اقتصاد مجتمع الشرق الأوسط من تنمية. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تقتصر إلى وجود ثروة مائية، فكمية المطر السنوي لا تتجاوز ٢٢٠ ملميمترًا، كما أن الثروات المائية تحت الأرض محدودة للغاية. وفي ضوء ذلك اعتبرت الحكومة الإسرائيلية مسألة الأمن المائي من القضايا المهمة التي

تتساوي مرتبتها مع القضية الأمنية للدفاع الوطني. لذلك رأينا أن قضية الثروة المائية سبق أن كانت محوراً لسلسلة من الصراع شنتها إسرائيل إزاء الدول العربية المجاورة. نذكر على سبيل المثال قيام إسرائيل بتغيير مجرى نهر الأردن فور قيام الدولة الإسرائيلية، حيث نشرت مشاريعها على هذا النهر، ثم قامت بعد ذلك باقتطاع جزء من نهر اليرموك في هضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن كل على حدة، كذلك قامت وبمشاريع حفر تحت الأرض لاستخراج المياه. وبعد غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، قامت بنهب وسرقة الثروات المائية لنهر اللبطني من خلال بناء منطقة أمنية هناك. ولم تقف سوريا والأردن شاهدان إسرائيل تفعل ما يحلو لها، إنما اتخذت كل منهما إجراءات مضادة رداً على ذلك، حيث قامت بحجز مياه النهر وبناء السدود عليه. وهكذا نرى أن مسألة كيفية توزيع واستغلال الثروات المائية بشكل مناسب سوف تصبح من الآن فصاعداً من القضايا التي تولى لها الأطراف المعنية في الصراع العربي الإسرائيلي اهتماماً كبيراً، نظراً لأن الثروات المائية تقيد بشكل مباشر التنمية الاقتصادية للمجتمع في الشرق الأوسط.

قضية القدس: إن مدينة القدس القديمة تعتبر مكاناً مقدساً للدين اليهودي والمسيحي والإسلامي. وفي الوقت الحالي تم تقسيم المدينة القديمة إلى أربع مناطق وهي، المنطقة الإسلامية والمنطقة اليهودية والمنطقة المسيحية والمنطقة الآرامية، نظراً لوجود أسباب تاريخية اجتماعية معقدة. ونذكر أن القرار رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة سبق أن نص على أن قيام دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية يجعل القدس

في الوقت ذاته كياناً مستقلاً يخضع لإشراف الأمم المتحدة، إلا أن إسرائيل قامت باحتلال المنطقة الغربية للقدس والمنطقة الشرقية لها (المدينة القديمة) في حرب الشرق الأوسط الأولى والثالثة، وشهد عام ١٩٨٠، تصديق الكنيست الإسرائيلي على مشروع قرار، معلناً أن القدس عاصمة دائمة لإسرائيل لا يمكن تقسيمها. وفي هذا الصدد أعرب عرفات بوضوح بعد توقيع إسرائيل وفلسطين على بيان الحكم الذاتي المؤقت المعنى بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس في المستقبل. وفي هذا الإطار طرح عرفات أثناء زيارته للدول الأوروبية في نهاية عام ١٩٩٣، دعوته "بأحقية فلسطين وإسرائيل في القدس". وتجدر الإشارة إلى أن مسألة تحديد الوضع النهائي للقدس لا تحكمها العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية فحسب، إنما ستعتبر أيضاً قضية حساسة ومحل اهتمام شديد من جانب معتقي اليهودية وبضع عشرات الملايين من المسلمين نظراً لمكانتها المهمة بالنسبة لأهم الديانات في العالم.

قضية اللاجئين: تشرّد بضعة ملايين من عرب فلسطين عن موطنهم من جراء قيام الدولة الإسرائيلية وحروب الشرق الأوسط التي شنتها إسرائيل، فهؤلاء المشرّدون أصبحوا لاجئين. إن قضية اللاجئين تزداد خطورة يوماً بعد يوم مع طول فترة الصراع العربي الإسرائيلي: فعدد اللاجئين يزداد تدريجياً، كما تدهورت الظروف الحياتية للاجئين على نحو متزايد. ورغم أن الدول العربية تولى اهتماماً بهذه القضية وتساندها، كما أسست الأمم المتحدة خصيصة لهؤلاء وكالة الإغاثة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط واختصارها (UNRWA)، وقامت بدفع كمية ضخمة من الأموال وقدمت كمية كبيرة من مواد الإغاثة لتحسين ظروف

حياة اللاجئين، فإن المساعدات الإنسانية للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية لم تعمل على تسوية قضية اللاجئين. وتجدر الإشارة إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين وصل إلى ٢ مليونين و ٥٨٦ ألف فلسطيني^(٢٧)، موزعين بشكل رئيسي الآن في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ولبنان وسوريا، وفي دول ومناطق أخرى، وقد رفضت إسرائيل نهائيًا عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم انطلاقًا من التركيبة الأمنية لسكانها، وهو الأمر الذي جعل قضية اللاجئين معلقة لفترة طويلة من الزمن. إن من الأمور التي تزيد من درجة صعوبة تسوية هذه القضية التطرق في المستقبل إلى مسألة إعادة تنظيم حياة اللاجئين وقضية التعويضات عن الخسائر التي تكبدها اللاجئون، وسلسلة من القضايا الأخرى أثناء مسيرة تسوية هذه القضية، والواقع أن قضية اللاجئين لا تعتبر قضية ثنائية بين إسرائيل وفلسطين فحسب، إنما هي قضية لها علاقة باستقرار وأمن الدول العربية المعنية، فهذه القضية لا تزال تعتبر موضوعًا مهمًا تتناوله المفاوضات متعددة الأطراف في الشرق الأوسط.

ثانياً: أهم التحديات الصعبة التي تواجهها حكومة الحكم الذاتي أثناء تطبيق عملية الحكم الذاتي تتبلور في عدة جوانب نذكرها كالتالي:

- مسألة تنمية الاقتصاد في مناطق الحكم الذاتي وقضية نفقات حكومة الحكم الذاتي.

نذكر أن مقاطعة الدول العربية إسرائيل مقاطعة اقتصادية دامت لأكثر من أربعين عامًا، وحكم إسرائيل للأراضي المحتلة لقرابة ثلاثين عامًا خلق هوة كبيرة بين الأراضي الإسرائيلية والأراضي المحتلة: فإسرائيل لحقت

بالفعل في ركاب الدول المتقدمة، بينما تعاني مئات المهن كافة في غزة والضفة الغربية من الإهمال.

وتجدر الإشارة إلى أن كيفية الإسراع من التنمية الاقتصادية في منطقة الحكم الذاتي ذات علاقة بالاستقرار السياسي للمجتمع في هذه المنطقة، كما أنها ستؤثر من الآن فصاعداً على مسيرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وعلى تنمية الاقتصاد الإقليمي وقضايا أخرى. أما على صعيد المساعدات المالية، فنذكر أن الأموال التي خصصت للبناء بجميع أشكاله والتي اعتمدها المجتمع الدولي تأخرت في وصولها إلى المكان المناسب. ففي ضوء الإحصائيات فإن المبلغ الذي وصل إلى مستحقه في نهاية عام ١٩٩٤، والذي يقدر بـ ٤٠ مليون دولار أمريكي، يمثل ٦% من إجمالي المبلغ المتوقع والمسألة الأخطر من ذلك تتمثل في ارتفاع نسبة البطالة في الأراضي المحتلة لتصل إلى ٥٠ %، فارتفاع نسبة البطالة جعل من الشباب العاطلين المتطرفين يتدفقون على الشواطئ واحداً تلو الآخر، وبذلك تدهورت الأوضاع في غزة والضفة الغربية.

- مسألة كيفية السيطرة على الأوضاع وتجنب حدوث الاشتباكات الدموية والأعمال الإرهابية

وفي هذا الشأن نذكر أن عدد منظمات التحرير الفلسطينية وفصائل حركات المقاومة بالأراضي المحتلة كثيرة، فهناك نحو عشرين منهم تمارس نشاطها في الوقت الحالي. فقد حدثت خلافات كبرى بين هذه المنظمات بشأن سياساتهم إزاء إسرائيل، ومسألة تطبيق الحكم الذاتي وغيرها من القضايا العظمي. (فهناك خلافات موضوعية ومثالية وأخرى متطرفة)،

حتى إن الأمر وصل إلى وقوع اشتباكات بين هذه المنظمات لمرات عديدة. إن بعض الإجراءات الوقائية التي اتخذتها حكومة الحكم الذاتي لحماية الأمن ونظام المجتمع في منطقة الحكم الذاتي زادت من حدة الخلافات بينها وبين المنظمات الإسلامية المتطرفة، ومن حدة النزاعات داخل منظمة التحرير الفلسطينية، فنذكر على سبيل المثال وقوع اشتباكات دموية بين رجال شرطة أمن الحكم الذاتي من جهة وحماس ومنظمة المجاهدين الإسلاميين وفصائل داخل منظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى في غزة وجنوب لبنان على التوالي في يوم الثامن عشر ويوم الخامس والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٩٤، وهو الأمر الذي أنهك القوة الذاتية للجانب الفلسطيني. وفي ظل هذه الأحداث قامت سلطة الحكم الذاتي باعتقال نحو مائة عضو من حماس وعناصر متطرفة إسلامية للسيطرة على الأوضاع، إلا أن هذه الاعتقالات زادت من حدة المشاعر المعادية لدي حماس ومنظمات المقاومة الإسلامية إزاء السلطة. ورأينا حماس توزع منشورات في غزة في فبراير عام ١٩٩٥ حيث قالت محذرة بأنه إذا استمرت الشرطة الفلسطينية في ممارسة أعمال قمعية إزاء حماس، فسوف يفضي ذلك إلى نشوب حرب أهلية في فلسطين.

- مسألة توحيد الأجهزة العليا الفلسطينية، وهذه القضية تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها سلطة الحكم الذاتي، فهي تؤثر على المصير المستقبلي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والدولة الفلسطينية. وفي هذا الشأن نذكر أن هناك خلافات كبرى بين منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزة سلطة الحكم الذاتي، فقد دعا بعض القادة التابعين لسلطة الحكم الذاتي، والذين جاءوا من الأراضي المحتلة إلى ضرورة أن تصبح الحكومة الفلسطينية في المستقبل

حكومة قضائية أكثر ديمقراطية، معارضة ديكتاتورية واستبداد عرفات. كما يرى بعض القادة من منظمة التحرير الفلسطينية أن الحكم الذاتي الحالي هو حكم "غير عادل" و"مهيمن" مطالبين أيضاً بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من غزة والضفة الغربية أولاً. وصحيح أن عدم مشاركة عشرة أعضاء من اللجنة التنفيذية من بين ثمانية عشر عضواً في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عقد في غزة في شهر نوفمبر عام ١٩٩٤، كان من الأمور التي أظهرت بشكل كامل وجود خلافات سياسية داخل السلطة القيادية لتحرير فلسطين، وهو أمر كان غير متوقع، كذلك لم يشارك في الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية الذي عقد في القاهرة في فبراير عام ١٩٩٥، سوى تسعة أعضاء.

ثالثاً: الصلح بين القومية العربية والقومية اليهودية

إن الصراع العربي الإسرائيلي الذي استمر قرابة نصف قرن لم ينطو على وجود مواجهات عسكرية بين الدول فحسب، إنما ترك في الوقت ذاته جراحاً من الصعب أن تتعافى خلال فترة قصيرة بين القومية العربية والقومية اليهودية. فالعرب واليهود لم يتبادلا إطلاق النار في ساحة الحرب فحسب، إنما كان هناك كثير من الناس الأبرياء من كلا الجانبين قد لقوا مصرعهم في ظل أعمال القتل الدموي والأعمال الانتقامية على يد العرب واليهود.

ففي الوقت الذي احتفلت فيه الجماهير الفلسطينية التي تضم مشاعر معقدة بتطبيق الحكم الذاتي على أراضيها، رأينا أن كثيراً من الفلسطينيين واجهوا صعوبة في تقبل فكرة السلام المهيمن. ونذكر أن الفارق

الكبير الذي ظهر على أرض الواقع بين الأراضي المحتلة وإسرائيل على صعيد التنمية الاقتصادية وحياة المجتمع أصبح تربة خصبة لنمو التيارات الإسلامية المتطرفة بسرعة. فرأينا أن حماس أصبحت الممثل النموذجي للمنظمات الإسلامية ولأعمال العنف، كما ظهرت العمليات الانتحارية في سبيل النضال والحوادث التفجيرية والحوادث الدموية واحدة تلو الأخرى بين الفلسطينيين الذين أصبحوا في حالة يأس، خاصة تلك الحوادث التفجيرية الانتحارية التي وقعت في العامين الماضيين.

أما بالنسبة للمنظمات اليهودية المتطرفة المعادية للعرب، فنذكر أنه رغم أن وسائل الإعلام الحالية لم تتناولها كثيراً في تقاريرها، فإننا لا يمكن إغفالها عندما تصبح قضية المستقبل الفلسطيني في موضع التحليل. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة أمن الطريق وكلية شريعة الدين اليهودي لجبل القصر المقدس ولجنة المتضررين من الإرهاب العربي وحماة الراهب موسى ليفيجنى وسيف الدفاع الكبيرة، وحزب الأمة، كهانة حيا ويار، تعتبر من أهم المنظمات اليهودية المتطرفة. كما أن الأهداف المشتركة لهذه المنظمات ذات الأسماء الغربية تتبلور في طرد عرب فلسطين من الأراضي المحتلة، فنذكر أنه بمناسبة الذكرى السنوية لحادثة الخليل في فبراير عام ١٩٩٥، اضطرت السلطة الإسرائيلية إلى تعزيز قوة رجال الشرطة والإجراءات الوقائية الأمنية للحيلولة دون وقوع شغب من جانب المنظمات اليهودية المتطرفة. والواقع أن المنظمات الإسلامية المتطرفة في الأراضي المحتلة والمنظمات تعتبران من التحديات الصعبة التي يواجهها السلام في المستقبل.

إن الصراع العربي الإسرائيلي يشبه أي شيء آخر، فكلاهما له قانون تطور خاص به، وهذا الفصل قد تناول الحديث عن المصادر التاريخية والتغيرات واتجاه تطور النزاع العربي الإسرائيلي، خاصة دراسته للمراحل الثلاث لتطور الصراع . فرأينا أن الأوضاع الحالية لا تزال في طور التسوية السلمية، كما أنه ينبغي أن نعرف أن الخلافات العربية الإسرائيلية (العرب واليهود) لا تينطوي عليها أحقاد دفيئة فحسب، إنما تتطرق أيضًا إلى كثير من القضايا الحساسة، لذلك فإن التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي لا يمكن أن تتحقق دفعة واحدة. بل على العكس، فمسيرة تسوية هذا الصراع سوف تستغرق فترة طويلة من الزمن، كما يمكن أن تشهد هذه المسيرة ظهور نكسات وتراجع أو حتي تقهقر مؤقت من حين لآخر، إلا أن الاتجاه العام لا يمكن أن يشهد تدهورًا، فهذا الأمر يعتبر حتمية تاريخية بعد المرحلة الثالثة للصراع العربي الإسرائيلي .

الهوامش

- (١) تراث الدولة القديمة للسوماريين في بلاد الرافدين، وهي حالياً تقع داخل الأراضي العراقية.
- (٢) تقع عند منبع نهر الفرات، تبعد عن غور بخمس مائة كيلومتر.
- (٣) " دليل التسلسل الزمني لتاريخ العالم"، دار نشر الحياة، القراء، المعرفة المشتركة (١٩٨١)، ص ٧٣.
- (٤) الكاتب الأمريكي ديفيد سغرا، " تاريخ إسرائيل وموجز عنها"، دار نشر بيجين رينمين، عام ١٩٧٣، ص ٢٣.
- (٥) الكاتب البريطاني ريتشارد إيرون، " خلفية الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبله " دار نشر شانغو الصينية ١٩٨٢ ص ٣٨.
- (٦) معنى جبالوت هو النفي والتكفير عن الذنب والزهدي، ومعنى جيولة هو الإنقاذ من النفي والعذاب والعودة إلى أرض الأجداد.
- (٧) موشيه هايز (Moses Hays 1816-1875)، هو يهودي ألماني، اعتبرت أشهر أعماله " الرومان والقدس" أحد المؤلفات المقدسة للصهيونية، بينسك (Pinsker) منذ عام ١٨٤٣ حتى عام ١٩٠١) وهو طبيب الأودسة الروسي، من أعماله المشهورة " تحرير النفس"، تيودور هرتزل (Theodor Herzl) منذ عام ١٨٦٠ حتى عام ١٩٠٤) كان محامياً، مراسلاً، وكاتباً حزياً، من أهم مؤلفاته " الدولة اليهودية " والتي تعتبر المنهج السياسي للحركة الصهيونية، حيث أصبح بذلك هرتزل مؤسس هذه الحركة.
- (٨) شماخر فلاديمير، " الصهيونية والفلسطينيون " لشركة كروم هال البريطانية ١٩٧٩ ص ٢١.

(٩) محمد سلام نحلة، "جغرافية فلسطين" دار نشر بيجين ١٩٧٨ ص ١٠١ وص ١٠٢.
(١٠) محمد سلام نحلة، "جغرافية فلسطين" دار نشر بيجين ١٩٧٨ ص ١٠١
وص ١٠٢.

(١١) جورج كريك، "الشرق الأوسط في الفترة بين ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٠"، بدار
نشر النجمة بشنغهاي ١٩٨٠ ص ٤٦١.

(١٢) فضلاً عن حروب الشرق الأوسط الأربع التي تطرق إليها الكتاب، فهناك أيضاً
الصراع المسلح بين عرب فلسطين واليهود (من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٤٨)،
حرب الحدود بين إسرائيل وسوريا (عام ١٩٥١) والصراع المسلح بين مصر
وإسرائيل في غزة (عام ١٩٥٥)، الصراع المسلح على الحدود الإسرائيلية السورية
(منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٧) و(منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣)،
الصراع المسلح على الحدود الإسرائيلية الأردنية (عام ١٩٥٦)، القصف الجوي
الإسرائيلي لقاعدة فرق العصابات الفلسطينية بالأراضي الأردنية (منذ عام ١٩٦٥
حتى عام ١٩٦٨)، حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل في الخطوط الأمامية للقناة
(منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣)، الصراع المسلح على الحدود بين إسرائيل
ولبنان (منذ عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٦٩)، القصف الجوي الإسرائيلي لقاعدة
منظمة التحرير الفلسطينية بجنوب لبنان (منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٠)، الحرب
الضارية بين إسرائيل وسوريا في هضبة الجولان (قلى عام ١٩٧٠)، الهجوم
الإسرائيلي على جنوب لبنان واحتلالها منطقة الجنوب لنهر عطبرة (فى عام ١٩٧٨)
وغيرها.

(١٣) طالع "ثماتين عاماً على قضايا الشرق الأوسط"، دار نشر شين خوا ١٩٨٤
ص ٥٧.

(١٤) الكاتب وانغ جينغ ليه، "تغيرات السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وتطورها
و" غرب آسيا وأفريقيا"، الطبعة الرابعة لعام ١٩٩٣، ص ١٠.

(١٥) ليوندغ ، " دليل الشرق الأوسط " دار نشر نغ شيا ١٩٨٩ ، ص ٢٤٥ .

(١٦) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ١٩٨٨ " الشركة المحدودة لمدار نشر
إبجلنديورب ١٩٨٧ .

(١٧) يتمثل المضمون الرئيسي لمشروع ريجن كالتالي: تقوم إسرائيل بتسليم سلطة الحكم الذاتي للصلاحيات خلال خمس سنوات انتقالية بعد انتخاب السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي من خلال إجراء الانتخابات، لم يؤيد زيادة إسرائيل من بناء المستوطنات، ولم يؤيد ضم إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة أو احتلالها لفترة طويلة من الزمن، كذلك لم يؤيد إقامة الدولة الفلسطينية، وأكد على ضرورة إقامة الاتصالات المتبادلة بين الحكم الذاتي الفلسطيني والأردن، والموافقة على تسوية الصراع من خلال المفاوضات على أساس قرار ٢٤٢، والاحتفاظ بالقدس وعدم تقسيمها، حيث تترك للمفاوضات مسألة تسوية مكائنها النهائية، المضمون الرئيسي لمشروع بريجينيف يتمثل في: ضرورة إعادة إسرائيل الأراضي العربية الإقليمية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، التأكيد بوضوح على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته، ينبغي أن تصبح القدس الشرقية جزءاً من الدولة الفلسطينية، وفتح القدس أمام الديانات الثلاث الكبرى، ضمان الأمن القومي في جميع المناطق وحقوق الاستقلال والتنمية، وقف الحرب بين العرب وإسرائيل، وتسوية النزاع من خلال المفاوضات، ضرورة وجود ضمان دولي لتسوية قضية الشرق الأوسط، حيث يمكن أن يتولى مجلس الأمن أو اللجنة الدائمة لمجلس الأمن هذه المسؤولية.

(١٨) نفس الهامش رقم ٩ ، ص ١٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ و ١٩٦ .

(١٩) " جورج كريك " : الشرق الأوسط في الفترة ما بين عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٥٠ ،
دار نشر الترجمة بشنغهاي ١٩٨٠ ، ص ٥٣٦ .

(٢٠) الكاتب جي جوه شنغ والكاتب تشن هه فنغ ، " تاريخ الحروب في الشرق الأوسط " ،
دار نشر جونج فوه شيوخوي كه شيوه ، ١٩٨٧ ، ص ١٩٥ .

-
- (٢١) "الأرقام المعينة السابقة مقتبسة من " التوازن العسكرى " تأليف معهد الدراسات الإستراتيجية بلندن.
- (٢٢) طالع " اقتصاد الدول الخمس بـشمال أفريقيا " دار نشر شه شه ١٩٨٧ ، ص ٧٥.
- (٢٣) استشهد من كتاب " تاريخ الحروب فى الشرق الأوسط " ، ص ٥٩.
- (٢٤) " ينغ شوجيه ، " دول الشرق الأوسط وقضايا الشرق الأوسط " ، دار نشر خه نان ١٩٩١ ، ص ٢١٠.
- (٢٥) انظر " التقرير الاقتصادى " ، ومجلة " القضايا " الصادرة فى الأول من نوفمبر عام ١٩٩٣.
- (٢٦) نفس الهامش رقم ٢١ لعام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣.
- (٢٧) " الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٩٣ " ، الشركة المحدودة لدار نشر إنجلند يورب عام ١٩٩٢.

الباب السادس

نزاعات عرقية لا تنتهي

الفصل الأول

أهم القوميات والقبائل في الشرق الأوسط

إن الظروف الجغرافية الفريدة لمنطقة الشرق الأوسط جعلت منها ممراً للتبادل الاقتصادي والثقافي بين شعوب الشرق والغرب بمختلف أعراقهم. والواقع أن النهضة التي شهدتها القوميات المختلفة علي مر التاريخ، والهجرة القبلية الناتجة عن وقوع كوارث طبيعية واندلاع الحروب علي مر العصور والانصهار الذي شاهدها بين القوميات والأجناس المتباينة في ظل عملية التواصل واختلال التوازن في التنمية الاقتصادية والمجتمعية وغيرها من الظروف التاريخية الخاصة، شكلت جميعها نسيجاً اجتماعياً معقداً للغاية من القوميات والقبائل والأعراق في منطقة الشرق الأوسط بمختلف أشكالها.

ومن المعروف أن القومية العربية والتركية والفارسية والكردية واليهودية والباشنتو وأكثر من عشر قوميات أخرى تعتبر من أهم القوميات في منطقة الشرق الأوسط، وجدير بالذكر أن العرب يمثلون نحو ٦٠% من سكان الشرق الأوسط، ووفقاً لترتيب تعداد سكان المنطقة، فتعدادهم الآن بلغ بالفعل ٢٤١ مليون نسمة، وبناء علي تقديرات صندوق النقد العربي فإن الشعب العربي سيصل تعدادة إلي ٢٩٩ مليوناً بحلول عام ٢٠٠٠^(١)، لذلك فإننا عندما نتحدث عن النزاعات العرقية في الشرق الأوسط، فإنه سيتم تقسيم قوميات الشرق الأوسط إلي قومية عربية وقومية غير عربية. ومن

المعروف أن العرب يتحدثون اللغة العربية وهي تنتمي بدورها إلى اللغة السامية، ويعيشون في موقع جغرافي يقع أساسًا في منطقة الهلال الخصيب شرق البحر الأبيض المتوسط (وهي سوريا، لبنان، العراق، وغيرها من الدول) وشبه الجزيرة العربية حتي منطقة المغرب الكبرى بشمال أفريقيا (وهي المغرب، الجزائر، تونس وموريتانيا وغيرها من الدول) ويطلق أيضًا على دول هذه المنطقة بالدول العربية أو العالم العربي، فمعظم سكان الدول العربية من العرب، فهم بوجه عام يمثلون من ٨٠% إلى ٩٥% من سكان المنطقة (الأرقام الإحصائية ذات الصلة بتعداد القوميات في الشرق الأوسط لا تشمل أعداد السكان المنتشرين خارج هذه المنطقة ما لم ينص علي غير ذلك). أما القومية التركية والفارسية فتعتبران من أهم القوميات غير العربية في المنطقة، حيث يبلغ تعداد سكانهما علي التوالي ٤٤ مليون نسمة و ٣٧ مليون نسمة، وبالنسبة للأترك فهم يتحدثون لغة التوجو التي تنتمي إلى اللغة الألطية ويقطنون معظمهم في تركيا، حيث يمثلون ٨٠% من السكان الأتراك، أما بالنسبة إلى الفرس فهم يتحدثون اللغة الفارسية التي تنتمي إلى عائلة اللغة الهندوأوربية، ويسكن معظمهم في إيران، حيث يمثلون حوالي ٦٦% من سكانها، أما سكان القومية الكردية فهم ٢٠ مليون نسمة، ويتحدثون اللغة الكردية، وهي مشتقة من اللغة الفارسية التي تنتمي بدورها إلى لغة الهندوأوربية، ويقطنون معظمهم في كردستان المنطقة المتاخمة لتركيا وإيران والعراق وغيرها من الدول، أما عن سكان قومية الباشتو فهم ٧٠٠ ألف نسمة يعيشون معظمهم في أفغانستان، حيث يمثلون ٤٠% من السكان، ويتحدثون لغة الباشتو (Pashto) وهي مشتقة من اللغة الفارسية التي تنتمي إلى لغة الهندوأوربية، وبالنسبة إلى سكان اليهود فيبلغ تعدادهم ٤

ملايين و٤٣ ألف نسمة، ويتحدثون اللغة العبرية التي تنتمي إلي اللغة السامية، ويعيش معظمهم في إسرائيل ويمثلون ٨١% من إجمالي السكان في هذه الدولة.

ومن المعروف أن شعوب الشرق الأوسط بمختلف قومياتهم كتبت فصولاً رائعة في السجلات التاريخية للحضارة البشرية في ظل مسيرة التطور التاريخي طويل الأمد، فبعضها كان تأثيره واسعاً ممتداً إلي مختلف المناطق في العالم، نذكر علي سبيل المثال أن الديانة اليهودية للقومية اليهودية رغم أنها انتشرت بين اليهود فحسب، فإن الكتاب المقدس للديانة اليهودية كان الجزء الأول من (الإنجيل) الكتاب المقدس للديانة المسيحية العالمية، كما أيقظت الحضارة العربية في العصور الوسطي القارة الأوروبية التي كانت في سبات عميق، ولعبت دوراً مهماً في تاريخ التبادل الثقافي بين الشرق والغرب، لكن نهضة وتدهور القوميات السابق ذكرها كانت تظهر دائماً في فترات مختلفة من مراحل التطور التاريخي نظراً لاختلال التوازن في النمو الاقتصادي. فهذه القوميات كانت تتوسع بقوة نحو الخارج في فترات ازدهارها، حيث كانت تعمل علي امتداد نفوذها السياسية وتأثيرها الثقافي إلي المناطق المجاورة، بيد أن هذه القوميات كانت تتعرض إلي عدوان وظلم القوميات الأخرى القوية في فترات تدهورها، لذلك كانت الخلافات والأحقاد الدفينة بين جميع القوميات والأعراق عميقة للغاية. فالنزاعات العرقية التي شكلها التاريخ لم يضع لها حداً علي نحو كامل مع مرور الزمن، بل علي العكس أصبحت النزاعات العرقية ورقة غير واضحة المعالم في يد بعض القوي وأداة تستغل دوماً لتحقيق بعض الأهداف السياسية، وبالتالي ظلت هذه النزاعات تؤثر حتي الآن علي استقرار مجتمع الشرق الأوسط، وعلي مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم

من أن التراكمات التاريخية القديمة تعتبر من الأسباب المهمة لما نراه اليوم من نزاعات عرقية في المنطقة، فإن التقسيم البشري للحدود في فترة الحكم الاستعماري للشرق الأوسط، وتفكيك وفصل القوميات والمناطق السكنية العرقية ربما يعتبر من العوامل المهمة التي أدت إلى ظهور نزاعات عرقية معقدة في الشرق الأوسط في يومنا هذا وإلى اندلاع الصراع، وهكذا نرى أن هذه الأسباب لا تزال مسئولة أيضا عن الجزء الأكبر من النزاعات العرقية في الشرق الأوسط.

وجدير بالذكر أن القومية الواحدة تتألف من أكثر من دولة ذات سيادة (نذكر علي سبيل المثال أن القومية العربية تتألف من أكثر من عشرين دولة ذات سيادة في مختلف المناطق الإقليمية، لتصبح بذلك أهم جزء في منطقة ودول الشرق الأوسط)، وفي الوقت ذاته فإن معظم الدول تتألف أيضا من أعراق متعددة، لتجد دول الشرق الأوسط نفسها أمام المهمة الأصعب نحو توحيد الدول العرقية، كما أن هذه المهمة هي الأطول أيضا.

ولا نزال نرى الكثير من القبائل والعشائر والطوائف وغيرها من الأنسجة المجتمعية المهمشة في بعض المناطق المتدهورة نسبيا علي طريق التقدم في الشرق الأوسط، حيث أرجع هذا الأمر إلي الدور الذي لعبه النمو الاقتصادي غير المتوازن في المنطقة، فحاليًا لا يزال يوجد الكثير من القبائل والعشائر في السودان، وليبيا، والصومال، واليمن، والسعودية وغيرها من دول الخليج. وبذلك لم تظهر بمنطقة الشرق الأوسط مشكلات عرقية فحسب، إنما كانت هناك في الوقت ذاته مشكلات قبلية في غاية التعقيد، وعلاوة علي ذلك فإن القضايا العرقية والقبلية دائمًا ما ترتبط وتتشابك مع القضايا السياسية والقضايا الإنمائية والاجتماعية.

ولعل السودان تعتبر مثلاً نموذجياً لحديثنا، فالسودان دولة متعددة الأعراق، حيث نجد أن الحاميين المنتمين للسلالة القوقازية يقطنون شمال ووسط السودان، أما الزوج فهم الموجودون في جنوبها^(٢). وتجدر الإشارة إلي أنه يوجد في السودان ما يقرب من ستمائة قبيلة، حيث يوجد في جنوب السودان فقط خمسمائة واثنين وسبعين قبيلة^(٣)، لذلك تعتبر السودان من أكثر الدول القبلية في منطقة الشرق الأوسط، فالنوبيون والعرب والبجة والفور يستوطنون شمال ووسط السودان، أما في جنوب السودان فيعيش النيليون والنوير والشلك والنيليون الحاميون، ولأن السودان دولة متعددة الأعراق (الأجناس)، فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة أدت إلي وجود المزيد من القبائل في السودان، وبذلك أصبحت المشكلات القبلية والعرقية في بوتقة واحده، وهو الأمر الذي جعل من المشكلات القبلية أكثر تعقيداً.

وجدير بالذكر أن النوبيين هم من أصول حامية، واختلطوا فيما بعد بأجناس من الخارج، فقد اختلطوا بأبناء البشرة ذات اللون البني الفاتح من العرب (ذوي الأصول السامية) وبالتوجو وهم أبناء البشرة ذات اللون البني الداكن من الزوج، وينقسم النوبيون إلي خمسة فروع، فهناك ثلاثة فروع توجد في السودان وهي؛ قبيلة الدناقلة حيث يعيشون في المنطقة بين الدبة والكريمة، تلك المنطقة المعروفة بالسهل الواسع للمنطقة النوبية، وقبيلة المحس وقبيلة سكوت، حيث استوطنتا في البداية في المنطقة بين الجندل الثاني والثالث، إلا أنهم هاجروا إلي منطقة خشم القرية بعدما غمرت الأراضي الإنشائية سد أسوان بالمياه، ويبلغ تعداد النوبيين السودانيين نحو أكثر من سبعمائة ألف شخص، أما الفرعان الآخران فيوجدان في مصر وهما

قبيلة الفادكية وقبيلة كنوز. وللنوبيين لغتان لغة تتحدث بها قبيلة الدناقلة واللغة الأخرى هي اللغة المحسية، كما أن الاختلاف بين اللغتين ليس كبيراً.

أما البجة فهم من أصول حامية، ويبلغ تعدادهم أكثر من مليون شخص، وموزعون في المنطقة الممتدة من نهر عطبرة ونهر النيل شرقاً نحو البحر الأحمر غرباً والمنطقة الممتدة بين هضبة إثيوبيا جنوباً نحو أسوان شمالاً، وهي منطقة شاسعة تمثل نحو عشر مساحة السودان. إن للبجة أربع قبائل رئيسية هي قبيلة البشاريين وبني عمران والهنددة والأموار. وتعتبر قبيلة الهنددة من أكبر القبائل لأهل البجة، حيث يمثل سكانها ثلث قوة إجمالي سكان البجة، ويستوطنون المنطقة الشاسعة الممتدة من مدينة سواكن حتي مدينة سنار والمنطقة الممتدة من مدينة خشم القرية حتي مدينة بورسودان، وتعيش قبائل البجة علي رعي الإبل والأبقار، إلا أن قبيلة الهنددة تحترف الزراعة، أما بالنسبة إلي قبيلة الأمرار فالأقلية فقط من سكانها يعيشون في السودان، إلا أن معظمهم منتشرون في إريتريا، وبالإضافة إلي هذه القبائل الكبرى السابق ذكرها للبجة، فإن هناك بعض القبائل الصغيرة أيضاً منها قبيلة الأرتيقة والشعيابات والحلنقة والكمبلات، إلا أنهم غالباً ما يعتمدون علي القبائل الكبيرة.

وبالنسبة للعرب فهم يمثلون نحو ٣٩ % من الشعب السوداني، ومنتشرون في مساحات واسعة في السودان ويعيش جزء من هؤلاء في شمال نهر النيل وكسلا وغير من المناطق، ويحترفون الزراعة والصناعة والتجارة، أما الجزء الآخرها فهم قبائل رعوية تعيش علي الرعي بمناطق المياه والأعشاب وعلي الصيد. ونذكر أن قبائل الجعلية وكنانة والكواهلة وجهيبة وقبيلة الكبابيش وقبيلة الفادنية وغيرها من القبائل تعتبر من أهم القبائل العربية، وقد دخل العرب السودان في فترة التوسعات الخارجية

للإمبراطورية العربية في الماضي. وتعتبر قبيلة الجعلية من أكثر القبائل العربية سكاناً، حيث يتركزون في شمال ووسط السودان، ويقال إنه من الممكن أن يرجع نسب الجعليين إلى العباس بن عبد المطلب عم الرسول. وفي القرن الخامس عشر تحالفت قبيلة جهيبة التي كانت تستوطن المنطقة الغربية من سبرحس مع قبيلة الفادنية بقيادة عمار، وأسقطت المملكة المسيحية بقيادة عويس، وأسست الممالك الإسلامية، حيث كان مقر السلطة في مدينة سنار، وقد استمرت هذه الممالك حتى بداية القرن التاسع عشر، حيث امتدت المناطق التابعة لها من كسلا لتصل إلى المناطق الجبلية بالنوبة في أوج فترات قوتها.

وعندما نتحدث عن الفور نذكر أنهم من أصول زنجية، ويستوطنون إقليم دارفور (ومعناه بيت فور). وتاريخياً كانت فور تشبه قبيلة الفادنية عندما أسست دولة بورسودان (في القرن الثامن عشر)، حيث امتدت نفوذها لتصل إلى كردفان والنيل الأبيض، وتعتبر قبيلة الداجو وقبيلة البرقو وقبيلة أبو درق من أهم القبائل في فور، وقد عاشت هذه القبائل على رعى الإبل والأغنام.

وبالنسبة إلى قبائل جنوب السودان فهم من الزنوج، ويعتبرون من أقدم مستوطني القارة الأفريقية، ومن المحتمل أن ترجع جذورهم إلى فترة ما قبل التاريخ، وهم يعيشون على تربية المواشي وزراعة الحبوب والخضروات، والبعض منهم يحترفون مهنة صيد الأسماك والصيد البري، وقد قسم علماء الاجتماع قبائل الجنوب السوداني إلى ثلاث سلالات بشرية هي النيليون والنيليون الحاميون والمجموعات السودانية بناءً على البنية الجسدية واللغة والخصائص والجذور التاريخية للسود السودانيين. ورغم أن زنوج جنوب السودان يبلغ تعدادهم ستة ملايين شخص فقط، فإنهم مقسمون إلى عدة آلاف من القبائل، وهي تعتبر بذلك المنطقة الأكثر تعقيداً من حيث

العناصر القبلية ليس فقط في السودان، إنما أيضًا في منطقة الشرق الأوسط في ذات الوقت.

ويعتبر النيليون من أهم الأجناس في الجنوب والأكثر سكانًا، كما نجد عند النيليين العديد من المجموعات القبلية، ومن أهم هذه القبائل قبيلة الدينكا والنوير والشيك و الأنوك والبور والباريا والأشولى والرونق. وبالنسبة إلى قبيلة الدينكا فهي لا تعتبر من أكبر القبائل النيلية فحسب، إنما هي أيضًا من أكبر القبائل السودانية، حيث يبلغ تعداد سكانها ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص، وهم يقطنون مديرية بحر الغزال ومديرية أعالي النيل. أما قبيلة النوير فتعتبر ثاني أكبر المجموعة النيلية بعد قبيلة الدينكا، فيبلغ تعداد سكانها أكثر من مليون وخمسمائة شخص، حيث توجد هذه القبيلة في فضاء جغرافي يقع أساسًا في منطقة السوبات وميورد والناصر ومحافظة اللير التي تقع في الحوض الأسفل لنهر الجبل، ويعيش سكانها علي صيد الأسماك والطيور المائية وتربية الماشية وزراعة الحبوب. وتعيش قبيلة الشلك في فضاء جغرافي يقع أساسًا في الضفة الغربية للنيل الأبيض المجاورة لبحيرة نونو والضفة الشرقية التي تمتد من كادقلي حتى التوفيقية، ويعيشون أساسًا علي الزراعة.

وتجدر الإشارة إلى أن قبائل النيليين الحاميين تنتمي معظمها إلى القبائل الرعوية، وتعد مناطقهم الأساسية في المنطقة المجاورة لأوغندا وكينيا في أقصى جنوب السودان، ومن أهم هذه القبائل نذكر قبيلة الياري واللاشقية والمنداري وفاكو وكوكو وتوبسا والتوركات وغيرها.

ويعتقد أن المجموعة السودانية نموذج للسكان الأصليين، فهم يعيشون في جنوب غرب السودان حتى النوبة، ومعظم قبائلها قبائل صغيرة متفرقة.

وهكذا نرى أن هناك مناطق كثيرة في الشرق الأوسط لا تزال تعيش أوضاعاً متأخرة نسبياً، نظراً للدور الذى يلعبه نظام التنمية الاقتصادية غير المتوازن، حيث أصبحت هذه الأوضاع المتدهورة تربة لتكاثر القوى القبلية. فاستمرار وجود قوة مؤثرة قوية للقبائل والعشائر في كثير من دول الشرق الأوسط لدرجة سيطرتها علي الحكم في البلاد، وتقريرها لمصير الدولة يؤثر تأثيراً كبيراً علي التطور السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

نزاعات عرقية في منطقة الشرق الأوسط

رغم تباين نسبة سكان القوميات والأقليات في دول الشرق الأوسط في الوقت الحالي، فإن دول هذه المنطقة تعتبر أساساً دولاً متعددة الأعراق. وقد ترتب علي هذا الأمر وجود نزاعات عرقية ومشكلات قومية باختلاف درجاتها في دول الشرق الأوسط كافة، حتى إن ثقافة النزاعات العرقية أصبحت فيما بعد من العوامل التي أدت إلى اندلاع الصراعات الدولية واضطراب الأوضاع الإقليمية. فمن أهم الصراعات القومية التي تؤثر علي منطقة الشرق الأوسط تأثيراً كبيراً هي الصراعات القومية بين العرب واليهود والنزاعات العرقية بين العرب والفرس (فتاريخياً كانت هناك حملات عسكرية طويلة الأمد بين العرب والفرس، حيث شهد الجانبين فترات من الانتصار والهزيمة، فقد سبق أن أخضع كل منهما الآخر في صورة السيد والخادم، وبالتالي فالأحقاد الدفينة بين الجانبين عميقة للغاية، كما أن النزاع الذي نراه في الوقت الحالي بين إيران والدول العربية علي سلطة الحكم في عربستان، التي يطلق عليها أيضاً اسم خوتشستان والجزر الثلاث في الخليج، وتقسيم منطقة الخليج الفارسي وغيرها من المشكلات تعتبر هي الأكثر تجسيدا للنزاعات العرقية كذلك النزاعات العرقية بين اليونان وتركيا (المتمثلة في المشكلة القبرصية) ومشكلة القومية الكردية.

وقد اتخذت جميع حكومات دول الشرق الأوسط بعض السياسات والإجراءات محاولة بذلك تسوية المشكلات القومية. نذكر علي سبيل المثال أن الحكومة التركية سبق أن لجأت بعد تأسيس الجمهورية التركية إلى سياسة الأتركة والمتمثلة في تبادل السكان في سبيل تسوية المشكلات العرقية، فتركيا دولة متعددة الأعراق، فأكثر من ٨٠ ٪ من سكانها من الأتراك، أما الأقليات القومية الأخرى. فهم من الأكراد، العرب، اليونان، اليهود وغيرهم. وقد قامت الحكومة التركية بتبادل السكان مجموعة مجموعة مع اليونان في بضعة سنوات بناء علي البنود المعنية باتفاقية لوزان الموقعة في عام ١٩٢٣، حيث عاد نحو مليون وخمسمائة ألف من المهاجرين اليونانيين في تركيا إلى اليونان بعد جهود استمرت عدة سنوات، وفي الوقت ذاته عاد نحو خمسمائة ألف من المهاجرين الأتراك في اليونان إلى الديار في تركيا، كما استمر انتقال الكثير من الأرمن الذين عاشوا في تركيا إلى جمهورية أرمينيا التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق. والواقع أن هذه الأعمال التهجيرية للسكان الواسعة النطاق التي أجريت من أجل تسوية المشكلات العرقية تعتبر سابقة في تاريخ الشرق الأوسط، حيث يمكن القول: إن عملية تبادل السكان تعتبر وسيلة فاعلة لتسوية النزاعات العرقية، إلا أنه من الصعب عموماً تقبل وتنفيذ هذا الأسلوب علي نطاق واسع نظراً للقيود الشريطية التي تقرر بناء علي عدد السكان ومساحة الأراضي وما تمتلكه من موارد مالية وثروات مادية.

وتلجأ بعض دول الشرق الأوسط إلى تطبيق سياسة التذويب بدرجات متفاوتة علي الأقليات القومية بأراضيها. نذكر علي سبيل المثال أن بعض الدول طلبت من الأقليات التخلي عن لغتهم القومية وبعض العادات التقليدية. من خلال إصدار التشريعات والقوانين السياسية، أما البعض الآخر فيضع القيود

ويمارس أساليب الازدراء أثناء المعاملات السياسية، فنذكر أنها تلجأ إلى هذه الأساليب عندما يتقدم أحد أفراد الأقليات بطلب وظيفة، وذلك لكبح جماح الصفات القومية للأقليات أو محوها. وفي الحقيقة نرى أن مثل هذه السياسات التي لا تحترم حقوق الأقليات لن تستطيع تسوية المشكلات العرقية فحسب، بل علي العكس ستؤدي إلى تفاقم هذه المشكلات بصورة أكبر، وبذلك ستصبح هذه السياسات عنصراً مهماً يؤثر علي استقرار المجتمع وعلي النمو الاقتصادي، بل انها قد تؤدي إلى اندلاع صراعات دولية معقدة وحدثت توترات إقليمية.

المشكلة الكردية المؤرقة للعديد من الدول: إن المشكلة الكردية لا تهتم بالمصالح الشخصية لقومية تعدادها السكاني كبير ولديها تاريخ قديم وحضارة قديمة فحسب، إنما تتطرق أيضاً إلى سياسة عدد من أهم الدول في منطقة غرب آسيا وإلى التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات الوطنية بين الدول جميعها.

والأكراد (Kurd) يرجع نسبهم إلى الميرديين، وهم إحدى أقدم القوميات في غرب آسيا، ولغتهم الكردية (Kurdish) تنتمي إلى العائلة الفارسية للغة الهندوأوروبية (لذلك اعتقد البعض خطأً أن الأكراد يتحدثون لغة شمال غرب إيران). وتجدر الإشارة إلى أن الأكراد يتركزون في كردستان وهي المنطقة المتاخمة لحدود ثلاث دول هي تركيا وإيران والعراق، حيث تبلغ مساحتها أربعمئة ألف كيلو متر مربع (ويرى بعض القوميين الأكراد أن مساحة ديارهم تبلغ خمسمئة ألف كيلو مير مربع)، وكردستان هي منطقة عبارة عن أجزاء من منطقة واسعة في جنوب شرق تركيا الممتدة من مدينة دياكل إلى أرضوم، ومناطق واسعة في غرب إيران، والممتدة من أذربيجان وكردستان غرباً حتى غرب كرمان شاه ومناطق واسعة في شمال العراق

والممتدة من الخناقين وكركوك حتى الموصل وبعض المناطق في أذربيجان وأرمينيا التابعة للاتحاد السوفيتي الأسبق وبعض مناطق كويانية الموجودة بالحدود الشرقية لسوريا، فالمنطقة السكنية للأكراد والتي أطلق عليها كردستان، تقع في المنطقة المتاخمة لحدود العديد من الدول، فمعظمها بالتالي مناطق جبلية، حيث الظروف الجغرافية المعقدة ووسائل المواصلات المتردية.

فمن ناحية وجدنا أن الظروف السياسية والجغرافية الفريدة لهذه المنطقة جعلت من أوضاع التنمية في كردستان سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي متأخرة بوجه عام عن الدول المجاورة، ومن ناحية أخرى دفعت الأكراد أيضا إلى استغلال هذه الفرصة للحفاظ علي عاداتهم القومية، نذكر علي سبيل المثال أن اللغة الكردية لا تزال اللغة الدارجة في مناطق تجمع الأكراد، كما أن هناك العديد من الصحف والإصدارات المنشورة للأكراد، ولا تزال تعتبر ملابس الأكراد من الملابس الشائع ارتدلوها بين الرجال والنساء الأكراد في العراق وكردستان الإيرانية ومنطقة هكاري بالحدود الشرقية في تركيا.

وتعتبر القومية الكردية رابع أكبر القوميات في منطقة الشرق الأوسط وتأتي بعد القومية العربية والتركية والفارسية. وبناء علي الإحصائيات التي أجريت في أواخر الثمانينيات فقد بلغ عدد سكان الأكراد نحو عشرين مليونا، حيث أخذ الأكراد الذين يعيشون في تركيا النصيب الأكبر من هذا الرقم، ليلج تعدادهم نحو تسعة ملايين كردي، أما الذين يعيشون في إيران فيبليغ تعدادهم نحو خمسة ملايين، وفي العراق يوجد نحو أربعة ملايين كردي، أما الجزء الآخر من سكان الأكراد فهم يعيشون في دول الجوار الأخرى، فيوجد في سوريا ثمانمائة ألف كردي، ويوجد في لبنان

مائة ألف كردى، ويوجد في أنزبريجان، وأرمينيا والاتحاد السوفيتي السابق نحو ثلاثمائة ألف كردى^(٤). وحاليًا تجاوز عدد سكان الأكراد بالفعل العشرين مليونًا نظرًا لارتفاع معدل النمو السكاني للأكراد.

وتجدر الإشارة إلى أن الأكراد يعتقدون الدين الإسلامى، ومعظمهم تابعون إلى المذهب السنن التقليدي، إلا أن المذهب الصوفي (وهو تيار التصوف والزهد في الدين الإسلامى، وهذا المذهب استند إلى بعض آيات "القرآن الكريم"، وتأثر بالنيو أفلاطونية وأقاويل اليوجا الهندية، حيث يدعو إلى أن العالم الظاهري هو الوجود الإلهي نفسه، وبإصلاح وتكريب الوريين يمكن أن نتوحد مع الله)، كان له تأثير محدود علي الأكراد، كما توجد أيضًا بضعة ملايين من الأكراد ينتمون إلى المذهب الشيعة (معظمهم يعيشون في إيران)، والأكراد الشيعة ينقسمون أساسًا إلى مذهب الإمامية الإثنى عشرية والمذهب العلوى.

وللقومية الكردية تاريخ قديم، فالقوميون الكرديون يشعرون بالفخر لأنهم ورثة الميديّة، فهم يذكرون في أناشيدهم التالي: "نحن أحفاد الميديّة، وكردستان وطننا..."^(٥)، والواقع أن الأكراد يجيدون كتابة الشعر، كما أنهم يتمتعون بقدرات عسكرية غير عادية، فهم بارعون للغاية في الحملات العسكرية، فقد سبق أن أسقطوا المملكة الآشورية. وفي القرن السابع الميلادى وبعد النهضة التى شهدتها الإمبراطورية العربية لم يدخل الأكراد في الدين الإسلامى فحسب، إنما أصبحت كردستان جزءًا من الإمبراطورية العربية أيضًا. ونذكر أن صلاح الدين الأيوبي الذى هزم الحملة الثالثة للصليبين بقيادة الملك الإنجليزي تشارلز الأول، وأسس الأسرة الأيوبية المشهورة في التاريخ العربى - كردى الأصل - ويعتبر أيضًا إلهًا قدسه القوميون الأكراد فى العصر الحديث. ومع نهوض الإمبراطورية العثمانية

واتساع دائرة فتوحاتها في الخارج وعلى نطاق واسع، أصبحت كردستان أيضا منطقة تابعة للإمبراطورية العثمانية. وفي هذا الشأن نذكر أن الإمبراطورية العثمانية حظيت بتأييد زعماء عشائر الأكراد أثناء تنافس هذه الإمبراطورية مع الدولة الصفوية للفرس على الهيمنة على غرب آسيا، لذلك حصل زعماء العشائر الكردية على إقطاعية من الإمبراطورية كمكافأة لهم على الوقوف بجانبها، إلا أن كردستان لم تصبح منطقة مستقلة عن الإمبراطورية. وفي عام ١٨٤٧، توصلت هاتان الدولتان الإسلاميتان العثمانية والصفوية إلى اتفاق، بموجب هذا الاتفاق ظلت معظم أراضي كردستان تابعة للإمبراطورية العثمانية، أما الأجزاء المتبقية فوضعت تحت تصرف الفرس، وما حدث كان بمثابة التقسيم الحدودي الأول لكردستان الذي شهد عليه التاريخ. وكان الأكراد متعطشين للحرية، وتحت تأثير الأفكار القومية الأوربية في العصر الحديث، رأينا بعض الشخصيات رفيعة المستوى من العشائر الكردية ذات الكلمة المسموعة تتقدم بمطالب سياسية للحصول على استقلال كردستان، وإقامة الدولة الكردية، وذلك في بداية القرن العشرين، ونذكر أن البند رقم ٦٢ والبند رقم ٦٤ لاتفاقية "سفير" التي وقعت عليها دول الحلفاء في مؤتمر الصلح بباريس لإعادة تقسيم العالم، نصت على تطبيق الأكراد لنظام الحكم الذاتي على منطقة أرضوم بشرق آسيا التي يعيش فيها غالبية الأكراد، فوقاً للمطالب السياسية للغالبية العظمى للأكراد بالحصول على الاستقلال، فستقام منطقة حكم ذاتي للأكراد، كما أن التحالف الدولي لن يعارض ضم منطقة الموصل إلى أراضي الحكم الذاتي لكردستان المستقلة". ورغم أن "معاهدة سفير" لم تر النور، نظراً لتوقيع دول الحلفاء "اتفاقية لوزان" مع تركيا في يونيو عام ١٩٢٣، وبالتالي فشلت فكرة إقامة منطقة الحكم الذاتي في كردستان، فإن الحركات القومية للأكراد الساعية للحصول على الاستقلال الوطني والعدالة السياسية والاقتصادية والثقافية

ازدادت قوتها دون توقف منذ ذلك الحين، حيث استمرت أكثر من سبعين عاماً حتى وقتنا هذا.

ورغم أن الأكراد يتمركزون نسبياً في المناطق السكنية، فإن كردستان تعرضت إلى التقسيم في فترة الحكم الاستعماري نظراً للظروف السياسية والجغرافية الخاصة بها. ومع استمرار استقلال دول غرب آسيا أصبح الأكراد الذين يعيشون - في دول الجوار المختلفة - أقليات في تركيا، العراق، إيران، سوريا وغيرها من الدول. رغم ذلك، فلم تغفل الأفكار القومية والمطالب السياسية الرامية إلى استقلال الأكراد.

فمنذ بداية عام ١٩١٩، استمر الأكراد في المطالبة بالاستقلال دون توقف، فبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت تركيا مركزاً للحركات القومية للأكراد، فمعظم المنشورات التنقيفية للأكراد مطبوعة في إسطنبول. وانتقل هذا المركز تدريجياً إلى إيران في عشية الحرب العالمية الثانية، وبلغ ذروته في عام ١٩٤٥ بتأسيس جمهورية مهاباد، ثم انتقل هذا المركز ثانية إلى العراق بعد خمسينيات القرن العشرين. ورغم ما قام به الأكراد من نضال طويل الأمد وكفاح بجميع أنواعه، فإنهم في النهاية لم يستطيعوا إقامة دولتهم المستقلة.

وتفصيلياً نذكر أن الأكراد قاموا بشن انتفاضة مسلحة واسعة النطاق في تركيا في عام ١٩٢٤، معارضين لسياسة التذويب الإجبارية التي تمارسها الحكومة عليهم. وفي بداية عام ١٩٢٥ شنت انتفاضة بقيادة الشيخ سعيد، مطالبة بتطبيق الحكم الذاتي القومي، لكن تم قمع هذه الانتفاضة فيما بعد، وحكم علي قائد الانتفاضة بالإعدام. وفي عام ١٩٢٧ أعلن نخبة من المثقفين الأكراد عن تأسيس حكومة كردية بجمال أراط بتأييد ومساعدة إيران. ولم يتوقف الأكراد عن القيام بانتفاضات كبرى في جبال الأراط، بيتلس، ديار

بكر ومنطقة بحيرة فان منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٣٢، حيث أرسلت الحكومة التركية خمسة آلاف من قواتها لقمع هذه الانتفاضة. وفي عام ١٩٣٧ قام الأكراد في إقليم درسيم بانتفاضة ثانية التي استمرت حتى عام ١٩٣٩، لذلك اضطرت الحكومة التركية إلى تطبيق نظام المراقبة العسكرية الذي دام سبع سنوات علي هذه المنطقة.

وفي عام ١٩٣٠، نظم الأكراد الذين يعيشون في المنطقة المتاخمة لتركيا وبلاد الفرس انتفاضة كبرى مما أدى إلى توتر العلاقات بين الدولتين. وفي عام ١٩٤٥، تأسس الحزب الوطني الكردي بإيران علي يد القوميين الأكراد هناك، وفي العام نفسه عقد أول مؤتمر تمثيلي للحزب. وفي ظل تأييد الجيش الأحمر الروسي تأسست "جمهورية مهاباد الكردية: Mahabad.Kurdish Re Public" في شمال كردستان علي يد الحزب الوطني الكردي بإيران والأكراد الإيرانيين، وذلك في الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٤٥. إلا أنه مضى وقت طويلاً حتى رأينا إقدام الاتحاد السوفيتي علي تحسين العلاقات مع إيران، كما وقع معها اتفاقية الاستغلال المشترك لحقوق النفط في شمال إيران، وبالتالي لم يعد الاتحاد السوفيتي يقف بجانب الحركات القومية الكردية مرجحاً بذلك جميع مصالحه الشخصية.

وسرعان ما أخذت الحكومة الإيرانية الحركات القومية الكردية التي فقدت تأييد الاتحاد السوفيتي، وبالتالي لم يمض علي الجمهورية الكردية سوى أقل من عام. ونذكر أن الأكراد قاموا بالمشاركة الإيجابية في أعمال الإطاحة بالملكية البهلوية في ظل الثورة الإيرانية الإسلامية. أما بالنسبة للحزب الوطني الكردي، فقد أعلن عن نشاطه علي الملأ بعد فترة طويلة من نشاطه السري، كما تقدم بطلب للحكم الذاتي للأكراد، لكن لم يستطع التوصل إلى اتفاق مع حكومة طهران. وفي مارس عام ١٩٧٩ هاجم الأكراد

مقر قيادة الحرس الثوري الإيراني ومحطة الإذاعة الإيرانية، لكن الحركات الوطنية الكردية لاقت الهزيمة للمرة الثانية تحت ضغط قوات الحكومة الإيرانية. وفي شهر أغسطس من العام ذاته أعلنت الحكومة الإيرانية عن حظر نشاط الحزب الوطني الكردي، وفي الوقت نفسه شنت هجوماً واسع النطاق على المناطق التي يسيطر عليها هذا الحزب، حتى إنها أطلقت طائراتها لضرب فصائل العصابات والمدنيين الأكراد، ولم يقف الأكراد مكتوفي الأيدي أمام ما يحدث، إنما قاوموا ببسالة لا تثنين، وبذلك كانت هناك خسائر ضخمة لدى الجانبين.

ورغم أن الأكراد في العراق يبلغ تعدادهم أربعة ملايين فقط (وهو أقل من تعدادهم في تركيا وإيران)، فإنهم يمثلون ٢٠% من الشعب العراقي، وجدير بالذكر أن الوعي القومي لدى الأكراد قوى، كما أن الكفاح المسلح لهؤلاء أكثر ضراوة وذو فترة استمرارية طويلة. وفي عام ١٩١٩ تزعّم الشيخ مهباد انتفاضة من أجل الحصول على استقلال مناطق تجمع الأكراد وتطبيق الحكم الذاتي القومي، حيث استمرت هذه الانتفاضة حتى عام ١٩٣٠، وفي عام ١٩٢٧ قام الأكراد الذين يعتبرون نواه لقبيلة برزاني (BARZANI TRIBE) بشن انتفاضة، معارضين توسيع الحكومة المركزية لسلطاتها ونفوذها وإقامة منطقة تقنيش في أماكن تجمع الأكراد، لكن هذه الانتفاضة أخمّدت. وفي عام ١٩٤٣ انتفضت قبيلة برزاني للمرة الثانية تحت قيادة مصطفى البرزاني، وذلك حتى عام ١٩٤٦، إلا أن قوات الحكومة العراقية قمعت للمرة الثانية هذه الانتفاضة. وتجدر الإشارة إلى أنه نفى ما تبقى من المشاركين في الانتفاضة إلى الأراضي الإيرانية. وقد بذل القسم جهوداً لتحسين العلاقات مع الأكراد بعد إبطائه بحكم الأسرة الملكية لفصيل في نهاية الخمسينيات، حيث أطلق سراح الأكراد المعتقلين، وسمح للأكراد

المنفيين بالعودة إلى العراق، معلناً أن الحزب الوطني الكردي هو الحزب الشرعي (لذلك انضم هذا الحزب أيضاً إلى جبهة الوحدة الوطنية، كما سبق لهذا الحزب أن تعاون مع الحكومة العراقية)، وسمح له بإصدار صحيفته الحزبية. لكن هذه الأوضاع الجيدة لم تستمر وقتاً طويلاً فبعد التسهيلات السياسية التي قدمتها الحكومة العراقية، ازداد الوعي الوطني بالاستقلال للأكراد تدريجياً، مما أثار قلقاً داخل الحكومة. والواقع أن تطبيق الحكومة العراقية لنظام الإصلاح الزراعي في عام ١٩٦١، مس مصالح شخصيات كردية رفيعة المستوى، مما أدى إلى تفاقم الخلافات بين الأكراد والحكومة للمرة الثانية. وفي هذا الشأن رأت الحكومة العراقية ضرورة التسوية الشاملة للمشكلة الكردية، حيث أمرت تدريجياً بقصف المناطق السكنية لقبيلة برزاني، وفي الوقت ذاته أعلنت عن عدم شرعية الحزب الوطني الكردي مصدرة أوامر بحظره. إلا أنه كما يقال تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فهذه الإجراءات لم تعمل على تسوية المشكلة الكردية فحسب، بل على العكس لم يجد الأكراد خياراً سوى الانضمام إلى صفوف المعارضة للحكومة. ومنذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٠، كان الصراع بين الأكراد والحكومة يتجدد بين الحين والآخر، لدرجة أن الحكومة العراقية لجأت إلى استخدام مجموعة كبيرة من قواتها لتطويق القوي المسلحة للأكراد.

وفي ظل عجز الحكومة العراقية عن القضاء على القوي المسلحة لعشائر الأكراد، دخلت الحكومة في مفاوضات مع الأكراد لعدة مرات في عام ١٩٦٣، عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٠، مما ترتب عليه توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. إلا أن أبواب نيران الحرب فتحت من جديد بسبب الخلافات الكبيرة بين الجانبين وتأثير التغيرات السياسية داخل وخارج البلاد. ففي أكتوبر عام

١٩٦٤، قدم مصطفى البرزاني مذكرة إلى الحكومة العراقية، مؤكداً على مطالب العشائر الكردية وهي: تطبيق الحكم الذاتي الإقليمي علي أربع محافظات يتركز فيها الأكراد في الشمال، والإبقاء علي مائتي ألف مسلح كردي، وتعيين الأكراد بوظيفة نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء في الحكومة المركزية، وحصولهم علي ٢٥% من دخل المخصصات المالية والضرائب والنفط حسب عدد السكان، واعتبار كردستان منطقة مستقلة عند تطبيق العراق الوحدة مع الدول العربية. وبالطبع رفضت الحكومة العراقية الشروط السابقة، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات دموية كبرى بين المسلحين الأكراد والحكومة العراقية القمعية استمرت عدة سنوات. وفي عام ١٩٧٠ توصلت الحكومة العراقية والأكراد إلي اتفاق بعد قيام العديد من الأطراف بدور الوساطة علي هذا الصعيد، حيث نص هذا الاتفاق علي تطبيق الأكراد للحكم الذاتي في المقاطعات التي يتركز فيها غالبية السكان، والسماح باستمرار وجود مائة ألف مسلح من العشائر الكردية باعتبارها قوات للحدود الوطنية، وتسريح " قوات صلاح الدين " التي كونتها الأكراد. وقد وجدنا بعضاً من التعاون بين الجانبين ظهر خلال عدة سنوات لاحقة، ففي يوليو عام ١٩٧٣ انضم الحزب الوطني للأكراد إلي الجبهة التقدمية القومية للبلاد المكونة من حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي وغيره من الأحزاب. إلا أنه في عام ١٩٧٤، أعلنت الحكومة العراقية من من جانب واحد " قانون الحكم الذاتي لكردستان " وخمسة تشريعات، حيث أجبرت الأكراد علي تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة الشمالية ونشر قوات عسكرية في هذه المنطقة بموجب الخطة التي وضعتها الحكومة، حيث عازمت الحكومة علي القضاء على مسلحي العشائر الكردية، لكن الصراع المسلح تجدد مرة أخرى بين الجانبين. وشهد عام ١٩٧٥ إقدام العراق على تحسين علاقاتها مع إيران، كما وقعا على اتفاقية معنية بتسوية النزاع على الحدود، ومنذ ذلك

الحين توقفت إيران عن تأييدها للبرزاني، حيث انهزم المسلحون الأكراد الذين فقدوا التأييد الإيراني ، علي يد قوات الحكومة العراقية في النهاية، كما نفي البرزاني أيضًا إلي خارج البلاد وتوفي لظروف مرضية. وفي نهاية الثمانينيات تفاقمت تدريجيًا الخلافات بين الأكراد وحكومات الدول التي استوطنوها، فأشكال كفاح المقاومة للأكراد وأعمال العنف لم تنتوع فحسب، إنما امتد أيضًا نطاقها من كردستان إلي مناطق خارج الشرق الأوسط، فالمشكلة الكردية وغيرها من الخلافات التي ترتبت علي هذه المشكلة أثارت اهتمام المجتمع الدولي كلما زاد وهجها. وقد تطلع الأكراد إلي استغلال فرصة ما لحق بالقوات العراقية من خسائر بعد حرب الخليج في الحصول علي المزيد من الحقوق، وهو الأمر الذي جعلهم يسرعون من كفاحهم المسلح، إلا أن هذا الكفاح تعرض إلي قمع حازم علي يد الحكومة العراقية، حيث تدافعت مجموعة كبيرة من الأكراد علي الهروب من ديارهم إثر هذه الأحداث القمعية. ولم يقف المجتمع الدولي موقف المتفرج ففي شهر أغسطس عام ١٩٩٢، قامت الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء منطقة حماية للأكراد في شمال العراق، كما أرسلت قواتها إلي هذه المنطقة. وفي العام نفس أجري الأكراد العراقيون اقتراع شعبيًا، حيث اختاروا تأسيس برلمان كردي وحكومة محلية، وفي شهر أكتوبر، قرر البرلمان الكردي إقامة دولة مستقلة فيدرالية، إلا أنه لم يحظ بتأييد عام من جانب المجتمع الدولي.

ورغم أنه لم يسد جو من الوفاق والوئام فقد ظهر الصراع والخلاف بين تركيا وإيران والعراق وسوريا ودول أخرى للعديد من الأسباب، حيث وصل الأمر إلي درجة اندلاع حروب كبرى، فإنهم مارسوا تقريبًا دون استثناء سياسة القمع والضرب علي صعيد المشكلات السياسية مع الأكراد،

حيث اقتصر الاختلاف علي هذه السياسة في درجة وأسلوب تطبيقها لكل دولة. وكان هناك أيضًا تنسيق وتعاون مشتركين بين هذه الدول في مواجهة مسلحي المقاومة من الأكراد في بعض الأحيان، كما كانت هذه الدول تساند وتستغل الأكراد الذين يعيشون علي أراضيها من أجل تحقيق مصالحها الشخصية.

فتركيا دولة حظيت بالنصيب الأكبر من سكان الأكراد، كما يمثل السكان الأكراد غالبية سكان ست عشرة محافظة في تركيا، وبمقارنة تركيا بدول أخرى نجد أن الحكومة التركية لجأت إلي سياسات هي الأكثر صرامة، فرغم تأييد الأكراد للسلطان كمال أتاتورك ووقوفهم بجانبه في القتال من أجل حماية استقلال تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، فإن نتائج الثورة البرجوازية أضاعت عليهم حقوقهم الوطنية ومكانتهم التي يستحقونها. ومنذ ذلك الحين مارست الحكومات التركية المتعاقبة سياسة التذويب الإجباري للأكراد. فمنذ عام ١٩٢٥، أوقفت الحكومة استخدام لغة الكتابة الكردية في المدارس والمطبوعات. وفي عام ١٩٢٧، أجاز البرلمان التركي قانون تهجير بعض الأكراد من شرق تركيا إلي غربها، وقد أطلقت الحكومة التركية علي الأكراد لقب "أتراك المناطق الجبلية"، كما لم تعترف بوجود المشكلة الكردية في تركيا، حتي إن بعض المسؤولين في الحكومة أنكروا علي الملأ الاختلاف بين اللغة الكردية التي تنتمي إلي اللغة الهندوأوربية واللغة التركية التي تنتمي إلي اللغة السامية، وزعموا أن "أتراك المناطق الجبلية" قد نسوا اللغة التركية نظرًا لأنهم عاشوا فترة طويلة في المناطق الجبلية. ونذكر أنه قد أطلق علي المناطق الشرقية التي يتركز فيها الأكراد لقب "الشرق البربري: The Wild East". وفي عام ١٩٧١ قال نائب الرئيس التركي نهاد عليم: "إنه لا توجد في تركيا سوي القومية التركية، ولا توجد أية

قومية أخرى، فجميع من يعيش على الأراضي التركية من مواطنين ينتمون إلى القومية التركية^(١). وهكذا رأت الحكومة التركية أن المشكلة الكردية أصبحت تهدد الوحدة الوطنية والأمن القومي التركي، لذلك لم يكن هناك بصيص أمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق مع الأكراد، ففي الوقت الذي كانت تمارس فيه ضغوط سياسية قوية، كان يتم التعامل مع الأكراد الذين تجرؤوا على معارضة تركيا، حيث كان القمع الصارم للأكراد هو الموقف الدائم الذي كانت تلجأ إليه الحكومة التركية، فنذكر أن الكثير من القوميين الأكراد وزعماء العشائر الكردية الذين قادوا الانتفاضة أرسلوا جميعاً دون إستثناء إلى المفصلة، ولم ينته الأمر عند ذلك الحد، فقد أخضعت المناطق السكنية للأكراد إلى شبه نظام للرقابة عسكرية لفترة طويلة من الزمن، كما أرسلت الحكومة الآلاف المؤلفة من قواتها ورجال الشرطة عدة مرات لتطويق مسلحي الأكراد. ومنذ حرب الخليج أرسلت الحكومة التركية مجموعة كبيرة من قواتها ورجال الشرطة لتطويق مسلحي الأكراد المناوئين للحكومة، ففي أكتوبر عام ١٩٩٢، أرسلت الحكومة أكثر من مائة وثلاثين ألفاً من قواتها لتطويق القوي المسلحة لحزب العمل الكردي، حيث استخدمت طائراتها ودباباتها والمدفعية وغيرها من الأسلحة الثقيلة أثناء عملية التطويق، وفي يناير عام ١٩٩٣، انتهزت قوات الحكومة التركية انسداد الممرات الجبلية بالتلوج الكثيفة للقضاء على فرق العصابات الكردية، حيث أرسلت طائرات نفاثة وهليكوبتر، وشنت غارة جوية كبيرة على معسكر فرق العصابات لحزب العمل الكردي في أحد المرتفعات الموجودة بجنوب شرق تركيا، وقد لقي نحو مائة وخمسين عضواً من فرقة العصابات حتفهم في هذه الغارة. وفي شهر يوليو قامت الحكومة التركية مرة أخرى بعمليات تطويق كبير متطلعة إلى تسوية المشكلة الكردية بالقوة

العسكرية. أما بالنسبة إلى إيران والعراق فتعاملتا مع المشكلة الكردية بسياسة التهذنة النسبية في فترات زمنية مختلفة، فكان الأكراد يمكنهم استخدام لغتهم الوطنية (بما في ذلك داخل المدارس وفي المطبوعات) وحافظوا علي بعض عاداتهم القومية وشاركوا في إدارة الشؤون الوطنية في العراق، كما سبق للأكراد أن تعاونوا مع الحكومة لمرات عدة، كما ضمت الحكومة عددًا من زعماء الأكراد إلي مجلس الوزراء، وعينتهم في مناصب وزارية، حيث وصل الأمر إلي درجة تعيين الأكراد في منصب نائب الرئيس، وذلك لبث الطمأنينة في قلوب الأكراد. وفي عام ١٩٧٤، أصدرت الحكومة العراقية "قانون الحكم الذاتي الكردي" ورغم أنه لم يلب بالكامل مطالب الحكم الذاتي للأكراد، فقد شكلت حكومة الحكم الذاتي للمنطقة الكردية، حيث أدار الأكراد بأنفسهم الشؤون القومية. وفي عام ١٩٩٢ أجري أكراد العراق انتخابات البرلمان "غير الرسمية" في المناطق السكنية للأكراد، حيث نجح الحزب الوطني الكردي في هذه الانتخابات كما سبق للأكراد الإيرانيين أن عاشوا "شهر عسل" قصيرًا مع حكومة الخميني في بداية سيطرتها علي الحكم، إلا أن الحكومتين العراقية والإيرانية كانتا أثناء التعامل مع مقاومة الأكراد أو ظهور أى سلوك يمكن أن يعرض حكمهما إلي الخطر حازمتين في قمع هؤلاء لدرجة نقشعر لها الأبدان في بعض الأحيان من وحشية ردود أفعالهما.

ورغم أن الأكراد كانوا قوة حليفة لحركة الخميني لإسقاط الملك في الثورة الإسلامية التي شهدتها إيران، فإن الأكراد الإيرانيين لم يستطيعوا تحقيق مصالحهم الشخصية بعد الإطاحة بحكم البهلوي، بل علي العكس تعرضوا إلي ملاحقة الحكومة الجديدة لهم بالقتل لسنوات متتالية، كما أنزلت بهم خسائر فادحة. أما بالنسبة للعراق فإنها لم تكف بإرسال مجموعة كبيرة من قواتها مجهزة بالطائرات والمدفعية والدبابات فحسب لقمع أنشطة

المتمردين الأكراد، لكنها استخدمت أيضاً الأسلحة الكيماوية بما في ذلك غاز الأعصاب وغاز الخردل لعدة مرات تجاه الأكراد بمنطقة الحدود الشمالية عام ١٩٨٧، مما أدى إلي تدمير ثلاثة آلاف قرية، كما لقي الآلاف من الأكراد مصرعهم أمام الأسلحة الكيماوية^(٧). أما بالنسبة إلي الأكراد السوريين فتعدادهم ليس كبيراً، إلا أنه في المقابل اتبعت سوريا سياسة متشددة علي صعيد المشكلة الكردية، فهي لم تكف بحل الحزب السوري الكردي ووقف أنشطة المتمردين، إنما طبقت سياسة التهجير للسكان، كما خصصت الحكومة السورية أموالاً لإقامة "منطقة عربية" في المناطق السكنية للأكراد، حيث نقلت العرب إلي هذه المنطقة، وفي الوقت ذاته وزعت الأكراد في مناطق أخرى، وذلك لتمويع الطابع القومي الكردي ولمنع ظهور اتجاهات انقسامية كردية.

كما قامت الدول المعنية بتنسيق سياستها واتحدوا معاً في مواجهة القوي المعارضة الكردية. وفي هذ الشأن نذكر أنه منذ زمن بعيد وقعت تركيا معاهدة مع كل من إيران والعراق اللتين كانتا تحت السيطرة البريطانية في عام ١٩٣٧، تقتضى بوجود تعاون عسكري لمواجهة أعمال المتمردين المسلحين للعشائر الكردية في كردستان، وفي عام ١٩٨٣، توصلت تركيا والعراق إلي اتفاق يسمح لقوات الطرف الآخر بعبور الحدود لملاحقة مسلحي العشائر الكردية المتمردين، ولمحاصرة مركز أنشطة العشائر الكردية. وعقدت تركيا وإيران وسوريا اجتماعاً لوزراء الخارجية لعدة مرات بعد حرب الخليج لتنسيق مواقفهم في ظل العقوبات المفروضة علي العراق، وإقامة منطقة حماية للأكراد في العراق، حيث أكدوا علي ضرورة احترام سيادة الدولة العراقية ووحدة أراضيها ومعارضين استخدام أية ذرائع لتمزيق العراق. ففي جوهر الأمر لن تسمح هذه الدول بظهور كيان كردي مستقل في

العراق وستمنع ظهور تأثير لعبة الدومينو علي الأوضاع السياسية في هذه الدول.

صراعات وخلافات عرقية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين: تعتبر قبرص بلدًا جزيرة تبلغ مساحتها الواقعة في منطقة غرب آسيا ٩٢٥١ كيلو مترًا مربعًا فقط، وتمتاز بموقع إستراتيجي في غاية الأهمية حيث تقع على محور المياه الإقليمية الإستراتيجية للبحر الأسود وبحر إيجه وقناة السويس والبحر الأحمر، وعلي الخط الفاصل بين الشرق والغرب، وقد أطلق عليها في فترة الحكم الاستعماري البريطاني لقب "حاملة الطائرات التي لا تغرق". ويبلغ عدد سكان قبرص سبعمائة ألف قبرصي فقط، ورغم ذلك فإن الخلافات القومية في قبرص تعتبر نموذجًا فريدًا للغاية من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، فإذا ذكرنا أن لبنان تعتبر دولة تتقاسم فيها المذاهب الدينية الحكم، فإن قبرص تعتبر دولة تتقاسم فيها القوميات للحكم، فكلتاها قد مزقتا السلطة الحاكمة في البلاد في ظل وجود فصائل جماعية متباعدة، حيث يكمن الاختلاف بينهما في أن لبنان مليئة بالألوان الدينية، أما قبرص فتتسم بجنود قومية قوية.

جذور تاريخية: بدأ اليونانيون في استيطان الجزيرة القبرصية في نحو عام ١٥٠٠ قبل الميلاد، ثم أسسوا بعض الدول المدنية. وعلي مر التاريخ حكم الرومان والبيزنطيون والعرب علي التوالي الجزيرة القبرصية، وفي نهاية القرن الثالث عشر أسرعت الدولة العثمانية بعد نهضتها من توسعاتها في الخارج، وعلي الفور انضمت قبرص إلي خريطة أراضي الدولة العثمانية. وفي نهاية القرن السادس عشر استمرت هجرة الأتراك إلي الجزيرة. ورغم أن لكل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين جذورًا ثقافية ومعتقدات دينية وأسلوبًا للحياة مختلفًا عن الآخر، فلم يحدث تضارب

جوهري في المصالح. ولا تزال القومية التركية واليونانية تحافظان علي الخصائص القومية الخاصة بهما، فالأتراك يعتقدون الدين الإسلامي ويتحدثون لغة التوجو، أما اليونانيون فيعتقدون الدين المسيحي (الأرثوذكسية) ويتحدثون اللغة اليونانية، فقد عاشوا معاً في وفاق دام ثلاثمائة عام، وفي بداية القرن التاسع عشر انبثقت في الأراضي اليونانية حركات معارضة للحكم العثماني وساعية للحصول علي الاستقلال الوطني، حيث أعلنت اليونان الاستقلال عن الدولة العثمانية في عام ١٨٢١، والواقع أن استقلال اليونان أيقظ الحس الوطني عند القبارصة اليونانيين، مما دفعهم تدريجياً للانضمام إلي حركة الأنيسوس (ومعناها الوحدة في اللغة اليونانية) مطالبين بعودة الجزيرة القبرصية إلي اليونان. ولم يقف الحكام العثمانيون مكتوفي الأيدي أمام هذه المطالب، بل قاموا بأعمال قمع صارمة لهذه الحركة وأعدموا رئيس أساقفة الديانة الأرثوذكسية لليونانيين القبارصة وبعض زعماء الطوائف اليونانية، مما أدى إلي بدء تدهور العلاقات بين اليونانيين القبارصة والأتراك القبارصة. وبعد احتلال بريطانيا لقبرص، عام ١٨٧٨، استمر اليونانيون القبارصة في كفاحهم من أجل الأنيسوس، لكن الأتراك بذلوا قصاري جهدهم لعودة الجزيرة القبرصية إلي تركيا، مما أدى إلي تفاقم الخلافات تدريجياً بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، مشكلة بذلك اثنين من التنظيمات الجماهيرية المعارضة. وللمرة الثانية لجأ المستعمرون البريطانيون الذين كانت لديهم نظرة بعيدة المدى إلي حيلة "فرق تسد" بهدف حماية الحكم الاستعماري، حيث دعوا إلي تشكيل حكومة حكم ذاتي للقوميتين، وذلك لاستمالة الأتراك إلي جانبهم وكبح جماح "حركة الأنيسوس" لليونانيين في الوقت ذاته.

وقد قام الشعب اليوناني بالنضال ضد الحكم البريطاني لنيل الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية متأثراً بحركات الاستقلال الوطني على مستوى العالم. وتقليدياً تذكر أن القبارصة اليونانيين أسسوا "منظمة المناضلين الوطنيين القبرصية"، داعين إلى مقاومة الحكم البريطاني ومطالبين بضم الجزيرة القبرصية مع اليونان. أما الأتراك فقد أسسوا "منظمة المقاومة التركية"، وقاموا بتقاسم السلطة بين القوميتين التركية واليونانية. ومن المؤسف أن هاتين المنظميتين لم تستطعا أن تتحدا ضد المستعمر البريطاني نظراً لاختلاف دعوتيهما السياسية، بل علي العكس تعمقت الخلافات بين الطائفتين التركية واليونانية بتحريض من المستعمر البريطاني، مما أدى إلي وقوع اشتباكات دموية في يونيه عام ١٩٥٦، حيث كان علي وشك اندلاع حرب أهلية في الجزيرة القبرصية.

وفي ظل دور الوساطة للأطراف المعنية، شهد عام ١٩٥٩ توقيع ممثلي الدول الثلاث من بريطانيا وتركيا واليونان وزعماء القوميتين التركية واليونانية علي "اتفاقية زيورخ لندن" وكان من بينها "الوثيقة الأساسية في شأن جمهورية قبرص" و"معاهدة التحالف للدول الثلاث اليونان وتركيا وقبرص" وغيرها من الوثائق، وقد حددت الوثائق السابق ذكرها البنين الأساسي للسلطة الحاكمة الوطنية في قبرص بعد الاستقلال، وتوزيع السلطات علي القوميتين التركية واليونانية، كما تعهدت كل من بريطانيا واليونان وتركيا باستقلال قبرص، علي أن تحتفظ بريطانيا بسيادتها علي قواعدها العسكرية هناك، وعلي أن توجد سلطة عسكرية لليونان وتركيا في قبرص. ومما لا شك فيه أن هذه المعاهدات السابق ذكرها أدت إلى ظهور أزمة الخلافات القومية في قبرص بعد الاستقلال، خاصة أن فصل السلطة الوطنية شكل بنياناً سياسياً غير مستقر لتقاسم السلطات بين القوميات، كما أنه يؤثر

تأثيراً عميقاً للغاية علي التطور السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لقبرص في المستقبل.

عاصفة تعديل الدستور: نص الدستور القبرصي الذي وضع بناء علي "الوثيقة الأساسية في شأن جمهورية قبرص" علي أن تتولي منصب الرئيس ونائب الرئيس شخصيات من الطائفة اليونانية والطائفة التركية علي التوالي، حيث لهما حق التصويت علي القرارات الإدارية، وعلي توزيع المقاعد في مجلس النواب بنسبة ٧ إلي ٣ بين القومية اليونانية والتركية، وأن تتكون اجتماعات الوزراء من عشرة أشخاص، كما يعين الرئيس القبرصي سبعة وزراء من القومية اليونانية، أما نائب الرئيس فيعين ثلاثة وزراء من القومية التركية. وبعد استقلال قبرص لم يتم وضع سلطات الطائفة التركية التي نص عليها الدستور موضع التنفيذ بصورة كاملة، كما أن القيادة الإدارية للقومية التركية استغلت الدستور في الحيلولة دون التصديق علي مشروعات القوانين المعنية بالشأن الدبلوماسي والمالي والتجاري وغيرها من مشروعات القوانين المهمة، مما أدي إلي تعمق الخلافات بين الطائفتين علي نحو متزايد. وفي عام ١٩٦٣ قدم الرئيس القبرصي مكاريوس اقتراحاً يقضي بإجراء ثلاثة عشر تعديلاً في الدستور متحججاً بأن تقاسم السلطة بين الطائفتين أعاق وحده السلطة. وفي واقع الأمر فإن تعديل الدستور يعني إلغاء حق التصويت للجالية التركية، وتعزيز مكانة الجالية اليونانية، وهو ما أثار معارضة قوية من جانب الجالية التركية، وبالتالي تفاقت الخلافات أكثر بين القوميتين، وفي النهاية وقعت صدامات مسلحة واسعة النطاق في عام ١٩٦٣، وفي عام ١٩٦٧، حيث سقط عدة مئات من القتلي والجرحي من الجاليتين، حيث انتهت هذه الأحداث بحل السلطة الحاكمة المشتركة للقوميتين. ورغم

إرسال الأمم المتحدة قوات حفظ سلام إلى الجزيرة القبرصية عام ١٩٦٤، فإن الاشتباكات المسلحة بين القوميتين ظلت مستمرة. ففي يوليو عام ١٩٧٤ نفذ الحرس الوطني القبرصي انقلابًا عسكريًا بمباركة المساندة اليونانية، إلا أنه بعد خمسة أيام أرسلت تركيا قواتها إلى الجزيرة متعلقة بتعهداتها بحماية كيان الدولة، حيث هزمت قوات الحرس الوطني للطائفة اليونانية واحتلت الأراضي الإقليمية بشمال قبرص، والتي تمثل ٣٧% من مساحة الجزيرة، وبالتالي أصبحت هناك مواجهات عداوية بين شمال وجنوب الطائفتين التركية واليونانية. وفي ظل هذه الأحداث بدأت القوميتان - التركية واليونانية - مفاوضات ماراتونية في ظل وساطة الأمم المتحدة والدول المعنية لإنهاء الأوضاع الانفصالية، وفي ظل عمليات المفاوضات أعلنت الطائفة التركية عن تأسيس "الولايات القبرصية التركية الفيدرالية"، لإجبار القومية اليونانية على تقديم تنازلات، كما أجازت "دستور الولايات الفيدرالية التركية"، وانتخبت رئيسًا فيدراليًا للجالية التركية، وأنشأت برلمانًا فيدراليًا. وفي حقيقة الأمر رأينا أن هذه الحالات أدت إلى حل حكومة الوحدة القبرصية، وبالتالي أصبحت هناك سلطتان حاکمتان للقوميتين. وفي الخامس عشر من نوفمبر عام ١٩٨٣، صدق البرلمان الفيدرالي التركي على قرار استقلال منطقة الجالية التركية، معلنًا عن تأسيس "جمهورية شمال قبرص التركية"، وبعد ثلاثة أيام من إعلان هذا القرار صدق مجلس الأمن للأمم المتحدة على قرار يقضى بعدم مشروعية قرار تأسيس جمهورية شمال قبرص التركية مطالبًا بإلغائه، إلا أن هذه الجمهورية قد حصلت على مباركة التأييد التركي، حيث تبادل الجانبان إرسال السفراء في أبريل عام ١٩٨٤، وبالتالي أصبحت الخلافات بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين أكثر تعقيدًا.

ومن خلال دور الوساطة والصلح الذى قامت به الدول المعنية، عقد زعماء القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين اجتماعاً في جنيف تحت إشراف السكرتير العام للأمم المتحدة ديكويلار في الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٨٨. ورغم أن الخلافات بين الجانبين كانت كبيرة للغاية، فإنهما توصلا إلى اتفاق بشأن مسألة الإجراءات، حيث قررا إجراء مفاوضات دون أى شروط مسبقة تبدأ في الخامس عشر من سبتمبر. وفيما بعد صدق مجلس الأمن للأمم المتحدة لعدة مرات علي قرارات تدعو إلى ضرورة تسوية المشكلة القبرصية علي أساس إقامة دولة قبرصية مكونة من منطقتين اجتماعيتين متوازيتين علي الصعيد السياسي^(٨)، حيث طلب مجلس الأمن من القومية التركية، القومية اليونانية اتخاذ إجراءات موثوقة والتعاون مع الأمم المتحدة لإنهاء الصراع في أسرع وقت، كما طلب من تركيا تقليص قواتها في الجزيرة القبرصية. وتجدر الإشارة إلى أن كلا من القوميتين التركية واليونانية قد اقترحتا خطاً للتسوية تعود بالفائدة علي مصالحهما الشخصية، وذلك بدرجات متفاوتة، حيث أجرى زعماء الجاليتين العديد من المفاوضات في ظل الترتيبات التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق بطرس غالي ووساطة الدول المعنية، بيد أن الجانبين أصرا في النهاية علي مواقفهما الفردية، وبالتالي لم تحقق المفاوضات نجاحاً يذكر لأنها لم تستطع تسوية صراع دام ثلاثين عاماً في قبرص. ورغم أنه لا تزال هناك خلافات كبرى بين تركيا واليونان علي صعيد انسحاب القوات التركية، وتهجير الجاليات التركية من الجزيرة القبرصية، وعلى كيان الدولة القبرصية في المستقبل، وعلى تشكيل الحكومة، وعلى ضمان المجتمع الدولي لاستقلال وأمن قبرص، وعلى استيطان الجاليات التركية واليونانية بحرية وعلى الحقوق المالية وغيرها من المشكلات الكبرى، فإن الجوهر الأساسي لهذه الخلافات لا يزال يتمثل في مشكلات المصالح القومية.

الفصل الثالث

مشكلات القبائل والعشائر في منطقة الشرق الأوسط

يعرف الشرق الأوسط بأنه منطقة نزح إليها مختلف القوميات في العصور القديمة وذلك بصورة متكررة. ومن المعروف أن الظروف الطبيعية بمنطقة الشرق الأوسط سيئة للغاية، فمن خصائصها التي اشتهرت بها الجفاف والحر الشديد، وبالتالي كان يوجد صراع علي مصادر المياه والمناطق الرعوية من أجل البقاء، كما استمرت دوماً عادات الثأر بين القبائل دون انقطاع. وجدير بالذكر أنه حتى بداية هذا القرن كانت القبائل لاتزال تعتبر النسيج الأساسي لمجتمع الشرق الأوسط، حيث كان يعتقد أيضاً أن عمليات السلب والنهب سلوك مشروع بين البدو الرعويين. وفي ظل الظروف الطبيعية وحياء المجتمع الصعبة، وجدنا أنه لا يمكن تأمين أرواح وممتلكات الجميع إلا في ظل الاستعانة بحماية قوة القبيلة. وهكذا أصبحت نفوذ القبيلة وسيلة لامتداد وانتشار القوة الشخصية. لذلك لم تشهد التركيبة المجتمعية للطوائف والقبائل والعشائر ذات الأصول والأنساب تدهوراً لفترة طويلة من الزمن في منطقة الشرق الأوسط التي تتسم بالنمو الاقتصادي البطيء، لتصبح بذلك النسيج الأساسي للمجتمع في المنطقة. ومن المعروف أن لكل قبيلة وعشيرة مناطق تقليدية تعيش بها وعادات وتقاليد وقانوناً قوياً أصبح مع الزمن متعارفاً عليه ويحترم من أجل الحفاظ علي المصالح المشتركة للقبائل والعشائر.

إن النمو السريع لاقتصاد دول الشرق الأوسط بعد الحرب أحدث تغييراً كبيراً في تركيبة مجتمع الشرق الأوسط، فبوجه عام نرى أن القبائل والعشائر وغيرها من أنسجة المجتمع المهمشة تعرضت إلى ضربة قوية، كما تفكك هذا النسيج بسرعة نظراً للتطور السريع للقوة الإنتاجية وإصلاح أدوات الإنتاج التي شهدتها المنطقة. إلا أننا وجدنا أن هناك قبائل وعشائر في بعض الدول والمناطق لا تزال موجودة، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إنها لا تزال تمتلك نفوذاً قوياً، وتؤثر تأثيراً كبيراً على التطور السياسي، حيث أرجع ذلك الأمر إلى حالة التدهور المستمر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو إلى بعض الأسباب الاجتماعية والتاريخية والسياسية الأخرى في هذه المناطق والدول. فمن خلال مقارنتنا لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية (نذكر على سبيل المثال معدل دخل المواطن ورفاهية المجتمع، وشروط الرعاية الصحية وغيرها) نرى أن بعض الدول الغنية في الشرق الأوسط (نذكر على سبيل المثال دول الخليج المنتجة للنفط) لا تقل عن الدول الأوروبية التي انضمت إلى صفوف الدول المتقدمة، وننتسأل لماذا استطاعت الدول الأوروبية أن تحقق نجاحاً على صعيد مسيرة التصنيع لتتضم إلى صفوف دول المجتمع المعاصر، وفي الوقت ذاته ضمت الكثير من القبائل الجاليات داخل دولة قومية واحدة لتتج بذلك في تحقيق التماثل الثقافي في مجتمعاتها، لكننا نرى النقيض على الجانب الآخر، ففي الوقت الذي قام فيه الكثير من دول الشرق الأوسط ببناء الدولة الحديثة، أخفقت في إنهاء هذه المسيرة التاريخية التي حققتها الدول الأوروبية. ولعلنا نعرف هذه الأسباب عندما نذكر أن مسيرة التصنيع والحداثة التي شهدتها الدول الأوروبية تعتبر بمثابة انشطار ذاتي كبير حدث في المجتمع مرة واحدة، فهمو نتاج مسيرة إصلاح داخلي للمجتمع بطريقة منظمة في ظل تطور القوة الإنتاجية الذاتية، فقد نجحت القبائل والعشائر المختلفة في إنهاء

مهمة التنسيق المتبادل فيما بينها في إطار اتفاق وطني، وفي النهاية تطورت لتصبح دولة قومية موحدة. لكن دول الشرق مثل دول العالم الثالث، فقد تعرضت مسيرة بناء الدولة الحديثة إلى هجمات العولمة للدولة القومية الأوروبية بدرجات كبيرة، كما أن مسيرة التصنيع والحداثة هي الأكثر تعرضًا لهذا الهجوم نظرًا لتأثير وهجوم التنمية الاقتصادية العالمية، وبالتالي افترقت إلى وجود "قوة محركة داخلية" للقوة الإنتاجية تتناسب معها، حتى إنه يعتقد أن بعض الدول التي اعتمدت علي تصدير النفط لتصبح فاحشة الثراء خلال فترة زمنية قصيرة هي صاحبة "الحداثة المشتراه"، وهو أمر أدى إلى اختلال توازن وتطور مسيرة التحديث، وفي الوقت ذاته أصبحت هذه المسيرة غير ممهدة.

وبدراسة وملاحظة دول الشرق الأوسط سنكتشف أنه كلما كانت الدول والمناطق متدهورة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، ازدادت قوة نفوذ القبائل والعشائر، كما أن وجودها وتناميها يقيد مسيرة التحديث لهذه الدول حتى إن بعض الدارسين الأجانب يعتقدون "أنه يمكن اعتبار UMMA الإسلامية" (ويقال عليها الأمة في اللغة العربية، ومعناها الشعب أو القومية) قبيلة عظمى مكونة من تحالف القبائل نظرًا؛ لأن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعيش حاليًا مرحلة متخلفة إلى حد ما^(٩).

ورغم أن الكتاب لا يتفقون علي هذا الرأي، فإن هناك بعض النقاط المؤكدة، تتمثل في سرعة مسيرة التمدن في منطقة الشرق الأوسط، رغم أن هناك بعض القرى خاصة القرى النائية لا تزال تعيش في حالة متأخرة تقريبًا. ومن المؤكد أن دول الشرق الأوسط يوجد بها حاليًا نسيج قبلي وطائفي بأعداد غير متساوية، كما أن نفوذ هذه القبائل وقوتها المؤثرة متباينة أيضًا نظرًا للدور الذي لعبته التنمية الاقتصادية غير المتوازنة في المنطقة.

فلا يزال يوجد نفوذ قوى للقبائل والعشائر في بعض الدول العربية (أهمها دول الخليج). فبعد أن استولت هذه العشائر علي مقاليد سلطة الحكم وأصبحت حكامًا، لم يضعف نفوذ القبائل والعشائر، بل علي عكس عُزز بصورة كبيرة، لذلك أصبح هذا الأمر أيضًا ميزة كبرى في التطور السياسي في الشرق الأوسط. ونرى من خلال تأثير مشكلات القبائل والطوائف والعشائر علي الأوضاع السياسية واستقرار المجتمع في المنطقة، أن المشكلات القبلية في دول الشرق الأوسط تنقسم بوجه عام إلى نوعين، النوع الأول من هذه المشكلات نراه في دول الخليج، حيث تسيطر بعض القبائل ذات النفوذ القوى في هذه الدول علي الحكم في البلاد، فحاليًا نرى أنه في الوقت الذي قامت فيه هذه القبائل بتسوية جيدة لعلاقاتها مع القبائل والعشائر الأخرى، رأيناها تنسق العلاقة بين السياسة المعاصرة وحكم العشائر وبين التنمية الاقتصادية للمجتمع ومصالح القبائل والعشائر، وبين السياسة الديمقراطية والنفوذ التقليدي للقبائل والعشائر، وبالتالي شهدت الخلافات القبلية والعشائرية حالة من الهدوء النسبي في هذه الدول.

ومن المعروف أن شبه الجزيرة العربية تعتبر إحدى أهم مناطق تجمع القوميات الرعوية، حيث شكل البدو الرعويون الكثير من الطوائف والقبائل ما بين كبيرة وصغيرة، وذلك قبل تكوين الدولة أو ظهور الدول الحديثة. وهذه الطوائف والقبائل شكلت بدورها العديد من الإمارات. وقد تأسست الدول ذات السيادة في شبه الجزيرة العربية ودول الخليج تبعًا في الستينيات والسبعينيات بعد ما تخلصت هذه المناطق واحده تلو الأخرى من حكم الاستعمار. وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس دول الخليج لا يعنى القضاء علي نفوذ العشائر والقبائل السابقة القائمة علي صلة الأنساب ولا علي العلاقات الاجتماعية، بل علي العكس ففي الوقت الذي قام فيه زعماء العشائر والقبائل السابقون - الذين أصبحوا حكامًا للبلاد - بإصلاح أساليب حكم الطوائف

والقبائل وبقبول بعض البرامج الحديثة لحكم البلاد، رأيناهم مستمرين في تعزيز نفوذ الطوائف والقبائل لحماية حكمهم، حيث أرجع ذلك الأمر إلى مفاهيم العشائر والقبائل الراسخة عندهم وخصائص المجتمع الديني.

تعتبر السعودية مثلاً نموذجياً علي تطبيق الشرق الأوسط لحكم العشائر، حيث أوضح اسمها (الذي يرجع أصله إلى إحدى العشائر ذات النفوذ القوية في شبه الجزيرة العربية) خصائص هذا الحكم، ويقال إن عشيرة آل سعود هم أقوى أسلاف قبيلة عنزة الذين ينسبون إلى أحد أقدم الأجداد العرب، ففي نحو عام ١٧٤٠، تحالف محمد بن آل سعود مع ابن عبد الوهاب (مؤسس المذهب الوهابي)، وأسسا معاً الدولة السعودية لتحكمها عشائر آل سعود والمذهب الديني الوهابي، وهي دولة لا تفصل الدين عن السياسة في حكمها.

وتجدر الإشارة إلى أن صراع القبائل والمذاهب الدينية ألحق بحكم أسرة آل سعود خسائر فادحة، كما أسقطت الدولة السعودية مرتين. وفي بداية القرن العشرين استعاد مؤسس الدولة الملكية السعودية الحديثة ابن آل سعود مدينة الرياض، كما استمر في إخضاع معظم مناطق شبه الجزيرة العربية، وفي عام ١٩٣٢ أطلق عليها رسمياً اسم "المملكة العربية السعودية". ولم يكتف ابن آل سعود بالاستعانة بالنفوذ الدينية للمذهب الوهابي لتوسيع دائرة نفوذه وتعزيز حكمه، إنما لجأ إلى مصاهرة القبائل الأخرى باعتباره أسلوباً للتحالف معها (وقد تزوج ابن آل سعود بأكثر من ثلاثمائة امرأة، معظمهن بنات زعماء القبائل الرعوية في شبه الجزيرة العربية)، وبذلك حصل علي ولاء هذه القبائل لعشيرة آل سعود. ومن المعروف أن عشيرة آل سعود هي العشيرة الحاكمة للمملكة العربية السعودية، وفي الوقت الحالي يوجد نحو مائتي أمير معينين في مناصب مهمة بالقطاع الحكومي، حيث امتد نفوذهم إلى القطاعات المركزية والمحافظات المحلية، لتشكل بذلك شبكة بطون

تسيطر فيها العشائر علي الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن أفراد الأسرة المالكة أعدادهم هائلة بصورة فوضوية، كما أن أبناء المحظيات كثيرون. والواقع أن صراع الفئات داخل الأسر المالكة دائماً ما تصاحبه أطياف معقدة من القبائل والعشائر المتباينة. وحالياً نرى أنه فضلاً عن فرع عبد الرحمن ذي المكانة الشرعية في عشيرة آل سعود (وهو والد الملك عبد العزيز) فهناك فروع أخرى تلعب دوراً مهماً تتمثل في فرع الكبير وهو أحد الإخوة الكبار لوالد الملك عبد العزيز وأحفاد الأمير آل سعود الكبير الثاني عشر علي مر تاريخ آل سعود، وفرع جدعين وفرع عبد الله ترأس، وهذان الفرعان هما في الأصل الشقيقان الأصغران لجد الملك عبد العزيز، فرع الحسنية ولهذا الفرع تاريخ طويل في عشيرة آل سعود، فهم أحفاد الشقيق الأصغر محمد بن آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية، كما أن الأمير عبد الله التاسع عشر لعشيرة آل سعود ترجع أصوله التاريخية إلى هذا الفرع^(١٠).

أما بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة فتعتبر أيضاً مثلاً نموذجياً إلى حد ما، وهي عبارة عن اتحاد فيدرالي مكون من سبع إمارات، وقبل استقلالها عام ١٩٧١، كانت عبارة عن إمارة أبو ظبي وإمارة دبي الشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة، كما كان تحكمها علي التوالي قبيلة ياس (كما نترجم أيضاً إلى بنى ياس)، منصور وهاشم وبوعلي والشارقة ونعيم وغيرها من الاتحادات القبلية. ونذكر أن معظم من في قبيلة ياس أصولهم بدوية، وفي أواسط القرن الثامن عشر، قام بعضهم بتحويل أبو ظبي إلي مركز لجمع اللؤلؤ وصيد الأسماك، وتعتبر عشيرة بوفرش أحد أفرع هذه القبيلة وذات النفوذ الأكبر، فالحاكم الحالي للإمارات العربية المتحدة ينتمي إلي هذه القبيلة^(١١). وهكذا الحال نراها في باقي دول الخليج، فنذكر علي سبيل المثال أنه في بداية القرن الثامن عشر كانت عشيرة الصباح

الحاكمة في الكويت بدوية أيضاً، وفي عام ١٧٥٦ أصبح زعيم عشيرة الصباح بهاء بن جبير رئيس بلدية الكويت، وقد استمرت هذه الأوضاع لأكثر من قرنين من الزمان، وفي الوقت الحالي يعتبر أحمد جبير المنتمي إلى قبيلة الصباح الأمير الثالث عشر الذي يحكم الكويت. أما بالنسبة إلى قبيلة آل سعيد الحاكمة في عمان، فكانت تستوطن في الأصل ضامر وهي من الأراضي العمانية، ويرجع نسبها إلى قبيلة الأزد القبلية القحطانية، وهي أحد فروع التي تحالفت مع قبيلة شونة، وبعد أن أصبحت قبيلة آل سعيد حاكمة لعمان استعانت بتأسيس حكومة محلية وبرلمان وغيرها من الإصلاحات السياسية في إضعاف نفوذ القبائل الأخرى وتعزيز حكمها. وبالنسبة إلى قبيلة آل ثاني الحاكمة في قطر فيرجع نسبها إلى مضر بن تميم. ونذكر أن حاكم البحرين ينتمي إلى قبيلة آل خليفة، وهي قبيلة نزحت إلى قطر والبحرين في بداية القرن الثامن عشر نهايته.

وبوجه عام نرى أن الأوضاع السياسية لدول الخليج تحت حكم العشائر لا تزال مستقرة إلى حد ما حالياً، إلا أن هناك أزمات متوالية، فقد صاحب هذا الحكم أيضاً عنصر إقطاعي كبير تقريباً، نظراً لأن حكم العشائر في دول الخليج مبني على أساس عشائري وقبلي يضع علاقات الأنساب في المقام الأول، وبالطبع لم ينسجم هذا الأمر مع التطور السياسي للدولة الحديثة، وفي النهاية يحتاج هذا الحكم إلى أن يمر بمرحلة سياسية ديمقراطية بمشاركة شعبية، وإلي أن يطبق نظام تداول السلطات لتصبح فيه الإدارة مدنية. والواقع أن التوجه نحو التطور السياسي سيقدر ما إذا كانت ستظهر الإصلاحات السياسية في دول الخليج عاجلاً أم آجلاً. و حالياً نرى أن دول الخليج قادرة على الإستمرار في حماية حكم العشائر والحفاظ على استقرار المجتمع، نظراً لأن الجماعات الحاكمة لجأت إلى استغلال فكرة سيطرة الدين

الإسلامي علي الناس، وفي الوقت ذاته اهتمت بتطوير الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الشعب، وعملت علي أن يتمتع الشعب بالرفاهية وذلك دون أن ننطرق إلى الحديث عن الأسباب الرئيسية للتدهور النسبي للقوة الإنتاجية وثقافة الشعوب في هذه الدول، كما أجرت أيضا بعض الإصلاحات السياسية واتبعت بعض الأنظمة الديمقراطية للطبقة البرجوازية بدرجات متفاوتة (نذكر علي سبيل المثال تشكيلها لمجلس الوزراء ووضع التشريعات وتأسيس مجلس الشوري وغيره) وذلك تلبية لمطالب الجماهير الشعبية بالمشاركة السياسية وإجراء الإصلاحات ولتهنئة الخلافات الداخلية.

أما بالنسبة إلي مشكلات القبائل والعشائر في الصومال واليمن والسودان وغيرها من الدول، فتنتمي إلي النوع الآخر من المشكلات. فالخلافات القبلية والعشائرية في هذه الدولة تنسم بالحدة تقريبا، كما أن الصراعات الدموية تحدث بين الحين والآخر، وهو أمر لا يسفر عن وقوع اضطرابات سياسية وفوضى اجتماعية فحسب، إنما يؤدي إلي حل الحكومة في بعض الدول، معرضا حكم وأمن الدول السيادية إلي الخطر لتصبح مشكلة كبرى تؤثر علي التطور السياسي والاجتماعي.

وإذا تحدثنا عن الصومال في هذا الشأن، فنذكر أن تعداد سكانها يبلغ نحو ستة ملايين شخص، ومعظم من الصوماليين الذين ينتمون إلي الأصول الحامية، وينقسمون في الأصل إلي قبيلتين كبيرتين هي الصومال والساب، وجدير بالذكر أن قبيلة الصومال هي الأكثر تعدادا للسكان، حيث يمثلون ٨٠% من سكان الصومال، وينقسمون أساسا إلي أربع عشائر كبرى هي الدارود، الهاوية، الدير، الإسحاق، أما قبيلة الساب فتتقسم أساسا إلي عشيرتين كبيرتين هما ديجل والروحالوين، ويتفرع من هذه العشائر الست عشائر القبائل والطوائف^(١٢). وقد حافظت الصومال دوماً علي التركيبة

السياسية التي" يتوازن فيها نفوذ القبائل" في واقع الأمر بعد استقلالها عام ١٩٦٠، وبعد استعادة سياد بري للحكم في عام ١٩٦٩ من خلال الإصلاحات السياسية التي قام بها كان لا يزال يحافظ علي تركيبة سياسية "تتوازن فيها نفوذ القبائل". ومن المعروف أن سياد بري الذي عين رئيساً للصومال ورئيساً للبرلمان الوزاري، هو أحد أفراد عشيرة المريحان لقبيلة الدارود. وفي منتصف الثمانينيات أضعفت التغيرات التي شهدتها الصومال في الداخل والخارج من حكم سياد بري الذي سعي إلى تعزيز حكمه من خلال عزل شخصيات القبائل الأخرى، وتوظيف أفراد من قبيلته وعشيرته في الحزب والحكومة والجيش والشرطة وغيرها من المناصب المهمة، فثُلثا المناصب المهمة في الحكومة كانت من نصيب أفراد عشيرة المريحان، ليصبح هذا الأمر من أهم أسباب اندلاع الحرب الأهلية الصومالية في نهاية المطاف. ففي شهر مايو ١٩٨٨ شنت قبيلة الإسحاق بشمال الصومال أولاً حرب عصابات مناوئة للحكومة، وتأسست "الحركة القومية الصومالية" علي يد هذه القبيلة، ثم شنت هجوماً جويًا علي هرجسة وغيرها من المناطق. وفي نهاية عام ١٩٨٨ أثارت قبيلة الدارود التي ينتمي إليها سياد بري أيضاً الفتن من الجنوب إلي الشمال. ورغم أن انتفاضة قبيلة الهاوية جاءت متأخرة تقريباً، فإن تطوراتها كانت سريعة، ففي عام ١٩٩٠ أسست "مجلس الاتحاد الصومالي"، كما شنت قتالاً مسلحاً واسع النطاق. وفي يناير من هذا العام شن مسلحو مجلس الاتحاد الصومالي هجوماً علي مقديشو، حيث أسقط السلطة الحاكمة لسياد بري وأسسوا حكومة مؤقتة، لكن السلطة الحاكمة لقبيلة الهاوية لم تكن لديها أيضاً القوة الكافية لإخضاع القبائل الأخرى، لذلك بدأ القتال من أجل الصراع علي الحكم بين قبيلة الإسحاق وقبيلة الدارود من جانب قبيلة الهاوية، مما أدي في النهاية إلي تأسيس جمهورية الصومال علي يد قبيلة الإسحاق في شمال البلاد، أما عشيرة الدارود

فتسيطر علي الجنوب، كما ظلت لعشيرة الهاوية نفوذ قوية في وسط الصومال كما كان في السابق، لتتشكل بذلك تركيبة سياسية لقبائل منفصلة. وقد أعقب ذلك وقوع انقسامات أيضًا داخل قبيلة الهاوية التي كانت تسيطر علي وسط الصومال والعاصمة، ليسفر ذلك الانقسام ظهور فصيلتين الأولى بزعامة عيديد رئيس مجلس الاتحاد الصومالي، والثانية بزعامة مهدي الرئيس المؤقت، وقد وقع إطلاق نار بين الجانبين بين الحين والآخر من أجل الصراع علي الحكم، لتتحول العاصمة مقديشيو إلي ساحة من الخراب والدمار في كل مكان تقع عليه العين وسط نيران الحرب. ففي شهرى نوفمبر وديسمبر فقط من عام ١٩٩١، لقي أكثر من عشرين ألف شخص مصرعهم في مقديشيو وسط نيران الحرب، كما جرح أكثر من ثمانية آلاف شخص، وبلغ عدد اللاجئين عشرات الآلاف. وفي نهاية عام ١٩٩٢، أرسلت الأمم المتحدة قوات حفظ سلام لتقديم مساعدات إنسانية للصومال، إلا أنه نظرًا لأسباب كثيرة لم تستطع قوات حفظ السلام تهدئة الصراع الناجم عن فوضى الحرب في الصومال فحسب، بل علي العكس زاد الأمر سوءًا. وفي مارس عام ١٩٩٥، اضطرت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلي الانسحاب الشامل من الصومال. وهكذا نرى أن الأوضاع في الصومال أصبحت أكثر اضطرابًا، فمن المحتمل وقوع صراعات جديدة بين العشائر في أي وقت.

كذلك ينطبق الحال علي اليمن الذي يقع في جنوب شبه الجزيرة العربية، فهناك يوجد الكثير من القبائل، حيث تعتبر قبيلة حاشد وبكيل من أقوى القبائل في اليمن، كما تعتبر عشيرة الأحمر وسيف من أكبر العشائر نفوذًا في هاتين القبيلتين علي التوالي. وقد سبق تقسيم جنوب اليمن قبل الاستقلال إلي أكثر من عشرين إمارة متفاوتة المساحات ما بين كبيرة وصغيرة، من بينهما سبع عشرة إمارة تنتمي إلي دولة عدن الحامية. وقد

كانت هذه الإمارات تحت حكم وسيطرة قبائل مختلفة، كما أصبح نفوذ القبائل نفوذاً محلياً داخل نطاق نفوذ الحكم البريطاني الاستعماري، وعندما نناقش حقيقة وجود هذه القبائل بهذا الكم الهائل، نذكر أن رئيس الجمهورية اليمنية (شمال اليمن) سبق أن أصدر قانوناً رقم ١ المعني بمشكلات القبائل حيث نص علي تأسيس مجلس للإمارات في كل قبيلة يتكون من أمراء القبائل وعلى تأسيس مجلس للإمارات في كل محافظة مكون من مجموعة الإمارات المنتخبة، وأعضاء مجلس الإمارات لكل محافظة، وإقامة المجلس الأعلى للإمارات في كل محافظة^(١٣)، حيث كانت تهدف قرارات الحكومة اليمنية إلي ترسيخ حكمها من خلال تعزيز نفوذ القبائل، لكنها كانت تحمي أيضاً في الحقيقة النسيج القبلي المتدهور. وقد ألمح الرئيس اليمني في لقاء صحفي مع صحيفة المجلة التي نشرت في أكتوبر عام ١٩٨٦، حيث سأل عن مدي تحول اليمن من مجتمع قبلي إلي دولة، وهل سيسطيع أن يوحد اليمن صفوف القبائل الكثيرة في صورة قبيلة واحدة؟ فأجاب قائلاً: إن بلادنا تعتبر فقط جزءاً من قبيلة، ونحن الشعب اليمني منحدرين من كل هذه القبائل، "فنحن جميعاً شعب قبلي: We are all tribesmen" كل مدنا والقرى الريفية قبائل، كما أن أعضاء المؤسسات الحكومية قبليون^(١٤). ورغم إقامة اليمن " للدولة الحديثة" من الظاهر، وتشابه الشكل التنظيمي للمؤسسات الحكومية في اليمن مع نظيره في الدول الحديثة الأخرى، والتفكك التبرجي أيضاً للنسيج القبلي تماشياً مع النمو الاقتصادي، فإن العادات القبلية المتأصلة لا تزال تؤثر بعمق شديد علي تطور الحياة السياسية والاجتماعية باليمن.

وكان شهر مايو عام ١٩٩٤، شاهداً علي اندلاع الحرب الأهلية اليمنية، حيث أرجعت أسبابها والتي اتسمت بالتعقيد إلي الخلافات الأيديولوجية القديمة بين الفئات الحاكمة في جنوب وشمال اليمن والصراع أيضاً علي السلطة

بين الأحزاب المختلفة، وعدم اكتمال مسيرة الوحدة (فلم يستطع اليمن إقامة مؤسسة حكومية وتكوين جيش ووضع نظام مصرفي للعملة موحد) وغيرها من الأسباب، والأكثر من ذلك وجود رواسب من الصراع القبلي. وتجدر الإشارة إلي أنه بعد إجراء الانتخابات في اليمن عام ١٩٩٣، ظهرت ثلاثة أنواع من النفوذ كبري لعبت دوراً مهماً علي الساحة السياسية لليمن نذكرها كالتالي المجلس الوطني للشعب، ويعتبر هذا الحزب جبهة مكونة من اتحاد التحالفات القبلية، ورئيس هذا الحزب هو الرئيس اليمني صالح (ينتمي إلي قبيلة حاشد) ممثلاً عن النفوذ اليمنية في الشمال، والحزب الاشتراكي ورئيسه هو زعيم الجنوب ويدعي علي سالم البيض، حيث طبق "الديمقراطية الاشتراكية" التي تفصل السياسة عن الدين، وذلك عندما حكم جنوب اليمن، وحزب الإصلاح وزعيمه هو رئيس البرلمان اليمني عبد الله الأحمر، وهو شيخ اتحاد قبيلة الحاشد، ويشبه هذا الحزب بعض تحالفات القبائل، كما يسيطر علي النفوذ الدينية المتحفظة. وقد لعب حزب الإصلاح دوراً مهماً في إشعال نار الحرب الأهلية، حيث كان يهدف إلي أن يشتبك الشمال والجنوب في الحرب وأن يتكبد كلا الجانبين الخسائر ليجد نفسه في النهاية القوة الوحيدة المؤهلة للسيطرة علي الحكم^(١٥). وقد عانى اليمن الذي كان يخطو السنة الرابعة في طريق الوحدة من كوارث ضخمة علي يد الحرب الأهلية. وفي ضوء إحصائيات غير مكتملة وجدنا أن اليمن خسر خمسمائة دبابة وثلاثمائة عربة مصفحة وأربعمائة مدفع وعشرين طائرة، كما لقي نحو ثلاثين ألفاً من الضباط والأفراد حتفهم أثناء الحرب، وتجاوز عدد المدنيين الذين توفوا متأثرين بجروحهم العشرة آلاف شخص^(١٦)، وفي ظل الحرب التي استمرت أكثر من شهرين تعرضت أيضاً معظم البنية التحتية لشمال وجنوب اليمن مثل المطارات ومصانع تكرير النفط ومحطات الكهرباء ومساكن المدنيين إلي دمار شديد. ومن المعروف أن اليمن يعتبر في الأصل أحد أفقر

الدول في العالم، وقد ذكر بناء علي التقرير الإحصائي للمجلس الاقتصادي لغرب آسيا أن الديون الخارجية لليمن والتي يبلغ عدد سكانها ١٣ مليوناً عام ١٩٩٤ بلغت نحو من ٧ إلي ٩ مليارات دولار أمريكي، حيث بلغ العجز المالي نحو ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، وهكذا نجد أن هذه الحرب وضعت هذه الدولة الفقيرة في موقف أصعب.

أما السودان، فقد أزهقتها هي أيضاً المشكلات العرقية (الأجناس) والقبلية، فحتي الآن لم تتم تسوية هذه المشكلات وتجدر الإشارة إلي أن جنوب السودان سبق أن ورط السودان في حرب أهلية دامت سبعة عشر عاماً. فكانت مشكلة جنوب السودان نتيجة لخلافات كثيرة، تمثلت في وجود مشكلات تاريخية خلفها الحكم الاستعماري والاختلافات العرقية والخلافات القبلية والاختلافات الدينية وتدهور القوة الانتاجية للمجتمع وتباين الثقافات وغيرها من الأسباب الكثيرة. وعلي مر التاريخ نري أن بعض الخلافات بين جنوب السودان وشماله ترجع إلي التباين العرقي والخصومات القبلية. فأتناء فتوحات الإمبراطورية العربية في الخارج في القرون الوسطي هاجرت مجموعة كبيرة من العرب إلي السودان، وتجدر الإشارة إلي أن السودانيين (نشير هنا إلي شمال السودان) لم يدخلوا في الدين الإسلامي فحسب، إنما سرعان ما سرت دماء العروبة في أجسادهم. وقد استغلت حكومة الاستعمار الخلافات بين شمال وجنوب السودان ولجأت إلي سياسة فرق تسد، فالحواجز الصناعية التي أقامتها إدارة الاستعمار بين الشمال والجنوب أوجدت جواً من الخلاف والصراع بينهما، حيث تحول جنوب السودان إلي "منطقة محظورة" لمنع دخول أهل الشمال السودانيين خاصة الأئمة المسلمين والشخصيات السياسية المؤثرة والمفكرين إلي السودان، وتقرر أن تصبح اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية لجنوب السودان (اللغة الرسمية لشمال السودان

هي اللغة العربية)، كما تقرر أن يصبح يوم الأحد الإجازة الأسبوعية لأهل الجنوب (أما يوم الجمعة فهو الإجازة الأسبوعية لأهل الشمال)، كما نالت الأعمال التبشيرية للديانة المسيحية حماية وتشجيع إدارة الاستعمار. ومع مرور الزمن بدأ الفارق يتسع بين الشمال والجنوب، وبالتالي تفاقمت الخلافات بينهما فسكان جنوب السودان يعتقدون أساساً الديانة المسيحية والديانات البدائية (أكثر من ٥٠% من سكان السودان يعتقدون الدين الإسلامي)، كما رأينا في الجنوب توغل فكرة المجتمع القبلي وتدهور الثقافة والتدني الشديد للقوة الإنتاجية. وفي مواجهة حركات التحرير الوطنية الناشطة في السودان، وبعد الحرب العالمية الثانية حرصت السلطة الحاكمة للاستعمار البريطاني شخصيات رفيعة المستوى ومحنكين سياسيين في جنوب السودان إلي التقدم بطلب تقسيم الحكم بين الشمال والجنوب، وفي عام ١٩٤٧ أعلنت الحكومة البريطانية عن منحها جنوب السودان حق تقرير المصير. وفي فبراير من عام ١٩٥٣ توصلت بريطانيا ومصر إلي اتفاق يقضي بإنهاء الوصاية البريطانية المصرية علي السودان، ورغم انسحاب القوات البريطانية في السودان فيما بعد، فإن خلافات الشمال والجنوب لم تنته. فيري أهل الشمال أن أهل الجنوب لم يحققوا أية إسهامات تذكر للسودان، فرغم امتلاك جنوب السودان لثروات وفيرة، فإن نسبة الدخل القومي من هذه الثروات لا تذكر. وتجدر الإشارة إلي أن أهل جنوب السودان لم يشاركوا في انتفاضة المهدي عام ١٨٨٠، ولم يشاركوا في ساحات القتال لحماية السودان من هجوم العدوان البريطاني المصري في عام ١٨٩٨، كما لم يشاركوا في الانتفاضة المسلحة لنيل الاستقلال الوطني عام ١٩٢٤ بيد أنهم شاركوا فقط في الثورة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وقبل هذه الفترة كان أهل الجنوب دائماً في صف البريطانيين. أما بالنسبة إلي أهل الشمال فهم يشعرون دائماً بالفخر تجاه الثقافة العربية نظراً، لأن كثيراً منهم

عرب أو أفارقة سرت في أجسادهم الدماء العربية منذ زمن بعيد، وعلي الجانب الآخر يري أهل الجنوب أن أهل الشمال شياطين أجانب فهم يرفضون حكم أهل الشمال، ليس ذلك فحسب إنما يرفضون أيضًا فكرة العروبة، بل علي العكس يرغبون في تعزيز ثقافة السود^(١٧)، ففي أغسطس من عام ١٩٥٥ قامت قوات الجنوب المرابطة في المديرية الإستوائية بانقلاب عسكري حاصلة علي تأييد سكان الجنوب، وفي أعقاب ذلك أرسلت الحكومة السودانية علي الفور قواتها لقمع هذا الانقلاب، حيث نهب الكثير من الآلاف المؤلفة من أهل الجنوب، وانتقلت قوات التمرد العسكري واحدة تلو الأخرى إلي الحدود الجنوبية ودول الجوار لمتابعة الصراع المسلح، وبذلك ظهرت الحرب الأهلية التي دامت سبعة عشر عامًا في السودان. وبحلول عام ١٩٧٢ توصل أخيرًا ممثلو جنوب وشمال السودان في أديس أبابا إلي اتفاقية لإنهاء الحرب الأهلية وذلك من خلال مفاوضات عديدة أجراها الجانبان، لكن قضية جنوب السودان تدهورت مرة ثانية بعد حلول الثمانينيات نظرًا لتدخلات القوي الخارجية، وظهور أخطاء في سياسة الحكومة مسفرًا عن ذلك اضطرابات حادة في الأوضاع الداخلية للسودان. ففي شهر مارس عام ١٩٨٧ نهب نحو ألف شخص من قبيلة الدبكة بإقليم دارفور علي يد المليشيات المتمردة وعلى يد مسلحي قوات الحكومة، كما قتل في شهر أغسطس أكثر من ثلاثمائة شخص بإقليم جنيينة^(١٨)، وفي يناير عام ١٩٨٩، وقعت اشتباكات دموية قبلية في جنوب السودان، حيث فقد مائتان وخمسون شخصًا حياتهم من جراء ذلك، ودمرت أكثر من خمسين قرية، ولم يتوقف نهر الدم عند هذا الحد، بل رأينا أنه في شهر مايو من العام نفسه وقعت صراعات مسلحة بين عرب إقليم دارفور وبعض القبائل الرعوية، مما أسفر عن وفاة أربعمائة وثلاثة وخمسين، شخصًا وجرح مائة وثلاثة وعشرين آخرين^(١٩). وهكذا نري أن الأوضاع الداخلية المضطربة والصراعات القبلية

المنكررة تسببت في تشرد أكثر من خمسمائة ألف لاجئ سوداني^(٢٠)، كما شهد عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٩، وقوع اثنين من الانقلابات العسكرية، فبعد تسلم السلطة الحاكمة العسكرية لمقاليد الحكم قامت بكل اللجنة العليا للبلاد والبرلمان ومجلس الوزراء وغيرها من الحكومات المحلية، وأوقفت العمل بالدستور المؤقت الذي وضع عام ١٩٨٥، وعقد اجتماع وطني للحوار السلمي لتهدئة الأوضاع الداخلية المضطربة، لكن في الوقت ذاته أعلنت أيضًا أن الشريعة الإسلامية (ترجمتها الصوتية في اللغة العربية هي "Al-Sharyah"، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد الدينية مصدرها الأساسي القرآن الكريم والحديث النبوي، كما تأثرت بالعادات الاجتماعية لدولة الخلافة العربية) هي المصدر الأساسي للتشريعات في السودان. ومما لا شك فيه أن هذه التصرفات صعبت من مسيرة تسوية الخلافات القبلية والصالح الوطني في السودان بصورة أكبر، نظرًا لأن معظم سكان الجنوب يعتقدون الديانات البدائية والدين المسيحي، ولا تزال الخصومات القبلية مستمرة قرابة العامين، ففي شهر سبتمبر عام ١٩٩٣، وقعت الكثير من الاشتباكات القبلية في إقليم كردفان، حيث أسفر الصراع فقط بين قبيلة الزيدية وقبيلة عمران بسبب خلافات زوجية عن مأساة وفاة مائة وثمانية أشخاص وجرح خمسين شخصًا^(٢١).

الفصل الرابع

تأثير المشكلات القومية والقبلية على منطقة الشرق الأوسط

إن وجود القبائل والعشائر يدل على استمرار تأخر التطور الاجتماعي في هذه المناطق. والواقع أن الدول السيادية تمنح أفرادها حقوق المواطنة وتحمي مصالحهم السياسية والاقتصادية وتضع أسساً لولاء المواطن للدولة، إلا أنه مما لا شك فيه أن وجود النزعة القبلية والعشائرية في دول الشرق الأوسط يضعف في المستقبل ولاء المواطن للدولة، نظراً لأن القبائل والعشائر تطلب أولاً من أفرادها الحفاظ على الولاء لقبائلهم وعشائرهم وحماية وتطويع مصالح القبيلة والعشيرة التي ينتمون إليها، وهكذا سيحل الولاء للقبيلة أو للعشيرة بدلاً عن ولاء المواطن للوطن، كما ستضع مصلحة القبيلة والعشيرة فوق مصالح الوطن، وهو أمر ليس في صالح الوحدة الوطنية فحسب، إنما يقود دوماً الخلافات والخصومات القبلية والعشائرية إلى طريق الاشتباكات الدموية والحروب. والواقع أن القبائل والعشائر بوجه عام تنتم بطابع إقطاعي قوي، كما أنها منغلقة ومتحفظة سياسياً، وتعوق مسيرة التحديث للدولة. أما بالنسبة إلى تفاقم الخلافات القومية فهي تعوق خطي الدول القومية نحو الوحدة، وتؤثر على استقرار الدول القومية الموحدة. لذلك نرى أن تأثير الخلافات القومية ومشكلات القبائل والعشائر على مجتمع الشرق الأوسط لا يقتصر على تأثيرها على الأوضاع السياسية الحالية فحسب، إنما سوف تؤثر تأثير كبيراً على تأسيس وتطوير الدول القومية

الموحدة في الشرق الأوسط وعلى الاقتصاد القومي وإقامة السوق المشترك وعلى العلاقات بين الدول والأوضاع السياسية الإقليمية. ويمكننا تلخيص هذا التأثير إلي عدة جوانب مهمة وهي كالتالي:

أولاً: إن المواجهات العنيفة وتفاقم الخلافات بين القوميات والقبائل والعشائر المختلفة دائماً ما يهددان، بدرجة معينة، وحدة الدولة والأراضي الإقليمية وغيرها من مصالح الأمن القومي واستقرار الأوضاع السياسية. وفي هذا الشأن يمكننا أن نري أن السودان لم تعمل علي تسوية الصراعات والخلافات العرقية والقبلية بعد الحرب الأهلية التي استمرت سبعة عشر عاماً، مخلفة بذلك مشكلة في غاية التعقيد وهي مشكلة جنوب السودان، فمسألة تحقيق الوحدة الوطنية في السودان سوف تحتاج من هذه الدولة العمل في طريق متاعبه لا تنتهي. أما بالنسبة إلي المواجهات العنيفة بين القبازصة اليونانيين والقبازصة الأتراك فقد سبق أن تمخض عنها وقوع اشتباكات مسلحة واسعة النطاق لعدة مرات في الستينيات، ثم أعقب ذلك تأسيس جمهورية شمال قبرص التركية وإضعاف سلطات الحكومة المركزية، وحتى الآن لا تزال التركيبة السياسية القائمة علي الفصل بين السلطات العرقية موجودة. وهكذا نري أن قبرص لا تزال لم تتخلص من مخاطر التقسيم. أما التناوب المتكرر للسلطة الحاكمة في العراق في عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٨، وسقوط السلطة الحاكمة للبهلوي في إيران ذو صلة بمشاركة القوى الكردية المعارضة للحكومة، كما أن الحرب الأهلية الصومالية التي بدأت في نهاية الثمانينيات وغيرها من الحروب الأهلية دليل علي تفاقم الخلافات العرقية والقبلية. ولفترة طويلة من الزمن لم تتم تسوية الخلافات القومية والقبلية مما جعلها من أهم الأسباب المعنية باضطرابات المجتمعات الوطنية وعدم استقرار الأوضاع السياسية.

وتجدر الإشارة إلي أن المشكلة الكردية كانت أكثر تأثيراً وأوسع شمولاً في ظل الكثير من الخلافات القومية والمشكلات القبلية في الشرق الأوسط، وكما ذكرنا في السابق أن مساحة كردستان تبلغ ٤٠٠ ألف كيلو متر مربع، هي الآن موضوعة تحت تصرف تركيا (١٩ ألفاً وأربعمائة كيلو متر مربع) إيران (اثني عشر ألفاً وخمسمائة كيلو متر مربع) والعراق (سبعة آلاف ومائتا كيلو متر مربع) وغيرها من الدول^(٢٢). ومن خلال المطالب السياسية التي تقدم بها القوميون الأكراد من مختلف المناطق ومختلف الفصائل نري أنه يمكن تقسيمها إلي ثلاثة مطالب رئيسية وهي كالتالي:

١- المطالبة بتحرير القومية الكردية وإقامة دولة كردية مستقلة (واعتبار حزب العمال الكردي التركي الممثل الرئيسي لهذه الدولة).

٢- المطالبة بتطبيق الحكم الذاتي في المناطق المأهولة بالسكان الأكراد، والحصول علي المزيد من الحقوق السياسية والديمقراطية السياسية بما في ذلك إدارة الدولة من خلال تحقيق مشاركة الحكومة، وفي الوقت ذاته التمتع بالمزيد من المصالح الاقتصادية والاجتماعية، (أهمها اعتبار الحزب الديمقراطي الكردي في العراق ممثلاً عنهم في هذا الأمر).

٣- المطالبة بالتمتع بمكانة وحقوق سياسية متساوية مثل مواطني الدولة، والمشاركة العادلة في الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأعمال المجتمعية، وتنمية المناطق السكنية المأهولة بالسكان الأكراد وإلغاء الفوارق مع المناطق الأخرى المتقدمة نسبياً، كما طالبت بحرية استخدام اللغة القومية والحفاظ علي التقاليد القومية (وجود صفة تمثيلية عريضة للأكراد في الدول جميعها، لرفع

تقرير حول المطالب الأساسية لغالبية الأكراد). وتجدر الإشارة إلى أن المطالب الثالث للقوميين الأكراد يجسد مصالح غالبية الأكراد، كما يعتبر من الحقوق الأساسية التي ينبغي أن تتمتع بها الأقليات أو القوميات ذات الكيان المهمش فهي مطالب معقولة، كما أن حكومات الدول المعنية لن تعارضه علناً، فبعض الدول استجابت بالفعل أو تستعد لتلبية هذا المطالب بدرجات متفاوتة في بعض المجالات، ومن الناحية الموضوعية نذكر أن الاستجابة لهذا المطالب العادل لن يعرض وحده أمن الدولة إلى الخطر فحسب، بل علي العكس يساعد أيضاً علي تضامن القوميات وانصهارها في بوتقة واحدة، ويعود بالفائدة علي استقرار المجتمع والتنمية الاقتصادية، إلا أنه لا تزال بعض الدول غير قادرة علي تلبية هذا المطالب المعقول نظراً لأسباب تاريخية واجتماعية متعددة، خاصة أن الحالة العامة للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في كردستان متأخرة عن المناطق الأخرى بصورة كبيرة، حيث يعتبر هذا الأمر أحد الأسباب المهمة لبقاء المشكلة الكردية دون تسوية لفترة طويلة، أما بالنسبة للمطالب الثاني فينبغي أن يوضع موضع التحليل نظراً لاختلاف الظروف الواقعية لكل دولة، فهو يطالب بالعدالة السياسية ونمو الاقتصاد وتقليص الفوارق وغيرها من النقاط المعقولة، وفي الوقت نفسه يتضمن أيضاً عناصر يمكن أن تستغلها القوى المناوئة للحكومة علي صعيد المشاركة السياسية، والمطالبة بالمشاركة في حكم الدولة، لذلك نري أن هذا المطالب أصبح في بعض الدول خطراً كامناً علي وحدة الدولة وسلامة أراضيها والأمن القومي، إلا أن بعض الدول الأخرى تجد فيه محاولة لتسوية مسألة الحكم الذاتي

الكردي من خلال تعاون الحكومة مع العشائر الكردية (نذكر علي سبيل المثال في هذا الشأن العراق). وبالنسبة إلي المطلب الأول فكل حكومات الدول المعنية تقريباً ترى دون استثناء أنه مطلب انفصالي، فإذا تم تطبيقه فهذا يعني تغيير التركيبة السياسية للمنطقة في المستقبل، فسوف تتخلي الدول المعنية عن الأراضي الإقليمية بمساحات غير متساوية تبدأ من بضعة عشرة ألف لتصل إلي أكثر من مائة ألف كيلو متر مربع، وهو الأمر الذي سيتربت عليه أيضاً تقسيم الدول في المستقبل (خاصة أن هذه الأوضاع نراها بوضوح أكثر في تركيا، ونذكر في هذا الشأن أن تعداد الأكراد في تركيا يصل إلي نحو عشرة ملايين شخص، وهم يمثلون غالبية السكان في ست عشرة محافظة، وتصل مساحة المنطقة المأهولة بالأكراد إلي مائتي ألف كيلو متر مربع) إن وجود هذه الفكرة وامتلاك قوة مسلحة كبيرة يعتبر في حد ذاته تهديداً مباشراً للأمن القومي واستقرار المجتمع، كما أنه ذو تأثير نموذجي علي الأقليات الأخرى ونفوذ المذاهب الدينية الأخرى، ويثير الحركات الانفصالية الأخرى، ومن الواضح أن هذه تعتبر مشكلة لا تجرؤ أية حكومة، الاستخفاف بها.

ثانياً: إن الصراعات القومية والقبلية المستمرة لفترة طويلة من الزمن أثرت علي النمو الطبيعي للاقتصاد والمجتمع، حيث تكبدت الدول المعنية الكثير من الخسائر الاقتصادية الضخمة علي يد هذا الصراع، فالدول التي تعاني من الخلافات القبلية والعشائرية الحادة في منطقة الشرق الأوسط دائماً ما تعتبر دولاً متأخرة نسبياً علي صعيد النمو الاقتصادي، والدليل علي ذلك أن السودان والصومال واليمن تعتبر حالياً من أفقر الدول في منطقة الشرق

الأوسط، فالصراعات القومية والحروب القبلية طويلة الأمد استنفزت بشكل مباشر الثروات الوطنية للدول المعنية، نذكر علي سبيل المثال أنه بغض النظر عما تقوم به حكومات الدول المعنية من أعمال القمع والتطويق للقوي المسلحة الكردية أو أنشطة المقاومة التي يمارسها المسلحون الأكراد المناهضون للحكومة، فإن كلا الجانبين قد استنفذ موارده المالية والمادية والبشرية، فقد ترتب علي انتهاك العراق عام ١٩٧٤، لاتفاقية الحكم الذاتي التي توصلت إليها مع الأكراد وقوع اشتباكات مسلحة بين قوات الحكومة العراقية والمسلحين الأكراد، حيث استنفذت الحرب التي استمرت أكثر من عام ٤ مليارات دولار أمريكي وتوفي أكثر من عشرة آلاف جندي متأثرين بجراحهم^(٢٣)، كما سجلت أيضاً قوات الحكومة التركية ومسلحو حزب العمل الكردي رقماً قياسياً على صعيد الصراع الدموي الذي دام نحو عشر سنوات، حيث لقي نحو عشرة ألف شخص مصرعهم^(٢٤)، ففي كل مرة يندلع الصراع المسلح، فهذا يعني كارثة بالنسبة لسكان هذه المنطقة وغيرها من المناطق السكنية، فالقري تسوّي بالأرض والحقول الزراعية تدمر، أما البشر والماشية فيتعرضون إما للموت وإما للتشرد، فخلال بضعة عشر سنة أسفرت عمليات القمع والتطويق الشاملة في كل مرة إلي تشريد وتهجير عشرات الآلاف من الأكراد. فنذكر أن العراق دمرت أكثر من ثلاثة آلاف قرية للأكراد عام ١٩٨٧، أثناء قمعها للقوة المسلحة الكردية المعارضة للحكومة، وبعد حرب الخليج أدت أعمال قمع العراق للمسلحين المتمردين من الأكراد إلي الهروب الكبير لعشرات الآلاف من الأكراد (حيث ذكرت بعض التقارير أن عدد اللاجئين بلغ أكثر من مليون شخص). أما بالنسبة لصراع العشائر في الصومال والحرب الأهلية في السودان، فقد أدت إلي تشرد أكثر من عشرة آلاف لاجئ صومالي، وعشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين عن وطنهم، فضلاً عما أسفر عنه هذا الصراع من

خسائر اقتصادية مباشرة. ومن الملاحظ أن تفاقم الخلافات القومية والقبلية أدى أيضًا إلى بناء جدار فاصل بين المناطق السكنية للقوميات والقبائل المختلفة، فهذا الجدار الفاصل بين هذه المناطق يضع أوضاع التنمية الاقتصادية غير المتوازنة الموجودة أصلاً في هذه المناطق في مأزق أكثر خطورة، حيث وسع تدريجياً الفوارق بين الجانبين، كما صعب الأمر أكثر على تكوين تكتلات اقتصادية مشتركة للقوميات. وفي هذا الشأن نذكر على سبيل المثال أن جنوب السودان يعتبر من المناطق السكنية التي توجد فيها معظم القبائل، لذلك كان من الملحوظ أن تنمية منطقة الجنوب جاء متأخراً عن منطقة الشمال. كما نرى أن الجزيرة القبرصية التي لا تتعدى مساحتها سوي أكثر من تسعة آلاف كيلو متر مربع، تلك المساحة الصغيرة لم تحل دون وجود هذا الفارق، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة السكنية للجاليات التركية متأخرة عن المناطق السكنية للجالية اليونانية، فهي تعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات التركية. أما في كردستان، فرغم امتلاكها ثروات وفيرة، فإن التنمية في هذه المنطقة متأخرة كثيراً عن المناطق المجاورة.

وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن المشكلة الكردية ذات صلة وثيقة بالنمو الاقتصادي في دول الجوار. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة كردستان تمتلك جميع أنواع الثروات الطبيعية، ففيها مصادر مياه كافية، حيث يمر نهر دجلة، ثالث أكبر نهر في منطقة الشرق الأوسط (طوله نحو ١٩٥٠ كيلو متراً) بالأراضي الباكستانية، كما تبلغ مساحة بحيرة فان المشهورة داخل أراضيها ٣٧٣٨ كيلو متراً مكعباً، وفي هذه المنطقة قامت الدول المعنية بإنشاء محطات كهرومائية، وغيرها من منشآت الري المهمة، وبالإضافة إلى ذلك فإن كردستان تمتلك ثروات نفطية وفيرة، ومن بين هذه الثروات نذكر

حقل بترول كركوك وهو الأشهر، وتجدر الإشارة إلي أن احتياطي هذا الحقل يبلغ أكثر من ٢ مليار طن (وهو الآن يعتبر من أهم المناطق الإنتاجية للنفط في العراق، حيث يمثل الإنتاج اليومي منه حوالي ثلث إنتاج الدولة)، كما أن منطقة بظمان، وهي المنطقة الإنتاجية الوحيدة للنفط في تركيا، توجد أيضاً في كردستان ولم نتوقف عن الحديث في هذا الشأن، فكردستان تمتلك ثروات عديدة أخرى فهناك منجم حديد عالي المستوى بالقرب من ديفرك، ومنجم الليجنت بعربستان وغيرها من الثروات الكثيرة. وفي ضوء هذه الظروف الجيدة أنشأت تركيا والعراق في هذه المنطقة الكثير من أنابيب نقل النفط المهمة، لتقدم خدمات مباشرة إلي الإنتاج الصناعي وبناء الاقتصاد القومي لهاتين الدولتين. أما بالنسبة إلي سكان الأكراد الكثيرين فهم ثروة بشرية لا يمكن إغفالها. فعلى الرغم من أن تنمية وإعمار المنطقة الكردستانية تحتاج إلي أموال طائلة وتكنولوجيا متطورة، فإننا لا نستطيع أن نحيد عن دور الأكراد الذين يعيشون جيلاً بعد جيل في تلك المنطقة. وهكذا نري أن كردستان تمتلك ثروات مهمة ذات صلة بالتنمية الاقتصادية لدول الجوار المعنية، مما جعل المشكلة الكردية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الاقتصادية في هذه الدول. ونذكر أنه في حالة استقلال كردستان فهذا يعني أن الدول المعنية ستفقد هذه المصالح لدرجة أن هذا الأمر بالنسبة لبعض الدول يضعف بصورة كبيرة القوة الشاملة للدولة. والواقع أن عدم تسوية المشكلة الكردية لفترة طويلة من الزمن لم يؤثر علي النمو الاقتصادي للدول المعنية فحسب (إن تدهور وعدم استقرار الأوضاع في هذه المنطقة سوف يؤثر أيضاً علي الأمل في استخراج واستغلال الدول المعنية للثروات السابق ذكرها، لدرجة أنه أثر علي تطور الإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية)، إلا أنه ذو تأثير أخطر علي التنمية الاقتصادية والمجتمعية في كردستان.

ثالثاً: إن المشكلات القومية والقبلية لم تؤثر علي العلاقات بين الدول فحسب، إنما أصبحت في بعض الأحيان ذريعة لتدخلات القوى الأجنبية. وفي هذا الشأن نذكر أن تعدد الأعراق في منطقة الشرق الأوسط أو تقسيم قومية معينة لتسكن في مناطق ودول مختلفة - لتصبح بذلك حالة خاصة - ربطت المشكلات القومية بالعلاقات بين الدول، ليصبح هذا الأمر أحد العناصر المهمة المؤثرة علي علاقات الدول المعنية. وفي هذا الشأن نذكر أن الصراع والنزاع بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين لم يخلق جواً من الاضطرابات طويلة الأمد للأوضاع الداخلية في الجزيرة القبرصية فحسب، إنما أدى إلى توتر شديد في العلاقات بين تركيا واليونان نظراً لمساندة كل دولة لأتصارها في الجزيرة. كما أن المشكلة الكردية لم تؤثر علي العلاقات بين دول الجوار فحسب، إنما أثرت علي الأنظمة الاجتماعية في بعض الدول الأوروبية. ورغم أن كردستان وضعت تحت تصرف إدارة دول مختلفة، فإن القوميين الأكراد لن يعترفوا أبداً بهذا التقسيم السياسي. ورغم أن وسائل المواصلات في كردستان غير مهيأة، فمعظمها مناطق جبلية، فإن مسلحو الفصائل الكردية استغلوا هذه الفرصة وتحركوا بحرية في المنطقة الكردستانية الموزعة بين الدول المختلفة، ففي كل مرة يتعرض مسلحي فرق العصابات الكردية إلى قمع أو تطويق من قبل حكومة الدولة التي يعيشون علي أراضيها أو عندما يصبح موقفهم العسكري ضعيفاً أثناء قيامهم بالانتفاضة أو بأعمال المقاومة ينتقلون بسهولة من مواقعهم في هذه الدولة إلي المناطق الكردية بالدول الأخرى، لدرجة أن هناك بعض المسلحين الأكراد أقدموا علي إنشاء مركز لأنشطتهم في مناطق كردية بالدول الأخرى، ثم يعودون مرة أخرى إلي هذه الدول للدخول في قتال مسلح وممارسة الأعمال المناهضة للحكومة. كما أن هناك بعض المنظمات السياسية الكردية المؤثرة إما أسست معظمها تقريباً مراكز لنشاطها في الدول الأجنبية أو

حصلت علي شتي أنواع المساندة بما في ذلك الأسلحة المقدمة إليها من القوي الأجنبية (نذكر علي سبيل المثال حزب العمال الكردي التركي والحزب الديمقراطي الكردي في إيران والعراق، تحالف محبو الوطن الكردي في العراق وحزب الله الكردي) ويعتبر هذا الأمر أحد الأسباب المهمة التي جعلت هذه المنظمات قادرة علي التمسك لفترة طويلة من الزمن بنضالها المسلح، ومن المحتم أن "الأنشطة العابرة للدول" للمسلحين الأكراد أثارت استياء حكومات الدول المعنية لتؤثر بذلك علي العلاقات بين هذه الدول. ومن جانب آخر نري أنه في بعض الأحيان تلجأ بعض الدول أيضاً إلي استغلال فصائل المعارضة الكردية في الدولة الأخرى مقدمة لها شتي أنواع المساعدات لتقوم بأعمال مناهضة للحكومة، وذلك لتحقيق هدف سياسي ما، وبالتالي يترتب علي ذلك تدهور في علاقات الدولتين، وأحياناً أيضاً تضحي الدولتان بمصالحهما مع الأكراد في سبيل تحسين العلاقات بين هاتين الدولتين، وذلك إما بالتنسيق وإما بالتحالف لقمع الأكراد. وبذلك أصبحت المشكلة الكردية عاملاً حساساً للغاية يؤثر في العلاقات بين الدول.

وفي ظل الحرب العراقية الإيرانية سبق أن ساندت الحكومة الإيرانية النفوذ الكردي المعارض للحكومة في ضرب العراق. وفي هذا الشأن نذكر أن إيران حرصت الحزب الديمقراطي الكردي وتحالف محبي الوطن الكردي في العراق علي تدمير أنابيب نقل النفط والطريق السريع اللذين يمتدان من العراق باتجاه تركيا^(٢٥). فقد لجأت إيران إلي ذلك لتدمير خط المواصلات اللوجيستي في العراق ولتخريب تجارة النفط التي تحتل مكانة في غاية الأهمية في الاقتصاد الوطني العراقي. وبعد حرب الخليج استغلت كل من تركيا وإيران فرصة ضعف العراق، وقامتاً بعبور خطوط الحدود العراقية عدة مرات لضرب وحصار المسلحين الأكراد المعارضين لحكومة بلادهم. وفي هذا الشأن نذكر أنه في شهرى أغسطس وأكتوبر من عام ١٩٩١،

وشهرى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٩٢، دخلت قوات الحكومة التركية الحدود العراقية عدة مرات وتغلّلت مسافة تقدر بستة عشر مترًا، وضربت مسلّحي حزب العمال الكردى جواً وبراً، أما إيران فقد أرسلت مراراً قواتها إلى الحدود العراقية للإطاحة بالمسلّحين الأكراد المعارضين للحكومة في شهر يناير عام ١٩٩٢، وفي شهر أبريل ومايو عام (٢١) ١٩٩٣، وفي ظل هذه الأحداث أعربت العراق مراراً عن احتجاجها على هذا الأمر، وتقدمت بشكوى إلى جامعة الدول العربية، مناشدة الجامعة باتخاذ الإجراءات لحماية الأمن القومى العربى.

أما بالنسبة إلى قوة المعارضة الكردية فقد قامت أيضاً بتوسيع دائرة نشاطها خارج منطقة الشرق الأوسط لجذب اهتمام المزيد من البشر إلى المشكلة الكردية. وفي هذا الشأن نذكر أنه منذ التسعينيات قامت العناصر الانفصالية الكردية مراراً بأحداث دموية في أوروبا. ففي شهر يونيه عام ١٩٩٣ فقط قام حزب العمل الكردى والمسلّحون المناهضون للحكومة بأعمال عنف عديدة في أوروبا، كما وقعت في مدينة هامبورغ وبرلين وشوتجارت وفرانكفورت الألمانية وغيرها من المناطق أحداث عنف، حيث هاجمت عناصر مسلحة كردية المؤسسات التركية في هذه المناطق. وشهدت مدينة ميونخ هجوم واحتلال هذه العناصر لمقر القنصلية التركية في هذه البلدة، حيث اعتقلوا عشرة من الموظفين كرهائن، مستغلين هذا الحدث في مطالبة الحكومة التركية بالوقف الفورى للحرب على الأكراد. وشهدت مدينة بون السويسرية وقوع اشتباك دموى مع رجال الشرطة أثناء مظاهرة أمام باب السفارة التركية، وقد تعرضت القنصلية التركية في مارسيليا الفرنسية إلى نفس المصير، حيث اعتقل أيضاً جزء من موظفيها بوصفهم كرهائن، وفي ليون وقع هجوم على مكتب شركات الطيران التركى، وهكذا نرى أن سلسلة أحداث العنف التى ارتكبتها العناصر المسلحة الكردية لم تؤثر على المشكلة

الكردية وعلى استقرار دول الجوار وعلى العلاقات بين الدول فحسب، إنما امتد تأثيرها أيضًا إلى استقرار المجتمع خارج منطقة الشرق الأوسط، لتصبح إحدى القضايا المهمة التي جذبت اهتمام المجتمع الدولي.

والواقع أن عدم تسوية المشكلات القومية والقبلية لفترة طويلة من الزمن أسفرت عن تدخلات عديدة للقوى الخارجية في المنطقة. في أغسطس عام ١٩٩٢ قامت الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة بإنشاء منطقة حماية للأكراد في شمال العراق، كما أحييت المشكلة القبرصية مرارًا إلى الأمم المتحدة، أما صراع القبائل في الصومال فقد أدى إلى تدخل قوات حفظ السلام بزعامة الولايات المتحدة في ديسمبر عام ١٩٩٢، لكننا نرى بوجه أن تدخل دول الغرب بزعامة الولايات المتحدة كان من منطلق تحقيق المصالح الشخصية لهذه الدول، لذلك لم تستطع هذه التدخلات تسوية الخلافات القومية والصراع القبلي في منطقة الشرق الأوسط، بل علي العكس زادت هذه المشكلات تعقيدًا علي يد التدخل الأجنبي.

الهوامش

- (١) وفقا "لصحيفة الشعب الصينية" الصادرة في ٣٠ أبريل عام ١٩٩٣.
- (٢) الكاتب البريطاني سيرجمان، "الأعراق في أفريقيا"، مطبعة كوميرسيل ١٩٨٢، ص ٣٥ وص ٣٦.
- (٣) باتنغ تشي دينغ، "السودان"، بدار نشر المعاجم ١٩٨٥، ص ١٣.
- (٤) أنطواني هيمان، "كردستان المغلقة"، مركز واشنطن لأبحاث الأمن والصراع ١٩٨٨، ص ٤.
- توجد دوماً آراء مختلفة حول الإحصائيات المعنية بعدد سكان الأكراد ومساحة كردستان، فهناك فروق في إحصائيات السكان الأكثر من عدة ملايين. ولعل من أهم الأسباب التي أسفرت عن وجود هذه الحالة ترجع إلى أن القضية الكردية تتطرق إلى المصالح السياسية والاقتصادية لكثير من الدول، فالدول المعنية لديها إحصائيات دقيقة، وإعلانها عن الأرقام الإحصائية المعنية بسكان الأكراد من عدمه يتوقف على مصالحها الشخصية، فلديها الكثير من الأرقام الإحصائية التي تبين أن تعداد سكان الأكراد يبلغ من خمسة عشر مليون نسمة إلى أكثر من عشرين مليون نسمة، كذلك الحال بالنسبة إلى مساحة كردستان فهناك آراء مختلفة بشأنها.
- (٥) سيتين بيلر "الأكراد عامل غير مستقر بالخليج"، دار نشر تويوينت للنقدية ١٩٨٤، ص ٢٠.

- (٦) نفس الهامش رقم ٤ ص ٨.
- (٧) طالع "المعارف العالمية" العدد السابع الصادر عام ١٩٩١ ص ١٧ .
- (٨) انظر قرار رقم ٧١٦ الذى أجازته مجلس الأمن في الأول من أكتوبر عام ١٩٩١ ،
وأيضاً "التقارير الإخبارية لوكالة شين خوا" الصادرة في يوم الثالث عشر والرابع
عشر من أكتوبر عام ١٩٩١ .
- (٩) فيليب سكلى، كتاب "قباتل الشرق الأوسط وتكوين الدولة"، للشركة البريطانية المحدودة
للنشر ريس تاو ١٩٩١ ، ص ١٣٤ .
- (١٠) ليونينغ أن ويخوا، "دراسات حول النظام السياسى لدول الخليج الحديثة"، صفحة
رقم ٧٧، لدار نشر العلوم الاجتماعية الصينية ١٩٩٤ .
- (١١) دونالد هولى (بریطانى) ، "دولة الإمارات العربية المتحدة"، دار نشر شعب بكين
١٩٧٨ ، من ص ٢٧٣ حتى ص ٢٧٥ .
- (١٢) طالع "الكتاب السنوى للمعارف العالمية" لعام ١٩٩٠/١٩٩١ ، لدار نشر المعارف
العالمية طبعة عام ١٩٩١ .
- (١٣) سلطان أحمد عمر، صفحة "تطور المجتمع اليمنى" ، لدار نشر الشعب ببكين طبعة
عام ١٩٧٥ ، ص ٢٢٧ .
- (١٤) انظر إلى "الجريدة الأسبوعية" للمجلة الصادرة في السعودية العدد ٣٤٧ ، من
ص ١٥ حتى ص ١٨ ، والعدد الخاص من ١ إلى ٧ أكتوبر عام ١٩٨٦ .
- (١٥) انظر "صحيفة الأهرام" المصرية الصادرة في ١٨ مايو عام ١٩٩٤ .
- (١٦) نقلاً عن وكالة شين خوا بالكويت في ١٩ مايو عام ١٩٩٤

-
- (١٧) "حالة من عدم الونام تسود جنوب السودان وشماله"، وأيضًا المجلة الفرنسية الفصلية "الأوضاع الحالية في أفريقيا" عدد رقم ٢ لعام ١٩٦٣.
- (١٨) "سجل الأحداث في غرب آسيا وأفريقيا" عام ١٩٨٧ صفحة رقم ٧٣، حررها معهد أبحاث غرب آسيا وأفريقيا.
- (١٩) نقلًا عن وكالة شين خوا من الخرطوم في ٢٤ مايو عام ١٩٨٩.
- (٢٠) طالع "التقارير الإخبارية لوكالة شين خوا" الصادرة في ٤ أبريل عام ١٩٩٣.
- (٢١) نقلًا عن وكالة شين خوا من الخرطوم في ٢٩ يوليو عام ١٩٩٣.
- (٢٢) مجلة "السياسة الدولية" عدد أبريل لعام ١٩٩٤، ص ١٩٣، التابعة لمركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، صادرة عن دار نشر مصر والأهرام.
- (٢٣) وفقًا لتقرير "صحيفة موند" الفرنسية الصادر في ١٦ ديسمبر عام ١٩٩١.
- (٢٤) نقلًا عن وكالة أنباء الصين الجديدة الصادرة في ٧ فبراير عام ١٩٩٤.
- (٢٥) اقتبس من (Elusive KurDishtan) ص ١٧.
- (٢٦) مقتبسة من "السياسة الدولية" من ص ١٩٥ حتى ص ٣٩٦.

الباب السابع

خلافات دينية معقدة

الفصل الأول

أهم الديانات والمذاهب ومصادرها التاريخية في منطقة الشرق الأوسط

يعتبر الدين الإسلامي والمسيحي واليهودي من أهم الديانات في منطقة الشرق الأوسط تلك المنطقة التي تعتبر مهدًا لهذه الديانات الثلاث. وفي الوقت الحالي يعتبر الدين الإسلامي من أكبر الديانات في هذه المنطقة، فتسعين بالمائة من سكان الشرق الأوسط مسلمون، والواقع أن الديانة اليهودية والمسيحية والإسلامية القديمة استمرت وليدة في منطقة الشرق الأوسط فهي لم تظهر مصادفة، حيث نجد أن لها استمرارية عبر تطور التاريخ، فلا يمكن الفصل عمدًا بين تطور التاريخ واستمرارية هذه الأديان، كما توغلت وتوسعت هذه الأديان عبر التطور الثقافي على نحو لا يمكن الفصل بينهما أيضًا. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات النصية للمواد الوثائقية التاريخية الكثيرة والأبحاث التي أجريت على الديانات القائمة تدل بوضوح على وجود علاقات لجذور تاريخية متشابكة بين هذه الديانات الثلاث، فهي في المصادر الثقافية تعتبر منحدره من أصل واحد، ويعود تاريخها إلى الحضارة الآشورية القديمة. وتعتبر الديانة اليهودية إحدى أقدم الديانات في العالم، ظهرت قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام. وجدير بالذكر أن الكتب القديمة وسجلات اليهود لم تستفد بصورة كاملة من الموهبة الإبداعية لليهود فحسب، إنما اقتبست ونقلت عن ثقافة قوميات وصلت إلى درجة عالية في التحضر. وبناء على ما ذكر في السجلات التاريخية فإن " المخطوطة الأصلية للتوراة "

ظهرت في فترة الملك دلود (ما بين عام ١٠٠٠ قبل الميلاد إلى عام ٩٦١ قبل الميلاد)^(١)، أما نصوص "كتاب التوراة" التي تتألفتها الأسنة فمن تأليف حاخامات اليهود في القرن السادس قبل الميلاد حتى القرن الرابع قبل الميلاد. وفي أواسط القرن التاسع عشر أثبتت الدراسات الأثرية العديدة لبلاد الرافدين أن الكثير من أحداث قصص "الكتاب المقدس" حتى الكثير من القصص المكتملة ترجع إلى حكايات خرافية وثقافية وشعبية متنوعة للسوماريين قديماً. نذكر على سبيل المثال أن قصة آدم وحواء الموجودة في "سفر التكوين" أصلها قصة خرافية للسوماريين القدماء، إلا أن قصة الطوفان التي تعكس عادات القبائل الرعوية للسوماريين انبثقت من "شريعة حمورابي" التي ظهرت قبل الكتاب المقدس بألف عام^(٢).

إن الديانة اليهودية والمسيحية والإسلامية تعتبر من الديانات المقدسة (وتسمى أيضاً بالديانات السماوية). ويعتبر الدين الإسلامي والمسيحي من الديانات العالمية، ويختلف عنهما في ذلك الدين اليهودي الذي لم ينتشر سوى بين اليهود فقط، إلا أنه نعلم أن يطلق علي نفسه اسم الدين اليهودي. وتجدر الإشارة إلى أن المذاهب والعقائد الأساسية للدين اليهودي تتمثل في الإيمان بأن الرب (كذلك يترجم إلى ياهوه) هو "الإله الواحد" وأن اليهود هم أبناء الرب المختارين، ويعتقد أن المذاهب والقوانين اليهودية من وحي الرب قدمها لمعتنقيه عن طريق النبي موسى، أما الحكم السماوي الذي يساعد الإله والرب فقد حرم الوثنية، وبذلك سوف ينال من يؤمن بالرب الأرض الموعودة، ويمكن للمعتنقين الذين يتبعون نصوص "الكتاب المقدس" ("التوراة") و"الثلثية" أن يتمتعوا بسعادة أبدية في الحياة الدنيا والديانة اليهودية تشبه الديانات الأخرى، فهي تتضمن الكثير من النصوص المعنية بالقوانين والشعائر الدينية، نذكر على سبيل المثال الصلاة والصوم والختان

وعدم تناول الأشياء غير النظيفة أو التعامل معها (مثل لحم الخنزير) كما تقام الشعائر الدينية لأعياد اليهود مثل يوم الدين يوم الحساب ورأس السنة اليهودية ويوم السبت. وتجدر الإشارة إلى أن الحبر ليس فقط حاخامًا يهوديًا، إنما هو أيضًا معلم شريعة وقاضٍ من ديني، وذو مكانة مرموقة. أما بالنسبة إلى الديانة المسيحية فكانت لا تزال مذهبًا في الديانة اليهودية في القرن الأول الميلادي وهو الهلنستية اليهودية. وقد ورثت الديانة المسيحية الكتب المقدسة للدين اليهودي، لتصبح هذه الكتب الجزء الأول من " الكتاب المقدس " للمسيحية وهو " العهد القديم "، أما العهد الجديد فهو الجزء الآخر للكتاب المقدس للدين المسيحي. ولم ينته الحديث في هذا الشأن فالشكل التنظيمي للدين المسيحي الذي يتمثل في الكنيسة وشعائر الصلاة التي تتضمن الصلاة والتراتيم وقراءة الكتاب المقدس والوعظ هي أيضًا من موروثات شعائر الدين اليهودي، كما أن يوم الصلاة ويوم الحساب ما هو إلا تطور تدريجي " ليوم السبت " وعيد الفصح عند اليهود. والواقع أن الدين المسيحي لم يرث الكتب المقدسة للدين اليهودي فحسب، بل الأكثر من ذلك أنه أصبح قناة للتواصل الفكري بين الدين اليهودي والمسيحي. والواقع أن الدين المسيحي تطور ليصبح دينًا عالميًا نظرًا لأنه استغل التطور الحقيقي الناتج عن اندماج بعض عناصر الديانة اليهودية مع الفكر الفلسفي اليوناني في كسر الحدود القومية والإقليمية.

والدين الإسلامي نفسه الذي ظهر في القرن السابع الميلادي يرتبط أيضًا بعلاقات تاريخية جذرية وعميقة للغاية مع الدين المسيحي واليهودي. وجدير بالذكر " أن العرب كان ينقصهم كثير من المعرفة بأحوال القوميات الأخرى، كما أن عملية انتشار الثقافة العربية كانت محدودة المصدر في ظل وجود وسائل مواصلات قديمة غير متطورة، نظرًا لأن شبه

الجزيرة العربية تقع في شكل زاوية، كما أن الممرات الإستراتيجية والجبال الشاهقة كانت تمثل عائقاً كذلك المحيطات التي تفصلها عما حولها^(٣). لذلك لم يرتشف العرب القدماء من الثقافة المعرفية للدول الأجنبية بصورة منتظمة، وهو الأمر الذي دعا المؤرخين العرب إلى أن يطلقوا علي تاريخ ما قبل ظهور الإسلام "بالعصر الجاهلي"، إلا أن انتشار الديانة اليهودية والمسيحية غير نوعاً ما هذه الأوضاع، فقبل ظهور الإسلام ببضع مئات السنين عاش معتقو الدين اليهودي والمسيحي في جنوب شبه الجزيرة العربية. وبالنسبة إلى يهود شبه الجزيرة العربية فهم أساساً من نزحوا إلى هذه المنطقة بعد استيلاء جيش الرومان على القدس، وهؤلاء اليهود نقلوا أساطير الأولين المعنية بنشأة الخلق وجنات عدن والأفكار واللغة الموجودة في الكتاب المقدس إلى عرب شبه الجزيرة العربية، حيث أثروا بذلك مفردات اللغة العربية، فكثير من الكلمات والمصطلحات الدينية لم نجد لها أصلاً في اللغة العربية مثل كلمة شيطان (SATAN) وجهنم (GAHANNA) وإبليس (IBLIS) وغيرها من الكلمات. وكان للدين اليهودي والمسيحي تأثير كبير على ظهور الدين الإسلامي. وفي هذا الشأن نذكر أن الدين الإسلامي أكد في مذهبهِ على فكرة للتوحيد، وعلى أن "لا إله إلا الله" فالله خالق المخلوقات جميعها، وقد تلقى محمد وحي الله، بإنزال "القرآن الكريم" (أرقي الكتب المقدسة في الدين الإسلامي ومصدر التشريع الأساسي مكون من ٣٠ جزءاً ومائة وأربع عشرة سورة وستة آلاف ومائتي آية). وبالإضافة إلى القواعد التكميلية في الكتاب المقدس، فتوجد أيضاً تعليمات شفوية (تتمثل في الحديث النبوي، ويطلق عليه المسلمون لقب السنة) وأكد القرآن الكريم على أن إبراهيم (ويطلق عليه في الكتب المقدسة اليهودية لقب أوائل أجداد العبرانيين) هو "إمام الناس أجمعين" ورفع قواعد البيت " (انظر سورة البقرة الآية ٢٧) في القرآن الكريم، حيث أخذ ينصح الناس بالتوبة عن ذنوبهم،

والإيمان بفكرة يوم الحساب في الآخرة. ومن ثم نرى أن هذه المذاهب ونظيرتها في الدين اليهودي منحدره أساساً من أصل واحد، كما أن الكثير من أساطير الأولين التي تحدث عنها الدين الإسلامي وكتب الدين اليهودي متشابهة في نقاط كثيرة مع وجود اختلافات بسيطة. وتجدر الإشارة إلى أن الدين الإسلامي يعترف بالنبي إبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم من الأنبياء، وأن النبي محمد هو آخر الأنبياء، وهو "خاتم" الرسل.

ورغم وجود علاقات تاريخية جذرية لا يمكن فصلها وكثير من النقاط المتشابهة بين الديانات الثلاث، فإلى لسخرية التاريخ! فتاريخياً رأينا أن الديانات الثلاث سبق أن تعرضت في الماضي إلى اضطهاد وحروب دينية قاسية، إلا أن هذا الفصل المأساوي لا نزال نشاهده حتى الآن على ساحة الشرق الأوسط.

ورغم أن الدين المسيحي مصدره الدين اليهودي، فإن معتققي الدين اليهودي يعترفون بأنه بدعة، حيث يعتقد هؤلاء أن الدين اليهودي هو أسمى الديانات، وأن ياهوه يعتبر الإله الواحد ذا قوة طبيعية خارقة لا نظير لها، فاليهود هم أبناء الله المختارون وأرقى السلالات. أما بالنسبة لمعتققي الديانة المسيحية فيعتقدون أن اليهود ارتكبوا جريمة بقتلهم لعيسى. وسبق أن أعلن الأسقف المسيحي جوزيف كيرسو عن "أن اليهود أناس خانوا الله وأن الله سيتخلي عنهم في الآخرة"^(٤)، ومن ثم نرى أن هذه المواجهات العنيفة على هذه الأصعدة الدينية من المحتم أن يتمخض عنها شتى أنواع الخصومات وألوان الاضطهاد. ومع مرور الزمن كتبت تدريجياً المحظورات والقيود المفروضة على اليهود في هيكل من القوانين والمواثيق في القرون الوسطى. ففي القرن الرابع الميلادي أصدر الإمبراطور قسطنطين مرسوماً يقضى بعدم تمثيل اليهود وغيرهم من معتققي الديانات الأخرى بوصفهم شهود إثبات في

الدعوى القضائية، كما أن اليهود لم يستطيعوا أن يعينوا في مناصب وظيفية من بعد إجتماع تورينتو، وقد ازداد العذاب على اليهود أكثر بالأحكام الدينية التي وضعها الدومنيكان، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية تعرض ملايين من اليهود إلى الذبح على يد ألمانيا النازية.

ونذكر أن البابا أوربان الثاني دعا المسيحيين إلى استعادة القدس من أيدي المسلمين، ومنذ ذلك الحين بدأت الحملات الصليبية التي استمرت مائتي عام (منذ عام ١٠٩٦ حتى عام ١٢٩١) وبلغ عددها ثمان حملات، وبذلك عانى المسلمون وغيرهم من الشعوب الذين عاشوا على السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط من كوارث ساحقة.

وتاريخيًا وفي فترة اضطهاد العالم المسيحي لليهود كان موقف المسلمين والعرب من اليهود موقفًا متسامحًا للغاية " ففي الحقيقة رأينا أنه في ظل القرون المظلمة التي مارس فيها الدين المسيحي أعمال الاضطهاد، عاش المسلمون واليهود في جو من التفاهم المتبادل والتعاون المثمر. " ورغم أن العالم المسيحي كان دائمًا يعتبر المصدر الأساسي لمعاناه اليهود^(٥) فإن قيام الدولة الإسرائيلية في نهاية الأربعينيات من هذا القرن، وقدرتها على الاستمرارية كان بتأييد من الدول المسيحية. وعلي النقيض، أصبح العرب المسلمون (خاصة الفلسطينيين) الذين عاشوا في سلام مع اليهود ضحايا الصراع العربي الإسرائيلي طويل الأمد، وهو ما يجعلني أتعجب وأتساءل هل هذا سوء فهم للتاريخ. وجدير بالذكر أنه لحسن الحظ شهدت الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط تغيرات كبيرة متأثرة بالأوضاع العالمية بعد الحرب الباردة، ففي ظل هذه الظروف ناشد الأئمة العقلاء للدبابات الثلاث في الشرق الأوسط نبأعا بالعمل المشترك على إيجاد جو من السلام في المنطقة، وفي هذا الشأن نذكر أن مائتين من ممثلي دول الشرق الأوسط

المعنية (بما في ذلك أكثر من خمسين من ممثلي الأديان الثلاثة) حضروا المؤتمر الدولي الذي عقد في العاصمة الإسبانية مدريد في ٢٨ نوفمبر عام ١٩٩٤، والذي جاء تحت عنوان "الديانات العالمية الثلاث، وتعهدات السلام " حيث اجتمع ممثلو الأديان الثلاثة للحوار، وذلك لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ظل المسيرة الطويلة من التطور التاريخي للمجتمعات انبثقت من كل الديانات الكثير من المذاهب، وذلك نظرًا لوجود تفسيرات متباينة ومعرفة متفاوتة بالقوانين والمعتقدات الدينية، واختلال التوازن الذي شهده التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأسباب التاريخية الكثيرة. وفضلا عن مذاهب الدين الإسلامي (سنناقشها بالتحليل في الفصل القادم) التي تحتل الصدارة في مجتمع الشرق الأوسط، فيوجد أيضا بعض المذاهب المسيحية واليهودية، ورغم أنها لا تمثل الأغلبية بالنظر إلى التركيبة السكانية، فإنها لا تزال تؤثر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط تأثيرًا لا يمكن إغفاله، ففي بعض الأحيان تعتبر هذه المذاهب عاملاً مهماً يؤدي إلى اضطراب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط أو في دولة ما، وإلى تعقد الكثير من المشكلات. وتجدر الإشارة إلى أن عدد معتقي الدين المسيحي في منطقة الشرق الأوسط يبلغ نحو ستة ملايين مسيحي ونري من خلال توزيعهم في المنطقة أن المسيحيين في مصر هم الأكثر تعدادًا، حيث يبلغون نحو ثلاثة ملايين ومائتي ألف، وفي لبنان يعيش نحو مليون ومائتي ألف مسيحي، أما في سوريا فيوجد حوالي ستمائة وأربعين ألف مسيحي، ويوجد في قبرص أكثر من خمسمائة ألف مسيحي، ويعيش في إيران والعراق وتركيا نحو أكثر من ثلاثمائة ألف مسيحي، وفي الأردن يوجد مائة وسبعين ألف مسيحي، لكن أعدادهم ليست كبيرة في دول الشرق الأوسط الأخرى. ونري من خلال النسبة السكانية للمسيحيين في دول الشرق الأوسط أنه فضلًا عن تمثيلهم

النسبة الأكبر من تعداد السكان في قبرص ولبنان (حيث يمثلون ٨٠% و ٤٦% من النسبة السكانية لهاتين الدولتين على التوالي)، فإنهم يعتبرون أقلية مطلقة في باقى دول الشرق الأوسط.

وتعتبر الكنيسة القبطية والكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرمنية وغيرها من أقوى وأهم المذاهب فى الدين المسيحي في منطقة الشرق الأوسط. وتصيليًا نذكر أن أسرة الكنيسة القبطية انشقت عن الكنيسة القسطنطينية واستقلت بذاتها في أواسط القرن الخامس الميلادي، حيث رفضت الكنيسة القبطية بمصر مذهب دمج صفة اللاهوتية بالصفة البشرية للمسيح الذى أقره اجتماع الخلقونى في عام ٤٥١ ميلادية، معتقدين أن الصفة الثانية لا يمكن جمعها إطلاقًا لتصبح طبيعة واحدة. وبعد هذه الدعوة أطلق فيما بعد عليها لقب " نظرية الطبيعة الواحدة للمسيح " وهي الألوهية، ثم وضعت الكنيسة القبطية بعد ذلك مذهبًا أطلق عليه " المذهب القبطي، معلنة أن " الطبيعة الواحدة " هي المذهب الشرعي للكنيسة، ومنذ عام ٥٣٦ اختير راع هذا المذهب ليتولى مسؤولية إدارة هذه الكنيسة.

والواقع أن معظم المسيحيين في مصر ينتمون إلى المذهب القبطي، حيث يمثلون نحو ٧% من سكان مصر، فهم أكثر من ثلاثة ملايين. إن كلمة قبطي (COPT) معناها في الأصل " مصرى"، حيث كان يلقب بها المصريون قبل أن تصبح مصر دولة عربية، ثم بعد ذلك اختص هذا اللقب للإشارة إلى من يؤمن بالدين المسيحي القبطي. إن معتققي المذهب القبطي في مصر ينتمون دائمًا إلى الطبقة المتوسطة للمجتمع، ويتلقون مستوى جيدًا من التعليم، ومعظمهم أطباء ومحامون وموظفو حكومة. والكنيسة القبطية تستخدم اللغة القبطية في أثناء أداء شعائرها الدينية، حيث حافظت على العديد من العادات القديمة المصرية الخاصة بالشعائر الدينية، كما يوجد تقويم خاص

بهم (حيث اعتبر التاسع والعشرون من أغسطس عام ٢٨٤ ميلادية بداية العصر القبطي). وتعتبر محافظة أسيوط المصرية من المناطق التي يتركز فيها الأقباط، وحتى إن بعض الأقباط المتشددین يعتقدون أنهم فقط الورثة الحقيقيون للفراعنة، أما العرب المسلمون فهم وافدون من الخارج.

المذهب الماروني: ينتمي إلى فرع الكنيسة الكاثوليكية الشرقية للدين المسيحي، ومعظم معتقلي هذا المذهب يستوطنون لبنان. ويقال إن هذا المذهب تأسس في نهاية القرن الرابع الميلادي علي يد جوزيف الماروني الذي عاش حياة رهبنة قاسية في سوريا، وينتمي مذهبه إلى فرعية العزيمية للمسيح (وهو قريب من نظرية الطبيعة الواحدة للمسيح)، ويعترف بأن المسيح له طبيعة ثانية إلهية، إلا أن العزيمية واحدة. ونذكر أن المذهب الماروني قام بتشكيل تنظيم كنيسي محكم أثناء الحملة الصليبية الأولى، ومنذ ذلك الحين بدأ المذهب الماروني في التقرب إلى الكنيسة الكاثوليكية بروما، ومع بداية القرن الثامن عشر اعترف المذهب الماروني بالسلطة الحاكمة العليا للإمبراطور الروماني. وفي عام ١٦٤٩، وافقت الإمبراطورية العثمانية علي أن يصبح الملك الفرنسي لويس الرابع عشر "حاميا" علي المذهب الماروني، وهو الأمر الذي عمل علي امتداد نفوذ الدولة الفرنسية بعمق في لبنان، لذلك احتل معتنقو المذهب الماروني أيضا مكانة متميزة في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي وغيرها من المجالات، وتجدر الإشارة إلي أن ٨٠% من المسيحيين اللبنانيين ينتمون إلي المذهب الماروني، وتوجد سلطات كثيرة في يد رجال الدين المسيحي رفيعي المستوى، ونذكر في هذا الشأن أن بول ميلاوسن هو رئيس الأساقفة العام، وهو في الوقت ذاته مطران الملابس الحمراء للمذهب الماروني، ولهذا المذهب تأثير فريد في لبنان، ف رؤساء لبنان المتعاقبون معينون من قبل شخصيات تنتمي إلي المذهب الماروني.

الكنيسة الأرمنية سميت نسبة إلى دين المملكة الأرمنية القديمة، وفي القرن الثاني الميلادي انتشر الدين المسيحي في هذه المنطقة علي يد أنطاكية. وفي الفترة بين القرن الثالث والرابع الميلادي أرسل ملوك المملكة الأرمنية الاستقراطي غريغورس لبناء الكنيسة الأرمنية، لذلك أسميت بكنيسة غريغورس. وفي أواسط القرن الخامس الميلادي رفضت الكنيسة الأرمنية مذهب دمج الألووية بالعقل للمسيح الذي أقره اجتماع الخلقدونى عام ٤٥١ ميلاديا، ومنذ ذلك الحين انفصلت عن كنيسة قسطنطين واستقلت بذاتها. فالكنيسة الأرمنية تدعو إلي " الصفة الواحدة للمسيح"، لذلك كان هناك تقارب بين الشكل التنظيمي لهذه الكنيسة وشعائرها الدينية مع الكنيسة الكاثوليكية. وفي الوقت الحالى يعيش الأرمن في لبنان وإسرائيل وسوريا وتركيا والعراق وفلسطين وغيرها من المناطق، لكن نسبتهم ليست كبيرة بالنسبة إلي التركيبة السكانية لهذه المناطق.

إن الديانة اليهودية تعتبر الدين الوحيد لليهود، ولهذه الديانة تأثير قوى لا يمكن عزله عن نشأة وتطور ونهضة القومية اليهودية، وبصورة يعتمد فيها كل واحد علي الآخر، ومن منطق هذا المعني يمكن أن نذكر أن الدين اليهودي ذو الفضل الأول والأخير علي نشأة القومية اليهودية وقيام دولة إسرائيل التي نراها الآن علي الساحة. وتجدر الإشارة إلي وجود نحو ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف يهودي في الشرق الأوسط يتركز ٩٣% منهم في إسرائيل (نحو ثلاث ملايين ومائة ألف)، أما الباقي فهم منتشرون في دول الشرق الأوسط الأخرى. ويمثل اليهود نحو ٨٨% من سكان إسرائيل، وهم يؤثرون تأثيراً كبيراً علي سياسة واقتصاد وثقافة المجتمع في الدولة الإسرائيلية. أما الديانة اليهودية فتشبه الديانات الأخرى فهي أيضا مقسمة إلي مذاهب مختلفة، نذكرها كالتالي :

المذهب التقليدي: وحاليا يرى أن اليهود في إسرائيل مكونون من مجموعتين من اليهود، فالمهاجرون اليهود القادمون من غرب آسيا وأفريقيا وشرق أوروبا ملقبون بالسفارديم، كما يطلق عليهم أيضا لقب يهود الشرق، أما اليهود القادمون من غرب أوروبا وغيرها من الدول الرأسمالية المتقدمة فيلقبون بالإشكناز، كما يطلق عليهم أيضا يهود الغرب. وهاتان المجموعتان تنتميان أساسا إلي معتقي المذهب التقليدي اليهودي، تجدر الإشارة إلي أن نحو ٧٠% من معتقي هذا المذهب من يهود الشرق، كما توجد كنائس يهودية ومدارس دينية خاصة بهم، لكن مستوى تعليم يهود الشرق أقل من نظيره عند يهود الغرب، فمعظمهم يمارسون الأعمال يدوية. إن الحاخام الأكبر للسفارديم يوجد مقره في القدس الغربية. وبالنسبة إلي الأشكنازيين فهم بوجه عام يتلقون تعليمًا جيدًا نسبيا، ولديهم وظائف ومصدر دخل جيد، فهم ينتمون إلي الطبقة الأعلى من المتوسطة في المجتمع. وبناء علي تقارير إسرائيلية رسمية نرى أن كثيرا من اليهود انفصلوا بعد ذلك عن أسلوب الحياة الدينية المتشددة، وانفتحوا علي العلوم الإلهية تأثرا بحركات التنوير ونشاط التحرير الوطني بأوروبا وأفكار القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر، ووفقا لمعلومات إحصائية إسرائيلية، فيوجد حاليا ٢٠% من معتقي الدين اليهودي يحافظون بقوة علي الوصايا الدينية، وينتمون إلي المذهب التقليدي المتطرف، حيث يحترمون بشدة مجموعة القوانين للدين اليهودي، ويؤمنون بأنه بعد نزول الملك المسيح المنتظر سيستطيع اليهود الحصول علي حقوقهم في أرض الميعاد الإسرائيلية. كما يوجد نحو ٦٠% من المعتنقين اليهود يحافظون علي بعض الوصايا الدينية بناء علي التقاليد القومية ورغبتهم الشخصية، وهناك ٢٠% من اليهود غير متشدين في الحفاظ أساسا علي القواعد الدينية^(١).

مذهب الهرطقة: وفضلاً عن المذهب التقليدي للدين اليهودي يوجد بعض المذاهب البدعية، لكن تأثيرها ليس بكبير، ومن أهمها مذهب القراؤون، المذهب السامري.

مذهب القراؤون: وفي هذا الشأن نذكر أن مذهب القراؤون ظهر في منتصف القرن الثامن الميلادي في منطقة بلاد الرافدين والمنطقة المجاورة لإيران. ويطالب هذا المذهب معتقيه بالالتزام الشديد " بالعهد القديم"، ولا يعترف هذا المذهب " بالتلمود " وأسطورة باب الحاخام، وبعض القواعد الدينية للمذهب التقليدي. وقد تأثر مذهبهم بالفلسفة العربية وبعض عناصر الدين الإسلامي والدين اليهودي، وانتشر في منطقة الشرق الأوسط وقفازيا وغيرها من المناطق. وتجدر الإشارة إلي أنه يوجد في الوقت الحالي نحو خمسة عشر ألف معتق لهذا المذهب في الشرق الأوسط، يعيش نصفهم في إسرائيل.

مذهب السامريين: يعتبر مذهباً قديماً في اليهودية، ويرجع اسمه في الأصل إلي السامرة عاصمة إسرائيل القديمة، وقد تم تدمير هذه المدينة في ٧٢٧ قبل الميلاد. وفي نحو القرن والرابع السادس قبل الميلاد عاد اليهود الذين تفرقوا إلي أرض الميلاد لأول مرة، وأعادوا بناء القصر المقدس في القدس ونظموا الحياة الدينية. إلا أن يهود فلسطين الذين لم يرحلوا فيعتقد أنهم اندمجوا مع القوميات الأخرى، ولم يسمح لهم بالانضمام إلي مجموعات دينية يهودية. وقد أطلق علي هؤلاء اليهود الذين رفضوا هذا الأمر بالسامريين معتقدين أنهم اليهود الحقيقيون وهم يتبعون فقط "التوراة" (وهو كتاب القوانين، ويعرف بكتاب الأسفار ليوشع) و" الترانيم الموجودة في " كتاب ياهوه"، ويزعمون أنهم أحفاد يعقوب، وأن جبل جرزيم الواقع في السامرة يعتبر أرضهم المقدسة، معتقدين أن القصر المقدس الحقيقي بني في هذا المكان، ولا يزال وحاليا يصعد معتقو المذهب السامري هذا الجبل في كل عيد رأس

سنة يهودية. وتُجدر الإشارة إلى أنهم يستخدمون اللغة العبرية القديمة في شعائهم الدينية، ويتحدثون اللغة العربية في حياتهم اليومية ولهذا المذهب حاليًا تنظيمات اجتماعية تضم عدة مئات من الناس في حولون ونابلس، ويعيش الحاخام الأكبر في مدينة نابلس.

الفصل الثاني

أهم المذاهب والتغيرات والتطورات التاريخية في الدين الإسلامي

إن الدين الإسلامي لا يعتبر أكبر الديانات في منطقة الشرق الأوسط فحسب، إنما يعتبر أيضًا إحدى الديانات العالمية الثلاث. وفي ظل مسيرة التطور التاريخي الطويل ظهر العديد من المذاهب الدينية في الدين الإسلامي كغيره من الديانات الأخرى لأسباب تاريخية واجتماعية كثيرة، ومن المعروف أن مذاهب الدين الإسلامي معقدة، كما أن النزاع بين المذاهب لم يتوقف تقريبًا. وبوجه عام نذكر أن الدين الإسلامي ينقسم أساسًا إلى مذهبين كبيرين الأول: هو المذهب السني ويعتبر مذهب الأغلبية في الدين الإسلامي، كما يطلق عليه أيضًا المذهب الإسلامي التقليدي، أما الثاني فهو المذهب الشيعي، ويعتبر مذهب الأقلية في الدين الإسلامي، وتجدر الإشارة إلى وجود الكثير من الفصائل الفرعية تحت هذين الجناحين الكبيرين.

المذهب السني: بعد وفاة النبي محمد، وقعت خلافات وانقسامات في الدين الإسلامي على مسألة توريث السلطة ومن ثم ظهر هذا المذهب، ونذكر أن ترجمته صوتيًا باللغة العربية هي (SUNNAH) ومعناها "الحديث النبوي". والمذهب السني يعتبر مذهب الأغلبية والمذهب التقليدي في الدين الإسلامي، حيث يعترف بأن أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا هم الخلفاء

الراشدون والورثة الشرعيون للنبي محمد. وكان " القرآن الكريم " ومجموعة الأحاديث النبوية الستة الكبرى " (نشير هنا إلي الجزعين من سجل الأحاديث " اللذين رواهما البخارى والحجاج، والأربعة أجزاء مجموعة الأحاديث " التي رواها أبو داود والترمذى ومجاهد والنسائي) هما المصدر التشريعي للمذهب السني، كما وضع نظام السنه بناء علي القرآن الكريم وهذه الأحاديث، وتجدر الإشارة إلي أن علماء اللاهوت السابقين كانوا غالباً يتأثرون فكرياً بمذهب ما، إلا أن المذهب السني وافق علي سنة مجموعة الأحاديث النبوية الستة الكبرى " المعترف بها، ووافق علي أسلوب رواية سبعة من كبار الرواة للأحاديث، واعترف بشرعية هذه الروايات^(٧)، وهو الأمر الذي جعل المذهب السني يتسم بسماحة أكبر، وبالتالي تقلصت الخلافات الداخلية في هذا المذهب لأدني حد، حيث استطاع أن يضم أكبر قدر ممكن، ويستوعب المزيد من الشعوب المسلمة نظراً لوجود توافق أساسي علي هذا المذهب، ولهذا السبب أيضاً وجدنا أن فروع هذا المذهب بسيطة تقريباً. وسبق أن أسفرت التفسير المتباينة والشروح المختلفة للمذهب إلي ظهور المذهب الكلاسيكي ومذهب الأشاعرة ومذهب الماتريدية، ثم ظهر بعد ذلك أهم أربعة مذاهب فرعية كبرى للمذهب السني، وتفصيلياً نذكرها كالآتي :

المذهب الحنفي: ومؤسسه أبو حنيفة الكوفي (ولد عام ٦٩٩م وتوفي عام ٧٦٧م) وكان القرآن الكريم المصدر الأساسي عند صياغة السنة، حيث كان هناك اهتمام شديد بالاستشهاد " بالحديث النبوي " وبالاستعانة " بالقياس " و "الإجماع"، واحترمت آراء وأحكام مشرعى القانون، ثم أطلق عليه بعد ذلك "مذهب الرأي" وهذا المذهب لقي مساندة من الأسرة العباسية والإمبراطورية العثمانية، وأصبح من أكبر مذاهب علم السنة للدين

الإسلامي، وهذا المذهب ذائع الصيت الآن في تركيا والعراق وتونس وأفغانستان وباكستان وغيرها.

المذهب المالكي: ومؤسسه مالك بن أنس (ولد تقريباً عام ٧١٥ وتوفي عام ٧٩٥م)، ويتمثل أساس التشريع عند مالك في القرآن الكريم و"الحديث النبوي" "الإجماع" و " القياس" وفضلاً عن ذلك كان هناك اهتمام بمعرفة عادات و"عرف" هذا الفقه لذلك لقب "بمذهب العادات"، وهذا المذهب ذائع الصيت أساساً في المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان وغيرها من الدول.

المذهب الشافعي: ومؤسسه محمد بن إدريس الفلسطيني (ولد عام ٧٦٧ وتوفي عام ٨٢٠)، وهذا المذاهب أثناء تشريعه جمع بين خصائص مذهب المالكي والمذهب الحنيفة، بالإضافة إلي " الحديث النبوي " و"القياس"، لكن نصوص القياس طرحت نصوصاً متشعبة، وفي الوقت ذاته استعان بالإجماع علي نحو موسع، لذلك أصبح هذا المذهب يتمتع بأسلوب فريد، حيث لقب " بمذهب إقناع القلب " وهو منتشر الآن في مصر سوريا وفلسطين والعراق وشبه الجزيرة العربية ومناطق أخرى.

المذهب الحنبلي: مؤسسه أحمد بن حنبل البغدادي (ولد عام ٧٨٠ وتوفي عام ٨٥٥) وقد حافظ هذا المذهب بشدة أثناء تشريعه علي " القرآن الكريم " و"الحديث النبوي"، ولما كان يستعين "بالقياس" ودعا هذا المذهب إلي حماية العقيدة الشرعية للإسلام، مستخفاً بالاستعانة " بالإجماع " وهذا المذهب ذائع صيته حالياً في السعودية وسوريا وفلسطين ومناطق أخرى.

وبالإضافة إلي ذلك يوجد أيضاً في السنة المذهب الوهابي ذو التأثير الكبير، وأسس هذا المذهب محمد آل سعود بن عبد الله الوهابي (ولد عام

١٧٠٣ وتوفي عام ١٧٩٢) في شبه الجزيرة العربية، وقد اتبع هذا المذهب القواعد الدينية للمذهب الحنبلي، وتمسك بنظرية التوحيد، ودعا إلي استعادة " الروح الصافية" في الفترات الأولى للدين الإسلامي بناء علي التفسير الحرفي " للقرآن الكريم " "والحديث النبوي"، ويرفض وجود وسيط بين الإنسان والله، ويعترض علي عبادة " الأولياء "، والأضرحة المقدسة " و"المقدسات"، والحياة الدينية المخالفة "للقرآن الكريم" مثل الحياة في جو من البذخ والقمار وشرب الخمر وغيره، ثم بعد ذلك سمي " بالمذهب الإسلامي الطاهر". وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين سبق أن استعانت عشيرة آل سعود بالحركة الوهابية في توحيد جزء كبير من شبه الجزيرة العربية، ولا يزال الفكر الوهابي يعتبر الركيزة الروحية للمجموعة الحاكمة في آل سعود. ولهذا المذهب أيضاً تأثير كبير علي الدول الملكية الأخرى في الخليج. ويوجد أيضاً معتقدون لهذا المذهب في دول الشرق الأوسط، لكن أعدادهم ليست كبيرة.

مذهب الشيعة: ونذكر أن الترجمة الصوتية للشيعة هي (SHIAH)، ومعناها " التابعون "، وتخص بالإشارة في الأصل إلي المؤيدين للخليفة الرابع علي، فبعد وفاة النبي محمد، رأينا أن المجموعة التابعة لعلي من المسلمين نمت تدريجياً لتصبح طوائف دينية، وذلك في ظل نضالها للصراع علي توريث السلطة، حيث دخلت في مواجهات مع المذهب السني. وبوجه عام لا يعترف هذا المذهب إلا بأن علياً وأحفاده هم الورثة الشرعيون لمحمد، كما قد سموهم ولقبوهم بالأئمة. وقد أكد المذهب الشيعي علي مكانة الإمام المقدسة في الإسلام، فالإيمان بالإمام أصبح المبدأ الثالث فضلاً عن الإيمان بوحدة الله وأن محمد نبي ورسول الله. وعادة يري المسلمون أن " القرآن الكريم الذي أنزله الله وهو الوحي الذي تلقاه النبي يعتبر قاعدة الدين

الإسلامي، إلا أن الشيعة تؤكد أن الإمام الذي تلقى أسرار الوحي للنبي يعد هو من أسس الدين الإسلامي^(٨). ويعتقد أن الإمام إنسان خارق حماء الله، وهو إنسان كامل لا عيب فيه، كما يعتبر على الجيل الأول للإمامية. ويعتقد هذا المذهب أن الإمام سيختبئ بالفعل في آخر العصور، ويظهر مره ثانية لينقذ العالم (المهدي) في النهاية ولإنقاذ المؤمنين به، وأكد هذا المذهب على عدم وضوح معاني " القرآن الكريم"، كما يوجد "حديث نبوي" لهذا المذهب حيث يتخذ من " الكتب المقدسة الأربعة " أساساً له، ويقس هذا المذهب الأولياء والأضرحة المقدسة والمقدسات بالإضافة إلى الأماكن المقدسة للدين الإسلامي المعترف بها، فهذا المذهب يعتبر كلاً من كربلاء، النجف، الكاظمية وقم من الأماكن المقدسة أيضاً، والشيعة موزعون في مواقع جغرافية تقع أساساً في إيران والعراق واليمن وباكستان وغيرها من المناطق، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأئمة المشهورين في المذهب الشيعي توفوا وفاة غير طبيعية، فأما توفوا في ميدان المعركة، وإما توفوا في ظروف قاسية أو تم اغتيالهم.

وفي العادة تظهر انقسامات داخل المذهب الشيعي بوفاة الإمام. فالبعض كانوا يرفضون وفاته ويدعون إلى اعتباره الإمام المخبأ أو المهدي في نهاية الزمان، وأنه سوف يعود مرة أخرى للحياه معارضين خلافة إمام جديد في الحكم، أما البعض الآخر فدعوا إلى تعيين أحد أبنائه أو أقاربه في منصب الإمام الجديد ولأن المذهب الشيعي مذهب الأقلية في الدين الإسلامي فقد سبق أن تعرض إلى الإطاحة والإقصاء وغيرها من المؤثرات في فترات زمنية مختلفة على مر التاريخ، لذلك رأينا أن فروع المذهب الشيعي ليست معقدة فحسب، إنما يصاحبها أيضاً طابع تصوفى، ونذكرها كالتالي:

- مذهب الإثني عشرة الإمامية: أخذ شهرته من الإثني عشر رجلاً الذين بجلوا علياً وأحفاده من أهل البيت. ويعتقد هذا المذهب أن علياً

هو الإمام الأول وأن حفيده محمد المهدي هو الإمام الثاني عشر، إلا أن الأخير اختفت آثاره فجأة عام ٨٧٨ ميلادية، لذلك لقبه معتقو هذا المذهب "بالإمام المختفي"، معتقدين أن الله خبأه في مكان لا يستطيع أحد أن يصل إليه، وسوف يعود مرة أخرى للحياه في صورة السيد المنقذ الذي سيمتأصل الغوغائيين ويبيث الطمأنينة في الناس، ويشيع العدل في الأرض، وقد وقعت خلافات داخل هذا المذهب حول مسألة توريث الحكم للإمام حسن العسكري الحادي عشر، لذلك ظهر أيضًا عدد صغير من الفرق لهذا المذهب، وهذا المذهب منتشر أساسًا في إيران، العراق، باكستان ومناطق أخرى.

• المذهب الزيدي: يلقب هذا المذهب أيضًا "بمذهب الأئمة الخمسة"، ومؤسسة الزيدى، وهو الحفيد الرابع لعلی، ويرى هذا المذهب أن الإمام الخامس يعتبر الإمام الحقيقي دون غيره، رافضًا وجود الصفة الإلهية للإمام، فهو يعتبر من أقرب المذاهب الشيعية في أحكامه الفقهية من مذاهب أهل السنة، حيث يرى أن عليًا يجب أن يورث السلطة السياسية والدينية للنبي محمد، وفي الوقت ذاته يعترف أيضًا بأن أبا بكر وعمر وعثمان هم الخلفاء الشرعيون، وحاليًا ينتشر هذا المذهب في اليمن ومناطق أخرى.

• المذهب الإسماعيلي: إن إسماعيل هو الأخ الأكبر للإمام السادس في المذهب الشيعي، وخلال حياته حرّم أبوه من حق الإرث، وبعد وفاته لقبه أتباعه الإمام السابع، حيث اعتقدوا أنه آخر الأئمة، ولم يعترفوا بشرعية الإمام من بعده، وقد تأثر هذا المذهب بالأفلاطونية، ووضع نظامًا مذهبيًا في غاية التعقيد، معتقدين أن المعتقدات الدينية التي شملها "القرآن الكريم، تتضمن جانبين ظاهري

وباطني، وينبغي السعى وراء معرفة الجوهر الباطني، والوحيد الذي يعرف جوهره ينبغي أن يستعين بأساليب الشرح والتشبيه ليفهمه، وقد عرف هذا المذهب أيضًا بـ "بالمذهب المجازي" وينقسم داخليًا إلى الفاطميين والمستعلية والنزارية وغيرها. وهذا المذهب منتشر في موقع جغرافي يقع أساسًا في إيران، سوريا، عمان، أفغانستان، طاجكستان، وباكستان وغيرها من المناطق.

- **مذهب المستعلية:** هذا المذهب ظهر في بداياته الأولى في مصر، وقد اعتمد المستعلي بالله الإمام التاسع عشر وهو الأبن الثاني للمستنصر بالله على مؤيده الأفضل شاهنشاه في الاستيلاء على الحكم، وهذا المذهب يحترم ويتبع القواعد الدينية للمذهب الإسماعيلي، وسبق أن ذاع صيته في منطقة شمال أفريقيا، ثم بعد ذلك تمركز في اليمن وانتقل أيضًا إلى الهند، وينقسم إلى طائفتين طائفة داود وطائفة سليمان، حيث ينتشران في منطقة اليمن.

- **مذهب الدروز:** إن (DRUZES)، تعتبر الترجمة الصوتية للدروز، وقد أسس هذا المذهب كل من حمزة والدرزي، ويلقب المؤمنون بهذا المذهب بالدروز، ويرى هذا المذهب أن الهاشمي هو الإمام الغائب المنتظر، وهو ذو قوة خارقة وسيعود مرة أخرى العالم. ويؤمنون بالقول بالتناسخ، حيث يعتقد أنه بعد وفاة الشخص الطيب الذي ينتمي لهذا المذهب ينتقل إلى الدنيا في صورة كلب خنزير. والشعائر الدينية لهذا المذهب بسيطة تقريبًا، فأتباع هذا المذهب لا يحجون، ولا توجد في هذا المذهب أعياد سوى عيد الأضحى " وعيد عاشوراء "

وتجدر الإشارة إلي أنه منتشر أساسًا في المناطق الجبلية لسوريا ولبنان.

• **المذهب الحرفي:** ونذكر أن الترجمة الصوتية لهذا المذهب هي (HURUFI)، حيث أسسه الورع الصوفي فضل الله في أستا را بايران ويرى هذا المذهب أن خلود الكون وتحركه دون توقف يؤدي إلى حدوث جميع التغيرات وانقسامها على دورات زمنية، ويؤمنون كذلك بيوم الحساب وأن محمدًا آخر الأنبياء. ويعتبر فضل الله هو آخر ولي لحسن الإمام الحادي عشر وهو أيضًا تجسيد للإله. ويعتبر معتقو هذا المذهب أن الذي توفي فيه فضل الله مكان مقدس تمارس فيه الشعائر الدينية مثل التوبة وتقديم أطعمة مقدسة، ولهذا المذهب تأثير محدد في تركيا وإيران.

• **مذهب علي حق:** يؤمن هذا المذهب بأن بالله ظهر في الحياة الدنيا سبع مرات، مرة منها في جسد علي ومرة في جسد الحق، ويعترف هذا المذهب بالاثنتي عشرة الإمامية، ويؤمن بالتناسخ قبل الغروب، وقد تأثرت شعائره الدينية بالصالحين الصوفيين، ويؤدون صلاة الجمعة، ومعظم معتقيه من فقراء الطبقة الدنيا، وهذا المذهب منتشر في غرب إيران وأذربيجان.

• **مذهب العلويين:** ترجمته للصوتية باللغة العربية هي (ALAWIYA)، مؤسسه هو تابع الإمام العاشر بن نوفل، ويعترف هذا المذهب بأهمية مكانه الأولياء الخمسة دون تمييز، وهم محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وهذا المذهب منتشر أساسًا في شمال غرب سوريا وجنوب تركيا، وذو تأثير كبير علي سوريا الحديثة.

وبالإضافة إلى المذاهبين السني والشيوعي اللذين يعتبران من أكبر المذاهب في الدين الإسلامي، توجد أيضًا مذاهب أخرى ذات تأثير كبير، من أهمها نذكر المذاهب التالية :

▪ **المذهب الصوفي:** وترجمته الصوتية باللغة العربية هي (SUFİ) ومعناه الصوف، وقد اشتهروا بهذا الاسم لأن ملابس الكثير من أفراد هذا المذهب قديمًا منسوجة من الصوف، ويتمثل المذهب الصوفي في المدرسة التصوفية ومدرسة الزهدية، ويعتقد أن هذا المذهب من البدع، ويعتبر بعض سور القرآن الكريم " مصدر لمعتقداته الدينية، وفي الوقت ذاته تأثر ببعض الأفكار الدخيلة للأفلاطونية واليوجا، وقام بنشر أفكار حب التصوف ونظرية وحدة الوجود والحكمة الإلهية، ويقوم هذا المذهب بإصلاح النفوس الداخلية، وتستغرق النفس في التفكير لتتوحد مع الله في النهاية، وينشط هذا المذهب في مناطق كثيرة بالشرق الأوسط.

▪ **مذهب الخوارج:** وترجمته الصوتية باللغة العربية هي (KHAWARIJ)، ومعناه " الخارجين "، ويرجع أصله إلى الطوائف التي انشقت عن التابعين لعلي، ويلقبون أيضًا " بالفصائل العسكرية الديمقراطية" ويدعو هذا المذهب إلى عودة الدين الإسلامي الأساسي، وتركيز الخليفة عن طريق الشورى بين المسلمين، كما أن كل مسلم كفاء له الحق في الفوز في انتخابات الخلافة دون تمييز عن كونه عربيًا أو غير عربي، ويدعو إلى الديمقراطية والعدالة وتوزيع مغانم الحرب، أما الأرض فهي ملكية عامة للمسلمين، ونذكر أن الفرق التي تنتمي لهذا المذهب هي الأزارقة، السلفيون وعباد، حيث تنتشر هذه الفرق أساسًا في عمان والجزائر ومناطق أخرى.

إن الدين الإسلامي مختلف عن غيره من الأديان الأخرى (مثل الدين المسيحي) وتاريخيًا لم تحدث تغييرات دينية ضخمة بالمعنى الحقيقي، خاصة أن مجتمع الشرق الأوسط لا يزال حاليًا في مرحلة متأخرة من النمو، لذلك لا يزال الإسلام يتسم بطبيعة سياسية واحتوائية قوية في الشرق الأوسط، وفي المرحلة الحالية نرى أن الدين الإسلامي لا يعتبر ديانة فحسب، إنما في الوقت ذاته يعكس بدرجة معينة أيديولوجية ومعايير أخلاقية وأسلوب حياة، ففي بعض المناطق يعتبر الدين الإسلامي نسيجًا في المجتمع لدرجة أنه أصبح في بعض الدول نظامًا سياسيًا وقانونيًا واقتصاديًا، لذلك نرى أن ما يتصف به الدين الإسلامي من تعقد وتنوع وتصوف، والخلافات التاريخية بين الأديان والضغائن التي نشاهدها في الحياة الواقعية تعكس كل منهما كذلك ما أصاب حياة المجتمع السياسي في الشرق الأوسط، مما أضفي عليها طابعًا دينيًا قويًا.

الفصل الثالث

أهم الصراعات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط

إن المذاهب العديدة في منطقة الشرق الأوسط لم توقف أبدا الصراع الديني في المنطقة. ورغم أن ظهور هذه المذاهب يرجع في الأصل إلى وجود تغيرات مختلفة للمعتقدات والقواعد الدينية لهذه المذاهب، فإن هذا الصراع كان نتيجة السعي للحصول على المصالح القائمة وحمايتها. فلم يقتصر الأمر على قيام بعض المذاهب المؤثرة وذات النفوذ القوي بالصراع الديني فحسب، إنما رفعت بشكل مباشر بعض الشعارات السياسية محاولين الاستيلاء على السلطة السياسية، لحماية مصالح مذاهبهم. نذكر علي سبيل المثال وقوع أحداث مكة في نوفمبر عام ١٩٧٩، حيث قام أكثر من ألف مسلم سني بالاستيلاء على مسجد مكة، وأصدروا بيانا انتقدوا فيه فساد الأسرة المالكة، واتهموا الحكام بتدمير ما يتسم به الدين الإسلامي من صفاء، وطالبوا بقيام دولة إسلامية حقيقية، وبعد عدة أيام تظاهر أيضا مسلمو الشيعة بمحافظة الشرق السعودية رافعين صور الخامنئي، حيث طالبوا بقيام دولة إسلامية علي غرار النموذج الإيراني. وفي عام ١٩٨٢، قامت جماعة من السنة الذين كانوا ينوبون عن الأشقاء المسلمين في سوريا بأعمال عنف واسعة النطاق في حمص، محاولين إسقاط حكم الأقلية العلوية (مذهب تابع للشيعة) في العاصمة دمشق، وقد أرسلت السلطات السورية قواتها لتمتلي بعد ذلك مدينة حمص بالقتلي، حيث قتل نحو ثلاثين ألف مسلم سني.

وجدير بالذكر أن مسلمي الشيعة في العراق قاموا بتأسيس " حزب الدعوة " ومنظمة المجاهدين العراقيين والجبهة الثورية لقوى الطوائف الإسلامية وغيرها من المنظمات علي التوالي، حيث سبق أن اغتالوا نائب الرئيس العراقي طارق عزيز في عام ١٩٨٠، كما قصفوا مقر الرئيس صدام حسين سبع مرات وانتهزوا فرصة ضعف ما تبقي من القوات العراقية بعد حرب الخليج وحاولوا مرارا الاستيلاء علي السلطة السياسية. أما في مصر فتحدث بين الحين والآخر خلافات بين الأقباط والمسلمين، كما تقع اشتباكات دموية عديدة.

ومن بين الصراعات الطائفية العديدة في منطقة الشرق الأوسط، نرى أن الصراع الطائفي في لبنان استمر فترة طويلة من الزمن تعد هي الأطوال، كما كان تأثير هذا الصراع هو الأكبر في المنطقة، ويعتبر خير مثال نموذجي لهذه الصراعات الطائفية.

وتجدر الإشارة إلي أن تعداد السكان في لبنان يبلغ أكثر من ثلاثة ملايين، والتركيبة العرقية لهذه الدولة بسيطة تقريباً، فالعرب يمثلون ٩٥% من سكانها، أما الباقي فهم أتراك ويونانيون. والواقع أن لبنان يعتبر الدولة العربية الوحيدة التي تشكلت علي يد الدين المسيحي والدين الإسلامي اللذين يعتبران من الديانات الكبرى، فنحو ٥٤% من سكان لبنان يؤمنون بالدين الإسلامي، وينقسمون بشكل أساسي إلي سنة وشيعة ودروز، ونحو ٤٦% من سكان لبنان يؤمنون بالدين المسيحي وينقسمون بشكل أساسي إلي الطائفة المارونية والأرثوذكسية اليونانية، الكاثوليكية.

وعلي مر التاريخ حكمت كل من مصر والأشوريين والبابليين والفرس والإمبراطورية الرومانية والبيزنطية لبنان علي التوالي، وبعد القرن السابع انضم لبنان أيضاً إلي أرض الإمبراطورية العربية. وفي القرن

الحادى عشر تعرض لبنان مراراً إلى الاضطهاد والظلم والإهانة على يد الحملة الصليبية. وبعد القرن السادس عشر عاد لبنان تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، كما أصبح مستعمرة فرنسية بعد الحرب العالمية الثانية. ومن خلال المنظور الثقافي نرى أن لبنان يقع في مركز تجمع كبير لثلاث ثقافات كبرى هي الثقافة العربية والفارسية واليونانية. حيث تأثرت بالثقافات الثلاث المختلفة ودورها. وهكذا نرى أن هذه الظروف التاريخية والاجتماعية الفريدة أثرت تأثيراً كبيراً علي تكوين طبيعة الأعراق ومسيرة التنمية الاقتصادية في لبنان.

ونذكر أن الاستعمار الفرنسي مارس دوماً سياسة " فرق تسد " أثناء حكمه للبنان، واستغل الخلافات بين جميع الطوائف اللبنانية محرضاً بذلك علي الصراع الطائفي بهدف حماية حكمه. وعندما نال لبنان الاستقلال عام ١٩٤٣، توصلت جميع الطوائف اللبنانية إلي " الاتفاقية الوطنية " غير المكتوبة وتسمى أيضاً " بالميثاق الوطني اللبناني " وذلك من خلال دائرة من النضال والتنسيق بين هذه الطوائف، حيث تم تقاسم السلطة الحاكمة للجمهورية اللبنانية حديثة النشأة علي الطوائف جميعها.

وجدير بالذكر أن الأسس التي استند عليها توزيع سلطات الدولة وفقاً لقوة الطوائف كانت نتيجة لاستطلاع رأى السكان الذى أجري عام ١٩٣٢، حيث كان التعداد السكاني للبنان آنذاك ثمانية وسبعين ألفاً وسبعمئة وخمسين لبنانياً، من بينهم ٢٢,٨% يمثلون أبناء الطائفة الرومانية، و ٢٢,٤% يمثلون السنة، ١٩,٦% يمثلون الشيعة، وكانت نتيجة تقسيم السلطات في لبنان بناء علي هذه النسبة للطوائف كالتالى: تعيين شخصية من الطائفة المارونية في منصب الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وتعيين شخصية من الطائفة السنية في منصب رئيس الوزراء، أما منصب رئيس البرلمان فمن نصيب

الطائفة الشيعية. أما نسبة المقاعد في البرلمان فهي موزعة علي المسيحيين والمسلمين بنسبة ستة إلي خمسة.

والواقع أن هذه التركيبة السياسية لتقاسم السلطات بين الطوائف هي تركيبة سياسية غير مستقرة، كما تعتبر أيضاً من الأسباب التاريخية والاجتماعية المهمة التي أدت إلي اضطراب الأوضاع في لبنان لفترة طويلة من الزمن وإلي تعرضها لحرب أهلية امتدت ستة عشر عاماً. وجدير بالذكر أنه توجد عيوب كثيرة في التركيبة السياسية لتقاسم السلطات بين الطوائف، فأولاً: نرى أن الذين يتولون الحكم ليسوا سياسيين، إنما هم زعماء طوائف دينية مختلفة، وبالتالي يفكرون أولاً في مصالح الطائفة التي ينتمون إليها أثناء حكمهم للدولة، أما مصالح الطوائف الأخرى فلن تتساوى مساواة كاملة مع المصالح القومية والوطنية، ففي بعض الأحيان يصل الأمر إلي تعارض المصالح الحقيقية لطائفة أو طائفتين مع المصالح الوطنية بعيدة المدى. وإذا استمرت الحال علي هذا النحو فلن يقتصر الأمر علي خسارة المصالح الوطنية فحسب، إلا إنه من المحتم أيضاً أن تتفاقم الخلافات والخصومات الطائفية. ثانياً: نرى أن التركيبة السياسية لتقاسم الطوائف للسلطات بنيت علي أساس قوة الطوائف، إلا أن قوة الطوائف تعتبر من العناصر المتغيرة التي من الممكن أن تطرأ عليها تغيرات مع الزمن، وإذا ما حدث انهيار في ميزان القوى للطوائف فستظهر مطالب بإعادة توزيع سلطات في الدولة من جديد. ومن المحتم أن البلاد ستسقط في بئر من الفوضى الشديدة، وذلك قبل إعادة توزيع السلطات أو التوصل إلي بعض الأعمال التنسيقية الجديدة في ظل وجود قوة مسلحة لكل الطوائف.

ومما لا شك فيه أن تقاسم السلطات بين الطوائف، وامتلاك كل طائفة للقوة المسلحة سيضعف السلطة المركزية للحكومة، مما سيؤدي إلي ظهور

الحكم الانفصالي المسلح للطوائف. وفي ظل هذه الأوضاع ستطلب القوى الطائفية من أنصارها تقديم الولاء للطائفة التي ينتمون إليها، وبذلك ستظهر نظرية " الدفاع عن الطائفة لا الدفاع عن الوطن". ومع مرور الزمن سيضعف بشكل كبير كل من مفهوم الدولة القومية الحديثة والتعهدات التي اتخذت تجاهها، وبالتالي سيتمخض عن هذه الأمور ظهور أزمة سياسية تتعرض فيها الدولة إلى الانقسامات الداخلية. وينبغي أن نذكر أن الأوضاع المضطربة في لبنان طويلة الأمد، أثبتت البرهان السابق. فطوال أكثر من أربعين عامًا بعد استقلال لبنان حدثت تغيرات كبيرة في التركيبة السكانية للطوائف جميعها. وفي هذا الشأن نذكر أن تعداد السكان في لبنان بلغ حوالي ثلاثة ملايين ومائة وأحد عشر ألفاً عام ١٩٧٧، ومن بينهم ٢٨% يمثلون الشيعة، و ٢٤% يمثلون المارونيين، ١٩% يمثلون السنة و ٨% يمثلون الدروز، و ٩% يمثلون الأرثوذكسية اليونانية، و ٦% يمثلون الكاثوليك اليونانيين، وبالإضافة إلى ذلك توجد بعض الطوائف الصغيرة. وقد أوضحت الأرقام الإحصائية في نهاية الثمانينيات حدوث تغيرات ثانية في التركيبة السكانية، فرأينا أن الطائفة الشيعية أصبحت تمثل ٢٧% من إجمالي السكان، أما السنة فيمثلون ٢٦%، والمارونيين يمثلون ٢٣%، والدروز يمثلون ٧%، أما النسبة الباقية فتمثلها طوائف أخرى. وفي ظل التركيبة السياسية لتقاسم السلطة بين الطوائف بناء على القوة الفعلية للطوائف، نرى أن التغيرات في التركيبة السكانية المتحركة للطوائف لا تكف دائماً عن الإطاحة بالتوازن القائم، وبالطبع تطالب الطائفة الناهضة حديثاً والتي تمتلك قوة قوية بإعادة توزيع السلطات السياسية من جديد والمصالح الاجتماعية والاقتصادية بناء على القوة الفعلية للطوائف.

. ولا نجد في لبنان تعددًا طائفيًا فحسب، إنما توجد أيضًا تنظيمات سياسية وقوة مسلحة خاصة بكل طائفة علي حدة، وهو ما يعتبر من الخصائص الكبرى في سياسة لبنان، وأحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية طويلة الأمد. ويوجد في لبنان الآن قراب مائة حزب، وأكثر من أربعين قوى مسلحة متفاوتة القوة، ومتباينة الظروف، ومن أهم الأحزاب التي أثرت تأثيرًا كبيرًا في المجتمع اللبناني في الوقت الحالي نذكر التالي:

- حزب الكتائب اللبناني: تأسس عام ١٩٣٦، وكان في الأصل منظمة رياضية، وفي عام ١٩٤٣، أصبح رسميًا حزبًا سياسيًا، ويعتبر أول حزب ماروني مسيحي، ويطالب هذا الحزب بتشكيل سلطة سياسية في لبنان تحكمها الطائفة المارونية المسيحية، وإلا سيقم وحده دولة مارونية، ولحزب الكتائب مراكز نفوذ في المجتمع الماروني، ولديه نحو أربعين ألفًا من الميليشيات المسلحة وجهاز حكم كامل في مناطق السلطة الإدارية التابعة له، ويصدر جريدته الخاصة ويمتلك محطة تليفزيونية وقناة إذاعية، وبذلك فهو يمثل دولة داخل دولة.
- حزب الوطنيين الأحرار: تأسس عام ١٩٥٨، ودعا إلى إقامة دولة جمهورية فيدرالية علي غرار النموذج السويدي في لبنان، ويطالب بسحب القوات السورية ومسلحي حركة التحرير الفلسطينية من لبنان، ولهذا الحزب نحو أكثر من ثلاثة آلاف من مسلحي الميليشيات.
- حراس الأرز: وهو تنظيم انشق عن حزب الكتائب عام ١٩٧٥، ودعا إلى إقامة لبنان الكبرى التي تمتد من حلب سوريا إلى العريش بسيناء؛ معلنًا أنه لا يريد سوريا ولا يريد حرب العصابات ولا يريد العروبة، حيث رأى أن الوسائل العسكرية وحدها قادرة علي تسوية

أزمة لبنان، وحاليًا يوجد به أكثر من ألف من الميليشيات، وتعتبر المناطق السكنية المسيحية داخل بيروت هي المركز الرئيسي لنشاطه.

- حركة أمل: تأسست عام ١٩٧٤، وهي التنظيم الأقوى في الفصائل اللبنانية، ومعظم أعضاء هذه الحركة من مسلمي الشيعة الذين طردوا من ديارهم في جنوب لبنان، حيث طالبوا بإعلاء المكانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفصائل الشيعية، لكنهم عارضوا تقسيم الدولة وأيدوا مشاركة العديد من الطوائف الدينية في السلطة السياسية. ومنذ السبعينيات تنامت حركة أمل بسرعة، فحاليًا تضم أكثر من عشرة آلاف من الميليشيات المسلحة، ولديها دبابات ومدافع وغيرها من الأسلحة الثقيلة، وهناك علاقات وثيقة تربطها مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

- حزب الله: تأسس عام ١٩٨٢، وكان في الأصل فرقة من فرق حركة أمل ونذكر أنه بعد الثورة الإسلامية الإيرانية خاصة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، تفاقمت الخلافات بين حزب الله والتيار الرئيسي لأمل، ثم أستقل بعد ذلك عن الحركة ليصبح حزبًا سياسيًا، وهذا الحزب لا يعتبر حزبًا سياسيًا " بالمعنى العام " إنما يعتبر منظمة لتعبئة الجماهير تحت قيادة علماء الفقه الديني، حيث يهدف إلى قيام ثورة إسلامية، وبناء جمهورية إسلامية علي غرار النموذج الإيراني في لبنان، ويتولي زعماء الدين الإشراف علي السلطة السياسية للدولة. وجدير بالذكر أن الكثير من أعضاء حزب الله ينتمون إلي شباب الطبقة الفقيرة في المجتمع، ولديهم مفاهيم متطرفة ومشاعر متعصبة. ويرتبط حزب الله بعلاقات وثيقة مع

إيران، فقد سبق أن ساعد حراس الثورة الإيرانية القوة المسلحة التقدمية لحزب الله، وحالياً طور حزب الله بالفعل تنظيم الميليشيات ليصل عدده إلى أكثر من خمسة آلاف فرد، ورغم أن عددهم لا يعتبر كبيراً، فإن هناك حسن تنظيم ونظاماً صارماً وروح المقاومة قوية لدى هذه الميليشيات، وقد سبق أن حققت هذه الميليشيات الهزيمة بمسلحي أمل عندما وقعت اشتباكات مع الحركة عام ١٩٨٨.

- **الحزب التقدمي الاشتراكي:** تأسس عام ١٩٤٩، ويعتبر الحزب السياسي لطائفة الدروز، ويدعو إلى إلغاء النظام السياسي الذي يقضي بتوزيع سلطات الدولة بموجب القوة الفعلية للطائفة الدينية. وأعضاء هذا الحزب أساساً من الدروز، ويوجد في هذا الحزب أكثر من أربعة آلاف من أفراد الميليشيات ودبابات وغيرها من الأسلحة الثقيلة، حيث يسيطر على جبال الشوف الواقعة في منطقة الحدود المشتركة بين لبنان وسوريا وإسرائيل.

- **حركة الناصريين المستقلين:** تأسست عام ١٩٨٥، وتمثل الحزب السياسي للطائفة السنية، وتعتبر هذه الحركة من أوائل الأحزاب الناصرية في لبنان. وهناك علاقات وثيقة تربط هذا التنظيم مع حركات التحرير الفلسطينية خاصة حركة فتح، وتوجد في هذه الحركة ميليشيات قوامها أكثر من ألف مسلح. ونذكر أنها تعرضت لهجوم ميليشيات الدروز ومسلحي حركة الأمل في عام ١٩٨٤، وعام ١٩٨٥، حيث لحقت بها خسائر فادحة، وقد استأنفت هذه الحركة نشاطها من جديد خلال السنوات الأخيرة.

- **حركة الوحدة الإسلامية:** وتأسست عام ١٩٨٢، وترتبط بعلاقات وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تعارض سيطرة سوريا

علي لبنان. وجدير بالذكر أن لهذه الحركة ميليشيات قوامها ألف فرد، ومزودة ببعض الصواريخ.

وفي ظل النظام السياسي الذي يقضي بتقاسم السلطة بين الطوائف، رأينا أن الصراع الحاد الذي قامت به الطوائف الدينية من أجل مصالحها الشخصية أثار الكثير من الخلافات التي أخذت تتفاقم يوماً بعد يوم، حيث أعقب ذلك وقوع اشتباكات مسلحة بلا نهاية. وفي هذا الشأن نذكر أن التغيرات المتحركة للقوة الفعلية للطوائف أدت إلي ازدياد حدة الخلافات يوماً بعد يوم بين الطوائف المسيحية التي تسيطر علي السلطة في الجيش والحكومة (برئاسة الطائفة المارونية) والطوائف الإسلامية التي تطالب بإعادة توزيع السلطات. ونذكر أن تدفق اللاجئين الفلسطينيين علي الأرض اللبنانية كان من نتائج حروب الشرق الأوسط العديدة، كما دخلت أيضا الجهات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبعض القوة المسلحة إلي هذه الأراضي، فمن الناحية الموضوعية نرى أن هذه الأحداث عززت قوة الطوائف الإسلامية بلبنان، وأثارت من جديد الرغبة في المطالبة بإعادة توزيع السلطات، مما جعل المسيحيين يشعرون بالقلق والارتباك، وبالتالي بذلوا جهوداً لتعزيز قوتهم الذاتية، وفي الوقت ذاته حاولوا الإطاحة بنفوذ المسلمين، وفي هذا الشأن نذكر أن حزب الكتائب المسيحي حشد قواته المسلحة في ١٢ أبريل عام ١٩٧٥، وشن غارة جوية علي حافلة نقل فلسطينيين، كما شن هجوماً علي مناطق تجمع اللاجئين الفلسطينيين متحججاً بمعارضته لنزوح اللاجئين الفلسطينيين إلي الأرض اللبنانية، لكن كان يهدف من وراء ذلك إلي الإطاحة بالقوى المسلمة وفتح حرب العصابات، ومنذ ذلك الحين فتح الستار علي الحرب الأهلية التي استمرت ستة عشر عاماً.

وبعد الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ لم تتوقف تقريبًا الاشتباكات المسلحة بين الطوائف الدينية نفسها وبين الطوائف اللبنانية والقوة المسلحة الأجنبية، كذلك لم تتوقف الاشتباكات المسلحة داخل الطائفة الدينية نفسها. وبناء على الإحصائيات التي أجريت في أكتوبر عام ١٩٨٤، بلغ عدد اتفاقيات وقف إطلاق النار بجميع أنواعها التي توصلت إليها أطراف الصراع المعنية إلى أكثر من ثمانمائة وستين اتفاقية، لكن لم نر قط أى وقف إطلاق نار حقيقيًا ينفذ على أرض الواقع.

وفي عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، طرحت قوى الطوائف اللبنانية خططًا لتسوية الحرب الأهلية، لكنها لم تستطع التوصل إلى تفاهم مشترك نظرًا لأن الطوائف لم تبد أى استعداد للتنازل عن مصالحها، وهكذا استمرت الاشتباكات الدموية دون توقف. وبعد الخسارة التي لحقت بالانتخابات اللبنانية لأمين الجميل عام ١٩٨٨، عين الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل قبل تركه لمنصبه حكومة عسكرية مؤقتة مكونة من ستة من الضباط، وعين قائد القوات المسلحة وهو ميشيل عون في منصب رئيس الوزراء، إلا أن المسلمين بجميع طوائفهم أصروا على إشراف نائب الرئيس بالوكالة سليم الحص على أعمال الحكومة، مما أدى إلى ظهور "حكومتين" في آن واحد، وبالتالي زادت حدة الصراع الطائفي المسلح. وفي هذا الشأن نذكر أن عام ١٩٨٩ كان شاهدًا على وقوع ستة اشتباكات مسلحة ضخمة نذكرها كالتالي :-

في شهر يناير وشهر يوليو وقع اثنان من الاشتباكات الدموية الضخمة بين حركة أمل ومسلحي حزب الله. وتجدر الإشارة إلى أن عام ١٩٨٨، شهد وقوع ثلاثة اشتباكات مسلحة بين هذين الفصيلين، حيث لقي نحو خمسمائة شخص مصرعهم وجرح أكثر من ألف شخص، وفي شهر فبراير وقع صراع مسلح بين الحكومة العسكرية لميشيل عون والقوة اللبنانية

بزعامه جعجع (وهي القوى المكونة من اتحاد مسلحي التنظيمات مثل حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار وحراس الأرز وغيرها من التنظيمات)، وفي شهر مارس وشهر مايو شنت الحكومة العسكرية لميشيل عون حرباً مرتين علي ميلشيات الحزب التقدمي الاشتراكي، أما شهر ديسمبر فكان شاهداً علي وقوع اشتباكات مسلحة حادة بين قوات ميشيل عون والميلشيات المسلمة، وفي ظل دور الوساطة الذي لعبته أطراف عربية معنية، أجاز البرلمان اللبناني في الطائف " وثيقة الصلح الوطني اللبناني " في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٨٩، واضعاً بذلك الأسس لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وفي شهر نوفمبر من العام نفسه انتخب البرلمان اللبناني رئيس البرلمان ورئيس الدولة (ففي الخامس من نوفمبر اختير رينيه معوض رئيساً للبنان، وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه انتخب إلياس الهواري في منصب الرئاسة بعد أن تعرض معوض لعملية اغتيال). وقام الرئيس الجديد بتعيين سليم الحص في منصب رئيس الوزراء، وعزل ميشيل عون من مناصبه العسكرية والحكومية، إلا أن ميشيل عون كبح مشاعره وسيطر علي بعض القوات رافضاً الاعتراف بالحكومة الشرعية. وهكذا ظلت سماء الحرب الأهلية في لبنان علي حالها مليئة بالغيوم. وفي أكتوبر عام ١٩٩٠ تحسنت الأوضاع في لبنان وذلك عندما اتحدت الحكومة اللبنانية والجيش السوري وهزمت قوات ميشيل عون، وعلي الفور بدأت الحكومة اللبنانية بتنفيذ "خطة بيروت" في ظل مساندة الجيش السوري، حيث قامت بإعادة إعمار منطقة موحدة خالية من الحكم الانفصالي المسلح لتنظيمات الميلشيات للطوائف، حيث اعتبرت بذلك خطوة أولى نحو توسيع دائرة سلطات الحكومة تدريجياً علي نطاق الدولة بأكملها. وأخيراً قام مسلحو الطوائف بوقف إطلاق النار بعد مساومات عديدة، حيث شهد شهر ديسمبر انسحابهم من بيروت. وفي شهر مارس عام ١٩٩١، أجازت الحكومة اللبنانية قراراً بتسريح ميلشيات الطوائف وحل

المنظمات المسلحة والاستيلاء على أسلحتها، كما نشرت قواتها داخل الأراضي اللبنانية على مراحل متفرقة، لنتهي بذلك من الأساس الحرب الأهلية التي استمرت ستة عشر عامًا. ورغم ذلك، فإننا نرى أن الحرب الأهلية في لبنان لم تنته إلا على أساس التوصل إلي اتفاق مع جميع الطوائف، فبغض النظر عن المبادئ التي توصلت إليها "اتفاقية الطوائف" أو التركيبة السياسية التي لم يؤثر فيها توزيع السلطات في مؤسسات الحكومات المتعاقبة على توزيع السلطات للطوائف، فلم تجر إلا ببعض التعديلات على توزيع السلطات. ورغم أن أعداد الشخصيات متفاوتة في مجلس الوزراء لسليم الحص (منذ نوفمبر عام ١٩٨٩ حتي ديسمبر عام ١٩٩٢) ومجلس الوزراء لرشيد الصلح (منذ مايو عام ١٩٩٢ حتي أكتوبر عام ١٩٩٢) ومجلس الوزراء لرفيق الحريري (منذ أكتوبر عام ١٩٩٢ حتي الآن)، فإن السلطات موزعة أساسًا بالتساوي بين الطائفة المسيحية والطائفة الإسلامية، فلا تزال الطائفة المسيحية والسنية والشيعية تحتفظ بمناصب الرئيس ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء على التوالي.

الفصل الرابع

الخلافاً الناجمة عن الصراع الطائفي وتأثيره

رأينا أن صراع الطوائف أسفر عن اضطرابات الأوضاع وحروب أهلية طويلة الأمد، حيث وصل الأمر إلى درجة تدخل القوى الأجنبية لعدة مرات، كما أثار سلسلة من الصراعات الدولية، وهكذا زادت الأوضاع الإقليمية توتراً، ففي فترة الحرب الباردة سبق أن لجأت الدولتان العظمتان وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى طرق مختلفة للتدخل في النزاع الطائفي في الشرق الأوسط، وذلك أثناء صراعها على منطقة الشرق الأوسط من أجل الهيمنة على العالم.

ففي لبنان نذكر أن الجبهة اللبنانية بزعامة الطائفة المارونية المسيحية كانت دائماً تطبق سياسات موالية للولايات المتحدة منذ فترة طويلة من الزمن، وبالطبع حظيت بالحماية الأمريكية، وعلى العكس من ذلك حصلت الحركات الوطنية بزعامة الحزب التقدمي الاشتراكي المسلم على تأييد الاتحاد السوفيتي. أما إسرائيل وسوريا فقد تورطتا مباشرة في القضية اللبنانية من أجل مصالحهما الشخصية، حيث وصل الأمر إلى درجة اندلاع الحروب بينهما.

ففي شهر أبريل عام ١٩٧٦، أرسلت سوريا مباشرة قواتها للتدخل العسكري في لبنان من أجل السيطرة على الأوضاع هناك، حيث سيطرت

القوى الإسلامية و فرق العصابات الفلسطينية بذلك علي ثلثي المناطق اللبنانية. وفي أكتوبر عام ١٩٧٦، توصلت كل من السعودية والكويت ومصر وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية هؤلاء الأطراف الستة إلي اتفاقية لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية في مؤتمر الرياض، حيث أرسلت قوى الردع العربية لترابط في لبنان. وفي مارس عام ١٩٧٨ شهدت الأوضاع في لبنان توترًا شديدًا بغزو إسرائيل للبنان للقضاء علي فرق العصابات الفلسطينية التي تتخذ من جنوب لبنان قاعدة لها، وعلي هذا الصعيد صدقت الأمم المتحدة علي قرار رقم ٤٢٥ يقضي بإرسال قوات حفظ السلام للأمم المتحدة لترابط في لبنان، ويحث إسرائيل علي سحب قواتها. ثم أعقب ذلك استمرار انسحاب قوات الدول العربية التي انضمت إلي قوة الردع العربية بالإضافة إلي القوات السورية من لبنان. ومن أجل السيطرة علي وادي البقاع في لبنان قامت ميليشيا الكتائب المسيحية باحتلال مدينة زحلة، وهي المقر الرئيسي لقطاع البقاع والذي تعتبره مركز المواصلات الذي يصل بيروت بطريق دمشق، وبذلك قطعت الطريق الرئيسي الذي يصل القوات السورية بداخل البلاد، مما جعل أيضًا جناح القوات السورية مكشوفًا بالكامل أمام التهديد العسكري الإسرائيلي، وقد انتهزت إسرائيل أيضًا هذه الفرصة وقصفت معسكر القوات السورية ببيروت. وفي ٢٩ أبريل نشرت سوريا صواريخ الدفاع الجوي سام ٦ في وادي البقاع لتعزيز قواتها الدفاعية، لكن إسرائيل طالبت سوريا بسحب فوري لهذه الصواريخ، وهددتها أيضًا بأنها سوف تستخدم القوة العسكرية لتكمير الصواريخ، مثيرة بذلك "أزمة الصواريخ السورية الإسرائيلية"، كما تورطت أيضًا الدولتان العظمتان في هذه الأزمة من أجل مصالحهما. ففي الثالث الثاني من شهر مايو أرسل الاتحاد السوفيتي طراد صواريخ "موسكو" للتوجه نحو المياه الساحلية اللبنانية، لترداد بذلك سفنها الحربية إلي أكثر من ثلاثين سفينة في البحر

الأبيض المتوسط، كما دخلت أيضاً حاملتا الطائرات الأمريكية "فوليستر" و"الاستقلال" إلى البحر الأبيض المتوسط، لتصل بذلك أعداد السفن المقاتلة في هذه المنطقة إلى اثنتين وثلاثين سفينة فقط، وهكذا امتلأت فجأة سماء البحر الأبيض المتوسط من ناحية الشرق بغيوم الحرب. وفي يونيو عام ١٩٨٢ شنت إسرائيل ثانية هجمات جوية كبيرة ومفاجئة علي لبنان متحججة بضربها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحاصرت المنطقة الغربية لبيروت، حيث أطاحت العمليات العسكرية الإسرائيلية بقوى التوازن الضعيفة بين نفوذ الفصائل داخل الأراضي اللبنانية، كما أن الطوائف المسلمة أصابها الضعف من جراء الإطاحة بمنظمة التحرير الفلسطينية وانسحابها من لبنان. وبعد الحرب الباردة لم يعد الشرق الأوسط ساحة لصراع الدولتين العظميين، إلا أنه لم يمنح الاستقرار للبنان. فكانت القوات السورية لا تزال مرابطة في لبنان، كما أقامت إسرائيل ما يسمى " بمنطقة أمنية " في جنوب لبنان، تسيطر عليها القوات اللبنانية في الجنوب بمساندة إسرائيلية، وفي الوقت ذاته لم تتوقف الغارات الجوية علي منطقة جنوب لبنان تحت أي مسمي من الذرائع.

أما في العراق فقد كانت هناك ظروف مشابهة، حيث تعرضت الحكومة إلي مشكلات طائفية شائكة، وفي هذا الشأن نذكر أن مسلمي الشيعة في العراق يمثلون نحو ٦٠% من سكان العراق، وهم متأثرون للغاية بالثقافة الفارسية، حيث تربطهم علاقات وثيقة مع الشيعة الإيرانيين. وجدير بالذكر أن هناك شقاقاً وخلافاً طويل الأمد بين السنة والشيعة في العراق، إلا أن الأوضاع بعد ثورة ١٩٨٥، تحسنت نوعاً ما، فقد بدأت الحكومة تقلد شخصيات شيعية في منصب كبار المسؤولين في الحكومة والجيش العراقي. ورغم ذلك، فإن التنظيم الحربي الشيعي لم يكتف بهذه المناصب السياسية والاجتماعية، لذلك استمر وقوع اشتباكات وحوادث نزاعات علي يد هؤلاء.

وبعد حرب الخليج قامت المنظمات المسلحة الشيعة بالتمرد عدة مرات، نظراً لضعف حكم صدام، لكن الحكومة قمعت بشدة هذه الأعمال. وفي يوليو عام ١٩٩٢، أقامت الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة منطقة حظر طيران في منطقة جنوب العراق عند خط طول ٣٢ شمالاً متحجة بحماية حقوق الإنسان، كما أعلنت أنه سيتم إسقاط الطائرات العراقية علي الفور في حالة تحليقها في هذه المنطقة، والواضح أن إقامة منطقة حظر للطيران أفقدت العراق حقوق السيادة الكاملة. وفي ظل هذه الأحداث شعر الرأي العام بالقلق من أن تصل درجة المشكلة العراقية مثل نظيرتها في لبنان، وعلاوة علي ذلك اعترضت الدولة العربية علي تمزيق العراق.

ومن المؤكد أن الصراع الطائفي أثار اضطرابات طويلة الأمد في المجتمع وصاحبه خسائر ضخمة، مؤثرة علي التطور الطبيعي لاقتصاد والمجتمع والحياة الطبيعية للشعب، ومن المعروف أن الأوضاع المتدهورة الموجودة في مجتمع الشرق الأوسط صعبت من مسيرة تسوية الخلافات الطائفية في هذه المنطقة، كما أن الاشتباكات الدموية المتزايدة أصبحت أكثر عنفاً، كما كبدت الدول والتطور المجتمعي خسائر يصعب تقديرها. وعلي هذا الصعيد نذكر أن الحرب الأهلية طويلة الأمد التي أثارها صراع الطوائف اللبنانية كبدت لبنان خسائر ضخمة، فلبنان التي كانت تعرف في الماضي "باريس الشرق" نراها الآن "محفوظاً بالجروح"، أما منطقة بيروت المزدهرة في الماضي فأصبحت أطلالاً وسط نيران الحرب، وسقطت صورتها كمركز مالي في الشرق الأوسط دون رجعة. وبناء علي إحصائيات المسؤولين في لبنان والتقديرات الدولية نذكر أن هناك مائة وأربعة وأربعين ألفاً ومائتي شخص لقوا مصرعهم أثناء الحرب الأهلية^(١) (وقد وقع ٣٦٤١ حادث تفجير للسيارات، توفي علي إثره أكثر من عشرات الآلاف)، وهناك نحو مائتي

ألف مصاب بجروح خطيرة ومائة وسبع آلاف وأربعمائة مفقود ومشتد تسعمائة ألف شخص، وقد بلغت الخسائر الاقتصادية التي أسفرت عنها الحرب الأهلية في لبنان نحو ٢٥ مليار دولار أمريكي^(١٠)، كما أن أوضاع الاقتصاد الوطني تدهورت يوماً بعد يوم، فنرى أن الإنتاج القومي للبلاد عام ١٩٨٩ كان يعادل فقط من ٧% إلى ٩% نظيره قبل الحرب الأهلية. وقدر التضخم المالي في سنوات بواحد من ثلاثة أرقام، وفي عام ١٩٨٦ بلغ ١٥%. كما أن العديد من الشركات وجبت صعوبة في الاستمرار في ظل فوضى الحرب طويلة الأمد، حيث تعرضت إلي الفشل معلنة إفلاسها واحدة تلو الأخرى، وبالتالي انخفضت أعداد العمالة للموظفين فجأة من مائة وتسعة وأربعين ألف عامل إلي خمسة وأربعين ألف عامل^(١١)، حيث إنخفضت أعداد العمالة لقرابة ٧٠%. ومن أرض الواقع نرى أن تدفق أعداد كبيرة من العاطلين في المجتمع أوجد أيضاً المزيد من الاضطرابات الاجتماعية، وبالتالي دخل لبنان دائرة مفرغة من الاضطرابات.

وجدير بالذكر أن النزاع الطائفي أضعف السلطة المركزية، حيث أقدم مسلحو الطوائف على إقامة سلطة انفصالية، وبالتالي أصبحت الدولة علي مشارف الانقسام. وهكذا أصبحت القوى الطائفية تربة ومرتعاً لنمو الانفصاليين. وعلي هذا الصعيد يعتبر لبنان مثلاً نموذجياً تقريبياً لما ذكرناه، كما أن مثل هذه الأوضاع موجودة أيضاً في دول الشرق الأوسط، نذكر علي سبيل المثال أن التنظيمات الطائفية في العراق بلغت نحو أكثر من عشرة، كما تمتلك أيضاً قوى مسلحة. فقبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية شكلت منظمة الطوائف الإسلامية للشيعة الموالية لإيران "جنة عليا للثورة الإسلامية العراقية" بزعامة هادي هاشم، محاولة بذلك إسقاط الحكومة. ومن أهم القوى الطائفية في العراق نذكر التالي :

- حزب الدعوة الإسلامي (THE ISLAMIC CALL PARTY) ويسمى أيضاً بحزب الدعوة، ونذكر أن هذا الحزب نشأ من الحزب الفاطمي، فعندما هرب الخامنئي إلى العراق تولى رئاسة هذا الحزب وأطلق عليه لقب حزب الدعوة عام ١٩٧٤، وبعد استيلائه على السلطة في إيران عام ١٩٧٩ زاد دعمه لهذا الحزب، حيث أثرى هذا الحزب بأنشطة كثيرة، والواقع أن أهم أعضاء هذا الحزب شخصيات دينية سنية ومهاجرون إيرانيون بمنطقة نديم العراقية.

- حزب الدعوة الإسلامية العراقي: وأسسها محمد الصدر وغيره في عام ١٩٧٥، وهذا الحزب يصدر جريدة تسمى (صوت العراق) وقد سبق أن تعرض هذا التنظيم إلى الحظر من جانب الحكومة، حيث انتقل نشاطه واحداً تلو الآخر إلى العمل السري.

- منظمة العمل الإسلامي: تأسست عام ١٩٦٥، وزعيمها الحالي هو إدريس محمد آية الله، وتصدر عن هذه المنظمة جريدة تحت اسم (العمل الإسلامي).

- حركة المجاهدين الأئمة وأسسها شيخ عبد الله طيف. حفيظ في نهاية السبعينيات^(١٢).

ونذكر أن نشاط منظمة الطوائف الإسلامية للشيععة في العراق كان نشاطاً إيجابياً بعد حرب الخليج، وذلك عندما اتحدت مع قوى المعارضة الكردية وحزب الديمقراطية وحزب القومية، ليشكلوا بذلك أربع قوى كبرى ذات تأثير قوى علي الأوضاع في العراق.

وتجدر الإشارة إلي أنه لا يوجد تنوع طائفي في لبنان فحسب، إنما توجد أيضاً قوة مسلحة طائفية. وفي ظل التركيبة السياسية التي نقضى بتقاسم

السلطات بين الطوائف، رأينا أن العلاقة الوطيدة بين القوة الفعلية للطوائف والصلاحيات التي تتمتع بها في ظل أجهزة السلطة الوطنية قد حثت الطوائف جميعها على ألا تدخر جهداً في تطوير نفوذها الشخصية وقوتها المسلحة. وأثناء الحرب الأهلية اللبنانية التي وقعت بعد اندلاع الصراع الطائفي وجدت السلطة الحاكمة المركزية نفسها معلقة في الهواء حقاً، كما ظل لبنان لفترة طويلة من الزمن في حالة من الصراع الطائفي على الهيمنة وعلى الحكم الانفصالي للعديد من الطوائف (فكل طائفة قناة إذاعية وقناة تلفزيونية وصحيفة موزعة في داخل المنطقة الإدارية التابعة لحكمها، فكانها بذلك دولة داخل دولة)، وقد وصل الأمر إلى درجة ظهور حكومتين في نفس الوقت على الساحة اللبنانية. وفي هذا الشأن علقت وسائل الإعلام الأجنبية قائلة: إن صلاحيات الرئيس اللبناني الأسبق الجميل أثناء حكمه اقتصرت على مقر الرئاسة بقصر بعبدا الذي يعيش فيه. فقد أضعف الصراع الطائفي السلطة المركزية مما أدخل البلاد في دائرة من الاضطرابات، فعمليات الاختطاف والاعتقال وغيرها من الأعمال الإرهابية انبثقت واحدة تلو الأخرى، خاصة وقوع أيضاً أكثر من سبعين حادث اغتيال سياسي ضخم. نذكر على سبيل المثال أن بشير الجميل توفي متأثراً بانفجار قنبلة وضعت في مكتبه بعد اثني وعشرين يوماً فقط من انتخابه رئيساً للبلاد (عام ١٩٨٢)، كما توفي رينيه معوض بعد سبعة عشر يوماً فقط من انتخابه رئيساً في حادث انفجار سيارة وقع في المنطقة الغربية لبيروت (عام ١٩٨٩)، كذلك كان مصير رئيس الوزراء اللبناني السابق كرامي عندما تعرض إلى حادث انفجار قنبلة بطائرة الهليكوبتر التي كان يستقلها. أما بالنسبة إلى الأجانب الموجودين في لبنان فكان من الصعب عليهم الهروب من الحظ العشر، حيث تعرض أكثر من عشرين أجنبياً تبعاً إلى عمليات الخطف. إن الفوضى التي امتدت لفترة طويلة من الزمن والتي أسفرت عن

الصراع الطائفي حولت لبنان إلى " مؤسسة مشوشة " وفي هذا الشأن ذكر نبيه برى بعد انتخابه رئيس برلمان في أكتوبر عام ١٩٩٢، قائلاً: " إن اللحظة التي ستتحول فيها لبنان من كونها شركة إلي كونها دولة قد حانت بالفعل، وهذه رسالة للتاريخ، وإن إلغاء سياسة الطوائف ستعتبر ثمار المصالح الوطنية الشاملة، كما أن قيام طائفة بإخضاع طائفة أخرى أو التغلب عليها لن يحقق هذا الهدف ".

ورغم التهدة النسبية التي تشهدها الخلاقات الطائفية في الوقت الحالي، واتخاذ الحكومة أيضاً العديد من الإجراءات باعتبارها محاولة لتسوية النزاع الطائفي، فإن هذه الإجراءات لن تستطيع أن تحقق أكثر من صلح مؤقت وتهدة للخلاقات الطائفية، نظراً لعدم وجود تركيبة سياسية تؤثر على تقاسم السلطات بين الطوائف، لذلك فإنه من غير المحتمل أن تتم تسوية النزاع الطائفي من الأساس، كما أنه في حالة وجود ظروف مواتية أو حدوث تغيرات كبرى لتوازن القوى الطائفية، فإنه من المحتمل أن يندلع مرة أخرى صراع وخلاف جديدين، تدخل البلاد على إثرهما في دوامة من الاضطرابات.

الهوامش

- (١) ويليم لانغ (أمريكي)، "التسلسل الزمني لتاريخ العالم" (وهذا الكتاب يتطرق إلى بعض القرون القديمة والوسطى)، دار نشر الاتحاد الثلاثي ١٩٨١، ص ٧٤.
- (٢) " شريعة حمورابي " النص رقم ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، كما استشهد من كتاب "تحديات معلومات تاريخ العالم" للكاتب دجوايه ليانغ، دار نشر شانغو ١٩٧٤.
- (٣) أحمد أمين " فجر الثقافة العربية "، طبعة عام ١٩٦٢ لدار النشر التجاري، ص ٣٠.
- (٤) ريتشارد ألين (البريطاني)، " خلفية عن الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبله "، دار نشر كوميرسيل ١٩٨١.
- (٥) ريتشارد ألين (البريطاني)، " خلفية عن الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبله "، دار نشر كوميرسيل ١٩٨١.
- (٦) طالع " موجز عن إسرائيل " صفحة رقم ١١٧، طبعة عام ١٩٩٢ لمركز الأخبار الإسرائيلي.
- (٧) جين إيه جيو، " تاريخ تعاليم الإسلام "، لدار نشر العلوم الاجتماعية الصينية ١٩٩٧، ص ١٩٦ وص ١٩٧.
- (٨) نفس الهامش رقم ٧ ص ١٧٦.
- (٩) نقلاً عن وكالة شين خوا الصينية في ١١ مارس ١٩٩٢، حيث استشهد بالنقرير الصادر عن الشرطة اللبنانية في التاسع من أكتوبر عام ١٩٩٢.
- (١٠) حديث الرئيس اللبناني الذي أدلى للمجلة العربية اللبنانية التي تسمى بـ " القضية " والذي نقلته وكالة شين خوا الصينية في ٢٥ يوليو عام ١٩٩١.

-
- (١١) وفقاً لما ورد في " صحيفة الشعب " الصينية الصادرة في ٢١ مايو عام ١٩٩٢.
- (١٢) نقلاً عن وكالة أنباء الصين الجديدة من الكويت في ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٤.

الباب الثامن

صراع المصالح القومية لا نهاية له

الفصل الأول

تطور علاقات دول الشرق الأوسط بعد الحرب

إن إرساء نظام الرأسمالية علي مستوى العالم، وإنشاء أسواق عالمية وخاصة العدوان الاستعماري لقوى الغرب لمنطقة الشرق الأوسط أطاحوا جميعاً بقوة بالنظام الإقطاعي بدول الشرق الأوسط، حيث أسفر هذا الأمر عن ظهور أزمة القوميات بالشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى أسهمت هذه العواصف والأزمات أكثر في يقظة القوميات جميعها في الشرق الأوسط، حيث زاد تدريجياً الوعي الديمقراطي الوطني المعادي للإمبريالية والاستعمار والإقطاع في مجتمع الشرق الأوسط، متأثراً بحركة التنوير الأوروبية وحركات الاستقلال الوطني، لتصبح السنوات الأولى للقرن العشرين شاهدة أخيراً علي يقظة منطقة الشرق الأوسط وعلي بداية موجات قوية من الاستقلال والتحرير الوطني. ومنذ فترة الحرب العالمية الأولى والثانية حتي بداية السبعينيات نالت دول الشرق الأوسط الاستقلال واحدة تلو الأخرى. ومن المعروف أن لكثير من دول الشرق الأوسط تاريخاً قديماً وحضارة عريقة، إلا أنها تعتبر " عضوة شابة عديمة الخبرة " في ظل منظومة العلاقات الدولية الحديثة. وفي هذا الشأن نذكر أن العلاقات بين دول الشرق الأوسط أصبحت معقدة ومتقلبة نتيجة لرواسب الاستبداد الإقطاعي علي صعيد التطوير السياسي، والأنظمة السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة. إن الأوضاع في الشرق الأوسط أصبحت تشبه "الرمال السياسية المتحركة " في ظل افتقار

الطبقات القيادية التي تحكم هذه الدول للخبرة الجاهزة وتدخل الدول العظمي في المنطقة وغيرها من العوامل المؤثرة، فلا يمكن أن نتوقع بما سوف تؤول إليه الأوضاع في هذه المنطقة.

وقام كثير من العلماء بالعديد من التقسيمات لهذه الدول وفقاً لمعايير مختلفة، فمنهم من قسم دول الشرق الأوسط بوجه عام إلى دول عربية ودول غير عربية، انطلاقاً من خواصها القومية، وفي فترة الحرب الباردة قسمت هذه الدول إلى دول موالية للولايات المتحدة ودول معادية للولايات المتحدة وفقاً للتوجهات السياسية لدول الشرق الأوسط المتأثر بسياسة الدول العظمي، كما قسمت هذه الدول أيضاً إلى دول غنية ودول فقيرة بناء على قوتها الاقتصادية، وقسمت إلى دول منتجة للنفط ودول غير منتجة للنفط، وفقاً لأوضاع استخراج بعض المصادر الطبيعية، وهكذا نرى أن مثل هذه الحالات المتشابهة كثيرة، ورغم ذلك فإننا نرى أن دول الشرق الأوسط تعتبر كيانات فاعلة مستقلة في ظل العلاقات الدولية، ففي الأحوال العادية لا يمكن أن نقرر مدى تطور علاقات الدول بناء على بعض " خواصها " أو " مميزاتها " السابق ذكرها، فمن المحتمل أن تنضم دول ما إلى منظمة سياسية، عسكرية أو اقتصادية إقليمية لسبب ما أو لأسباب كثيرة، لكن ذلك لا يعني أنها ستخضع بشكل كامل إلى قيودها، ومن ناحية أخرى قد تتفكك بعض المنظمات أو التكتلات بسرعة لافتتارها لقاعدة من المصالح المشتركة أو لحدوث تغيرات لمصالح دول الأعضاء. وعلي هذا الصعيد نرى أن هناك أيضاً أمثلة كثيرة لهذه النماذج في ظل تاريخ العلاقات الدولية لدول الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة.

فمنذ الحرب العالمية الثانية ظهر بالتتابع أكثر من عشرين منظمة إما إقليمية أو إقليمية آسيوية في منطقة الشرق الأوسط، لدرجة أن هناك العديد

من المحاولات لإقامة دول موحدة أو اتحاد فيدرالي في الدول العربية متأثرة بأفكار العروبة الفياضة، وذلك في ظل ممارسات العلاقات الدولية. ونذكر في النقاط التالية أهم من كان لهم تأثير كبير في ظل ما شهده الشرق الأوسط من تأسيس بعض المنظمات الإقليمية وممارسات الوحدة.

جامعة الدول العربية: أعلن عن تأسيسها في عام ١٩٤٥، وتعتبر أول منظمة وحدة عربية في العالم العربي بعد الحرب، وكانت لحظة إنشائها تضم كلاً من مصر والسعودية والأردن الهاشمية والعراق وسوريا ولبنان واليمن، حيث وقعت هذه الدول السبع "ميثاق جامعة الدول العربية" ويبلغ عدد دول الأعضاء حالياً واحداً وعشرين عضواً. وتهدف جامعة الدول العربية إلى تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات بين أطرافها، وحماية استقلال وسيادة الدول العربية، ومناقشة وتداول مصالح وشئون هذه الدول وتشجيع دول الأعضاء على التعاون الوثيق في مجال الاقتصاد والمال والمواصلات والثقافة والصحة ورفاهية المجتمع، كما أن هناك احتراماً متبادلاً بين دول الأعضاء للأنظمة السياسية للدول، ولا يجوز استخدام القوة العسكرية لتسوية المنازعات. وجدير بالذكر أن مؤتمر القمة للجامعة العربية يعتبر من أعلى الجهات السلطوية لها، وللجامعة مجلس ومكتب للأمانة العامة. وقد أسست جامعة الدول العربية أكثر من عشرين لجنة وجهازاً متخصصاً بمجال الدفاع المشترك والاقتصاد والتعليم والعلوم والثقافة والإعلام وغيرها من المجالات.

منظمة حلف بغداد: تأسست في نوفمبر عام ١٩٥٥، بناء على "معاهدة بغداد" ودول أعضائها هي: تركيا والعراق وبريطانيا وإيران وباكستان، ومقرها الرئيسي في العاصمة العراقية بغداد، انتقل المقر الرئيسي لهذه المنظمة إلى العاصمة التركية أنقرة في أكتوبر من نفس العام بعد إسقاط

النظام الملكي الإقطاعي العراقي في يوليو عام ١٩٥٨. وأعلنت العراق انسحابها من هذه المنظمة في مارس عام ١٩٥٩، حيث أطلق علي هذه المنظمة اسم "منظمة الحلف المركزية" ويعتبر المجلس الدائم هو الجهة العليا لهذه المنظمة، وهو مقسم إلي أربع لجان دائمة عسكرية واقتصادية مناهضة للأعمال التخريبية ولجنة اتصالات ومكتب الأمانة العامة. وفي الحقيقة كانت هذه المنظمة امتداداً لمنظمة حلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط، حيث كانت تحت سيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الغرب، لذلك تعرضت إلي رفض عام من جانب دول الشرق الأوسط.

الجمهورية العربية المتحدة: أصدرت الحكومتان -المصرية والسورية- بياناً مشتركاً في الأول من فبراير عام ١٩٥٨، حيث قررا اتحاد الدولتين في صورة جمهورية عربية متحدة، والتي تأسست رسمياً في يوم الواحد والعشرين من الشهر نفسه بعد إجراء استفتاء شعبي في الدولتين، حيث عين عبد الناصر رئيساً لهذه الجمهورية والذي كان يعتبر من أهم الشخصيات الممثلة للقومية العربية، فقد رأى عبد الناصر أن الوحدة العربية تعتبر من أسمى أهداف الأمة العربية، ومن أعلي مراحل القومية العربية. والواقع أن اتحاد مصر وسوريا يعتبر تطبيقاً لهذه النظرية. وفي مارس عام ١٩٥٨ انضم اليمن العربي إلي جمهورية الوحدة العربية ليشكل معه ائتلاقاً عربياً. وكان شهر سبتمبر عام ١٩٦١، شاهداً على وقوع انقلاب عسكري في سوريا، حيث انسحبت بذلك هذه الدول واحدة تلو الأخرى من الائتلاف العربي الذي أعلن أيضاً عن تفككه.

الاتحاد العربي الهاشمي: بعد تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، قويت شوكة نفوذ الجمهوريات العربية معرضة بذلك الملكية الإقطاعية إلي ضغوط كبيرة، لذلك أعلن الملك الأردني حسين والملك العراقي فيصل عن تأسيس

هذا الاتحاد في فبراير عام ١٩٥٧، حيث عين فيصل رئيساً للاتحاد العربي الهاشمي، لكن الانقلاب الذي وقع في العراق أطاح بالنظام الملكي لفیصل في ١٤ يوليو عام ١٩٥٨، وهكذا لم يمر علي وجود هذا الاتحاد العربي سوى خمسة شهور فقط.

الكونفيدرالية العربية: بعد أن تولى حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا والعراق علي التوالي عام ١٩٦٣، ناقش مع السلطة الحاكمة لعبد الناصر في مصر مسألة الاتحاد، حيث وقعوا علي " ميثاق القاهرة " في أبريل من العام نفسه، معلنين تأسيس الكونفيدرالية علي مراحل (معروفة أيضاً بتحالف الدول الثلاث) لكنهم أخفقوا في النهاية في تأسيس هذه الكونفيدرالية نظراً لتوتر علاقات الدول الثلاث بعد ذلك.

اتحاد الجمهوريات العربية: وقعت كل من مصر وليبيا والسودان علي "معاهدة الوحدة بطرابلس" في ديسمبر عام ١٩٦٩، معلنة قيام تحالف الدول الثلاث، وكان شهر نوفمبر عام ١٩٧١ شاهداً علي توصل الأطراف الثلاثة إلي إتفاق نحو خطوة جديدة للأمام، حيث قرروا تأسيس اتحاد الجمهوريات العربية في يناير عام ١٩٧٢، إلا أن السودان انسحبت في وقت لاحق نظراً لما تعرضت له من مشكلات داخلية، وقررت سوريا الانضمام إلي هذا الاتفاق. ونذكر أن حكومات الدول الثلاث المصرية الليبية والسورية قررت توحيد الدول الثلاث في صورة اتحاد الجمهوريات العربية، وذلك في السابع من أبريل عام ١٩٧١، حيث وقعت الدول الثلاث في دمشق علي " مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية " في ٢٠ أغسطس من العام نفسه، وفي أكتوبر من العام نفسه عقدت اللجنة الرئاسية الاتحادية المشكلة من زعماء الدول الثلاث أول اجتماع لها في القاهرة، حيث اختير السادات رئيساً للجنة الرئاسية لاتحاد الجمهوريات العربية. لكن بعد ذلك قطعت ليبيا وسوريا

على التوالي العلاقات الدبلوماسية مع مصر نظراً لتصاعد الصراع على الحدود المصرية الليبية وزيارة السادات إلى القدس.

الجمهورية الإسلامية العربية: توصل الرئيس الليبي القذافي من خلال جهوده العديدة إلى اتفاق مع الرئيس التونسي بورقيبة، حيث قررا دمج ليبيا وتونس في صورة جمهورية إسلامية عربية، إلا أنه لم يمر سوى أربعة أيام فقط حتى أثنى بورقيبة عن عزمه، حيث تحولت المصاهرة بين البلدين إلى عداء وعدم انسجام في بضعة أيام.

تكمال مصر والسودان: وقع الرئيس المصري السادات والرئيس السوداني " النميري " على منهج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي في الحادي عشر من فبراير ١٩٧٤، معلنين بدء مسيرة التكامل بين الدولتين على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري، وقد شهدت الدولتان علاقات من التعاون والتسيق لبضع سنين، وفي الثاني عشر من ديسمبر وقع زعيما الدولتين على " ميثاق التكامل " في الخرطوم يقضى بالانتهاء من مسيرة التكامل خلال عشر سنوات، لكن علاقات الدولتين شهدت تراجعاً بعد وقوع الانقلاب في السودان عام ١٩٨٥، وشهد عام ١٩٨٧ توقيع الدولتين على "ميثاق الأخوة"، ليلغي بذلك "ميثاق التكامل" الذي وقع أثناء فترة النميري.

جبهة الرفض: عقد زعماء كل من سوريا والجزائر واليمن الديمقراطية وفلسطين اجتماعاً، حيث أصدروا بياناً، يقضى بتأسيس جبهة الرفض المعارضة لإجراء أي اتفاق مع إسرائيل. وأعلنت دول أعضاء جبهة الرفض عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر والانضمام إلى أعمال المقاطعة الممارسة ضد مصر.

الميثاق السوري العراقي للعمل المشترك: وقعت الدولتان السورية والعراقية " الرفيقتان والشقيقتان " اللتان يحكمهما حزب البعث الاشتراكي العربي ميثاق العمل المشترك في أكتوبر عام ١٩٧٨، حيث أسست لجنة سياسية عليا وجبهة لتوحيد القيادة السياسية. لكن العلاقات السورية والعراقية انقطعت بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، حيث ساندت سوريا حينذاك إيران.

مجلس تعاون دول الخليج: أعلنت دول الخليج الست وهي السعودية والكويت وعمان وقطر والإمارات والبحرين في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١، عن تأسيس مجلس تعاون للدول العربية الخليجية، حيث يهدف إلى تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل في جميع المجالات بين دول الأعضاء، وتعزيز وتوثيق الاتصالات والتبادل والتعاون بين شعوب دول الأعضاء ومن ثم تحقيق الوحدة، ويشجع هذا المجلس على تطوير الصناعة والزراعة وتكنولوجيا العلوم في الدول الست، وإقامة مركز للأبحاث العلمية ومشروعات مشتركة، كما يشجع شركات القطاع الخاص على التعاون في هذه المشروعات. ونذكر أن المجلس الأعلى يعتبر أعلى هيئة سلطوية في مجلس التعاون الخليجي ويرأسه زعماء هذه الدول بالتناوب. ولهذا المجلس أيضا لجنة وزراء ومكتب للأمين العام. ويعقد مجلس التعاون الخليجي مؤتمر قمة نهاية كل عام، كما يعقد وزراء الخارجية والدفاع والبتترول والمالية للدول الست اجتماعات دورية لمناقشة المشكلات الكبرى التي تواجهها هذه الدول ومنطقة الخليج، وذلك للقيام بالتنسيق والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية واتخاذ الإجراءات المشتركة.

الاتحاد الأفريقي العربي: وقع الملك المغربي حسن والرئيس اللبناني والقذافي في وجدة معاهدة لتشكيل تحالف بين المغرب وليبيا في أغسطس عام

١٩٨٤، ونذكر أن مجلس الزعماء يعتبر أعلى جهة سلطوية في التحالف المغربي الليبي، ومقسم إلى لجان سياسية، دفاعية، اقتصادية وثقافية، كما أقيمت محكمة اتحادية، إلا أن العلاقات المغربية الليبية تدهورت ببقاء الملك الحسن بنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز عام ١٩٨٦، حيث حل هذا التحالف إثر ذلك في شهر أغسطس.

مجلس التعاون العربي: أعلن رؤساء الدول الأربع وهي: مصر، الأردن، اليمن العربي والعراق، عن تأسيس مجلس التعاون العربي في السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٨٩، حيث يهدف هذا المجلس إلى تحقيق تعاون على أعلى مستوى بين دول الأعضاء وتوثيق الاتصالات الشعبية في المجالات كافة، والسعى وراء تحقيق أقصى حد من التعاون على صعيد المصالح الاقتصادية المتبادلة، والعمل على إقامة سوق مشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي والعلمي، حتى ترى الوحدة الاقتصادية العربية النور في النهاية. وفي الحقيقة تعرض هذا المجلس إلى التفكك بانضمام مصر إلى قوات الدول المعارضة للعراق بعد اندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

اتحاد المغرب العربي: أعلنت الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا هذه الدول الخمس عن تأسيس اتحاد المغرب في السابع عشر من فبراير عام ١٩٨٩، حيث يهدف إلى تنسيق كامل لسياسات ومواقف الأطراف جميعها، وتوسيع دائرة التعاون الفاعل بين الدول الخمس، ومنح الأولوية لتحقيق التكامل الاقتصادي، لترى الوحدة العربية النور في النهاية، وذلك على أساس احترام الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. ونذكر أن مجلس الزعماء يعتبر أعلى هيئة للتخطيط السياسي، وبالإضافة إلى هذا المجلس يوجد أيضا مكتب للأمانة العامة ومجلس وزراء

الخارجية ولجنة استشارية ولجنة عمل تابعة وبعض اللجان المتخصصة الوزارية.

وحدة اليمن: إن اليمن الديمقراطي واليمن العربي معروفان تاريخياً بأنهما دولة واحدة، ثم استقلا فيما بعد على التوالي، ورغم أن الجانبين دعيا إلى الوحدة، فإن مسيرة الوحدة جاءت بعد معاناة. وقد سبق أن توصل الجانبان إلى اتفاق الوحدة ذات الصلة في عام ١٩٧٠ ، عام ١٩٧٢، لكن الصراع على الحدود والخلافات السياسية أدت إلى تدهور العلاقات بين الجانبين. وفي مارس عام ١٩٨٩، عقدت اللجنة المشتركة لمجلس وزراء الشمال والجنوب اجتماعاً في صنعاء، وشكلنا " لجنة التنظيم السياسي الموحد"، وفي شهر نوفمبر وقع الجانبان على " مشروع قانون الوحدة " وفي الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٢، قررا الجانبان إعلان الوحدة " في صورة الجمهورية اليمنية.

مجموعة الدول العربية الثماني: وقعت دول الخليج الست ومصر وسوريا على " إعلان دمشق " في السادس من مارس عام ١٩٩١، حيث أكدت الدول الثماني في الإعلان أنها ستعتبر المبادئ الأساسية للتحالف العربي وميثاق الأمم المتحدة معايير للعمل العربي المشترك لإقامة نظام عربي جديد متكامل، وأكدت على التنسيق والتعاون في المجال السياسي والاقتصادي والأمني وغيره من المجالات في المستقبل لمواجهة التحديات على هذه الأصعدة، كما أكد في الإعلان على التسوية الشاملة والعادلة للصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية في المستقبل على أساس القرارات المعنية للأمم المتحدة، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، والتعاون مع المنظمات الدولية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

معاهدة العلاقات الخاصة السورية اللبنانية: وقعت كل من سوريا ولبنان على معاهدة العلاقات الخاصة في التاسع عشر من مايو عام ١٩٩١، حيث نصت هذه المعاهدة على الاستقرار والأمن والمصالح المشتركة للدولتين، وعلى قيام الجانبين بالتعاون والتنسيق على أعلى المستويات في المجال السياسي والاقتصادي، والأمني، والثقافة، والعلوم وغيرها من المجالات، وتشكيل لجنة عليا مكونة من رؤساء الدولتين وهيئة تنفيذية مشكلة من نائبي الرئيسين وغيرها من اللجان المتخصصة.

وفي ظل الأحداث الكبرى للعلاقات الدولية السابق ذكرها، رأينا أن دول الشرق الأوسط وقعت جميعها على معاهدات تحالف ثنائية ومعاهدات متعددة الأطراف سواء كانت هذه الدول مؤسسة أم منضمة إلى منظمة إقليمية، أم أسست اتحادا فيدراليا أو تحالفا. ورغم تأثر هذه الدول بالبيئة الدولية والظروف التاريخية للمجتمع وشخصية صانع القرار وغيرها من العوامل، فإن المصالح القومية تعتبر العامل الرئيسي الذي يقرر تحركاتها في ظل العلاقات الدولية. ومن المعروف أن المصالح القومية غير محدودة النطاق، كما أن تأثيرها على العلاقات بين الدول متنوع، ورغم ذلك فإن مصلحة الأمن القومي ومصالح الاقتصاد القومي ومصالح السياسة القومية تعتبر بمثابة قاعدة عامة للمصالح، حيث تعد من أهم الجوانب الأساسية للمصالح القومية، كما تعتبر نقطة الإنطلاق الأساسية التي تقرر تحركات أية دول في ظل العلاقات الدولية.

مصالح الأمن القوي: وتتمثل بشكل أساسي في حماية وجود الكيان الملموس للدولة السيادية، بما في ذلك حماية استقلال السيادة الوطنية ووحدة تراب أراضي الدولة وحياة الشعوب والحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية وغيرها من النواحي. والواقع أن المجتمع الدولي لا يزال في " حالة فوضى"،

فالاخلافات والصراعات بين الدول تحدث بين الحين والآخر، كما أن المجتمع الدولي غير قادر على ضمان أمن كل دولة من الدول نظراً لأن المجتمع الدولي يفتقر إلى وجود مؤسسات " فوق وطنية "، وبالتالي فإن أمن الدولة يعتبر من المصالح الأكثر أهمية وأولوية بالنسبة لأية دولة، فهو أساس قدرة الدولة على البقاء والتطور وممارسة الأنشطة الأخرى.

مصالح الاقتصاد القومي: ترجع أصولها إلى طبيعة عامة في البشر الساعية لتحقيق المصالح المادية، وتعتبر هذه المصالح قاعدة مادية أساسية لممارسة الدولة لجميع أنواع أنشطتها، وبرهاناً على نمو الاقتصاد الوطني وتطور التكنولوجيا العلمية وارتفاع مستوى معيشة الشعب وازدهار المجتمع وغيرها من النواحي. فمدى التطور الاقتصادي لدولة ما يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى القدرة الوطنية الشاملة لهذه الدولة، ويقيد بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر أنشطة الدولة بجميع أنواعها في المجتمع الدولي. لذلك رأينا أن حكومات الدول تضع مصالح الاقتصاد القومي في مكانه مهمة للغاية.

مصالح السياسة القومية: إن السياسة تعتبر تجسيداً مركزياً للاقتصاد. وتوصلياً نذكر أن مصالح السياسة القومية دائماً ما تعتبر تجسيداً لمصالح الطبقة الحاكمة خاصة مصالحها الاقتصادية، وتقرر المصالح الاقتصادية للطبقة الحاكمة ومكانة هذه الطبقة، ودائماً ما تنطلق هذه المصالح من منظور حماية مصالح الطبقة الحاكمة، وتسعى لترسيخ واستكمال وتطوير الأنظمة الأيديولوجية المعنوية بسياسة المجتمع التي تعود بالفائدة على الطبقة الحاكمة، كما تسعى إلى توسيع دائرة تأثير هذه الطبقة على مستوى العالم.

إن تاريخ تطور علاقات دول الشرق الأوسط، بعد الحرب، يوضح بصورة كاملة هذه النقاط، فدول الشرق الأوسط التي نالت استقلالها السياسي

كانت تواجه مسألة كيفية مسألة التخلص السريع من تأثير الاستعمار على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي. ولهذه الدول سواء كانت دولة عربية أم غير عربية أم دولة منتجة للنفط أو غير منتجة للنفط مصالح مشتركة على هذا الصعيد. إلا أن كل دولة لها أيضًا مصالحها الخاصة على صعيد التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه الدول وغيرها من القضايا الملموسة، خاصة أن كثيرًا من المشكلات التي خلفتها سياسة "فرق تسد" التي طبقت في فترة الحكم الاستعماري لا تزال تؤثر حتي الآن تأثيرًا كبيرًا على تطور علاقات دول الشرق الأوسط. ومن بين العوامل الكثيرة التي أثرت على علاقات دول الشرق الأوسط نجد أن مشكلات الثروات الطبيعية (من أهمها الموارد المائية والثروة النفطية) ومشكلات الحدود تعتبر من أبرز هذه العوامل. وجدير بالذكر أن دول الشرق الأوسط التي تمر بمرحلة تطور بعد التأخر النسبي الذي شهدته لا تواجه قضايا تاريخية على صعيد التكامل الوطني فحسب، إنما أمامها طريق طويل جدًا يجب أن تسير فيه لتنسيق العلاقات بين الدولة والدولة، خاصة أنها تفتقر إلي وجود " آلية للتنسيق "، وبالتالي أسفر هذا الأمر عن ظهور خلافات وخصومات بجميع أنواعها في دول الشرق الأوسط أثناء حمايتها لمصالحها الشخصية والسعي وراءها، حيث وصل الأمر إلى درجة اندلاع الكثير من الاشتباكات والحروب. ففي منتصف القرن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اندلع بالفعل أكثر من سبعين صراعًا وحربيًا ما بين صغير وكبير في منطقة الشرق الأوسط، حيث كان الصراع على الثروات الطبيعية والنزاع الناجم عن تقسيم الحدود يعدان من أهم العناصر المحركة لإثارة بعض الحروب.

الفصل الثاني

نزاع وصراع على الموارد الطبيعية (المياه والنفط)

تقع منطقة الشرق الأوسط ما بين خط طول ٨° إلى ٤٢° شمالاً، فهي تابعة للمناطق الإستوائية والمناطق شبة الإستوائية والمناطق شبة الجافة، ومناخها جاف وكمية الأمطار المتساقطة عليها قليلة. وجدير بالذكر أنه لا توجد في منطقة الشرق الأوسط سوى تركيا وإيران المطلة على القطاع الشمالي والمناطق الجبلية بلبان المطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط من ناحية الشرق التي تتجاوز بها كمية الأمطار المتساقطة عليها الألف ملليمتر سنوياً، أما كمية الأمطار المتساقطة في الأماكن الأخرى فهي متفاوتة ما بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ ملليمتر سنوياً، ومعظم الأراضي الصحراوية جافة خالية من الأمطار (لدرجة أن هناك بعض المناطق الصحراوية لا تسقط بها الأمطار لبضع سنوات)، والواقع أن ندرة كمية الأمطار المتساقطة تؤثر بشكل مباشر على الكمية الاحتياطية من المياه الموجودة على سطح الأرض وعلى الكمية الاحتياطية من المياه الجوفية، كما أن المناخ الجاف والحر يبخر أيضاً كمية كبيرة من حصة المياه الموجودة على سطح الأرض لتتشكل بذلك السمات المناخية الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط.

إن المناطق الخالية من المجارى المائية والمناطق التي توجد بها أنهار قارية في الشرق الأوسط تمثل ٧٥% من هذه المنطقة، وتعتبر الصحراء

الليبية وصحراء شبه الجزيرة العربية وهضبة إيران من المناطق الخالية من
المجارى المائية. وتجدر الإشارة إلى أن كمية الأمطار المتساقطة في هذه
المناطق ضئيلة، حتى إننا يمكن وصفها بأنها منعدمة، كما أن كمية البحر في
السنة تتجاوز كمية الأمطار المتساقطة بشكل كبير، وتوجد في بعض المناطق
مياه جوفية (مثل الصحراء الليبية)، إلا أنه يغلب على معظم هذه المناطق
وجود طبقات من المياه المخزنة في الصخور العميقة، لذلك نجد صعوبة
كبيرة في استخراج هذه المياه، وبالتالي تعتبر المياه المخزنة في الصخور
العميقة من الموارد المائية النادرة في المناطق الخالية من المجارى المائية.
أما منطقة وسط هضبة الأناضول وشمال شرق هضبة إيران وهضبة اليمن
ووادي الأردن والمصب المائى بشمال غرب مصر فتعتبر من أهم المناطق
التي يوجد بها أنهار قارية. ونذكر أن نهر أمودريا ونهر هلمند ونهر الأردن
وبحيرة الجليل والبحر الميت وبحيرة وان وبحيرة أورمية تعتبر أيضا من
أهم المناطق التي توجد بها أنهار قارية، وعادة ما توجد مياه كافية في هذه
الأنهار في فصل الأمطار، كما أن الفرق بين كمية المياه في فصل الجفاف
ونظيرتها في فصل الأمطار يقدر بعدة أضعاف. أما بالنسبة إلى المناطق التي
توجد بها أنهار مفتوحة (أي الأنهار التي تصب في البحار أو المحيطات)
فتمثل ٢٥ % من منطقة الشرق الأوسط، ويعتبر وادي نهر النيل وسهول
بلاد الرافدين والمناطق الحدودية لهضبة إيران من أهم المناطق التي توجد
بها أنهار مفتوحة. وجدير بالذكر أن نهر النيل ونهر الفرات ونهر دجلة ونهر
العاصى ونهر خابور تعتبر من أهم الأنهار المشهورة، كما أن كمية المياه من
هذه الأنهار كافية وتعد من أهم الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط،
فهذه الأنهار تعتبر منذ القدم مناطق عاش حولها مجتمع الشرق الأوسط
وتتطور، كما تعتبر أيضا ينبوع الحضارة الاجتماعية للشرق الأوسط.
والواقع أنه يوجد نقص شديد من الموارد المائية في الشرق الأوسط نظرا لأن

مناخ هذه المنطقة جاف وحار، وكمية الأمطار المتساقطة قليلة، كما أن المناطق الخالية من مجارى الأنهار والمناطق التى توجد بها أنهار قارية تشغل مساحة كبيرة من منطقة الشرق الأوسط. وفى النقاط التالى ذكرها نذكر أهم الضغوط التى أدت زيادة التوتر اليومى على الموارد المائية فى هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية.

النمو السريع للسكان: وفى هذا الشأن نذكر أن معدل نمو السكان فى منطقة الشرق الأوسط دائماً فى ارتفاع نظراً للتدهور الاقتصادى والاجتماعى والتأثر بالعامل الدينى، حيث يصل معدل النمو السكاني سنوياً إلى ٤%، أما بالنسبة إلى معدل النمو السكاني فى المناطق الأخرى بالعالم فيصل إلى ١,٧%. وجدير بالذكر أن سكان معظم دول الشرق الأوسط تضاعفت أعدادهم على الأقل منذ الخمسينيات، ولنأخذ مصر على سبيل المثال فعدد سكانها فى الوقت الحالى بلغ ٥٦ مليون نسمة، ورغم أن الحكومة المصرية اتخذت بالفعل بعض الإجراءات لتقليل الضغط على النمو السكاني (نذكر على سبيل المثال قيامها بنشر برنامج تنظيم الأسرة)، فإن عدد سكانها لا يزال يزداد كل عام بمعدل مليون ومائتى ألف شخص، مما يجعلها غير قادرة على تحمل الأعباء الثقيلة. وبناء على تقرير صندوق النقد العربى الصادر عام ١٩٩٣، نذكر أن سكان الدول العربية بلغا مائتى واحد وأربعين مليوناً، حيث سيصل تعدادهم إلى ثلاثمائة مليون شخص بحلول عام ٢٠٠٠^(١).

التطور السريع للتحضر: إن النمو السريع لاقتصاد دول الشرق الأوسط بعد الحرب أحدث تغييراً ضخماً فى هيكل الصناعة، حيث نرى أن التطور الذى شهده عدد كبير من قطاعات الصناعة الناشئة خاصة التطور الذى شهدته الصناعة الثالثة، جذب مجموعة كبيرة من سكان القرى الذين عاشوا على الزراعة فى الماضى، وهذا الأمر لم يؤد إلى التضخم السريع

في المدن الحالية الجديدة فحسب، إنما تمخض عنه أيضًا ظهور الكثير من المدن والمراكز الجديدة، حيث تتراوح نسبة سكان المدن في معظم دول الشرق الأوسط نحو ٥٠%، أما نسبة سكان المدن في دول الخليج فتقترب نسبتها من ٨٠%، كما تقترب نسبة سكان المدن في إسرائيل إلى ٩٠%. وقد تجاوز سكان العاصمة المصرية القاهرة السبعة ملايين شخص. فنرى أن المياه المستخدمة في أغراض الحياة في المدن تساوى فقط ضعف نظيرتها في القرى في ظل الظروف العادية، نظرًا لتحسن ظروف الحياة والأجهزة الطبية، وهكذا أدى التخصر إلى زيادة الكمية المستهلكة من المياه المستخدمة في دول الشرق الأوسط علي نحو سريع.

النمو السريع للإنتاج الصناعي والزراعي والزيادة الحادة من الكمية المستخدمة من المياه: وفي هذا الشأن نذكر أن دول الشرق الأوسط التي نالت الاستقلال بعد الحرب اهتمت جميعها إلى حد ما بتطوير الاقتصاد، حيث أنشأت العديد من المؤسسات الصناعية الجديدة، وفي الوقت ذاته خصصت أموالاً معينة لاستصلاح الصحراء وتوسيع مساحة الأراضي المزروعة، وذلك لحماية استقلالها السياسي. ومن الطبيعي أن يحتاج التطور الصناعي والزراعي في دول الشرق الأوسط إلى كمية كبيرة من الطاقة كأساس لإتمام هذه المسيرة، وبالتالي زاد الاستهلاك من المياه إلى الضعف، ففي عام ١٩٤٩ بلغت الكمية المستهلكة من المياه في إسرائيل (بما في ذلك المياه المستخدمة في أغراض الحياة) ٣٥٠ مليون متر مكعب فقط، وبحلول عام ١٩٨٥ بلغت ٢ مليار و ٢٠١ مليون متر مكعب (إلا أن الكمية المستخدمة من المياه شهدت انخفاضاً فيما بعد نتيجة لتحسين الإجراءات التكنولوجية الموفرة للمياه)، وبالتالي زاد الاستهلاك إلى الضعف^(٢).

التلوث البيئي: الواقع أن التلوث البيئي قلل من الموارد المائية الصالحة للاستخدام الآدمي. وفي هذا السياق نذكر أن دول الشرق الأوسط تشبه الكثير من الدول النامية، فهي في الوقت الذي تعمل فيه علي الإسراع من مسيرة التنمية الاقتصادية، لا تهتم كثيراً بمسألة حماية البيئة، ورغم أنها حققت معدلاً معيناً للنمو، فإنها تسببت أيضاً في تدمير كبير للموارد الطبيعية وظهرت مشكلة التلوث البيئي. وكان تأثير هذا الأمر الإكثّر بروزاً علي الموارد المائية. فإلقاء نفايات المصانع من المياه الملوثة، والتخلص من مواد الخام للصناعات الكيماوية أدى إلي التلوث الشديد لمياه الأنهار وموارد المياه الجوفية. ونذكر علي سبيل المثال أن تركيا وسوريا لم تهتما بمسألة حماية البيئة لأعلي نهر الفرات أثناء عملية تطوير الصناعة، مما تسبب في عدم صلاحية مياه الشرب تقريباً لأسفل حوض النهر الذي يمر بالأرض العراقية، كما أن إفراط إسرائيل في استخراج المياه الجوفية في غزة المحتلة وسواحل البحر الأبيض المتوسط، أدى إلي تلوث طبقات المياه الجوفية بالمناطق الساحلية بمياه البحر التي تسربت إليها، مما جعلها غير صالحة للشرب.

التأثيرات الناجمة عن الاستغلال الجائر: إن معظم الأنهار وطبقات المياه الجوفية في منطقة الشرق الأوسط عابرة لحدود الدول. والواقع أن الدول المعنية لا تستطيع تقديم التعاون 'علي صعيد الاستغلال المناسب للموارد المائية فحسب، بل علي العكس نجد أن العلاقات بين بعض الدول إما متوترة للغاية أو تشهد حالة من العداء، وذلك نظراً لأسباب تاريخية واجتماعية معقدة. فدائماً ما تهتم هذه الدول بمصالحها الشخصية فقط أثناء استغلالها واستخدامها للموارد المائية، لدرجة أن البعض قد يستغل خلسة هذه الموارد، مما يؤدي إلي نضوب الموارد المائية ببعض المناطق قبل الأوان وزيادة الضغط علي الموارد المائية بالشرق الأوسط.

وقد سبق أن تقدمت الدول المعنية بالعديد من المشروعات وإجراءات الإنقاذ لتسوية مشكلة نقص الموارد المائية. إلا أنه كان من الصعب تنفيذ بعض المشروعات، أما البعض الآخر فكان مردوده غير كبير نظرًا للقيود التي تفرضها الظروف السياسية والاقتصادية والتكنولوجية العلمية وغيرها من العوامل. ونذكر في النقاط التالية أهم هذه المشروعات.

مشروع نقل ثلوج القطب الجنوبي: يمثل الماء العذب في الثلوج الموجودة علي سطح الكرة الأرضية نحو ٧٠% وذلك وفقًا للإحصائيات، كما أن القطب الجنوبي يتجمع فيه أكثر من ٩٠% من ثلوج الكرة الأرضية، وفي حالة تذويب بعض هذه الثلوج لتصبح ماءً فيمكن أن يستخدمه البشر لفترة تمتد أكثر من آلاف أو مئات السنين. وبناءً علي هذه التقديرات عقدت إحدى الجامعات الأمريكية اجتماعًا دوليًا لاستغلال واستخدام جبال الثلج في عام ١٩٧٧، وفي العام نفسه وضعت السعودية وإحدى الشركات الفرنسية خطة لسحب جبال الثلج للقطب الجنوبي، حيث استعدت لتنفيذ هذا المشروع عام ١٩٨٢. وقد اختير جبل ثلج طوله ١,٦ كيلو متر، وارتفاعه نحو أكثر من ٣٠٠ متر ووزنه نحو ١٥٠ مليون طن وفقًا لهذا المشروع، حيث تقوم سته سفن بسحبه ونقله إلي ميناء جدة بالسعودية، وسينفذ هذا المشروع علي خطوتين، تتمثل الخطوة الأولى في سحب الجبل الثلجي بالقرب من إحدى الجزر الإستوائية بالمحيط الهندي، حيث تتحول الأجزاء المذابة من الجبل الثلجي إلي موجات متدفقة من المياه يتم تخزينها لتوليد الكهرباء، وفي الوقت ذاته تستخدم سفينة ضخمة في نقل الماء العذب إلي الشرق الأوسط، أما الخطوة الثانية فتتمثل في نقل الجبل الثلجي الذي ظل باقيًا، ويصل وزنه إلي مليون طن مباشرة إلي ميناء السعودية. ورغم أن الأمير محمد فيصل الذي كان مسئولًا عن أعمال تحلية مياه البحر حينذاك

رأى إمكانية تطبيق هذا المشروع بشكل عملي، فإنه حتى الآن لم يتمسك بتنفيذه.

تحلية مياه البحر: من المعروف أن مياه البحر تعتبر من أغنى الثروات الطبيعية علي الكرة الأرضية (فمياه البحر تمثل ٧٠% من المياه الموجودة علي سطح الكرة الأرضية)، كما أن الشرق الأوسط الذي يفتر إلي المياه يقع في موقع يحده " ثلاثة محيطات وخمسة بحار "، ورغم ذلك فإن تحلية مياه البحر تعتبر عملية سهلة، كما أن الأموال التي تنفق في هذا المشروع طائلة للغاية. وفي الوقت الحالي نجد أنه فضلاً عن قدرة الدول الخليجية المنتجة للنفط التي تمتلك أموالاً وفيرة علي القيام بتحلية المياه، فإن الدول الأخرى لا تجد أمامها سوى أن " تتحسر علي عجزها أمام هذا الأمر " وفي هذا الشأن نذكر أن من بين دول الخليج المنتجة للنفط حالياً وجدنا أن السعودية والكويت ودولة الإمارات وغيرها من الدول خصصت مبالغ طائلة لبناء مصانع تحلية مياه البحر، من بينها محطة تحلية المياه الموجودة في الكويت، حيث تمثل ٧٠% من حجم استهلاك المياه في الدولة، أما بالنسبة إلي محطة تحلية المياه في الإمارات فتتمثل أكثر من ٥٠% من حجم استهلاك المياه بها، ورغم أن السعودية أثمرت عشرين مليار دولار أمريكي في بناء أنواع عديدة من مصانع تحلية مياه البحر، فإنه لم تتم تسوية سوى ٢,٥% من مشكلة مصادر المياه العذبة. وفي بداية الثمانينيات سبق أن قامت إسرائيل أيضاً ببناء مصنع لتحلية مياه البحر في حيفا، حيث وظفت نحو ٨٠٠ مليون دولار أمريكي لهذا المصنع، وتصل قدرته الإنتاجية من المياه العذبة إلى حوالي ٨٠ مليون متر مكعب، ونذكر أن تكلفة كل جالون من المياه تصل إلي ١,٧ دولار أمريكي، وذلك بعد خصم حساب التكلفة الإنتاجية ومصاريف الصيانة. وتبحث إسرائيل الآن مسألة استخدام الطاقة النووية في

إنتاج الماء العذب، إلا أن هناك مشكلات تكنولوجية كثيرة لم تتم تسويتها حتى الآن، فخلال هذا القرن لن نرى أيضا أساليب إنتاجية ضخمة لتحلية المياه باستخدام الطاقة النووية أو أساليب أخرى تحقق نجاحًا اقتصاديًا.

مشروع نقل المياه الإقليمية: يعمل هذا المشروع أساسًا على توزيع الثروات الطبيعية بصورة منسقة داخل منطقة الشرق الأوسط. وقد سبق أن روج زعماء الحركة الصهيونية اليهودية قبل إقامة الدولة الإسرائيلية إلى فكرة نقل مصر لمياه النيل إلى شبه جزيرة سيناء، وبعد توقيع مصر وإسرائيل معاهدة السلام طرحت إسرائيل فكرة نقل مياه نهر النيل إلى صحراء النجف عبر شبه جزيرة سيناء، لكن هذه الخطة تجمدت لمعارضة الدول العربية الشديدة. أما تركيا فاقترحت مشروع " أنابيب السلام لنقل المياه " في عام ١٩٨٦، ويمكن إيضاح الأفكار الأساسية لهذا المشروع كالتالي، مد أنبوبين كبيرين من الخرسانة الأسمنتية من جنوب تركيا الغني بمصادر المياه، حيث يتم نقل المياه إلى الكويت وشرق السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات، وهي من دول الخليج المنتجة للنفط من خلال إحدى الأنبوبتين التي تمر بالعراق، أما الأنبوبة الأخرى فتتمر على الأراضي السورية والأردنية والإسرائيلية لتصل في النهاية إلى جدة بالسعودية. وجدير بالذكر أن الطول الإجمالي لأنابيب نقل المياه يصل إلى ٦٥٥٠ مترًا، كما سيتم تخصيص ٢١ مليار دولار أمريكي لهذا المشروع، ومن الممكن أن يصل حجم المياه المنقولة بعد الانتهاء الكلي من المشروع إلى ٦٠٠ متر مكعب يوميًا، ولا تتعدى تكلفة مكعب المياه الواحد دولار أمريكي، وهي أقل بكثير مقارنة بتكلفة مياه البحر من الناحية الاقتصادية. وقد سبق أن دعت تركيا مرارًا في مؤتمر الثروات الطبيعية للشرق الأوسط إلى تطبيق هذا المشروع، حيث كانت تهدف أساسًا إلى " نقل المياه مقابل البترول"، لتوظف بعد ذلك دخل نقل المياه في تعويض العجز التجاري الناتج عن نقص

المصادر النفطية وشراء النفط، حيث تسعى إلى تحقيق فوائد اقتصادية. وهكذا نرى أن تركيا تريد استغلال "دبلوماسية المياه" في المشاركة بشكل أكبر في شؤون الشرق الأوسط، لتعلب دور الدولة العظمى الإقليمية في هذه المنطقة. وفي هذا الشأن ساورت الشكوك الدول المنتجة للنفط تجاه هذا الأمر، فمن ناحية نرى أن الدول المنتجة للنفط قامت بالفعل بإنشاء مصانع ضخمة للغاية لتحلية مياه البحر، ولا ترغب في تحمل الخسائر نتيجة لإنشاء أنابيب جديدة لنقل المياه، ومن ناحية أخرى وهي الأكثر أهمية، فإن الدول العربية لا ترغب في أن تخضع للآخرين بسبب المياه، وترى أن سياسة حرب المياه التي تطبقها تركيا باعتبارها دولة عربية وعضواً أيضاً في حلف الناتو تتطوى عليها أزمات ومشكلات، لذلك ينبغي الحذر من استعاده تركيا لأحلام الإمبراطورية العثمانية القديمة⁽³⁾.

امتلاك إسرائيل لتكنولوجيا عالمية من الدرجة الأولى علي صعيد توفير المياه، فتكنولوجيا الري بالتنقيط جذبت أنظار العالم من المعروف أن إسرائيل تستخدم أنبوبة مطاطية لنقل المياه مباشرة إلى جذر النبات، وفي الوقت نفسه تستخدم الكمبيوتر في إجراء تحاليل تعقبية أوتوماتيكية في حالة تعرض النبات لنقص المياه وتستخدمه أيضاً في السيطرة علي عملية نقل المياه، وبذلك فهي تستغل الموارد المائية المحدودة استغلالاً كاملاً، وبالتالي لم يخف هذا الأمر الخسائر الناتجة عن فقد وتبخر المياه أثناء الري العادي، ومن ثم تحقيق الهدف المرجو منه ألا وهو توفير المياه كما قلل من درجة ملوحة التربة نتيجة لتجنب عملية البخر الكثير. وهكذا نرى أن تكنولوجيا توفير المياه ذات مغزى أهم في منطقة الشرق الأوسط المعروفة بمنطقة الطقس الجاف والبخر الهائل. وفي الوقت الحالي انتشرت تكنولوجيا الري بالتنقيط في إسرائيل بالفعل، فقد استخدمت هذه التكنولوجيا بصورة واسعة في إتمام المحاصيل الزراعية بجميع أنواعها للإنتاج الزراعي، حتي إنها استخدمتها في تخضير المدن وحدائق الشركات

والمدارس والبيوت العادية، إلا أنه باستثناء إسرائيل فلم تكن هناك قدرة علي تعميم استخدام هذه التكنولوجيا حتي الآن في مناطق كثيرة بالشرق الأوسط. وندير بالذكر أن محاولة إسرائيل لاستخدام النباتات التي تحتوى علي كمية قليلة من الأملاح في الأراضي الصحراوية المروية بالتنقيط حققت نجاحاً، وسوف يتم استخدامها علي نطاق واسع تدريجياً.

وتماشياً مع النمو السريع الذي شهده اقتصاد دول الشرق الأوسط، وارتفاع مستوى معيشة الشعب، فقد حدثت أيضاً زيادة سريعة في حجم كمية المياه المستخدمة سواء في الإنتاج أو في الأغراض الحياتية، وهو ما جعل مشكلة الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني في الأصل من نقص المياه تزداد خطورة يوماً بعد يوم. فوفقاً للإحصائيات الصادرة عن المنظمات المعنية بالأمم المتحدة نرى أن هناك عشرين دولة تعد من أكثر دول العالم جفافاً في العالم عام ١٩٩٠، من بينها إحدى عشرة دولة تقع في الشرق الأوسط، وبحلول بداية القرن القادم ستصبح مشكلة نقص المياه أكثر خطورة.

معدل نصيب الفرد من الماء العذب في الدول الأكثر جفافاً بالشرق الأوسط (الوحدة: متر مكعب)

دولة	عام ١٩٩٠	عام ٢٠٢٥	دولة	عام ١٩٩٥	عام ٢٠٢٥
الكويت	٧٥	٦٢٠	قطر	١١٧	٧٣
البحرين	١٧٩	٩٥	السعودية	٣٠٦	١١٧
الإمارات	٤٤٥	١٥٧	الأردن	٣٢٧	١٢٧
تونس	٥٤٠	٣٦٥	إسرائيل	٤٦١	٢٩٤
صومال	٩٨٠	٣٩٨	الجزائر	٦٨٩	٣٩٩

مصدر المعلومات: التقرير المعني بالتوقعات ذات الصلة بأعداد السكان المقدم من الأمم المتحدة^(١)

وجدير بالذكر أن شبكات مياه الأنهار الثلاث الكبرى لنهر النيل ونهر الفرات ودجلة ونهر الأردن تعتبر من أهم الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط. وللعلم فإن نهر النيل لا يعتبر من أكبر الأنهار في هذه المنطقة فحسب، إنما يعتبر أيضًا ثاني أكبر الأنهار بالعالم، حيث يبلغ طوله ٦٦٧٠ كيلو مترًا، ويغطي حوض النيل مساحة تقدر بنحو مليونين وثمانمائة وسبعين ألف كيلو متر مربع، ومن أهم روافد هذا النهر نهر النيل الأزرق ونهر النيل الأبيض، حيث يتحد هذان الفرعان في الخرطوم ليشكلا النيل، ويظهر رافد آخر شمالا وهو نهر عطبرة. ويقدر الجريان السطحي السنوي لنهر النيل في الأراضي السودانية والمصرية بنحو ٨٥ مليار متر مكعب، من بينهما ٢٥ مليار متر مكعب مصدرهما نهر النيل الأبيض، و ٥٠ مليار متر مكعب قادم من النيل الأزرق وعشرة مليارات متر مكعب قادمة من نهر عطبرة. ويمر نهر النيل بتسع دول أفريقية هي تنزانيا ورواندا وبورندي وأوغندا وكينيا وزائير وإثيوبيا والسودان ومصر، وتعتبر مصر والسودان اللتان تقعان في أسفل حوض النهر من أكثر الدول المستفيدة من النهر. خاصة مصر، فنهر النيل مهم للغاية بالنسبة لمصر نظرًا لجفاف مناخها وندرة الأمطار المتساقطة عليها. وعلي أرض مصر تتجسد مقولة الفيلسوف اليوناني القديم هيرودوت "إن مصر هبة النيل" فالحضارة المصرية باقية منذ القدم وحتى الآن بفضل هذا النهر.

أما بالنسبة إلي نهر الفرات ودجلة فيعتبران من أهم الأنهار في غرب آسيا، وينبع نهر الفرات من الجزء الأوسط لهضبة الأناضول الواقعة في الأراضي التركية، وتعتبر مياه الأمطار المصدر الأساسي لمياه هذا النهر، ويمر هذا النهر بتركيا وسوريا والعراق، ويبلغ طوله ٢٧٥٠ مترًا، وتقدر

مساحة حوض الوادى بنحو ٦٧٣ ألف كيلو متر مربع. ومن أهم روافده نهر الزاب ونهر الخابور. أما نهر دجلة فينبع من جنوب شرق تركيا وطوله ٢٠٤٥ مترًا وتبلغ مساحة حوض النهر نحو ٣٧,٥ متر مربع، وتتساب مياه النهر متجهة إلي الأراضي العراقية، حيث يلتقي نهر قرنة في أسفل حوض النهر مع نهر الفرات ليكونا معًا شط العرب الذى يصب في الخليج الفارسي. ويبلغ الجريان السطحي السنوى للنهر ٧٥ مليار متر مكعب، وهكذا ترى أن هذين النهرين يعتبران شريان الحياة للدول التي تطل علي ضفافهما، حيث شهدا ظهور حضارة الرافدين الرائعة، ليصبجا بذلك أحد منابع الحضارات العالمية الأربع.

تعتبر شبكات مياه نهر الأردن أقل شبكة مياه من حيث الموارد المائية من بين شبكات المياه الثلاثة الكبرى في الشرق الأوسط، فنهر الأردن من الأنهار القارية، يبلغ طوله ٣٦٠ كيلو مترًا، وينبع من جبل هيلمد الواقع بين سوريا ولبنان، ويمر هذا النهر بسوريا ولبنان والأردن وإسرائيل، ويدخل بحيرة طبرية، ثم يصب في البحر الميت بعد خروجه من بحيرة طبرية، ويعتبر نهر الأردن من الأنهار الحدودية بين سوريا والأردن وبين الأردن وإسرائيل، ويبلغ الجريان السطحي السنوى لهذا النهر نحو مليار و ٣٠٠ مليون متر مكعب، وأهم روافده نهر اليرموك، وتوجد روافد أخرى لهذا النهر مثل نهر بانياس ونهر الحصباني وغيره من الروافد، وتبلغ مساحة عرض النهر في فصل الجفاف من سبعة إلي ثمانية أمتار فقط. ورغم ذلك فإنه لا يزال يلقب مع نهر النيل ونهر دجلة والفرات بشبكات مياه الأنهار الثلاث الكبرى في الشرق الأوسط، وهكذا رأينا من خلال ذلك مدى نقص المياه في الشرق الأوسط.

وفي ظل ظروف نقص موارد المياه، حاولت دول الشرق الأوسط بشتى الطرق والوسائل الحصول علي المزيد من المواد المائية، مما أدى إلى ظهور حرب الصراع علي الموارد المائية منذ القدم من الناحية الموضوعية. وفي هذا الشأن نذكر أن شبكات مياه الأنهار الثلاث وهي نهر النيل ونهر دجلة والفرات ونهر الأردن تعتبر المصدر الأساسي للموارد المائية بمنطقة الشرق الأوسط، وهذه الأنهار تعتبر من الأنهار التي تمر بالعديد من الدول، كما أن أكثر من ٦٦% من منابع أنهار الدول العربية قادمة من دول غير عربية.

وفي الحقيقة، يعتبر وادي نهر النيل من أغزر الأنهار بالموارد المائية من بين شبكات المياه الكبرى الثلاث في الشرق الأوسط، لكن مشكلة استغلال الموارد المائية بين الدول المعنية لم تضع لها نهاية قط. فدائما ما تهتم مصر كثيرا باستغلال الموارد المائية، وفي هذا الشأن نذكر أن مصر في العصور القديمة قامت بإنشاء منظومة للرى والصرف وذلك لتطوير الإنتاج الزراعي. فتاريخيا نرى أن هناك علاقة وثيقة بين ظهور الدولة مركزية السلطة وهي الأولى علي مستوى العالم في مصر القديمة وطرق الإنتاج. أما في بداية هذا القرن فقامت مصر ببناء أول سد في أسوان مع ما تشهده هذه الدولة من نمو الاقتصادي وتطور الاجتماعي وزيادة حجم احتياجاتها من المياه. ومنذ عام ١٩٦٠ حتي عام ١٩٧٠، استثمرت مصر أيضا مليار دولار أمريكي في بناء السد العالي بأسوان، وبعد بناء السد أقيم خزان ناصر وهو ثاني أكبر بحيرة صناعية في العالم، تبلغ مساحتها ٥٢٠٠ كيلو متر مربع، حيث يقدر حجم المياه المخزنة لهذه البحيرة ١٧٣٠ متر مكعبا. وتجدر الإشارة إلي أن مساحات الرى زادت لتصل إلي أكثر من مليون هكتار بعد بناء السد العالي في أسوان، وتبلغ القدرة الإنتاجية للكهرباء

لهذا السد في السنة مليار كيلوات، وتقدر تكلفة هذا المشروع فقط بـ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي^(٥).

ومن المعروف أن نهر النيل يعتبر بالنسبة لمصر عمود النشاط الاقتصادي وأساس حياة المجتمع نظراً لعدم وجود موارد مائية أخرى في مصر، فالأمر لا يقتصر فقط على كون هذا النهر موقعاً للمصالح الاقتصادية المصرية، إنما يتعلق أيضاً في المقابل بمصلحة الأمن القومي المصري، لذلك فالحكومة المصرية تولي اهتماماً إلي حد ما بالتعاون مع الدول المعنية على صعيد مسألة استغلال مياه نهر النيل. فقديماً وقعت مصر والسودان على اتفاقية استغلال مياه نهر النيل في عام ١٩٢٩، أما عام ١٩٥٩ فقد شهد توقيع هاتين الدولتين على الاتفاقية المعنية بتوزيع حصة مياه نهر النيل تماشياً مع زيادة متطلبات النمو الاقتصادي في مصر. وفي الثمانينيات طرحت مصر مشروع تغيير مجرى مياه نهر النيل، حيث كانت تنوى بناء قناة طولها ٣٦٠ كيلو متراً في الأراضي السودانية، وبذلك لن تمر مياه النهر في المستنقعات السودانية الضخمة لتغير مسارها وتدخل مصر عبر القناة. والواقع أن هذا المشروع يعود بالفائدة على الجانبين فخفض كمية المياه المارة بالمستنقعات التي تبلغ مساحتها أكثر من ٣٠ ألف كيلو متر مربع، سيستفيد منه الجانب السوداني في تصريف مياه الفيضان وتوسيع الرقعة الزراعية، وفي الوقت ذاته ستحصل مصر أيضاً على المزيد من مياه النهر بسبب انخفاض عملية البخر في الأجزاء العليا من حوض النهر. ولذلك أدرج هذا المشروع في خطة بناء التكاثر الاقتصادي المصري السوداني. إلا أن هذا المشروع قد تجمد نظراً لاندلاع حرب أهلية ضخمة في السودان عام ١٩٨٣، ولأسباب مالية وغيرها من الأسباب. وقد حدث جفاف كبير دام أكثر من عشر سنوات في أفريقيا منذ نهاية السبعينيات، حيث انخفض مستوى مياه خزان

ناصر عام ١٩٨٨، إلى أدنى مستوى له في التاريخ (انخفض من ١٨٠ مترًا إلى ١٥٠ مترًا)، وقد أقيمت مصر على التعاون الإيجابي مع دول حوض النيل لحظة بداية الجفاف الكبير، كما دعت إلى تأسيس منظمة " الأندوجو " ومعناها (الأشقاء في اللغة السواحلية) في عام ١٩٨٣، حيث انضمت دول حوض النيل إلى هذه المنظمة ماعدا إثيوبيا وكينيا، حيث أصبحت مصر والسودان وأوغندا وزائير وروندا وغيرها من الدول الأعضاء الرسميين، أما تنزانيا فكانت عضواً مراقباً في هذه المنظمة. ونذكر أن منظمة "الأندوجو" عقدت مؤتمرات وزارية عديدة خلال بضع سنين، كما شكلت لجنة متخصصة في مارس عام ١٩٨٩، لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المعنية.

وقد اتخذت مصر دائماً مواقف متشددة للغاية لحماية مصادر مياه نهر النيل، ففي نهاية الثمانينيات أجرى الرئيس الإثيوبي "منجستو هيلاماريام" العديد من الزيارات إلى موسكو للحصول على مساعدات الاتحاد السوفيتي لبناء عشرين سداً على نهر النيل الأزرق في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في إثيوبيا، وفي ذلك الوقت أرسل الاتحاد السوفيتي أعضاء مختصين بتكنولوجيا المشروعات لإجراء العديد من الدراسات الميدانية حول مسألة اختيار مكان السد في إثيوبيا. ولم تقف مصر مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث فقد، اتخذت الحكومة المصرية على الفور ردود أفعال شديدة، حيث حذرت إثيوبيا بأنه لا يجوز إقامة سدود ذات أهداف سياسية في أعلى حوض نهر النيل، وإلا فلن تتورع مصر عن اللجوء للحرب. ونذكر أيضاً أن مصر استعادت شبه جزيرة سيناء بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، حيث خططت لنقل مياه النيل إلى سيناء، كما انتوت إمداد صحراء النقب الإسرائيلية بمياه الري، لكن إثيوبيا عارضت المشروع المصري لنقل

المياه إلى إسرائيل في مؤتمر دافوس الاقتصادي الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٠، حيث أيد الكثير من الدول المشاركة هذا الرأي. ورغم ذلك فإن مصر لم تقتنع بهذا الرأي، حيث قال الرئيس السادات " إذا قامت إثيوبيا بأى عمل يوقف مشروعنا لاستغلال مياه النيل، فلن نجد أمامنا خياراً سوى استخدام القوة العسكرية"^(١)، وبعد الجفاف الذى شهدته الثمانينيات طرحت دول أعالي حوض النيل من جديد في التسعينيات إقامة مشروعات الرى، إلا أن موقف مصر المتشدد لم يتغير، ففي أكتوبر عام ١٩٩١ أصدر وزير الدفاع المصري حسين طنطاوى بياناً أكد فيه للمرة الثانية على " أننا لم ننس قط أن نهر النيل يعتبر شريان الحياة لمصر، لذلك لن نستطيع إقصاء إمكانية استخدام القوة العسكرية في حالة عدم جدوى المساعي السلمية"^(٢). وحالياً لم تقدم إثيوبيا حتى الآن وغيرها من دول أعالي حوض النيل على مشروعات الرى التى تعرض أمن الموارد المائية لمصر للخطر، وبالتالي لم يزد تدهور العلاقات بين هذه الدول بعد هذا الحد.

ورغم أن نهر الأردن يعرف بأنه إحدى شبكات مياه الأنهار الكبرى الثلاث في الشرق الأوسط، فإن الموارد المائية الفعلية في هذه المنطقة محدودة للغاية، وبالتالي أصبحت مشكلة نقص المياه أكثر خطورة يوماً بعد يوم تماشياً مع النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى، لذلك رأينا أيضاً أن الصراع على الموارد المائية في حوض نهر الأردن بدأ بالفعل في بداية هذا القرن. ففي إسرائيل يوجد نقص في الموارد المائية، فمعدل كمية الأمطار المتساقطة سنوياً أقل من ٢٢٠ ملمبترًا، كما أن الموارد المائية الموجودة في باطن الأرض محدودة للغاية. وبناء على ذلك وضعت الحكومة الإسرائيلية دائماً وأبداً " مسألة الأمن المائى " في مكانة تتساوى في الأهمية مع الأمن القومى. وجدير بالذكر أننا شاهدنا نشاطاً إيجابياً لرواد الحركة الصهيونية

لليهود على الساحة الدولية قبل قيام الدولة الإسرائيلية، حيث أخذوا يروجون في كل مكان إلى أن الدولة اليهودية التي يتخلونها تسعى للحصول على المزيد من الموارد المائية. وفي عام ١٩٠٣ بعث تيودور هرتزل رسالة إلى الإدارة البريطانية والحكومة المصرية على التوالي يقنعهما فيها بنقل مياه نهر النيل إلى شبه جزيرة سيناء، لتحقيق التصورات الأولية لتنظيم أمور المهاجرين اليهود في شبه الجزيرة، كما بعث حاييم وايزمان برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج في فبراير عام ١٩١٩، يطالبه فيها بضرورة أن يضم نطاق الوطن للقومية اليهودية إلى نهر اللباني وجبال هيلمند، وغيرها من المناطق التي تمتلك مصادر مائية كافية، حيث تعتبر هذه المناطق من أهم المصادر المائية لشبكة مياه نهر الأردن. وفي عام ١٩٢٠ بعث بن جوريون ممثلاً لنقابة عمال اليهود إلى حزب العمال البريطاني، ليؤكد للمرة الثانية على دعوة حاييم وايزمان. وفي عام ١٩١٩ روجت المنظمة الصهيونية اليهودية أيضاً في مؤتمر باريس لآمالها في ضرورة أن تضم الحدود الفلسطينية بمنطقة أوشناسيد لساحل البحر الأبيض المتوسط وغيرها من المناطق^(٨)، كما اعتبر زعماء الحركة الصهيونية اليهودية سعيهم للحصول على مصادر مائية كافية من الأعمال الأساسية لتتحول أحلامهم بإقامة الدولة إلى حقيقة. وبعد حصول بريطانيا على حكم الانتداب في فلسطين عام ١٩٢٢، وقعت شركة روتبيرغ التي تنتمي إلى التنظيمات الاجتماعية اليهودية "إيساف" مع السلطة الحاكمة البريطانية المنتدبة اتفاقية، حصلت بمقتضاها على تراخيص بناء مشروعات الري على نهر الأردن وروافده من نهر اليرموك وعلى حق استغلال الأنهار القارية والبحيرات الفلسطينية. ولم يمض وقت طويل على إقامة الدولة الإسرائيلية حتى نفذ مشروع تغيير مسار نهر الأردن ليخرج من المجرى الرئيسى عدداً من المجارى المائية التي تغذى المشروعات الإسرائيلية، ثم قامت إسرائيل بعد

ذلك أيضاً بتنفيذ مشروع حجز نهر اليرموك وحفر المياه الجوفية في هضبة الجولان والضفة الغربية الأردنية. ولم تنته هذه الأحداث عند هذه النقطة بل رأينا إسرائيل تسلب وتتهب الموارد المائية لنهر الليطاني من خلال إقامة منطقة أمنية بعد غزوها للبنان عام ١٩٨٢، وقد سبق أن اتخذت الأردن وسوريا إجراءات حجز النهر وإقامة السدود لتردأ على إسرائيل الصاع بالصاع. وفي النقاط التالية نذكر المشروعات التي أقيمت على نهر الأردن:

• مشروع نقل المياه الوطنية: لم يمر وقت طويل على قيام الدولة الإسرائيلية حتى طرحت إسرائيل هذا المشروع الذي يهدف إلى توزيع مياه الشمال والجنوب، وتنفيذ برنامج نقل مياه الأردن لاستصلاح صحراء النقب. وينقسم هذا المشروع إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: بدأت منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٣، بإصلاح بحيرة الحولة، والمرحلة الثانية بدأت منذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٥ ببناء ثلاث قنوات للرى في الشرق والغرب والشمال، أما المرحلة الثالثة فبدأت منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٧، بالانتهاء من مشروع نقل المياه السطحية^(١). وكانت شركة تاحال هي المسئول الرئيسي عن تنفيذ هذا المشروع، وجدير بالذكر أن الحكومة الإسرائيلية والمكتب اليهودي والصندوق الوطني اليهودي من المشاركين في رأس مال تأسيس هذه الشركة.

• مشروع تغيير مسار نهر الأردن. في بداية الخمسينيات تقدمت إسرائيل بمشروع تغيير مسار نهر الأردن للاستيلاء على المزيد من مصادر المياه، ولجذب المزيد من المهاجرين اليهود، ويتضمن هذا المشروع بشكل أساسي بناء مجرى مائى طوله ٨٣ متراً يمتد من نهر دان حتى خزان المياه بطوف، لجلب مياه نهر دان لرى معظم

الحقول الزراعية بمنطقة بحيرة الحولة، وإنشاء مجرى مائى على جزء من نهر الأردن القريب من بحيرة طبرية وجسر بنات يعقوب، لجلب المياه إلى خزان بطوف، وإقامته قناة تمتد من خزان بطوف حتى النقب أو إنشاء ثلاث قنوات لنقل المياه، وبناء سد على النهر ارتفاعه ٨٣ مترًا على نهر اليرموك في قرية مجاورة أو بالقرب من وادي الخلد، لتخزين ٧ مليار متر مكعب، وفي الوقت ذاته استخدام الفارق في مستوى الماء في توليد الكهرباء. ومن الممكن أن تستغل معظم الموارد المائية لنهر الأردن بعد تنفيذ المشروع الإسرائيلي بتغيير مسار نهر الأردن، إلا أنه في الوقت ذاته سيؤثر هذا الأمر أيضًا على رى الأراضي والإنتاج الزراعى للدول الأخرى فى حوض نهر الأردن، وهو ما أثار معارضة شديدة من جانب الدول العربية، فالدول العربية تقدمت أيضًا بمشروع تغيير مسار نهر الأردن لترد على إسرائيل الصاع بالصاع. ويتضمن المشروع العربي المعنى بتغيير مسار نهر الأردن أساسا على بناء سدين على نهر اليرموك لتخزين المياه لتستخدم في الرى وتوليد الكهرباء، وإقامة مجرى مائى يمتد من غرب نهر اليرموك إلى أديجا، وبناء محطة توليد كهرباء هناك، لتعود بالفائدة على التنمية في الأردن وسوريا، وبناء سد على نهر الـ "الحصاني" لتخزين مياه الرى ولتوليد الكهرباء، وإقامة مجرى مائى من نهر بانياس لجلب المياه لرى الحقول الزراعية، وضخ ٨٤ مليار متر مكعب من المياه سنويًا من بحيرة طبرية لرى قطاع الدلتا لنهر اليرموك والحقول الزراعية بأراضى غور^(١٠). وفي عام ١٩٦٤ وافق مؤتمر القمة العربية في دورته الأولى على قرار يقضى بتأييد إقامة مشروع تغيير مسار أعالي نهر الأردن في الأراضي اللبنانية والسورية والأردنية، وذلك لتعويض

الخسائر الناجمة عن المشروع الإسرائيلي لتغيير مسار النهر. وبالطبع لم يهدأ بال إسرائيل وتستسلم هذا المصير دون مقاومة، فقد سبق أن أرسلت قوات الصاعقة لتخريب المشروع العربي لتغيير مسار النهر، وبالتالي توترت العلاقات العربية الإسرائيلية أكثر فأكثر.

• مشروع قناة البحرين: ويتصور هذا المشروع إقامة قناة أو نفق تحت الأرض يمتد من خليج حيفا للبحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت، واستغلال فارق مستوى مياه البحر في توليد الكهرباء لتزويد إسرائيل بالطاقة. وقد أيدت مجموعة اللكود عندما تولت الحكم عام ١٩٧٧ هذا المشروع، ووضعت ميزانية تقدر بـ ٦٨٥ مليون دولار أمريكي لتنفيذ هذا المشروع. إلا أن الحكومة الاتحادية بزعامة شيمون بيريز رأت أن المردود الاقتصادي من هذا المشروع ليس كبيراً، لذلك اتخذت قرار بتجميده. وفي ظل مفاوضات السلام التي أجرتها إسرائيل مع الأردن، رأينا إسرائيل تكرر كلامها القديم، حيث اقترحت الاستغلال المشترك الإسرائيلي الأردني لقناة البحرين.

وجدير بالذكر أن المصادر المائية الوحيدة داخل الحدود الإسرائيلية هي تركيبة جيولوجية حاوية للماء على السواحل، وتعتبر المصدر الأساسي للمياه في إسرائيل وذلك وفقاً لخطوط الحدود الإسرائيلية التي أقرها قرار التقسيم للأمم المتحدة عام ١٩٤٧. ومن المعروف أن إسرائيل إحتلت مساحة شاسعة من الأراضي العربية بعد حرب ١٩٦٧، حيث بدأت على الفور بضخ الموارد المائية العربية الجوفية بأقصى قدر. وجدير بالذكر أن هناك ثلاث طبقات حاوية للمياه رئيسية تقع في الضفة الغربية للأردن، وقد امتد نطاق سيطرة إسرائيل إلى التركيبة الجيولوجية الحاوية للمياه التي تجعلها

تَقْتَرِب من هذه الصفة. والواقع أن المياه الجوفية التي تنضخ من الأراضي الإسرائيلية المحتلة كانت تعادل ٤٠% من إجمالي احتياجات إسرائيل من المياه. وفي الحقيقة بذلت إسرائيل أقصى جهدها للاستيلاء على الموارد المائية في الأراضي المحتلة، حيث سيطرة سيطرة شديدة على المياه المستخدمة للعرب. ففي الخامس عشر من أغسطس عام ١٩٦٧، أصدرت إسرائيل أيضاً قراراً عسكرياً رقم ٩٢ معنياً بالسيطرة على الموارد المائية، حيث وقعت عقوبات خطيرة على المخالفين. ونذكر أن الصراع على المصادر المائية لنهر الليطاني يعتبر من أهم أسباب الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وقد أشار التقرير الذي أحاله الوفد اللبناني إلى مؤتمر وزراء خارجية العرب عام ١٩٩٠، إلى أن إسرائيل تسيطر على نهر الحصباني ونهر الوزان ونهر الليطاني، حيث تستولي سنوياً على ١٤٠ مليون متر مكعب من المصادر المائية^(١). وحتى الآن لا تزال إسرائيل تحتل ما يعرف بـ"المنطقة الأمنية" في جنوب لبنان، فالسيطرة على المصادر المائية تعتبر من أهم الأهداف الإسرائيلية لهذا الغزو. ومن الآن فصاعداً ستصبح كيفية توزيع واستغلال الموارد المائية بشكل مناسب من المشكلات التي تهتم بها أطراف الصراع العربي الإسرائيلي كثيراً، نظراً لأن الموارد المائية تقيد بشكل مباشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط.

ويعتبر نهر الفرات ونهر دجلة من أهم شبكات مياه النهر في غرب آسيا، وينبع النهران من تركيا، وهما يؤثران تأثيراً كبيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لثلاث دول هي تركيا وسوريا والعراق؛ حيث أصبحت هذه الدول الثلاث من الدول الغنية نسبياً بالموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط بفضل هذين النهرين، ورغم ذلك فلا تزال توجد الكثير من الخلافات والخصومات بين هذه الدول الثلاث على صعيد الإشراف على مياه

النهرين وتوزيعها، ووضع الخطوط المعنوية باستغلال مياههما، وذلك مع التطور الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الاحتياجات من المياه المستخدمة.

ففي السبعينيات قامت سوريا وتركيا تباعا ببناء سلسلة من السدود والمحطات الهيدرولية ومشروعات الري والصرف في أعالي حوض نهر الفرات، ومن أشهرها خزان كعبان في تركيا وخزان الأسد في سوريا. ونذكر أنه تم الانتهاء من تنفيذ مشروع خزان الأسد في مايو عام ١٩٧٣ كما تم الانتهاء من المرحلة الثانية للمشروع في عام ١٩٧٨، حيث يمكن لهذا الخزان توليد كهرباء قدرها ثمانية ملايين واط وري حقول زراعية تقدر مساحتها بـ ٦٤٠ ألف هكتار، أما سد الثورة فيعتبر أحد مشروعات الري الأخرى التي أقامتها سوريا في السبعينيات، وبناء هذا الخزان انخفض حجم المياه المتدفقة إلى العراق من نهر الفرات بنسبة ٢٥%، مما أثر على أكثر من ٣٠ ألف قرية زراعية، وردا على هذا هددت العراق بتدمير السد عام ١٩٧٥، ونشرت قوات ضخمة على الحدود العراقية السورية. لكن سوريا قدمت تنازلات بزيادة حجم مياه أسفل حوض النهر بعد وساطة سعودية لتهدأ الخلافات بين هاتين الدولتين هدوءا مؤقتا. وجدير بالذكر أنه لحظة بناء مشروعات الري السابق ذكرها وتخزين المياه بعد الانتهاء من المشروع انخفضت كمية المياه المتدفقة نحو دول أسفل حوض النهر انخفاضاً كبيراً مما أحدث توتراً شديداً في العلاقات بين الدول الثلاث لبعض الوقت.

وقد هدأت الخلافات نوعاً ما بين هذه الدول في نهاية السبعينيات بعد انتهاء مشروعات الري السابق ذكرها من تخزين المياه الواحد تلو الآخر، إلا أنه مع اجتياح موجات إقامة مشروعات الري مرة أخرى في دول أعلى حوض النهر منذ الثمانينيات والإسراع من استغلال واستخدام الموارد المائية توترت العلاقات ثانية بين دول حوض النهرين، وفي هذا الشأن نذكر أن

تركيا أقامت منظومة ري ضخمة في الأناضول منذ الثمانينيات للإسراع من النمو الاقتصادي في جنوب شرق تركيا، حيث تضمنت خطة هذا المشروع بناء اثنين وعشرين سداً لتخزين المياه وسبع عشرة محطة لتوليد الكهرباء على نهر الفرات وأعلى حوض نهر دجلة، حيث يمكن أن يصل حجم الكهرباء المولدة لحظة الانتهاء من المشروع عام ٢٠٠٥ إلى ٨ مليارات كيلو واط في الساعة بما يعادل ٢٢% من إجمالي حجم الكهرباء المولدة في تركيا، كما يمكن أن تزداد المساحة المروية إلى مليون وثمانية آلاف هكتار. وبالنسبة إلى سد أتاتورك فيعتبر من أهم مشروعات الري بالأناضول، حيث بدأ العمل في هذا المشروع عام ١٩٨٣ بتكلفة تقدر بمليار وثمانية ملايين دولار أمريكي^(١٢)، ومن المقرر الانتهاء من هذا المشروع في بداية عام ١٩٩٠، فمن الممكن أن يعمل هذا المشروع على توليد ٢٤ مليون واط، وبمقدوره أن يروي حقولاً زراعية تقدر مساحتها بسبعمئة ألف هكتار. وفي يناير عام ١٩٩٠، قررت تركيا حجز مياه نهر الفرات لمدة ثلاثين يوماً حتى يتسنى لسد أتاتورك تخزين المياه، وفي فترة حجز مياه النهر لم يبلغ معدل تصريف نهر الفرات سوى عشر الأحوال العادية، ولم يتبق سوى أن ينساب أسفل حوض النهر ببطء شديد. والواقع أن عملية حجز مياه النهر لن تستطيع أن تسرع من الانتهاء من أعمال تخزين المياه في السد، نظراً لأن سد أتاتورك ضخم جداً، فبناءً على حساب كمية الأمطار المتساقطة في أعلى حوض النهر في السنوات الماضية فلا تزال أمامنا أربع سنوات حتى تنتهي أعمال تخزين المياه وفي حالة انخفاض كمية الأمطار المتساقطة في سنوات الجفاف فسيتمد تخزين المياه إلى نحو عشرة أعوام.

والواقع أن سوريا والعراق تعتمدان اعتماداً كبيراً على نهر الفرات، لذلك رأينا أن حجز مياه النهر أثر بصورة مباشرة على توليد الكهرباء من

المياه المخزونة وري الحقول الزراعية في الدولتين، ورغم ذلك فإن ردود أفعالها كانت مختلفة، ففي نهاية الثمانينيات كانت العلاقات السورية التركية دائما متوترة إلى حد ما، حيث قامت مقاتلة سورية في أكتوبر عام ١٩٨٩ بإسقاط طائرة تركية مدنية عن طريق الخطأ، ورغم أن سوريا أعربت بعد الحادث عن أسفها عن حادث "الهجوم الخطأ"، فإن علاقات الدولتين لم تشهد تحسناً. ولوقف المزيد من التدهور في هذه العلاقات تعاملت سوريا بهدوء مع القرار التركي بحجز النهر، لكن رد فعل العراق كان عنيفاً، ففي البداية طلبت العراق من تركيا قصير فترة حجز مياه النهر، كما طالبتها في الوقت ذاته بأنه لا ينبغي أن يقل حجم التصريف عن ٧٠٠ متر مكعب في الثانية. ولجدية هذا الأمر أشرف الرئيس العراقي "صدام حسين" بنفسه على عقد الاجتماع المشترك للجنة الثروة والإرشاد العراقي والزعماء الإقليميين لجذب البعث العربي في الأول من أكتوبر عام ١٩٩٠، حيث بحث مشكلة مياه نهر الفرات، كما قرر أن العراق سوف تتخذ إجراءات سياسية وتكنولوجية لتسوية مشكلة النهر. ولم يقتصر الأمر فحسب على ردود الأفعال العراقية، إنما أدانت جامعة الدول العربية أيضاً حجز تركيا لمياه النهر في الثامن عشر من يناير، حيث أملت في أن تعيد تركيا النظر في قرارها، ونذكر أن تركيا وسوريا والعراق شكلت لجنة ثلاثية الأطراف المعنية باستغلال واستخدام الموارد المائية في عام ١٩٨٠، حيث عقدت هذه اللجنة أكثر من عشرة اجتماعات، وفي ٢٦ يونيو عام ١٩٩٠ عقد ممثلو الدول الثلاث اجتماعاً للمرة الثانية في الأناضول للتشاور حول مسألة توزيع مياه نهر الفرات، إلا أن ممثلي هذه الدول لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى اتفاق ملموس.

والواقع أننا شاهدنا اهتماماً فوق العادة من جانب دول العالم كافة بمشكلة الموارد المائية منذ الثمانينيات، كذلك كان الحال في منطقة الشرق الأوسط فزيادة الاحتياجات من المياه يوماً بعد يوم مع الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي والتطور المجتمعي أوجدت خلافات أكثر على الموارد المائية في الشرق الأوسط وحالياً لا توجد إمكانية لتهدئة هذه الخلافات، فيوجه عام ترى الأوساط الصحفية في الغرب والكثير من العلماء أن مشكلة الموارد المائية تعتبر السبب المباشر لبداية جولة قادمة من الحرب في الشرق الأوسط، إلا أننا نرى من خلال الوضع الحقيقي في المنطقة أن احتمالية اندلاع حرب شاملة للصراع على الموارد المائية ليست كبيرة، نظراً لأن أهم الدول في الشرق الأوسط عادة ما تمتلك بالفعل موارد مائية كافية، ولا ترغب في الإطاحة بتوازن القوى الحالي، كما أن الدول الصغيرة لا تمتلك القوة الكافية لتوغلها للدخول في الحرب. وبالطبع فإننا لن نستطيع أن نتخلص من دائرة الصراع والنزاع الناجمة عن الصراع على الموارد المائية حتى الحروب الصغيرة، فالواقع أن هذه الأوضاع قائمة حتى الآن ولا تزال تؤثر تأثيراً كبيراً على الأوضاع في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

المشكلات الحدودية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج

ركزت أنظار الجميع التي تزايد أعدادهم يوماً بعد يوم على أزمة الموارد الطبيعية (ونشير هنا بشكل أساسي إلى الثروات النفطية والموارد المائية) والمشكلات الناجمة عن أزمة الموارد الطبيعية التي على وشك الحدوث. إلا أننا ينبغي أن ندرك أن أي موارد طبيعية مصدرها الأرض، حيث يتضح هذا الأمر بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن نذكر أن اضطرابات الأوضاع طويلة الأمد ومعظم الحروب ناجمة عن الصراع على الحدود والأراضي الإقليمية. والواقع أن مشكلات الحدود في دول الشرق الأوسط تعتبر من أهم الأسباب التي أثرت على الأوضاع في المنطقة، لذلك نرى أن القيام بتحليل ودراسة الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلات الحدود في هذه الدول وتطوراتها وما شهدته من تغيرات سيسهم في فهم تطور أوضاع الشرق الأوسط على نحو سليم.

وجدير بالذكر أن مشكلات الحدود التي سيتطرق إليها هذا الفصل لا تشير إلى حدود الأراضي فحسب، إنما نتناول في الوقت ذاته حدود الجزر والمجاري المائية وغيرها من المشكلات الخلاقية على الأراضي الإقليمية.

ظهور مشكلات حدود دول الشرق الأوسط

إن مشكلات الحدود في دول الشرق الأوسط تختلف وتتفق أيضا في بعض النقاط مع نظيرتها في الدول الأفريقية (نشير هنا إلى أفريقيا السمراء). وصحيح أن عدم وجود حدود في أفريقيا قبل الاستعمار يعتبر إحدى خصائص الحدود في الدول الأفريقية، بمعنى أنه لم يكن هناك تعيين للحدود الفاصلة الإقليمية المعنية بصلاحيات سلطة دولة ما، لذلك كانت الممالك في أفريقيا تفصلها بعض المناطق والحدود ذات الخطوط العريضة المبهمة، "حيث كان لا يعرف شيئا عن الحدود التي تفصل الشعوب في القارة الأفريقية قبل الاستعمار"^(١٣).

وأما نقاط الاختلاف فتتضح في أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر أحد أقدم منابع الحضارة البشرية، فمنذ القدم ظهرت على التوالي الكثير من الإمبراطوريات التي قدمت إسهامات عظيمة للحضارة العالمية، وأثرت تأثيرا كبيرا عليها، نذكر على سبيل المثال الإمبراطورية الفارسية (منذ ٥٥٨ قبل الميلاد حتى ٣٣٠ ميلاديا) والإمبراطورية العربية (منذ القرن السابع الميلادي حتى عام ١٠٥٥) والإمبراطورية العثمانية (منذ عام ١٢٩٠ حتى عام ١٩٢٢) خاصة الإمبراطورية العثمانية والتي تعتبر آخر الإمبراطوريات في منطقة الشرق الأوسط، حيث امتدت أراضيها إلى قارة أوروبا وآسيا وأفريقيا، كما انضمت منطقة البلقان التي تقع في غرب آسيا ومعظم منطقة شمال أفريقيا وأوروبا إلى خريطة الإمبراطورية العثمانية في أوج فترات ازدهار هذه الإمبراطورية، وقد امتد عمر هذه الإمبراطورية إلى أكثر من ستمائة عام، أي أنها استمرت منذ القرون الوسطى الشاهدة على مسيرة تطور تاريخ العالم حتى بداية العصر الحديث، هكذا أصبح صعود وهبوط الإمبراطورية أحد الأسباب التاريخية المهمة لمشكلات الحدود في الشرق

الأوسط في الوقت الحالي. والواقع أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت ساحة لصراع الاستعمار الأجنبي وهدفاً للتقسيم بعد حلول العصر الحديث تماشياً مع إرساء الرأسمالية في القارة الأوروبية ومع التوسعات الاستعمارية للقوى الأوروبية في الخارج، وبالتالي نقش بعمق الطابع الاستعماري على حدود دول الشرق الأوسط.

ونذكر أن معظم أراضي الشرق الأوسط (باستثناء إيران) كانت لاتزال تابعة لأراضي الإمبراطورية العثمانية وحتى قبل غزو الاستعمار الأجنبي، ومع تدهور نفوذ الدولة العثمانية واجتياح الأزمات لجميع نواحي حياها المجتمع لم تعد الولايات التابعة للإمبراطورية تتلقى الأوامر من السلطة المركزية للدولة لكنها ظلت تحافظ على علاقتها مع خديوى البلاد. والواقع أن الغزو الاستعماري الأجنبي أسرع من تفكك الإمبراطورية العثمانية، حيث أصبحت معظم المناطق التابعة لهذه الإمبراطورية في غرب آسيا وشمال أفريقيا مستعمرات لقوى الغرب واحدة تلو الأخرى. وفي ظل هذه الظروف تعمدت القوى الأجنبية تقسيم وإعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط معتمدة على قوتها الفعلية الكبيرة، كما فرضت على دول الشرق الأوسط سلسلة من المعاهدات الاستعبادية، وهذا الأمر يعتبر من الأسباب التاريخية الأخرى الأكثر أهمية لتطور حدود دول الشرق الأوسط ووقوع النزاعات على الحدود.

وبعد القرن السادس عشر شهدت الإمبراطورية العثمانية فترات من الازدهار والقوة، لكن حروبها الخارجية التي امتدت فترة طويلة من الزمن استنفدت قوة الدولة، كما أن نمو القوة الانفصالية المحلية في الولايات يوماً بعد يوم أضعف أكثر فأكثر قوة الإمبراطورية مما أصابها بخسائر متلاحقة في حروبها التاريخية، وفي عام ١٦٩٨ اضطرت الإمبراطورية

العثمانية إلى التفاوض مع دول التحالف الأوربي المقدس، حيث وقعت في العام التالي على اتفاقية "كارلوفنز"، وفي عام ١٧٠٠ وقعت على اتفاقية "قسطنطين" مع روسيا، كما وقعت للمرة الثانية مع روسيا على اتفاقية "أدرنة" عام ١٨٢٩، وشهد عام ١٨٧٧، توقيعها معاهدة "سان ستيفانو" مع روسيا أيضا، إلا أن قوى الغرب وقعت على اتفاقية "برلين" مع الدولة العثمانية لتعديل اتفاقية "سان ستيفانو" عام ١٨٧٨. وكان عام ١٩١٣ شاهدا أيضا على توقيع "معاهدة لندن"^(١٤). ونذكر أيضا أن هذه الاتفاقيات تطرقت أساسا إلى مسألة ملكية الإمبراطورية العثمانية للأراضي في أوروبا وليس لها صلة مهمة إطلاقا مع حدود دول الشرق الأوسط الحالية، لكنها أضعفت قوة الإمبراطورية بشكل كبير.

تفصيليا نذكر أن قوى الغرب بدأت غزوها للأراضي التابعة للإمبراطورية العثمانية في منطقة الشرق الأوسط في بداية القرن التاسع عشر، ورغم احتلال بريطانيا على التوالي كلاً من مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية وعدن والمناطق الساحلية للخليج الفارسي وغيرها من المناطق، واحتلال فرنسا كلاً من الجزائر وتونس وسوريا ولبنان وتقاسمها المغرب مع إسبانيا واحتلال إيطاليا ليبيا وغيرها من المناطق، فإن هذه المناطق كانت لاتزال في الظاهر أراضي تابعة للإمبراطورية العثمانية^(١٥). وفي عام ١٩١٦، عقدت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا مفاوضات، ووقعت خلالها على اتفاقية سرية معروفة باسم "اتفاقية سايكس بيكو: Sykes Picot—Agreement"، ثم انضمت إيطاليا لهذه الاتفاقية فيما بعد، حيث نصت على أن تصبح أرضوم وطرابزون ومدينة فان وبلقيس والولايات اليمنية من نصيب روسيا، وأن تصبح لبنان وسوريا وعدن وقليلة والموصل وبعض المناطق المتاخمة لروسيا من نصيب فرنسا، وأن تصبح بلاد الرافدين

(بما في ذلك بغداد) وحيفا وعكا وغيرها من المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط من نصيب بريطانيا^(١٦). وبإنهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار دول الحلف استطاع الاستعمار الأجنبي تقسيم منطقة الشرق الأوسط على نحو سافر، ففي يوينه عام ١٩١٩، صدق في مؤتمر باريس على معاهدة " فرساي " ومعاهدة التحالف للحلف الدولي " التي نصت على تطبيق نظام الانتداب الدولي على المستعمرات الألمانية والعثمانية بعد الحرب، ووقعت دول الحلف مع الأتراك العثمانيين سلسلة من المعاهدات، كما وضع الحلف الدولي بعض الوثائق الخاصة بنظام الانتداب، نذكر على سبيل المثال " وعد بلفور"^(١٧)، الذي أصدرته بريطانيا عام ١٩١٧ (رغم أن وعد بلفور لا يعتبر وثيقة لتقسيم غنائم الحروب، فإنه وعد بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، حيث أعلن عن إقامة إسرائيل الدولة اليهودية في النهاية بمساعدة الدول العظمى، وهكذا استمر النزاع على الأراضي الإقليمية في فلسطين لقراءة نصف قرن، حيث لم تضع له نهاية حتى الآن) و"اتفاقية مودرس لوقف إطلاق نار الحرب" التي وقعت عام ١٩١٨. وفي عام ١٩٢٠، عقدت اللجنة العليا لدول الحلف مؤتمر "سان ريمو" معلنة على الملأ تفكك وانتهيار الدولة العثمانية، حيث قرر في المؤتمر أن يصبح وضع كل من سوريا ولبنان التابعتين إلى الدولة العثمانية تحت الوصاية الفرنسية، وأن تصبح كل من فلسطين والعراق تحت الوصاية البريطانية، وتقرر ضم منطقة الموصل إلى العراق التي بدورها تحت الوصاية البريطانية، كما وقعت الدول المشاركة في المؤتمر على " معاهدة سفير ". و جدير بالذكر أن هذه المعاهدة سمحت باتساع مساحة الأراضي المقسمة من جانب القوى الأجنبية لتمتد مخابها إلى أربعة أخماس الأراضي التركية (لكن تلك المعاهدة رفضتها تركيا). وفي عام ١٩٢٢، تمت صياغة أوراق الانتداب الخاصة بسوريا ولبنان وأوراق الانتداب الخاصة بفلسطين التي تتلاءم مع مذكرة الأردن على

التوالي. وفي عام ١٩٢٣، وقعت دول الحلفاء مع تركيا أيضا "معاهدة لوزان"^(١٨)، حيث تقضي هذه المعاهدة بإجراء تعديلات على الأراضي الإقليمية التركية لتشكل بذلك حدود الدولة التركية الحالية، حيث قامت هذه المعاهدة بتعيين الحدود التركية التي تمتد من البحر الأسود حتى بحر إيجه من بينها حدودها مع ألبانيا واليونان، وتعيين الحدود التركية التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط حتى إيران، بما في ذلك حدودها مع سوريا كما نصت هذه المعاهدة على تكليف بريطانيا وتركيا بتعيين الحدود بين تركيا والعراق خلال تسعة أشهر، وقامت أيضا بتقسيم الجزر الساحلية التركية والاعتراف بتبعيتها، علاوة على اعتراف تركيا بالسيطرة البريطانية على قبرص عام ١٩١٤. وفي عام ١٩٢٤ صدق على البند الثاني والعشرين لمعاهدة التحالف الدولي لتتماشى مع قرار العراق، والواقع أن معاهدة لوزان أضفت غطاء "شرعيا" على تقسيم القوى العظمى الأجنبية لمنطقة الشرق الأوسط وحكمها لهذه المنطقة، وبالتالي أصبحت دول هذه المنطقة فريسة سهلة للقوى العظمى، حيث تعرضت هذه الدول الى الاضطهاد المتعمد للقوى العظمى التي تعتمد على قوتها الفعلية وتتحرك من منظور مصالحها الشخصية.

وقد نالت دول الشرق الأوسط الاستقلال تباعا في فترة ما قبل وما بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم أن دول الشرق الأوسط بعد الاستقلال كرهت الاستعمار كراهية شديدة، فإنها ورثت جميعها دون استثناء الموروثات الاستعمارية، بمعنى أنها حققت الاستقلال عن بعض قوى الاستعمار. والواقع أن دول الشرق الأوسط تتشابه مع الدول الأفريقية في هذه النقاط، بمعنى أن دول الشرق الأوسط لم تشارك في تقسيم حدودها، كما أنها ورثت الخطوط الفاصلة للحدود التي عينتها قوى الاستعمار، حيث أقرت حدود الأراضي الإقليمية للدول المستقلة فيما بعد، بناء على هذه الخطوط الفاصلة

للحدود، لذلك عندما نتطلع على خريطة الشرق الأوسط حاليا نجد نقاط تشابه كثيرة بين تقسيم الحدود في دول الشرق الأوسط ونظيرتها في الدول الأفريقية، فنادرا ما يتم تقسيم حدود دول الشرق الأوسط بناء على الظروف الجغرافية الطبيعية (سلاسل الجبال، والأنهار، والأودية الجبلية) أو أماكن التجمع الطبيعي للسكان. وتجدر الإشارة إلى أن حدود العديد من الدول ذات أشكال هندسية، حتى إن بعض الدول تستخدم خطوط الطول والعرض في تعيين حدودها، ونذكر على سبيل المثال أن معظم الخطوط الفاصلة للحدود بين سوريا والأردن والعراق وبين السعودية والعراق والأردن وعمان واليمن ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول الجوار، وبين الجزائر وموريتانيا وبين موريتانيا والصحراء الغربية تعتبر ذات أشكال هندسية. وفي هذا الشأن نذكر أنه تم تعيين الحدود المصرية الليبية باستخدام خط طول ٢٥ شرقا، أما الحدود بين مصر والسودان فيقسمها خط عرض ٢٣ شمالا. وهكذا نرى أن الخطوط الفاصلة للحدود في دول الشرق الأوسط تعد تقريبا الحدود التي أقرتها القوى الحاكمة للاستعمار، فهذه الموروثات الاستعمارية لا تزال تؤثر على تطور المجتمع في الشرق الأوسط حتى الآن.

النزاع على الحدود واسع النطاق: أصبح النزاع على الحدود بين دول الشرق الأوسط شائعا للغاية للأسباب التاريخية المعقدة سابقة الذكر، فتقريبا يوجد صراع على الحدود بين دول الجوار كافة، ونرى حاليا أنه فيما عدا عدد قليل جدا من الصراعات التي تمت تسويتها لا يزال النزاع الحدودي في معظم الدول عالقا، ونذكر في النقاط التالية أهم هذه النزاعات الحدودية في منطقة الشرق الأوسط:

- الصراع بين إسرائيل وفلسطين على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ومنطقة الجليل.

- الصراع بين إسرائيل ولبنان على منطقة جنوب لبنان.
- الصراع بين إسرائيل وسوريا على هضبة الجولان.
- النزاع الحدودي بين العراق والكويت على جزيرة بوبيان وجزيرة واربة وغيرها من المناطق الحدودية، حتى إن العراق ادعت أن الكويت جزء من أراضيها الإقليمية (ففي العاشر من نوفمبر عام ١٩٩٤، قرر البرلمان العراقي الاعتراف بسيادة الكويت والموافقة على الحدود العراقية الكويتية التي تم تعيينها تحت اشراف الامم المتحدة).
- الصراع بين العراق والسعودية على المنطقة المحايدة.
- الصراع بين السعودية واليمن على عسير ونجران وظهران وغيرها من المناطق.
- الصراع بين السعودية وعمان على مشكلة تقسيم الحدود.
- النزاع بين السعودية والكويت في المنطقة المحايدة وجزيرة كارو وجزيرة أم المرادم.
- النزاع الحدودي بين الإمارات العربية وقطر على الغورية والوكرة وخور والراشد وغيرها من المناطق.
- الصراع بين الإمارات والبحرين على جزر حوار وفشت والديبل ومجموعة جزر قطعة جرادة.
- الصراع بين إيران والعراق على عربستان وقوس الزين وغيرها من المناطق وشط العرب.

- الصراع بين إيران والبحرين على جزر البحرين (حيث تدعي إيران بأن البحرين جزء من إيران).
- الصراع بين إيران والإمارات العربية على جزيرة أبو موسى وجزر طناب الصغرى وطناب الكبرى.
- الصراع بين السودان وكينيا على مثلث إيليمي.
- الصراع بين الصومال وإثيوبيا على منطقة الأوجادين.
- الصراع بين الصومال وكينيا على الولايات الشمالية لكينيا.
- النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد على قطاع أوزو.
- النزاع بين ليبيا وتونس على الرصيف القاري لقابس.
- النزاع بين المغرب والجزائر على منطقة حاسي البيضنة وبيشار ومنطقة تندوف.
- النزاع بين المغرب وإسبانيا على سبتة ومليلة.
- النزاع بين المغرب وموريتانيا وجبهة الصحراء الغربية على مسألة الموقع النهائي للصحراء الغربية ومسألة التبعية.
- النزاع بين سوريا وتركيا على الإسكندرونة.
- النزاع بين تركيا واليونان على تشاوس وليمينو وجزر بحر إيجه والرصيف القاري.

والواقع أن الخلافات في المنطقة المركزية للشرق الأوسط (وهي الجزء الآسيوي المطل على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط) كانت هي الأكثر حدة على صعيد الصراع على الحدود والأراضي الإقليمية في

منطقة الشرق الأوسط، وتتبلور هذه الخلافات في الخلافات بين إسرائيل ودول الجوار وبين العراق وإيران ودول الجوار في منطقة الخليج الفارسي وبين السعودية ودول شبه الجزيرة العربية، كما كانت الخلافات في منطقة الصحراء الغربية للمغرب واضحة إلى حد ما. وجدير بالذكر أن النزاع على الحدود في هذه المنطقة لا يعتبر معقدًا فحسب، إنما تعتبر هذه المنطقة أيضا من أكثر المناطق التي تتركز فيها الاشتباكات والحروب على الحدود. فرأينا أن هذه الاشتباكات والحروب على الحدود في المناطق السابق ذكرها لم تضع لها نهاية تقريبا منذ منتصف القرن، ومن المعروف أن الصراع العربي الإسرائيلي طويل الأمد تتطوي عليه خلافات قومية ودينية وغيرها من الخلافات بمختلف أنواعها، ورغم ذلك فإن الخلاف الأساسي يتمثل في النزاع على الأراضي الإقليمية الذي كان سببًا في شئ العديد من الحروب التي جذبت أنظار العالم، وحتى الآن لم تنته حالة العداء في المنطقة. كذلك الحال أيضا في الخليج الفارسي ومنطقة شبه الجزيرة العربية، وفي هذا الشأن نذكر أن الخلافات على الحدود العراقية الإيرانية خلافات مزمنة، ففي عام ١٩٣٧ وقع الجانبان على اتفاقية الحدود، وشكلا أيضا لجنة علامات الحدود، لكن إيران انسحبت من هذه اللجنة عام ١٩٤٠، حيث شاهدنا جواً من عدم الوفاق بين الجانبين بعد ذلك لينتهي بلجوء الجانبين إلى استخدام قوة السلاح عام ١٩٦٩. ثم أعقب ذلك وقوع اشتباكات بين الحين والآخر بين الجانبين، كما بدأت الحرب بين الدولتين التي دامت ثماني سنوات في بداية الثمانينيات. ولم يختلف الأمر كثيرا بين السعودية ودول الجوار المعنية، حيث كان يوجد تقريبا نزاع على الأراضي الإقليمية بين هذه الدول، فقد شنت العديد من حروب الحدود، نذكر على سبيل المثال حرب الحدود بين السعودية واليمن في ثلاثينيات هذا القرن، واشتباكات الحدود بين السعودية واليمن العربي الديمقراطي، والتي بدأت منذ نهاية التسعينيات، وبالإضافة إلى ذلك فقد وقعت

أيضا اشتباكات على الحدود بين شمال وجنوب اليمن قبل الوحدة، وبين عمان وجنوب اليمن، وبين قطر والبحرين على التوالي، كما سبق أن اقترح اليمن على السعودية إجراء مفاوضات لتسوية مشكلات الحدود، وذلك بعد وحدة شمال اليمن وجنوبه، كما طرحت بعدم تمديد " اتفاق الطائف " المعني بمشكلات الحدود الذي وقع عام ١٩٣٤. ورغم ذلك فإن جيوش الجانبين تحركت في يناير عام ١٩٩٥، لتندلع حرب الحدود اليمنية السعودية. وحتى الآن لم يتبدد أيضا دخان الصحراء الغربية على صعيد مشكلات الملكية للأراضي الإقليمية.

أهم أسباب النزاع على الحدود: إن استمرار حرب الحدود في منطقة الشرق الأوسط يرجع أساسا إلى الصراع على المصالح القومية لكن الأسباب الملموسة معقدة نسبيا، ففي بعض الأحيان تتشابه العديد من الأسباب معا. ونذكر في النقاط التالية أهم أسباب الصراع:

١- طابع المثالية للدول الوطنية الناشئة. وفي هذا الشأن نذكر أن تاريخ الدول الوطنية الناشئة ليس بطويل، فهي تنفقر إلى الخبرة على صعيد معايير العلاقات الدولية الحديثة جديدة (معظم رؤساء هذه الدول والذين يسيطرون على السلطة هم من الضباط الذين استولوا على السلطة من خلال القيام بالانقلابات العسكرية)، كما أن الأوضاع في الشرق الأوسط متأخرة، كذلك لم تلتق هذه الدول بقطار المجتمع الدولي الحديث، فمن الطبيعي أنها لم تستطع أن تنتبه إلى معايير العلاقات الدولية أثناء تعاملها مع مسألة العلاقات بين الدول، كما إن الاندفاع الذي يأتي بعد الانتصار المتحقق بالاستيلاء على السلطة يصاحبه طابع مثالي

قوي. فقد سبق وأن دعا عبد الناصر إلى " إقامة عالم عربي موحد" (١٩)، كما دعا الرئيس الجزائري الأسبق بن بيل إلى عدم ضرورة وجود حدود للدول في العالم العربي والإسلامي، رغبة منه في تحقيق المثل الأعلى لعالم كامل مثالي يجتمع فيه "الأشقاء الصغار بالبحار الأربعة" (٢٠)، أما القذافي فقد قاد الجماهير الليبية في مظاهرة في العاصمة الليبية واتجه الجيش نحو القاهرة، حيث كان يرغب في الانضمام مع مصر، وبالطبع لم تتحقق هذه المثالية لعدم وجود أي أساس مادي لها، لكن الآثار السلبية لهذه المثالية أدت إلى اندلاع الاشتباكات على الحدود.

٢- السعي وراء الحصول على مكانة إستراتيجية مهمة. وفي هذا الشأن نذكر أن بعض الدول استعانت بثرواتها الطبيعية الوفيرة في الإسراع من مسيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي ظهرت مطامعها في تنافسها على أن تصبح دولة إقليمية قوية، وفي رغبتها في توسيع أراضيها الإقليمية. وقد سعت هذه الدول للحصول على مكانة إستراتيجية مهمة انطلاقاً من منظور مصالحها الشخصية، إما من أجل تحقيق مصالحها الأمنية أو بهدف أن تصبح دولة إقليمية قوية. وفي هذا الشأن نذكر على سبيل المثال احتلال إسرائيل بالقوة لهضبة الجولان (التابعة لسوريا)، وسعي إيران للحصول على الجزر الثلاث في الخليج ومطالبتها بالأراضي الإقليمية في البحرين لتهمين على الخليج، والنزاع الحدودي للعراق للاستيلاء على الموانئ والكويت، حيث وصل الأمر إلى درجة إقدام العراق على ضم الكويت.

٣- الصراع على الثروات الطبيعية في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي . الواقع أن كيفية الإسراع من نمو الاقتصاد الوطني وتعزيز القوة الفعلية الذاتية والسعي لإيجاد مكانة أنسب في ظل المنافسة على النمو الاقتصاد العالمي، والتي تتسم بقوة كبيرة مثل عالم الغابة تعتبر من المهام المشتركة التي تواجهها الدول القومية الناشئة بعد الاستقلال، كما أصبحت مشكلة الطاقة بالنسبة إلى الكثير من الدول من الأسباب المهمة التي تقيد سرعة ونطاق النمو. ومن منطلق هذا القول: نذكر أن الثروات النفطية في منطقة الشرق الأوسط من العوامل المهمة التي تقرر معدل سرعة النمو والمستوى المادي لدولة ما، وفي الوقت ذاته أصبحت الموارد المائية من العوامل المهمة التي تعتمد عليها الحياة اعتمادا كليا، وتلجأ الدول المعنية إلى استخدام قوة السلاح وتحريك قواتها إما للاستيلاء على الثروات الطبيعية في المنطقة الحدودية أو لحماية ثرواتها الطبيعية، نذكر على سبيل المثال، أن الصراع على الحدود بين مصر والسودان وبين العراق والكويت وبين السعودية واليمن وغيرها من الدول، كان من أجل الصراع على الثروات النفطية، أما بالنسبة إلى احتلال إسرائيل لهضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وجنوب لبنان، فكان يهدف إلى حد كبير إلى الاستيلاء على الموارد المائية^(٢١).

٤- التناقضات الإيديولوجية أسفرت عن صراع الحدود. وفي هذا الشأن نذكر أنه توجد اختلافات كبيرة بين دول الشرق الأوسط على الصعيد الأيديولوجي، حيث برز هذا الأمر بشكل خاص في فترة الحرب الباردة، فقد كانت هناك بعض الدول موالية

للوالات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول موالية للاتحاد السوفيتي، كما كانت هناك دول متحفظة ودول متطرفة أيضا. وهكذا نرى أن الخط الفاصل على الصعيد الأيديولوجي جعل العلاقات بين الدول متوترة للغاية، نذكر على سبيل المثال : حرب الحدود بين الجزائر والمغرب، وفي هذا الشأن نذكر أن الجزائر رأت نفسها بعد الاستقلال أنها تمثل القوة التقدمية في المغرب العربي، كما شعر ملك المغرب أيضا بتهديدات قوى اليمين داخل الدولة، فهناك اتصالات وثيقة بين هذه القوى والجزائر^(٢٢)، وبالتالي أدت العلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب إلى وقوع حرب الحدود مع بداية التسعينيات. أما بالنسبة إلى حرب الحدود بين مصر والسودان والسعودية واليمن فقد تأثرت أيضا بالعوامل الأيديولوجية.

٥- النزاع على مناطق لم يتم تقسيمها: وفي هذا الشأن نذكر أن دول الشرق الأوسط لا تزال لم تنته من أعمال التقسيم الأخيرة للحدود بين الدول نظرا لأن تاريخ الدول القومية الناشئة في الشرق الأوسط ليس بطويل ولتأثر هذه الدول بفكرة العروبة، ففي الوقت الحالي لا تزال هناك بعض الجزر والأرصفة القارية التي تنتم مساحة مناطقها وسواحلها بأنها صغيرة نسبيا، وهي تابعة للمناطق التي لم يتم تقسيمها. ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي في دول الشرق الأوسط وجدنا أن المطالبة بتمية هذه المناطق أو اكتشاف ثروات نفطية ذات الاحتياطي الكبير بها، قد أثار نزاع الدول المعنية على الأراضي الإقليمية بهذه المناطق، نذكر على سبيل المثال: النزاع بين إيران والسعودية

والكويت وعمان والنزاع بين ليبيا وتونس تباعا على تقسيم الرصيف القاري لسواحلها البحرية، النزاع والصراع بين تركيا واليونان وبين قطر والبحرين على مشكلة ملكية الجزر الساحلية.

أعمال المصالحة للمنظمات الدولية المعنية: أثار النزاع والصراع الحدودي في دول الشرق الأوسط اهتمام الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومجلس التعاون الخليجي، وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، وقد استعانت هذه المنظمات باتصالاتها الوثيقة مع الدول الأعضاء وغيرها من الشروط التسهيلية في قيامها بعمليات الصلح واسعة النطاق، كما أجازت سلسلة من القرارات المعنية نذكر من أهمها:

١- أثار إعلان الأردن عام ١٩٥٠، بضم الضفة الغربية لنهر الأردن معارضة الدول العربية، حيث اتخذت الجامعة العربية قرارا تعارض فيه هذا الأمر.

٢- في ظل رغبة العراق بضم الكويت عام ١٩٦١، قامت جامعة الدول العربية بدور الوساطة واتخذت قرارا يقضي بعدم لجوء العراق إلى استخدام القوة العسكرية ضد الكويت بعد انسحاب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية وتقديم الدول العربية تعهدات باستقلال الكويت.

٣- عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا استثنائيا كما شكلت لجنة صلح إثر اندلاع حرب الحدود بين الجزائر والمغرب عام ١٩٦٣، حيث ناشدت الجانبين بسحب القوات إلى مواقعها قبل اندلاع الحرب، إلا أن دور الوساطة للجامعة قد باء بالفشل بسبب

معارضة المغرب، كما أحيل النزاع الجزائري المغربي إلى منظمة الوحدة الأفريقية.

٤- استطاعت جامعة الدول العربية إثر وقوع اشتباكات مسلحة على الحدود بين شمال اليمن وجنوب اليمن عام ١٩٧٢، أن تحث الجانبين على وقف إطلاق النار، وسحب القوات من مناطق الحدود من خلال قيامها بدور الوساطة، حيث وقع الجانبان على اتفاقية السلام تحت إشراف جامعة الدول العربية في شهر أكتوبر من العام نفسه.

٥- اتخذت جامعة الدول العربية إجراءات متباعدة في مراحل مختلفة على صعيد مشكلة الصحراء الغربية نذكرها كالتالي: أيدت جامعة الدول العربية التخلص من الحكم الاستعماري في هذه المنطقة، وذلك أثناء الحكم الإسباني للصحراء الغربية، لكن هذه المشكلة تحولت بعد عام ١٩٧٦، إلى صراع بين المغرب وموريتانيا من جانب، والجزائر وجبهة البوليساريو من جانب آخر، وقد أحيل هذا النزاع إلى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بعد فشل دور الصلح الذي قامت به الجامعة لعدة مرات.

٦- وجدت جامعة الدول العربية نفسها عاجزة أمام القيام بدور المصالحة على صعيد النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية على الجزر الثلاث في الخليج الذي وقع منذ التسعينيات، حيث أحيل النزاع إلى الأمم المتحدة.

٧- في عام ١٩٧٠، وقعت على الحدود المصرية الليبية حرب حدودية كبيرة، وإثر ذلك فقد أقدم مجلس الأمن للجامعة والدول

العربية على القيام بالصلح متعدد الأطراف، حيث وافق الجانبان في النهاية على وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، كما وافقا على البحث بصورة أكبر عن طرق لتسوية النزاع الحدودي.

٨- لعبت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة دور الوساطة على نطاق واسع بعد اندلاع الحرب الشاملة بين العراق وإيران عام ١٩٨٠، كما اتخذت سلسلة من الإجراءات، لكن تأثيرها كان ضئيلاً للغاية لتظل الحرب مستمرة لثمانى سنوات.

٩- لعب مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية دور الوساطة بعد اندلاع النزاع بين قطر والبحرين عام ١٩٨٦، ورغم أنه تمت تهدئة الصراع بشكل مؤقت، فإنه لم يتم تسوية المشكلة وبحلول التسعينيات ظهر هذا الصراع مرة أخرى.

١٠- عقدت الدول العربية في العاشر من أغسطس مؤتمر القمة في العاصمة المصرية القاهرة بعد اندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠، حيث استتكرت الغزو العراقي للكويت مطالبة بانسحاب العراق من الكويت وعودة السيادة الشرعية للكويت، وفي الوقت ذاته أرسلت قواتها المسلحة لحماية دول الخليج.

١١- إن الصراع العربي الإسرائيلي الذي جذب اهتمام العالم بعد من أكثر الصراعات التي أثارت اهتمام المجتمع الدولي، فقد تقدمت الأمم المتحدة بسلسلة من القرارات المعنية^(٢٣) تباعاً خاصة قرار رقم ٢٤٢، الذي أقرته بعد حرب عام ١٩٦٧ والذي يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في ظل الصراع، ورغم ذلك فإن إسرائيل لا تزال حتى الآن تحتل مساحة كبيرة

من الأراضي العربية، ولا تزال حالة العداء بين الجانبين كالسابق.

وهكذا نرى أنه رغم قيام المنظمات الدولية المعنية بدور الوساطة واسع النطاق، واتخاذها سلسلة من الإجراءات ذات الصلة، فإن القوة المقيدة لقراراتها محدودة للغاية لأسباب عديدة، خاصة أن المنظمات الدولية سابقة الذكر لا تعتبر جهات تابعة لدول عظمى، وبالتالي فهي لم تستطع سوى القيام بالتهذئة المؤقتة للصراع أو تخفيف حدته، ولم تستطع تسوية النزاع الحدودي من الجذور. وهكذا لا تزال مشكلات الحدود في دول الشرق الأوسط تعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على علاقات دول الشرق الأوسط وعلى الأوضاع في المنطقة.

الفصل الرابع

أهم إرغاصات الصراع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية الحدودية

إنه من الصعب حقاً أن نفصل بشكل كامل بين الصراع على الثروات الطبيعية (مثل المياه والنفط) والصراع على الأراضي الإقليمية الحدودية نظراً لأن الكثير من مشكلات الحدود في منطقة الشرق الأوسط لا تعتبر مشكلة معنية بممارسة السيادة على الأراضي الوطنية أو مشكلة الملكية النهائية للأراضي الإقليمية فحسب، إنما تعتبر دوماً إما نتيجة لاكتشاف ثروات جديدة في منطقة متنازع عليها أو منطقة لم يتم تقسيمها بعد، وإما نتيجة لوجود ثروات طبيعية ذات احتياطي وفير، مما يثير اهتمام الجانبين أو الأطراف المعنية، ومن ثم تتدلع الاشتباكات على صعيد النزاع الحدودي، ومن ناحية أخرى نرى أن أي نوع من الثروات الطبيعية لم يأت من فراغ، إنما هي ثروات موجودة في منطقة (أراض إقليمية) ذات نطاق محدد، وبالطبع فإن وجود الثروات الطبيعية يرتقي بأهمية هذه المنطقة، مما يصعب الأمر على الأطراف المعنية التخلي عنها، فهم مصممون على الحصول عليها.

إن النزاع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية الحدودية سبق أن أثر تأثيراً كبيراً وعميقاً على الأوضاع في الشرق الأوسط، وعلى مسيرة

التطور الاجتماعي في هذه المنطقة، ونذكر في النقاط التالية أهم هذه التأثيرات:

أولاً : يعتبر هذا النزاع السبب المباشر لاندلاع الحروب بين الدول المعنية. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اندلعت في منطقة الشرق الأوسط أكثر من سبعين حرباً (أو اشتباكات مسلحة واسعة النطاق) تباعاً، حيث يمكن القول إن حالة الحرب استمرت سنوات متلاحقة. وفي ظل هذه الحروب المتكررة نرى أن نصف هذه الحروب اندلع بسبب النزاع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية ومن أهم هذه الحروب:

- ١- حرب الشرق الأوسط الأولى (ويطلق عليها أيضاً حرب فلسطين) منذ عام ١٩٤٨، عام ١٩٤٩.
- ٢- الصراع المسلح على الحدود بين إسرائيل وسوريا عام ١٩٥١، ومنذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٧، ومنذ عام ١٩٦٣، حتى عام ١٩٦٧ (إن مشكلة تغيير مجرى نهر الأردن تعتبر أحد الأسباب التي أدت الى اندلاع الصراع).
- ٣- الصراع المسلح الإسرائيلي السوري في هضبة الجولان عام ١٩٧٠.
- ٤- اشتباكات الحدود المسلحة الإسرائيلية الأردنية عام ١٩٥٦.
- ٥- اشتباكات الحدود المسلحة التركية السورية عام ١٩٥٧.
- ٦- اشتباكات الحدود المسلحة الجزائرية المغربية عام ١٩٦٣.
- ٧- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين الصومال وإثيوبيا عام ١٩٦٤.

- ٨- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين الصومال وكينيا عام (١٩٦٤ - ١٩٦٧).
- ٩- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين إسرائيل ولبنان عام (١٩٦٨ - ١٩٦٩).
- ١٠- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين السعودية واليمن العربي الديمقراطي عام (١٩٦٩ - ١٩٧١).
- ١١- اشتباكات الحدود المسلحة بين العراق وإيران عام (١٩٦٩ - ١٩٧١).
- ١٢- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين العراق والكويت عام (١٩٧٣ - ١٩٧٩).
- ١٣- حرب الشرق الأوسط الرابعة (شنت الدول العربية حرباً لاستعادة الأراضي المحتلة) عام ١٩٧٣.
- ١٤- حرب الصحراء الغربية عام ١٩٧٦.
- ١٥- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين مصر وليبيا عام ١٩٧٧.
- ١٦- الحرب الصومالية الإثيوبية في إقليم الأوجادين عام (١٩٧٧ - ١٩٧٨).
- ١٧- هجوم إسرائيل واحتلالها لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ (كانت تهدف إسرائيل إلى حد كبير إلى الاستيلاء والسيطرة على الموارد المائية لحوض نهر الليطاني).
- ١٨- حرب الأعوام الثمانية بين العراق وإيران عام (١٩٨٠ - ١٩٨٨).

١٩- حرب النزاع على الأراضي الإقليمية بين ليبيا وتشاد
عام (١٩٨٠ - ١٩٨٨).

٢٠- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين عمان وجنوب اليمن
عام ١٩٨١.

٢١- حرب الغزو العراقي للكويت وضمها (تسمى أيضا بأزمة
الخليج عام ١٩٩٠).

٢٢- حرب الخليج عام ١٩٩١.

٢٣- الاشتباكات المسلحة بين قطر والبحرين على صعيد مشكلة
ملكية جزر حور وغيرها من الجزر عام (١٩٩١ - ١٩٩٣).

٢٤- الصراع المسلح بين السعودية وقطر على صعيد مشكلة تبعية
موقع الخفوس.

ثانياً : يعتبر هذا النزاع من العوامل المهمة التي أدت إلى توتر
علاقات الدول وعدم استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق
نذكر أن مشكلات الحدود العادية تتشابه أيضا مع الخلافات الأخرى نظرا
لشيوع المشكلات ذات الصلة بالموارد الطبيعية والحدود، لذلك رأينا أن
الصراع على الثروات الطبيعية والنزاع الدائم على الأراضي الإقليمية أدى
إلى توتر علاقات الدول أو إلى اندلاع الحروب، مما تسبب في عدم استقرار
الأوضاع في الشرق الأوسط لفترة طويلة من الزمن.

ومن بين النزاعات الكثيرة على الحدود الإقليمية التي أسفرت عن
اضطرابات طويلة الأمد لأوضاع المنطقة يوجد الصراع العربي الإسرائيلي
على الأراضي الإقليمية والثروات الطبيعية والذي يعرفه الجميع، كما توجد

أيضاً خلاقات بين الدول العربية الشقيقة على الثروات الطبيعية والحدود، فمصر صرحت عدة مرات بأنها لن تتورع عن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لحماية منابع نهر النيل، كما ساءت العلاقات بين تركيا وسوريا والعراق، وظلت على حالها نتيجة لصراع هذه الدول على تقسيم مياه نهر الفرات. والواقع أن ضم العراق للكويت عام ١٩٩٠ لم يخالف معايير العلاقات الدولية فحسب، إنما لم يوافق عليه مطلقاً الأشقاء العرب. فبعد اندلاع أزمة الخليج قامت دولة الخليج ذات القوة الفعلية بالتنوعية بالأهوال ومخاطر الحرب، وأهمية التنسيق المتبادل في سبيل تعزيز أمنها ومقاومة العدو المشترك، ومن منطلق ذلك رأينا هذه الدول تتخذ مواقف مشتركة على صعيد الكثير من المشكلات ليشكلوا بذلك فيما يبدو تضامناً غير مسبوق، لكنه لم يمر وقت قصيراً على عودة السيادة للكويت. ولم تهدأ نيران حرب الخليج حتى اندلع الصراع بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي للمرة الثانية، فقد ظل النزاع على جزر حور بين قطر والبحرين دون حل، حيث توترت الأوضاع وأصبحت قابلة للانفجار في أية لحظة لعدة مرات في الثمانينيات، كما وقعت اشتباكات مسلحة بين الدولتين في أغسطس عام ١٩٩١، وشهد شهر أبريل عام ١٩٩٢، إعلان قطر توسيع مياه البحر التابعة لحكمها الى ٢٤ ميلاً بحرياً، وبالتالي أدى ذلك إلى المزيد من التدهور في علاقات البلدين وإلى زيادة حدة الأوضاع المتوترة في الخليج. ولم تهدأ هذه الموجة من الاضطرابات حتى قامت القوات السعودية بهجوم مفاجئ على نقطة تفتيش الخفوس على الحدود القطرية في سبتمبر عام ١٩٩٢^(٢٤). ورغم أن عدد القتلى لم يكن كبيراً في هذا الهجوم، فإنه أثار خصومات كبيرة. فعلى الفور قدمت قطر احتجاجاً شديداً كرد فعل على ما حدث لكن البيان الصادر عن السعودية أنكر قصفه، وادعى أن ما حدث ليس إلا تبادلاً لإطلاق النار بين بعض البدو من جهة الحدود السعودية، وفي

الوقت نفسه اتهمت قطر بانتهاز فرصة اضطراب الأوضاع الناجمة عن حرب الخليج واحتلت منطقة على الحدود السعودية لا تقل مساحتها عن ١٤ كيلو متر مربعاً وفجأة توترت علاقات الدولتين بإعلان قطر إلغاء اتفاقية الحدود التي وقعها البلدان عام ١٩٦٥، وفي شهر سبتمبر من العام نفسه عقد اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت لتتسيق مسألة الدفاع المشترك، وقد رفض وزير دفاع دولة قطر المشاركة في هذا الاجتماع لأنه لم يتم تسوية النزاع الحدودي مع السعودية. والحقيقة أن النزاع الحدودي بين البحرين وقطر، وبين السعودية وقطر أحدث دون شك شرخاً عميقاً في نادي الأغنياء الخليجي.

إن النزاع على الأراضي الإقليمية الحدودية أثار بعض الخلافات الأخرى التي أدت إلى توتر علاقات الدول واضطرابات الأوضاع، نذكر على سبيل المثال المشكلة الكردية.

تأثيره على النمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة المعنية. وفي هذا الشأن نذكر أن النزاع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية نتجت عنه سلسلة من الحروب كبدت دول الشرق الأوسط خسائر اقتصادية ضخمة مباشرة وغير مباشرة، حيث نتج عنه تلوث بيئي أثر على النمو الاقتصادي والاجتماعي. ففي الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمانية أعوام بلغت نفقات الحرب لكل من الجانبين ١٤٨ مليار دولار أمريكي، كما قدر عدد القتلى بنحو مليون شخص (ولم يبلغ حتى الآن عدد سكان قطر والبحرين معا اللذين تعتبران من ضمن دول الخليج المليون شخص)، وبلغ مجموع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الحرب نحو ٩٠٠ مليار دولار أمريكي، حيث استخدم الجانبان كمية كبيرة من الدولارات النفطية في تحويل المنطقة المتحارب عليها إلى أطلال وخراب. أما بالنسبة إلى حرب

الخليج الناجمة عن ضم العراق للكويت فقد تَرَبَّث عليها كارثة أكبر، حيث دمرت الكثير من المنشآت الصناعية والجسور والطرق والمناطق السكنية في العراق، أما الكويت فأصبحت مثل الطائر الذي قص جناحه، حيث لحق بالمنشآت الصناعية خاصة منشآت الإنتاج النفطي والمباني المهمة خراب كبير، كما اشتعلت النيران في أكثر من مائة حقل بترول لعدة أشهر، والواقع أن الأمر لم يقتصر على إحراق كمية كبيرة من الثروات النفطية الثمينة، إنما تمخض عنه أيضا تلوث بيئي ضخم حيث امتد نطاق التلوث إلى خارج منطقة الخليج لدرجة أننا وجدنا صعوبة في التخلص من تأثيره على البيئة البيولوجية خلال عدة سنوات. وهكذا رأينا أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدها الجانبان من جراء الحرب بلغت أكثر من مائة مليار لكل جانب، كما أن أعمال إعادة الإعمار بعد الحرب احتاجت إلى وقت امتد إلى أكثر من عشر سنوات.

وفي الحقيقة كان هناك عجز أمام استثمار وتنمية المناطق التي لم يحسم أمر تبعيتها بسبب النزاع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية، نذكر على سبيل المثال : النزاع على حلايب على الحدود المصرية السودانية (اكتشف في هذه المنطقة احتياطي ضخم من البترول) والنزاع على جزر حور بين قطر والبحرين، وجدير بالذكر أن الصراع العربي الإسرائيلي أدى إلى تأخر مسيرة التنمية في منطقة فلسطين العربية ما بين عشرين إلى ثلاثين عاما، كما أن الاستغلال غير المعقول والجائر للثروات الطبيعية أدى إلى تضوُّب وشيك للموارد الطبيعية في بعض المناطق المتنازع عليها مثل استغلال إسرائيل لموارد المياه الجوفية في الضفة الغربية، أو أسفر عن تبديد الموارد الطبيعية، وبالتالي أصبح هناك عجز أمام

استغلال بعض الموارد مرة ثانية لتؤثر بذلك على التنمية طويلة المدى في بعض المناطق.

إثارة سباق جديد للتسلح: وفي هذا السياق نذكر أن دول الشرق الأوسط أدركت تماماً من خلال النزاع طويل الأمد على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية أهمية قواتها بالنسبة لأمنها. وهكذا أقدمت دول الشرق الأوسط جميعها على بناء جيش ذي قدرة قتالية قوية ومجهز تجهيزاً جيداً بالسلاح وقادر على التعامل مع ما يحدث من أحداث مفاجئة لتحافظ على التوازن الإستراتيجي في المنطقة، كما أقدمت على زيادة النفقات العسكرية وشراء الأسلحة والذخيرة على نطاق واسع، وبالتالي زادت حدة سباق التسلح يوماً بعد يوم، وهكذا أصبح الشرق الأوسط أكبر سوق سلاح في العالم، وفقاً لإحصائيات الغرب، وجدنا أن النفقات العسكرية لدول الشرق الأوسط بلغت ٦٠٠ مليار دولار أمريكي في الثمانينيات لتمثل بذلك ثلثي تجارة السلاح في العالم، حيث زادت هذه النفقات بحلول التسعينيات كالتالي:

في عام ١٩٩٠، بلغت ميزانية النفقات العسكرية العراقية ٨ مليار و ٦١٠ ملايين دولار أمريكي لتمثل ٢١% من إجمالي الناتج القومي في هذا العام، وفي العام نفسه بلغت ميزانية النفقات العسكرية في الكويت ملياراً و ٥٣٠ مليون دولار أمريكي، لتمثل بذلك ٥,٦% من إجمالي الناتج القومي، كما بلغت هذه النفقات في عام ١٩٩١، ٩ مليارات و ٣٠٠ مليون دولار أمريكي بعودة السيادة إلى الكويت، وبلغت ميزانية النفقات العسكرية في مصر ٢٣٠ و ٢٣٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩١، لتمثل ٧,٥% من إجمالي الناتج القومي، أما في عمان فبلغت ملياراً و ٤٩٠ مليون دولار أمريكي لتمثل ١٢,٣% من إجمالي الناتج القومي، وفي قطر بلغت ٩٣٤ مليون دولار أمريكي، لتمثل ١٢% من إجمالي الناتج القومي، وفي إسرائيل بلغت ٥ مليارات

و ٧٩٠ مليون دولار أمريكي، لتمثل ١٢% من إجمالي الناتج القومي، ورغم أن ميزانية النفقات العسكرية في السعودية بلغت ١٣ ملياراً و ٨٦٠ مليون دولار أمريكي لتمثل ١٣,١% من إجمالي الناتج القومي في هذا العام، فإن النفقات العسكرية الحقيقية بلغت قيمتها ٣٥ ملياراً و ٥١٠ ملايين دولار أمريكي^(٢٥). وفي ظل هذه الأحداث تسابقت الدول العظمى في الغرب للترويج لبضاعتها من الأسلحة والذخيرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أدخلت في هذه المنطقة صاروخ باتريوت والطائرة الحربية الإلكترونية حتى الأسلحة البيولوجية، وبذلك واصلت كمية كبيرة من الأسلحة الحديثة وأسلحة الدمار الشامل انتشارها في منطقة الشرق الأوسط لتصبح الأوضاع في الشرق الأوسط مهددة بالانفجار.

وخلاصة القول، نذكر أننا نعتقد أنه ينبغي أن نعترف بالأمر الواقع ونعترف بمبدأ عدم إمكانية تغير الحدود نظراً لأن الصراع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية في الشرق الأوسط معقد. وهذا المبدأ معترف به في مؤتمر رؤساء دول عدم الانحياز في دورته الثانية الذي عقد في القاهرة في أكتوبر عام ١٩٦٤، حيث أكدت هذه الدول في البيان الصادر عن المؤتمر للمرة الثانية على "أنها ستستخدم جميع الوسائل التي تمتلكها لتعارض بقوة أية محاولات تضر بسيادتها أو تعتدي على أراضيها الإقليمية، وتتعهد باحترامها للحدود الموجودة بالفعل عندما حصلت بعض الدول على الاستقلال^(٢٦)". والواقع أن احترام هذا المبدأ لا يهدف إلى حماية موروثات الحكم الاستعماري، إنما يحافظ على استقرار مجتمع الشرق الأوسط ويعود بالفائدة على النمو الاقتصادي لمجتمعات هذه المنطقة، بل على العكس فإن توجيه الموارد المالية والقوة البشرية نحو النزاع الحدودي لا يسبب إلا خسائر كبيرة جداً للدول المعنية، كما أنه هو أمر لا جدوى منه أيضاً.

فأولاً: نرى أن الحروب في الشرق الأوسط لم تستطع قط تسوية النزاع على الموارد الطبيعية والنزاع الحدودي على مر التاريخ.

ثانياً: إن المكانة الإستراتيجية المهمة في منطقة الشرق الأوسط جعلت الشرق الأوسط منطقة حساسة بالنسبة لاقتصاد وسياسة العالم، فاضطراب الأوضاع في الشرق الأوسط لا يأتي في صالح استقرار الأوضاع في العالم، نذكر على سبيل المثال: أن الحروب الناجمة عن الصراع على الثروات الطبيعية والنزاع على الأراضي الإقليمية أدت إلى ظهور أزمة الطاقة العالمية واضطرابات ضخمة في أسعار النفط، وبالتالي فإن هذا الأمر ليس في صالح النمو المستقر للاقتصاد العالمي ويخالف أيضاً الاتجاه العالمي نحو السلام الحالي والتنمية.

ثالثاً: إن الصراعات الكثيرة على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية الحدودية أصبحت دوماً ذريعة لتدخل الدول العظمى في شئون الشرق الأوسط نظراً لأهمية الشرق الأوسط على الصعيد الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم، نذكر على سبيل المثال: أن النزاع على الأراضي الإقليمية بين إسرائيل من جانب وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن من جانب آخر، وبين العراق والكويت سبق أن أدى إلى تدخل الدول العظمى، وهو ما أدى دوماً إلى توتر أكثر للأوضاع، ورغم أن هذا التدخل استطاع أن يخدم الصراع لفترة من الوقت في بعض الأحيان، فإن الدول العظمى دائماً تتحرك من منطلق مصالحها الشخصية، فنادراً ما تهتم بمصالح دول الشرق الأوسط أثناء مسيرة تهدئة الصراع، فهي تضرر أيضاً خطراً كامناً فوضوياً للتنمية المستقبلية لهذه الدول.

والواقع أن طرق تسوية النزاع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية على مستوى العالم في الوقت الحالي، لن تخرج عن نوعين من

التسوية: تسوية سياسية وتسوية عسكرية، وهذا الأمر ينطبق كذلك على منطقة الشرق الأوسط، فمن منظور بعيد نرى أن التنمية المستدامة للمجتمعات البشرية والتغيرات الشاملة للبيئة الدولية والنمو المتزايد لمجتمع الشرق الأوسط سيقيد أكثر فأكثر التسوية العسكرية لخلافات الحدود، بمعنى أن دول الشرق الأوسط ستلجأ إلى استخدام الطرق السياسية لتسوية هذه الخصومات، إن هذه التوقعات لا تعتبر من وحي خيال قصص ألف ليلة وليلة، إنما تعتبر نتيجة حتمية لتطور التاريخ. ويمكن القول: إن الطرق التي لجأت إليها مصر وإسرائيل أثناء تسوية النزاع على منطقة طابا، أرست بالفعل نموذجا إيجابيا، ورغم ذلك فإننا إذا نظرنا من منظور قريب فسنجد أنه لا تزال توجد احتمالية للجوء دول الشرق الأوسط للطرق العسكرية لتسوية مشكلات الحدود في ظل ظروف الفترة الانتقالية التي تخطو فيها هذه الدول نحو الحداثة، حيث لا تزال التعديلات على الأنظمة القانونية للمجتمع، وعلاقات الدول في حاجة إلى المزيد من التحسينات، وهذا الأمر يرجع إلى الظروف التاريخية المعقدة لمجتمع الشرق الأوسط، كما أن الأوضاع في مجتمع الشرق الأوسط في حالة متأخرة بوجه عام، لذلك لا يزال النزاع الحدودي والخلافات على الأراضي الإقليمية يعتبران أحد العوامل المهمة التي تثير حروبًا وصراعات جديدة وتؤثران أيضا على الأوضاع في الشرق الأوسط، وهو جانب لا نستطيع أن نغفله مطلقا أثناء تحليلنا لتطور الأوضاع في الشرق الأوسط.

الهوامش :

- (١) نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية في أبو ظبي في ٢٥ إبريل عام ١٩٩٣.
- (٢) مجلة "السياسة الدولية" (النسخة العربية) عدد أبريل عام ١٩٩٤، مطابع الأهرام المصرية، ص ١٣٤.
- (٣) نفس الهامش رقم (٢) ص ١٣٦.
- (٤) اقتبس من "المعلومات الاقتصادية اليومية للصين" الصادر في ٣١ يناير عام ١٩٩٤.
- (٥) مجلة "نيوساينتست" البريطانية الصادرة في ٧ مايو عام ١٩٩٤.
- (٦) "المياه والسياسة في منطقة الشرق الأوسط" ومجلة "ميدل إيست" البريطانية الشهرية عدد يناير عام ١٩٨١.
- (٧) استشهد من صحيفة "الصين اليومية" الصادرة في ١٢ أكتوبر عام ١٩٩١ .
- (٨) نفس الهامش رقم (٢) صفحة رقم ١٣٨.
- (٩) نفس الهامش رقم (٢) صفحة ١٤٠.
- (١٠) محمد سلام نخلة، "جغرافية فلسطين" للمؤلف، دار نشر بجين ١٩٧٨، من ص ٤٥ حتى ص ٥١.
- (١١) نفس الهامش رقم (٢) ص ١٤٢.
- (١٢) طالع "المعارف العالمية" العدد الحادي عشر لعام ١٩٩١، صفحة رقم ١٥.

(١٣) بطرس غالي (مصري)، "النزاع الحدودي في أفريقيا"، دار النشر التجاري ١٩٧٨، ص ٣ وص ٤.

(١٤) طالع كتاب "العلاقات الدولية الأوربية في الفترة من عام ١٨٧١، حتى عام ١٨٩٨"، ص ٣٠ حتى ص ٣٤، وكتاب "العلاقات الدولية منذ عام ١٨٩٨ حتى عام ١٩١٩"، دار نشر الاتحاد ١٩٧٩.

(١٥) رغم احتلال بريطانيا مصر قديما وحكمها لمصر حكما استعماريًا، فإن المعاهدات المعنية بالمسألة المصرية الموقعة منذ عام ١٨٨٥ حتى عام ١٨٨٧ طالع كتاب "التحديات المعلوماتية لتاريخ العالم" صفحة رقم ٢٤٩ حتى صفحة ٢٥١، طبعة عام ١٩٦٤. لدار النشر التجاري، لاتزال تعتبر معاهدات وقعتها بريطانيا والإمبراطورية العثمانية.

(١٦) طالع كتاب "المصادر والمراجع لتاريخ العلاقات الدولية المعاصرة"، دار نشر المعارف العالمية ١٩٥٧، من ص ٢٨٦ حتى ص ٢٨٩.

(١٧) إن هذه الدعوة التي طرحت في هذا البيان، والتي تهدف إلى إقامة وطن قومي لليهود أقرت في كتاب الحكم بالانتداب المعني بالقضية الفلسطينية والذي وضعه التحالف الدولي.

(١٨) أجرى كل من ممثلي بريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا والولايات المتحدة واليونان وأستراليا وبلجيكا وبلغاريا وسبيليا ورومانيا وكرواتيا وسلوفينيا وتركيا وغيرها من ممثلي الدول اجتماعا في لوزان لوضع المزيد من الترتيبات المعنية بالقضايا ذات الصلة بعد الحرب في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٢٢، وفي ٢٤ يوليو عام ١٩٢٣ حيث تم التوصل إلى سبع عشر معاهدة وثائقية أن معاهدة لوزان والتي تعتبر معاهدة سلام وقعت بين دول الحلفاء والدول المشاركة في الحرب مع تركيا ما هي إلا وثيقة معاهدات بلغ عدد بنودها ١٤٣ بنذا، كما بلغت عدد صفحات هذه الوثيقة المترجمة إلى اللغة الصينية نحو ٥٠ صفحة، وفي هذه الوثيقة أجرى تخطيط على نطاق الأراضي الإقليمية التركية واقترت مبدأ التقسيم، طالع كتاب "مجموعة المعاهدات الدولية" في الفترة منذ عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٣، من صفحة رقم ٨٤٤ حتى صفحة رقم ٨٩٥، طبعة عام ١٩٦١، بدار نشر المعارف العالمية.

(١٩) مارلين نصر " تصورات عبد الناصر عن القومية العربية"، بمركز الوحدة العربي ببيروت، الطبعة الأولى لعام ١٩٨١.

(٢٠) محمود خلف " مجموعة نظريات بن بله "، لدار نشر الاتحاد ببيروت ١٩٨٥، ص ١٤٩.

(٢١) بحث زعيم الحركة الصهيونية جدعمان برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج، طلب فيها بضرورة أن تتضمن خطة إقامة الدولة اليهودية التي وافقت عليها بريطانيا منطقة جنوب لبنان، خاصة المنطقة الشمالية لنهر الليطاني - طالع مجلة " السياسة الدولية " * النسخة العربية " عدد يناير عام ١٩٩٣، صفحة رقم ١٨٩، مطابع الأهرام المصرية.

(٢٢) نفس الهامش رقم (١٣) صفحة رقم ٢٣ حتى صفحة رقم ٣٤.

(٢٣) في بداية عام ١٩٩١، أجازت الأمم المتحدة تباعا القرار رقم ١٩٧، المعني بالصراع العربي الإسرائيلي ويوجد في هذا القرار ٣٤ صفحة معنية بالقضية الفلسطينية، أما بالنسبة إلى القرار رقم ١٨١ الذي أجازته في عام ١٩٤٨ (يسمى أيضا بقرار تقاسم السلطة) فقد نص على مساحة الأراضي الإقليمية التي تقام عليها الدولة العربية والدولة اليهودية في المنطقة الفلسطينية، فمساحة الأولى تبلغ ١٢٠٣ كيلو مترات مربع والثانية تبلغ ١٤٩٤٢ كيلو مترًا مربعًا.

(٢٤) "سجل أحداث غرب آسيا وأفريقيا عام ١٩٩٢" تأليف معهد أبحاث غرب آسيا وأفريقيا في أبريل عام ١٩٩٣.

(٢٥) "التوازن العسكري" منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٣ تأليف معهد أبحاث السياسة الدولية بلندن عام ١٩٩٣.

(٢٦) نفس الهامش رقم (١٣) صفحة ٩ .

الجزء الثالث

مجتمع الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية

الباب التاسع

سياسة الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية

المقصود هنا بسياسة الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية في هذا السياق هي الأوضاع السياسية لدول الشرق الأوسط في ظل التغيرات التي طرأت على المجتمع الإقطاعي الذي أصبح مجتمعاً رأسمالياً فيما بعد، وجدير بالذكر أن المرحلة الانتقالية تمتد لفترة طويلة للغاية من الزمن. ففي أثناء هذه الفترة شهدت دول الشرق الأوسط تغيرات كبيرة على صعيد التطور السياسي، وذلك على أساس ما حققه الاقتصاد من نمو، حيث لعب هذا الأمر من منظور التطور التاريخي دوراً مساعداً وإيجابياً بالنسبة لتطور المجتمع في الشرق الأوسط، ورغم ذلك فإن بعض الخلافات والمشكلات السياسية التي ظهرت أدت إلى حالة من عدم الاستقرار في المجتمع، حتى إنها تسببت في ظهور الفوضى في هذا المجتمع، ويركز هذا الباب على تحليل الخلافات والمشكلات السياسية التي ظهرت أثناء التغيرات التي طرأت على التطور السياسي لدول الشرق الأوسط وتأثيرها على المجتمع، فضلاً عن شرح التطورات السياسية في هذه الدول.

الفصل الأول

أهم خصائص التطور السياسي في الشرق الأوسط

واصلت دول الشرق الأوسط مسيرتها نحو نيل الاستقلال في ظل وجود حركات التحرير الوطنية المعارضة للإمبريالية والاستعمار التي تسمت بقوة عارمة لا تقاوم آنذاك منذ الحرب العالمية الأولى والثانية حتى بداية السبعينيات. وتماشيا مع إقامة الدول الوطنية ونظم الحكم للقوميات بدأت تتجسد التغيرات التي طرأت على التطور السياسي على نحو مكثف حيث تتجلى أساسا في جانبين، الجانب الأول يتمثل في: إقامة دولة الوحدة الوطنية (الدولة القومية الموحدة) في بعض المناطق الوطنية التي كانت تنتم بالنظام القبلي الاقطاعي قبل الغزو الاستعماري ومن ثم إقامة سلطة وطنية موحدة ووضع نظام سياسي ومنظومة للإدارة التنفيذية. والجانب الثاني يتمثل في: إقرار اختلاف النظم السياسية للدول نظرا لاختلاف خصائص مجموعات الوحدة، ورغم ذلك فإننا نرى بوجه عام أن النظم السياسية لكثير من الدول طرأت عليها بدرجات متفاوتة على صعيد الديمقراطية البرجوازية تغيرات متأثرة بالفكر البرجوازي للغرب، فالدول الملكية لم تستعن بالنظم الحقيقية للإدارة التنفيذية الموجودة في دول الغرب فحسب، إنما أدخلت أيضا الشكل الاستشاري الديمقراطي في النظم السياسية وشكلت لجان استشارية. أما بالنسبة إلى الدول الملكية الدستورية فقد استعانت بالشكل الدستوري البرجوازي في ترسيخ السلطة الملكية والنظم

الاستشارية الديمقراطية وأكسبتها الشرعية، كما أضفت بعض الدول الغطاء الديموقراطي على النظام السياسي بتطبيقها لمبدأ تقاسم السلطة وتأسيسها للبرلمان وبوضعها نظام الأحزاب. أما الدول الجمهورية فقد أطاحت بالحكم الديكتاتوري للملكية الإقطاعية من خلال الحركات الوطنية الديمقراطية محققة في الوقت ذاته الاستقلال الوطني للبلاد، محدثة بذلك تغييراً جذرياً في النظام السياسي. وهكذا انتهت التغيرات السياسية الكبرى في الدول الجمهورية بتحويل النظام الملكي الإقطاعي إلى نظام جمهوري ديمقراطي برجوازي.

ونذكر أن السلطات الحاكمة الوطنية وضعت سياسة الدولة بعد إقامة الدولة الوطنية، حيث اعتبرت حماية الاستقلال السياسي وتحقيق السيادة الاقتصادية من أهدافها الأساسية. وقد ظهرت أيضاً تغيرات معقولة على صعيد التطور السياسي أثناء مسيرة إقامة واستقلال النظام السياسي والاقتصادي الوطني للدولة، فقد اجتاحت الحركات الوطنية بعض الدول، منهية بذلك الحكم الديكتاتوري الملكي الإقطاعي، حيث أقامت نظاماً سياسياً ديمقراطياً جمهورياً. والواقع أن النظام الطبقي في بعض الدول الجمهورية والصراع على السلطة والمصالح داخل الطبقة الحاكمة والمجموعات الحاكمة أسفرت عن تعاقب السلطات الحاكمة، مما أدى إلى حدوث تغيرات في أشكال السلطات الحاكمة وأشكال النظام السياسي، ومن أهم هذه الأشكال تحول السلطة الحاكمة العسكرية إلى سلطات حاكمة متقنة، وتحول النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وتحول نظام المجلس التشريعي الواحد إلى نظام المجلسين، وتحول نظام التعددية الحزبية إلى نظام الحزب الواحد. وجدير بالذكر أن الحركات الوطنية الديمقراطية المناهضة للاستعمار والإقطاع كانت لاتزال من أهم التيارات السياسية في هذه المرحلة، حيث أصبحت فكرة القومية العربية والأمة العربية والأمة الإسلامية

والاشتراكية وغيرها من الأفكار الشائعة على الصعيد الأيديولوجي، فقد قام عدد غير قليل من الدول الجمهورية بممارسات سياسية تحت توجيه هذه الأفكار. وبالنظر إلى الوضع ككل، سنجد أن الأوضاع السياسية في الدول الملكية والدول الملكية الدستورية مستقرة نسبياً في الوقت الحالي، أما الأوضاع السياسية في الدول الجمهورية فهي مضطربة تقريباً.

فمنذ بداية السبعينيات قويت شوكة الدول الوطنية على نحو متزايد، ووضعت أسس منظومة الاقتصاد الوطني، حيث أصبح بناء الدولة الحديثة من الأهداف الرئيسية لكل دولة، وفي هذا السياق نذكر أن كثيراً من الدول نفذت برنامج الإصلاح الاقتصادي تلبية لاحتياجات التنمية الاقتصادية، ومنذ منتصف السبعينيات ظهر في منطقة الشرق الأوسط اثنان من أهم التيارات السياسية، وهما الاتجاه السياسي الديمقراطي وحركات البعث الإسلامي، وذلك تماشياً مع سرعة النمو الاقتصادي وانفتاح المجتمع. وقد حدثت تغييرات كبيرة للنظم السياسية لبعض الدول تحت تأثير هذين التيارين، فالدول التي طبقت سياسة الإصلاح السياسي الديمقراطي تضع الآن وتستكمل نظم التعددية السياسية الذي يتبلور بشكل أساسي في وضع نظام التعددية الحزبية ونظام الانتخابات الديمقراطية وتشكيل برلمان ديمقراطي، وقامت هذه الدول تدريجياً بممارسات السياسة الديمقراطية البرجوازية، حيث أصبحت الديمقراطية السياسية أحد الاتجاهات المعنية بالتطور السياسي في منطقة الشرق الأوسط، أما بالنسبة إلى الدول التي تأثرت بحركات البعث الإسلامي تأثراً كبيراً فقامت بأسلمة النظام السياسي من خلال إقامة سلطات حاكمة إسلامية أو تطبيق الشريعة الإسلامية. فمنذ نهاية الثمانينيات حتى بداية التسعينيات، انتشرت نزعة متطرفة إسلامية في منطقة الشرق الأوسط، كما أصبحت لها توجهات واصلت توسعاتها في ظل وجود الصعوبات

الاقتصادية والديكتاتورية السياسية وفق المجتمع وغيرها من المشكلات، وفي ظل وجود الدور الشمولي لحركات البعث الإسلامي في الدول كافة بوجه عام.

والواقع أن الاستقلال الوطني وإقامة دولة وطنية وتنميتها أخذ الصدارة في ظل الظروف التاريخية للمرحلة الانتقالية، أما بالنسبة للتطور السياسي في الشرق الأوسط فانتسم ببعض الخصائص المهمة فضلاً عن وجود نقاط مشتركة للتطور السياسي في الدول بشكل عام، حيث تتمثل أهم هذه الخصائص في النقاط التالية:

- ١- لاتزال الديكتاتورية التي يزجج تاريخها إلى زمن طويل تؤثر تأثيراً عميقاً على التطور السياسي.
- ٢- شيوع انضمام العسكريين إلى المؤسسات السياسية وتدخلهم في الحكم.
- ٣- ظهور الدول الاشتراكية.
- ٤- احتلال القوى الدينية مكانة مهمة.

أولاً: التأثير البارز للديكتاتورية: إن للديكتاتورية تاريخاً عميقاً في منطقة الشرق الأوسط، كما أن جذورها متأصلة، وتتمثل الديكتاتورية في الحكم الديكتاتوري الذي يتخذ من الضباط الكبار بالإدارة التنفيذية العليا حكماً، حيث كان أول ظهور لها في آسيا الصغرى التي تحيط بها المياه ليسودها نظام حكم ديكتاتوري، وتعتبر الديكتاتورية أيضاً منظومة فكرية تخدم الحكم الديكتاتوري. والواقع أن الديكتاتورية على الطريقة الشرقية تعتبر جوهر المجتمع الاستعبادي بالشرق الأوسط وجوهر النظام السياسي للمجتمع الاقطاعي، كما أنها تتوغل في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها معياراً للقيمة في المجتمع، فمصر القديمة

وبابل القديمة والآشوريون والفرس وغيرها من الدول الحضارية القديمة المشهورة عالميًا ظهرت في ظل مسيرة الديكتاتورية. وجدير بالذكر أن العرب عززوا مكانة حكم الديكتاتورية الإقطاعية بنشرهم للإسلام وإقامتهم لنظام الحكم الذي يمزج الدين بالسياسة، وبحلول فترة الإمبراطورية العثمانية التركية اكتملت تماما الديكتاتورية التي تعتبر الحكم الإقطاعي والملكي المورث الذي يتسم بالديكتاتورية من أهم صفاتها، أما في فترة الحكم الاستعماري فاستعان الحكام المستعمرون بأساليب الحكم الديكتاتوري في حماية نفوذ حكمهم في الدول المتسلطة بالشرق الأوسط، وبذلك دمرت الديكتاتورية إلى حد ما براعم الرأسمالية الياقة بشكل عفوي في بعض دول الشرق الأوسط، وأضعفت من توغل وتأثير رأسمالية الغرب، كما واصلت الديكتاتورية وجودها أيضا إلى حد ما. وبعد إقامة الدول الوطنية لانتزاع هذه الدول تبقى على عناصر كثيرة للديكتاتورية الإقطاعية في نظامها السياسي، أما الدول ذات النظام الملكي فقد أبقت على نظام الحكم الديكتاتوري المورث. وبالنسبة إلى الدول الملكية الدستورية فإما اعتمدت على الحكم الملكي الوراثي الديكتاتوري مع النظام الاستشاري، وإما عملت بنظام الحكم الملكي الوراثي ونظام الحكم الدستوري معا، وجعلت النفوذ الملكية هي الأعلى. أما الدول ذات النظام الجمهوري فكانت لانتزاع تبقى على الكثير من أساليب الحكم الديكتاتوري في ظل عملها بالحكم الدستوري الذي يعتبر الدستور معيارًا للقانون، كما كانت تحافظ على الكثير من أساليب الحكم ذات الطابع الديكتاتوري في آلية الحكم، حيث تخدمها منظومة ضخمة من الإدارات التنفيذية الممركزة وأجهزة الحكم الدستوري، وفي الوقت ذاته يدعمها مفهوم القيمة الديكتاتورية، ولانتزاع أساليب الحكم الإقطاعي الديكتاتوري موجودة في كثير من الدول ونذكر من ملامحها البارزة نقطتين:

أولاً: تطبيق نظام الحكم الملكي الوراثي الإقطاعي في القبائل والعشائر الإقطاعية بشكل أساسي. وهذا النظام شائع الاستخدام في السعودية وعمان وهما من الدول الملكية، وقطر والبحرين والكويت والأردن والمغرب، وهي من الدول الملكية الدستورية في الشرق الأوسط، أما دولة الإمارات فهي تنتمي في الواقع إلى نوعية هذه الدول، وفي هذا السياق نذكر أن عشيرة آل سعود بالسعودية، وعشيرة سعيد بعمان وعشيرة آل ثان بقطر وعشيرة خليفة بالبحرين وعشيرة الصباح بالكويت وعشيرة فرح بالإمارات، تسيطر الآن على النظام الحاكم في دولهم بدعم من القبائل التي صاهرت العائلة المالكة وأهم القبائل التي تمثل نفوذ المنطقة، وهكذا الحال بالنسبة إلى عشيرة حسين بالأردن، وعشيرة حسن بالمغرب، ولعل من أسباب وجود الحكم الإقطاعي الديكتاتوري هذا أن القبائل في هذه الدول تعتبر عنصراً مهماً في تكوين التركيبة الأساسية للمجتمع، فنفوذ القبائل ونفوذ العشائر التي تتخذ من القبائل قاعدة لها تعتبر عمود السلطة الحاكمة، فهما يحتلان موقعا سياسيا مهماً. وجدير بالذكر أن الحكم الملكي الوراثي الذي يعتمد على العشائر القبلية الإقطاعية في الحكم، لا يزال قادراً على أن يتماشى كثيراً مع أوضاع الدول غير المتقدمة.

ثانياً: تطبيق نظام الحكم ذي الشكل الديكتاتوري الذي يتركز فيه السلطات بشكل أساسي في يد الرئيس، وباستثناء كل من إسرائيل ولبنان وقبرص، نذكر أن من بين دول الشرق الأوسط التي تستخدم النظام الرئاسي في نظامها السياسي توجد مصر، العراق، سوريا، إيران، تركيا، اليمن، الجزائر، تونس، السودان، الصومال، موريتانيا وغيرها من الدول. كما أن النظام الرئاسي الذي تطبقه هذه الدول يضم مبادئ النظام البرلماني، ففي الوقت الذي يعطي فيه الدستور للرئيس السلطة التنفيذية وبعض السلطات

التشريعية يمنحه بعض السلطات المقيدة للبرلمان، مما يعطي الرئيس القدرة على السيطرة على البرلمان والسلطات التشريعية، كما أن هذه الدول استعانت بنظام الحزب الواحد أو نظام الحزب الواحد الحقيقي، وهكذا يمكن للرئيس أن يستخدم السلطات الكبرى المدنية والعسكرية والحزبية في آن واحد مسيطراً على المكانة الشرعية للسلطة التشريعية، فأثناء ممارسة السلطات يمكن أن يطبق نظام الحكم الممركز من خلال الطرق التنفيذية. ومن المعروف أن مدى السلطات المدنية والعسكرية للمركزية لرئيس الدولة هي الأعلى، ورغم أن ليبيا تطبق نظام المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان)، فإنها تنتمي في الحقيقة إلى نوعية هذه الدول، فالقائد الأعلى وهو في الأصل رئيس لجنة قيادة الثورة والمسيطر بشكل كامل على سلطات الدولة، وهذا النوع من أساليب الحكم الديكتاتورية ذو علاقة وثيقة بالتأثيرات العميقة للديكتاتورية الإقطاعية، وهي تعتبر ظاهرة حتمية أثناء التطور السياسي في المرحلة الانتقالية، إلا أنه في الوقت الحالي اجتاحت العالم موجات الديمقراطية السياسية في ظل التوجهات الكبرى للسلام والتطور العالمي فالنمو الاقتصادي وافتتاح المجتمع في منطقة الشرق الأوسط عزز مفاهيم الديمقراطية لدى الجميع، كما أصبحت الديمقراطية السياسية ذات توجه سياسي، موجهة بذلك ضربة قاضية للديكتاتورية التي ورثت لبضعة آلاف السنين، حيث ظهر تطور ديمقراطي في النظم السياسية لبعض الدول.

ثانياً: شيوع ظاهرة انضمام العسكريين إلى المؤسسات السياسية وتدخلهم في الشؤون الحكومية: وفي هذا الشأن نذكر أن هذه الظاهرة ظهرت في الدول ذات النظام الجمهوري، وتتجسد في اعتقال العسكريين كرسي السلطة لفترة طويلة من الزمن وتدخلهم في شؤون الحكومة، وتصنف السلطات العسكرية بوجه عام إلى حالتين: الحالة الأولى: يصبح فيها التنظيم

العسكري رائداً للحركة الديمقراطية الوطنية، حيث يسيطر على السلطة الحاكمة مباشرة بعد الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الوطنية أو يشن حملة ديمقراطية فيما بعد الإطاحة بالحكم الإقطاعي ويعتلي عرش السلطة ومن ثم تتشكل السلطة السياسية العسكرية على أساس البيروقراطية العسكرية. ونذكر أن النظام الحاكم لعبد الناصر والسادات في مصر والنظام الحاكم لصالح في اليمن العربية سابقاً والنظام الحاكم للقذافي في ليبيا كان ينتمي إلى هذا النوع من السلطات. أما الحالة الثانية: فيقدم فيها التنظيم العسكري في ظل صراعه على نفوذ الحكم على اعتلاء عرش سلطة الحكم من خلال القيام بانقلاب عسكري بعد إقامة الدولة الوطنية، ويشكل سلطات عسكرية على أساس البيروقراطية العسكرية، وينتمي إلى هذا النوع كل من النظام الحاكم للأسد في سوريا والنظام الحاكم لصادم في العراق، والنظام الحاكم لبومدين في الجزائر سابقاً والنظام الحاكم للنميري في السودان سابقاً، والنظام الحاكم لأحمد الطابع في موريتانيا والنظام الحاكم لسياد بري في الصومال سابقاً وغيرها من الأنظمة الحاكمة، وقد تحولت تدريجياً بعض السلطات العسكرية في ظل امتحانها للحياة السياسية لفترة طويلة من الزمن إلى سلطات حاكمة مدنية ذات طابع برجوازي بيروقراطي، ونذكر على سبيل المثال: النظام الحاكم في مصر والنظام الحاكم في الجزائر سابقاً، وفي العادة يتدخل العسكريون في شئون الحكومة، عندما تحدث أزمة في النظام الحاكم للمتعقنين، حيث يظهر العسكريون على الساحة لتسوية الأزمة من أجل استقرار المجتمع والأوضاع السياسية، ثم تعود مقاليد السلطة إلى الشعب بعد مرور فترة انتقالية، حيث ينحسب العسكريون من الساحة السياسية، وفي هذا الشأن نذكر أن الجيش التركي سبق أن تدخل في شئون الحكومة مرتين عام ١٩٦٠، وعام ١٩٨٠، أما الجزائر فظلت في مرحلة انتقالية سياسية يتدخل العسكريين في شئون الحكومة منذ بداية عام ١٩٩٢، وبغض النظر عن

سيطرة السلطة العسكرية على نظام الحكم لفترة طويلة من الزمن أو تدخل العسكريين في شئون الحكومة، وبغض النظر عن الطريقة التي اعتلى بها عرش السلطة فإن ظاهرة مشاركة العسكريين المباشرة في المؤسسات السياسية تعتبر ظاهرة سياسية شائعة جدا في ظل التطور السياسي للمرحلة الانتقالية، ولعل أسباب هذا الأمر ترجع أساسا إلى أن الطبقة البرجوازية باعتبارها طبقة حاكمة ظلت غير ناضجة أو ضعيفة نسبيا في مجتمع الشرق الأوسط ذي الاقتصاد الرأسمالي المتخلف، كما أصبحت الكتلة العسكرية التي تمثل مصالح الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة أكثر اعتمادا على القوة العسكرية في ظل وجود الحركات الوطنية والديمقراطية، وفي ظل الصراعات السياسية الأخرى ليصبح هذا التكتل ركيزة للصراع السياسي ودعامة قوية للنظام الحاكم، لذلك انبثقت ظاهرة انضمام العسكريين المباشر للمؤسسات السياسية. وجدير بالذكر أن الطبقة البرجوازية بدأت في النضوج تدريجيا تماشيا مع النمو الاقتصادي، وواصلت موجات الديمقراطية السياسية الملائمة اجتياحها للحياة السياسية. والواقع أن الأسلوب العسكري لم يعد يعتبر أهم وأنسب أسلوب في الصراع السياسي، وبالتالي انخفضت نوعا ما مكانة العسكريين على الصعيد السياسي، مما ترتب عليه تضاول ظاهرة انضمام العسكريين المباشر إلى المؤسسات السياسية، حيث ظهرت الاتجاهات الوطنية في الجيش، ورغم ذلك فإن الجيش لا يزال يلعب دورا مهما في ظل الحياة السياسية لدول الشرق الأوسط، ويعتبر أهم ركيزة لنظام الحكم، وذلك نظرا لأن السياسة الديمقراطية في الوقت الحالي ظلت متأخرة.

ثالثا: ظهور الاشتراكية بجميع أنواعها: وفي هذا الشأن نذكر أن أفكار "الاشتراكية" راجت في منطقة الشرق الأوسط في الستينيات، فقد سبق أن ظهرت "الاشتراكية العربية" لعبد الناصر والاشتراكية الإسلامية للقدافي

والاشتراكية لبومدين واشتراكية بورقيبة وغيرها من الأفكار، فمصر، وليبيا، الجزائر، تونس، السودان، العراق، سوريا، جمهورية اليمن الديمقراطية سابقا وغيرها تعتبر من الدول التي طبقت كل منها اشتراكية مختلفة، إن ظهور الاشتراكية بجميع أنواعها في الشرق الأوسط تمثل في الحقيقة استمرارية الحركات الوطنية الديمقراطية، وجدير بالذكر أن الدول التي تطبق ما يسمى بالنظام " الاشتراكي " يحكمها أساسا مجموعة سياسية تنوب عن الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة، وهي معارضة لتدخلات الغزو الاستعماري والإمبريالي على الصعيد الخارجي، أما في الداخل فهي معارضة لاستغلال واضطهاد الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية ومعارضة لطريق رأسمالية الغرب. وقد تأثرت هذه المجموعة السياسية بأفكار الاشتراكية حيث انتصهرت مع أفكارها، وهكذا انبثقت أنواع مختلفة من الاشتراكية، كما استعانوا بها كفكرة قيادية في أثناء ممارستهم للاشتراكية. والواقع أن الاشتراكية التي طبقتها دول الشرق الأوسط تختلف من حيث الجوهر مع الاشتراكية العلمية، ومن أهم ملامحها تطبيق نظام التأميم الاقتصادي ونظام الوحدة السياسية، وهي تعتبر في الحقيقة ثمارا للنزعة الإصلاحية لسياسة الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة ولها تاريخ وطبقات محدودة، حيث كانت تلعب دورا مهما بالنسبة للحفاظ على الاستقلال الوطني وإقامة اقتصاد وطني خلال فترة قصيرة بعد إقامة الدول الوطنية في الشرق الأوسط، إلا أن اشتراكية الشرق الأوسط أنهت مهامها التاريخية تماشيا مع التطور المتزايد الذي شهده المجتمع. فمنذ بداية السبعينيات بدأت تقريبا دول الشرق الأوسط التي طبقت الاشتراكية في تحويل مسارها نحو تحرير الاقتصاد والتعددية السياسية، وجدير بالذكر أن التغيرات الحادة التي شهدتها الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية السوفيتية حثت دول الشرق الأوسط التي كانت تطبق الاشتراكية على زيادة سرعة التغيير.

رابعاً: احتلال السياسة الإسلامية مكانة مهمة: وفي هذا الشأن نذكر أن الدين الإسلامي يعتبر من العناصر السياسية في العادات والتقاليد لمنطقة الشرق الأوسط، فحول الشرق الأوسط جميعها كانت في الأصل تحت مظلة الحكم الإسلامي قبل الغزو الاستعماري، حيث طبق النظام السياسي الإسلامي آنذاك، لكن الغزو الاستعماري فكك نظام الحكم هذا مدمراً هيكل النظام السياسي، كما أن دخول الطرق الإنتاجية للرأسمالية وتأثير أفكار الطبقة البرجوازية أحدثا تغييراً كبيراً للعادات والتقاليد والديمقراطية في نظام الحكم وهيكل النظام السياسي في معظم الدول، وبالتالي تلاشت تدريجياً المكانة القيادية للسياسة الإسلامية. وبعد إقامة الدول الوطنية الشرق أوسطية وبحلول السبعينيات وجد أنه فيما عدا السعودية التي تمثل نظام الحكم الذي يجمع بين الدين والسياسة، فإن الدول الأخرى تمثل أساساً نظام الحكم العلماني، ورغم ذلك فإن الإسلام لا يزال يحتل مكانة مهمة في دول الشرق الأوسط، حيث يلعب دوراً مهماً في المنطقة. والواقع أن دور الإسلام على صعيد الممارسة السياسية يتجسد أساساً في جانبين نذكرهما كالتالي، الجانب الأول يتمثل في استعانة المجموعة الحاكمة بالدين الإسلامي في ترسيخ نظام الحكم واستقرار النظام السياسي وممارسة سياسة الحكم، وفي هذا الشأن نذكر أن السعودية استعانت بنظام الحكم الملكي الذي يجمع بين الدين والسياسة، فالملك يشغل منصب الإمام في ذات الوقت، كما طبقت الشريعة الإسلامية، وبذلك أصبحت السلطة الملكية والدين الإسلامي عنصرين مهمين في نظام الحكم، أما بالنسبة للدول الإسلامية والعربية الأخرى التي تعتبر الدين الإسلامي دين الدولة، فجميعها على وجه التقريب إما نص دستوراً وقوانينها الأساسية بوضوح على ممارسة مبادئ الدين الإسلامي، وإما نص على أن الشريعة الإسلامية تعتبر التشريع الأساسي للدولة، أو على اعتبار الشريعة الإسلامية منبع القوانين جميعها ومصدر التشريع الأساسي. كما ادعى أهم

زعماء هذه الدول أنهم من المسلمين الورعين ليكسبوا بذلك ثقة وحماية العديد من المواطنين المسلمين. وقد سبق أن استعانت مصر والأردن وغيرهما من الدول بالمنظمات الإسلامية "جماعة الإخوان المسلمين" في تقديم خدمات سياسية لنظام حكمها العلماني، أما الجانب الثاني فيتمثل في استعانة الشعوب بالسياسة الإسلامية في معارضة نظام الحكم الحالي، وبعد إقامة الدول الوطنية الشرق أوسطية استعانت الشعوب بالسياسة الإسلامية في القيام بأعمال مناهضة لنظام الحاكم بين الحين والآخر، ففي الخمسينيات ظهرت في مصر أحداث قلب نظام حكم عبد الناصر على يد جماعة الإخوان المسلمين، لذلك تم قمع هذه الجماعة. ومنذ الستينيات حتى التسعينيات ظهرت في الجزائر وتونس وغيرهما من الدول بعض الأنشطة المتطرفة الإسلامية المعارضة للحكومة. وبعد السبعينيات اجتاحت الشرق الأوسط حركات البعث الإسلامي منطقة الشرق الأوسط، فقد تأسس في إيران نظام حكم إسلامي على أسس الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وفي السودان طبق العسكريون الشريعة الإسلامية بعد توليهم الحكم من خلال قيامهم بانقلاب عسكري عام ١٩٨٩. وجدير بالذكر أن القوى الإسلامية في بعض الدول أصبحت حزبية في ظل الاتجاهات السياسية نحو الديمقراطية السياسية التي بدأت في منتصف الثمانينيات، حيث أصبحت تشارك في السياسة من خلال الطرق الشرعية، فالمنظمات الإسلامية في مصر والأردن والكويت وغيرها من البلاد شاركت في الانتخابات ودخلت البرلمان، إلا أن القوى المتطرفة الإسلامية في التسعينيات أخذت تقوي بشكل كبير، فأعمال العنف المتطرفة في مصر ولبنان والأراضي المحتلة الفلسطينية انتشرت بسرعة مسفرة عن تأثيرات خطيرة على الأوضاع السياسية لهذه الدول. والواقع أن ظاهرة السياسة الإسلامية في ظل التغيرات التي طرأت على التطور السياسي بالشرق الأوسط تعتبر ظاهرة سياسية ظهرت في دول الشرق الأوسط تحت تأثير التاريخ الإسلامي

والعادات الاجتماعية وتقاليد الثقافة السياسية وغيرها من العوامل، وهي تعتبر أداة سياسية في يد الحاكم والمحكوم، ويستعين بها في حماية أو معارضة نظام الحكم، وبالتالي لعبت بشكل كامل دورها السياسي، مما جعلها تحظى بمكانة خاصة، ولاتزال السياسة الإسلامية تلعب دورا محددا وتحتل مكانة سياسية مهمة إلى حد ما في ظل التطور السياسي المستقبلي.

الفصل الثاني

أهم العوامل المؤثرة للمرحلة الانتقالية على استقرار مجتمع الشرق الأوسط

إن التغييرات التي طرأت على التطور السياسي في الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية تعتبر مسيرة في غاية التعقيد. وفي الحقيقة تعتبر التناقضات الناتجة عن عدم توازن النمو في المجتمع، وعن عدم المساواة بين السلطات السياسية من بين أهم العناصر المؤثرة على استقرار المجتمع، كما أن التغييرات التي طرأت على النسيج الطبقي للمجتمع تعد من الأسباب الأساسية التي أسفرت عن التناقضات السابق ذكرها.

أولاً: التناقضات الناتجة عن عدم توازن النمو في المجتمع: وفي هذا الشأن نذكر أن اختلال التوازن الذي يشهده النمو يعكس من حيث الجوهر المجتمع الطبقي الذي تمتلك فيه الطبقات الحاكمة وسائل الإنتاج ولا تمتلك فيه الطبقات المحكومة هذه الوسائل، ويعكس أيضاً عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع العليا وطبقات المجتمع الدنيا وغيرها من الظواهر، فضلاً عن وجود فوارق التنمية بين دول الشرق الأوسط والدول المتقدمة، توجد أيضاً فوارق كبرى بين الدول النفطية والدول غير النفطية في المنطقة، كما توجد فوارق بين الأغنياء والفقراء نتيجة للفارق الشاسع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم التنسيق بينهما، إن التناقضات الخطيرة

للتنمية غير المتوازنة في المجتمع ناتجة عن هذه الفوارق تعد من الأسباب المهمة التي أسفرت عن العديد من التناقضات الاجتماعية، ففي خلال فترة زمنية جاءت بعد إقامة الدولة الوطنية بالشرق الأوسط وجدنا تدنياً في مستوى دخل واستهلاك معظم الدول أرجع إلى انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية والتنمية المحدودة في مجال الثروات النفطية، خاصة أن بعض الدول كانت تطبق ما يسمى بسياسة التوزيع للاشتراكية والتي كانت تتسم "بنزعة المساواة"، حيث لم تكن آنذاك مسألة عدم التنسيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بارزة للغاية، كما أن الفوارق بين الأغنياء والفقراء لم تكن ملحوظة جداً، لكن الأوضاع تغيرت تدريجياً مع تغير الظروف الاجتماعية، فبحلول الثمانينيات انضمت دول الخليج الغنية بالنفط إلى صفوف الدول ذات الدخل المرتفع، كما أن دخل الدول المنتجة للنفط ارتفع أيضاً بدرجات متفاوتة، أما بالنسبة إلى الدول غير النفطية فقد استطاعت تحسين واجهة الدول من خلال الجهود العظيمة التي بذلت في مجال التنمية الاقتصادية فلا يوجد سوى الصومال، السودان وأفغانستان وجنوب اليمن سابقاً وغيرها من الدول التي لا يتعدى دخل الفرد بها ٥٠٠ دولار أمريكي لتتضم بذلك إلى صفوف الدول الأكثر فقراً في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى زيادة نسبة الطبقات الفقيرة في دول الشرق الأوسط، حيث زادت تدريجياً الأعداد المطلقة للفقراء، ففي بعض الدول وجد أن معدل النمو الاقتصادي أقل من معدل الزيادة السكانية منذ فترة طويلة من الزمن، كما أن الفارق في مستوى المعيشة بين المدن والقرى كبير، حيث الدخل المنخفض والفقر الشديد في المناطق الريفية، لذلك نزح عدد من سكان الريف بشكل مفاجئ لتصبح مشكلة التوظيف والإسكان والتعليم والصحة بارزة أكثر فأكثر. ووفقاً لإحصاءات "تقارير التنمية للبنك العالمي" فقد بلغ عدد السكان الفقراء في الشرق الأوسط بشمال

أفريقيا ستين مليون شخص، حيث يمثلون ٣١% من إجمالي نسبة السكان، وبذلك احتلت هذه المنطقة المركز الثالث على مستوى العالم بعد جنوب آسيا وجنوب أفريقيا، أما بالنسبة إلى سكان الفقر المدقع (حيث يصل معدل دخل الفرد ٢٥٠ دولارًا سنويًا) فيبلغ تعدادهم ٤٠ مليون شخص، حيث يمثلون ٢١% من إجمالي نسبة السكان وهم يحتلون أيضا المركز الثالث. ووفقا للتقديرات نرى أن عدد السكان الفقراء في منطقة الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٠٠ سيظل عند نحو ٦٠ مليون شخص، نتيجة التأثير العام بالنمو الاقتصادي والزيادة السكانية وزيادة الفعالية لدخل المواطن والتحسين الفعلي لتوزيع الدخل وتطبيق إجراءات دعم الفقراء وتوافر الأمن القومي والإقليمي وغيرها من العوامل، حيث ستصل نسبة هؤلاء السكان الفقراء إلى ١٥,٣٥% من إجمالي السكان، أو سيبليون ٨٥ مليون شخص ليمثلوا ٢٢% من إجمالي السكان، وبذلك سيحتل السكان الفقراء في هذه المنطقة المرتبة الثانية عالميا بعد جنوب أفريقيا^(١).

وتوجد في دول الشرق الأوسط أيضا ظاهرة الفارق الكبير في القيمة المطلقة بين الأغنياء والفقراء، فوفقا للإحصائيات التي أجريت في بعض دول الشرق الأوسط عام ١٩٧٩، وجدنا أن النسبة المئوية من إجمالي الدخل القومي (٥% من أغنياء الأغنياء في هذه الدول) ونذكر أن ترتيب أوضاعهم غير المتساوي على مستوى العالم كالتالي: في العراق ٣٤,٤% وترتيبها الثاني عشر، وفي تركيا ٣٢% وترتيبها الثاني عشر، وفي لبنان ٢٦% وترتيبها الثامن والعشرين، وفي إيران ٢٥% وترتيبها الحادي والثلاثين، وفي السودان ٢١% وترتيبها الثاني والأربعين، وفي مصر ٢٠% وترتيبها الخامس والأربعين، وفي ليبيا ١٣% وترتيبها الخامس والستين، وفي المقابل كانت النسبة المئوية من إجمالي الدخل القومي ٢٠% من أفقر الفقراء في هذه

الدول، وترتيبهم أوضاعهم بالتساوي كالتالي: في ليبيا ١٠% وترتيبها الثالث والثلاثين، وفي مصر ٤% وترتيبها الواحد والأربعين، وفي لبنان ٤% وترتيبها الخامس والأربعين، وفي تركيا ٢% وترتيبها الثامن والخمسين، وفي العراق ٢% وترتيبها الواحد والستين^(٢). والواقع أن هذه الأرقام الإحصائية الأولية السابق ذكرها تكفي لنعلم مدى خطورة ظاهرة الفوارق بين الأغنياء والفقراء في دول الشرق الأوسط، ناهيك عن أن هذه المقارنة التقريبية لم تستطع أن تعكس بعض الأوضاع الملموسة الأكثر خطورة. وفي الحقيقة هناك تباين واضح في ظاهرة الغنى والفقر في كثير من دول الشرق الأوسط، نذكر على سبيل المثال: أنه توجد بمصر مناطق سكنية رفيعة المستوى بجزيرة الزمالك، كما يوجد بها أيضا حي الفقراء بمنطقة المقابر، وتوجد في الأردن مناطق تجمع الأسرة المالكة بجبل علي وحى الأغنياء بالحصاني، كما توجد أيضا بالأردن منطقة ساكني المخيمات من اللاجئين الفلسطينيين. أما في دول الخليج الغنية فنجد الأغنياء من أقارب الملك وتجار النفط الكبار الأغنياء حيث يعيشون حياة الترف الماجنة. ووفقا لمصادر رسمية وجدنا أن الأموال الشخصية للسعودية في الخارج بلغت قرابة السبعين مليار دولار أمريكي في الثمانينيات، ورغم أن السعودية طبقت سياسة الرفاهية، فليس كل السعوديين قادرين على العيش في مساكن رخيصة، كما توجد مناطق سكنية كثيرة تفتقر حتى إلى وجود الحد الأدنى من المرافق الصحية، أما بالنسبة إلى أوضاع العاملين القادمين إلى منطقة الخليج من الدول العربية الفقيرة ومختلف المناطق بالعالم فهي الأسوأ. وفي ظل استمرار شيوع الحكم الديكتاتوري في كثير من الدول حاليا فقط تزاوجت السلطة السياسية بالمصالح الاقتصادية، حيث نمت بذلك الفئة ذات الامتيازات البيروقراطية والفساد البيروقراطي ليجنوا فوائد مادية كبيرة ليصبحوا من المستفيدين الجدد، ليستمر الفارق المادي مع الطبقات الأدنى من المجتمع التي

تضم الجماهير الغفيرة والتي تعاني من صعوبات اقتصادية وفقّر أكبر في الاتساع، نذكر على سبيل المثال: إن أوضاع الفقر في المجتمع أصبحت خطيرة للغاية نظرا لتباطؤ النمو الاقتصادي طويل المدى، فمنذ بداية التسعينيات حتى الآن ارتفعت نسبة البطالة في بعض المدن لتصل إلى ٤٠%، حيث اقتربت بالفعل نسبة البطالة من الشباب تحت سن الخامسة والثلاثين والذين يمثلون ٧٢% من سكان الجزائر إلى ٥٠%، وارتفعت أسعار بعض السلع من ١٠٠% إلى ٥٠٠%، وأصبح ٤٠% من سكان هذه الدولة من ذوي الدخل المنخفضة، كما أن ١٧% من السكان ليس لديهم مصدر للدخل. وفي الوقت الذي كانت تشعر فيه الطبقات الأدنى من المجتمع بالقلق تجاه العمل ولقمة العيش كشفت الجبهة الوطنية في النظم الحاكمة في السابق فضيحة اختلاس مسؤولين كبار في الدولة لستة وعشرين مليار دولار أمريكي من الأموال العامة، واستخدام ثلاثة عشر مليون دولار أمريكي في شراء طائرة ركاب شخصية فاخرة، وهو أمر لفت أنظار الجميع.

ومن المحتمل أن الهوة الكبيرة في الفارق بين الأغنياء والفقراء تؤدي إلى ظهور مواجهة خطيرة بين الشعب والطبقة الحاكمة وإلى عدم استقرار المجتمع وانتشار الفوضى به، ومن منظور الأوضاع الملموسة في دول الشرق الأوسط نجد في العادة ثلاثة أنواع من النتائج المترتبة على اختلال توازن التنمية الاجتماعية نذكر كالتالي:

النتيجة الأولى: وهي الأكثر شيوعا تتمثل في وقوع أعمال جماهيرية عنيفة مناهضة للحكومة، نذكر من بينها ما تقدمت به جميع طبقات المجتمع ومجموعة المصالح والقوى السياسية، وأحزاب التنظيمات السياسية من طلبات الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلى الحكومة، داعية إلى تغيير الأوضاع الحالية للمجتمع، معرضة بذلك النظام الحاكم إلى أزمة

سياسية، إلا أن النظام الحاكم يقوم في النهاية بتهدئة الخلافات التي ظهرت في المجتمع من خلال مبادرة الحكومة بإجراء تعديلات سياسية. ففي مصر وقعت أول مظاهرة جماهيرية بعد إقامة الجمهورية عام ١٩٥٢، بسبب التدهور الاقتصادي وهزيمة حرب ١٩٦٧، وديكتاتورية نظام الحكم الناصري، كما نذكر أن الصعوبات الاقتصادية واستبداد السلطة الحاكمة في المغرب أثارت مظاهرة احتجاجية جماهيرية في أنحاء الدولة في بداية السبعينيات. كما وقعت انقلابات في القصر عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢، وعلى إثر ذلك أجرى الملك الحسن الثاني العديد من الحوارات مع جميع التنظيمات الحزبية، حيث طبق نظام التعددية الحزبية والنظام البرلماني الديمقراطي عام ١٩٧٧، وفي الجزائر شنت حملة جماهيرية مناهضة للحكومة غير مسبوقة عام ١٩٨٨، نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي استمرت سنوات عديدة وانخفاض مستوى معيشة الشعب، حيث اضطر الرئيس إلى الإسراع من خطة الإصلاح الاقتصادي لتتماشى في الوقت ذاته مع خطوات الإصلاح السياسي.

النتيجة الثانية: تتمثل في وقوع كارثة سياسية مفاجئة في ظل وجود الحملات الجماهيرية وأوضاع عدم الاستقرار للمجتمع، حيث تتبلور أهم هذه الكوارث في سيطرة المجموعة السياسية والاجتماعية أو التنظيمات السياسية على نظام الحكم من خلال القيام بالانقلاب على الحكم. وفي هذا الشأن نذكر أن مخاطرة الملك الإيراني البهلوي بتطبيق خطة للتحديث الاقتصادي واسعة النطاق على غرار دول الغرب أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى أن احتكار السلطة للحكمة للملك وفساد حياة النبلاء أقرباء الملك أثار غضباً أكبر لدى الجماهير الفقيرة، حيث شنت حملة جماهيرية مناهضة للحكومة واسعة النطاق، مما أدى في النهاية إلى سقوط الحكم الملكي الوراثي لعشيرة البهلوي. وفي السودان شنت حملات جماهيرية واسعة

النطاق المناهضة لنظام حكم النميري، نظرا للصعوبات الاقتصادية طويلة الأمد عام ١٩٨٤، وفي العام التالي أسقط الانقلاب العسكري الذي قام به عبد الرحمن سوار الذهب نظام حكم النميري، وفي عام ١٩٨٩ قام أيضا بعض ضباط البشيري بانقلاب عسكري، وأسقطوا نظام حكم تحالف الأحزاب المتعددة وطبقوا الشريعة الإسلامية مشكلين بذلك نظام حكم إسلامي آخر بعد إيران.

النتيجة الثالثة: تتمثل في ظهور بعض مجموعات المصالح للقوى الاجتماعية تنافس نظم الحكم منافسة علانية، حيث وصل الأمر إلى درجة اللجوء إلى قوة السلاح لمقاومة النظام الحاكم وذلك نتيجة لأن المشكلات الاجتماعية ظلت عالقة لفترة طويلة من الزمن دون تسوية، ونظرا لتفاقم الصراع المجتمعي مما أدى إلى اضطراب المجتمع وتفشي الفوضى فيه، وفي هذا الشأن نذكر: أحداث قيام مسلحين باحتلال مسجد مكة الكبير وأحداث العنف لمعتنقي الشيعة بمحافظة الشوف التي شهدتها السعودية عام ١٩٧٩، وانتشار القوى الإسلامية المتطرفة وأعمال العنف الإرهابية بسرعة في جميع أنحاء الشرق الأوسط عام ١٩٩٠، خاصة قيام القوة الإسلامية المتطرفة في مصر والجزائر باحتجاجات مسلحة ضد الحكومة في السنوات الأخيرة، حيث قاموا عدة مرات بأحداث عنف إرهابية بشعة. وما ينبغي أن نشير إليه في الحقيقة هو؛ أن نمو نشاط القوى الإسلامية المتطرفة يعتبر أحد أهم الأسباب المؤدية إلى اضطراب وفوضى مجتمع الشرق الأوسط، لكنها تعتبر أيضا برهاناً مؤكداً على أن التنمية غير المتوازنة لمجتمع الشرق الأوسط أدت إلى عدم استقرار وفوضى المجتمع.

ثانياً: الخلافات الناجمة عن عدم المساواة بين السلطات السياسية: وهذا الأمر عكس أساساً حالة عدم المساواة في توزيع السلطات السياسية بين

طبقات المجتمع كافة، بمعنى أن الطبقة الحاكمة تمتلك الحد الأقصى من السلطات، أما الطبقة المحكومة فتستغل إلى أقصى درجة، إن هذه الحالة من عدم المساواة تعكس أيضا تباين السلطات السياسية على أساس التصنيفات الاجتماعية وتباين السلطات السياسية بين المجموعة الحاكمة والمجموعة السياسية العادية، نظرا لوجود الطابع الإقطاعي وخصائص الديكتاتورية في الانظمة الحاكمة لبعض الدول. ولاتزال حالة عدم المساواة بين السلطات السياسية موجودة بشكل ملحوظ حتى يومنا هذا الذي أصبحت فيه الديمقراطية السياسية اتجاها للتطور السياسي ونذكر أن الأوضاع في دول الخليج ليست بعيدة أساسا عن هذا الأمر، حيث نرى أن السلطات الحاكمة في بعض الدول يسيطر عليها الملك سيطرة كاملة، أما مجلس الوزراء ومجلس الشورى فيعتبران جهازين للإدارة التنفيذية وهيئة استشارية سياسية فقط ولا يمتلكان حق إقرار السياسات وحق التشريع. والواقع أن عائلة الأسرة المالكة تشكل مجموعة حاكمة قوية، فتمتلك حق توريث العرش وحق ترشيح ولي العهد وحق الاعتراف بخلافة الملك الجديد في الحكم وغيرها من الحقوق، فأفراد العائلة يشغلون مناصب قيادية في قطاعات مهمة في الدولة، كما أن نفوذهم ومكانتهم السياسية لا يمكن أن تضاهي المجموعات الاجتماعية الأخرى، نذكر على سبيل المثال أن الملك السعودي يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء أيضا، ويشغل ولي العهد منصب النائب الأول لرئيس الوزراء والقائد العام للحرس الوطني في الوقت ذاته، أما منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران المدني والداخلية والخارجية والزراعة والري والصناعة والكهرباء وغيرها من المناصب القيادية المهمة في الدولة فيشغلها أفراد العائلة المالكة، وفي هذا الشأن نذكر أنه كان هناك خمسة وثلاثون وزيرا في مجلس الوزراء السعودي عام ١٩٩٢، من بينهم تسعة عشر وزيرا من أفراد العائلة المالكة، وهكذا الحال أيضا بالنسبة إلى

الأوضاع في دول الخليج الأخرى. والواقع أن المكانة السياسية والاجتماعية للتجار البرجوازيين ورجال الأعمال والمتقنين وغيرها من الفئات ارتقت نوعاً ما، حيث بدأت هذه الفئات تدريجياً في المشاركة السياسية وشغلت مقاعد محدودة في مجلس الشورى ومجلس الوزراء نتيجة لما شهده المجتمع من نمو اقتصادي وتطور ثقافي، نذكر على سبيل المثال تأسيس السعودية لمجلس الشورى بعد عام ١٩٢٧، حيث كان أهم أعضائه من أفراد العائلة المالكة ونبلاء القبائل والشخصيات المرموقة في المجتمع وكبار التجار لكنه نشاط هذا المجلس توقف بعد السبعينيات. وفي الحادي والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٩٣، أعيد تشكيل مجلس الشورى، حيث كان أهم أعضائه من العلماء المتخصصين في مختلف الأوساط الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، إلا أن نفوذهم لا يوازي النفوذ التقليدية لأفراد العائلة المالكة بغض النظر عن مدى مشاركتهم وتأثيرهم السياسي، ففي الوقت الحالي لا يعتبر هؤلاء الأعضاء سوى قوى سياسية مساعدة للطبقة الحاكمة فقط. والواقع أن حقوق المشاركة السياسية للقوى والمجموعات السياسية الأخرى في المجتمع لا يمكن رؤيتها على أرض الواقع نظراً لحظر الدول للوجود الشرعي للأحزاب.

وبالنسبة إلى الدول ذات النظام الملكي الدستوري، والتي تتسم بالعلو النسبي لسقف الديمقراطية السياسية مثل الكويت والمغرب والأردن، فنجد أن التباين بين السلطات السياسية ضئيل نسبياً، حيث يشارك كل من البرلمان الوطني والملك في السلطة التنفيذية كما يتمتع مجلس الوزراء بحق محدود على صعيد اتخاذ القرارات السياسية، ومن المعروف أن هذه الدول تطبق نظام الانتخابات البرلمانية. ورغم أن المغرب والأردن رفعتا الحظر عن الأحزاب، وطبقتا نظام التعددية الحزبية وأصبحت للمجموعة السياسية

والاجتماعية والأحزاب في هاتين الدولتين حقوق وفرص المشاركة السياسية، فإن هذه الدول، لاتزال تحتفظ بمبدأ توزيع السلطات السياسية على أساس تصنيفات المجتمع الإقطاعي، ولاتزال تبقى أيضا على مكانة الحكم الملكي والسلطات التي تسيطر في النهاية على الدولة، حيث يشغل أفراد العائلة المالكة المناصب المهمة ويمسيطرون على نفوذ اقتصادي معين ويتمتعون بمكانة سياسية ممتازة للغاية. وتجدر الإشارة إلى أن ولي العهد الكويتي يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء، كما يعين أيضا أفراد العائلة المالكة في المناصب التالية: منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمال ووزير المالية ووزير الشؤون الخارجية ووزير الإعلام. أما في المغرب والأردن فنجد أن القوة الفعلية للتنظيمات الحزبية في هاتين الدولتين قوية تقريبا، فهما يشغلان عددا من المقاعد المناسبة في البرلمان ومجلس الوزراء، حيث كان ذلك نتيجة لتطبيقهما لنظام تعدد الأحزاب. وفي السنوات الأخيرة استمر النضج السياسي عند التجار البرجوازيين ورجال الأعمال والمتقنين، وقد واکب هذا الحدث تعزيز لقوى التنظيمات الحزبية ولقوة المنافسة السياسية، حيث زاد عدد مقاعدهم في البرلمان ومجلس الوزراء، كما ازداد أيضا سقف مشاركتهم السياسية والقوة المؤثرة في نظام الحكم، ورغم ذلك فإنهم لا يمتلكون حتى الآن قوة الأغلبية المطلقة.

أما بالنسبة إلى الدول التي تطبق النظام الجمهوري، فمن خلال رؤيتنا لدستورها واشكال نظامها السياسي نجد أنها تعترف بمبادئ الديمقراطية البرجوازية القائمة على "حقوق الإنسان الفطرية" ومساواة الناس جميعا أمام القانون، لكن "من الصعب إيجاد قوة تستطيع أن تتحمل لعب دور قيادي في ظل وجود أى من المجموعات الحاكمة المكونة إما من طبقة أو فئة، وذلك لأسباب يعول بعضها على تخلف الاقتصاد". والواقع أن مشاركة عدة

فئات أو فصائل معا في السلطة الوطنية تعتبر من الأمور الأكثر شيوعاً، حيث توجد محاولات لتحقيق تكافؤ الفرص، وهكذا أصبحت الدولة بؤرة لصراع السلطة، فلا توجد فئة تستطيع أن تصل إلى المرتبة الأولى لتهيمن فيها وحدها على المجتمع، بمعنى أن تصل إلى المكانة القيادية⁽³⁾. وتجدر الإشارة إلى أن الحاكم يحتفظ من ناحية بدرجة كبيرة من مواد القانون التي تجعله قادراً على السيطرة على السلطة في الدولة، حيث تقدم له ضمانات قانونية لحماية حكمه، ومن ناحية أخرى يركز الحاكم السلطة في يد مجموعة حاكمة قليلة، وكبار الحكام مما يترتب عليه زيادة سقف عدم عدالة السلطة السياسية بصورة كبيرة في ظل الصراع السياسي الحاد. وفي هذه الدول يسيطر كبار القادة والمجموعة القيادية بشكل كامل على جميع أجهزة السلطة بالدولة، كما يستخدمون أسلوب الرأسمالية في السيطرة على شريان الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة إلى الجهاز التشريعي والقضائي فأصبح جهازاً تابعاً لحماية نفوذهم ولا يمتلك القدرة على الانفراد بممارسة السلطة. وتجدر الإشارة إلى أن فئة الامتيازات الخاصة للنبل السياسيين المنفرعة من السلطات السياسية تحتل مكانة سياسية واقتصادية ممتازة، حيث استغلت علاقات المصاهرة والأصول في نسج شبكة علاقات اجتماعية ضخمة لتؤثر بها على النظام الحاكم والسياسة، وفي هذا السياق نذكر أن سوريا، والعراق، ليبيا، السودان وغيرها من الدول لم تجر إصلاحات سياسية، وحافظت أساساً على حكم السلطة العسكرية. وبعد الثمانينيات أسرعت مصر، تونس، الجزائر، اليمن وغيرها من الدول من مسيرة الديمقراطية السياسية ووضعت تدريجياً أنظمة سياسية متنوعة وطبقت نظام التعددية الحزبية، وبالتالي تحسنت الأوضاع السياسية غير المتكافئة نوعاً ما، ورغم ذلك فإنه من الصعب التخلص من احتكار الحزب الواحد للسلطة نظراً لقوة النفوذ السياسية للحزب الحاكم وضعف الأحزاب السياسية الأخرى، ونذكر أن نظام تعدد

الأحزاب طبق لفترة طويلة من الزمن في تركيا وغيرها من الدول، حيث تحسنت بعض الشيء أوضاع توزيع السلطات السياسية، ففي هذه الدول "يبدل الحاكم دائما قسارى جهده ليخفي انتماءه لطبقة خاصة، ويظهر بوجه الممثل عن الشعب، حيث يلجأ إلى سياسة السواسية ليحظى بتأييد شعبى واسع بهدف إضفاء الشرعية على سلطاته"⁽¹⁾، وبذلك لعبت الجماهير الغفيرة دورا مبدلا فهي لم تمتلك سلطة سياسية حقيقية .

إن الخلافات الناتجة عن عدم عدالة السلطة السياسية بدت أكثر حساسية وأكثر وضوحا في يومنا هذا الذي يشهد نمواً اقتصادياً وتطوراً اجتماعياً ويتضح أهم تأثيرات هذه الخلافات في النقاط التالية: أولاً: إن هذه الخلافات أصبحت أهم سبب لتوتر الأوضاع السياسية. وتفصيليا نذكر أن الأوضاع السياسية في كثير من الدول ذات الحكم الديكتاتوري الممركز تشهد توترا نتيجة لشدة معارضة الشعوب والتنظيمات الاجتماعية وتحالف الأحزاب السياسية للحكم، وبالتالي تجد السلطة السياسية نفسها مضطرة إلى القيام بخيارات سياسية، وقد سبق أن ظهرت هذه الأوضاع في بعض دول شمال أفريقيا في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المزدهرة وقبل الانتخابات وهكذا كانت حال بعض دول الخليج بعد حرب الخليج: ثانياً: إن صراع السلطة يعتبر المسئول المباشر عن أحداث العنف وإضطراب الأوضاع السياسية، وتفصيليا نذكر أن هذه الأحداث من الامور المألوفة في دول الشرق الأوسط فلا يزال يتكرر ظهورها في الدول الجمهورية في العشرين سنة الأخيرة نذكر منها الأحداث التالية:

- اغتيال العديد من رؤساء الأحزاب في لبنان خلال فترة الحرب الأهلية.
- اغتيال الرئيس المصري السادات.

- اغتيال رئيس اللجنة العليا لشئون الدولة الجزائري " محمد بوضياف".

- حدوث انقلاب عسكري في السودان مرتين في الثمانينيات.

- ووقوع انقلابات عسكرية لم يكتب لها النجاح لعدة مرات في العراق بعد حرب الخليج.

ثالثاً: إن عدم عدالة السلطة السياسية أسفر عن وقوع صراع إقليمي وقومي، نذكر على سبيل المثال: الحرب الأهلية في لبنان، حرب الجالية اليونانية والتركية في قبرص، الصراع بين القومية الكردية ودول غرب آسيا، حرب الشمال والجنوب في السودان وحرب الشمال والجنوب في اليمن وغيرها بالإضافة إلى ذلك يعتبر وجود الخلافات الناتجة عن عدم عدالة السلطة السياسية واستمرار نموها خطراً كامناً وكبيراً على التطور السياسي لدول الشرق الأوسط.

ثالثاً: تغير التركيبة الطبقيّة للمجتمع، وفي هذا الشأن نذكر أن التركيبة الطبقيّة تعتبر تمييزاً طبقياً لمجتمع الفئات وعلاقة متبادلة بين الطبقات يقررها الأسلوب الإنتاجي للمجتمع، كما تتغير مع تغير أسلوب الإنتاج. وتفصيلياً نذكر أنه من المؤكد أن التركيبة الطبقيّة لمجتمع الشرق الأوسط شهدت تغييرات تماشيًا مع النمو الاقتصادي لهذا المجتمع، وهي تتناسب مع التغيرات التي شهدتها النمو الاقتصادي والتطور السياسي في الفترة الانتقالية، حيث تعتبر أهم عامل داخلي للتغيرات التي تطرأ على التطور السياسي في الشرق الأوسط. ونرى بوجه عام أنه قد حدث انشقاق وفوضى للطبقة الإقطاعية في مجتمع الشرق الأوسط، وأصبح بعضهم ينتمي إلى الطبقة

البرجوازية، وبذلك ضعفت مكانة حكمهم السياسي ودورهم بصورة كبيرة، ورغم ذلك فلا تزال توجد قوة اقتصادية وسياسية حقيقية ومحدودة لهؤلاء، كما أن لهم دوراً أيضاً على الصعيد السياسي، أما بالنسبة إلى الطبقة البرجوازية فازدادت قوتها ونموها تدريجياً فقد أصبحت الطبقة البرجوازية القومية بالفعل ركيزة للطبقة البرجوازية، حيث بدأت ترسي تدريجياً مكانتها السياسية باعتبارها الطبقة الحاكمة. وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات التي شهدتها الطبقة البرجوازية الصغيرة كبيرة نسبياً، فقد تضاعلت مكانتها ودورها السياسي اللذان كانا يتسمان بقوتهما في بدايتها في الدول الوطنية، أما بالنسبة إلى طبقة البروليتاريا فقد زادت صفوفها لكنها لم تشكل قوة سياسية طبقية ناضجة.

والمواقع أن هناك اختلافات نوعاً ما بين الدول الجمهورية والدول ذات النظام الملكي والنظام الملكي الدستوري، ففي الدول ذات النظام الجمهوري وجدنا أن الطبقة الإقطاعية اعتمدت بشكل كامل على الاستعمار سياسياً واقتصادياً، وذلك لتحقيق مصالحها الشخصية لتصبح بذلك شريكة في الحكم الاستعماري، وذلك في فترة هذا الحكم التي سبقت إقامة الدولة الوطنية. وبعد إقامة هذه الدول الوطنية لم تلغ السلطة السياسية القومية الحكم الإقطاعي والنظام السياسي الإقطاعي فحسب، بل قامت بإلغاء نظام الأراضي الإقطاعية الذي كان يعتمد على ملاك الأراضي الإقطاعيين من خلال قيامها بحملة الإصلاح الزراعي واسعة النطاق، والمواقع أن طبقة ملاك الأراضي انقسمت على إثر ظهور الإصلاح الزراعي وصناعة المنتجات الزراعية والحداثة، فبعض كبار ملاكي الأراضي أصبحوا من أصحاب المزارع الرأسمالية، وبعضهم غيروا مسارهم ليصبحوا تجاراً ومصنعين ومحترفين للمهن الموجودة بالمدن، فأصبحوا أصحاب عقارات وتجاراً وسطاء، أما البعض

الأخر فقد هاجر إلى الخارج. وبالنسبة إلى متوسطي ملاك الأراضي فاستعانوا عموماً بالأراضي المحدودة المساحة في تنمية الزراعة العائلية لإعالة الأسرة، وجدير بالذكر أن العائد الاقتصادي لهؤلاء من هذا الأمر قليل، وبالتالي فهؤلاء يلعبون دوراً جزئياً تجاه انتعاش السوق المحلي، والواقع أن هؤلاء الملاك استفادوا من سياسة الأراضي للدولة. أما بالنسبة إلى صغار ملاكي الأراضي فعددهم من بين طبقة ملاك الأراضي هو الأكثر، كما أن أوضاعهم أكثر تذبذباً، حيث شهدت هذه الطبقة الكثير من التطورات، فبعض صغار الملاك أصبحوا مستأجرين للأراضي، والبعض أصبح من المزارعين الذين يتقاضون الإيجارات والبعض الآخر ترك الريف وذهب إلى المدينة ليزاول التجارة أو مهنة، لذلك نجد أن مصدر دخلهم ومهنتهم ومستوى معيشتهم غير مستقر، فهم يتأثرون بالسوق والظروف الطبيعية وغيرها من العوامل الخارجية، فارتفاع مستوى المعيشة للفلاح ليس بكبير نظراً لتباطؤ النمو الزراعي الذي امتد فترة طويلة من الزمن، مما أدى إلى نزوح مجموعة كبيرة من الفلاحين إلى المدن للبحث عن لقمة العيش، وبذلك انخفض عدد المزارعين بشكل حاد، ففي الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٩٠، انخفضت نسبة المزارعين من إجمالي عدد السكان من ٦٥% إلى ٤٩%^(٥). وتعتبر الطبقة الحاكمة الإقطاعية في الدول ذات النظام الملكي الدستوري من أهم القوى القومية المعارضة لعدوان القوى الأجنبية في فترة الحكم الاستعماري لذلك أبقى على المكانة السياسية ونفوذ هذه الطبقة الحاكمة بعد إقامة الدول الوطنية، كما تعهدت هذه الدول باستمرار نظام الأراضي الإقطاعية الذي تعتمد عليه هذه الطبقة، وجدير بالذكر أن الملك والعائلة المالكة وأمراء القبائل والأئمة الدينيين وغيرهم يعتبرون من أهم من يمثلون أصحاب الأراضي الإقطاعية. والواقع أن التغيرات التي شهدتها الطبقة الإقطاعية في هذه الدول لم تظهر في ظل ضغوط الثورة الديمقراطية والإصلاح الزراعي، إنما

ظهرت تدريجياً بسبب تغير القاعدة الاقتصادية فيما بعد في ظل النمو الاقتصادي طويل الأمد، فهذه الطبقة إما دخلت في مجال الزراعة والاقتصاد والتجارة ذات الطابع الرأسمالي، وإما أقامت شركات من خلال مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية المعاصرة أو فرض ضرائب وطنية عالية على أصحاب الأراضي لتوظيفها في استخراج النفط والثروات الطبيعية الأخرى، لذلك أصبحت الطبقة الإقطاعية تدريجياً طبقة برجوازية وطنية تربطها بالملك والحكومة علاقات سياسية واقتصادية متشابكة، خاصة في الدول ذات النظام الملكي حيث تربطها علاقات سياسية تقليدية مع السلطة السياسية وهي تلعب دوراً سياسياً باعتبارها أحد عناصر الطبقة الحاكمة، وبالإضافة إلى ذلك لا يزال يوجد نظام القبائل الإقطاعية في دول كثيرة بمنطقة الشرق الأوسط، حيث لا تزال نفوذ القبائل لها مكانة مهمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

إن الطبقة البرجوازية الصغيرة تعتبر طبقة كبيرة جداً، فهي تضم التجار الصغار وصغار الملاك وأصحاب الحرف اليدوية والمتقنين العاديين وصغار الموظفين وغيرهم من الطبقة المتوسطة في المدن، فأعداد هؤلاء لا يستهان بهم، فهم عنصر مهم في المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن الطبقة البرجوازية البيروقراطية التي تأتي تحت مظلة الطبقة البرجوازية الصغيرة لعبت دوراً تاريخياً على صعيد حركات الاستقلال الوطني وبناء الدولة الوطنية في الدول ذات النظام الجمهوري بالشرق الأوسط. والواقع أن دول الشرق الأوسط أصبحت تتكون بالفعل من أجهزة بيروقراطية ضخمة خادمة لنظام الحكم الديكتاتوري الإقطاعي في فترة حكم الإمبراطورية العثمانية، حيث ورث الحكم الاستعماري والدولة الوطنية هذه الأجهزة البيروقراطية لخدمة السلطة، مما أدى إلى استفحال صفوف البيروقراطية في المنطقة، حيث زادت أعداد الطبقة البرجوازية البيروقراطية الصغيرة. وللعلم تمثل

أعداد البيروقراطيين الصغار في معظم الدول ما بين ١٠% إلى ١٥% من القوى العاملة في المجتمع^(١)، ويعين هؤلاء في وظائف بالحكومة والجيش وهم على علم نسبي بأسرار وخبايا الحكومة والجيش، ولم يقتصر الأمر عند ذلك فحسب، إنما هم أيضا على قرب من سياسة الدولة، وجدير بالذكر أن الرأسمالية في بعض دول الشرق الأوسط سارت في طريق التنمية غير المتوازنة بسبب الحكم الاستعماري، ولم تستطع الطبقة البرجوازية أن تصل بشكل كامل إلى المكانة القيادية على الصعيد الاقتصادي، كما اتسمت بضعفها وتواكلها على الصعيد السياسي لتؤثر بشكل خطير على الرسالة التاريخية التي كان يجب أن تأخذها على عاتقها باعتبارها زعيمة للحركات الديمقراطية الوطنية - على دورها، كما أنها لم تشكل مع الطبقات الأخرى تحالفات سياسية ذات دور سياسي مهم، وبذلك افتقرت الحركات الديمقراطية الوطنية لوجود القيادة، لذلك أصبحت بعض الشخصيات الممثلة عن الطبقة البرجوازية الصغيرة من الشخصيات الرائدة في ظل حركات التحرير، ومن ثم سيطرت على السلطة وأقامت النظام الجمهوري، كما لعبت دورا قياديا في النواحي السياسية والاقتصادية للدول الوطنية. وجدير بالذكر أن معظم أعضاء السلطة العسكرية ومعظم أعضاء بعض الحكومات المدنية في الدول الجمهورية بالشرق الأوسط كانوا من الطبقة البرجوازية الصغيرة خلال فترة طويلة جدا من الزمن، نذكر على سبيل المثال: أن معظم أعضاء التنظيم للضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ١٩٥٢، وأقاموا الدولة الجمهورية في مصر من ضباط الطبقات المتوسطة والطبقة الدنيا القادمين من الطبقة البرجوازية الصغيرة في الريف والمدن. من بينهم عبد الناصر الذي كان ابنا لموظف الشؤون العامة للقوى، والذي كان رائدا بالجيش، والسادات الذي كان والده موظفا بمستشفى الجيش، والذي كان ضابطا في مدرسة عسكرية، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لتشكيل السلطة الحاكمة الديمقراطية بعد ثورة

كمال أتاتورك في تركيا والسلطة العسكرية المدنية في سوريا والعراق والسودان وليبيا والجزائر، وإذا قارنا أنظمة الحكم هذه بسلطة الملك الإقطاعي، فسنجد أنها متطورة على صيد الديمقراطية البرجوازية، أما إذا قارناها بالسلطة البرجوازية الوطنية فسنجد أنها تتسم بالتطرف الحاد المناهض للإمبريالية والاستعمارية والرأسمالية الاحتكارية. والواقع أن الإجراءات السياسية لهذه الأنظمة الحاكمة المعنية بالإصلاح الزراعي وسياسة تأميم الاقتصاد وتوحيد النسيج السياسي وممارسة الاشتراكية ذات النزع الإصلاحي للطبقة البرجوازية الصغيرة، والتي طبقت فيما بعد قد لعبت دورا إيجابيا على صعيد حماية الاستقلال السياسي الوطني، وإقامة نظام اقتصادي وطني للدول القومية، والحفاظ على المصالح الكثيرة للطبقة البرجوازية الصغيرة، والاهتمام بمصالح الشعب العامل وغيرها من الأصعدة لكنها تركت أيضا آثارا سلبية خطيرة على الصعيد الاقتصادي والسياسي في الوقت ذاته، حيث لعبت دورا سلبيا تجاه النمو المتزايد للسياسة والاقتصاد في الدول القومية. وفي ظل تطور دول الشرق الأوسط بعد الحرب حثت التغيرات الاقتصادية والسياسية المجموعة الحاكمة من الطبقة البرجوازية الصغيرة المسيطرة على البدء في التحول نحو الطبقة البرجوازية الإقطاعية، وفي الوقت ذاته شهدت تركيبة الطبقة البرجوازية الصغيرة تغيرات كبيرة، فقد أصبح معظم من في الطبقة البرجوازية الصغيرة من الملاك والمنقذين ليشكلوا بذلك الطبقة المتوسطة الجديدة لمجتمع الشرق الأوسط في ظل ارتفاع مستوى التعليم ارتفاعاً ملحوظاً وتحسن النسبي لمستوى معيشة الشعوب. وجدير بالذكر أن الطبقة المتوسطة تلعب دورا مهماً على صعيد نمو الاقتصاد الوطني ومسيرة الحداثة لكنها لم تستطع تشكيل قوة مستقلة على الصعيد السياسي، ولم تستطع سوى الاعتماد على طبقة ما، لذلك أصبحت دائما هدفاً تسعى إليه القوى السياسية بمختلف أحزابها في ظل الصراع السياسي الداخلي،

حيث لم تجد هذه القوى السياسية بمختلف أحزابها سوى الاهتمام بمطالب وآمال هذه الطبقة، وتقديم بعض التنازلات لتجعل من هذه الطبقة "قوات التحالف المشترك"، فنجاح أو فشل القوى السياسية المختلفة دائماً ذات صلة كبيرة بتأييد أو معارضة الطبقة المتوسطة. والواقع أن الطبقة المتوسطة تحتل مكانة صغيرة جداً على صعيد السياسة الاجتماعية الحالية للشرق الأوسط، حيث تزداد مطالبهم بالحقوق السياسية، كما أنها أيضاً ذات تأثير سياسي بدرجات متفاوتة مع غيرها من أحزاب التحالفات السياسية، وفي ظل النشاط السياسي المتمثل في المشاركة السياسية الديمقراطية حصلت بعض الأحزاب والشخصيات على مقاعد برلمانية من خلال المنافسة السياسية لتلعب بشكل مباشر دوراً على صعيد سياسة الدولة.

وقد مرت الطبقة البرجوازية الوطنية بطرق وعرة بعد الحرب وتماشيا مع النمو الاقتصادي، ورغم ذلك فإنها لا تزال تشهد نمواً كبيراً، وتوجد بعض الدول التي حققت تطوراً محدوداً على صعيد الاقتصاد الرأسمالي مثل "تركيا، مصر، لبنان، المغرب، الأردن، الجزائر، دول الخليج" المنتجة للنفط وغيرها من الدول، حيث نضجت تدريجياً الطبقة البرجوازية الوطنية، وفي الوقت ذاته شهدت هذه الطبقة تحسناً نوعاً ما في بعض الدول الأخرى، وجدير بالذكر أن هذه الطبقة تتكون أساساً من أصحاب الشركات الكبيرة والمتوسطة الخاصة وأصحاب المزارع الكبيرة والمتوسطة والتجار وأصحاب رأس المال والكمبرادور، كما تضم المسؤولين عن إدارة الشركات المهنية المتحدة والشركات المهنية العابرة. وفي الوقت الحالي نجد أن الاقتصاد الخاص في دول الشرق الأوسط مفعم للغاية بالنشاط والحيوية، فهذه الدول تسعى لتحقيق النمو في مهن الزراعة، والعمارة، والتصنيع، والصناعات الغذائية، والصناعات الخفيفة والتجارة وغيرها من المهن، حيث أصبحت

هذه المهنة عنصرًا مهمًا للاقتصاد الوطني باعتبارها جزءًا مكملًا للاقتصاد الوطني. ولنأخذ على سبيل المثال: حجم التداول لسندات القطاع الخاص في السوق الرأسمالي التركي حيث نرى أنه مثل ٦,١% من إجمالي حجم تداول السندات التركية عام ١٩٨٦، حيث ازدادت هذه النسبة لتصل إلى ١٣,٨٥% عام ١٩٩١^(٧)، وفي مصر زادت قيمة الإنتاج الصناعي في ظل الخطة الخمسية لعام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٥ والتي تطبق حاليًا إلى اثني عشر مليارًا وستمئة وستة وعشرين مليون جنيه مصري، حيث تمثل الشركات الخاصة ٥٢,٥% من هذه الحصة، أما الشركات العامة فتمثل ٤٧,٥% من هذه الحصة^(٨). وفي المغرب لتضحت معالم الاستثمار الخاص في ظل الخطة الخمسية لعام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٥، ووجدنا أن الاستثمار الخاص للخطة الخمسية من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٢، مثل ٥٢% من الاستثمار العام ليصبح مصدرًا مهمًا للاستثمار^(٩). وفي سوريا وبالنظر إلى حجم الاستثمارات للخطة الخمسية في الفترة ما بين عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥، نجد أن الشركات الخاصة كانت تمثل ٣٥,٢% من حجم الاستثمارات في هذه الفترة، أما الشركات العامة فمثلت ٦٤,٨%، لكن حصة الشركات الخاصة من حجم الاستثمارات للخطة الخمسية في الفترة ما بين عام ١٩٨٦ وعام ١٩٩٠، ارتفعت لتصل إلى ٤٤,٥% بينما انخفضت حصة الشركات العامة إلى ٥٥,٥%^(١٠)، وقد ظهرت في دول الشرق الأوسط أيضًا بعض الشركات الخاصة القوية والمشهورة نذكر على سبيل المثال: شركة "عثمان أحمد عثمان للمقاولات والبناء"، "شركة كيرني للتجارة والصناعة" التي تمارس أنشطة متنوعة في الكويت "والشركة النمساوية المحدودة بالسعودية"، "وبعض الشركات المالية الخاصة عابرة القارات في دول الخليج"، ومنذ السنوات الأخيرة أسرع دول الشرق الأوسط من خطوات التنمية المعنية

بتحرير الاقتصاد وقامت الحكومات بتطبيق سياسة خصخصة الاقتصاد وتنشيط نمو الاقتصاد الخاص عن طريق خصخصة المؤسسات العامة وإقامة إدارة مشتركة للقطاع العام والخاص وإقامة مشروعات استثمارية أجنبية ومشروعات خاصة وغيرها من الأشكال المتنوعة.

إن الطبقة البرجوازية البيروقراطية تعتبر جزءاً مهماً من الطبقة البرجوازية الوطنية، وتتكون من مسؤولي الطبقة العليا في السلطة الحاكمة للدول كافة، فنذكر أن الطبقة البرجوازية البيروقراطية في نظام الحكم الملكي تتكون من أفراد العائلة المالكة الذين أصبحوا من الطبقة البرجوازية ومن الشخصيات الأخرى المشاركة في السلطة، ويعتبر هؤلاء عنصراً مهماً في المجموعة الحاكمة، أما الطبقة البرجوازية البيروقراطية للدول الجمهورية فتتكون من الطبقة البرجوازية البيروقراطية التي كانت تسيطر على الحكم في السابق، لتصبح بعد ذلك مكونة من شخصيات أخرى تشارك في السلطة، وهذه الطبقة تسيطر الآن على النظام الحاكم للدولة. وللطبقة البرجوازية البيروقراطية ثلاث خصائص بارزة وهي كالتالي، أولاً: تعتبر نظاماً ديكتاتورياً مركزاً وتسيطر على السلطات السياسية للدولة وعلى شريان الاقتصاد الوطني، ثانياً: تعتبر طبقة غنية جداً فقد جعلت السلطة أصحاب هذه الطبقة من الأغنياء الكبار، حيث زادت فجأة ثروة عائلاتهم بفضل هذه السلطة، ثالثاً: تتميز بأن لها الحقوق كافة، فأصحاب هذه الطبقة يستطيعون مزاوله التجارة مع الاحتفاظ بوظيفتهم الحكومية، كما يشاركون إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في الأنشطة الاقتصادية، وترتبطهم علاقات وثيقة مع المؤسسات الخاصة والمؤسسات الأجنبية، وفضلاً عن هذه الخصائص الثلاث فقد أصبح من الملحوظ وجود متقنين وخبراء وتكنولوجيايين في الطبقة البرجوازية البيروقراطية بالشرق الأوسط. ونجد أن المجموعة الحاكمة من

العائلة المالكة في الدول ذات النظام الملكي تهتم كثيرا بالتعليم الأجنبي وإعداد وتدريب أفراد ملمين بالمعارف والعلوم الحديثة وتشجع مسيرة البرجوازية داخل نظام الحكم الملكي. وفي هذا الشأن نذكر أن الملك السعودي فهد والسلطان العماني قابوس والملك الأردني حسين وولي العهد الأردني حسن والملك المغربي محمد الثاني وغيرهم تلقوا جميعهم تعليمهم العالي في الدول الأجنبية، وهكذا نرى أن الخبراء والمتعلمين في جميع المجالات يتصدرون قائمة حكومات الدول والبرلمانات ومجالس الشورى، ليشكلوا سلطة حاكمة قادرة على التلاؤم مع تغيرات أوضاع المجتمع في الفترة الانتقالية، وعلى قيادة الدولة لتحديث المجتمع التقليدي، وفي المقابل أصبحت الطبقة البرجوازية البيروقراطية في الدول ذات النظام الجمهوري هي أيضا تهتم بالتكنولوجيا المتخصصة، كما أصبحت البيروقراطية العسكرية ذات توجه تقافي لتشكل بذلك سلطة حاكمة قادرة على التلاؤم مع الحداثة التنموية للدولة، وقادرة على السيطرة على النمو المستقبلي للبلاد، ذات خصائص جوهريّة معاصرة، وفي هذا الشأن نذكر أنه يوجد سبعة عشر طبيباً وخمسة مهندسين من بين اثنين وثلاثين عضواً في الحكومة المصرية عام ١٩٩١، كما كان يوجد بالحكومة الجزائرية أحد عشر طبيباً وأربعة مهندسين وثلاثة من الأساتذة، أما بالنسبة إلى سوريا فكان يوجد من بين الأربعة والثلاثين عضواً في حكومتها تسعة من الأطباء وسبعة من المهندسين.

والواقع أن تركيبة الطبقة البرجوازية البيروقراطية أكسبت السلطة الحاكمة في دول الشرق الأوسط تدريجياً خصائص الطبقة البرجوازية، حيث اتجهت سياستها نحو حماية مصالح الطبقة البرجوازية الوطنية. وجدير بالذكر أن اتصالات النظام الحاكم الملكي مع القوة السياسية للطبقة البرجوازية الوطنية أصبحت وثيقة أكثر فأكثر، حيث أصبح الحزب الحاكم

حزبًا يتسم بخصائص الطبقة البرجوازية الوطنية، نذكر على سبيل المثال أن الحزب الوطني الديمقراطي في مصر والحزب الدستوري بتونس وغيرها من الأحزاب تعتبر أهم قوة تمثل الطبقة البرجوازية البيروقراطية، لكن تركيبة الطبقة البرجوازية البيروقراطية لم تستطع أن تتجنب التأثيرات السلبية على الصعيد الاجتماعي والسياسي، نذكر على سبيل المثال: زيادة اعتماد الدولة على الخارج اقتصاديًا، وعمق خلافاتها مع الشعوب العاملة الغفيرة وغيرها من التأثيرات السلبية.

إن نمو الاقتصاد الرأسمالي وسع أيضًا من دائرة صفوف طبقة البروليتاريا، وفي هذا الشأن نذكر أن عدد الأيدي العاملة في قطاع الصناعة في دول الشرق الأوسط زادت إلى حد ما في الثمانينات، ففي الأردن زاد عدد العاملين بقطاع الصناعة إلى ٩,٧% في الفترة ما بين عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٦، وفي الكويت زاد عدد العاملين بقطاع التصنيع إلى ٧% في الفترة ما بين عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٨، وزاد عدد هؤلاء في تركيا إلى ١٢,١% في الفترة ما بين عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩١^(١١)، لكن عدد العمال بقطاع الصناعة ليس كبير بمقارنته مع عمال المهن الأخرى، حيث أرجع هذا الأمر إلى ضيق نطاق نمو الصناعات الكبرى الحديثة في دول الشرق الأوسط، والواقع أن طبقة العمال لم تشكل قوة مستقلة قوية قادرة أن تتوازن مع الطبقة البرجوازية على الصعيد السياسي، فكانتهم السياسية وقوة تأثيرهم ضعيفة نسبيًا، وعادة ما تقوم طبقة العمال بكفاح عفوي ضيق المدى والنطاق أو تشكل نقابات عمالية ومجالس مهنية من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية. وجدير بالذكر أن نمو ونشاط تنظيمات الحزب الشيوعي في دول الشرق الأوسط محدودة، لأن هذه الدول حظرت نشاط هذا الحزب وجمدته.

الفصل الثالث

مسيرة الديمقراطية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأوضاع السياسية

إن الديمقراطية السياسية تعتبر من القضايا السياسية التي برزت تدريجياً في ظل مسيرة تطور مجتمع دول الشرق الأوسط خاصة في السنوات العشر الأخيرة، ويتبلور جوهرها في التوجه المتزايد للنظام السياسي نحو الديمقراطية البرجوازية لتلبية احتياجات التطور الاقتصادي والسياسي، وهي تعتبر مسيرة للتطور السياسي، فمن المنظور الاقتصادي نرى أنه من المحتم أن تسعى الدول الوطنية المستقلة والشعوب لتحقيق المزيد من المشاركة السياسية، بعد أن حققت الدولة نمو بدرجة معينة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وبعد تسوية الشعوب لمشكلة الغذاء والكساء، ومن المنظور السياسي نجد أن الديمقراطية السياسية تعتبر نتيجة حتمية جاءت بعد حدوث تغيرات لميزان القوى السياسية بدرجة معينة وعلى أساس حدوث تغيرات للتركيبة الطبقة للمجتمع والنضوج التدريجي للطبقة البرجوازية الوطنية، وظهور الطبقة المتوسطة الجديدة ونمو طبقة البروليتريا وارتفاع صفات الكثير من المواطنين، كما يتبلور جوهرها في قيام القوة السياسية في المجتمع بإعادة توزيع السلطات السياسية.

أولاً: مسيرة الديمقراطية السياسية في الشرق الأوسط

بعد الحرب العالمية الأولى اجتاحت حركات التحرير الوطني التي تشبه السيل الجارف وذات النطاق الواسع دول الشرق الأوسط وواصلت المستعمرات وأشباه المستعمرات طريقها نحو الاستقلال الوطني، وفي الوقت ذاته تغير تدريجياً نظام أمراء القبائل ونظام الإقطاع الديكتاتوري ليصبح نظاماً رأسمالياً ديمقراطياً، وبعد الحرب العالمية الثانية تقريباً حتى بداية التسعينيات وضعت دول الشرق الأوسط النظام السياسي الحديث من حيث الأساس.

و الواقع أن تباين الصفات المميزة للطبقة الحاكمة في كل دولة ترتب عليه أيضاً اختلاف الصفات المميزة للسلطة الحاكمة في هذه الدول مما أدى إلى ظهور النظام الملكي والنظام الملكي الدستوري والنظام الجمهوري الديمقراطي وغيرها من الأنظمة السياسية المختلفة، لكن هذه الدول لم تقتد بأنظمة الإدارة التنفيذية للرأسمالية فحسب، إنما إقتبست منها طرق مشاركة السياسية الديمقراطية للرأسمالية بدرجات متفاوتة، نذكر على سبيل المثال أن السعودية وعمان هاتين الدولتين ذواتي النظام الملكي وضعتا نظاماً برلمانياً استشارياً ووسعت من النطاق الاستشاري الديمقراطي على مستوى النبلاء، وفي الكويت وغيرها من دول الخليج والأردن والمغرب وغيرها من الدول ذات النظام الملكي الدستوري استعانت بالشكل الدستوري على أساس وجود سلطات للملك، وفي الكويت، إيران، الأردن والمغرب استعانوا أيضاً بأسلوب تقاسم السلطات في وضع النظام البرلماني، وفي هذا الشأن سمحت المغرب وإيران بوجود الأحزاب، أما باقي الدول الأخرى فقد وضعت أيضاً نظام برلمانياً استشارياً. أما بالنسبة إلى الدول ذات النظام الجمهوري في الشرق الأوسط فحل النظام الجمهوري الديمقراطي للرأسمالية محل النظام

الإقطاعي الديكتاتوري محدثة بذلك تغييرات في طبيعة النظام السياسي، لكن هذه الأنظمة تختلف عن النظام الرأسمالي الديمقراطي في الغرب في أنه فيما عدا إسرائيل ولبنان اللتين تطبقان النظام البرلماني فإن باقي الدول الأخرى تطبق النظام الرئاسي. وعادة ما يتميز هذا النظام ببعض مبادئ النظام البرلماني، حيث يمنح الرئيس سلطات خاصة يسيطر من خلالها على البرلمان، فهذه الدول اهتمت كثيرا بالسيطرة على سلطات الدولة لحماية الاستقلال الوطني والحقوق والمصالح الاقتصادية، وبوجه عام نذكر أن السلطات العسكرية التي تسيطر عليها الطبقات البرجوازية الصغيرة استعانت بالنظام السياسي للحزب الواحد والنماذج الاقتصادية المخططة، كما ادعى البعض بأنهم دول " اشتراكية" وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دول الشرق الأوسط لم تطبق سياسة الفصل بين الدين والسياسة فيما عدا تركيا.

وبحلول منتصف السبعينيات لم يشهد النظام السياسي في دول الشرق الأوسط خطوة واحدة للأمام على صعيد الإصلاح الديمقراطي نتيجة للقيود المفروضة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتأثر بالأوضاع السياسية غير المستقرة لفترة طويلة من الزمن، حتى إنه سجل ترجعا نسبيا في بعض النواحي، ومن أهم هذه المظاهر نذكر:

- زيادة الاتجاه نحو تمركز السلطة في يد الحاكم الأعلى، والواقع أن أسلوب الحكم الديكتاتوري هذا لم يعد ملحوظا في الدول الملكية فحسب، إنما أيضا في الدول الجمهورية، كما أنه أكثر وضوحا في الدول ذات السلطة العسكرية.

- عدم استكمال النظام الاستشاري والنظام البرلماني، كما لم يبيق فيها إلا أسهم في معظم الدول.

- انتشار ظاهرة المشاركة السياسية للضباط في الدول الجمهورية.

- فرض قيود صارمة على الأحزاب والفصائل السياسية.

- الدستور أصبح أداة خادمة لتطبيق السلطة الحاكمة للحكم الديكتاتوري، وهذه الأوضاع أسفرت عن تأييد تزايد أحداث العنف السياسي وزيادة حدة أزمة السلطة السياسية.

ومنذ فترة ما بعد منتصف السبعينيات وضعت دول الشرق الأوسط تبعاً سياسة الانفتاح الاقتصادي لتحفيز نمو الاقتصاد الوطنى وتقدم المجتمع. وفي ظل هذه المسيرة ظهرت حركات الديمقراطية السياسية إلى حيز الوجود تماشياً مع هذه الأحداث، ولم تنتم هذه الحركة بالاستمرارية فقط، إنما تميزت بانتشارها الواسع أيضاً، بمعنى أن فترة ما بعد منتصف السبعينيات تعتبر نقطة انطلاق هذه الحركة، أما الثمانينيات فقد شهدت توسعاً سريعاً لهذه الحركة، وبحلول التسعينيات وصلت هذه الحركة إلى ذروتها، حيث انتشرت في أكثر من عشر دول بمنطقة الشرق الأوسط. إن الديمقراطية السياسية في دول الشرق الأوسط ظهرت في ظل ما ترتب علي وجود صعوبات اقتصادية متتالية وتعزيز الحكم الديكتاتوري من تفاقم الصراع في المجتمع. وقد استعانت هذه الحركة بالحملات الجماهيرية التصاعدية وأعمال الحكومة التنزلية معاً في انتشارها. وجدير بالذكر أن الحكومات المعنية بدأت بإجراء إصلاحات الديمقراطية السياسية لتتلاءم مع تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وذلك في ظل تشجيع الحملات الجماهيرية القوية، حيث انطوى فحوى هذه الإصلاحات علي رفع الحظر عن الأحزاب، وإقامة نظام تعدد

الأحزاب ونظام الانتخابات للحكم الدستوري والنظام البرلماني ونظام برلمان الشورى الاستشاري. وفي السنوات العشر الأخيرة ظهرت بدرجات متفاوتة في أكثر من عشر دول بالشرق الأوسط حركات إصلاح الديمقراطية السياسية، كما استمرت في الحفاظ علي نموها، وذلك فضلا عن اطاحة القوة الدينية الإيرانية للحكم الملكي الإقطاعي للبهلوي، وإقامة نظام الجمهورية الإسلامية الذي يجمع بين الدين والسياسة في إيران، وإقامة اتحادات الأحزاب المتعددة ونظام الجمهورية الإسلامية في السودان، والذي يجمع بين الدين بالسياسة بعد إطاحة مجموعة ضباط البشير بالسلطة الحاكمة للنميري، وفي الجزائر أدى تقاوم الصراع بين العادات والسياسة الدينية إلي تعرض عملية إصلاح الديمقراطية السياسية إلي نكسة، حيث تولي الضباط العسكريون الحكم بصورة مؤقتة.

ثانيا: الخلفية الاجتماعية للديمقراطية السياسية في الشرق الأوسط.

مما لا شك فيه أن الديمقراطية تعتبر مسيرة للتطور التاريخي، لذلك نجد أن ظهور وتطور مسيرة الديمقراطية السياسية في دول الشرق الأوسط ذات ارتباط وثيق بالتطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي، فكلاهما ذو خلفية اجتماعية واقتصادية عميقة

١- علي الصعيد الإقتصادي: نذكر أن دول الشرق الأوسط أصبحت جميعها دول مستقلة وذات سيادة فيما عدا فلسطين بحلول بداية السبعينيات، كما استعانت هذه الدول بالسياسات القومية في توجيه الإقتصاد والتغلب علي التركيبة الاقتصادية الأحادية وحالة الاعتماد الكبير علي الخارج اللتين شهدتهما فترة الاستعمار، حيث وضعت هذه الدول تدريجيا أنظمة للاقتصاد الوطني الذي

يمتاز كل واحد منه بخصائصه، وقد تحققت الأهداف الأساسية لهذه الدول باستغلال الثروات الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني. فمُنذ فترة ما بعد منتصف السبعينيات حتي الثمانينيات بدأت الدول جميعها بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث سعت لتحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني، كما أحرزت أيضاً نتائج محددة. وعموماً زاد إجمالي الناتج القومي لدول الشرق الأوسط من ٥% إلي ١٠% تقريباً منذ عام ١٩٦٥ حتي عام ١٩٨٠، وفي بعض الدول ارتفع ليصل إلي ١٣%. وللعلم نذكر أن إجمالي الناتج القومي للفرد سجل مستوى ما فوق المتوسط في دول الشرق الأوسط ما عدا السودان ومصر وأفغانستان، ومن بين هذه الدول جاءت إسرائيل والكويت وقطر ودولة الإمارات المتحدة لتحتلي صفوف الدول ذات الدخل المرتفع، وبالإضافة إلي ذلك زاد عدد سكان المدن في نفس الفترة بنسبة ٤٥%، وهم عادة يمثلون تقريباً ٥١% من إجمالي السكان، لكن عدد سكان المدن في دول الخليج يمثلون ٧٠% من إجمالي السكان، كما تصل هذه النسبة إلي ٩٦% في دولة الكويت، وفي الفترة ما بين عام ١٩٦٥ حتي عام ١٩٨٩، ارتفعت نسبة المجموعة العمرية لطلاب الجامعات وطلاب المرحلة الثانوية والابتدائية علي التوالي إلي ٣٠٠% و ٢١٠% و ٤٩%^(١٢). ففي دول الخليج طبق نظام التعليم المجاني، أما في معظم الدول الأخرى فقد طبق نظام التعليم المجاني علي طلاب المرحلتين الابتدائية والثانوية، ونظام المنح الدراسية بالجامعات، وبالتالي زلت سرعة نمو التعليم لتحل الصفوف الأمامية. أما النمو الاقتصادي فقد لعب دوراً حاسماً تجاه تقدم المجتمع وارتفاع صفة

المواطنة وتعزيز الفكر الإدراكي للديمقراطية ومفهوم المشاركة السياسية.

٢- على الصعيد السياسي: نذكر أن التركيبة الطبقية للمجتمع شهدت تغيرات تماشياً مع النمو الاقتصادي. فسياسة الانفتاح والتنوع الاقتصادي أدخلت اقتصاد السوق الرأسمالي إلى الحياه الاقتصادية، كما أن المنافسة الاقتصادية الحرة زودت من عدد البرجوازيين الأحرار، ورفعت من نسبة العناصر المتقنة في الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة. والواقع أن الاقتصاد الحر حفز النمو الاقتصادي، لكننا لا نستطيع أن نغفل أن كثيراً من الشعوب العاملة أصبحت فقيرة على يد الاقتصاد الحر، كما تضخمت بسرعة الطبقة الفقيرة في المجتمع، وزادت في المقابل صفوف البروليتاريا. وقد ترتب على تغيرات التركيبة الطبقية ظهور اثنين من ردود الأفعال على الصعيد السياسي، أولهما: يتمثل في زيادة النشاط السياسي للقوى السياسية ومجموعة المصالح، وإعلان الأحزاب عن مواقفها علانية، وطرح الدعوات السياسية، وفي الوقت ذاته ازدادت مشاعر عدم الرضا عند كثير من الشعوب تجاه السلطة الحاكمة، حيث أشتكت الأصوات المطالبة بتغير الأوضاع الحالية. أما ثانيهما فيتمثل في التغيير التدريجي للتركيبة الداخلية للمجموعة الحاكمة ذات الصفات القومية التي ظهرت في ظل حركات التحرير الوطني، فأفراد هذه الطبقة كانوا بيروقراطيين ضباطاً ينتمون إلى البيروقراطية الاقتصادية، ويمثلون الطبقة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، لكنهم تغيروا وأصبحوا ينتمون إلى الطبقة

البرجوازية البيروقراطية من خلال مشاركتهم في الحياة الاقتصادية، كما أن أفراد هذه الطبقة أصبحوا تدريجياً من المتقنين والخبراء، وبالتالي أصبحت السلطة الحاكمة المكونة من الضباط سلطة حاكمة مكونة من المتقنين. والواضح أن التركيبة الطبقيّة والتغيرات السياسية تعتبر عنصراً سياسياً مهماً شجع على الديمقراطية السياسية.

٣- على صعيد الظروف الدولية: وفي هذا الشأن نذكر أن موجة "الديمقراطية السياسية" للاتحاد السوفيتي بشرق أوروبا انتشرت في منطقة الشرق الأوسط، كما روجت الدول الرأسمالية الأجنبية التي تمثلها الولايات المتحدة لفكرة "الديمقراطية" على النموذج الغربي على مستوى العالم، ومارست هذه الدول ضغوطاً سياسية على بعض دول الشرق الأوسط بهدف توسيع نطاق نفوذها. وهكذا نرى أن التغيرات الكبرى التي طرأت على الأوضاع الدولية والتركيبية السياسية وتيار "الديمقراطية" الذي انتشر على مستوى العالم أثرت تأثيراً محدوداً على منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبحت قوة محركة خارجية للديمقراطية السياسية في المنطق.

٤- تأثير حرب الخليج: وفي هذا الشأن نذكر أن حرب الخليج أطاحت بالتركيبية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط التي تشكلت في بضعة عشر سنين بعد الحرب العالمية الأولى والثانية. والواقع أن الأوضاع المتغيرة التي لا يمكن التنبؤ بها تؤثر على التطور المستقر للاقتصاد والسياسة في الدول كافة، وحثت حكومات الدول على إعادة تعديل إستراتيجية النمو والإجراءات السياسية،

كما حثت شعوب الدول على البدء تدريجيًا بحملات جماهيرية تسعى لتحقيق الحقوق السياسية المعنية بالديمقراطية الحرة وتطالب بتغيير الوضع الراهن للمجتمع، مما يدفع حركة الديمقراطية السياسية إلى ذروتها.

ثالثًا: خصائص الديمقراطية السياسية واتجاه تطورها

رغم أن الكثير من الدول في الشرق الأوسط شهدت ثورات الديمقراطية القومية ضد الاستعمار والإقطاع لأكثر من نصف قرن، حيث أقامت هذه الدول بعد الاستقلال نظامًا ديمقراطي ومنها من أحرز تقدمًا علي الصعيد، فإننا عندما ننظر من ناحية تطور النظام الديمقراطي نفسه، نجد أن من بينهم عددًا قليل من الدول التي مارست الديمقراطية في وقت مبكر، حيث لم تتعد مدة هذه الممارسة سبعين عامًا حتى الآن، أما في معظم الدول فهناك محاولات استمرت من عشرين عامًا إلى ثلاثين عامًا فقط، وعلاوة على ذلك فإن هذه الممارسات لم تتسم بالنضوج والاستقرار. وبوجه عام نرى أن دول الشرق الأوسط لا تزال في مرحلة انتقالية من النظام الإقطاعي الديكتاتوري إلى النظام الرأسمالي الديمقراطي، وهي حاليًا لا تزال ترسي النظام الديمقراطي خطوة بخطوة، متمثلة في إقامة واستكمال جميع أشكال مبادئ الديمقراطية. وجدير بالذكر أن الديمقراطية المحدودة تعتبر أهم خصائص مرحلة التطور التي تشهدها الديمقراطية السياسية في الشرق الأوسط حاليًا، حيث يتجسد اتجاه تطور هذا النوع من الديمقراطية السياسية بشكل ملموس في النقاط التالية:

- ١- نظام تعدد الأحزاب المحدود: من الملحوظ أن دول الشرق الأوسط إما ترفع الحظر على الأحزاب، وإما تضع نظام تعدد الأحزاب، مما ترتب على ذلك ظهور أحزاب القوى السياسية في

المجتمع ووقوف عدد كبير من الأحزاب على أرض الواقع واحتشادهم على الساحة السياسية، حيث يحاول كل حزب البحث عن مكانة شرعية له، ويسعى للحصول على حقوق المشاركة السياسية ويتطلع إلي القيام بأنشطة دستورية. ونذكر أن المغرب والأردن تعتبران من الدول التي رفعت بالفعل الحظر عن الأحزاب ووضعت نظام التعددية الحزبية حالياً، أما مصر، وتونس، والجزائر، واليمن وأفغانستان تعتبر من الدول التي ألغت نظام الحزب الواحد وأقامت نظام تعدد الأحزاب. وفي تركيا تغير النظام السياسي عدة مرات متأثراً بالأوضاع السياسية هناك، إلا أنه استؤنف العمل الآن بنظام تعدد الأحزاب. وفي الوقت الحالي نجد أن عدد الدول التي رفعت الحظر عن الأحزاب وطبقت نظام الأحزاب المتعددة يمثل أكثر من نصف دول الشرق الأوسط، حيث أطلحت هذه الدول بالهيكل القديم الذي كانت تحتكر فيه القوى السياسية التقليدية وقوى الحزب الواحد الساحة السياسية، وتعمل الآن على إقامة تركيبة سياسية جديدة تتضمن وجود مواجهة بين الحزب الحاكم والمعارضة وإقامة نظام للسيطرة المتبادلة وتحقيق التوازنات السياسية من خلال التنافس السياسي. إلا أنه في الوقت الذي طبقت فيه السلطة الحاكمة في الدول كافة سياسة الانفتاح السياسي، رأيناها من ناحية تتخذ إجراءات مقيدة بجميع أنواعها، وتجمد شرعية بعض أشكال الأحزاب، وتحظر بعض الأنشطة السياسية، نذكر على سبيل المثال حظر كل من تركيا، تونس، مصر وغيرها من الدول لوجود أحزاب دينية، فمصر لا توافق على شرعية الحزب الجمهوري والأحزاب ذات الاتجاهات السياسية الناصرية، كما حظرت الدول كافة وجود

منظمات دينية متطرفة، وأطاحت بقوة بأنشطة الإرهاب والعنف المسلح لهذه المنظمات. ومن ناحية أخرى وجدنا هذه الدول تستعين بالسلطة السياسية ونفوذ السلطة للحزب الحاكم بشكل دستوري في تقييد أنشطة الأحزاب المعارضة لضمان مكانة النظام الحاكم، نذكر على سبيل المثال قيامها بوضع قانون الانتخابات وتعديله، وإعادة تخطيط المناطق الانتخابية وتغيير طرق الاقتراع وتعزيز الإعلام السياسي وغيرها الإجراءات.

٢- النظام البرلماني المحدود: إن النظام البرلماني يعتبر من أهم أشكال الديمقراطية، فهو مركز للسلطات السياسية المتنوعة والقوة الدافعة لتحريك آلية الديمقراطية. وفي هذا الشأن نذكر أن بعض دول الشرق الأوسط التي استعانت بنظام تعدد الأحزاب وضعت نظاماً برلمانياً، حيث لعبت أيضاً دوراً بصورة مبدئية، ففي مصر طرحت أحزاب المعارضة مسألة شرعية البرلمان والدستور، مما دعي الرئيس المصري محمد حسني مبارك بتعجيل موعد حل البرلمان الذي شكل في عام ١٩٨٧، وذلك في عام ١٩٩٠، بناء على هذا الاقتراح ومتطلبات الأوضاع، كما أجريت تعديلات على الدستور، ومن ثم انتخب برلمان جديد. وفي فترة حرب الخليج عارضت بشدة أحزاب المعارضة في البرلمان المغربي والتونسي والرأي العام لمجتمع الدولتين تدخلات الدول الأجنبية في شئون الشرق الأوسط، حيث أثرت المشاعر القومية للمعارضة تأثيراً معيناً على سياسات حكومة هاتين الدولتين. وفي الأردن عارض البرلمان الأردني الذي تحتل فيه مجموعة أحزاب المعارضة عدداً معقولاً من المقاعد،

المشاركة في مؤتمر السلام بمدريد معلناً معارضته للملك ومجلس الوزراء، كما طرح عدة مرات مسألة عدم الثقة على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، مما أدى إلى إعادة تشكيل المجلس من جديد. وفي الكويت برغم أن هذه الدولة لم ترفع الحظر على الأحزاب، فإن نشاط الأحزاب كان حيويًا للغاية، ففي عام ١٩٩٢، احتلت مجموعة الأحزاب المعارضة في هذه الدولة معظم المقاعد في البرلمان الجديد، حيث بدأ تطبيق حق المراقبة على مجلس الوزراء بعد تشكيل البرلمان الجديد، كما أجرى فحص شامل للشئون المالية المعنية باستخراج النفط وغيرها من الأعمال. والواقع أن الحقائق السابق ذكرها توضح أن المشاركة السياسية للديمقراطية في بعض الدول أصبحت الآن أمرًا واقعيًا بفضل النظام البرلماني، لكننا نرى بوجه عام أن دور النظام البرلماني لا يزال محدودًا، فأولاً لم تتم الإطاحة بشكل كامل على الهيكل القديم الذي احتكرت فيه القوى السياسية والحزب الواحد للساحة السياسية بسبب ضعف قوى الأحزاب المعارضة، لذلك عجزت عن تطبيق المبادئ الدستورية التي يتوازن فيها نظام تقاسم السلطات - بشكل حقيقي، كما لم تتأثر سلطات الملك والرئيس باعتبار كل منهما زعيم الدولة والقائد التنفيذي، فهي لم تخضع للمراقبة ولم تضع عليها القيود بصورة فاعلة لذلك نرى أن الملك في الدول ذات النظام الملكي الدستوري لا يزال يمكنه أن يتمتع بمكانة عليا لا يمكن الاعتداء عليها، حيث يستعين بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في تقييد البرلمان، وبالتالي يسطير على الدولة من خلال سلطة حقيقية. أما الرئيس في الدول ذات النظام الجمهوري فلا يزال يمكنه الاستعانة بالسلطة الحقيقية

للحزب الحاكم ونفوذها في ضمان استقرار منصبه، حيث يستعين بما يتمتع به من مكانه خاصة التي تتمثل في امتلاكه لحق تقييد البرلمان وعدم خضوعه لقيود البرلمان المعنوية، كما يرفع الضغوط التي تمارسها أحزاب المعارضة عن الحكومة من خلال تعزيز السلطات التنفيذية وزيادة دور الحكومة، وذلك لضمان سيطرته على سلطات الدولة. ثانيًا: إن ازدياد السلطة التنفيذية للرئيس والحكومة بشكل ملحوظ في الوقت الذي وضع فيه نظام الأحزاب المتعددة والنظام النيابي والتأكيد المتزايد على مكانة الملك ونفوذه وتعزيز الأساليب الديكتاتورية أوضح بصورة كاملة الدور المقيد القوى لأعلى سلطة فردية على الحياة السياسية الديمقراطية. وهذه المسألة تعتبر ظاهرة بارزة مقيدة للخصائص الجوهرية للديمقراطية. وجدير بالذكر أن إقامة النظام البرلماني يعتبر ثورة على كيان السلطة الواحدة والحكم الديكتاتوري، إلا أنه من الصعب أن يلعب النظام الديمقراطي المحدود دوراً يستطيع من خلاله تغيير التركيبة السياسية التي تتمركز فيها السلطة في يد فرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد، فهذه الأوضاع تتناسب مع مستوى التطور السياسي الحالي في دول الشرق الأوسط، ففي بعض الدول الملكية والدول الملكية الدستورية رأينا أن هذه الدول إما وضعت نظام الشورى أو استأنفت العمل بهذا النظام، الذي أوقف العمل به منذ سنوات كثيرة، وذلك من خلال قيامها بمسيرة الإصلاح، نذكر من هذه الدول عمان والسعودية. أما بالنسبة إلى الدول التي طبقت بالفعل النظام الاستشاري، فقد حققت تقدماً بنزجات متفاوتة على صعيد المسائل الاستشارية ونطاق الانضمام إلى طاولة

المشاورات وغيرها من الأصعدة. والواقع أن نظام الشورى والنظام الاستشاري يعتبران من أهم الأشكال التي تجسد سياسة الديمقراطية في هذه الدول، وفي المقابل تتناسب هذه الأوضاع مع مستوى التطور السياسي لهذه الدول التي تنتظر الوقت الذي يكتمل فيه تطور الظروف الاجتماعية.

٣- بدأت مبادئ الديمقراطية تتجسد في الدستور والقانون: وفي هذا الشأن نذكر أن الدول التي تعمل نوعاً ما على إصلاح الديمقراطية السياسية تحرص جميعها على الاستعانة بالشكل التشريعي في إقرار شرعية الإصلاح، حيث تحدد مبادئ الديمقراطية السياسية ومعايير الانفتاح، وفي هذا الشأن نذكر أن كلاً من مصر، والجزائر، وتونس، وأفغانستان واليمن حددت المبادئ الأساسية للديمقراطية السياسية ووضعت الإجراءات السياسية الملموسة من خلال وضع الدستور وتعديله ووضع قوانين جديدة للأحزاب وقوانين انتخابات جديدة والميثاق الوطني، أما في المغرب، والأردن، والكويت، والسعودية، وعمان، البحرين وغيرها من الدول فتحدت هذه المبادئ والإجراءات من خلال إصدار الأوامر الملكية ووضع الميثاق الوطني. وهكذا بدأت تتجسد بصورة أولية الحقوق الأساسية لعامة الشعب والحقوق السياسية في المساواة الحرة في بنود الدستور والقانون على أساس التأكيد على تجسيد المصلحة العامة للدول الوطنية والمصلحة القومية، كما اهتم بوضع نظام ديمقراطي تحت إشراف مبادئ الديمقراطية، حيث تتناسب مع احتياجات الإصلاح للديمقراطية السياسية. ورغم ذلك فإن البنود المبدئية

المعنية بسيطرة القائد الأعلى ومجموعة قليلة من الأفراد التي تشغل المناصب العليا على السلطة في الدول والتي تتجسد في إعطاء الثقة لهؤلاء لم تختفي، حيث تهدف بشكل أساسى إلى تقديم ضمانات قانونية من أجل نظام المراقبة السياسية الضرورى في الدولة.

٤- **تضالول الدور السياسي المباشر للضباط:** وفي هذا الشأن نذكر أن الديمقراطية السياسية قلبت من ظاهرة المشاركة السياسية المباشرة للجيش. وبالمقارنة بفترة ما قبل التسعينيات وجدنا أن عدد الانقلابات العسكرية وتدخل الضباط العسكريين في السياسة شهدت تضالول بشكل ملحوظ، وتقلصت المدة الزمنية للنظام الحاكم للضباط في معظم الدول ذات النظام الجمهورى والتي أجرت إصلاحات سياسية، وهكذا فتحت الديمقراطية السياسية طريقاً طبيعياً لتسوية قضايا التطور الاجتماعي بأسلوب سلمي وشرعى، حيث لعبت دوراً وسيطاً تجاه تهئية الخلافات الاجتماعية وتجنب حدوث صراع سياسى، وبالتالي ضعف الدور السياسي المباشر للجيش، لكن الجيش لم يفقد دوره السياسي المباشر الذى ترتكز عليه السلطة الحاكمة في ظل وجود قيود على الديمقراطية، فالأسلوب العسكرى يعتبر أهم العوامل المحركة للسلطة السياسية وآلية النفوذ. والأمر الذى يختلف فيه عن السابق هو أن الأسلوب العسكرى لم يعد يعتبر الطريقة الوحيدة لتسوية مشكلات التطور الاجتماعي والخلافات المجتمعية، كما أنه اعتبر من أكثر الأساليب غير الملائمة على هذه الصعيد، والأكثر من ذلك فهو يعتبر أسلوباً طبيعياً مؤقتاً

وانتقالياً ينفذ السلطة الحاكمة من الأزمات ويعمل على استقرار الأوضاع السياسية. وقد أثبتت الممارسة السياسية في السودان، الجزائر، تركيا وغيرها من الدول هذا الأمر.

رابعاً: الديمقراطية السياسية والأوضاع في الشرق الأوسط: عادة ما نقول: إن الديمقراطية السياسية تعتبر أعلى مرحلة من مراحل التطور السياسي، إلا أننا نتساءل لماذا يترتب دائماً على مسيرة الديمقراطية في الشرق الأوسط اضطراب الأوضاع السياسية وعدم استقرار المجتمع، فمن المؤكد أن هذه الظاهرة ذات صلة وثيقة بالظروف التاريخية الاجتماعية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

فأولاً: ينبغي أن نلاحظ أن مستوى التطور الاقتصادي يقيد بدرجات كبيرة مسيرة تطور الديمقراطية السياسية، حيث أصبح التطور الاقتصادي قاعدة جوهرية مهمة للديمقراطية السياسية، فإينما توجد قاعدة اقتصادية مناسبة توجد ديمقراطية سياسية. وفي هذا الشأن نذكر أنه رغم أن اقتصاد دول الشرق الأوسط بعد الحرب، شهد تطوراً كبيراً خاصة أن النمو الاقتصادي للدول المنتجة للنفط كان هو الأسرع، فإننا نرى من خلال المستوى الإجمالي أن الفارق لا يزال كبيراً جداً مقارنة مع نمو اقتصاد الدول المتقدمة. ففي مجال الصناعة نذكر أن الصناعة الإنتاجية لدول الشرق الأوسط لا تتعدى العشرات بالمائة فقط من إجمالي الناتج القومي، فالصناعة الإنتاجية في تركيا التي تعتبر متقدمة نسبياً في مجال الصناعة تمثل أيضاً ٢٤% فقط من إجمالي الناتج القومي، فانخفاض معدل إنتاجية العمل وتخلف الأجهزة التكنولوجية وانخفاض معدل استغلال رأس المال، وانخفاض إنتاجية المؤسسات من المظاهر الشائعة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي نرى بعض الدول لا تزال لم تغير فيها التركيبة الإنتاجية الأحادية، معتمدة

بصورة كبيرة على الأسواق الأجنبية، مما أثر على التنمية الشاملة للاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك فإن ظاهرة زيادة حجم العجز المالي وتقل أعباء الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة وغيرها من الظواهر تؤرق جميعها تقريباً كل دولة من دول الشرق الأوسط، خاصة أن خطأ السياسات لبعض الدول علي صعيد اختيار نماذج التنمية وعلى صعيد إجراء التعديلات الاقتصادية وعلى صعيد التنمية الاقتصادية لم تؤثر تأثيراً عميقاً علي نمو الاقتصاد الوطني فحسب، إنما أثرت أيضاً علي استقرار المجتمع والسياسة.

ثانياً: عدم تسوية النزاعات القائمة في دول الشرق الأوسط (مثل النزاعات القومية، صراع القبائل والخلافات الدينية) في ظل النظام الديكتاتوري، فإن سياسات الضغط وأساليب الحكم المشددة التي مارسها الحكومات المعنية في ظل هذا النظام كبحت جماح هذه الصراعات. وعندما اختفت الضغوط السابقة أثناء ممارسة الديمقراطية أنبثقت هذه الخلافات التي كانت في بيات شتوي، والتي كانت مدفونة تحت الأرض مندفعة بقوة كاندفاع المياه عندما تكسر الحواجز لتهجم بعنف علي المجتمع لتضطرب الأوضاع إثر ذلك اضطراباً حاداً.

ثالثاً: الأخطاء التي ظهرت أثناء تطبيق مسيرة الديمقراطية. نذكر علي سبيل المثال أن إجراء الجزائر لإصلاحات السياسية في ظل وجود صعوبات اقتصادية شديدة تمخض عنه فوضي الأوضاع السياسية، حيث فقدت هذه الدولة تقريباً السيطرة علي هذه الأوضاع، وعلاوة علي ذلك فإن بيروقراطية الحكومات وأسلوب الفساد دائماً ما يعتبران من أهم العوامل التي تؤدي إلي استياء الشعوب. ودون شك لم يقدم الشكل الديمقراطي للشعوب

فرصة وإمكانية المشاركة السياسية فحسب، إنما في الوقت ذاته أصبح أيضاً وسيلة تظهر بها الشعوب استيائها و غضبها الداخليين.

رابعاً: استغلال التيارات المعارضة للظروف الهادئة التي ظهرت أثناء العملية الديمقراطية في القيام بأعمال مناوئة للحكومة. ما نحتاج أن نشير إليه بشكل خاص هنا هو أن نشاط القوى السياسية الإسلامية والمنظمات المتطرفة تحت شعار الدين شكل تهديداً خطيراً علي الحكومات الحالية أثناء مسيرة الديمقراطية .

وفي ظل مسيرة الديمقراطية السياسية في دول الشرق الأوسط وجدنا أن هناك علاقات خاصة بين الأحزاب السياسية الإسلامية والحكومات، فالأحزاب السياسية الإسلامية تنسم بالخصائص السياسية العامة التي تنسم بها الأحزاب السياسية العادية، وفضلاً عن ذلك فهي تتميز أيضاً بطابعها الدينى. وبالطبع تظهر خلاقات يصعب حلها بين الأحزاب السياسية الإسلامية باعتبار تياراً معارضاً مع السلطات السياسية التقليدية الحالية نظراً لأن السياسة الإسلامية والسياسة التقليدية الحالية تعتبران وجهتى نظر سياسية متعارضتين جذرياً، وهذا التعارض لا يعتبر تعارضاً سياسياً ظهر نتيجة بعض الخلاقات في المواقف والآراء في ظل المشاركة السياسية الديمقراطية فحسب، إنما يعتبر تعارضاً ظهر نتيجة الانغلاق علي الصعيد السياسي. ورغم أن هذه الخلاقات لم تعد بارزة أثناء المشاركة السياسية الشرعية للأحزاب الإسلامية التي أصبحت لها بعض الاتجاهات التقليدية في ظل ضعف قوة الأحزاب الإسلامية، ووجود فجوة نسبية بينها وبين القوة الحقيقية للسلطة السياسية، فإن هذه الخلاقات ظهرت بوضوح في ظل النمو التدريجي للأحزاب الإسلامية التي قويت بعض نفوذها، والتي تنسم باتجاهات دينية سابقة، والتي شاركت أيضاً في السياسة بصورة شرعية. وقد ظهرت

هذه الحالة بدرجات متفاوتة في كل من مصر (حيث انضمت جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر أكبر تنظيم إسلامي إلي البرلمان عام ١٩٨٧)، الأردن (انضم الإخوان المسلمون إلي البرلمان عام ١٩٨٩) والجزائر (شاركت أكبر جبهة لإنقاذ الإسلام للحزب المعارض في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١) وقد ظهرت هذه الحالة بشكل خاص في الجزائر، حيث تفاقمت الخلافات بين الجانبين أثناء الصراع علي مقاعد البرلمان، مما أسفر عن ظهور أزمة سياسية كبرى لم تهدأ حتي وقتنا هذا، لذلك رأينا أن الدول كافة اتخذت إجراءات عامة لتقيد نمو الأحزاب السياسية الإسلامية. وفضلا عن ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية في السنوات الأخيرة والخلافات الاجتماعية ساعدت علي النمو السريع للقوى السياسية المتطرفة في الشرق الأوسط، كما أن البيئة السمة للديمقراطية السياسية في بعض الدول شجعت بدرجة ما اتجاه تطور هذه القوى. وجدير بالذكر أن المنظمات المتطرفة استخدمت أسلوب العنف في القيام بأنشطة مناوئة للحكومة، كما لجأت إلي استخدام قوة السلاح لتتكافأ مع السلطة الحاكمة. وفي هذا الشأن نذكر أن أعمال العنف المتطرفة في مصر أدت إلي اضطراب الأوضاع السياسية، وفي الجزائر أدت هذه الأعمال إلي وقوع الدولة في دائرة الفوضى، حيث أصبح من الصعب التنبؤ بمستقبل السلطة الحاكمة. وهكذا نرى أن وجود القوى الإسلامية المتطرفة يعتبر من المشكلات الشائكة في ظل تطور الديمقراطية السياسية في دول الشرق الأوسط، كما يعتبر من أصعب مشكلات التطور السياسي في الشرق الأوسط الموجودة في المرحلة الحالية.

إن عملية إصلاح الديمقراطية السياسية في دول الشرق الأوسط اشتملت علي النقاط المشتركة التي شكلت هيكل الديمقراطية السياسية علي غرار النموذج الأصلي في كل دولة، وخصائص الإصلاح ذات المحتوى

المتنوع، وبالتالي عكس هذا الأمر الأوضاع الملموسة في كل دولة وتوازن القوى السياسية والاختلافات الناتجة عن ذلك. وفي هذا الشأن نذكر أن مصر استعانت بالإصلاحات التي أجريت علي تحرير الاقتصاد في التحفيز علي إصلاح الديمقراطية السياسية، وفي تونس كانت عملية إصلاح الديمقراطية السياسية مستقرة نسبياً، أما خطوات الإصلاح في دول الخليج الصغيرة فكانت بطيئة نسبياً، كما أكدت السعودية علي أن المبادئ الإسلامية تعتبر أساس الديمقراطية السياسية وذلك أثناء وضعها لنظام مجلس الشورى للمرة الثانية، وفي إيران اتخذت من السياسة الإسلامية والشريعة الإسلامية أساساً لنظامها، معتبرة أن النظام الجمهوري الديمقراطي مظهر خارجي لنظامها السياسي، وأخيراً نذكر أن النظام السياسي في السودان لجأ إلي التركيبة السياسية التي تجمع بين نظام الحكومة الجمهوري ونظام الشريعة الإسلامية، كما سوف تطبق السودان نظام المجلس الوطني لنواب الشعب. وهكذا فإننا يمكننا أولاً أن نتأكد من خلال رؤيتنا لثمار إصلاح الديمقراطية السياسية في الشرق الأوسط حالياً أن مساحة الديمقراطية السياسية في هذه المنطقة محدودة للغاية، فالديمقراطية المقيدة تعتبر من خصائص الديمقراطية السياسية في دول هذه المنطقة، حيث يرجع هذا الأمر إلي أن تاريخ تطور الديمقراطية الرأسمالية في الشرق الأوسط القصير وتجاربها البديهة والتي لم يمر عليها سوى بضع عشرة سنة ومن غيرها من العوامل مقارنة بتاريخ تطور الديمقراطية الرأسمالية في الغرب الذي امتدت بضع مئات السنين هو الذي قرر وضع قيود علي الديمقراطية السياسية القائمة حالياً في دول الشرق الأوسط، ومن المنتظر أن تتحسن أوضاع الديمقراطية تدريجياً في المستقبل تماشياً مع التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وثانياً: يمكننا أيضاً أن نتأكد من أن عملية تطور الديمقراطية السياسية لا تتسم بالسهولة واليسر، وقد أثبت الواقع هذا الأمر. فقد تعرضت خطوات

هذه المسيرة إلي نكسات وعثرات، نذكر علي سبيل المثال أن المشكلات الإسلامية في الجزائر تسببت في وقف مسيرة الإصلاح الديمقراطي السياسي، كما أسفر الصراع علي السلطة في السودان عن وقوع انقلابات عسكرية، حيث تولت حكومة الائتلاف الديمقراطي متعددة الأحزاب حديثة النشأة الحكم، وفي اليمن أدت الانقسامات بين شمال اليمن وجنوبه إلي ضياع مستقبل النظام السياسي الديمقراطي لهذه الدولة التي أعلنت الوحدة حديثاً. أما الحروب الأهلية التي شهدتها لبنان، قبرض، أفغانستان وغيرها من الدول والتي كانت نتيجة للخصومات القومية والدينية والصراع علي السلطة، فقد أعاققت إقامة نظام سياسي ديمقراطي طبيعي وتطوره، كما تباطأت خطوات الإصلاح السياسي في مصر والأردن وغيرها من الدول نتيجة لتفشي الأعمال الإسلامية المتطرفة، حتي في تركيا التي وضعت أسس النظام الديمقراطي فقد تدخل الجيش التركي لعدة مرات في شئون الحكم.

إن التوجه نحو الديمقراطية السياسية يعتبر ضرورة تاريخية لتطور مجتمع الشرق الأوسط، لكن مسيرة تطور العملية الديمقراطية مليئة بالعقبات، كما تستغرق فترة طويلة من الزمن. وجدير بالذكر أن مسيرة الديمقراطية السياسية في الشرق الأوسط لا تعاني من القيود التي فرضتها الظروف الاجتماعية والتاريخية لدول هذه المنطقة فحسب، بل الأكثر من ذلك أنها تعاني من القيود التي فرضها التطور السياسي والاقتصادي العام لمجتمع الشرق الأوسط في الفترة الانتقالية. وأخيراً نذكر أن السلطات الحاكمة في الدول كافة قامت بتلخيص تجارب ودروس الإصلاح السياسي الخاصة بها وبالدول الأخرى، حيث تقوم بتعديلات علي خطوات الإصلاح في الوقت المناسب، داعية بقوة إلي البحث عن الاستقرار في ظل الإصلاح، لتجنب حدوث اضطرابات في أوضاع الدول.

الفصل الرابع

دور الشخصيات القيادية الكاريزمية

علي الصعيد السياسي

إن "الكاريزما" التي يتغني بها دوما العلماء الأجانب تشير إلي الشخصية القيادية ذات القوة السحرية الخارقة. نذكر علي سبيل المثال: ماركس فيبر عالم الاجتماع الألماني يرى أن "الكاريزما" هي شخصية ذات مواصفات خاصة تختلف عن الشخصيات القيادية العادية وذات أسلوب قيادي خاص وواضح وصحيح وذات قوة إبداعية خارقة، وقدرة علي التواصل الذهني مع أتباعه وقدرة علي تقديم تأكيدات عقلانية للخطط التي تضعها والأعمال التي تقوم بها من خلال بعض الأحداث الدينية والتاريخية والطبيعية أو الرمزية غير المألوفة، وهي شخصية ذات قدرة مهارية يمكنها تغيير مسيرة تطور الأحداث السياسية، "وينبغي أن تشحذ نشاط المجتمع، وتظهره بمظهر جديد، لتصل به إلي مستوى جديد أو تحدث تغييرات أخرى قادرة علي إعادة العدالة إلي المجتمع مستعينة بمبادئ نظام جديد جوهري وذى قدرة علي الإقناع". "والكاريزما ينبغي أن تقدم غذاء الروح لشعبها وتعمل علي إعلاء كرامته في ظل وجود تصور واع للشعوب" (١٣)، "ويعتقد أن شارل ديغول وتيتو وسوكارنو وجمال عبد الناصر وغيرهم يعتبرون من الشخصيات القيادية الكاريزمية في العصر الحديث". وما سبق أن ذكرناه يعتبر تعريفاً للكاريزما لدى علماء الغرب. أما من الناحية الموضوعية فنرى

أن الشخصية القيادية الكاريزمية قادرة علي إحداث تغييرات كبرى في الحياه الاجتماعيه والسياسيه للدولة، من خلال الاستعانة بقوتها الإبداعية الفردية والأفكار النظرية والممارسة السياسية، ولم يقتصر التعريف علي ذلك حسب، إنما هي شخصية قادرة علي تغيير مسيرة التطور التاريخيه، مما يسفر عنه أيضًا بعض التأثيرات السياسية الضخمة علي العالم.

وبالطبع توجد علاقة وثيقة بين وجود ظاهرة الشخصية القيادية الكاريزمية في مجتمع الشرق الأوسط والأوضاع المتخلفة لهذا المجتمع. وعادة نذكر أن المجتمع المتخلف يفتقر إلي وجود الحماسة السياسية، فمن النادر أيضًا أن نراه يشارك علي الصعيد السياسي، وذلك طالما تظل مشكلة الاكتفاء من الغذاء والكساء معلقة دون حل بسبب الظروف التاريخية المحدودة في مراحل التنمية، خاصة القيود المفروضة علي الظروف الحياتية الخاصة بالشعب. وعندما يتدهور الظروف الحياتية تدهورًا حادًا، وتتفاقم الخلافات السياسية ويزج الشعب في حملات سياسية، فذلك تصاحبه دومًا عشوائية ضخمة وانسياق الشعوب وراء مشاعره بسبب الافتقار إلي الخبرة في مجال العمل السياسي. فإذا لاقت إحدى الشخصيات القيادية القبول لدى الجماهير الشعبية في هذه اللحظة، وتماشت مع بعض احتياجاته أو حققت بعض المصالح الحقيقية للشعب بصورة كبيرة كانت أم صغيرة في بعض المجالات، وقامت بتسوية بعض المشكلات المعنية بجانب ما، فمن السهل أن تتقلي دعم وتأييد الجماهير الشعبية، حيث تصبح أيضًا صفاتها الشخصية من الموضوعات التي تتناقلها ألسنة الجميع بالخير، ويكسوها أيضًا "طابع يكتنفه الأسرار"، لدرجة أنها في بعض الأحيان "تقدس" ومن ثم يظهر قائد الكاريزما، حيث تقوى منذ ذلك الحين قاعدته الشعبية ومكانته الاجتماعية حتي مكانته الروحية.

من المحتمل أن كثيراً من الزعماء السياسيين في الشرق الأوسط الذين يتسمون بالطابع الأسطوري ينتمون إلي هذا النوع من الشخصيات الكاريزمية، وهذه الشخصيات تتسم بعدة صفات مشتركة: فليها أفكارها السياسية ذات الخصائص الفريدة باعتبارها إما زعيمة وطنية أو قومية أو دينية، كما أن ما يصدر عنها من تصرفات سياسية ذات الخصائص الإبداعية والتمثيلية تؤثر تأثيراً كبيراً علي الشرق الأوسط، كما يمتد تأثيرها علي العالم أيضاً، وهي تمتلك قاعدة اجتماعية قوية، حيث تعتمد علي ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة. والواقع أن شهرة هذه الشخصيات علي مستوى العالم متباينة في مراحل التنمية المختلفة في الفترة الانتقالية، نظراً لاختلاف دور الفكر السياسي والممارسة السياسية ومدى تأثير هذه الشخصية. وسنتطرق هنا في صفحات محدودة إلي عدة شخصيات قيادية كاريزمية إما أثرت تأثيراً كبيراً أو ذات المميزات الأكثر.

جمال عبد الناصر (ولد عام ١٩٨١ وتوفي عام ١٩٧٠) لا يعتبر عبد الناصر مؤسس الجمهورية المصرية فحسب، إنما يعتبر زعيم القومية العربية، فهو كان ذا تأثير كبير علي العالم العربي وعلي تطور مجتمع الشرق الأوسط، ويتضح دوره السياسي بشكل أساسي في عدة مجالات نذكرها كالتالي :

١- مؤسس النظام الجمهوري في مصر. وفي هذا الشأن نذكر أن مجموعة الضباط الأحرار لعام ١٩٥٢، أطاحوا بالأسرة الملكية الإقطاعية للملك فاروق في ظل ثورة " ٢٣ يوليو"، حيث استرشد جمال عبد الناصر بأفكار الثورة السياسية " و" الثورة الاشتراكية" " الموجودة في "الفلسفة الثورية"، وقامت السلطة الحاكمة الجديدة بقيادته بوضع أهدافها السياسية التي تمثلت في

مناهضة الإمبريالية والاستعمار ومناهضة احتكار النظام الرأسمالي وإقامة العدالة الاجتماعية وإرساء حياة ديمقراطية، كما قامت السلطة بالإصلاح الزراعي المناهض للإقطاع، وشنت حملات سياسية للتطهير من نفوذ الإقطاع، وأزالت القواعد العسكرية للدول الأجنبية وقامت بحملة لتأميم رؤوس أموال الدول الأجنبية، وتقييد رؤوس الأموال الاحتكارية الخاصة، ودعمت الدولة الجمهورية حديثة النشأة فاتحة بذلك صفحة جديدة في تاريخ بناء الدول الوطنية المصرية الحديثة.

٢- زعيم القومية العربية الحديثة. الواقع أن إعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ووقوفه ضد عدوان الدولة الإمبريالية البريطانية والفرنسية وإسرائيل وشهرته داخل العالم العربي وخارجه بروحه البطولية القومية لعبت كل منها دوراً مهماً تجاه إحياء روح القومية العربية وتعزيز الثقة القومية للشعب العربي. وفي ظل "الفلسفة الثورية" قسم جمال عبد الناصر الدول العربية والقارة الأفريقية والعالم الإسلامي إلى ثلاث "دوائر"، حيث رأى: أن من بين هذه الدوائر تعتبر "الدائرة العربية" الأكثر أهمية والأقوى ارتباطاً، "فتجاور الدول العربية" شكل نوعاً من "التكامل"، "إن هذه الدوائر جزء منا، حيث ترتبط مصالحنا مع مصالح هذه الدائرة ارتباطاً وثيقاً". وهذه النقاط السابقة تعتبر المضمون الرئيسي لفكرة القومية العربية لدى عبد الناصر، فبعد أن أحرز ناصر باعتباره أحد الرجال القوميين النصر علي صعيد قضية القومية الوطنية، ساند بحماس كبير نضال الاستقلال الوطني للدول العربية كافة،

نستعرضه كالتالي: في عام ١٩٥٨ أصدر عبد الناصر بياناً أيد فيه بقوة الثورة العراقية، وفي عام ١٩٦٢ أرسل قوات مصرية لمساعدة شمال اليمن في حربه ضد الحكم الملكي، وساعد النضال المسلح للجزائر ضد الاستعمار الفرنسي علي الصعيد الاقتصادي والسياسي، كما قدم دعماً قوياً للحركة الوطنية الديمقراطية الليبية لمناهضة الإمبريالية والاستعمار والإقطاع. وقد كرس عبد الناصر نفسه للعمل علي التضامن العربي ومناهضة التدخل الأجنبي والاستعمار والإمبريالية. وفي هذا الشأن نذكر أنه دعا في عام ١٩٥٦ إلي إقامة " نظام الدفاع العربي " المكون من خمس دول عربية هي سوريا، السعودية، اليمن، الأردن، مصر، ليتوازن مع "حلف بغداد" الذي خططت له كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وقد دعا عبد الناصر إلي " الوحدة العربية " التي تعتبر من أسمى أهداف التضامن العربي - من أجل تضامن أكثر لقوة القوى القومية العربية في نضالها ضد الإمبريالية، حيث دعا إلي ممارسة الوحدة " من خلال التضامن والتحالف والاتحاد " باعتبارها وسائل تحقيق الوحدة. وفي هذا الشأن نذكر أن مصر وسوريا اتحدتا معاً في الفترة ما بين عام (١٩٥٨ - ١٩٦١)، حيث أسسا الجمهورية العربية المتحدة، كما شكلت مصر، سوريا، ليبيا والسودان "تحالفاً فيدرالياً عربياً" عام ١٩٧١. ورغم أن هذه الممارسات باءت بالفشل، فإن تضامن الدول العربية في حد ذاته أظهر الروح الوطنية المناهضة بقوة للإمبريالية والموحدة لقوتها، حيث أثر هذا الأمر تأثيراً ضخماً علي الدول العربية وشجع حركات التحرير القومية العربية. ودعا عبد الناصر بالاشتراك مع الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو

ورئيس الوزراء الهندي نهرو إلي تأسيس حركة عدم الانحياز للتخلص من سيطرة الدول العظمي وحماية الاستقلال الوطني السياسي والتطور الاقتصادي، والواقع أن أفكار القومية العربية لعبد الناصر وممارستها جعلت منه زعيم القومية العربية في العصر الحديث وروحاً تحيا بها القومية العربية، كما حظي بتأييد ومحبة الشعب العربي.

٣- صاحب دعوة الاشتراكية العربية: تحدث الرئيس عبد الناصر لأول مرة وعلي الملأ عن الاشتراكية في عام ١٩٥٨، في ظل برنامج التحالف الوطني للحزب الحاكم المصري، مشيراً إلي أن التحالف الوطني يهدف إلي بناء " مجتمع عربي متعاون وديمقراطي واشتراكي "، وقد أقر مشروع " ميثاق العمل الوطني " الذي أجازته المجلس الوطني المصري نيابة عن قوى الشعب - بأن الاشتراكية العربية تعتبر من الأفكار التوجيهية في مصر، حيث ذكر أن المجتمع الاشتراكي الذي سيقام في مصر يعتبر " مجتمعاً غنياً وعادلاً ومجتمعاً تتساوى فيه الفرص والعمل ومجتمعاً منتجاً ومجتمع الرفاهية. وأوضح " الدستور المؤقت " عام ١٩٦٤ بصورة أكبر أن مصر تعتبر دولة اشتراكية ديمقراطية علي أساس "تحالف قوة الشعب العامل". وجدير بالذكر أن " ميثاق العمل الوطني " يعتبر دليلاً علي الاكتمال المبدئي لنظرية الأفكار الاشتراكية، موضحاً أن مصر دخلت مرحلة الاشتراكية العربية. والواقع أن الاشتراكية العربية لعبد الناصر قد تأثرت بالثورة الاشتراكية للاتحاد السوفيتي والصين وغيرها من الدول، لكنها تختلف عن الاشتراكية

العلمية، فهي مبنية علي أساس الاشتراكية العربية، واستقت أيضاً من الأفكار الاشتراكية البعثية لحزب البعث العربي في سوريا في الأربعينيات، حيث غيرت أهدافها التي تمثلت في " الوحدة والحرية والاشتراكية " وأصبحت أهدافها تتمثل في " الحرية الاشتراكية والوحدة"، مؤكدة علي خصائصها العربية والإسلامية. وللعلم نذكر أن عبد الناصر اعتبر الاشتراكية العربية هي الطريقة الوحيدة لتحرير المجتمع المصري، وبناء علي الشرح التوضيحي لعبد الناصر للاشتراكية توجد خمسة اختلاقات بين الاشتراكية العربية والاشتراكية العلمية الماركسية، ذكرها كالتالي: " نحن نؤمن بالدين، أما الماركسية فلا تعترف بالدين " " نحن نريد أن نتخلص من الديكتاتورية الرجعية ونتجه نحو الديمقراطية الشعبية، لكن الشيوعية أي الماركسية اللينينية تريد التخلص من الديكتاتورية الرجعية ونتجه نحو ديكتاتورية البروليتاريا"، " فنحن نرفض أي ديكتاتورية طبقية"، "الماركسية والشيوعية تنص علي تأمين الأراضي، أما نحن فلم تنص علي تأمين الأرض، فنحن نؤمن بالملكية الخاصة للأراضي داخل إطار من التعاون"، " الشيوعية لا تؤمن بنظام الملكية الخاصة، أما نحن فنقسم نظام الملكية إلي نظام الملكية الاستغلالي وأخر غير الاستغلالي، فنحن نؤمن بالملكية الخاصة، لكننا لانؤمن بنظام الملكية الاستغلالي"، "ونحن نعمل الآن علي إلغاء نظام الملكية الاستغلالي"، " تنص الماركسية اللينينية علي استخدام العنف للقضاء علي البرجوازية أو ما نسميه نحن بالرجعية وسحقها بلا هوادة أو رحمة "، " أما نحن فنريد تسوية خلاقات

الصراع بالطرق السلمية في ظل الإطاحة بالطبقة الحاكمة دون اللجوء إلي العنف" ويمكننا أن نرى من خلال هذه النقاط صفة المساواة للطبقة البرجوازية الصغيرة التي تتضمنها الاشتراكية العربية. وجدير بالذكر أن فحوى الاشتراكية العربية تتضمن أساسًا علي خمس نقاط، نذكرها كالتالي: القيام بالإصلاح الزراعي وتنظيم التعاونيات، تأمين المؤسسات والقضاء علي الطبقة البرجوازية الكبيرة، التخطيط للاقتصاد وتحديث الصناعة، تغيير طرق التوزيع وتقليص الفوارق في دخول الطبقة البرجوازية العاملة الصغيرة، إصلاح نظام التعليم ونشره. وفي الحقيقة جمعت الاشتراكية العربية بين الاقتصاد الوطني الرأسمالي ومجتمع الرفاهية، ففي الستينيات بدأت مصر في إجراء "حملات اشتراكية" موسعة، حيث أحرزت نجاحًا معينًا علي هذا الصعيد، فقد وضعت نظامًا للاقتصاد الوطني يخضع أساسًا لملكية الدولة، وبذلك تطورت الصناعة تطورًا سريعًا، وتحسنت حياة الرفاهية للمجتمع تحسنًا سريعًا، كما استفاد معظم المواطنين بدرجات متفاوتة من هذا الأمر، وارتقي مستوى التعليم بصورة كبيرة. وللعلم نذكر أن هناك تحالفًا سياسيًا واسعًا الانتشار مكونًا من الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والطبقة البرجوازية القومية ظهر في ظل قيادة الاتحاد الاشتراكي الحاكم، ليصبح قاعدة اجتماعية قوية للحكم.

وجدير بالذكر أن الاشتراكية العربية لعبد الناصر تعتبر وسيلة مثالية يحقق من خلالها أهداف الثورة، وكان للممارسة العملية للاشتراكية العربية التي طبقت في مصر في البداية تأثير كبير علي الدول العربية الأخرى،

حيث ظهرت أفكار وممارسات "الاشتراكية" بجميع أنواعها بعد ظهور اشتراكية عبد الناصر في مصر. وبالطبع نتج عن ممارسات القومية العربية والاشتراكية العربية لعبد الناصر سلسلة من المشكلات الاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى ظهور أزمة في الحكم في أواخر فترة حكمه. لكن ذلك لم يؤثر علي بريق شخصيته الأسطورية الكاريزمية، فحتى يومنا هذا لا تزال توجد أنشطة للأحزاب السياسية تسترشد بأفكار عبد الناصر في مصر والدول العربية الأخرى.

القذافي (ولد عام ١٩٤٢ —)^(٢) إن القذافي ينتمي إلى الأجيال الجديدة البدوية، وهو رجل الساعة الذي ظهرت موهبته في العالم العربي في بداية السبعينيات. ففي عام ١٩٦٩، تزعم الانقلاب العسكري لمجموعة الضباط الأحرار، حيث أطاح بالملكية الإقطاعية لإدريس متوليا الحكم، وأقام الجمهورية الليبية العربية، وبثأثره بالناصرية أصبح من الرجال القوميين الموعين بقضايا القومية العربية وقضايا السلام، وفي عام ١٩٧٣، طرح النظرية العالمية الثالثة وهي ليست رأسمالية ولا اشتراكية، ودعا إلى الاشتراكية الإسلامية، حيث أطلق علي النظرية الرأسمالية " بالنظرية الأولى"، وأطلق علي "النظرية الشيوعية" ما يسمي بالنظرية الثانية، وبالتالي أطلق علي الاشتراكية الإسلامية التي طرحها ما يسمي " بالنظرية العالمية الثالثة". وفي الفترة ما بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٩ أصدر القذافي " الكتاب الأخضر " الذي يقدم فيه شرحاً لهذه النظرية، حيث يشرح "النظرية العالمية الثالثة" من منظور "القضية الديمقراطية" و "المشكلات الاقتصادية" و " قضايا المجتمع" حيث يرى: أن عالم اليوم غير قادر علي التخلص من خلافاته الشخصية، ولم يستطع أيضاً تسوية المشكلات التي يواجهها العالم

(٢) توفي القذافي عام ٢٠١١

والتي تؤرق البشرية بغض النظر عن تطبيقه للنظام الرأسمالي أو الاشتراكي فكلاهما كشفا عن عيوبهما بصورة كاملة، لذلك طرح القذافي هذه النظرية لإنقاذ البشرية، حيث أراد إقامة مجتمع اشتراكي غير استغلالي ولا يتسم بالعنف ويتسم بالعدالة والمساواة في ظل التوجهات الإسلامية وعلي أسس التقاليد العربية، وأراد الابتعاد عن الرأسمالية التي تعتبر نظاماً استغلالي من حيث الأساس والشيوعية "الاحتكارية". وزعم أن هذه النظرية يمكن الاعتماد عليها في تسوية المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها من المشكلات في دول العالم الثالث، فأرد أن ينتشر العمل بهذه النظرية في الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث، بل أراد أن تنتشر أيضاً في المناطق الأخرى بالعالم، وأعلن أن النظرية العالمية الثالثة أو ما يسمى بالنظرية الاشتراكية الإسلامية تعتبر الأمة الإسلامية والقومية العربية قوتين محركتين أساسيتين لتقدم المجتمع العربي وتعملان علي إقامة مجتمع اشتراكي، كما أن الفكر الإسلامي يعتبر فكراً تقدمياً وثورياً، حيث ظهر هذا الفكر علي أساس مناهضة ظلم وفساد المجتمع ورفض التمييز الطبقي داخل المجتمع وإلغاء نظام العبودية وغيرها من الأعمال الكفاحية. أما بالنسبة إلي الهجوم "الشرس" لقضايا الديمقراطية "والنظرية العالمية الثالثة" علي النظم السياسية والاجتماعية المعاصرة، فقد أكد القذافي بلهجة قاطعة أن جميع النظم الاجتماعية علي مستوى العالم تعتبر حتي الآن أداة للحكم الاستبدادي للسلطة الحاكمة في الدول الإقطاعية والرأسمالية حتي الاشتراكية، فالديمقراطية البرلمانية للرأسمالية تعتبر ديمقراطية زائفة، أما الأحزاب فتعتبر أداة حكم استبدادية، حيث رأى أن الشيوعية العالمية وعصر الرأسمالية انتهيا أساساً من عصرنا هذا، ونحن بالفعل بصدد "عصر الجماهيرية"، وينبغي أن يحل محل هذه الأنظمة "نظام السلطة الشعبية" الذي يتمثل في مؤتمر التمثيل الشعبي واللجنة الشعبية، ونذكر بالتفصيل أن مؤتمر التمثيل الشعبي يعتبر

أعلى جهاز سلطوى، أما اللجنة الشعبية فتعتبر جهازاً تنفيذياً، حيث يستطيع الشعب أن يسيطر بصورة مباشرة علي الحكم من خلال هذا النظام، ويضمن وجود ثروة وأسلحة السلطة في يد الشعب، وبالتالي فهذا النظام يرسى قواعد من أجل إقامة دولة اشتراكية ذات طراز جديد تنقسم بالعدالة الاجتماعية. ولهذا ينبغي القيام "بثورة شعبية" للقضاء علي جميع أجهزة السلطة القديمة وتغيير السلطة. أما بالنسبة إلي مهام الاشتراكية الإسلامية التي نصت عليها "النظرية العالمية الثالثة" علي صعيد المشكلات الاقتصادية فتتمثل في القضاء علي الاستغلال ومشاركة الجميع في الأنشطة الإنتاجية وتمتع الجميع بالرفاهية الاجتماعية، حيث يرى أن العيوب التي ظهرت في المجتمع كانت نتيجة وجود قصور في نظام توزيع الثروة علي المجتمع علي نحو غير عادل، لذلك لم يسمح القذافي بوجود أى شكل من أشكال الاستغلال، وقضى علي الرأسماليين الكبار وأصحاب الأراضي الكبار ووضع قيود علي حجم رؤوس الأموال. وأشار القذافي إلى أن الأرباح تعتبر قاعدة للاستغلال، لذلك اتخذ إجراءات لتقييد الأرباح حتي وصل الأمر في النهاية إلي إلغائها.

إن " النظرية العالمية الثالثة " تعتبر تجسيداً ملموساً لوجهة النظر العالمية للبرجوازية الصغيرة الراديكالية للقذافي، فهي ذات مغزى إيجابي، وهي أيضاً معارضة للإمبريالية والاستعمار والإقطاع، وتتضمن كذلك مثالية الطبقة البرجوازية الصغيرة وعنصر التطرف فهذه النظرية مزيج من الأفكار الدينية التقليدية و"الاشتراكية" التي تعمل علي إصلاح الطبقة البرجوازية الصغيرة. وجدير بالذكر أن القذافي شن في ليبيا حملة إصلاحات سياسية وثقافية واقتصادية علي نطاق واسع مسترشداً " بالنظرية العالمية الثالثة". ففي عام ١٩٧٣، أصدر القذافي أمراً عاماً "بالثورة الشعبية"، حيث استجابات الجماهير الليبية لدعوة القذافي، واستولت علي الوحدات الثقافية، وشكلت

"لجنة شعبية" لتتسلم إدارة المدارس والهيئات والشركات، قامت أيضًا بتنظيم التنظيمات العسكرية. وأعلن القذافي أن الثورة الثقافية هي سبيل سيطرة الجماهير الشعبية علي السلطة الحاكمة، وتعتبر عمل عظيمًا فريدًا من نوعه. والواقع أن الثورة الثقافية أحدثت فوضى في النظام الاجتماعي والاقتصادي لليبيين، مما أثار الرعب في قلوب الطبقة المالكة والمتقنين والطبقة البروقراطية. وفي ظل شريحة الأصوات المعارضة في المجتمع انتهت الثورة الثقافية بلا مبالاة. وفي عام ١٩٧٧، اقترح القذافي عودة "الحكم إلي الشعب"، حيث أصدر المجلس الوطني لنواب الشعب الليبي "بيان السلطة الشعبية"، حيث قرر "سيطرة الشعب المباشرة علي نظام الحكم"، وأجرى إصلاحات علي جهاز السلطة الوطنية وهي كالتالي: سميت ليبيا بالجمهورية الليبية الاشتراكية، حل جهاز السلطة الوطنية العليا، وهي لجنة قيادة الثورة واللجنة الوزارية، ليحل محله المجلس العام لنواب الشعب (البرلمان) واللجنة الشعبية العامة (الحكومة)، لا يوجد رئيس للبلاد، ويطلق علي رئيس وزراء الحكومة والوزراء لقب سكرتير، وتنتخب جميع الأجهزة الحكومية بواسطة أجهزة قاعدية ملانمة، حل الاتحاد الاشتراكي العربي للتنظيمات السياسية الوحيد. وقد استقال القذافي وغيره من قادة اللجنة الثورية السابقين من مناصهم صوريًا، وأصبح القذافي زعيم الثورة، لكن في الحقيقة لا يزال الحاكم الأعلى في ليبيا، وفي عام ١٩٧٨، نشر الجزء الاقتصادي من "الكتاب الأخضر" وبناء علي التصورات التي طرحها القذافي بشأن القيام بثورة اشتراكية علي الصعيد الاقتصادي، اندلعت الثورة الاقتصادية، حيث أطاحت بجميع الأنشطة الربحية غير الشرعية علي أساس تطبيق التأميم، وقيدت نمو المؤسسات الخاصة، حيث أصدرت عملة جديدة وتمت مصادرة الملكيات العقارية وألغي نظام تأجير العقار. وقد تضمنت الثورة الاقتصادية الإصلاح الاشتراكي للقرى الريفية وتوزيع الأراضي علي الفلاحين من خلال

الإصلاح الزراعي وتنظيم جمعية التعاون الزراعي ومساعدة الفلاح علي تنمية الزراعة. وقد أطاحت هذه الإجراءات الإصلاحية علي الصعيد الاقتصادي ببعض الباعة الجائلين غير الشرعيين والتجار الجشعين، لكن في المقابل أطاحت بالطبقة البرجوازية الوطنية والصغيرة. وفي السنوات الأخيرة أجرى علي السياسة الاقتصادية في ليبيا بعض التعديلات، حيث بدأ الانتعاش يعود من جديد للاقتصاد الخاص.

والواقع أن القذافي كان من أتباع عبد الناصر، حيث أفرط في دعوته للوحدة العربية. فقد سبق وأن طرح عشرات المرات مسألة الاندماج والوحدة مع الدول الأخرى بعد توليه للحكم. وصرح " بأننا ننشط في جميع الاتجاهات من أجل الوحدة العربية، فطالما فتح الباب، فسوف نقرعه "، وفي هذا الشأن نذكر أن ليبيا شكلت اتحاداً فيدرالياً " اتحاد الجمهوريات العربية " مع كل من مصر، سوريا والسودان في عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٣، عبات ليبيا عشرات الآلاف من الليبيين للقيام " باقتحام شعبي " علي القاهرة وذلك من أجل تحقيق الوحدة مع مصر. وفي عام ١٩٧٤ توصلت مع تونس إلي اتفاق الوحدة، كما سعت لأكثر من مرة إلي الوحدة مع دول المغرب، حتي بعد حرب الخليج لم يتخل القذافي أبداً عن دعوة الوحدة العربية وإقامة دول المغرب. والواقع أن نشر " النظرية العالمية الثالثة " في العالم الإسلامي وأفريقيا والعالم الثالث بأثره كان من بين أهم المهام السياسية للقذافي، أما الأهداف الأخرى للقذافي فتتمثل في وضع ليبيا في قائمة الأولويات، والقيام بأنشطة عالمية مناهضة للإمبريالية والاستعمار ومعارضة التيار الرجعي للدول، وأخيراً إقامة الجماهيرية الإسلامية الاشتراكية في العالم.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف شكلت اللجنة الشعبية الليبية " هيئة تصدير الثورة " لمساندة حركات التحرير الوطنية الإسلامية، ومنذ السبعينيات حتى الثمانينيات تلقت بعض الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الدعم المالي من القذافي، وهو ما دعا الولايات المتحدة ودول الغرب إلى اتهام ليبيا مرات عديدة بتورطها ببعض الأنشطة الإرهابية. ففي عام ١٩٨٦، قامت الولايات المتحدة بقصف جوى على المقر السكني للقذافي، وذلك لكبح جماح أنشطته المناهضة للولايات المتحدة، وفي عام ١٩٩٢، فرضت هذه الدول عقوبات اقتصادية علي ليبيا بسبب حادث الطائرة لوكيربي، ورغم اضطرابات الأوضاع في الشرق الأوسط، فإن القذافي استمر يسيطر بقوة واستقرار على الأوضاع السياسية في ليبيا. إن القذافي - الذى يعتبر زعيم دولة صغيرة بالشرق الأوسط يبلغ تعداد سكانها أكثر من مليونين - لم يكن المسئول عن التغيرات التى هزت الدنيا في بلاده فحسب، إنما أصبح أيضا رجل الساعة العالمي الذى هز العالم.

الخومينى: وهو ينتمي إلى أسرة مشهورة من علماء المذهب الشيعى في الإسلام، حيث أصبح زعيم المذهب الشيعى الإيراني في الستينيات، وقد نفي بسبب معارضته لنظام الحاكم للبهلوى. أطاح بالأسرة الملكية للبهلوى عام ١٩٧٩، في ظل الثورة الإسلامية، حيث أقام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. والواقع أن سحره السياسى لا يكمن فى قدرته على إقامة نظام حكم إسلامي على أشلاء جسد النظام الملكى للبهلوى في إيران فحسب، إنما تجسد عندما أصبح صاحب البداية لاجتياح الموجات الإسلامية على الشرق الأوسط بل على مستوى العالم الإسلامى بأثره، لتصبح إيران على يد الخومينى مركزا لحركات البعث الإسلامية المعاصرة. فالخومينى دمج نظرية

الفكر الدينى الخاص به بالواقع، حيث استعان بصورة كاملة بالدور السياسى للدين في المجتمع الإيرانى، لتصبح إيران بذلك ساحة لتحقيق نظرياته الدينية، كما أحرزت إيران نجاحًا كبيرًا على هذا الصعيد.

يعتبر الخومينى مؤسس النظرية السياسية للسلطة الإسلامية الحديثة، ونذكر أن كتاب "الحكومة الإسلامية" الذى يعتبر من أهم مؤلفات الخومينى، والذى نشر في فترة نفيه في العراق عام ١٩٧٠، قد شرح هذه النظرية، ففي مقدمة الكتاب استعرض مسألة مناهضة الاستعمار، حيث أشار أولاً إلى أن "الإسلام يعتبر دين المجاهدين الذين يسعون وراء تحقيق العدالة والإنصاف، ودين البشر الذين يتطلعون للحرية والاستقلال، وأيديولوجية الشعب المجاهد والمناهض للاستعمار"، "إن المستعمرين زرعوا في نفوسنا أن الإسلام بلا حكومة وبلا منفذ للقانون، وهذه الدعاية تعتبر جزءاً من المؤامرة التى أراد بها المستعمر إبعاد المسلمين عن الاهتمام بالسياسة وتكوين الحكومات"، وقد أكدت مقدمة الكتاب على أهمية قيام حكومة إسلامية، وأوضحت الفارق بين النظام السياسى للدول ذات السلطة الإسلامية والنظم السياسية الأخرى. فبالنسبة إلى شكل الحكومة أشار إلى أن "الحكومة الإسلامية ليست استبدادية ولا ديكتاتورية، إلا أنها حكومة دستورية"، والمقصود بالدستور هنا أن الحاكم يتقيد بمجموعة من القوانين التى شرحها "القرآن الكريم" "المقدس" و"السنة النبوية" وذلك أثناء إشرافه وبتفويضه للقانون"، "فالحكومة الإسلامية تقوم بإدارة شئون البشر وفقاً للقوانين الإلهية". ولا يوجد في الحكومة جهاز تشريعى ينقسم إلى ثلاث سلطات، إنما يوجد برلمان واحد يعمل على وضع الخطط لجميع الوزارات وفقاً للشرعية الإسلامية، وتحدد خصائص المهام التنفيذية العامة للدولة من خلال هذه الخطط". وفي حالة تطبيق حكم القانون، "فترجع السلطة العليا في الحكومة

إلى القوانين الإلهية "، إن الشريعة الإسلامية هي نصوص الله وتوجيهاته التي يسترشد بها كل شخص وكل حكومة "، "إن الحكومة الإسلامية نزيه اليد واللسان " وذكر الخوميني في كتابه أنه ينبغي، أن يتوافر شرطان أساسان في الزعيم الإسلامي الشرط الأول هو، أن يكون ملماً بالقانون، أما الثاني فهو أن يكون عادلاً، كما ذكر أيضاً " أن الحكومة الإسلامية تمثل سيادة القانون، و ينبغي أن تراقب من جانب خبير قانوني وهو رجل من علماء القانون (نشير هنا إلى العلماء، علماء الشريعة الإسلامية، هوامش المؤلف)، حيث يقوم بمراقبة الإدارة والأجهزة التخطيطية التي تسيطر على الدولة، " ويخضع الجميع لحماية القوانين الإسلامية ". أما بالنسبة إلى السلطة التنفيذية فقد ذكر أنه ينبغي أن يتوافر في الحاكم ثلاثة شروط، ينبغي أن يكون الرئيس أو الزعيم، ثانياً ينبغي أن يكون واسع الإدراك والمعرفة في مهنته القضائية، ثالثاً ينبغي أن يكون عادلاً^(١٤) " .

إن الخوميني أقام التيقراطية " دولة الفردوس " على أساس نظرية السياسة الإسلامية. وفي هذا الشأن نذكر أنه بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، أعلن عن قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية استرشاداً بالنظرية السياسية التيقراطية للهوميني، حيث تعتبر هذه الجمهورية أول نظام حكم إسلامي جدير بهذا الاسم في دولة إسلامية في الشرق الأوسط في العصر الحديث. ومما لا شك فيه أن هذا النظام يعتبر نظام حاكم ديني ذي خصائص ديكتاتورية، إلا أننا نرى من خلال ممارسة السلطة في إيران أن الرئيس والبرلمان والأنظمة الدستورية هم الذين يديرون شئون الدولة تحت سيطرة القوى السياسية الدينية المتمثلة في الزعيم الديني واللجنة الدينية للخبراء والشريعة الإسلامية والأنظمة الدستورية. وينبغي أن نذكر أن محاولة دمج الإسلام بالأنظمة الدستورية ستخضع في النهاية إلى حكم التاريخ

في المستقبل، كما أنها في الحقيقة تعتبر نتاج الصراع الطبقي والسياسي في إيران، وهي أيضاً نتاج الصراع السياسي والوفاق والاتحاد السياسي بين القوى الدينية التي تمثلها الطبقة المتوسطة في المجتمع والقوى السياسية الوطنية البرجوازية، وحتى الآن لا يزال الصراع محتدماً بين هاتين القوتين السياسيتين. حيث يتجسد هذا الصراع بصورة واضحة الصراع على السلطة السياسية والخلافات حول وضع سياسة الدولة المعنية بالاقتصاد وغيرها من السياسات، وهذا الصراع سوف يؤثر على تطور نظام الحكم المنتظر على جميع الأصعدة. وبالنسبة إلى تطبيق مبدأ الخوميني "بتصدير الثورة الإسلامية" فيعتبر عنصراً مهماً في الحركة الإسلامية الإيرانية. وفي هذا الصدد أصدر الخوميني أمراً بنشر الشعب الإيراني للثورة الإسلامية في العالم، لتحقيق النصر لحركة النهضة الإسلامية المعاصر. ونذكر أن المبادئ العامة للدستور الوطني نص على: "أن تركز إيران جهودها لتحقيق الوحدة السياسية، الإقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي" كما نص منهج حراس الثورة الإسلامية في إيران على "حماية ثمار الثورة الإسلامية، وبذلك الجهود لتصدير الثورة إلى العالم وفقاً لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف (المقصود به هنا المذهب الشيعي في الدين الإسلامي، هوامش المؤلف)، وهو ما يعتبر من أهداف حراس الثورة الإسلامية. ومما لا شك فيه أن لحركة البعث الإسلامي للثورة الإسلامية الإيرانية على مستوى العالم التأثير الأكبر، وقد أصبح الخوميني معبوداً في عيون المسلمين الإيرانيين، كما أثر تأثيراً كبيراً على الدول الإسلامية الأخرى. والواقع أن إيران أصبحت أيضاً مركز التيارات السياسية المعارضة للدول الإسلامية، ومقل المذهب الشيعي للإسلام، كما أصبح حراس الثورة الإسلامية آله تصدر الثورة الإسلامية بعد اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، بقيادة الخوميني. والواقع أن هناك عداء

إيراني تجاه الأنظمة الحاكمة للدول الإسلامية السنية، نظراً لاختلاف المذاهب الدينية، لذلك قامت التنظيمات الشيعية والمنظمات المتطرفة الدينية المؤيدة لهذه الدولة بأعمال مناوئة للأنظمة الحاكمة في هذه الدول. ففي عام ١٩٨٩ قام الحجاج الإيرانيون بأعمال " تصدير الثورة " في فترة الحج بالسعودية، مما أدى إلي اندلاع اشتباكات دموية، وهو الأمر الذي أسفر عن تدهور في العلاقات السعودية الإيرانية. وللعلم تحافظ إيران على اتصالاتها مع التيارات الدينية السياسية المعارضة في الدول الإسلامية، كما تقدم لهم الدعم المالي. أما حراس الثورة الإسلامية فهم مسئولون عن تدريب هياكل المنظمات ومساعدتها على وضع خطط العمل، لذلك هم في عيون كثير من الدول العربية مساندون للقوى الإسلامية المتطرفة. أما على صعيد السياسة الدولية فقد أعلنت إيران عن معارضتها لسياسة القوى العظمى للولايات المتحدة ودول الغرب، مما دعا دول الغرب إلي اعتبارها من أخطر الدول الإرهابية، وهو الأمر الذي تمخض عنه تدهور في العلاقات بين إيران ودول الغرب. ورغم وفاة الخميني متأثراً بالمرض عام ١٩٨٢، فإن تأثيره لا يزال يسيطر على مسيرة التطور السياسي في إيران، كما لا يزال ذا تأثير كبير على العالم الإسلامي.

الفصل الخامس

أهم تأثيرات تيارات الفكر الاجتماعي على مجتمع الشرق الأوسط

ظهرت تيارات فكرية اجتماعية وسياسية بجميع أنواعها في الشرق الأوسط أثناء مسيرة إقام الدول الوطنية ونموها في المنطقة، ونذكر على سبيل المثال الفكر الكمالي، والقومية التركية، والصهيونية، والقومية العربية، واشتراكية البعث العربي، والاشتراكية الإسلامية، والأمة الإسلامية، والأصولية الإسلامية وغيرها. "ورأينا إنه في ظل الوجود الطبقي فأينما تكثرت الطبقات تكثرت المذاهب الفكرية، حتى إنه يوجد داخل المجموعة الطبقيّة الواحدة العديد من المذاهب الفكرية"^(١٥). ولهذا السبب تمامًا أصبحت تيارات الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط تعتبر اتجاهًا فكريًا يعكس مصالح طبقة أو فئة معينة ومطالبها.

وبالطبع خضع تيار الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط إلى القواعد المادية في المنطقة أى إلى قيود التطور الاقتصادي، ورغم ذلك فإنه ينبغي أن نلاحظ أن تيارات الفكر الاجتماعي باعتبارها نزعة أيولوجية فهي تمتلك قوة معاكسة كبيرة تجاه تطور مجتمع الشرق الأوسط، فهي ذات تأثير كبير وعميق على مسيرة تطور هذا المجتمع، حيث إنها لم تترك عليه بصمة عميقة فحسب، إنما غيرت في بعض الأحيان من مسيرة تطور هذا المجتمع.

أولاً: إن اتجاهات الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط دائماً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الحملات الجماهيرية، فهي تقدم لها التحضيرات النظرية والفكرية، كما أنها توجه تطور هذه الحملات وتشجعها، وأخيراً مع ظهور الأنظمة الوطنية الحديثة للدول في الشرق الأوسط، سجلت النزعة القومية في هذه المنطقة إنجازات تاريخية لا تمحي. ونذكر أن تأثير ظهور القومية العربية على الدول العربية الحديثة يعتبر مثلاً نموذجياً إلى حد ما.

فبعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت القومية العربية تدريجياً إيديولوجية فكرية مكتملة مع تخلص المنطقة العربية من حكم الإمبراطورية العثمانية وظهور كيان الدولة، حيث أصبحت تتسم بخصائص الأمة العربية. ويتمثل أفكارها الأساسية في " أن العرب شكلوا معاً دولة موحدة، ذات كيان سياسي بثقافة ولغة مشتركين في المنطقة التي تمتد من المحيط الأطلنطي لتصل إلى المحيط الهندي، إن الإسلام يتسم بدورة بخصائص عربية، كما أنه في الحقيقة يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خصائص القومية العربية ". وقد بدأت القومية العربية نضالها ضد الاستعمار من أجل تحقيق التحرير الوطني، حيث كانت تهدف إلى إقامة دول وطنية في المنطقة وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت للقومية العربية توجهات وأهداف جديدة تمثلت في حماية استقلال الدولة، تضامن الدول ووحدةها، تحالف القوميات العربية، مناهضة الإمبريالية، الاستعمار ومناهضة غزو الصهيونية والتدخل الصهيوني.

وفي ظل الظهور التكريجي لنظريات رواد القومية العربية، جاء ساطع الحصري السوري الجنسية (ولد عام ١٨٨٢ وتوفي عام ١٩٦٨) ليربط النظرية بالواقع، لتكتمل على يده القومية العربية. ونذكر أن الحصري ينتمي إلى أسرة فقيرة، وسبق أن عين في منصب وزير التعليم العراقي في

فترة حكم الملك فيصل، وفي عام ١٩٤٧، عين في جامعة الدول العربية، وتتمثل أهم أفكاره في اعتقاده أن اللغة المشتركة والتاريخ المشترك يعتبران من العناصر الأساسية للقومية العربية، فارتباط هذين الجانبين معاً يؤدي إلى توحيد المشاعر، الأهداف، الألام، المال والثقافة. وقد انتقد اتهامات الأمة الإسلامية للقومية العربية، معتبراً أن ظهور القومية العربية نتيجة حتمية للتطور التاريخي، مشيراً إلى أنه لا يوجد اختلاف بين الأمة العربية والأمة الإسلامية. ونذكر أنه دعا إلي التضامن السياسي للقوميات العربية بعد استقلال الدول العربية وإلى إقامة كيانها كدولة وطنية، معارضاً محاولة استغلال تضامن المسلمين في تخريب التضامن العربي. إن نظرية الحصرى تأثرت بأراء النظرية القومية للفيلسوف هيردر في بداية التسعينيات بألمانيا وآراء القومية الثقافية لفيخته وأرندت في ظل النظرية الفلسفية، كما تأثرت "بالعصبية" أي نظرية التضامن للفيلسوف والناشط الاجتماعي العربي ابن خلدون في بداية القرن الرابع عشر. وفي الحقيقة قدمت نظرية القومية العربية للحصرى أساساً نظرياً من أجل ظهور نظام الدول الوطنية العربية، وهي تعتبر رمزاً لنضوج فكرة القومية العربية.

أما نظرية القومية العربية وتطبيقها للسورى ميشيل علقى (ولد عام ١٩١٢ - ١٩٨٩) فهي أيضاً أثرت تأثيراً ضخماً على تطور القومية العربية. وقد طرح فكرة القومية العربية البعثية متأثراً بحركات التنوير للقومية العربية والأمة الإسلامية والاشتراكية العلمية لماركس والفكر الليبرالي لأندريه جيد ورومان لوران الفرنسيين، كما أسس في عام ١٩٤٠، حركة البعث العربي، وتهدف هذه الحركة إلى إنقاذ القومية العربية وتخلصها من أغلال حكم الاستعمار. ومن أجل ذلك طرح فكرة "القومية العربية الثورية"، فالثورة هنا ضد القيود والمجتمع غير العادل ومظاهر الاستغلال

والحكم الديكتاتوري الاستبدادي، حيث تهدف الثورة إلى إقامة مجتمع حر، يشعر العرب بالكرامة والفكر والمسئولية الاجتماعية. وقد اعتبر ميشيل عفلق الإسلام من العناصر المكونة للقومية العربية، قائلاً: إن الإسلام نفسه هو القومية العربية، فرجال القومية العربية الحقيقيون يعتبرون من الشخصيات الموهوبة التي تركز جهودها فقط على حماية الإسلام. ورغم ذلك فإن ميشيل عفلق يعتبر من القوميين التقليديين على " الاشتراكية العربية ". وقد شهد عام ١٩٤٧، التأسيس الرسمي لحزب البعث العربي، حيث نص برنامج الحزب على ثلاثة أهداف متمثلة في " الوحدة و الحرية والاشتراكية " : بمعنى أن العرب يمثلون قومية الوحدة، ووطنهم يعتبر كياناً سياسياً واقتصادياً لا يتجزأ، وينبغي أن يحصل الوطن العربي على الحرية بتحرره من الحكم الاستعماري، أما الاشتراكية فتعتبر نظاماً اقتصادياً عادلاً ومناسباً وقادراً على وقف الاستغلال الطبقي والصراعات الداخلية. وقد مزج ميشال القومية بالاشتراكية، وأسس الاشتراكية العربية على أساس فكرة القومية العربية البعثية.

وجدير بالذكر أن أنشطة حزب البعث العربي التي استرشدت بأفكار اشتراكية البعث العربي لعفلق، أثرت تأثيراً قاطعاً على تطور مستقبل سوريا والعراق. ففي عام ١٩٥٣، اندمج حزب البعث العربي السوري مع حزب الاشتراكي العربي، ليكونا معاً حزب البعث الاشتراكي العربية الذي أنضم أيضاً للحكومة عام ١٩٥٤. وقد بذل هذا الحزب قصارى جهده لتشجيع الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨، ونذكر أنه تولى زمام السلطة من خلال قيامه بانقلاب عسكري عام ١٩٦٣، بعد تفكك دولة الوحدة عام ١٩٦١. ومنذ عام ١٩٧١، عين الأمين العام لحزب البعث السوري حافظ الأسد رئيساً للحزب حتي وفاته. والواقع أن عبد الناصر يعتبر شخصية تمثل القومية العربية،

لذلك أصبحت مصر قلب العالم العربي. أما بالنسبة إلي أفكاره فقد تحدثنا عنها في الفصل السابق، لذلك لن نتحدث عنها في هذا الفصل. ونذكر أن الحزب الاشتراكي العربي أصبحت له فروع في الأردن والعراق وليبيا في عام ١٩٥٠. وفي عام ١٩٦٣ قام حزب البعث العربي العراقي بانقلاب ومن ثم تولي السلطة في البلاد، حيث انشق عن سوريا وأصبح حزباً مستقلاً بذاته. وفي فترة تولي هذا الحزب للحكم وقع انقلابان عسكريان بسبب الصراع علي السلطة داخل الحزب، وفي عام ١٩٧٩ تولي صدام حسين منصب الرئيس العراقي. وجدير بالذكر أن حزب البعث العراقي يحترم أولاً وأخيراً المبادئ الفكرية للحزب وأهدافه السابقة، ويعتبر " الوحدة، والحرية والاشتراكية" من الأهداف الكفاحية للحزب، حيث وضعها موضع التنفيذ، إلا أن قيام صدام حسين بشن حرب غزو الكويت عام ١٩٩٠، أطاح بشعار تحرير الكويت والسعي وراء تحقيق حرية الشعوب وتحقيق الوحدة، كما أنه أطاح بشعار القومية العربية المناهضة للإمبريالية والاستعمار الجديد في ظل حربه مع القوات متعددة الجنسيات بزعامة الولايات المتحدة. وقد أطلقت وسائل الإعلام الأجنبية علي مناشدته للعرب بالتضامن ومناهضة الغزو الأجنبي معاً لقب " القومية العربية الجديدة "، وهي لا تزال ذات قوة مؤثرة معينة علي العرب.

ثانياً: إن اتجاهات الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط ذات قوة مجسدة قوية للغاية نظراً لأنها تمثل مصالح طبقة أو مجموعة ما، فهي تعتبر أسلوباً فاعلاً لتوحيد الجماهير وتعبئتها وتنظيمها.

ونذكر أن ظهور النزعة الصهيونية لها خلفية اجتماعية وتاريخية معقدة للغاية. ورغم أن للصهيونية جانباً مأساوياً استغل من بعض الدولة العظمي في ظل الظروف الدولية " سياسة الدول العظمي "، فإن أعمال

مناهضة اليهود العالمية وطردهم امتدت فترة طويلة من الزمن، واتسمت بقوتها في ظل ظروف تاريخية معينة، خاصة أن التاريخ المؤلم لمذبحة اليهود علي يد النازيين في فترة الحرب العالمية الثانية شجع الكثير من اليهود الذين سعوا إلي البقاء في ظل الظروف الصعبة وصارعوا بكل قوة علي الموافقة علي فكرة الصهيونية.

ومن المعروف أن اليهودي المجري نيو دور هرتزل (ولد عام ١٨٦٠ وتوفي عام ١٩٠٥) يعتبر مؤسس الحركة الصهيونية اليهودية في العصر الحديث. ويرى هرتزل أن " قضية اليهود لا تعتبر قضية اجتماعية، كما لا تعتبر أيضاً قضية دينية، إنما تعتبر قضية قومية "، " إن الدولة اليهودية ليست المدينة الفاضلة، إنما هي خطوة ضرورية ليتخلص اليهود من معاناتهم" ويعد كتاب " الدولة اليهودية " الذي ألفه هرتزل عام ١٨٩٦، من المؤلفات الكلاسيكية للنزعة الصهيونية. وفي عام ١٨٩٧، تأسست المنظمة العالمية للصهيونية برئاسة هرتزل في المؤتمر العالمي الأول لتمثيل اليهود. وتهدف الصهيونية إلي إقامة وطن يضمه القانون العام للقومية اليهودية. وقد لجأت بريطانيا إلي مؤامرة "قرق تسد" وساندت القوى الصهيونية واستغلتها بهدف السيطرة علي فلسطين، معلنة " وعد بلفور " عام ١٩١٧، حيث وافقت علي إقامة الدول اليهودية في فلسطين، وهكذا رأينا أن مساندة بريطانيا وتشجيعها حفزاً علي نمو فكرة الصهيونية وتطور الحركة الصهيونية. وجدير بالذكر أن مئات الآلاف من اليهود قتلوا علي يد الحركة المناهضة لليهود بزعامة هتلر في الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلي نمو الحركة الصهيونية علي نطاق واسع، كما ازداد عدد اليهود المهاجرين إلي فلسطين قبل إقامة الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨، حيث ازداد هذا العدد من مائتين وخمسين ألف يهودي منذ بداية القرن العشرين إلي ستمائة وخمسين

ألف يهودى، أما نسبة سكان العرب إلي اليهود فقد ازدادت من ١ : ٤٠ لتصل إلي ١ : ٢. وهكذا وافق الكثير من اليهود علي فكرة الصهيونية، كما أن هذه الموافقة تعكس إلي درجة ما أنها تلبي احتياجات اليهود الذين سعوا من أجل البقاء في ظروف تاريخية معينة.

وهكذا الحال بالنسبة إلي التيارات الفكرية في الإسلام (انظر بالتفصيل الباب العاشر) فلا يزال الإسلام في مرحلة نمو متدنية نسبياً بسبب قيود مراحل التطور التاريخي في منطقة الشرق الأوسط. لذلك نذكر من منظور معين أن الإسلام في المرحلة الحالية لا يعتبر ديانة وأيديولوجية فقط، إنما يعتبر أيضاً تنظيمًا اجتماعيًا وعادات وتقاليد، كما يتداخل الإسلام مع حياة الشعوب تداخلاً وثيقاً. وجدير بالذكر أن جميع أنواع القوى اهتمت بالاستعانة بالإسلام باعتباره وسيلة مهمة لتنظيم الجماهير وتعبئتها. فحركات الاستقلال الوطني المناهضة للإمبريالية والاستعمار وحركات التحرير سبق أن استعانت دون استثناء بالإسلام. فرأينا أن مسلحي عشيرة آل سعود استعانوا بقوة المذهب الوهابي الإسلامي في إقامة الدولة السعودية الحديثة. كما أن إطاحة الخوميني بالأسرة الملكية للبهلوي في إيران في نهاية السبعينيات وتحدى التيارات السياسية المعارضة للحكومة الحالية في الجزائر تعتبرن برهانيين على استغلال القوى المتباينة للإسلام باعتباره وسيلة مهمة لتحقيق أهدافها السياسية.

ثالثاً: إن اتجاهات الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط لم تترك بصمة عميقة على مسيرة التطور الاجتماعي فحسب، بل غيرت بعضها مسيرة التطور التاريخي لمجتمع الشرق الأوسط أيضاً. ففكرة الصهيونية وتطبيقها العملي أسفرتا في النهاية عن إقامة دولة إسرائيل. فهي بذلك لم تغير مسيرة التطور التاريخي للمنطقة الفلسطينية فحسب، إنما أثرت أيضاً

تأثيراً بعيد المدى على تطور مجتمع الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن نذكر أن الصراع العربي الإسرائيلي أصبح من أهم الخلافات الاجتماعية في مجتمع الشرق الأوسط بعد الحرب، فقد امتد هذا الصراع نصف قرن من الزمان، سجل فيه خمس حروب واسعة النطاق، وأعداداً لا تعد ولا تحصى من الحروب الصغيرة والاشتباكات، علاوة على ذلك وجدنا أنه يصعب تقدير خسائر هذه الحروب. وبغض النظر عن تأثير الخلافات الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي على مجتمع الشرق الأوسط حالياً، فإنه لم توضع نهاية حتى الآن لهذا الصراع (استمرت محادثات السلام العربية الإسرائيلية التي بدأت في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، فقط عدة سنوات، ورغم أنها أحرزت نجاحاً ضخماً، فإنها ليست سوى خطوة أولى نحو السلام). وينبغي أن نذكر أن المهمة التاريخية للحركة الصهيونية قد انتهت بالفعل مع إقامة الدولة الإسرائيلية، ورغم ذلك فإن الأفكار الصهيونية لا تزال تؤثر تأثيراً كبيراً على التطور المستقبلي للدولة اليهودية (إسرائيل).

وهكذا الحال أيضاً بالنسبة إلى الثورة الإسلامية في إيران، وهي إحدى ثمار حركة النهضة الإسلامية. وجدير بالذكر أن الثورة الإسلامية الإيرانية ليست المسؤولة عن إطاحة الحكم الملكي للبهلوي، وضياح " الثورة البيضاء " الإيرانية وإقامة دولة نيوقراطية في إيران وتغيير مسيرة التطور التاريخي للمجتمع الإيراني فحسب (يرى بعض العلماء أن هذه الثورة رجعت إيران إلى الوراء لبضع عشرة سنة)، إنما شجعت أيضاً على تنامي حركات البعث الإسلامي والأصولية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، فإيران أصبحت مركز الأصولية الإسلامية.

إن الاشتراكية " بجميع أنواعها التى ظهرت في الشرق الأوسط تختلف عن الاشتراكية العلمية، فقد تطورت هذه الاشتراكية على أساس فكرة القومية، وجدير بالذكر أن الزعماء القوميين في كثير من الدول وافقوا على الاستعانة بفكرة " الاشتراكية " في القيام بالتطور الاقتصادي للدول الوطنية بعد الاستقلال. فمن خلال النظام " الاشتراكي " تحققت أهدافهم من الثورة الوطنية الديمقراطية والتي تتمثل في القضاء على الاستعمار والاستغلال، وإقامة مجتمع " عادل " و" منصف " . والواقع أنه لا توجد اختلافات كبيرة بين جميع أنواع "الاشتراكية " في الشرق الأوسط من حيث الشكل الظاهري، فجميعها يتكون من نظام سياسى أحادى ونظام الملكية العامة للاقتصاد، حيث تأخذ حقاً الشكل الاقتصادي لرأسمالية الدولة والشكل السياسى للسلطة الممركزة الذى يناسبها. لكنها تختلف من حيث الجانب النظرى "فالاشتراكية العربية البعثية التى نتطرقنا إليها سابقاً في الحديث تعتبر أول فكرة " اشتراكية " ظهرت في الشرق الأوسط، حيث كانت تهدف إلي " الوحدة، الحرية والاشتراكية "، أما الأنواع الأخرى من " الاشتراكية " فقد تأثرت بها بدرجات متفاوتة " فالاشتراكية العربية " لعبد الناصر كانت تهدف " للحرية، الاشتراكية والوحدة "، حيث جسدت بكل وضوح أفكاره القومية المناهضة للإمبريالية، الاستعمار والاستغلال والتي تسعى إلى تحقيق التحرير الوطني والاستقلال الوطني. أما بالنسبة إلى " الاشتراكية الإسلامية للقذافي " فهي مزيج من الفكر الإسلامى التقليدى و" الاشتراكية " إن النظرية الراديكالية للقذافي التى تتطرق إلي "عصر الجماهيرية و" السلطة الشعبية " تعكس فكرة المدينة الفاضلة للطبقة البرجوازية

الصغيرة والتي تتسم بمذهب المساواة المطلقة والمثالية. أما " الاشتراكية الدستورية " للرئيس بورقيبة في تونس فقد تأسست على " الوطنية والتقاليد التونسية "، فهي تدعو إلى الحرية والديمقراطية والإنسانية، كما تعتبر صفة القومية والانفتاح الليبرالي من أهم خصائصها، فهي تجسد النزعة الإصلاحية للمجتمع البرجوازي، وعلاوة على ذلك يوجد " مذهب الإدارة الذاتية للمجتمع " للرئيس الجزائري أحمد بن بلة و " الاشتراكية التقدمية " التي طرحتها بعض المنظمات الاجتماعية في لبنان وغيرها. والواقع أن " الاشتراكية " في منطقة الشرق الأوسط تعتبر اتجاهًا فكريًا انتقاليًا في الفترة الانتقالية، وتعتبر إحدى الوسائل التي استعانت بها النظم الحاكمة من الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة لإقامة الدول الوطنية وتحقيق أهداف الديمقراطية الوطنية. وجدير بالذكر أن " موجات الاشتراكية " اجتاحت الشرق الأوسط في فترة الخمسينيات حتى فترة الستينيات، حيث أثرت تأثيرًا كبيرًا على التغيرات التي طرأت على التركيبة الطبقيّة للمجتمع وعلى هيكل الاقتصاد الوطني في دول الشرق الأوسط، لكن الدور التاريخي " للاشتراكية " بجميع أنواعها في الشرق الأوسط انتهى أساسًا مع نمو الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي وتطور السياسة الرأسمالية الليبرالية، وأخذت الرأسمالية تحل محل ثمار " الاشتراكية ".

رابعًا: تضم اتجاهات الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط تراكمات تاريخية ثابتة (نذكر على سبيل المثال تيارات الفكر الإسلامي والعروبي)، فهذه الاتجاهات الفكرية تبرز وتنهض مرة ثانية تحت ظروف تاريخية معينة في كل فترة زمنية محددة ومنفصلة، فسلوكها يتسم بالدورية.

إن أفكار "البعث الإسلامي" قديمة قدم الأزل ومتواصلة ومتلاحقة دون انقطاع* وجدير بالذكر أن الإسلام ظهر أولاً في شبه الجزيرة العربية، حيث وضع النبي محمد قواعده، وقد ظهرت فكرة إحياء الدين بعد وفاة النبي محمد عليه الصلاة والسلام، فوفقاً لرواية هذه الأفكار البعثية : فإن الله وعد بضرورة ظهور واحد من رجال إحياء الدين في الدنيا كل مائة عام لينهض بالدين الإسلامي. ونذكر من علماء اللاهوت المشهورين على صعيد التاريخ بالشرق الأوسط العالم الأنصارى (ولد ١٠٥٨ وتوفي عام ١١١١) والعالم ابن عربي (ولد عام ١١٦٥ وتوفي عام ١٢٤٠) وابن صومعة (ولد عام ١٢٦٣ وتوفي عام ١٣٢٢) وغيرهم ممن أطلق عليهم " رجال إحياء الدين " ونذكر أنه في منتصف القرن الثامن عشر أسس ابن عبد الوهاب (ولد عام ١٧٠٣ وتوفي ١٧٨٧) المذهب الوهابي، حيث دعا إلى النهوض بالإسلام بالاعتماد على " القرآن الكريم " و" الحديث الشريف " باعتبارهما مصدرين أساسيين، ثم أوجد مع عشيرة " آل سعود " التي تعتبر القوة المحلية في المنطقة وأسساً معاً الدولة التي تجمع الدين بالسياسة، حيث امتد تأثيرها ليصل إلى شبه الجزيرة العربية بأكملها. وفي منتصف القرن التاسع عشر وأواخره ظهرت في شمال أفريقيا والسودان بالنتابع حركة سنوشيا وحركة المهدي، حيث رفعاً رايات إحياء الإسلام، وقامتا بمقاومة عدوان المستعمرين الأجانب. وفي عام ١٩٢٤ أسس حسن البنا (ولد عام ١٩٠٦ وتوفي عام ١٩٤٩) جماعة الإخوان المسلمين بعد نجاح الثورة التركية، وترمز هذه الجماعة إلى بداية حركة إحياء الإسلام المعاصر. ونذكر أن البنا ولد من أسرة من علماء الدين التقليديين، وتهدف جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها البنا إلي التالي : اعتبار "القرآن الكريم" و"الحديث النبوي" المبادئ الوحيدة للتفكير والعمل، وذلك لوضع الشريعة الإسلامية وإقامة دولة الإسلام، معتبرة أن أهدافها النهائية تتمثل في إقامة الحكم الإسلامي،

والعمل على استعادة الإسلام لمذاهبه الدينية الأولية. إن دعوة البنا لإحياء الإسلام ذات تأثير كبير، فسرعان ما انتشرت جماعة الإخوان المسلمين الموجودة في مصر لتنتقل إلى دول أخرى مثل السودان، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين وبعض مدن شمال أفريقيا، حيث أصبحت هذه الجماعة أكبر تنظيم إسلامي بعد الحركة الوهابية، ومن سمات هذا التنظيم أن أعضائه من طبقات المجتمع الدنيا، كما أن الهيكل التنظيمي مغلق ومحكم، ويمارس أعمالاً سرية، وقد سبق أن ساعدت " جماعة الإخوان في مصر مجموعة الضباط الأحرار على الإطاحة بالأسرة الملكية الإقطاعية. لكن جماعة "الإخوان المسلمين" لم تطرد من مصر بسبب محاولة اغتيال عبد الناصر في عام ١٩٥٤، بيد أنها تعرضت للقمع من جانب الحكومة، وهكذا توقفت الأنشطة واسعة النطاق لجماعة الإخوان في مصر، ورغم ذلك فإن أجهزتها الفرعية في الدول كافة لا تزال موجودة، كما أن نشاطها لا يزال مستمرًا، ففي سوريا استطاعت جماعة الإخوان الانضمام إلى جبهة الوحدة الوطنية لتنظيم الحزب الحاكم، أما جماعة الإخوان في الأردن فموجودة باعتبارها مجموعة دينية جماهيرية، كما انضمت إلى البرلمان باعتبارها تنظيمًا سياسيًا بعد الانفتاح السياسي. وقد سبق أن أيدت جماعة الإخوان في السودان النظام الحاكم للنميري، حيث أخذت زمام المبادرة وأسست الجبهة الوطنية الإسلامية للبلاد، وبالتالي أصبحت تمتلك قوة كبيرة في النظام الحاكم. وبالنسبة إلى جماعة الإخوان في مصر فقد استطاعت أن تعود مرة أخرى بعد الانفتاح السياسي في مصر في نهاية السبعينيات، ففي عام ١٩٨٧، تحالفت جماعة الإخوان مع حزب التجمع وحزب الأحرار وانضموا إلى البرلمان، ليصبحوا الحزب المعارض الأكبر. ومنذ السبعينيات تطورت حركة النهضة الإسلامية بصورة سريعة وغير عادية. وتحت راية الإسلام أصبح لكل من " الراديكالية " و" التقليدية " و" الأصولية الإسلامية " وجمع

ألوان التنظيمات الإسلامية نفوذ ضخم تهاجم الآن الأنظمة الحاكمة التقليدية بدول الشرق الأوسط. إن نجاح " الثورة الإسلامية " للخميني في إيران وأسلمة السودان و" الموجات الصدمية " القوية التي ظهرت بإعلان جبهة الإنقاذ الإسلامي بالجزائر العصيان وقوع أحداث ضخمة أخرى لعبت دوراً ذا تأثير مضاعف على حركة النهضة الإسلامية الحديثة. ورغم أن حركة النهضة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط حالياً تختلف في جوانب كثيرة عن نظيرتها في الماضي، فإن قوة هذه الحركة ترجع إلى تراكم تاريخ حركة النهضة الإسلامية. فهي لا تؤثر على الأوضاع السياسية وتطور المجتمع في الشرق الأوسط فحسب، إنما تؤثر تأثيراً كبيراً على استقرار الأوضاع العالمية. فقد وصل الأمر إلى درجة شعور بعض وسائل الإعلام الأجنبية بالقلق عندما يتحدثون عن إيران، معتقدين أن الإسلام أكبر تهديد بعد الشيوعية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي.

الهوامش :

- (١) " تقرير التنمية لعام ١٩٩٠، مشكلة الفقر ومؤشرات النمو الاجتماعى " للبنك الدولى ، دار نشر جونج قوه تساي جينغ، عام ١٩٩٠، ص ٢٨ وص ٢٩.
- (٢) الكاتب الأمريكى ثيودور آيه كولميس والكاتب الأمريكى جيمس التش ولف، " السلطة والعدالة "، دار نشر هواشيا ١٩٩٠، ص ٤٥١.
- (٣) الكاتب البريطانى أندرو ويبسر " تطور علم الاجتماع "، ترجمة تشين ايه خوان، دار نشر هواشيا ١٩٨٧، ص ١٠٠.
- (٤) نفس الهامش رقم ٣.
- (٥) " تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٩٢ " للبنك الدولى ، لدار نشر جونج قوه تساي جينغ جينج جى ١٩٩٢.
- (٦) الكاتب الأمريكى JOHN WATERBURY والكاتب ALAN RICHARDS، " سياسة واقتصاد الشرق الأوسط "، طبعة (west view press boulder) بسان فرانسمكو عام ١٩٩٠، ص ٤١١.
- (٧) طالع " الاستعراض الاقتصادى لشهر مارس التقرير التركى لعام ١٩٩٢، عام ١٩٩٣ " لهيئة الاستعلامات الاقتصادية بلندن ص ٤٢.
- (٨) " الاستعراض الاقتصادى لشهر مارس - التقرير المصرى لعام ١٩٩٠، ١٩٩١ " ص ٣١.
- (٩) " الاستعراض الاقتصادى لشهر مارس - التقرير المغربى لعام ١٩٩٢، ١٩٩٣ " ص ١٠.
- (١٠) " الاستعراض الاقتصادى لشهر مارس - التقرير السورى لعام ١٩٩٢، ١٩٩٣ " ص ١٨.
- (١١) " الكتاب السنوى للشرق الأوسط بشمال أفريقيا " عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٤ طباعة (EUROPA PUBLICATIONS LIMITED) بلندن .
- (١٢) " تقرير النمو العالمى " لعام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ للبنك الدولى .
- (١٣) الكاتب البريطانى (JONG.WAGNER و ROBERT F. SEIBERT و ANDERSEN ROY R.)، " السياسة والتغيرات فى الشرق الأوسط " عام ١٩٨٧، ص ٢١١.
- (١٤) " أفريقيا وغرب آسيا " عدد رقم ٦ لعام ١٩٨٢، ص ١٦ و ١٨.
- (١٥) " الأعمال المختارة لمارو تسمى تونغ " دار نشر رين مين ١٩٦٨، ص ٦٤٨.

الباب العاشر

الإسلام والحداثة

هاجم شعار " الثورة الإسلامية " الذى رفعه الخومينى الزعيم الدينى لإيران نظم الحكم العلمانية للدول الإسلامية فى الشرق الأوسط تماشيًا مع نمو حركة النهضة الإسلامية المعاصرة، تعرض العديد من نظم الحكم العلمانية للدول الإسلامية التى قامت بتحديث البلاد لمشكلات سياسية وصعوبات اقتصادية خاصة مع ظهور الدولة النيوقراطية بعد الإطاحة بنظام الحكم الإيرانى للبهلوى الذى قام بتحديث البلاد على نحو إيجابى (حيث تأثر بالغرب بشكل ملحوظ)، خاصة أن هذه الهجمات التى تعرضت لها الدول التى تسعى جاهدة على طريق التحديث كانت هى الأكبر، وبالتالي أصبحت العلاقة بين حركة النهضة الإسلامية والحداثة فى وقت ما من القضايا المطروحة للدراسة.

إن الحداثة والإسلام يعتبران من القضايا متعددة الجوانب والقضايا المعقدة أيضًا. نذكر منها على سبيل المثال أنهما يتطرقان إلى الأسس التقليدية للإسلام والتغيرات التى ظهرت مع مرور الزمن (حتى إن بعض هذه التغيرات كانت ملحوظة للغاية) وإلى ظهور تيارات فكرية تطالب بتحديث الإسلام منذ أكثر من نصف قرن، ومن ثم قيام المسؤولين عن نظم الحكم بإجراءات التحديث، كما نتطرق أيضًا إلى الخلافات بين تقاليد الدين الإسلامى وحركات التحديث ومجموعة أخرى من القضايا.

ومن الضروري معرفة فحوى التقاليد الإسلامية وجوهرها، وذلك بتحليل العلاقات المتبادلة بين الدين الإسلامي والحداثة. وبالنسبة إلى الدين الإسلامي فهو لا يعتبر حاليًا دينًا يعتنق فحسب، إنما يتضمن أيضًا العناصر الأساسية للنظام السياسي والحياة الاجتماعية في مراحل معينة من التطور التاريخي، ويتطرق بشكل خاص إلى العلاقة الوثيقة بين الدين والسياسة. فالنبي محمد لم يشرح العقيدة الجديدة والمبادئ الأخلاقية الجديدة من خلال الوحي "الإلهي" فحسب، إنما أسس أيضًا النسيج الاجتماعي لأمة المسلمين (تنظيمات جماهيرية). ومع إنتشار الدين الإسلامي وامتداد نفوذ أمة المسلمين على نطاق واسع، تشكلت الدولة التي يتزعمها أساسًا زعيم ديني والتي يدمج نظام الحكم فيها بين الدين والسياسة. لذلك وجدنا أن الإسلام ارتبط ظهوره ارتباطًا وثيقًا بالسياسة والإيديولوجيات والحياة الاجتماعية.

الفصل الأول

الأسس التقليدية للدين الإسلامي

أولاً: الأسس التقليدية للدين الإسلامي

من المعروف أن شبه الجزيرة العربية تعتبر مهد الدين الإسلامي. وبإلقاء نظرة على شبه الجزيرة العربية نجد أن أكثر من نصف مساحتها صحراء، كما تغطي الرمال والحصى سهولها ومعظم هضابها، وتندر مياه الأمطار في هذه المنطقة، حيث لا توجد أنهار وبحيرات تمدّها بالمياه طوال العام، فهي منطقة مقفرة وموحشة. أما بالنسبة إلى الحياة الاقتصادية لسكانها فتتقسم إلى جزأين وهما كالتالي: معظم سكان هذه المنطقة رعاة يعيشون على الارتحال حيث الماء والكأ، ويعرفون باسم البدو، أما باقى السكان الذين يعيشون في عدد قليل من الواحات والمناطق الساحلية فيمارسون الزراعة والصيد والتجارة، حيث ظهر عدد قليل من المدن مثل مكة والمدينة. وجدير بالذكر أن العرب في الجاهلية كانوا ينتمون إلى مجتمع ذى نظام قبلى تحكمه في الأساس علاقات المصاهرة، حيث يتألف من قبائل كبيرة وصغيرة، وقد اعتنق سكانها الوثنية القبلية البدائية والدين المتعدد الآلهة، فكانوا يعبدون الشياطين ومواطن النجوم والأوثان. وكان بعض البدو يلجأون دوماً إلى سلب القوافل التجارية وابتزاز القرى والمراكز السكنية كسبيل للحصول على مورد الرزق، حيث أرجع ذلك إلى تندي القوة

الإنتاجية وطبيعة القبائل الرعوية في هذه المنطقة. وقد أثارت حالات النأر والسرقة والخلافات الدينية بين القبائل الرعوية حروباً متواصلة ومتلاحقة، مما ألحق بال حياة الاقتصادية للمجتمع العربي البدائي دماراً شديداً، حيث سقط المجتمع في دائرة من الفوضى، فحياة السكان كانت معرضة للخطر كل يوم، كما كانت العبودية الأكثر شقاءً لدرجة أننا لا نستطيع أن نتحدث عنها. وأصبح الأمل في ظهور " المخلص " وإقامة مجتمع آمن وعادل مطلباً عاماً لدى سكان الجزيرة. لذلك كان مقدرًا للدين الإسلامي أن يظهر، وفي الوقت ذاته أخذ هذا الدين بعض خصائص مجتمع شبه الجزيرة العربية والعادات والتقاليد القبلية حينذاك.

وللعلم نذكر أن الأسس التقليدية للدين الإسلامي تتألف من ثلاثة عناصر وهي؛ النظام السياسي، الشريعة الإسلامية وقواعد الإسلام، وأسلوب المسلمين وحياتهم.

النظام السياسي للإسلام في بدايته: إن انصهار الدين والسياسة في بوتقة واحدة يعتبر صفة النظام السياسي للإسلام في بداياته. وتجدر الإشارة إلى أن الدين الإسلامي يشمل على نظرية الكون التي " تعترف بوحداية الإله"، حيث يرى هذا الدين أن جميع مخلوقات الكون من خلق " الله "، وأن " الله هو مالك السموات والأرض"^(١)، " قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء"^(٢). وقد منح " الله " حكم الدنيا إلى الرسول النبي محمد الذي بلغ الوحي بكل صدق وكرس حياته للدين الإسلامي. وجدير بالذكر أن الخلفاء هم ورثة رسول الله في الحكم.

شهد عام ٦٢٢، ميلادياً ظهور النظام السياسي في الفترات الأولى لظهور الإسلام، حيث أمر النبي محمد معتنقي الدين الإسلامي بالهجرة إلى المدينة والإقامة بها، ووضع " نظام الإخاء "، ومعناه أن المسلمين جميعاً

إخوة، وهكذا بدأت تتشكل تدريجياً اللجنة الأولى لمجتمع المسلمين، حيث أصبح نسيجاً اجتماعياً متكاملًا. ونذكر أن النبي محمد كانت تحت يديه كل السلطات لإدارة شؤون هذا المجتمع فضلاً عن اعتباره رسول الله وقائداً دينياً، حيث شكل تنظيمًا سياسيًا حاكم يهيمن عليه الدين ويجمع بين الدين والسياسية. ورغم أن " أمة المسلمين " أطاحت بروابط المصاهرة القبلية والانتماء القبلي اللتين كانتا تعتبران من العادات والتقاليد في شبه الجزيرة العربية، فإنها كانت ولا تزال تحافظ على الشكل التنظيمي للحياة الديمقراطية القبلية. وفي هذا السياق نذكر أن " المشيخة " التي تتكون إما من مجلس أفراد من أمة المسلمين أو أئمة علماء الإسلام، كانت تناقش أهم القضايا وتقرها، حيث كان الزعيم الديني (قائد الأمة الإسلامية) ينتخب بالإجماع. ونذكر أنه بعد وفاه النبي محمد، انتخب المسلمين أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا لهذا المنصب فضلاً عن عمر بن الخطاب الذي يعتبر من ضمن الخلفاء الأربعة الذين ورثوا الحكم.

ويتسم النظام السياسي للإسلام في بدايته بصفتين كبيرتين : أولاهما يتمثل في أن حاكم الدولة يعين من قبل الزعيم الديني، حيث يضع هذا الحاكم نظاماً للحكم يهيمن عليه الدين ويجمع بين الدين والسياسة، أما ثانيهما فيتمثل في تركية أمة المسلمين لحاكم الدولة، أي أنه ينتخب من جانب مجلس أعضاء الأمة أو المشيخة.

وسبق أن قدم كثير من الشخصيات الإسلامية شروحات عديدة للنظم السياسية الإسلامية وذلك لحماية " نقاء " الدين الإسلامي، نذكر من بينهما أفكار الخوميني ذات الصفة التمثيلية، حيث اعتقد الخوميني أن مواطن الاختلاف بين نظام الحكم الإسلامي والأنظمة في الدول الأخرى تتمثل في أن السلطة التشريعية للدولة الإسلامية تخضع للرب، أما القانون (نشير هنا

إلى التشريع) في الدول الملكية والجمهورية فتخضع إلى الملك أو ممثلي الشعب. وتتمثل فكرة الدولة في الدين الإسلامي في أن الله كلف النبي بتنفيذ الشريعة الإسلامية واتباعها. إلا أنه قد انتهى زمن الأنبياء الآن، ففي الماضي كان النبي يعتبر زعيماً "للدولة الإسلامية"، وعن التساؤل حول من سيخلف مهام النبي، أجاب علماء الشريعة الإسلامية قائلين الإمام^(٣). وقد شرح الخوميني بوضوح أكثر في كتاب "الحكومة الإسلامية" الذي ألفه هذا المفهوم، حيث قال "إن الحكومة الإسلامية لا تعتبر حكومة استبدادية ولا ديكتاتورية، لكنها حكومة دستورية. والمقصود بالدستور هنا أنه لا يتمثل في مجموعة القوانين بالمعنى العام التي يتم الموافقة عليها بتصويت أغلبية الشعب، إنما يتمثل في خضوع الحاكم إلى القيود الإلهية التي تتمثل في القرآن الكريم" ومجموعة القوانين التي أوضحتها السنة النبوية أثناء إدارة شؤون الدولة وتنفيذ القانون، وهما يمثلان الشريعة الإسلامية وقواعد الإسلام اللتين ينبغي احترامهما وتنفيذهما. لذلك تمثل الحكومة الإسلامية إدارة القوانين الإلهية للبشر^(٤). وقد اتهم الخوميني جميع الأنظمة الحاكمة التقليدية بأنها أنظمة غير شرعية، وأنها "سارقة" للثيوقراطية.

الشرعية الإسلامية وقواعد الإسلام: من المعروف أن قواعد الإسلام خمس وهي كالتالي: الشهادة، إقامة الصلاة، الزكاة، صوم رمضان والحج. وتتبع القواعد الأربع وهي الشهادة والصلاة والصوم والحج إلى المذهب الديني، حيث يلتزم المسلمون الصالحون بأدائها (وينبغي توافر النواحي المادية لأداء فريضة الحج)، أما الزكاة فهي الوحيدة التي تتعلق بالقضايا الاقتصادية للمجتمع. فالزكاة تعتبر نظاماً ضريبياً بدائياً وضع في صورة قاعدة. وقد ذكر في آيات "القرآن الكريم" ما يوضح هذا الأمر، وهي كالتالي ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا

لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ»^(٤٥). وتنص الزكاة على أن يدفع كل مسلم ٢,٥% من القيمة الإجمالية لثروته. وإذا افترضنا أن المسلم يمتلك مائة جرام من الذهب، فوجب عليه أن يدفع خمسة للزكاة، وعليه أن يزكي بوحدة فقط من الماعز، إذا كان يمتلك من ستة جمال إلي أربعة وعشرين جملاً، أما الذي يمتلك من خمس وعشرين بقرة إلي خمس وثلاثين بقرة فعليه أن يزكي بنعامة عمرها عامان، وإذا كان يمتلك من أربعين عنزة إلي مائة وعشرين عنزة فعليه أن يزكي بعنزة واحدة. وقد حرم "القرآن الكريم" أية فوائد من التعاملات المالية للأنشطة الاقتصادية، وأعتبرها نوعاً من القروض ذات الأرباح الباهظة والاستغلالية، حيث ذكر في القرآن الكريم هذا الأمر "وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً"^(٤٦). والحقيقة أن العمل علي منع تجمع الثروات، في أيدي الأقلية وانقسام المجتمع إلي قطبين يعتبر من أهم أهداف دفع الزكاة وتحريم الاستدانة بفائدة، كما يغلب عليه طابع المساواة.

سنه الإسلام أى الشريعة (بمعنى الطريق الذى يرشد إليه الله).
وتعتبر الشريعة القاعدة القانونية " للقرآن الكريم " و "الحديث النبوى"، وتمثل القوانين والأنظمة السلوكية التي أوحاها "الإله" والمعنية بالحياة الدينية والاجتماعية والأسرية والشخصية للمسلمين، وتمثل مجموعه القوانين والأنظمة الدينية والمدنية والجنايئة الشاملة، وظهرت تدريجياً علي أساس القواعد العرفية في الحياة التقليدية البدائية للمجتمعات العربية ونظام إدارة مجتمع المسلمين والأعراف التنفيذية والممارسات القضائية في العصر الأموى (منذ عام ٦٦١ حتي ٧٥٠ ميلادياً). نذكر علي سبيل المثال أن كل من يرتد عن دينه ويتآمر ضد الدولة ويرتكب جريمة تكديس المقدسات، يتعرض إلي عقوبة الإعدام، تقطع اليد اليمني والرجل اليسرى للسارق، يرحم الزاني

بالحجارة حتّى الموت. ومنذ الأسرة العباسية (منذ عام ٧٥٠ حتّى عام ١٢٨٥) استعانت الأسرة الإقطاعية في العصور السابقة بالشريعة الإسلامية لترسيخ نفوذ ملكها وحماية النظام الاجتماعي.

أسلوب حياة المسلمين: ينبغي علي كل مسلم أن يلتزم بمعايير السلوك التي أنزلها "الله" والتي تتسم بالانضباط الذاتي للنفس، وتشمل المبادئ الأخلاقية والتعاملات الاجتماعية من حيث الأكل والملبس والزواج والحداد والترفيه وغيرها من السلوكيات، وهي تعكس أساساً المفاهيم الأخلاقية لمجتمع القبائل الرعوية في شبه الجزيرة العربية في القرون الوسطى وعاداته المعيشية، ونجد أن من المظاهر الأساسية في المجتمع المسلم الفصل بين الرجال والنساء وتقييد المرأة، حيث تُفرض قيود صارمة علي مكانة المرأة في المجتمع والأسرة وعلي ملابسها وزينتها وتعاملاتها الاجتماعية. ونذكر أن شرب الخمر ولعب القمار محرم بشدة في حياة المسلم، كما أن هناك نصوصاً صارمة علي الأنشطة الترفيهية.

ثانياً: التغيرات التي طرأت على عادات الإسلام

منذ ظهور الإسلام بأربعة عشر قرناً، تأثرت عاداته القديمة أيضاً بمتطلبات الحياة، حيث طرأت عليها تغيرات كبيرة كانت أم صغيرة. ومع التوسع المستمر لقوى العادات والتقاليد أخذت تتحدى مرة بعد مرة هيمنة الإسلام ومكانته الموثوق بها، مما أثار الشكوك لدى الأوساط الدينية وبين المؤمنين الصالحين، حيث رلودتهم أفكار الحزن والخوف السابقة، مما جعلهم يطالبون بعودة النظام الاجتماعي والمبادئ الأخلاقية المعروفة في فترة الأنبياء، وهذا ما أطلق عليه الأصولية الإسلامية، كما يعتبر هذا الأمر أيضاً أحد أهم أسباب ظهور حركات النهضة للإسلامية وتطورها.

إن التغيرات التي طرأت علي النظام السياسي التقليدي للإسلام تمثلت في تحولها من النظام الثيوقراطي الذي يهيمن فيه الدين، إلي النظام الذي يجمع بين الدين والسياسة والذي يهيمن فيه الملك علي الحكم. وفي العصر الحديث تتطور هذا النظام ليصبح نظاماً سياسياً تقليدياً يفصل السياسية عن الدين، ويرى مؤرخو الإسلام أن الأسلوب التقليدي الذي ساد نظم الحكم الإسلامية يرجع إلي الأسرة الأموية في بدايتها، " فالخليفة معاوية الذي ينتمي إلي الأسرة الأموية أحدث تغيرات حادة علي المساواة في الإسلام والتركيبية السياسية للديمقراطية، وبالتالي تغيرت خصائص نظام الحكم الإسلامي من كونها ذات طابع ديني إلي كونها ذات طابع علماني^(٧). ففي بداية فترة الانتشار السريع للإسلام وتوسع نفوذ المجتمع الإسلامي في الخارج أصبح معاوية الذي ينتمي إلي عشيرة أمية قائد المأثر المشرفة في الحرب أثناء الفتوحات الخارجية، وقد استمر في حكم دمشق لمدة عشرين عاماً، أقام خلالها جيشاً قوياً يدين بالولاء له، وبعد اغتيال عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين لم يعترف معاوية بالخليفة الرابع علي بن أبي طالب محالاً دون جدوى أن يتزعم الخلافة. وبعد اغتيال علي عام ٦٦١ ميلادية، دعا أهل الكوفة إلي توريث ابنه الحسن منصب الخلافة، لكن الحسن اضطر إلي التنازل عن منصبه إلي معاوية أمام خوفه من القوة العسكرية التي يمتلكها معاوية، كما أصبحت دمشق عاصمة الحكم بدلاً من الكوفة. وهكذا انتهت فترة الخلفاء الراشدين الأربعة، وتأسست الأسرة الأموية (عام ٦٦١ ميلادية يوافق العام التاسع والثلاثين من الهجرة) ومنذ ذلك الحين أصبح يهيمن علي النظام السياسي لدولة الخلافة الإسلامية نظام الحاكم الملكي بدلاً من النظام الذي كان يهيمن عليه الزعيم الديني. ورغم أن الحاكم كان لا يزال يدعي بالخليفة، فإنه كان ملكاً من حيث الجوهر، وعلت مكانته علي الدين. أما بالنسبة إلي نظام التوريث داخل العائلة المالكة، فقد جاء محل نظام التركيبية لأمة

المسلمين. أما بالنسبة إلي الأمراء الذين ظهروا في مختلف المناطق فيما بعد فهم يشبهون الحكام المسيطرين على الحكم الإقطاعي الانفصالي، ويرى هؤلاء الأمراء أن العلماء (علماء الدين الإسلامي) هم أداة تستخدم لخدمتهم. وبالطبع تلاشت فكرة أمة المسلمين مع مرور الزمن، حيث استمرت هذه الحال حتي بداية القرن العشرين.

وبعد الحرب العالمية الأولى طردت الثورة الوطنية الديمقراطية التي اندلعت في تركيا بزعامة كمال أتاتورك قوى الغرب ملغية النظام الملكي ومؤسسة للنظام الجمهوري. كما أسقط كمال أتاتورك بعد ذلك نظام الخلافة، وقام بحركة فصل الدين علي السياسة، حيث كان لهذا الأمر تأثير قوى علي العالم الإسلامي، فرأينا أن الأنظمة الحاكمة في كل من العراق التي تأسست عام ١٩٢١، والتي كان يحكمها الملك فيصل، للمملكة الأردنية الهاشمية التي تأسست عام ١٩٢١، والتي كان يحكمها الأمير عبد الله، مصر التي استقلت عام ١٩٢٢، والتي كان يحكمها الملك أحمد فؤاد، إيران التي تأسست عام ١٩٢٥، والتي كانت تحكمها الأسرة الملكية للبهلوي وغيرها من الدول الإسلامية أصبحت جميعها أنظمة حكم علمانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر الكثير من الدول المستقلة في العالم الإسلامي مع النمو المتزايد لحركات التحرير الوطني، حيث أقامت معظمهما أنظمة حكم علمانية في صورة نظام جمهوري، لكن عدداً قليلاً من هذه الدول لا تزال تحتفظ بالنظام السياسي للحكم الملكي الذي يجمع بين السياسة والدين، إلا أن هذه الدول متحيزة إلي العلمانية.

أما بالنسبة إلي نظام الزكاة التي تعتبر من ضمن قواعد الإسلام والنصوص التي وردت بشأن تحريم الربا فتعتبر من أهم الإجراءات التي اتخذها النبي محمد، وأمة المسلمين لتطبيق المساواة بين الأغنياء والفقراء،

لكنها لم تعد مناسبة سوى للمناطق المتخلفة جدًا. فقد تغيرت ملامح نظام الزكاة بصورة عفوية مع النمو الاقتصادي للإمبراطورية العربية خاصة في المناطق التي انضمت حديثاً إلى خريطة الإمبراطورية والتي اتسمت بمستوى اقتصادى متقدم نسبياً، حيث حل نظام الضرائب الجديد محل نظام الزكاة بصورة تدريجية. ووجدنا أن الزكاة في الدول الإسلامية في العصر الحديث (بما في ذلك الدول التي تجمع بين الدين والسياسة) تغيرت لتصبح في صورة تبرعات طوعية يقدمها المسلم أثناء أداء صلاة الجمعة وصلاة العيد. أما بالنسبة إلى الفوائد على القروض فقد أصبحت أمراً عادياً في الأنشطة الاقتصادية، والقليل جداً من البنوك التي تلتزم بالقواعد التقليدية للإسلام تستخدم كلمة " الأرباح التساهمية " بدلاً من كلمة فائدة.

رغم أن الأنظمة القضائية منذ أكثر من ألف عام في الإمبراطورية العربية، والإمبراطورية العثمانية والأنظمة الحاكمة الملكية الإقطاعية الأخرى كانت لاتزال تلتزم بالشريعة الإسلامية، فإن الحاكم والضباط المحليين كانوا هم المسيطرين على القانون. فبعد الحرب العالمية الأولى وضعت الجمهورية التركية - التي فصلت الدين عن السياسة - النظام القضائي الحديث بدلاً من الشريعة التقليدية، وألغت أيضاً المحاكم الدينية. وبعد ذلك أجرت معظم دول الشرق الأوسط تباعاً إصلاحات على النظام القضائي، حيث حل النظام القضائي محل الشريعة الإسلامية. ورغم أن البعض لا يزال يعترف بالشريعة من الناحية النظرية، فإن الشريعة اقتصرت على بعض الجوانب الدينية والحياتية للمسلمين.

وفي الوقت ذاته، ظهرت أيضاً بعض التغيرات على أسلوب الحياة التقليدية للمسلمين، فقديمًا في عهد الإمبراطورية العربية تخلى الحكام والأغنياء بشكل كامل عن الوصايا والقوانين اللتين نص عليهما الإسلام،

وشاع مذهب المتعة، وأخذوا يكسبون الأموال بصورة غير شرعية دون أى وازع، ويبحثون عن السعادة واللهو وأقاموا الأماكن الترفيهية التي تفسد الأخلاق، وبالتالي ظهر الفساد الأخلاقي في المجتمع. ومنذ القرن التاسع عشر ظهر في دول الشرق الأوسط تيار الحداثة (معظم السلوكيات في كثير من الدول اتسمت بالطابع الغربي)، حيث كانت هجمات هذا التيار هي الأكبر على كل من مصر، سوريا، العراق، لبنان، الجزائر، تونس، تركيا ودول أخرى. والواقع أن التوسع الرأسمالي في منطقة الشرق الأوسط لم يطح بطرق الإنتاج القديمة فحسب، إنما جلب إلي هذه المنطقة أدوات إنتاجية جديدة وأساليب التكنولوجيا العلمية، وفي خضم هذه الأحداث اقتحمت ثقافة الغرب الأوساط الاجتماعية في المنطقة، فقد انتشرت دور العرض السينمائي في المدن، وظهرت في العواصم قاعات الرقص وقاعات التذليك ومراكز التجميل. وخلعت النساء التي أخذت أعدادها في التزايد العباءة السوداء والحجاب وخرجت من المنزل، وامتزجت حياة بعض المسلمين ببعض أساليب حياة الغرب.

ويرى رجال الدين والعلماء المسلمين وبعض المسلمين الصالحين، أن التغيرات الناتجة عن التعارض بين ما سبق ذكره والتقاليد التي ظهرت في بداية الإسلام " تدنس" النور "الإلهي" وتعتبر خيانة للمذهب الإسلامي، مطالبين بعودة الصورة النقية للإسلام، بمعنى اتباع تعاليم النبي محمد، واعتبار كل من "القرآن الكريم" والحديث النبوي " المقياس والمعيار، وتطبيق الشريعة الإسلامية بصورة كاملة واستئناف العمل بنظام الخلافة وأسلمة المجتمع. وفي هذا الشأن نذكر أن فردريك أنجلز أجرى تحليلاً دقيقاً على هذه الظاهرة، حيث أشار إلى " أن الدين الإسلامي يناسب الشرقيين خاصة العرب، بمعنى أنه يناسب سكان المدن الذين يزاولون التجارة ويمارسون

الصناعة اليدوية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يناسب أيضًا قبائل البدو الرعوية، وتكمن فيه أيضًا براعم الصراعات الدورية. فقد أصبح سكان المدن من الأثرياء، وانغمسوا في حياة الترف، وأصبحوا غير مهتمين بالالتزام بالقواعد والقوانين. أما بالنسبة إلى البدو الذين يعيشون في الفقر ويحافظون على عاداتهم الصارمة فينظرون إلى هذه الثروة والرفاهية بعين الحسد والتطلع. لذلك توحدوا تحت قيادة أحد الأنبياء أي أحد المهديين، حيث قاموا بتوقيع العقوبات على الخونة، وعملوا على عودة حالة الالتزام بشعائر الصلاة والإيمان بالله، واعتبروا ثروات الخونة مكافأة خصوصًا لأنفسهم، وبالطبع أصبح هذا المهدي بعد مائة عام في نفس المكانة التي كان عليها هؤلاء الخونة، فهم يحتاجون إلى ظهور مهدي جديد ينقى العقيدة مرة أخرى، وهكذا تبدأ اللعبة من جديد^(٨).

الفصل الثاني

الحدائثة الإسلامية

منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين وتحت تأثير حركات التحرير الوطني في دول العالم كافة، ظهرت في العالم الإسلامي تيارات فكرية تطالب بإجراء إصلاحات سياسية، اقتصادية وثقافية وتسعي وراء طريق التحديث، وفي الوقت ذاته ظهرت أيضًا حركات الإصلاح الديني التي تطالب بمواكبة الدين لتيار العصر، وتطالب بالنهوض بالقوميات، وهذا ما أطلق عليه حركة "الحدائثة الإسلامية"، "إن النداء المشترك لمثقفي المسلمين والحكماء من الأوساط الدينية الذين درسوا دراسة حديثة يتمثل في أنه إذا لم ينصهر الإسلام مع العالم الحديث، فمن المؤكد أنه سيزول ويمحى"^(١).

ومع التوسعات الخارجية للاستعمار الأوربي، استطاعت القوى الأوربية أن تهزم مقاومة المسلمين معتمدة على "أسطولها الحديدي ومدافعها القوية"، حيث استمرت في إقامة المستعمرات التي استعبدت شعوب الشرق الأوسط. وفي ظل هذه الأحداث توغلت السلع الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط مثل تدفق الزئبق، حيث أطاحت بقوة الصناعة اليدوية والزراعة اللتين كانتا لاتزالان تتسمنا بالتخلف في هذه المنطقة. أما بالنسبة إلى توغل الثقافة الأجنبية وأيديولوجيات الرأسمالية فبنتا شعورًا عند مفكرى الإسلام

ورجال الدين بوجود " خطر الغرق " يتعرض له الإسلام على يد ثقافة الغرب، لذلك ظهرت حركات " الإنقاذ "، حيث سعى بعض علماء الإسلام ومتقفي والمسلمين الذين تلقوا تعليمهم في الغرب والحكماء الوطنون نحو البحث عن طريق نهضة الدولة وإرشادها وإنقاذها، حيث رأوا أن أهم أسباب ضعف دول الإسلام وتعرضها لذل وظلم إمبريالية الغرب تتبلور في خضوعها لتفسير مذهب الشريعة الإسلامية القديمة " للقرآن الكريم " و"الحديث النبوي" وغيرها من الاستشهادات التي انفصلت عن مسيرة التطور الاجتماعي، فضلاً عن وجود الحكم الإقطاعي الملكي الديكتاتوري. وهكذا رأينا أن الأفكار التي تمسكت بالأساليب القديمة كانت حاجزاً أمام استيعاب المسلمين للأفكار الجديدة"، لذلك ترى الحداثة الإسلامية أن هناك ضرورة ملحة لوضع قواعد جديدة بناء على القوانين واللوائح التي ينص عليها القرآن والحديث، واستكمال الشريعة الإسلامية لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة للنمو السريع.

وتجدر الإشارة إلي أن مذهب الحنيفة الذي أسسه التاجر الفارسي أبو حنيفة (ولد عام ٦٩٩ وتوفي عام ٧٦٧) يعتبر أول مذهب للشرعية الإسلامية، ثم ظهر بعد ذلك مذهب المالكي الذي أسسه إمام المدينة مالك بن أنس (ولد عام ٧١٥ وتوفي عام ٧٩٥) والمذهب الشافعي للعالم الإسلامي الشافعي (ولد عام ٧٨٠ وتوفي عام ٨٢٠) والمذهب الحنبلي لابن حنبل (ولد عام ٧٨٠ وتوفي عام ٨٥٥)، والواقع أن تفسير وشرح هذه المذاهب الأربعة الكبرى لنصوص وقواعد القرآن والحديث معترف بهما لدي رجال الدين الإسلامي وعلماء اللاهوت ورجال القانون، ويعتقد أنها تمثل تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. أما بالنسبة إلى الأصولية الإسلامية فهي معارضة دوماً لظهور الأفكار " التي تدعى التجديد والأصالة ".

إن مذاهب الحداثة الإسلامية التي ظهرت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، والتي تدعو إلى إجراء حركة إصلاح للدين الإسلامي ذات نشاط واسع للغاية، فآثارها تمتد من منطقة شمال أفريقيا حتى جنوب غرب آسيا، ومن أهم الشخصيات الممثلة لهذه المذاهب نذكر السيد جمال الدين الأفغاني (ولد عام ١٨٣٨ وتوفي عام ١٨٩٧) الشيخ محمد عبده (ولد عام ١٨٤٩ وتوفي عام ١٩٠٥) سعيد أحمدى خان (ولد عام ١٨١٧ وتوفي عام ١٨٩٨) وغيرهم. ويرى الكثير من العلماء المسلمين أن المفكر الإسلامي سعيد جمال الدين يعتبر مؤسس الحداثة الإسلامية. وفي هذا السياق نذكر أن جمال الدين الأفغاني رأى أن الإسلام "دين مرن" يتماشى مع الزمان والمكان ويتغير بتغير الظروف ودين أبدي، وأكد على مبدأ "الاجتهاد" (وهو الحكم على الأمور باستقلاليته)، حيث رأى أن المذهب الحنفى فتح باب "الاجتهاد" بعد القرن الثاني عشر، وأن التمسك الأعمى باللوائح البالية أدى إلى ضعف الإسلام، ودعا إلى النهوض بالإسلام وفقاً "للقرآن الكريم" و "الحديث النبوى" وبلاستعانة أيضاً بالعلوم ومبدأ "الاجتهاد"، وذلك لمواكبة الإسلام للعصر. ورأى الأفغاني أن الكثير من "البدع" ظهرت في الإسلام منذ القرون الوسطى، وينبغى تنقية وصفاء الإيمان الدينى للمسلمين، لكن ذلك لا يعنى اعتبار التعاليم الإسلامية للأسلاف نماذج ثابتة غير متغيرة. وقال الأفغانى : "إن الزمن لا يتوقف، وينبغى علي المسلمين اعتبار هذا الأمر مبدأ يثرى مذهبهم الدينى بالنشاط والحيوية، وينبغى على الأنظمة السياسية والمثاليات الاجتماعية والسلوكيات الذكية أن تتغير مع تغير العصر، وينبغى على المسلمين تقييم الأشياء ذات الفائدة وقبولها ونبد الأشياء المقرزة^(١٠)". ودعا الأفغاني إلى ضرورة اقتباس الأشياء المفيدة من تكنولوجيا العلوم للغرب من أجل تعزيز قوة العالم الإسلامى، ومقاومة الغزو الإمبريالى والاستعمارى للغرب، ورأى "أن السبيل الوحيدة للتخلص من سيطرة الإدارة

الأوربية تكمن في دراسة أساليب الغرب والحصول على آرائهم العملية واستيعاب تكنولوجيا الغرب، ومن ثم تعزيز القوة الذاتية، وذلك من أجل حماية العالم الإسلامي^(١١). ورغم أن تعاليم الأفغاني كانت مقصورة على زمنه، فإنها تركت عوامل إيجابية جديدة في ظل تعاليم الشريعة القديمة، وساعدت على ظهور الحداثة الإسلامية المعاصرة.

أما الشيخ محمد عبده، فقد سبق أن تتلمذ علي يد الأفغاني في جامعة الأزهر المصرية، وقد تأثر محمد عبده بأفكار الأفغاني، ثم أصبح محمد عبده فيما بعد أشهر عالم تربيوى للدين الإسلامي بجامعة الأزهر وعين مفتيًا لجمهورية مصر العربية (المستول عن شرح الشريعة الإسلامية)، وكان أيضًا رئيس تحرير جريدة "الفجر" (استمرت منذ عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٣٥)، وأعلن أفكاره عن إصلاح الدين، وأطلق عليه "أبو الحداثة الإسلامية"^(١٢). وتتمثل دعوات الإصلاح السياسي للشيخ محمد عبده كالتالي : ضرورة البحث عن تعاليم مكافئة للأفكار الحديثة من "القرآن الكريم" و"الحديث" النبوي " على أساس الحفاظ على نقاء الإسلام، فمن الضروري أن يتسنى للمذاهب الدينية والمجتمع الإسلامى مواكبة متطلبات العصر، وطالب محمد عبده بإلغاء ظاهرة تقديس الأولياء الصالحين والأضرحة ونظام تعدد الزوجات ونظام تربية العبيد وغيرها من العادات التقليدية غير المستحبة، كما طالب باهتمام الكتب الدينية الجديدة بتقديم تفاسير جديدة للأحكام والقوانين الموجودة فى "القرآن الكريم" و"الحديث" النبوي، فمن الضروري إعادة النظر في تعاليم المذاهب الأربعة الكبرى للشريعة واستخدام صوت العقل في الحكم على الحقيقة والباطل، وبالتالي تتطور الأفكار والتعاليم الجديدة المواكبة لتطور العصر. وأكد الشيخ محمد عبده أيضًا على ضرورة مزج العلوم والثقافة الأوربية الحديثة بالأفكار الأساسية في

الإسلام، حتى يستطيع الإسلام مواكبة تطور المجتمعات الحديثة. ويرى أنه إذا أردنا تحقيق هذه الدعوى، فسنحتاج أولاً إلى تسوية الخلاف بين الدين والعلوم وبين الدين والعقل، وينبغي أن نحل شريعة وقواعد جديدة للإسلام تفيد المجتمع محل الشريعة والقواعد الإسلامية القديمة التي مر عليها الزمن، وينبغي إعمال العقل في حالة حدوث خلاف بين الشريعة والقواعد الظاهرة من ناحية والعقل من ناحية أخرى.

يعتبر سعيد أحمدى خان عالماً تربوياً إسلامياً، ولد في أسرة أرستقراطية مسلمة بنودلهي، وعين قاضياً بإحدى المستعمرات وهو في العشرين من عمره، ثم حصل بعد ذلك علي لقب السير في بريطانيا، وقد نشر دعوته المعنية بإصلاح الدين والحداثة بين أوساط المسلمين. ورأى أن المسلمين يفتقرون إلى المعرفة الثقافية، وأفكارهم متحفظة وأفاهيم ضيقة، كما ينبغي اقتباس العناصر القيمة التي تساعد على نهضة الإسلام وتطور القوميات المسلمة، وذلك من خلال الاقتباس من الأفكار والعلوم الجديدة التي قدمها الغرب للعالم. ودعا الأحمدي بقوة إلى ضرورة تقديم شرح وتفسير جديدين لمجموعة القوانين الإسلامية لتتماشى مع متطلبات المجتمعات المعاصرة. وجدير بالذكر أن الأحمدي خان فتح مجعاً للعلوم وترجم مؤلفات علمية وثقافية أجنبية، ثم أسس المجلة الإسلامية وتعرف باسم " أصحاب الإصلاح الأخلاقي ". وعارض التعاليم الدينية التي تتسم بضيق الأفق وتبعد عن روح العصر، ودعا إلى نشر التعاليم الدنيوية ودراسة الثقافة الأوروبية بين المسلمين، كما فتح معهد "الشرق البريطاني الأحمدي خان" محاولاً الاستعانة بالفكر التقليدي للإسلام وعلوم الغرب في تأهيل كوادر مسلمة جديدة. إن الدعوة إلى ضرورة إقامة علاقات تعاون تناعمية مع الحكام المستعمرين الأوروبيين، تعتبر من أهم خصائص أفعال وأقوال الحداثة

الإسلامية لدى الأحمدي خان، كما اعتبرها من الشروط الأولية لنهضة الإسلام. والحقيقة أنه دعا إلى دمج ثقافة الشرق بالغرب وشجع على اتخاذ مواقف فعلية وعلمية. والواقع أن أفكار الأحمدي خان والتي تبلور في "اعتبار الإسلام هو الجوهر مع الاستعانة بعلوم الغرب" تمثل بدرجة محددة أفكار الحداثة القومية لدى المتقنين الإسلاميين الذين تلقوا تعليمهم في الغرب. إن إجراءات الإصلاح لمذاهب الحداثة الإسلامية تتبلور بشكل أساسي في ثلاثة جوانب نذكرها كالتالي:

أولاً: على صعيد الأنظمة الدينية، الدعوة إلى إجراء تعديلات على الشريعة، والتأكيد على عدم التقيد بتعاليم مذاهب الشريعة الإسلامية الأربعة الكبرى أثناء هذه التعديلات. والواقع أن هذه الدعوة كانت ذات مغزى إيجابي على تطور المجتمع الإسلامي.

ثانياً: علي صعيد التعليم الثقافي، الدعوة إلى إصلاح التعليم الديني للإسلام، والتأكيد على ضرورة دراسة العلوم الحديثة وتاريخ العالم وتاريخ تطور الثقافة الأوروبية، فضلاً عن دراسة الكتب المقدسة في الإسلام.

ثالثاً: على صعيد الأنشطة الاجتماعية، إقامة بعض المجموعات العلمية والدينية الجديدة لتشجيع الإصلاح الديني وحركات الحداثة في العالم الإسلامي.

والواقع أن قوة الحداثة الإسلامية لا تزال محدودة للغاية مقارنة بنفوذ القوى التقليدية للإسلام التي تتسم بالقوة. وقد اتخذت مذاهب الحداثة الإسلامية موقف الوسيط أثناء تعاملها مع مشكلات الواقع وممارستها للإصلاح الديني، بمعنى أنها اعتبرت أن الربط بين الدين والعلوم من أهم أهداف الإصلاح على أساس حماية التقاليد الإسلامية، فهم يعلنون من ناحية أن الله خالق

مخلوقات الكون، ومن ناحية أخرى يشجعون المسلمين على البحث في أسرار الطبيعة، ومن ثم إدراك قدرات الله. معتبرين أن الدين " صديق مرشد " للعلم. إن تاريخ المساواة في الحداثة الإسلامية محدود الظروف، مما جعل الحداثة الإسلامية غير قادرة على إجراء إصلاح ديني بالمعنى الحقيقي على صعيد تاريخ تطور الإسلام، لكن لا تزال تلعب دورًا إيجابيًا محدودًا تجاه تشجيع دول الشرق الأوسط على الاندماج مع المجتمعات المعاصرة، كما أنها تؤثر أيضًا تأثيرًا مهمًا على تطور مجتمع الشرق الأوسط في الأيام القادمة.

الفصل الثالث

تقاليد الحداثة فى دول الشرق الأوسط العلمانية

بعد القرن التاسع عشر وجدنا أن معظم مناطق الشرق الأوسط إما كانت مستعمرات أو كانت موطئ نفوذ القوى الأوروبية. ووجدنا أن تدهور القوميات أثار قلق الرجال القوميين، حيث بدأ بعض الرجال الحكماء بالبحث عن سبيل لإنقاذ الدول. وفي ظل هذه الأحداث ظهر التوجه العلماني تدريجياً، وفي هذا الشأن نذكر أن لا شيء أعظم تأثيراً من النظام الحكم العلماني الذي أقامه كمال أتاتورك في تركيا والذي يفصل الدين عن السياسة.

أولاً: سياسة فصل الدين عن السياسة لكمال أتاتورك وأهميتها الكبيرة

بدأ نفوذ الدولة العثمانية التي امتدت أراضي إمبراطوريتها إلى قارة أوروبا وآسيا وأفريقيا في أوج فترات ازدهارها في التدهور، حيث أصبحت بعد ذلك رجلاً أوروبا المريض. وخلال الحرب العالمية الأولى خاض الجيش العثماني معارك عديدة وانهمز فيها تباعاً، حيث خسرت هذه الدولة كل مستعمراتها لتصب في النهاية في يد القوى الأوروبية. لكن كمال أتاتورك رفع راية التحرير الوطني، حيث حصل على الدعم القومي ليطرد قوات الغزو الأجنبي من تركيا وفي النهاية من خلال خوض سنوات عديدة من المعارك الدامية. ويرى الرجال القوميون في تركيا أن أسباب تدهور

الإمبراطورية العثمانية وهزيمتها تتبلور أولاً في الحكم الملكي الإقطاعي الديكتاتوري الذي اتسم بالفساد، ثانيًا: بسبب النظام السياسي المتخالف الذي جمع بين الدين والسياسة، لذلك ألغيت الملكية وتأسست الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣. ورأي كمال أتاتورك أن القيام بمسيرة التحديث تعتبر الحل لتغيير الأوضاع المتدهورة في تركيا وإعادتها للقوة المزدهرة التركية، ولأن القوى التقليدية الدينية المحافظة أصبحت بالفعل عقبة وحاجزًا أمام هذا الحل، فكان ينبغي اتخاذ إجراءات لتسوية هذه المشكلة من جذورها. وقال كمال أتاتورك: "إذا اطلعنا على كتب التاريخ التي نتحدث عن تركيا، فسوف نكتشف أن جميع الجرائم التي أفسدت قوميتنا واستعبدت أركانها تحت ستار الدين" ^(١٣). وفي مارس عام ١٩٢٤ أجاز البرلمان الوطني التركي قرار إلغاء نظام الخلافة، ونفي الخليفة عبد الله المجيد إلى الخارج. وقد أثار هذا التصرف ردود فعل كبيرة، حيث قامت المجموعات الدينية والقوي المحافظة داخل تركيا بأعمال احتجاجية بمختلف أنواعها لمعارضتها الشديدة لإلغاء نظام الخلافة. وفي هذا الشأن حدث جدال في أوساط الرأي العام التركي حيث قال البعض: إن تركيا يمكن أن تمتلك قوة مؤثرة خاصة على مسلمي العالم في ظل وجود نظام الخلافة، لدرجة أن إحدى الصحف الصادرة في إسطنبول اتهمت كمال أتاتورك عندما علقت على مسألة إلغاء نظام الخلافة قائلة: "إنه بحديثك عن موضوع إلغاء نظام الخلافة، فسوف يواريك الثرى "وبالتالي" فإن تطبيق هذا الأمر سيعتبر كارثة لمسلمي العالم" ^(١٤). وفي هذا الشأن احتج أيضًا رجال الدين والمسلمون في كثير من الدول الإسلامية تباعًا على إلغاء كمال أتاتورك لنظام الخلافة، وإتهامه بأنه "خائن للدين".

ومع انطلاق حركة فصل الدين عن السياسة ألغت حكومة كمال أتاتورك التركية هيئة شئون الشريعة الإسلامية والهيئة العقارية للكنائس، حيث ألغي القانون الجديد الذى صدر في أكتوبر عام ١٩٢٤، القوانين الإسلامية التقليدية. وشهد عام ١٩٢٨، إجراء تعديلات على الدستور، حيث شطب رسميًا على فقرة " أن الإسلام يعتبر دين الدولة التركية" وطرح كمال أتاتورك ستة مبادئ سياسية، وهى الجمهورية، القومية، الرأسمالية الوطنية، المساواة، النزعة الإصلاحية والعلمانية، حيث اعتبرت هذه المبادئ سياسة تركيا الأساسية، وهكذا انتهى كمال أتاتورك من مهام فصل الدولة عن الكنائس وفصل الدين عن السياسة.

إن حركة فصل الدين عن السياسة لكمال أتاتورك عكست أيضًا تغير أسلوب الحياة التقليدية للمسلمين. نذكر علي سبيل المثال أن التقويم الميلادى المستخدم دوليًا حل محل التقويم الإسلامى في تركيا وتغير يوم الراحة ليصبح يوم الأحد بدلًا من يوم الجمعة، خاصة أن هذه الحركة أطاحت بالتقاليد الإسلامية التى كبلت المرأة، حيث سمحت للمرأة بالخروج من المنزل والمشاركة في سوق العمل، وشجعت علي تخلص المرأة من ارتداء العباءة السوداء، وطبقت نظام الزوجة الواحدة. والواقع أن مجموعة الإجراءات الإصلاحية السابق ذكرها أطاحت بمكانة قوى الإقطاع وقواعد الشريعة الإسلامية في المجتمع التركى.

ورغم أن كمال أتاتورك أكد للمرة الثالثة أنه مسلم يؤمن بالله، ويشجع حركة فصل الدين عن السياسة، ولم يطالب الأتراك بالتخلي عن العقائد التقليدية للدين، حيث كان هدفه الوحيد يتمثل في توجيه الدولة نحو مسيرة التحديث، لتصبح القومية التركية على طريق النهضة، فقد ظهرت مواجهات حادة بين أفكار الحداثة لكمال أتاتورك والأيدولوجية الإسلامية.

فالإجراءات الإصلاحية التى قام بها أحدثت اهتزازًا ضخمًا فى الأوساط الدينية وبين المسلمين، حيث ظهرت موجات معارضة لهذه الإجراءات، لدرجة أننا شاهدنا اندلاع العديد من الانتفاضات المسلحة، مهددة بذلك المؤيدين بقوة لبرنامج التحديث، والواقع أن الإصلاحات العلمانية رأت النور بفضل اعتماد كمال أتاتورك على مساندة الجيش، حيث كانت لهذه الإصلاحات أهمية وتأثير قوى على تطور المجتمع التركى، وفتحت الطريق للتوجه التركى نحو مسيرة التحديث، وأزست الأسس من أجل أن تصبح تركيا فى المستقبل دولة متقدمة اقتصاديًا فى الشرق الأوسط.

ثانيًا: تأثير سياسة فصل الدين عن السياسة لكمال أتاتورك

إن مدى تأثير سياسة فصل الدين عن الدولة لكمال أتاتورك تجاوزت بكثير حدود الدولة، حيث امتدت إلى كافة الأرجاء بغرب آسيا وشمال أفريقيا. ففي ذلك الوقت كانت شعوب هذه المناطق بجميع أعراقها تبحث عن طريق جديد من أجل التخلص من الحكم الاستعماري للإمبريالية والنظام الإقطاعي الفاسد، كما استعانت بعض الطبقات الحاكمة بحركة فصل الدين عن السياسة فى تركيا لإضعاف التدخلات الدينية فى النظام الحاكم، لذلك انتشرت النزعة الكمالية التى تسعى نحو الحداثة ونهضة القوميات فى دول الغرب آسيا وشمال إفريقيا انتشارًا واسعًا للغاية، حيث أثرت على كل فئات المجتمع، خاصة أن تأثيرها على المثقفين والشباب والجيش كان الأكبر، معتبرين كمال أتاتورك مثالاً لهم من أجل النضال لنهضة القوميات، كما وافقوا على أن العلمانية تعتبر نظرية لتحقيق الشروط الأولية للحداثة. لذلك ظهر صراع حاد بين العلمانية والثيوقراطية.

وبعد صعود رضا شاه بهلوى، مؤسس الدولة الملكية للبهلوى عام ١٩٢٦، أقدم على تقليد كمال أتاتورك فى قيامه بمسيرة التحديث، ونذكر أن تطبيق

سياسة فصل الدين عن السياسة وإضعاف قوى الشيعة الإسلامية التي كانت دائماً تصارع الملك على السلطة، كانت من بين الإجراءات المهمة التي قام بها رضا شاه ليهلوى، حيث قام أولاً بفصل الدين عن القضاء وقيّد السلطة القضائية التي يسيطر عليها الأئمة واستغفلها، ووضع قانوناً مدنياً ليحل محل الشريعة الإسلامية التي تستند على " القرآن الكريم " و " الحديث النبوي ". كما دفع رضا شاه ليهلوى بقوة مشروع التعليم العلماني، وأقام مدارس حديثة بمختلف مستوياتها، وغير بشكل كامل الأوضاع التي كان يسيطر فيها الدين على التعليم، وقام بحملة إضفاء النمط الغربي على الملابس وإلغاء القيود على المرأة، وعزز نفوذ أجهزة السلطة الحاكمة بمختلف مستوياتها، وحظر مشاركة رجال الدين في السياسة. والواقع أن تحديات السياسة العلمانية لرضا شاه ليهلوى المباشرة للدين أثارت احتجاجات الشيعة الإسلامية والتي اتسمت بالقوة.

وتعتبر مصر من أوائل المناطق في غرب آسيا وشمال أفريقيا التي تعرضت لغزو الاستعمار الأوروبي، ثم ظهرت بعد ذلك في مصر التيارات الفكرية المقلدة لحضارة الغرب. ففي بداية القرن التاسع عشر قام النظام الحاكم لمحمد علي بحركة إصلاحات لبعض الوقت، لكن تصور محمد علي لدولة غنية وجيش قوى انتهى بالفشل لوجود الكثير من الأسباب التاريخية والاجتماعية المعقدة. ورغم أن الجذور التقليدية للإسلام في مصر عميقة آنذاك، فإنها تعرضت إلى هجوم شديد. نذكر على سبيل المثال المطالبة بتطبيق التعليم الحديث وتقيد المشاركة الدينية في التعليم، المطالبة بإلغاء اعتبار الكتب المقدسة الإسلامية مرجعاً أساسياً للقانون وإلغاء المحاكم الدينية وحظر تدخل الدين في المجتمع، والمطالبة بتحرير المرأة وتطبيق نظام الزوجة الواحدة، ووصل الأمر إلى درجة المطالبة بقبول النظام

السياسي للغرب، ودراسة الثقافة والتكنولوجيا الغربية، والقبول ببعض أساليب الحياة في الغرب. وقد انتهزت أيضا الأسرة الملكية الإقطاعية في مصر هذه الفرصة وعززت العلمانية في النظام الحاكم مضعفة بذلك القوى الدينية. وجدير بالذكر أن تيارات الفكر العلماني في مصر تعرضت لمعارضة القوى التقليدية الإسلامية. ففي عام ١٩٢٨، ظهر تنظيم ديني بزعامة حسن البنا (حيث كان مدرسا آنذاك يبلغ من العمر واحداً وعشرين عاماً)، أطلق عليه "جماعة الإخوان المسلمين"، حيث قامت هذه الجماعة بالنضال من أجل معارضة العلمانية وعملت على نهضة الإسلام، ولم يمر وقت طويل حتى أقامت جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها منظمة للأمة الإسلامية أجهزة فرعية في الكثير من الدول العربية. وقد اعتبر العلماء الذين درسوا القضايا الإسلامية المعاصرة أن ظهور جماعة الإخوان المسلمين من عيوب حركة النهضة الإسلامية المعاصرة.

وبالنسبة إلى أفغانستان طبقت أيضاً العلمانية، وقامت بحركة الإصلاح المعاصر. ففي عام ١٩١٩، ورث أمان الله خان المنصب الملكي، وهو يعتبر ملكاً متفتحاً ذا أفكار إصلاحية، وكان يحضّر لإجراء إصلاحات شاملة في أفغانستان. والواقع أن الانتصارات التي حققها الثورة الديمقراطية الوطنية لكمال أتاتورك والإنجازات التي حققها تركيا على طريق العلمانية والتحديث وإنجازات الإصلاح التي طبقها الملك الإيراني، عززت أكثر الثقة في تيار الإصلاح الأفغاني، لذلك ظهرت حركة الإصلاح التي سميت " بتيار أفغانستان الشبابي"، وتتبلور أهم أهدافها في نقطتين : الأولى تتمثل في تحول الدول الإقطاعية التقليدية إلى دول ملكية دستورية حديثة، والثانية تتمثل في إضعاف تدخل الدين في السياسة والمجتمع والثقافة والتعليم. وجدير بالذكر أن أهم إجراءات ومطالب الإصلاح لتيار أفغانستان الشبابي

تتمثل في إقامة نظام قضائي علماني، تطبيق أفغانستان لقانون جنائي ومدني وتجاري وعلماني، أن تحل المحكمة العلمانية محل المحكمة الدينية، إقامة نظام تعليم حديث علماني، تطبيق الحكومة سياسة فصل الدين عن التعليم، وإجراء إصلاحات على الحياة التقليدية للمسلمين وعاداتهم، وفي هذا الشأن نذكر على سبيل المثال إلغاء النصوص المعنية بارتداء المرأة للعباءة السوداء والحجاب، وتطبيق قانون الزواج المعنى بنظام الزوجة الواحدة، وتغيير إجازة الراحة من يوم الجمعة إلى يوم الأحد، ومطالبة مسئولى الحكومة بضرورة ارتداء الملابس الأجنبية، وتحريم ارتداء قبعة الفراء التقليدية والقبعة أو الإيشارب. وهكذا رأينا أن حركات الإصلاح العلمانية والمعاصرة أضعفت كثيرًا المكانة التقليدية للإسلام ومصالح الكنائس، مما دعا الأئمة المسلمين وأمراء القبائل وأصحاب الأراضي إلى الاتحاد معًا، حيث قاموا بانقفاضة معارضة لهذا الإصلاح، ففي الفترة من مارس عام ١٩٢٤ حتى يناير عام ١٩٢٥ شهدت أفغانستان اندلاع تمرد مسلح معارض للإصلاح في منطقة خوست في منطقة جنوب شرق أفغانستان، وفي عام ١٩٢٨، شن مسلحون بقبيلة وزير بشرق أفغانستان لانتفاضة كبرى مناهضة للإصلاح، حيث قام المتمردون بالهجوم على مدينة جلال آباد ذات الموقع الإستراتيجي المهم في شرق أفغانستان، لكن القوات المسلحة الأفغانية قمعت هؤلاء المتمردين.

أما بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية فتعتبر دولة تطبق نظامًا يجمع بين الدين والسياسة، كما شهدت الصراع بين الأسرة المالكة والقوى الإسلامية التقليدية، وقد استمدت المملكة العربية السعودية قوتها من اتحاد القوى المسلحة لعشيرة آل سعود، وقوى التيار الوهابي (تابعة لتيار السنة)، فالنظيم المسلح الذى يسمى بـ "إخوان التوحيد" (جماعة إخوان تعبد الإله

الواحد) تعتبر القوة الرئيسية التي أخضعت بها قبيلة آل سعود القبائل الأخرى. وقد تحققت وحدة عرب آل سعود من حيث الأساس بعد الاستيلاء على الحجاز عام ١٩٢٥. وفي ذلك الوقت ظهرت خلافات على وضع النظام السياسي، وفي هذا الشأن دعا التيار الذي تنزعه عشيرة آل سعود إلى إقامة نظام حكم مركزي يهيمن عليه الملك، واتباع سياسة التسامح على الصعيد الديني. أما بالنسبة إلى التيار الذي يمثل الإخوان فدعا إلى إقامة نظام نيوقراطي يهيمن عليه المذهب الوهابي، كما وافق على تطبيق نظام فصل السلطات في القبائل، معارضا الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الحديثة التي ينشرها الكفار الأجانب. فعندما استعد عبد العزيز الحاكم الجديد للسعودية لاستخدام أجهزة التكنولوجيا الحديثة (مثل السيارات، التليفون اللاسلكي وغيرها من الأجهزة) باعتبارها أداة تستعين بها السلطة المركزية قبول بمعارضة الإخوان وبعض زعماء القبائل، وحينذاك أجاب عبد العزيز قائلا إن المعدات والأسلحة التي يستخدمها الإخوان هي من اختراع وصنع الكفار الأجانب، فإذا قام الإخوان بتكميرها، فلن يستخدم الأشياء القادمة من الغرب. وبالطبع لم يتخل الإخوان عما يمتلكه من الأسلحة الحديثة. ورأينا بعد ذلك أن السيارة حلت محل الجمال تدريجيا، كما أقيمت منشآت للإتصالات في العاصمة والمناطق الأخرى. وقد استمر وقوع الاشتباكات المسلحة بين عشيرة آل سعود والإخوان دون انقطاع منذ عام ١٩٢٧، وقد حظيت الإخوان بمساندة بعض القبائل لتتدخل بعد ذلك حرب أهلية واسعة النطاق. والواقع أن التيار المتفتح الذي حاول مواكبة توجهات تطور المجتمع انتصر في النهاية على تيار المحافظين. وفي عام ١٩٣٢، أعلن رسميا تأسيس المملكة العربية السعودية، حيث أصبح عبد العزيز ملكا ملوك السعودية، ثم وافق بعد ذلك علي تولى منصب الزعيم الديني للمذهب الوهابي، وشكل نظاما سياسيا يهيمن عليه الملك ويدمج الدين بالسياسة.

الفصل الرابع

القومية العربية والاشتراكية والإسلام

بعد الحرب العالمية الثانية اجتاحت حركات التحرير الوطني العربي منطقة الشرق الأوسط، مؤكدة أن إجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والقيام بمسيرة التحديث أصبحت من أهم مهامها، فضلاً عما اتسمت به من خصائص أساسية تمثلت في مناهضة الإمبريالية سعيًا وراء تحقيق الاستقلال الوطني. نذكر على سبيل المثال أن كل من عبد الناصر في مصر وحزب البعث العربي في العراق وسوريا وأبورقية بتونس وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، والقذافي بليبيا اقترحوا جميعًا مسألة تحديث الدولة وتطبيق إما الاشتراكية العربية أو الاشتراكية الإسلامية. وكان من المحتم أن نتطرق إلى مسألة تحديث الدول العربية وإلى مكانة الدين في الدولة والمجتمع ومصالح القوى الدينية نظرًا للظروف الخاصة لمعظم هذه الشعوب والتي تتمثل في اعتناقهم للدين الإسلامي.

أولاً: الخلاف والصراع بين القومية العربية والأصولية الإسلامية

إن مفهوم الأصولية يرجع في بداياته إلى طرح بعض المجموعات المسيحية الأمريكية الدعوة إلى وجود سلسلة من التيارات المغايرة لمعارضة مسيرة التحديث، وذلك في القرن التاسع عشر. ثم أصبحت معروفة بعد ذلك بأنها حركات دينية مناهضة بشدة للحداثة والعلمانية سواء كانت هذه الحركة

في الغرب أو الشرق، وهي تختلف عن الحركات الارتدادية على الصعيد السياسي.

إن الاختلاف بين حركات التحرير الوطني العربي بعد الحرب ونظيرتها قبل الحرب تتمثل في أنها كانت تعارض النظام الحاكم الملكي المتواطئ مع القوى الأجنبية، وفي الوقت نفسه تقوم بكفاحها المناهض للإمبريالية والاستعمار. وبعد تحقيق الاستقلال الوطني أخذ نصل الحرية والنضال للقوميين العرب بتوجه تدريجيًا نحو النظام الإقطاعي للدولة نفسها ومجموعات القوى التقليدية، حيث اتخذت القوميات العربية - بعد سيطرتها على السلطة السياسية - إجراءات لترسيخ النظام الحاكم الوليد، وفضلاً عن ذلك فقد طرحت أيضاً وضع منهج سياسي لدولة الحداثة. وكان من الضروري إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية من أجل تحقيق مسيرة الحداثة في الدول. وفي ظل هذه الأحداث وقع أيضاً صراع بين هذه الثورة الوطنية الديمقراطية الشاملة من ناحية ونظام المجتمع الإسلامي والأيدولوجيات والأصولية الإسلامية التي تتمسك جميعها بالتقاليد من ناحية أخرى، فكفاح ونضال هذين الجانبين تحولاً تدريجيًا إلى صراع بين العلمانية والنيو قراطية.

وشهد عام ١٩٤٧، تأسيس حزب البعث العربي في سوريا، والذي يعتبر حزب الأمة العربية، وله مؤسسات فرعية في دول أخرى. وجدير بالذكر أن حزب البعث العربي طرح الدعوة إلى الإصلاح الراديكالي على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، معتبراً أن طريق التحديث هو الطريق الوحيد القادر على تحقيق التحرير الكامل للقوميات العربية. وجدير بالذكر أن أقوى دعوات هذا الحزب تتمثل في المطالبة بإلغاء المكانة الجليلة للإسلام في الدول العربية، وتطبيق النظام السياسي العلماني الذي يفصل الدين عن

السياسة. وصرح الأمين العام لهذا الحزب، أن الإسلام ليس القوة التي حررت الدول العربية وأحييت القوميات العربية، إنما تتمثل هذه القوة في القومية العربية. والواقع أن العلمانية القوية لحزب البعث العربي ومفهوم الحداثة أثرا تأثيرا كبيرا على سوريا والعراق، خاصة أن تأثيرهما كان هو الأقوى على المثقفين وجنود التيارات الشبابية القوية. ففي شهرى فبراير ومارس من عام ١٩٦٣، شاهدنا تعاوناً بين حزب البعث السورى والعراقى من ناحية ومجموعة الضباط من ناحية أخرى، حيث قاموا بالتتابع بانقلاب عسكرى للاستيلاء على السلطة (سبق أن تعرض النظام الحاكم لحزب البعث العربى في العراق إلى نكسة)، وأقاموا نظام حكم علماني، وحظروا تدخل الدين في السياسة، كما بدأوا في تطبيق برنامج التحديث.

أما بالنسبة إلى "تنظيم الضباط الأحرار" بزعماء عبد الناصر، فقد قام هذا التنظيم بانقلاب عسكرى في يوليو عام ١٩٥٢، مطيحاً بالأسرة الملكية لفاروق، وفي ظل هذا الانقلاب شاهدنا تعاوناً بين جماعة الإخوان المسلمين الإسلامية ومجموعة الضباط الأحرار، حيث شاركوا في الانقلاب ضد الملك، لكن الخلافات ظهرت بينهما بعد الانقلاب على صعيد مسألة تولى السلطة وطريق التنمية في المستقبل. ورغم أن عبد الناصر صرح بأن الإسلام دين تقدمى مؤكداً على حق الحياة وحق الحرية للبشر، وعلى أن مبدأ " الجزاء والعقاب " في الدين يعطي إلى كل إنسان " فرصاً متساوية "، حيث قال عبد الناصر: " إن المعايير الأخلاقية للإسلام في صالح القومية العربية، كما أنها في صالح أيضاً الإنسانية الاشتراكية " حيث استعين بالدين في خدمة الثورة المصرية، لتقليل العقبات أمام النظام الحاكم للسلطة السياسية الجديدة، وقد وقعت خلافات جذرية بين القومية العلمانية ومجموعة المذاهب الشيوعية حول مسألة نظام الحكم وخلافات جذرية حول مسألة مكانة

الدين في الدولة والمجتمع وغيرها من القضايا. وهكذا أصبح رفقاء السلاح في الماضي المتمثلون في جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم الضباط الأحرار عدوين متعارضين بشدة بين عشية وضحاها. فقد رأى عبد الناصر أن القومية العربية تعتبر روح الثورة العربية، وأن أية مسألة متعلقة بتقديم القوميات العربية ستخفق في عملها دون أن تحقق إنجازاً إذا بعدت عن القومية العربية. وبذلك وقع صراع بين مثالية جماعة الإخوان المسلمين الذين حاولوا إقامة دولة ثيوقراطية على أسس المبادئ الإسلامية من ناحية، ومفاهيم العلمانية للضباط الشباب في مصر من ناحية أخرى، فقد رفضت جماعة الإخوان المسلمين المشاركة في نظام الحكم الجديد وانتقدوا الصفات العلمانية في نظام الحكم الجديد. وفي أكتوبر عام ١٩٥٤، استغل عبد الناصر حادثة محاولة اغتيال أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين له في حظر هذه الجماعة، كما زج بأكثر من عشرين ألف فرد من الجماعة في السجون، وبالتالي أصبح هناك احتقان بين الجماعة الإسلامية وعبد الناصر.

وبالنسبة إلى الشعب التونسي فقد نال الاستقلال عام ١٩٥٦، من خلال نضال امتد فترة طويلة من الزمن بزعامة الحبيب بورقيبة زعيم " حزب الدستور الجديد". وجدير بالذكر أن بورقيبة يعتبر أحد الرجال القوميين الأقوياء وأحد العرب الذين تأثروا بأفكار القومية العربية، ورغم أنه مسلم فإنه علماني متشدد. وبعد استقلال تونس واصل بورقيبة تمسكه بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية، فمن ناحية عمل على تصفية بقايا الاستعمار، ومن ناحية أخرى قام بنضال ضد الإقطاع لإلغاء النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري، كما طبق بصرامة شديدة سياسة فصل الدين عن السياسة، وحظر على رجال الدين المشاركة في السياسة، كما وضعهم تحت إدارة الدولة،

ومهد الطريق من أجل تحقيق مسيرة التحديث. وكان بورقيبة مكروها من جانب الأصوليين الإسلاميين.

أما بالنسبة إلى الشعب الجزائري فقام بنضال مسلح استمر ثمانية أعوام تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، حيث اضطرت فرنسا إلى الانسحاب من الجزائر في شهر يوليو من عام ١٩٦٢. والواقع أن علماء ورجال الدين الإسلامي شاركوا في صفوف حركات التحرير الوطني في ظل كفاحهم المناهض للحكم الاستعماري في البدايات، حيث شكلوا " مجلس الحكماء الإسلامي "، وكان يعتبر هذا التنظيم القوة الداعمة لحركة التحرير الوطني لفترة من الوقت، كما شارك بعضهم فيما بعد في جبهة التحرير الوطني. أما الجناح اليساري للقومية العربية فقد سيطر على مركز السلطة في ظل وجود جبهة التحرير الوطني، حيث كانوا مؤمنين بأن السلطة السياسية تتبع من فوهة البندقية، ولا تتمثل في أي قوة أخرى. وبعد حصولهم على الحكم، استلمت جبهة التحرير الوطني إدارة جهاز السلطة السياسية للاستعمار الفرنسي، مؤسسة دولة جديدة على أطلال المستعمرة الجزائرية، وإضعة أيضا برنامجا للتنمية معنيا بتحقيق مسيرة التحديث، كما عاملت الشخصيات الدينية ببرود.

ثانياً: الحركات الاشتراكية العربية تهز المكانة التقليدية للإسلام

بعد استقلال الدول العربية كرسست الجهود لإقامة دول حديثة من أجل التخلص من الأوضاع المتدهورة للفقر. وفي هذا الشأن اختار بعض الزعماء العرب ذوى الأفكار الراديكالية طريق التنمية للاشتراكية العربية، محاولين الإسراع من مسيرة التحديث، وإقامة مجتمع عادل غير رأسمالي. ونذكر أن سوريا، العراق، مصر، السودان، تونس، الجزائر وليبيا وغيرها تعتبر من الدول التي أعلنت تطبيقها " للاشتراكية " تباعاً.

ورغم أن الاشتراكية في منطقة الشرق الأوسط تعتبر ثورة اجتماعية فهي لا تتضمن معنى الاشتراكية العلمية، فإنها في المقابل تعتبر تغييراً اشتراكياً يطرأ على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من النواحي. ونذكر أن التغييرات الاشتراكية اهتمت بمكانة الدين في الحياة السياسية للبلاد وتأثيره على حياة المسلمين. والواقع أن الإصلاحات التي أجرتها الدول التي طبقت الاشتراكية والتي تتمثل في نظام الحزب الواحد والتأميم والتعاونيات وإصلاح نظام التعليم - قد اهتمت بالقضايا الدينية. وجدير بالذكر أن إحدى العلامات المهمة للاشتراكية التي تمارس في الدول العربية تتمثل في العلمانية الشاملة إلى حد ما، ورغم أنها مقرونة على التوالي بالاشتراكية العربية والاشتراكية الإسلامية والاشتراكية الديمقراطية، فإنهم بلا استثناء سيطروا جميعاً على الدين تحت إدارة الحكومة. وأفضل مثال نموذجي على هذا يتمثل في الاشتراكية الإسلامية التي مارسها معمر القذافي. ورغم أن القذافي صرح : بأن " اشتراكيّتنا هي الاشتراكية الإسلامية، وهي الاشتراكية التي تؤمن بالدين الحنيف، نبتت جنورها في ظل تراث وعقائد شعبنا^(١٥)". لكن الشعارات التي طرحها القذافي " نرجع السلطة جميعها إلى يد الشعب ! " ولا تتمثل في " إرجاع السلطة إلى رب العالمين، " فهناك فارق شاسع كبير بينها وبين التفويض الإلهي للسلطة الملكية. والواقع أن القذافي وضع قيوداً صارمة على السلطة الدينية في ظل نظرية " إرجاع السلطة إلى الشعب "، مطالباً أن نشاط الشيوخ (زعماء الدين) ورجال الدين الآخرين يقتصر فقط على الشعارات الدينية، ولم يسمح لهم مطلقاً بالتدخل في السياسة، حيث أصبحوا موظفين يتقاضون راتبهم من الدولة. إن الاشتراكية الإسلامية للقذافي لم تهض بالإسلام، وعلاوة على ذلك فهي قيدت الأنشطة الدينية لتصبح داخل المساجد. لذلك اهتمت الأصولية الإسلامية في ليبيا القذافي بالتخلي عن تقاليد

الإسلام، كما أنها تعرضت إلى قمع قاس لا يعرف الرحمة على يد الحكومة الليبية، ففي ربيع عام ١٩٨٢ أعدم ثمانية أعضاء من "حزب التحرير الإسلامي"، وفي فبراير عام ١٩٨٧ شنق ستة أعضاء من حزب الله الليبي.

وفي تونس أعلن الرئيس بورقيبة رسميًا تطبيق الاشتراكية في المؤتمر التمثيلي السادس لحزب الدستور الجديد في أكتوبر عام ١٩٦٣، ويتمثل أحد أهداف هذه الاشتراكية في الرغبة نحو الإسراع من تحقيق مسيرة التحديث، ونذكر أن من أهم إجراءاتها هي تطبيق نظام الحزب الواحد علي الصعيد السياسي، والقيام بالتأميم والتصنيع والإصلاح الزراعي وحركة التعاونيات علي صعيد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم وجود هذه الإصلاحات، فإن الإنتاج الزراعي شهد انخفاضًا بدرجة كبيرة نظرًا لإجبار الفلاحين علي الانضمام إلي الاشتراكية، مما ترتب عليه فتور الناحية الإيجابية لإنتاجية معظم الفلاحين، مثيرًا بذلك استياء الفلاحين. كما فقد الدين مكانته في الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد بسبب الإصلاحات الاشتراكية خاصة بعد مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي التابعة للكنائس دون تعويضات، فتقريبًا فقدت الكنائس القاعدة الاقتصادية لأنشطتها، مثيرة بذلك الاستياء الشديد في الأوساط الدينية. وهكذا اعتبر الأصوليون الإسلاميون ثقافة الغرب وأفكاره التي أعلنها بورقيبة وبعض إجراءات "الفرجة" سلوكًا مناهضًا للإسلام. ولم يقف هؤلاء مكتوفي الأيدي أمام ما يحدث، فقد وجهوا اتهامات إلي الحكومة متمثلة في أنها مسئولة عن نشر "التعاليم الباطلة" وتدنيس الإسلام وغيرها من الاتهامات التي استخدمت في الدعاية المناهضة للحكومة بين أوساط الفلاحين. لكن حكومة بورقيبة حظرت تدخل الدين في السياسة بعد قمعها لانتفاضة الفلاحين، كما وضعت قيودًا علي الأنشطة الدينية لتقتصر علي المساجد والمعاهد الدينية، ومنعت إذاعتها في الإذاعة والتلفزيون، كما وضع رجال الدين تحت مراقبة صارمة من الجهات

الدينية التابعة للحكومة. وهكذا أخذ بورقيبة حذره في النهاية من عرقلة العناصر المتطرفة للأصوليين الإسلاميين للاشتراكية وبرنامج التحديث للذان كان يقودهما.

ويرى عبد الناصر أنه إذا أرادت مصر أن تتخلص سريعاً من أوضاع تدهور الفقر فليس أمامها سوى طريق التحديث، ونظرًا لأنها لا يمكنها أن تسير في طريق الرأسمالية لتحقيق هذا الهدف فليس أمامها سوى اختيار " الاشتراكية "، فبالاشتراكية وحدها تستطيع مصر إقامة مجتمع عادل. وجدير بالذكر أن أسلوب عبد الناصر الذي يعتبر زعيم القومية العربية وذا أفكار راديكالية كان مرنا تقريبًا بالنسبة إلي التطبيق الملموس للاشتراكيات العربية الأخرى. وقد استفاد عبد الناصر من الدروس عندما أقصي حزب البعث العربي الاشتراكي للأيديولوجية الإسلامية من المنهج السياسي في بدايته، وهو الأمر الذي عرض الاشتراكية إلي معارضة معظم المسلمين، ورغم أن عبد الناصر استعان بالدين في خدمة القومية العربية، فإنه في الحقيقة أضعف النفوذ الدينية في الحياة السياسية والاجتماعية، نذكر علي سبيل المثال أن التحالف الاشتراكي العربي الذي أسسه عبد الناصر أصبح حزب للشعب كله، انتشرت فروعه في محافظات الدولة، كما انتشرت التعاونيات الزراعية. لذلك رأينا أن موظفي الوحدة القاعدية في الحزب وكوادر التعاونيات أصبحوا من رجال السلطة الجدد والقوى المحلية الجديدة، حيث حلوا محل الثقة الجزئية للأئمة المسلمين عند السكان.

الفصل الخامس

تحديات حركة النهضة الإسلامية المعاصرة

إن النواة الرئيسية لحركة النهضة الإسلامية المعاصرة تتمثل في مطالبة الدولة بالأسلمة الشاملة للحياة السياسية والاجتماعية وغيرها من النواحي، وإقامة سلطة دينية أعلى من النظام السياسي وجهاز السلطة في الدولة واستعادة الحد الأقصى لنقاء المذاهب الأولية للإسلام الذى نص عليه " القرآن الكريم " و " الحديث النبوى " وضمان ذلك والعمل بالشرعية وإعادة بناء مجتمع يحترم بشدة تقاليد الإسلام.

أولاً: الجذور التاريخية للمجتمع الذى نهض فيه تيار الإسلام لفترة من الوقت: منذ السبعينيات، شاهدنا نمواً سريعاً وعنيفاً لحركة النهضة الإسلامية. وفي هذا الشأن نذكر أن الراديكالية والتقليدية والأصولية وغيرها من التنظيمات السياسية الإسلامية شكلت قوى عظمى تحت راية الإسلام، موجهة بذلك ضربة إلى النظام الحاكم العلماني في دول الشرق الأوسط، فنجاح "الثورة الإسلامية" للخمينى في إيران وأسلمة السودان وإعلان جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر للانتفاضة وغيرها من الأحداث المهمة شكلت "موجات صدامية" قوية، حيث لعبت دوراً فاعلاً على صعيد علي حركة النهضة الإسلامية، والواقع أن هناك علاقات وثيقة بين نهضة هذه الحركة لفترة من الوقت والظروف التاريخية للمجتمع وأوضاع التطور السياسي والاقتصادى في دول الشرق الأوسط.

جذور تاريخية: إن فكرة إحياء الإسلام قديمة قدم الأزل ومستمرة. وللعلم نذكر أن الإسلام ظهر في البداية في شبه الجزيرة العربية حيث: أرسى النبي محمد قواعده. ورأينا أنه تحت راية الإسلام لم تتوحد شبه الجزيرة العربية فحسب، إنما أقيمت إمبراطورية عربية وعثمانية امتدت أراضيها إلى قارة أوروبا وآسيا وأفريقيا في أوج فترات ازدهار الدولة العثمانية، حيث تركت أيضًا ثقافة إسلامية رائعة علي مر تاريخ تطور الحضارات البشرية. وقد اعتبر المسلمون هذه الفترة من التاريخ تراثًا تاريخيًا مخلصًا وذا كبرياء أبدى. وبالفعل ظهرت أفكار إحياء الدين بعد وفاة النبي محمد، ووفقًا لتعاليم الأفكار الإحيائية نذكر أن الله وعد بحتمية ظهور أحد رجال إحياء الدين إلي الدنيا كل مائة عام^(١١)، وهناك الكثير من رجال إحياء الدين علي مر التاريخ نذكر من بينهم علي سبيل المثال الأنصارى (ولد عام ١٠٥٨ وتوفي عام ١١١١)، ابن عربي (ولد عام ١١٦٥ وتوفي عام ١٢٤٠)، أحمد بن تيمية (ولد عام ١٢٦٣ وتوفي عام ١٣٢٢). وفي منتصف القرن الثامن عشر أسس ابن عبد الوهاب (ولد عام ١٧٠٣ وتوفي عام ١٧٩٢) للمذهب الوهابي، حيث اقترح إحياء الإسلام علي أسس "القرآن الكريم" و "الحديث النبوي" واتحد مع عشيرة لآل سعود وهي القوة الحقيقية المحلية عام ١٧٣٣، ليؤسسها فيما بعد الدولة التي تجمع بين الدين والسياسة، حيث امتد تأثيرها إلي منطقة شبه الجزيرة العربية بأكملها. وفي منتصف القرن التاسع عشر وأواخره ظهرت علي التوالي في شمال أفريقيا والسودان حركة سانوشيا وحركة المهدي، حيث أعلننا شعار النهوض بالإسلام، وقاومتا عدوان المبتعمرين الأجانب.

رغم أن حركة النهضة الإسلامية في مصر مختلفة حاليًا في نقاط كثيرة عن الحركات السابقة، فإن قوة هذه الحركة اليوم ترجع بدرجة كبيرة إلى تراكمات تاريخية لحركات إحياء الإسلام.

جذور سياسية: واصلت حركات التحرير الوطني في منطقة الشرق الأوسط امتدادها خلال نصف قرن تقريبًا بعد القرن العشرين، فقد نالت دول الشرق الأوسط بالتتابع استقلالها السياسي وأقامت أنظمة حاكمة قومية. والواقع أن بعض الدول في الشرق الأوسط أدرجت الكثير من العناصر السياسية والاقتصادية الغربية متأثرة بسياسة وثقافة الغرب أثناء قيامها بمسيرة التحديث (لذلك أطلق عليها بعض العلماء لقب " النموذج المحاكي للفرنجة " . وفي هذا السياق نذكر أن تركيا وإيران تعتبران من أهم الدول التي قامت بالتحديث علي غرار النموذج الغربي. وبعد الستينيات بدأت بعض دول الشرق الأوسط في القيام بالتحديث مستعينة بأساليب النماذج الغربية "للإشتراكية"، ونذكر أن مصر والجزائر. ليبيا، العراق وغيرها تعتبر من أهم دول الشرق الأوسط التي سارت في هذا الطريق، كما أن النموذج الاشتراكي الذي اتخذته هذه الدول متشابه للغاية، فيشمل هذا النموذج "الاشتراكية العربية" و " الاشتراكية الإسلامية"، كما يشمل أيضًا " اشتراكية حزب البعث ". بيد أن دول الشرق الأوسط كافة لم تستطع النجاح في تسوية سلسلة المشكلات التي تعرضت لها علي صعيد التطور السياسي والاقتصادي والمجتمعي بعد إقامة الدول القومية نظرًا لأنها لم تربط جيدًا بين النموذج الدخيل وواقع الدولة نفسها أثناء قيامها بمسيرة التحديث سواء كان علي غرار "النموذج الغربي" أم النموذج " الاشتراكي". وبالتالي وجدنا عودة لمسلمي الشرق الأوسط التقليديين الذين كان من السهل عليهم بالطبع الانضمام إلى تيار نهضة الإسلام، وذلك في مواجهة

فشل "النموذج الغربي" والأزمة الشديدة للنموذج "الاشتراكي". ففي نهاية السبعينيات رأينا أن إقامة الدولة الثيوقراطية الإيرانية لم تعتبر إعلاناً عن سقوط الأسرة الملكية للبهلوى وفشل "الثورة البيضاء" فحسب، إنما أعطت إشارة تنبيه بنهضة حركة النهضة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط.

جنور اجتماعية واقتصادية: إن تنامي مستوى التنمية الشاملة في دول الشرق الأوسط يرجع إلى الأوضاع المتدهورة التي سببها الحكم الاستعماري طويل الأمد، وإلى الحروب المعقدة والمتكررة لفترات عديدة والاضطرابات السياسية المستمرة اللتين ظهرتا في ظل اختيار نموذج التنمية، وأثناء تحول المجتمع من كونه مجتمعاً تقليدياً إلى مجتمع معاصر، فلا تزال معظم الدول تجرى تعديلات للتحول من الاقتصاد الواحد إلى نماذج التنمية المتعددة. وبوجه عام تواجه دول الشرق الأوسط سلسلة من الخلافات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة نذكرها كالآتي: إن سياسة فصل الدين عن السياسة التي انتهجتها النظم الوطنية الحاكمة قلصت من حقوق رجال الدين والمصالح المكتسبة للمجموعات الدينية، مما أثار استياء الأوساط الدينية لدرجة أنها دخلت في مواجهة مع الحكومات الحالية، إلى جانب ظهور الانحلال السياسي على مر التاريخ للكثير من الدول، أصبح الفساد والاختلاس أسلوبين شائعين، نذكر علي سبيل المثال أن العائلة المالكة للبهلوى أسغلت "صندوق النقد للبهلوى" في سلب ونهب الثروات والأموال لصالح العائلة المالكة، وحيث سيطر هذا الصندوق علي مائه وخمس شركات وسبعة عشر بنكاً وشركة تأمين مشاركة برأس المال، واحتكر السياحة، وسيطر علي أربعة وعشرين فندقاً فاخراً وغيره. كما رأينا أن الفارق بين الأغنياء والفقراء أصبح كبيراً، وكان تقسيم هذين الطبقتين في غاية الخطورة، ففي الوقت الذي كان يوجد فيه رجال أغنياء واسعو الثراء في كثير من الدول يبذرون أموالهم مثلما يذرى التراب، وجدنا

أن عامة الشعب الفقير تكافح بجهد ومشقة علي خط الفقر بين الحياه والموت، كما أن اتساع الفارق بين المدن والقرى أدى إلي ظهور مشكلة انقسام المجتمع إلي جزعين في شكل المدن المتقدمة نسبيا والقرى المتدهورة نسبيا. والواقع أن عدم التوازن في معدل الاقتصاد والغرق في الديون أصبحا من العوائق الصعبة أمام تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، حيث أصبح المجتمع يشهد اضطرابات أكثر نظراً لأن الشركات كانت تعمل بأقل من قدرتها، وبسبب زيادة الشعب المتعطل بصورة حادة. وكان نتيجة ذلك هو توجه الكثير من المسلمين للدين بحثاً عن مخرج لهذه المشكلات.

إن تطور الصراع العربي الإسرائيلي أثر تأثيراً محدوداً علي حركة النهضة الإسلامية. فالدول العربية لم تستطع أن توقف بفاعلية توسعات الاحتلال الإسرائيلي، نذكر علي سبيل المثال أن الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة التي وقعت عام ١٩٦٧، أفقدت مصر، سوريا، الأردن، ولبنان مساحات واسعة من أراضيهم الإقليمية، كما تعرضت سمعة عبد الناصر زعيم الأمة العربية إلي الضربة القاضية، وهكذا الحال أيضاً بالنسبة إلي القومية العربية التي سعت علي نحو إيجابي لتحقيق مسيرة التحديث، حيث ساءت سمعتها بين الجماهير، وأصبحت كالجسم الضعيف الذي يسهل الهجوم عليه سياسياً وأيديولوجياً.

إن حركة النهضة الإسلامية المعاصرة تتسم بصفات العصر القوي، وبمقارنتها بمثلتها في الماضي نجد أنها تختلف عنها في كثير من النقاط، نذكر من أهم خصائصها التالي:

أولاً: الانتشار الواسع للتيارات الإسلامية: وفي هذا السياق نذكر أن حركة النهضة الإسلامية المعاصرة انبثقت من منطقة الشرق الأوسط، وسرعان ما انتشرت في المناطق الأخرى للعالم، لتصبح بذلك حركة دينية

عابرة للقوميات والدول. وقد تعرضت مناطق واسعة من التي امتدت من جنوب شرق آسيا وغرب آسيا لتصل إلى شمال وغرب أفريقيا وكثير من الدول إلى هجمات عنيفة على يد حركات النهضة الإسلامية، لدرجة أن انتشار الإسلام في أوروبا وأمريكا الشمالية شهد نشاطاً كبيراً. والواقع أن حركة النهضة الإسلامية في دول الشرق الأوسط انبثقت منها حالتان، فمن ناحية بدأت المنظمات الإسلامية في بعض الدول تتحدى الأنظمة الحاكمة العلمانية مطالبة بتطبيق الأسلمة السياسية والثقافية والقانونية، ومن ناحية أخرى حاولت حكومات بعض الدول الاستعانة بالدين لتحقيق استقرار الأوضاع، زاعمة أنها سوف تحترم الشريعة الإسلامية وتنشئ المساجد، وستستعين بالأنشطة الدينية لوقف انتشار ثقافة الغرب وغيرها، وستعمل موضوعياً على تطوير الإسلام.

ثانياً: تعزيز الاتجاهات السياسية للدين: وفي هذا السياق نذكر أن أهم الخصائص لحركة النهضة الإسلامية تتمثل في اختلافها عن وجهتي النظر المعنية بقيمة الإسلام والتقاليد المتحفة للمعايير الأخلاقية اللتين حاولتا استعادة العادات والتقاليد من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية، إلا أنها قامت بأسلمة المجتمع وبناء نظام حكم ثيوقراطي من خلال قيامها بالأنشطة التي عملت على نقاء الإسلام، بمعنى أن هذه الحركة تغيرت من كونها حركة مناضلة على الصعيد الأيديولوجي إلى كونها حركة مناضلة على الصعيد السياسي. وقد ظهرت حركة النهضة الإسلامية في بعض الدول الإسلامية في صورة تنظيم لتكتلات سياسية أو في صورة أحزاب وغيرها من الأشكال التنظيمية، لذلك أطلق عليها أيضاً اسم "الإسلام السياسي". وفي الحقيقة لا تعتبر هذه الحركة نشاطاً دينياً صرفاً، إنما هي تقوم بنضال سياسي وأنشطة سياسية تحت غطاء الدين. وفي ظل الظروف الخاصة للشرق

الأوسط، اتسمت حركة النهضة الإسلامية بقوة مؤثرة وقوة " استجابة " أكثر من ذي قبل علي الشعوب التي أصبحت مضللة ومشوّهة ذهنيًا أثناء مسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي أجريت بعد إقامة الدول القومية المستقلة في الشرق الأوسط؛ وذلك بعد فشل نموذج الحداثة الغربي وأزمة نماذج التنمية الاشتراكية بجميع أنواعها.

ثالثًا: زيادة التطرف وأعمال العنف: وفي هذا السياق نذكر أن الراديكالية الإسلامية وازدياد أعمال العنف تعتبر من الخصائص المهمة الأخرى لحركة النهضة الإسلامية المعاصرة. الواقع أن رجال حركة النهضة الإسلامية في العصر الجديد يستعينون الآن بأرواح " المجاهدين " في تكريس حياتهم من أجل هذه الحركة. ويرى أصحاب النظريات لهذه الحركة أن البشرية ضلت طريقها بضباع العقيدة، وأن العالم الآن أصبح مجتمعًا بدائيًا فوضويًا، حيث ظهرت في العالم الإسلامي أيضًا ظاهرة الارتداد عن الإله. ونذكر أن الأفكار المتطرفة التي تمثلت في ضرورة إقامة " طليعة الجهاد " واستخدام العنف في إسقاط " الأنظمة الحاكمة الخائنة لله " وإسقاط الطغاة الديكتاتوريين من أجل إعادة بناء العقيدة الإسلامية ذات قوة مؤثرة كبيرة علي بعض رجال إحياء الإسلام خاصة علي المسلمين الشباب، تلك الأفكار جعلتهم يلجأون علي نحو متزايد إلي التطرف وأعمال العنف، حيث زعموا أن إقامة نظام حكم إسلامي ليس فقط خيارًا، إنما يعتبر واجبًا مقدسًا علي كل مسلم ينبغي أن يناضل من أجله. والواقع أن ازدياد التطرف وأعمال العنف في المجتمع أسفر عن وقوع اضطرابات حادة في مجتمع الشرق الأوسط، فهذا الأمر لم يؤثر علي التطور الطبيعي للاقتصاد والمجتمع في هذه المنطقة فحسب، إنما شكل تهديدًا علي معظم أنظمة الحكم العلماني.

رابعاً: زيادة العناصر الشبابية والمتفقة: وفي هذه السياق نذكر أن رواد حركة النهضة الإسلامية في الماضي كانوا من علماء الإسلام ورجال الدين، حيث قاموا بتعبئة الجماهيرية وتنظيمها، والواقع أن أكثر المشاركين في هذه الحركة من المسلمين كانوا من متوسطي العمر وكبار السن، فهم ينتمون إلى التيار الإسلامي المحافظ. ورغم ظهور العديد من حركات النهضة الإسلامية علي مر التاريخ فإن قوتها المؤثرة علي المجتمع كانت محدودة علي كل حال. وهكذا نرى أن هذه الحركة تختلف عن حركة النهضة الإسلامية المعاصرة في أن من انضموا إلي حركة النهضة الإسلامية المعاصرة هم من الشباب الذين أخذت أعدادهم في التزايد، خاصة أن جزءاً كبيراً من هؤلاء المسلمين الشباب الذين مالوا بكل بقي نحو الأفكار التقليدية للإسلام - حركة النهضة الإسلامية - يعتبر بعضهم من المتقنين للشباب، حتي إن البعض يعتبرون من المتقنين الشباب الحاصلين على مؤهلات دراسية ودرجات أكاديمية. والواقع أن انضمام هؤلاء إلي هذه الحركة عزز من قوتها أكثر ووسع من قوتها المؤثرة. إن هذه الظاهرة أثارت بالفعل اهتمام المجتمع ككل، وأصبحت من أكثر القضايا الشائكة التي تؤرق حكومات الدول جميعها. وأخيراً نذكر أن زيادة العنصر الشبابي والمتقف في هذه الحركة المعاصرة، لم تؤثر علي تطور مجتمع الشرق الأوسط الحالي فحسب، إنما سيصبح له تأثير عميق علي هذا المجتمع في المستقبل.

ثالثاً: التحديات التي تواجهها حركة النهضة الإسلامية

وفي هذا الشأن نذكر أن في نهاية السبعينيات نشطت في إيران حركات ضد الملك بقيادة المذهب الشيعي الإيراني، وأدت في النهاية إلي إسقاط نظام الحكم العلماني للملك البهلوي، لتصبح إيران بذلك دولة ثيوقراطية، كما أصبح الزعيم الديني الخميني هو الزعيم الروحي لإيران.

وجدير بالذكر أن مجلس الزعماء المؤلف من زعماء ورجال الدين وعلماء الإسلام هو المسئول عن تعيين رئيس المحكمة العليا والموافقة علي مرشحي البرلمان وتعيين الرئيس وقيادة القوات المسلحة للدولة وتعيين وتنحية القائد الأعلى، كما يتخذ القرارات المعنية بإعلان الحرب والصلح والعفو العام وغيرها من السلطات، وقد أعلن هذا المجلس عن فشل برنامج التحديث الذي قام به البهلوى بشكل إيجابي علي مدار أكثر من عشرين عامًا بعد سقوط حكم البهلوى.

دعونا نذكر أن ما يستحق أن يفكر فيه الجميع بعمق هو أن الحداثة تعتبر السبيل الوحيدة لتطور تاريخ المجتمعات، إذن بالنظر إلي واقع إيران، ننسأل: هل أسقط برنامج التحديث الأسرة الملكية للبهلوى أم أن الحكم الديكتاتوري الفاسد للملكية البهلوية هو الذي قضى علي مسيرة التحديث في إيران، وفي هذا الشأن يرى هاينز يونسبير، العالم النمساوي، أن برنامج التحديث للملك البهلوى يتمثل في " الاعتماد علي الدخل المتدفق من النفط والتطلع إلي التقدم الوهمي والسعي وراءه، وجلب التكنولوجيا الفنية الحديثة إلي الدولة، وهذه تعتبر حماسة متفهمة للمستقبل، لكنها تضمر نقطتين ضعيفتين وقاتلتين، وهما أن البهلوى لم يول اهتمامًا بالواقع الإيراني، كما لم يهتم أيضًا بالبنية العليا للسياسة^(١٧) ". وفي الحقيقة يحتوى هذا التعليق علي نقاط مؤكدة. والواقع أن الانتصارات التي حققتها الثورة الإسلامية الإيرانية في ظل نضالها ضد حكم الملك حثت الجميع علي معرفة حركة النهضة الإسلامية المعاصرة من جديد، فرغم أن السياسة الثيوقراطية ستصبح سياسة مؤقتة في النهاية من منظور تطور التاريخ، فإنها تلعب دورًا مثيرًا علي حركة النهضة الإسلامية في الشرق الأوسط، خاصة أن اجتماع موجات الأصولية للاستيلاء علي السلطة التي شهدتها العالم الإسلامي عملت علي اضطراب الأوضاع السياسية أكثر في الشرق الأوسط. فقد أقسم الخوميني

في بيان صدر عنه، حيث قال "إننا سوف نصدر ثورتنا إلى العالم، حتي إن شعار " لا إله إلا الله " سيتردد في أنحاء العالم، وسوف نكافح من أجل ذلك^(١٨)". فمئذ نهاية الثمانينيات ظهرت فوضى الأصولية والأعمال التي حاولت الاستيلاء علي نظام الحكم علي التوالي في الجزائر، تونس، السودان ومصر وشمال أفريقيا وتركيا وأفغانستان وسوريا والعراق ولبنان والسعودية والكويت بغرب آسيا، كما حققت الأصولية الإسلامية في بعض دول الشرق الأوسط الفوز في الانتخابات. وهكذا ظهرت اضطرابات جديدة حادة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، مهددة بذلك نظم الحكم العلمانية في كثير من الدول الإسلامية.

ومن المعروف أن المنظومة الأصولية الإسلامية في مصر انقسمت إلى تيارين في ظل تأثير الثورة الإسلامية للخوميني، تيار المعتدلين الذي تمثله جماعة الإخوان المسلمين ويأمل هؤلاء المعتدلون في السيطرة على السلطة الحاكمة من خلال الانتخابات البرلمانية، أما التيار الآخر فهو تنظيمات سرية إسلامية مكونة من عناصر متعصبة، تدعو إلى استخدام وسائل العنف، للاستيلاء على نظام الحكم. وجدير بالذكر أن المنظمات الثلاث الكبرى في المذهب الراديكالي الإسلامي هي " المجاهدون "، " الكتلة الإسلامية " و" منظمة التكفير والهجرة "، وبالإضافة إلى ذلك توجد بعض التنظيمات الصغيرة. وتزعم جماعة الإخوان في مصر أن لها أكثر من مائة ألف من العناصر الإيجابية ومليون مؤيد، كما أنها سيطرت على عدد غير قليل من التنظيمات الشعبية والجمعيات الخيرية وأكثر من عشرين نقابة متخصصة بما في ذلك نقابة الأطباء والمهندسين والمحامين، وسبق أن حصلت جماعة الإخوان المسلمين على أكثر من ثلاثين مقعداً في البرلمان من خلال تعاونها مع الأحزاب الشرعية الأخرى. أما بالنسبة إلى التنظيم الراديكالي الإسلامي في مصر فقد عدد أعضائه ونحو أكثر من مائة ألف

عضو، كما أن لديه مؤيدين آخرين، وقام هذا التنظيم باغتيال شخصيات مهمة في الأوساط السياسية والعسكرية، نذكر على سبيل المثال اغتيال السادات في عرض عسكري بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثامنة " لحرب رمضان " في السادس من أكتوبر عام ١٩٨١". ومنذ إعلان التنظيم الراديكالي الإسلامي الحرب على الحكومة في مارس عام ١٩٩٢، اغتيل بالفعل ثلاثمائة وستين شخصا حتى بداية عام ١٩٩٤، من بينهم مائة واثان وثلاثون من أفراد الأمن والنظام وثمانية من السياح الأجانب. كما قاموا بأعمال سلب ونهب للبنوك ومهاجمة السياح، مما أدى إلي تعريض الاقتصاد المصري إلى حالة من الفوضى، حيث بلغت الخسائر في قطاع السياحة عام ١٩٩١، سبعمائة مليون دولار أمريكي. وقد تسربت التنظيمات المتطرفة إلي الجيش ووسعت من قوتها المسلحة. والواقع أن الفوضى التي سببتها العناصر الراديكالية الإسلامية شكلت تهديداً خطيراً على نظام الحكم العلماني في مصر، لذلك لجأت الحكومة المصرية إلى أساليب قمعية خطيرة، حيث حكمت بالإعدام الفوري للمغتالين وعناصر العصيان. وفي شهر يوليو عام ١٩٩٢، أجاز البرلمان المصري " قانون مكافحة الإرهاب " الذي ضم بند الحكم بالإعدام على العناصر الإرهابية، كما أصدر الرئيس مبارك قراراً بإحالة قضايا العنف للعناصر المتطرفة الإسلامية إلى المحكمة العسكرية للنظر في هذه القضايا.

وفي بداية الثمانينيات شجعت الثورة الإسلامية للخمسيني الأصولية الإسلامية في الجزائر باعتبارها قوة سياسية على الظهور على الساحة، وكانت تهدف إلى إسقاط النظام الحاكم وإقامة جمهورية إسلامية تجمع الدين بالسياسة. وقد أصبحت الأصولية الإسلامية الجزائرية قوة سياسية لا يمكن إغفالها مع تنامي حركة النهضة الإسلامية. وقد تقدم الرئيس الشاذلي

بمشروع للإصلاح بهدف إزالة الفوضى العارمة في المجتمع وتهدئة الخلافات الاجتماعية، وأجاز دستوراً جديداً ينص على الانتقال لنظام التعددية الحزبية، بمعنى السماح للتنظيمات الإسلامية بأن تكون أحزاباً شرعية. إلا أن ما أقدم عليه الشاذلي يعتبر في الحقيقة خطراً سياسياً كامناً على الجزائر. وفي هذا السياق نذكر أن " جبهة الإنقاذ الإسلامي " التي تأسست في شهر مارس عام ١٩٨٩، تنامت خلال مدة قصيرة تراوحت من عام إلى عامين وزعمت أنها حزب جزائري يضم ثلاثة ملايين عضو، وقد استغلت هذه الجبهة الصعوبات الاقتصادية التي نتجت عن أخطاء جبهة التحرير الوطنية وانخفاض مستوى معيشة الشعب واتساع صفوف العاطلين وغيرها من المشاكل في الانقضاض العنيف على نظام الحكم العلماني، حيث حظيت على تأييد مسلمي الطبقات تحت المتوسطة. والواقع أن الانتصار المفاجئ لهذه الجبهة في الانتخابات المحلية في يونيو عام ١٩٩٠ قد ألحق الهزيمة بالحزب الحاكم. وهكذا واصل الزخم لجبهة الإنقاذ الإسلامي من توسعته وأصبح متحدياً للحزب الحاكم العلماني. فقد حصلت جبهة الإنقاذ الوطني على مائة وثمانية وثمانين مقعداً بنسبة تصويت وصلت إلى ٤٧,٥٤ % في انتخابات الأحزاب المتعددة، كما استطاعت أن تحصل ثمانية وعشرون مقعداً أن الأغلبية البرلمانية، لكن جبهة التحرير الوطني لم تحصل إلا على خمسة عشر مقعداً. وفي الجولة الثانية من الاقتراع الذي كان من المقرر أن يعقد السادس عشر من يناير عام ١٩٩٢، أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني أنها واثقة كل الثقة من النجاح في المستقبل، وأنها سوف تضع نظام حكم إسلامي. والواقع أن هذه الأحداث هزت الجزائر ومنطقة الشرق الأوسط. وفي ظل هذه الظروف قامت القوات المسلحة المركزية بجمهورية الجزائر بنفسها بالتدخل في شئون الحكم، وأجبرت الشاذلي على الاستقالة من منصب الرئاسة، وفي اليوم الثاني عشر من يناير عام ١٩٩٢، أعلنت اللجنة العليا الجزائرية عن

إلغاء الجولة الثانية من التصويت للانتخابات البرلمانية، وشكلت لجنة وطنية عليا بزعامة بوضياف لتسيير أعمال الحكومة. وبعد هذه الأحداث انتقلت جبهة الإنقاذ الإسلامي إلى العمل سرًا ومن بينها أحزاب راديكالية انشقت عن نفسها مكونة تنظيمات مسلحة وحركات وطنية إسلامية ولجنة عليا للقوات المسلحة الإسلامية وحركات مسلحة إسلامية وغيرها، وبالتالي ازدادت أعمال العنف من جراء ذلك. ففي ضوء الإحصائيات الرسمية شهنت الفترة منذ عام ١٩٩٢ حتى بداية عام ١٩٩٤، مصرع نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة من عامة الشعب والضباط، من بينهم ستة وخمسون أجنبي، أما بالنسبة إلى عدد القتلى المقدرين في تقارير المنظمات غير الرسمية فبلغوا خمسة عشر ألف شخص. وبالتالي أثارت " الأعمال الإرهابية " للعناصر الأصولية الإسلامية غضب الشعوب، واستنكرتها منظمات اتحاد العمال ومنظمات حقوق المرأة والأوساط الثقافية على نحو الخصوص، حيث طالبت الحكومات بشدة بإمدادها بالأسلحة لتأسيس " منظمة للدفاع المدني " تعمل على مقاومة أعمال العنف للعناصر الأصولية الإسلامية، وحماية أيضًا النظم الحاكمة من السقوط في يد الأصولية الإسلامية. وفي هذا السياق نذكر أن السكرتير العام للاتحاد العام للعمال في الجزائر بن حمود أعلن علي الملأ معارضته للحكومة لإجرائها مفاوضات مع الحزب الراديكالي الإسلامي، مناشدًا بشن " حملة شعبية " ضد الأصولية الإسلامية. أما بالنسبة إلى رئيس "اتحاد الثقافة والديمقراطية" المكون أساسًا من المثقفين وهو سيدى السعدي فدعا اتحاد العلمانيين للقيام باحتجاجات مسلحة. وفي الحادي والثلاثين من يناير عام ١٩٩٤ صرح الرئيس الجزائري الجديد زروال في خطاب تنصيبه أن حكومته ستستمر في إجراء حوار وطني للبحث عن تسوية للأزمة السياسية الداخلية، لكن الحكومة ستعمل أيضًا على استتفار القوي كافة للدخول في كفاح صارم ضد العناصر الإرهابية (الأصولية). وفي اليوم السادس

والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٤، أعلن في بيان عن حل التنظيمات المسلحة الإسلامية وتأسيس حكومة إسلامية، وأن يصبح رئيس هذا الحكومة الخليفة شريف غوسمي، ويعين جمال الزيتوني وزيراً للجهاد، ويعين سعيد مايكل وزيراً للشئون الداخلية. وهكذا نرى أن نظام الحكم العلماني في صراع مصيرى الآن مع الثيوقراطية.

أما بالنسبة إلى تونس فقد لجأت إلى سياسة مختلفة كل الاختلاف عن نظيرتها الجزائرية على صعيد التعامل مع الأصولية الإسلامية. فمنذ البداية أصر الرئيس التونسي بن علي على قمع الأحزاب الراديكالية، فلم يسمح للمنظمات الإسلامية بأن تصبح أحزاباً شرعية، وحظر مشاركتهم في الحياة السياسية للبلاد. ورأى بن علي أنه إذا حصلت المنظمات الإسلامية على مكانة سياسية شرعية فستقضى على نظام الحكم العلماني القائم الآن. ومنذ التسعينيات قامت الحكومة التونسية بحملة اعتقالات واسعة للعناصر المتطرفة الأصولية، حيث بلغ عدد من زجوا بالسجون نحو أكثر من ثلاثمائة شخص في نهاية عام ١٩٩٢، وحكم على أكثر من مائتي عضو " بحركة الحانتوه " ذات النفوذ الأكبر بالسجن لمدة تتراوح من عام إلى المؤبد. وفضلاً عن ذلك فقد شهد المجتمع أيضاً حالة من الاستقرار النسبي بفضل تحسن الاقتصاد التونسي في السنوات الأخيرة نوعاً ما، كما تعرضت أنشطة الأصولية الإسلامية إلى قمع مؤثر نسبياً، وبالتالي شهدت الأوضاع السياسية هدوءاً نسبياً.

وفي تركيا شاهدنا إصرار نظام الحكم العلماني الدائم على مبدأ فصل الدين عن السياسة، كما اتخذت إجراءات قمعية شديدة تجاه أعمال العنف التي تمارسها الأصولية الإسلامية. بيد أن ذلك لا يعني اختفاء أنشطة الأصولية الإسلامية من على المسرح التركي، ففي المهرجان الثقافي الذي عقده سلمان

رشدي وهو مترجم " آيات الشيطان " وعناصر متقفة من الجناح اليساري في ٢ يوليو عام ١٩٩٣، في أحد الفنادق بمحافظة سيفاس بوسط تركيا، تظاهر أكثر من ستمائة من العناصر الأصولية الإسلامية خارج الفندق، حيث قاموا في النهاية بإشعال النار فيه وإحراقه، مما أدى إلى مصرع ستة وثلاثين شخصاً. وبعد وقوع هذه الأحداث الدامية اتخذت الحكومة التركية إجراءات أكثر صرامة تجاه الأصولية الإسلامية.

وفي الأردن حصلت جماعة الإخوان المسلمين على ما يقرب من ثلث المقاعد البرلمانية في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في شهر سبتمبر من عام ١٩٨٩، فقد حصلت على اثني وعشرين مقعداً من ثمانين مقعداً بالبرلمان. أما بالنسبة إلى المجموعة الأصولية بالبرلمان فلم تعارض تطبيق العلمانية على الصعيد السياسي والاجتماعي في الأرض فحسب، إنما انتقدت بقوة الاتصالات التي أجريت بين الملك حسين وإسرائيل، لتصبح هذه المجموعة عائقاً أمام المفاوضات الأردنية الإسرائيلية؛ لذلك خطط الملك حسين منذ البداية لإضعاف الأصولية الإسلامية، حيث حذر قائلاً في خطابه الذي ألقاه في شهر نوفمبر عام ١٩٩٢، إن أنشطة الأصوليين الإسلاميين التي تساندها إيران وغيرها من الدول تشكل تهديداً حقيقياً على الكثير من دول الشرق الأوسط، كما قال: " إن توسيع سقف الديمقراطية يعتبر الحل الأفضل للمواجهة ". وأثناء خوض الانتخابات البرلمانية التي أجريت في شهر نوفمبر عام ١٩٩٣، ألقى الملك حسين العديد من الخطب، ناشد فيها رعيته بألا يعطوا أصواتهم إلى الأصوليين الإسلاميين، وظهرت نتيجة الانتخابات بحصول حزب الأمة المعتدل وشخصيات مستقلة علي مقاعد الأغلبية، ولم تحصل جماعة الإخوان المسلمين سوي على ستة عشر مقعداً، وبالتالي زال الخطر الذي كانت تشكله مجموعة الأصولية الإسلامية في البرلمان.

وفي مواجهة حركة النهضة الإسلامية، أصبح لدى الكثير من رؤساء دول الشرق الأوسط اتفاق مشترك بأن الأصولية الإسلامية خاصة القوى المتطرفة أصبحت بالفعل أهم عدو لأنظمة الحكم الحالية. فالانتصارات التي حققتها جبهة الإنقاذ الإسلامي في الانتخابات البرلمانية بالجزائر، وتسلمها الوشيك لمقاليد الحكم تقريباً بث شعوراً بالرعب في قلوب الكثير من حكومات الدول، حيث شعروا بالخوف من أن تطل لعبة الدومينو بلادهم، لذلك اتفقوا علي تأييد سياسة تدخل القوات المسلحة الجزائرية والأعمال القمعية للأصولية الإسلامية. وفيما بعد أجرت حكومات الدول الثلاث وهي مصر، الجزائر وتونس اتصالات بشأن الاشتراك في مواجهة أحداث " الأنشطة الإرهابية " للأصولية الإسلامية، كما انضمت السعودية إلى هذه الدول فيما بعد. وفي بداية عام ١٩٩٣، توصلت حكومات الدول الأربع إلى اتفاق يقضي بتبادل المعلومات الاستخباراتية المعنية بأنشطة التنظيمات الإسلامية، كما وقعت اتفاقية تسليم " العناصر الإرهابية "، وشكلوا مركزاً محورياً لمكافحة " الإرهاب " في القاهرة والجزائر وتونس والرياض. وفي الحقيقة أن أعمال التنسيق بين حكومات الدول الأربع بشأن مواجهة الأصولية الإسلامية تجاوز تبادل المعلومات الاستخباراتية وتسليم " العناصر الإرهابية ". نذكر علي سبيل المثال أن الحكومة المصرية أمدت الجانب العسكري الجزائري بالأسلحة والمعدات الملحة، من بينها خمسون عربة مصفحة استعانت بها الجزائر في وقف العنف.

أما السعودية فباعتبارها من الدول الغنية بالنفط فقد تحالفت مع دول الخليج النفطية الأخرى لزيادة المساعدات الاقتصادية المقدمة للجزائر، والأهم من ذلك أنها أوقفت المساعدات المالية للمنظمات الإسلامية العربية خاصة الحزب الراديكالي الإسلامي، كما أمرت بعض الحكومات المنظمات

المدنية بعدم تقديم أموال للتنظيمات الإسلامية في الدول العربية. وأكد القرار الذي أجازته قمة الدول الإسلامية السابعة التي عقدت في كازيلانكا في شهر ديسمبر من عام ١٩٩٢، على ضرورة تعاون حكومات الدول كافة وتنسيق أعمالها والإحاطة بالأعمال المتطرفة والأنشطة الإرهابية التي تمارسها التنظيمات الإسلامية المتطرفة، وذلك من أجل حماية صورة الإسلام.

الهوامش :

- (١) " القرآن الكريم "، الحزب الخامس والأربعين أية رقم ٢٧، ترجمة ماجيان، دار نشر جونغ قوه شه خوى كه شيوه، عام ١٩٨١، ص ٣٨١.
- (٢) " القرآن الكريم " الحزب الثالث أية رقم ٢٦، صفحة رقم ٣٨.
- (٣) الكاتب النمساوى هاينز يونسبير " الخومينى "، ترجمة نى وى، دار شه جيه شه، ١٩٨٧، ص ٢٩.
- (٤) مأخوذة عن " القواعد النظرية للسياسة الثيوقراطية "، وأيضاً " أفريقيا وغرب آسيا " العدد السادس لعام ١٩٨٢.
- (٥) " القرآن الكريم " الحزب الثاني أية رقم ٨٣ ص ٨.
- (٦) " القرآن الكريم " الحزب الرابع أية رقم ١٦١، صفحة ٧٥.
- (٧) الكاتب الهندى سوشاشى جاين " المسلمين والحداثة "، دار نشر لاقتير طبعة عام ١٩٨٨، ص ٤.
- (٨) أنجلز " مناقشة تاريخ الدين المسيحى فى بدايته " وأيضاً " مؤلفات ماركس أنجلز الكاملة " مجلد رقم ٢٢ ص ٥٢٦.
- (٩) الكاتبة الفلسطينية مريم جميلة " الإسلام والحداثة " دار نشر المالكي صلاح الدين، الطبعة الرابعة لعام ١٩٧٧، ص ٤٨.
- (١٠) الكاتب الفلسطينى سعيد فياض المشد، " موجز عن الإسلام ".
- (١١) الكاتب الفلسطينى سعيد فياض المشد، " موجز عن الإسلام ".
- (١٢) الكاتب الأمريكى جوزيف ل. إسبوزيتو، " السلام والسياسة "، دار نشر جامعة ثلثس ١٩٨٤، ص ٤٨.
- (١٣) الكاتب الأمريكى كامتس إتش كاربت " السياسة والفكر الاجتماعى فى الشرق الأوسط المعاصر "، لدار نشر جونغ قوه شه خوى كه شيوه ١٩٩٢، ص ٥٠٤.
- (١٤) الكاتب التركى كامل أوغلو " تاريخ الجمهورية التركية "، ترجمة ياتغ تاودايو، معهد أبحاث شينانجا بجامعة يون نان الصينىة، طبة ١٩٧٨، ص ١٧٩.

- (١٥) مكتب ترجمة دار نشر شنغهاي رينمين: "القذافي وليبيا"، دار نشر شنغهاي رينمين، طبعة ١٩٧٤، ص ١٤٤.
- (١٦) الكتاب ليودينغ "مجموعة أبحاث حركات النهضة الإسلامية"، طبعتها الجمعية الأفروآسيوية بالصين وجمعية الشرق الأوسط ومعهد أبحاث أفريقيا وغرب آسيا بكلية العلوم الاجتماعية بالصين، لعام ١٩٨٩، ص ٤٠.
- (١٧) الكاتب النمساوي هاينز نوسيم "الخوميني"، دار نشر المعارف العالمية لعام ١٩٨٠، ص ٢٩.
- (١٨) الكاتب البريطاني جيمس رنت "الملك الأردني حسين" دار نشر المعارف العالمية لعام ١٩٩٢، ص ٢٦٨.

الباب الحادى عشر

التطور الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية

نرى من خلال المنظور التاريخي لتطور المجتمعات أن دول الشرق الأوسط لا تزال فى مرحلة انتقالية من مجتمع تقليدي إلى مجتمع الحداثة، حيث تتمثل أهم سماتها الأساسية كالتالى: رغم تخلص الكثير من دول الشرق الأوسط من الحكم الاستعمارى وإقامة حكم سياسى على النموذج الغربى، فإنها لا تزال محتفظة بالشكل السياسى التقليدي، نذكر على سبيل المثال النظام الديكتاتورى للسلطة الملكية وتوريث الإمارة، كما قام عدد قليل من الدول بإقامة نظام حكم ديمقراطى. أما على الصعيد الاقتصادى فرغم أن بعض المؤشرات الاقتصادية فى بعض دول الشرق الأوسط وصلت بالفعل إلى مستوى الدول المتقدمة، فإن هيكل الاقتصاد الوطنى لم يتم تحديثه. وجدير بالذكر أن فوارق التنمية بين الريف والمدن فى دول الشرق الأوسط أصبحت أكثر وضوحًا. والواقع أن التطور الاقتصادى والاجتماعى فى دول الشرق الأوسط شهد حالة من التعقيدات والاضطرابات وغيرها من الظواهر مثل الكثير من دول العالم الثالث فامتزاج هذه العناصر السلبية مع بعض التناقضات الفطرية الموجودة لفترة طويلة من الزمن فى منطقة الشرق الأوسط جعلت هذه المنطقة أكثر اضطرابًا.

الفصل الأول

التطور الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية في الشرق الأوسط

أولاً: أوضاع النمو في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية

كانت منطقة الشرق الأوسط في عيون الدول المتروبولية في الغرب منطقة تموينية مهمة للمواد الخام في فترة الحكم الاستعماري، لذلك أخذت هذه الدول في سلب ونهب ثرواتها كالنفط والقطن والمعادن وغيرها من الثروات دون وازع، مما جعل الكثير من دول هذه المنطقة ذات اقتصاد مشوه يعتمد أساساً على تصدير بعض من الأنواع القليلة من المواد الخام والمنتجات الأولية. والواقع أننا لم نشاهد تقريباً أيّاً من القطاعات الصناعية المستحدثة باستثناء قطاع الزراعة والرى وقطاع التعدين وقطاع مصانع الأعمال اليدوية في دول الشرق الأوسط، وذلك عندما نالت الاستقلال، كما أن هناك بعض القطاعات الاقتصادية المهمة لا تزال تحت سيطرة دول الغرب. وبالنسبة إلى صناعة النفط التي تعتبر من أهم الصناعات في الشرق الأوسط فنذكر أن حكومات الدول النفطية لا تدير بشكل مباشر عملية استخراج النفط ومعالجته وتكريره ونقله وبيعه، وذلك قبل فترة الخمسينيات، فشركة النفط الأجنبية "سفين سيستارز" استولت على حق تراخيص إدارة جميع الأعمال "المهمة" و"غير المهمة" المعنية بالنفط في الدول النفطية. فالحقيقة أن المصدر الأساسي لدخل النفط الذي تحصل عليه الدول النفطية يتمثل في

مصاريف استغلال النفط والضرائب علي النفط التي تدفعها شركات النفط الأجنبية، ونذكر في هذا السياق أن دخل النفط الذي حصلت عليه دول النفط الفارسية قبل عام ١٩٥٠، لم يبلغ نصف أرباح إنتاج النفط، وبلغت نسبة الأرباح الصافية وحجم الاستثمارات التي حصلت عليها الشركة العربية الأمريكية في السعودية في الفترة ما بين عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦١، (٥٧,٦%)، لدرجة أنها بلغت ٨١,٥% في عام ١٩٦١^(١). وبالنظر إلى الوضع نظرة شاملة نجد أن المهام التي كانت تهدف إلى نمو الاقتصاد الوطني لدول الشرق الأوسط في بداية استقلالها كانت صعبة، فبوجه عام افتقرت هذه الدول إلى الأموال، وواجهت صعوبات متمثلة في تدهور البنية التحتية وانخفاض مستوى التكنولوجيا وغيرها من الصعوبات، حيث كان يشوب الخطوة الأولى للاقتصاد الوطني الكثير من النواقص.

وبالمقارنة بالدول والمناطق الأخرى بالعالم استمرت مسيرة البناء الاقتصادي في دول الشرق الأوسط في ظل الاضطرابات طويلة الأمد واستمرار حالة فوضى الحرب. فمنذ عام ١٩٤٨ اندلعت سبع حروب واسعة النطاق في الشرق الأوسط وعند لا يحصى من الحروب الصغيرة والاشتباكات، حيث أسفرت الحرب عن مصرع مائة ألف شخص وتشرد أكثر من مليوني شخص، أما الخسائر المالية المباشرة فبلغت عدة تريليونات من الدولارات الأمريكية. إن فوضى الحرب طويلة الأمد والعقوبات الاقتصادية أعاقَت بشدة التواصل الاقتصادي على المستوى الإقليمي ونمو الاقتصاد، وقيدت تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ودخول التكنولوجيا. كما أثقلت الحرب علي الدول العربية النفقات والمصاريف العسكرية الثقيلة وأعباء الديون، مما أسفر عن تدهور بناء المرافق التحتية في هذه الدول، وتضاؤل الصناعات المدنية والتأخر عن تشغيل التكنولوجيا

وتباطؤ ارتفاع مستوى معيشة المواطنين. نذكر علي سبيل المثال أن الميزانية العسكرية لمصر في الفترة ما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٣ المخصصة لاستعدادات الحرب ضد إسرائيل عام ١٩٧٣، بلغت أكثر من ٤٠% من إجمالي ميزانية الدولة في الفترة نفسها، وعلاوة علي الخلافات العربية الإسرائيلية، فقد استمرت الخلافات والصراعات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط دون انقطاع، مما أثر تأثيراً ضاراً علي النمو الاقتصادي. نذكر علي سبيل المثال أن مدينة بيروت التي كان يطلق عليها "باريس الشرق" في الأيام الماضية تحولت علي يد الحرب الأهلية التي استمرت خمسة عشر عاماً إلى خراب واضح للعيان في كل مكان، وقبل هذه الحرب أغلق ثلاثة وثمانون بنكاً أجنياً من بين تسعين بنكاً في بيروت .

وفي إيران أدى اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، إلى تدهور علاقاتها مع دول الغرب، وتجميد الولايات المتحدة الأموال الإيرانية الموجودة بالولايات المتحدة والتي تقدر بأكثر من عشرات المليارات من الدولارات الأمريكية. أما الحرب العراقية الإيرانية التي دامت لثمانى سنوات فكبدت الدولتين خسائر اقتصادية بلغت أكثر من عدة تريليونات من الدولارات الأمريكية، وقد تدهور الاقتصاد بصورة أكبر في السودان واليمن وغيرهما من الدول من جراء الحرب الأهلية التي شهدتها هذه الدول. وباختصار نذكر أن الحرب والفوضى أصبحنا أهم العوامل التي أثرت علي التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط لفترة طويلة من الزمن، كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي زاد من حدة الفوضى داخل المجتمع.

ثانياً: مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط
بإطلاق العنان للنظر إلى عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط منذ ما يقرب من نصف قرن، سنجد أن معظم الدول أحرزت تقدماً

بخطوات واسعة علي صعيد نمو الاقتصاد الوطنى وتحقيق التقدم المجتمعى، ويمكن تقسيم مسيرة النمو في هذه الدول من حيث الأساس إلى بضع مراحل نذكرها كالتالى:

المرحلة الأولى: وهى مرحلة تعافى الاقتصاد في الدول المستقلة بعد الحرب (امتدت هذه الفترة منذ نهاية الأربعينيات حتى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات) وفي هذا السياق نذكر أن دول الشرق الأوسط كافة كانت تواجه بدرجات متفاوتة عملاً شاقاً علي صعيد تعافى الاقتصاد الوطنى وتطويره بعد التخلص من الحكم الاستعمارى، حيث اتخذت الكثير من الدول إجراءات حازمة لعودة السيادة للاقتصاد الوطنى وإصلاح النظام الزراعى المتخلف في الريف، واستئناف الإنتاج الصناعى والزراعى وتطويره . فبقرار البرلمان الإيرانى الخاص بتأميم النفط الذى أجازه في شهر أبريل من عام ١٩٥١ تسلمت إيران في شهر أكتوبر شركة النفط البريطانية الإيرانية التى سيطرت عليها بريطانيا لفترة طويلة من الزمن . أما فى مصر فقد أصدرت الحكومة المصرية سلسلة من القوانين المعنية بالإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢، حيث سمحت لقطاع عريض من الفلاحين الحصول علي عدد محدد من الأراضى، كما تضاعلت الأراضى التى بحوزت الملاك الكبار إلى النصف وفقاً لما نصت عليه هذه القوانين، وفي عام ١٩٥٦، عادت سيادة قناة السويس، كما شهدت الفترة منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦١، أيضاً تأميم المؤسسات الكبرى للقطاع المصرفى والتأمينات والمواصلات التى كانت تديرها الدول الأجنبية والقطاع الخاص في مصر. وفي الجزائر رأينا أن مبدأ الثورة الزراعية الذى تمثل في " امتلاك المزارعين لحقوقهم الزراعية " والذى نص عليه " ميثاق الثورة الزراعية " و" القانون المعنى بالإصلاح الزراعى " اللذان صدرا أيضاً بعد الاستقلال هدأً من حدة

الخلافاً الطبقيّة في القرى، وشجع على نمو القوة الإنتاجية في الريف. أما سوريا فقد أقدمت على دعم القطن الذي يعتبر أهم منتج زراعي في سوريا، وقامت بتصديره وذلك بعد استقلالها عام ١٩٤٦، كما استغلت الثروات النفطية وغيرها من الثروات المعدنية في أحداث تغيير بدرجة محدودة لهيكل الصناعة الذي كان يعتمد على تصدير منتج زراعي واحد فقط. وبالنسبة للعراق فسارعت بتطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بعد إقامة الجمهورية العراقية في عام ١٩٥٨، نذكر على سبيل المثال قيام العراق بإصلاحات زراعية في الريف وتأميمها لأهم قطاعات الصناعية والتجارة، كما بدأت في تطبيق إستراتيجية التنمية التي تعتبر الصناعة البترولية عماد الاقتصاد الوطني. ومن الواضح أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي أجرتها دول الشرق الأوسط لعبت دوراً مهماً علي صعيد تغيير الملامح الاقتصادية للمستعمرات، وحماية المصالح الاقتصادية للوطن رغم عدم وضوح المردود الاقتصادي خلال فترة قصيرة من الزمن، وببطء معدل نمو الاقتصاد، كما أرسيت في هذه المرحلة قواعد اقتصادية مؤكدة من أجل وضع إستراتيجية لنمو الاقتصاد الوطني بصورة موسعة وعلى نحو مخطط في المستقبل.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة وضع الخطط للاقتصاد الوطني على نطاق واسع (بدأت منذ بداية الستينيات حتى بداية الثمانينيات) وفي هذا السياق نذكر أن معظم دول الشرق الأوسط وضعت خططاً طويلة المدى للنمو الاقتصادي من أجل استغلال القوة البشرية والمادية والمالية في دفع مسيرة النمو الاقتصادي للدولة، وذلك على أساس السيطرة على شريان الاقتصاد الوطني والتعافي المبني للاقتصاد الوطني. وقد استخدمت أجهزة الدولة في إقامة نظام اقتصادي برئاسة الدولة، كما قلد الكثير من الدول بعض

الأساليب التي اتبعتها الدول الاشتراكية آنذاك لتنمية الاقتصاد، وطبقت الاقتصاد المخطط الذي اتسم بدرجة عالية من المركزية. ورأينا إعلان بعض الدول أيضاً عن تطبيقها إما لطريق التنمية ذى الطابع " الاشتراكي العربي " وإما لطريق التنمية ذى الطابع "الاشتراكي الإسلامي" لتحرز بذلك بعض الإنجازات الإيجابية في ظل ظروف تاريخية معينة، فقد حقق مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول الشرق الأوسط نمواً ملحوظاً في هذه الفترة.

فمصر في فترة حكم عبد الناصر، وضعت أهم القطاعات الاقتصادية تحت سيطرة الدولة في ظل تطبيقها " للاشتراكية العربية" وقد بلغت الاستثمارات الوطنية نحو ٩٠% على صعيد خطة التنمية الوطنية في مصر في الستينيات^(٢)، ورغم أن الاقتصاد المصري في الفترة ما بين بداية الستينيات حتى بداية السبعينيات حقق نمواً نوعاً ما، فإن معدله كان بطيئاً جداً نظراً لظروف الحرب، حيث زادت القيمة الإجمالية للنتاج القومي منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٤,٣ % فقط. وبوجه عام تغلبت مصر في فترة حكم عبد الناصر علي الآثار الضارة من ظروف الحرب، حيث كان لا يزال الاقتصاد يحرز تقدماً، نذكر علي سبيل المثال إقامة مصر العديد من المؤسسات الصناعية في مجال صناعة الماكينات والتعدين والكيماويات والإلكترونيات وغيرها من المؤسسات الصناعية الجديدة، إما لملء المهن التي كان يعثر عليها فراغ في السابق أو تعزيزها، خاصة أن الإجراءات بتطوير الصناعة وتوسيع الصادرات أحدثت تغييراً كبيراً في الهيكل الاقتصادي المصري، حيث تجاوزت القيمة الإنتاجية للصناعة من إجمالي الناتج القومي القيمة الإنتاجية التقليدية للزراعة. ورغم ذلك فإن النظام الاقتصادي المخطط في مصر سرعان ما اعتراه الكثير من

المشكلات، مثل جمود الإدارة واختلال الاستثمار وانهايار الزراعة وبطء ارتفاع مستوى معيشة الشعب، لذلك اضطرت مصر إلي إجراء تعديلات اقتصادية في منتصف السبعينيات .

وفي هذه الفترة خاصة في السبعينيات أحرز الاقتصاد الاشتراكي للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط نمواً جذب أنظار الجميع . فأولاً سيطرت هذه الدول علي سيادة الثروات النفطية، وحصلت علي حق تحديد الأسعار، وقدمت الطاقة اللازمة والتعهدات المالية في سبيل تحقيق النمو السريع للاقتصاد. وسبق أن قال وزير البترول الجزائري السابق بيلاد عبودي: إن سياسة النفط في الجزائر لا تتمثل في الرغبة في تسلم إدارة صناعة النفط الوطنية فحسب، إنما تتمثل أيضاً في الرغبة في تسويق المنتجات الصناعية بشكل مخطط وذلك لتحديث الزراعة وتنويع أشكال الصناعة في بلادنا مما سيترتب عليه وجود اقتصاد وطني منسق ومنتام. أما السعودية فقد أشارت بوضوح أيضاً أنها تريد استخدام الأموال المتحصلة من بيع النفط في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى. وجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات التي استعانت بها الدول النفطية بالشرق الأوسط في تنمية الاقتصاد زادت بدرجة كبيرة مع تضاعف نمو الدخل من النفط بعد عام ١٩٧٤. ففي الجزائر زادت الاستثمارات في الفترة ما بين عام ١٩٧٤ حتي عام ١٩٧٧، إلي الضعفين مقارنة بالفترة التي سبقتها، كما بلغت استثمارات التخطيط التنموي في العراق منذ عام ١٩٧٦ حتي عام ١٩٨٠، أكثر من عشرين مليار دولار أمريكي، حيث زادت هذه الاستثمارات إلي الضعفين مقارنة بالفترة السابقة. أما بالنسبة إلي الاستثمارات المعنية ببرنامج النمو الاقتصادي في الفترة ما بين عام ١٩٧٦ حتي عام ١٩٧٩، في إيران فبلغت ٦٩ ملياراً وستمائة مليون دولار أمريكي، لتزداد الضعف مقارنة

بالفترة السابقة. كما نذكر أن استثمارات الخطة الخمسية في السعودية (لعام ١٩٧١/٧٢ حتي عام ١٩٧٥/٧٦) مضافة إليها عام ١٩٧٥ بلغت ١٤٢ مليار دولار أمريكي، لترتفع بذلك ثمانية أضعاف^(٣)، بالمقارنة بالاعتمادات التي بدأتها الخطة الخمسية. وهذا مهد الطريق بشكل كامل أمام تحقيق مسيرة التحديث في الدول المنتجة للنفط بفضل الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات، حيث شهد الاقتصاد مرحلة نمو سريعة، وارتفعت القيمة الإجمالية للنتائج القومي للفرد ارتفاعاً كبيراً، ففي السعودية بلغت ٤٧٨ دولاراً عام ١٩٧٠، وزادت لتصل إلي ١٤٠٤٩ دولاراً أمريكياً عام ١٩٨٠ بزيادة قدرها ثمانية وعشرين ضعفاً خلال عشر سنوات، وفي الكويت بلغت القيمة الإجمالية للنتائج القومي للفرد ٣٩٢٠ دولاراً أمريكياً عام ١٩٧٠، وبحلول عام ١٩٨٠ زادت لتصل إلي ١٩٣٠٠ دولار أمريكي بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف خلال تسعة أعوام، وفي ليبيا بلغت هذه القيمة ١٧١١ دولاراً أمريكياً عام ١٩٧٠، وزادت عام ١٩٧٨ لتصل إلي ٦٦٦٦ دولاراً أمريكياً أي بزيادة قدرها ثمانية أضعاف تقريباً خلال ثماني سنوات^٤، كما دفعت الدول المنتجة للنفط بأموال طائلة لتخصص لبناء المرافق الأساسية ومباشرة الأعمال التي تهدف إلي تحقيق رفاهية المجتمع، ففي دول الخليج وجدنا الكثير من البدو الذين كانوا لا يزالون يعيشون أينما وجد الماء والعشب في السهول، قد سكنوا في عمارات واسعة في السبعينيات، ولم يقتصر الأمر علي ذلك فحسب بل قاموا أيضاً بشراء السيارات. والواقع أن النمو السريع للاقتصاد حدث هذه الدول علي أن تخطو خطوة كبيرة من كونها مجتمعاً إقطاعياً وشبه إقطاعي إلي مجتمع رأسمالي معاصراً.

ومن خلال إلقاء نظرة علي منطقة الشرق الأوسط، نجد أن التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه الفترة لم يكن متوازناً، حيث كان يوجد نمو

سريع في الدول المنتجة للنفط، ونمو بطيء نسبياً في الدول غير المنتجة للنفط. نذكر ذلك بالتفصيل علي النحو التالي، ففي تلك الدول ذات النمو السريع ظهر الكثير من الظواهر الشاذة وغير المنسقة علي صعيد التطور الاقتصادي والاجتماعي نذكر منها، أن الإشراف علي إنتاج النفط في بعض الدول المنتجة للنفط وتشغيله كان يعتمد بقوة علي مشرفين فنيين من الغرب. وفي ضوء الإحصائيات نذكر أنه تم تعيين الأجانب في ٦٨% من المشروعات وأعمال الإدارة الفنية في السعودية، كما تستحوذ العائلات المالكة والنبلاء في بعض الدول على كمية كبيرة من الثروات النفطية وتصبها إلى جيوبها الشخصية. وفي هذا الشأن ذكرت الإحصائيات أن الثروة التي يمتلكها أعضاء العائلة المالكة في السعودية وصلت إلي ٨٠ مليار دولار أمريكي^(٥)، وعلاوة علي ذلك لم يصاحب التحديث الاقتصادي ظهور الديمقراطية السياسية، كما أصبحت الخلافات الاجتماعية حادة للغاية. ومنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ظهرت في السعودية، والكويت، إيران، مصر وغيرها من الدول ظاهرة مقاومة الثقافة الغربية وتيارات الفكر الاجتماعي، كما أصبح من المحتم ظهور القوي الإسلامية المتطرفة في تلك الظروف، حيث أصبحت هذه الأمور من الأسباب المهمة التي أجبرت بعض الدول علي إجراء تعديلات اقتصادية واصلاحات اجتماعية.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إجراء التعديلات علي صعيد الاقتصاد الوطني والتطور الاجتماعي (بدأت في بداية الثمانينيات) حيث أجرت دول الشرق الأوسط بوجه عام تعديلات علي إستراتيجية النمو الاقتصادي. وجدير بالذكر أن مصر تعتبر من أوائل الدول التي أجرت تعديلات اقتصادية، حيث كانت بدايتها عام ١٩٧٤، ففي هذا العام أصدرت حكومة السادات قانون تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية علي الاستثمار في مصر،

وفي الوقت ذاته سمحت لنمو رؤوس الأموال الشخصية داخل الدولة، وطبقت سياسة الانفتاح الاقتصادي لسبع سنوات، وبذلك انتعش الاقتصاد المصري، حيث زاد معدل الإنتاج المحلي والاستهلاك بسرعة. وقد استمر في تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي بعد تولي مبارك منصب الرئاسة عام ١٩٨١، ومنذ الثمانينيات انتهت مصر من تنفيذ اثنتين من خطط التنمية لعام ١٩٨٣ / ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٧ / ١٩٨٦ ولعام ١٩٨٧ / ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٢ / ١٩٩١، حيث تحسنت الأوضاع الاقتصادية. بوجه عام نذكر أن مصر عاشت بمعزل عن العالم العربي في الثمانينيات بسبب توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل، مما دفع مصر إلي توثيق علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة، فرأينا مساعدة خبراء الاقتصاد من الولايات المتحدة والدول الغربية والبنك الدولي لمصر في صياغة مجموعة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه في الوقت الذي نمت فيه الاستثمارات الأجنبية المدخلة التي طورت اقتصاد السوق ظهرت أيضًا أزمة الديون التي استمرت حتي بداية التسعينيات. وفي هذا الشأن نذكر أن الولايات المتحدة والسعودية وغيرهما من الدول أعفت مصر من جزء من ديونها بعد حرب الخليج. ورغم أن ميزان المدفوعات الدولي في مصر شهد تحسناً، فإن الاقتصاد المصري لم يحرز تقدماً جذرياً خاصة أن الدخل القومي خلال السنوات الأخيرة أخذ في الانخفاض، فقد بلغ معدل الدخل القومي للفرد في مصر ٦١٠ دولارات أمريكية^(١)، في عام ١٩٩٠، لكن انخفض ليصل إلي ٦٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٩٢^(٢)، حيث بلغت نسبة البطالة ٢٤%^(٣)، وأخذ الفقراء في مصر يمثلون ٣١% من إجمالي السكان . وهكذا كانت لا تزال مصر تواجه أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة في التسعينيات. أما تركيا فبدأت في إجراء تعديلات اقتصادية شاملة، منذ الثمانينيات، وفي هذا الشأن نذكر أن الأزمات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية تكررت وقوعها في تركيا في نهاية السبعينيات خاصة أن الأوضاع الاقتصادية تدهورت كثيراً . وفي يناير عام ١٩٨١ وضع أوزول وهو المسئول عن الشؤون الاقتصادية في حكومة دميرة آنذاك خطة اقتصادية جديدة . وفي عام ١٩٨٣، عين أوزال في منصب رئيس الوزراء للحكومة بعد انقلاب الحادي والثلاثين من سبتمبر، فبعد توليه الحكم اتخذ الكثير من الإجراءات علي الصعيد الاقتصادي، حيث أطلق عليها الغرب إصلاحات أوزال. وفي عدة سنوات تالية أجرت تركيا إصلاحات شاملة علي نظام التصدير والاستيراد للتجارة الخارجية ونظام الأسعار وهيكل الاستثمار والصناعة وإدخال الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا وغيرها من المجالات، مما جعل الاقتصاد يحرز نتائج ملحوظة في منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات، ومن المتوقع أن يزداد معدل إجمالي الناتج القومي زيادة مطردة تقدر بـ ٧% في الخطة الخمسية الثالثة التي بدأت عام ١٩٩٥، بزيادة علي نظيره في عام ١٩٩٢ بنسبة تقدر بـ ٥,٥%. أما الصناعة فزادت بنسبة ٧%، كما زاد حجم الاستثمارات بنسبة ١٢% . وجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات المدخلة تجاوزت مائة مليار دولار أمريكي في السنوات الأخيرة^(٩)، فهذه الإنجازات الاقتصادية جاءت علي رأس القائمة في دول الشرق الأوسط، وفي السنوات الأخيرة استغلت تركيا موقعها المناسب المتمثل في امتداد أراضيها في أوروبا وآسيا في الحفاظ علي علاقات وثيقة مع أوروبا الغربية، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية المتنوعة مع الدول العربية المجاورة، مما جعل موقعها الإستراتيجي في الشرق الأوسط مهما بصورة متزايدة الواضح.

وما يجب أن نشير إليه هو أن بعض النتائج لم تكن ملحوظة للغاية في ظل استمرار التعديلات علي الهيكل الاقتصادي لدول الشرق الأوسط التي

بدأت في أوائل الثمانينيات وبعد الحرب الباردة كان النمو الاقتصادي والاجتماعي لا يزال يواجه أيضا فرصا وتحديات جديدة، نظرا للتغيرات التي طرأت على الأوضاع الدولية وعلى أوضاع الاقتصاد العالمي. فمن ناحية رأينا أن هدوء الوضع الإقليمي كان في صالح دول الشرق الأوسط لبدء التعاون الاقتصادي، فبعد مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد عام ١٩٩١ أحرزت المفاوضات العربية الإسرائيلية تقدما ملحوظا حيث شاهدنا الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وفلسطين وتطبيع العلاقات الإسرائيلية الأردنية، لتختفي بذلك العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول العربية على إسرائيل دون أي أثر، خاصة ما أوجده مؤتمر التعاون الاقتصادي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في كازابلانكا المغربية عام ١٩٩٤، من ظروف جديدة لقيام تعاون وتبادل على صعيد الاقتصاد الإقليمي، ومن ناحية أخرى كان هناك فارق كبير أيضا بين التعديلات الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وإنجازات التنمية، فكانت نتائج التعديلات الاقتصادية في تركيا وتونس ودول الخليج الست ملحوظة، وعلى العكس لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر واليمن والسودان وأفغانستان وغيرها من الدول فحسب، إنما ظهرت فوضى جديدة في الأوضاع الاجتماعية والسياسية، مما أوضح أن التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط لا يزال يواجه مهام صعبة للغاية.

الفصل الثاني

مسيرة التحديث وطريق التنمية في دول الشرق الأوسط

أولاً: نماذج التنمية المتعددة وخصائصها

رأينا أن مسيرة التحديث وطريق التنمية في دول الشرق الأوسط غير متشابه نظراً لاختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية وتباين الثروات والقاعدة الاقتصادية في هذه الدول، وتقسم مسيرة التحديث وطريق التنمية إلي عدة أنواع كالتالي:-

1- نموذج إحلال الواردات أو ما يسمى نموذج التنمية المحلية .
نذكر في هذا الشأن أن تركيا ومصر والجزائر وسوريا والعراق وغيره تعتبر من أهم الدول التي طبقت هذا النموذج، فامتلاك هذه الدول لقواعد اقتصادية محددة وما تشهده من زيادة سكانية، وما يتسم به السوق الاستهلاكي من ضخامة يتلاءم إلي حد ما مع تنمية الاقتصاد بدلاً من الاستيراد. ونذكر أن من بين هذه الدول كانت تركيا ومصر من أوائل الدول التي أحرزت إنجازاً جيداً نوعاً ما علي هذا الصعيد.

وبالنسبة إلي تركيا فاهتمت بتنمية الصناعة القومية في العشرينيات والثلاثينيات بعد تأسيس الجمهورية. ونذكر أن ما أشار إليه الرئيس كمال أتاتورك في حياته، أنه بغض النظر عن مدي ضخامة الانتصار علي الصعيد السياسي والاقتصادي، فإن الانتصار القريب سيتلشى إذا لم يتم

تعزيزه علي الصعيد الاقتصادي، ومن أجل ذلك وضعت تركيا منذ عام ١٩٩٣، خطة التنمية الاقتصادية الخمسية التي كانت تهدف بشكل رئيسي إلي إنتاج المواد الاستهلاكية الأساسية للمواطنين المحليين، وهذا يرمز حقاً إلي بداية العمل بالإستراتيجية التركية لإحلال الواردات. فيعد الأربعينيات حتي الخمسينيات طورت تركيا علي نحو مخطط صناعة المواد الغذائية وصناعة النسيج والورق والتعدين والحديد والصلب والأسمنت والكيماويات وغيرها من الصناعات . ومنذ عام ١٩٦٣، وضعت الحكومة التركية خطة التنمية لخمس عشرة عاماً وطبقها، حيث أسرع في تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات بشكل شامل، ففي خلال خمسة عشر عاماً حتي عام ١٩٧٧ بلغ معدل الزيادة السنوية لإجمالي الناتج القومي للفرد ٧%، ووصل معدل الزيادة السنوية للإنتاج الصناعي إلي ١٠%. وللعلم نذكر أن عدد مؤسسات الصناعة بلغت ثلاثين ألف مؤسسة، كما أن نسبة التصنيع شهدت ارتفاعاً سريعاً. وبحلول منتصف السبعينيات لم تستطع تركيا إنتاج الكثير من السلع الاستهلاكية المعمرة فنحسب، إنما استطاعت تقديم السلع الصناعية كالسيارات، محرك الاحتراق الداخلي، ماكينات النسيج، معدات مناجم الفحم، الحديد والصلب وغيرها من السلع الصناعية المعقدة والمتقدمة، لتصبح بذلك دولة صناعية، علي مستوي عالٍ في منطقة الشرق الأوسط.

وعندما أطاحت مصر بالأسرة الملكية الإقطاعية، كانت الزراعة آنذاك تعتبر أهم قطاع إنتاج محلي، حيث كان القطن يمثل نصف القيمة الإنتاجية من الزراعة، وكانت قيمة الإنتاج الصناعي لا تتعدي سوي ١٣,٣% من القيمة الإجمالية للناتج القومي، ورأينا مصر تستورد حينذاك احتياجاتها من السلع الصناعية اليومية من الخارج. إلا أنه بعد عام ١٩٥٦ أسرع مصر بمسيرة التأميم، حيث قامت بتأميم شركة قناة السويس

والبنوك الأجنبية والتجارة وشركات التأمين والمؤسسات الكبرى الشخصية، حيث عملت علي إيجاد ظروف ملحة من أجل تنمية الصناعة القومية، وفي الفترة ما بين عام ١٩٦١ و ١٩٦٥، قامت مصر بتطبيق الخطة الخمسية الأولى حيث قامت باستثمار ٤ مليارات وخمسمائة مليون دولار أمريكي، وأهتمت بإقامة صناعة النفط، الماكينات، الكيماويات، الأسمنت مواد البناء وغيرها. وبعد الانتهاء من العمل بهذه الخطة من حيث الأساس، وجدنا أن نسبة الإنتاج من الصناعة المحلية زادت من ٢١,٣% في عام ١٩٦٠ إلي ٣٠,١% في عام ١٩٦٥. وعلي هذا الصعيد سيطرت الحكومة المصرية أيضًا علي التجارة الخارجية، فوضعت قيودًا صارمة علي مسألة إغراق السلع الصناعية للدول الأجنبية لحماية الصناعة المحلية، وبحلول منتصف السبعينيات حققت الإستراتيجية البديلة عن الإستيراد في مصر إنجازات كبيرة، حيث شهد هيكل الصناعة الذي يمثل أهم قطاع اقتصادي محلي تغيرات كبيرة. وجدير بالذكر أن التطور الكبير الذي حققه قطاع التصنيع باعتباره قاعدة التنمية الصناعية أحدث أيضًا تغييرًا كبيرًا علي هيكل السلع المصرية المصدرة. فقد انخفضت النسبة المصدرة من القطن وغيرها من السلع الزراعية بالنظر إلي القيمة الإجمالية للصادرات من ٥٠% إلي ٣٠%. والواقع أن مصر استطاعت بالفعل إنتاج الكثير من السلع الاستهلاكية الأساسية، ولم يقتصر الأمر علي ذلك فحسب، إنما استطاعت إنتاج مواد البناء، الأسمدة الكيماوية، الكيماويات وأجهزة معالجة البترول وغيرها من السلع الوسيطة، وخلاصة القول نذكر أن إستراتيجية إحلال الواردات التي سيطرت عليها الدولة، وأدارتها علي نحو مركزي قبل السبعينيات في مصر عملت علي حماية المصالح الاقتصادية الأساسية في الدولة وشجعت علي نمو الاقتصاد القومي.

أما بالنسبة إلى بعض الدول الأخرى في الشرق الأوسط والتي طبقت الإستراتيجية البديلة عن الاستيراد، فاستعانت بقدرة الدولة علي السيطرة علي الاقتصاد في إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة القومية. ورغم وجود أخطاء ونكسات في بعض الدول علي صعيد تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات، فإن خيار النمو الاقتصادي وإستراتيجية التحديث يعتبر استطلاعاً مهماً لتحقيق دول العالم الثالث للاستقلال الوطني وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- نموذج الإعتماد علي اقتصاد النفط في تحقيق مسيرة التحديث
وجدبر بالذکر أن الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج والتي تضم السعودية، الكويت، البحرين، قطر، عمان، الإمارات العربية وغيرها تعتبر أهم الدول التي طبقت هذا النموذج، كما تنتمي ليبيا التي تقع في شمال أفريقيا إلي نوعية هذه الدول، والواقع أن لهذه الدول خصائص متشابهة، حيث يوجد تشابه علي الصعيد السياسي، فهذه الدول أبقت علي شكل الحكم المتمثل في السلطة الملكية وتوريث الإمارة وتداوله (أطاح القذافي بالحكم الملكي الليبي عام ١٩٦٩)، كما أن ثروات هذه الدول قليلة باستثناء النفط المحلي، وتعتبر حرفة الرعي أهم القطاعات في الصناعة التقليدية وأعداد سكانها قليل وتفتقر إلي وجود الأيدي العاملة.

وجدبر بالذکر أن احتياطي النفط للدول السبع وهي ليبيا ودول الخليج المنتجة للنفط وحجم إنتاجها وحجم صادراتها يمثل نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية علي مستوي العالم، ففي عام ١٩٧٢ بلغ الحجم الإجمالي من إنتاج النفط الخام في هذه الدول السبع نحو ٥ مليارات و ٩٤٠ مليون برميل، ليمثل نحو ٣١% من حجم إنتاج النفط الخام العالمي في هذا العام، وبلغت الصادرات من النفط الخام لهذه الدول في نفس العام نحو ٥ مليارات و ٣٦٠

مليون طن لتمثل نحو ٥٣% من صادرات النفط الخام العالمي^(١٠). إن مسيرة التحديث في دول الخليج المنتجة للنفط شهدت مرحلة نمو علي قدم وساق في السبعينيات، وفي منتصف السبعينيات فقدت شركات استخراج النفط في الغرب صلاحيتها علي السيطرة علي أسعار نفط دول الخليج، فلم تسترد الدول المنتجة للنفط سيادتها علي النفط فحسب، إنما رفعت سعر النفط إلي عدة أضعاف. وسرعان ما تضخم دخل النفط من الدولارات الأمريكية، حيث استغلت الدول المنتجة للنفط هذه الفرصة الحاسمة وعملت علي زيادة مجال الاستثمار، ووضعت خططاً للتنمية للاقتصاد واسعة المدى للإسراع من مسيرة التحديث. ولناخذ السعودية مثال علي ذلك، فقد وضعت ثلاث خطط خمسية للتنمية منذ بداية عام ١٩٧٠، وأولت الاهتمام بتحسين البنية التحتية، وبدأت طريق التنمية الشاملة للتحديث، وفي هذا الشأن نذكر أن السعودية أعادت بناء مرافق الموانئ من أجل زيادة الصادرات من النفط، ففي عام ١٩٧٣ كان ميناء جدة لا يوجد به سوى أربعة مراس، لكنها زادت أعدادها لتصل إلي واحد وأربعين مرسي عام ١٩٨١، كما أقيم أيضاً مطار دجوه الدولي المشهور في ميناء جدة، وبالإضافة إلي بناء الموانئ قامت السعودية ببناء موانئ ومطارات جديدة مثل ميناء الجبيل ميناء ينبع وغيرها، وفي عام ١٩٨١ زادت أعداد المراسي ست موانئ كبرى في السعودية لتصل إلي مائة وستة مراس، وبذلك تضاعفت قدرة التفريغ والشحن عدة مرات وأزيلت كذلك الاختناقات التي كانت موجودة قبل السبعينيات واختفت ظاهرة الضغوط علي السفن^(١١). وفي هذه الفترة أنشأت السعودية شبكة طريق عام، بلغ طوله ٧١ ألف متر (نصف هذه المساحة مغطاة بأسفلت درجة أولي) في عام ١٩٨٤، حيث بلغ طوله ثلاثة أضعاف عما كان عليه عام ١٩٧٤، وشهدت أيضاً بنية الاتصالات تحسناً كبيراً، وأقيمت محطات استقبال للأقمار الأرضية. أما بالنسبة إلي القدرة علي توليد الطاقة الكهربائية

فارتفعت عدة أضعاف. وفي المدن الساحلية أنشئ أيضًا الكثير من محطات
تحلية المياه، مما ضمن الحصول علي الاحتياجات اليومية من المياه في
المدن. ولقد رأينا أن تحسين المرافق الأساسية دفع عجلة النمو الشامل
للاقتصاد الوطني في السعودية، ففي الفترة ما بين السبعينيات حتي
الثمانينيات أقامت السعودية صناعة البتروكيماويات، وصناعة مواد البناء،
صناعة ماكينات الحديد والصلب، صناعة تحلية مياه البحر وصناعة
الاتصالات والنقل وغيرها من الصناعات الجديدة. ووزعت الحكومة على
نحو مناسب المؤسسات الصناعية في أنحاء الدولة، وأنشأت مناطق صناعية
في السواحل الشرقية والغربية والمناطق القريبة من العاصمة الرياض،
وبالتالي دفع الاقتصاد المحلي للنمو علي نحو منسق. والواقع أن التعديلات
التي أجريت علي هيكل الصناعة يرجع لها الفضل في الإسراع من عجلة
النمو الزراعي، حيث أصبح هناك اكتفاء ذاتي وفائض من بعض المنتجات
الزراعية.

وفي منتصف الثمانينيات تطورت السعودية من كونها دولة مصدرة
للنفط، إلى دولة أحرزت تقدمًا مناسبًا علي صعيد الصناعات الهيدروكربونية
والمنشآت وصناعة الماكينات والملاحة والأموال والزراعة وغيرها مستعينة
بالنفط الخام بشكل أساسي. وأشارت بعض الأرقام الإحصائية الاقتصادية أن
القيمة الإجمالية للناج المصنوع عام ١٩٦٢، بلغت ثمانية مليارات وستمائة مليون
ريال سعودي وفقًا للأسعار آنذاك. وفي عام ١٩٧٧، زادت هذه القيمة مائتين
و ثلاثة وعشرين مليوناً وسبعمائة ريال سعودي، وخلال الخمسة عشر عاماً
زادت بمقدار ثلاثة أضعاف وربع الضعف. ونذكر أن معدل قيمة الناج
القومي للفرد بلغ ستة عشر ألف دولار أمريكي في عام ١٩٨٢^(١٢)، لتتضم
بذلك السعودية إلى صفوف الدول الغنية بالعالم.

وبالطبع كانت لمسيرة التحديث في الدول المنتجة للنفط التى تمثلها السعودية مميزات خاصة محددة . فالنفط بالنسبة إلى هذه الدول يعد قوة دافعة للنمو الاقتصادى، كما يعتبر أيضاً عنصراً يقيد التنمية الاقتصادية . نذكر علي سبيل المثال أن عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية لم يؤثر علي أوضاع ميزان المدفوعات الدولى للدول المنتجة للنفط فحسب، إنما أثر علي سرعة النمو الاقتصادى وهيكّل الصناعة. ومن ناحية أخرى رأينا أن اقتصاد النفط جلب بعض السلبيات علي التطور المجتمعى لهذه الدول، فقد أصبحت بعض الدول "دولاً ريعية" من جراء تضخم الدولارات النفطية. كما ظهرت أيضاً "طبقة ريعية" في السعودية والكويت وغيرها من الدول، فحياة البذخ والترف لمجموعة كبيرة من النبلاء والأشراف وكبار الموظفين والأعيان حجبّت ظاهرياً الحياة الفقيرة لقطاع المجتمع. فالرخاء الذى صاحب اقتصاد النفط غطى بدرجة معينة تناقصات اجتماعية محلية.

٣- الاعتماد علي تصدير المنتجات الأولية وتطبيق نموذج التنمية البديل عن التصدير. ويضم هذا النموذج الدول ذات الظروف الاقتصادية المتباينة نسبياً، نذكر منها الأردن، تونس، المغرب، السودان، اليمن وغيرها، فهذه الدول ذات قواعد اقتصادية متدهورة، وتعداد سكانها ليس كبير، كما أن الظروف الطبيعية بها غير جيدة، وهي تعتمد بشكل أساسى علي تصدير القليل من المنتجات المعدنية الأولية، والمنتجات الزراعية لحماية الاقتصاد الوطنى، نذكر علي سبيل المثال تصدير تونس للفوسفات وتصدير السودان وأفغانستان واليمن للقطن. ورغم أن هذه الدول طبقت أيضاً سياسة التأميم بعد الاستقلال، فإن القاعدة الإنتاجية للصناعة المحلية اتسمت بالضعف بسبب ثرواتها المحدودة، وبالتالي لم تستطع هذه الدول تطبيق سياسة إحلال الواردات مثل النوع الأول من الدول، كما أنها لا تمتلك أيضاً ثروات نفطية

متميزة مثل دول الخليج، لذلك كان يتحتم علي هذه الدول أن تعتمد علي تصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية، وأن تستمر أيضا في توسيع مجال الصادرات في سبيل الحصول علي السلع الصناعية الضرورية. وجدير بالذكر أن اقتصاد معظم الدول يتسم بالتوجهات الخارجية، فلاتزال اليمن والمغرب والأردن وغيرها من الدول تصدر العمالة إلي دول الخليج في مقابل الحصول علي عملة أجنبية.

والواقع أن إستراتيجية التوجهات الخارجية ومسيرة التحديث في تونس تمثلان علي نحو محدد نظيرتها من الدولة في هذا النوع، فقبل استقلال تونس عام ١٩٥٦ كان الاقتصاد التونسي تحت سيطرة فرنسا بشكل كامل، حيث أصبحت تونس الموردة للمواد الخام في فرنسا وسوقا لبيع المنتجات الصناعية الفرنسية، والواقع أن الحكم الاستعماري طويل الأمد تسبب في تدهور أوضاع الفقر بشدة في تونس وأضعف من قاعدتها الصناعية. فحينذاك كانت لا توجد أي صناعة تقريباً في تونس سوي مصنع منجم الفوسفات وبعض مصانع معالجة المواد الخام التي كان تسيطر عليها رؤوس الأموال الأجنبية، وهكذا وجدت تونس نفسها في حاجة إلي استيراد بعض المواد الاستهلاكية الأساسية، وجدير بالذكر أن تونس أسرعت بتطبيق سياسة الإصلاح التأميمي بعد الاستقلال، فمنذ عام ١٩٥٧، تسلمت الحكومة التونسية إدارة قطاع المناجم والطاقة الكهربائية والمواصلات والجمارك والتجارة الخارجية والبنوك التي كانت تحت سيطرة فرنسا في السابق، مهيمنة بذلك علي شريان الاقتصاد الوطني. ومنذ عام ١٩٦٢ حتي عام ١٩٧١، وضعت الحكومة التونسية خطة للتنمية الأولى التي امتدت تسعة أعوام وطبقتها، حيث نفذت هذه الخطة سياسة الاحتكار الوطني وسيطرة الدولة على مجال الصناعة والتجارة الخارجية. أما علي الصعيد الزراعي فطبقت سياسة الجمعيات

والتعاونيات، وقد استمرت الحكومة التونسية في إجراء الإصلاحات والتعديلات على الزراعة والصناعة بعد السبعينيات. فعلى الصعيد الصناعي أصدرت "لوائح الصناعة التصديرية" و"قانون صناعة واستثمار المواد المصنعة" و"للائحة المعنية ببيع المنتجات الصناعية في تونس" وغيرها، وشجعت على نمو رؤوس الأموال الشخصية وسمحت للأجانب بالاستثمار المباشر في تونس وتأسيس الشركات، أما على الصعيد الزراعي فطبقت التركيبية الاقتصادية التي تجمع ما بين الأشكال الثلاثة، وهي قطاع الدولة والتعاونيات والقطاع الخاص، وفي بداية الثمانينيات أحرزت تونس نتائج كبرى على صعيد إستراتيجية التوجهات الخارجية للتصدير، فهيكّل الصادرات شهد تغييرات، كما زادت أنواع السلع المصدرة. فبمقارنة عام ١٩٨٠ بعام ١٩٦٠، سجد أن حجم الصادرات الطاقة (المنتجات المعدنية) والسلع المعدنية من إجمالي حجم الصادرات زاد من ٢٤% إلى ٥٦%، كما زاد حجم الصادرات من المنسوجات والملابس من ١% إلى ١٨% (١٣)، وانخفضت الصادرات من المنتجات الزراعية والسلع الأولية من ٦٦% إلى ٨%. والواقع أن زيادة الصادرات وانخفاض الواردات حسن من أوضاع ميزان المدفوعات في الدولة، فقد بلغ إجمالي الإنتاج القومي للفرد ١٤٢٠ دولاراً أمريكياً عام ١٩٨١، لتصبح تونس في مستوى أعلى من المتوسط بين دول الشرق الأوسط آنذاك.

وفي الحقيقة أحرزت مسيرة التحديث في هذه الدول الثلاث السابقة نجاحاً بدرجات متفاوتة، وذلك بعد الاستقلال حتى السبعينيات. ورغم وجود اختلافات في طرق التنمية، فإن الهدف الأساسي يتمثل في إثراء الاقتصاد الوطني وتعزيز القوة الفعلية للدولة وتقليص الفارق مع الدول المتقدمة، وقد أدى استعجال بعض الدول على النجاح وفشل السياسات إلى ظهور اختلال

في توازن نسب التنمية في بعض الدول واتساع مجال الاستثمارات وزيادة الديون وغيرها من الظواهر. وبعد حلول الثمانينيات أجرت دول الشرق الأوسط بوجه عام تعديلات علي إستراتيجية النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: التعديلات المتواصلة علي إستراتيجية النمو ونماذجها بعد الثمانينيات : أجريت تعديلات ضخمة نسبياً علي إستراتيجية النمو: الاقتصادي في دول الشرق الأوسط تماشياً مع التغيرات التي طرأت علي الظروف الاقتصادية داخل الدولة وخارجها، فبعض إستراتيجيات نمو الاقتصاد الوطني تغيرت من كونها إستراتيجيات ذات توجهات داخلية إلي إستراتيجيات ذات توجهات خارجية. أما بالنسبة إلي تلك الدول التي استمرت في تطبيق إستراتيجيتها السابقة، فلا تزال تجري أيضاً تعديلات علي أهم النقاط في سياستها وعلي خطط التنمية. وبالنسبة إلي الدول التي أجريت بها التعديلات علي نحو سلس فقد حظي اقتصادها بنمو مستدام، كما أن الضربات التي عانى منها المجتمع علي جميع الأصعدة قليلة نسبياً، وفي بعض الدول الأخرى تعرضت مصالح طبقات المجتمع كافة إلي هجمات بدرجات متفاوتة مؤثرة علي استقرار المجتمع نظراً للإفراط في حدة التعديلات الاقتصادية وتغيير النماذج الاقتصادية

ومن الدول التي تنتمي إلي النوع الأول نذكر مصر علي سبيل المثال، فقد بدأت منذ منتصف السبعينيات بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تتمثل في التحول من النظام الإداري الذي يتسم بمركزيته الكبيرة والاقتصاد المخطط إلي التعديلات الموجهة التي تتمثل في ضبط السوق وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة علي العمل علي التنمية، بمعنى تطبيق تغيرات إستراتيجية تتمثل في التحول من التوجهات الداخلية إلي الانفتاح نحو الخارج، وشهد شهر

أبريل من عام ١٩٧٤، إجازة البرلمان المصري علي منهج التعديلات الاقتصادية الذي سمي بوثيقة أكتوبر والتي تتمثل أهم إجراءاته كالتالي:

١- الإسراع من خطوات بناء العصرية واللجوء إلي سياسة الاقتصاد ذات التوجه الخارجي لجلب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا بشكل إيجابي.

٢- تحسين إدارة قطاع الدولة ورفع الكفاءة الاقتصادية

٣- إلغاء جميع القيود المفروضة علي الشركات الخاصة لتشجيع الشركات الخاصة علي زيادة الإنتاج.

٤- زيادة الإنتاج من الطاقة، والاهتمام بزيادة حجم الإنتاج من النفط وتصديره، وتنمية قطاع السياحة علي نحو إيجابي.

٥- الاهتمام بمحو عيوب المجتمع والاهتمام بصحة المجتمع .

وفي ظل هذه التوجهات السياسية بدأ الاقتصاد المصري نشاطه علي نحو سريع، نذكر من بين هذه الأحداث زيادة الصادرات من النفط زيادة كبيرة، ففي الفترة منذ عام ١٩٧٤ حتي عام ١٩٨١ بلغ الدخل من النفط نحو ٢٧ ملياراً وأربعمائة مليون دولار أمريكي^(١٤). كما شهد إنتاج قطاع الصناعة بجميع أنواعه والصادرات الصناعية نمواً جديداً، وفي ذات الوقت ارتفع أيضاً الدخل المصري من القناة وأموال المهجر وقطاع السياحة علي نحو سريع. وينبغي أن نذكر أن التعديلات التي أجريت علي السياسة الاقتصادية في مصر أحرزت تطوراً جيداً، وبالطبع كانت هناك تأثيرات سلبية صاحبت التعديلات الإستراتيجية الكبيرة، نذكر علي سبيل المثال الزيادة السريعة للاستهلاك وظهور أزمة الديون الخطيرة، ففي عام ١٩٨٦، بلغ إجمالي الديون الخارجية في مصر ٣٢ ملياراً وخمسمائة مليون دولار

أمريكي^(١٤)، وزادت التناقضات الاجتماعية كثيرًا بسبب ظهور الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما بدأت الأصولية الإسلامية تنمو في مصر، حيث صاحبته مخاطر علي استقرار المجتمع. وجدير بالذكر أن الرئيس السادات عندما اغتيل عام ١٩٨١، كان ضحية لإقدامه علي دعم سياسة الإصلاح. وقد استمر الرئيس مبارك في تطبيق سياسة الانفتاح علي الصعيد الاقتصادي بعد تولي منصب الرئاسة، ورغم تحسن الأوضاع الاقتصادية نوعًا ما في السنوات الأخيرة، فإن عوامل عدم الاستقرار داخل مصر لم تختف من حيث الأساس.

وتعتبر دول الخليج من أهم الدول التي تمثل النوع الثاني من الدول، فقد بدأت أيضًا بإجراء تعديلات علي إستراتيجية اقتصاد النفط القائمة بفضل التغيرات التي طرأت علي أسعار النفط الدولي والظروف الاقتصادية. والواقع أن الإصلاحات الكبرى التي اهتم بها قطاع إنتاج النفط في السبعينيات وارتفاع أسعار النفط بدرجة كبيرة مرتين أتاحا فرصة خاسمة من أجل تحقيق دول النفط لنمو سريع للاقتصاد، لكن من ناحية أخرى نري أن بعض ردود الأفعال التي أثارها الارتفاع الكبير لأسعار النفط، صاحبته بعض العناصر السلبية علي الدول المنتجة للنفط، وعلى مسيرة النمو الاقتصادي، مما وضع النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول أمام مواجهة تحديات جديدة

فأولاً: نذكر أن الارتفاع الكبير لأسعار النفط الذي حدث مرتين صاحبته زيادة في احتياطي النفط وإنتاجه في مناطق أخرى خارج الشرق الأوسط نوعًا ما، ففي ضوء الإحصائيات، رأينا أن حجم الإنتاج من النفط في مناطق أخرى خارج الشرق الأوسط لم تتعد سوي ٢٤ مليارًا و٢٣٨ مليون طن، لكنه زاد ليصل إلى ٣٤ مليارًا و٥١٨ مليون طن بحلول عام ١٩٨١،

وكان حجم إنتاج النفط لهذه المناطق عام ١٩٧٤، لا يمثل سوى ٥٦,٢٩% فقط من إجمالي حجم الإنتاج العالمي في نفس العام، لكنه ارتفع ليصل إلى ٧٤% عام ١٩٨٥^(١٦). وهكذا نرى أن ظهور هذه الأوضاع عزز من القوة التنافسية لهذه المناطق التي لا تنتمي إلى الشرق الأوسط، وهذا الأمر لم يأت في صالح سيطرة الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط على أسعار النفط

وثانيًا: نذكر أن ارتفاع أسعار النفط أحدث أزمة اقتصادية في الغرب، فمن الناحية الموضوعية اضطرت دول الغرب إلى اتخاذ إجراءات للاقتصاد في الطاقة، والإسراع بإيجاد طاقة بديلة، مما أدى إلى انخفاض الكمية المستهلكة من النفط نسبيًا، وخلال فترة طويلة من الزمن رأينا أن الدول المنتجة للنفط في الخليج لم تهتم سوى بكيفية تطبيق سياسة خفض الإنتاج ورفع الأسعار وتحديد الإنتاج وضمان الأسعار وغيرها من السياسات، وبالتالي أغفلت عملية التنقيب عن النفط وتنمية الصناعات رفيعة المستوى، وبالإضافة إلى ذلك، رأينا أن حجم الإمدادات من النفط في الدول المنتجة للنفط والتي لا تنتمي للأوبك أو منطقة الشرق الأوسط استمرت في الزيادة بسبب تقلص أسواق النفط العالمية، مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين الدول المنتجة للنفط المتصارعة على حصص السوق، مما أسفر عن استمرار انخفاض سعر النفط، حيث وصل الأمر إلى درجة ظهور عجز في ميزان المدفوعات في بعض الدول، نذكر على سبيل المثال ظهور عجز مالي في السعودية لعام ١٩٨٤/١٩٨٣، يقدر بعشرة مليارات وخمسمائة مليون دولار أمريكي، كما ظهر أيضًا عجز مالي في الموازنة وعجز في ميزان المدفوعات في الإمارات العربية والكويت وغيرها من الدول في الثمانينيات، حيث اضطرت بعض الدول المنتجة للنفط إلى تعديل الميزانية وتعويض

العجز من خلال الاستدانة من الغرب واستخدام الاحتياطي من الدولارات الأمريكية، وفي ظل هذه الظروف أجبرت دول الشرق الأوسط علي إجراء تعديلات علي سياسة إنتاج النفط وتوزيعه وعلى الهيكل الاقتصادي للنفط نذكر من أهم هذه الإجراءات التالي:

١- تعديل سياسة أسعار النفط، وتوحيد أسعار النفط مع الدول المنتجة له غير المنتمة إلي الأوبك والشرق الأوسط، كما توصلت دول الخليج إلي اتفاق بشأن الحصص الموزعة في سوق الدول كافة.

٢- إجراء تعديلات علي هيكل الصناعات النفطية، فقد عززت الدول المنتجة للنفط في الخليج عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه وزودت من القدرة الإنتاجية للنفط. ففي عام ١٩٨٩، وضعت السعودية خطة لاستخراج النفط باستثمارات تقدر بـ ١٥ مليار دولار أمريكي، كما أنشأت الدول المنتجة للنفط مصانع تكرير حديثة ووسعتها ورفعت القدرة علي معالجة النفط الخام، مما أدى إلي حدوث تغييرات هيكلية علي الصادرات، فقد انتقلت من مرحلة تصدير النفط الخام إلي مرحلة تصدير المنتجات البترولية، وبالتالي ارتفعت القيمة المضافة من المنتجات البترولية، ففي الكويت أجريت أبحاث جديدة علي منظومة إدارة النفط وأنشئت الهيئة العامة للنفط الكويتية وشركات استثمارية كويتية في مجال النفط في الخارج وغيرها من الشركات، مستغلة تفوقها في مجال استخراج النفط في القيام بالتنقيب عن النفط في الدول الأجنبية واستخراجه وتكريره، كما فتحت أسواق في الخارج، فرأينا الهيئة العامة للبترول في الكويت تقوم باستخراج النفط والتعاقد عليه وتأجيره وغيرها من المهام في كل من بحر الشمال وليبيا ونيجيريا وإندونيسيا وماليزيا وغيرها من

المناطق والدول في أواخر الثمانينيات، فهي بذلك لم تعمل علي زيادة الدخل فحسب، إنما قللت أيضًا من مخاطر الاستثمار نظرًا للتنوع الإداري. ونذكر أن الكويت شاركت أيضًا بإيجابية في الأعمال المصرفية الأجنبية، فزيادة الأموال الأجنبية عززت بشكل ملحوظ من القوة الاقتصادية للكويت. وفي خلال أزمة الخليج وحرب الخليج التي امتدت منذ عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩١، تعرضت الأراضي الكويتية إلى تدمير ساحق، لكن الكويت اعتمدت علي ما تمتلكه من أموال طائلة في الخارج وأسرت بتجميع الأموال لإعادة إعمار الكويت بعد الحرب، حيث، أوجدت بذلك ظروفًا ملائمة لاستعادة كيان الدولة وتنمية الاقتصاد.

أما النوع الثالث من الدول فيتمثل في تلك الدول التي تعتمد بشكل أساسي علي تصدير المنتجات الأولية وتطبيق إستراتيجية التنمية البديلة. فهذه الدول أجرت تعديلات علي سياسة الصادرات أيضًا وعملت علي زيادة تنوع مصادر ميزان المدفوعات الدولي في الثمانينيات، وذلك بعد النمو الموجه للخارج الذي شهدته فترة الخمسينات والسبعينيات. وفي هذا السياق نذكر أن كلاً من الأردن، تونس، اليمن وغيرها من الدول عززت عجلة النمو الزراعي، وعملت على زيادة صادراتها من الخضروات والفاكهة وغيرها من المنتجات الزراعية. ففي الثمانينيات اعتبرت الأردن المنتجات الزراعية من أهداف التنمية الأولى بالرعاية، وغيّرت من سياسة إنتاج نوع واحد من الحبوب الغذائية. ورغم عدم وجود اكتفاء ذاتي من الحبوب الغذائية حتى الآن، فإن الحكومة لا تزال تجري تعديلات علي المساحات المزروعة، وتوسع من هيكل زراعة الخضار والفاكهة غيرها من المحاصيل الاقتصادية. أما علي صعيد الصناعة فاستغلت الأردن تفوقها الإقليمي في

تطوير صناعة تكرير النفط وتوليد الطاقة الكهربائية والأسمدة، والأسمنت والزجاج وغيرها من المشروعات الصناعية. وقامت الأردن بالفعل ببيع إنتاجها من السلفات والأسمدة إلى أكثر من عشر دول، كما قامت ببيع الأسمنت إلى السعودية والكويت وغيرها من الدول العربية. وفي المغرب وجدنا أن صناعة الصادرات الموجهة بها كانت تمثل ٤٩% من إجمالي صادراتها^(١٧). لكن بوجه عام نرى أن أوضاع التعديلات الاقتصادية للدول غير المنتجة للنفط في الشرق الأوسط لا تزال غير جيدة بسبب تعرضها لقيود الشروط الاقتصادية، بعض الصادرات التقليدية مثل القطن وحمض الفوسفات لا تزال تحتل مكانة رئيسية بين الصادرات، ولا تزال الزراعة تعتبر قطاعًا إنتاجيًا مهمًا. والواقع أن ميزان المدفوعات الدولي في هذه الدول لم يحظ بتحسّن كبير نظرًا لتأثره بالأسعار غير الملائمة للمواد الخام والمنتجات الزراعية بالأسواق العالمية، وهكذا نرى أن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول ومستوى النمو لا يزال متدهورًا نسبيًا. فقد تسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في كل من السودان، أفغانستان، اليمن وغيرها من الدول في تفاقم الخلافات القبلية وتوتر العلاقات الاجتماعية وظهور الاضطرابات ووقوع حروب جديدة في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

مجتمع الشرق الأوسط فى ظل النمو الاقتصادى غير المتوازن

أولاً : اختلاف التوازن بين الدول الدول الفقيرة والدول الغنية

من المعروف أن النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط يتسم بعدم التوازن، ففي ضوء " تقرير النمو العالمي لعام ١٩٩٠ " للأمم المتحدة، ذكر أنه من بين أكثر من عشرين دولة في الشرق الأوسط توجد سبع دول ذات مستوى عالٍ من الدخل فى عام ١٩٨٨، حيث يتجاوز معدل إجمالي الناتج القومى للفرد ستة آلاف دولار أمريكي، نذكرهم كالتالى: الإمارات (١٥٧٧٠ دولار أمريكي)، الكويت (١٣٤٠٠ دولار أمريكي)، قطر (٩٩٣٠ دولارًا أمريكيًا)، إسرائيل (٨٦٥٠ دولارًا أمريكيًا)، البحرين (٦٣٤٠ دولارًا أمريكيًا)، قبرص (٦٢٠٠ دولار أمريكي)، السعودية (٦٢٠٠ دولار أمريكي). أما بالنسبة إلى الدول متوسطة الدخل التى يتراوح معدل دخل الفرد بها من ألفين إلى ستة آلاف دولار أمريكي، فتمثلها خمس دول وهى: ليبيا، وعمان، وإيران، والجزائر والعراق. أما الدول ذات الدخل تحت المتوسط الذى يتراوح معدل دخل الفرد بها من خمسمائة وأربعين دولارًا أمريكيًا إلى ألفي دولار أمريكي، فتمثلها ثمانى دول وهى؛ اليمن، ومصر، والمغرب، وتركيا، والأردن، وسوريا ولبنان. ونذكر أن اليمن، والسودان وموريتانيا تعتبر من الدول ذات الدخل المنخفض الذى يقل معدل دخل الفرد

بها عن ٥٤٥ دولارًا أمريكيًا^(١٨) وفي ضوء إحصائيات أخرى ذكر أن معدل دخل الفرد في أفغانستان عام ١٩٨٦، لا يتعدى سوى مائة وخمسين دولارًا أمريكيًا سنويًا. والواقع أن الفارق بين دخول الدول كافة أثر تأثيرًا متعدد الجوانب علي العلاقات بين دول المنطقة.

إن دول الخليج الست ذات المستوى الاقتصادي المرتفع نسبيًا والتي تمثلها كل من الكويت، الإمارات العربية، السعودية، قطر، عمان، البحرين في طريقها الآن نحو الاندماج الاقتصادي، ففي عام ١٩٨١، أسست دول الخليج الست مجلس التعاون الخليجي، حيث كان يهدف تأسيسه في البداية إلى أخذ تدابير احترازية من تهديدات الحرب الإيرانية العراقية آنذاك على دول الأعضاء. ومع تطور الأوضاع أخذ هذا المجلس في التوجه تدريجيًا نحو التنسيق بين دول الأعضاء على الصعيد السياسي، وتعزيز التعاون المتبادل علي الصعيد الاقتصادي. وفي عام ١٩٨٣، بدأت دول الأعضاء في تطبيق " اتفاقية الوحدة الاقتصادية "، حيث قامت بتحرير التجارة وتطبيق الإعفاء المتبادل للتعريف الجمركية، وتوحيد التعريف الجمركية للخارج، وقررت دول الخليج الست إنشاء شبكة إقليمية لنقل الكهرباء وطريق سكة حديد لربط دول الأعضاء، وذلك في سبيل التنمية المشتركة لاقتصاد هذه المنطقة، كما أنشأت طريقًا سريع يبلغ طوله ألفي كيلو متر يربط بين الدول الست. وفي عام ١٩٩٠، قرر هذا المجلس أيضًا تشكيل كل من الكويت، السعودية والإمارات العربية تكتلاً ماليًا لمساعدة أعمال التنمية في قطر والبحرين اللتين تتسمان بمستوى اقتصادي منخفض داخل المجلس. وقد استثمر هذا التكتل المالي ثلاثة مليارات ومائة مليون دولار أمريكي في استخراج الغاز الطبيعي بشمال قطر، واستثمر مليارًا وأربعمائة مليون دولار أمريكي في تتيمة صناعة الألمونيوم بالبحرين^(١٩). وجدير بالذكر أنه تقرر

في مؤتمر القمة لمجلس التعاون الخليجي الذي عقد في شهر نوفمبر من عام ١٩٨٦، العمل بمنظومة البنوك منذ بداية شهر مارس من عام ١٩٨٧، حيث يمكن للمستثمرين بدول الأعضاء أن يقرضوا من أى بنك وذلك للتغلب علي الصعوبات الاقتصادية المترتبة علي انخفاض أسعار النفط بعد منتصف الثمانينيات. وفي الوقت ذاته عمل هذا المجلس علي إعطاء المزيد من الحرية للتجارة عابرة الحدود. وفي شهر مارس عام ١٩٨٨، عقد مجلس التعاون الخليجي العديد من المفاوضات مع المجموعة الأوربية التي تعتبر أهم شريك تجارى للمجلس، حيث توصل الجانبان إلى اتفاق أولي بشأن منح المجموعة الأوربية الأسبقية لإستيراد منتجات النفط الخام لدول الخليج الست وقيام المجموعة الأوربية بإمداد هذه الدول بالتكنولوجيا وغيرها من الاتفاقيات. والواقع أن التعديلات التي أجرتها دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي علي الهيكل الاقتصادي أحرزت تقدماً جيداً، نظراً لتعزيز التعاون وتوافر الأموال، مما جعل التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول يحظى بالمركز الأول علي مستوى دول الشرق الأوسط وبالفعل لعبت دول الخليج الست دوراً مهماً علي صعيد شئون الشرق الأوسط والشئون الدولية من خلال التحالف والتعاون.

ونذكر أن الدول ذات الظروف الاقتصادية المتباينة في الشرق الأوسط وذات النمو المتدهور نسبياً والتي تمثلها الجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، والتي تقع بشمال أفريقيا أسست اتحاد المغرب في عام ١٩٨٩، ونذكر بالتفصيل أن هذه الدول الخمس أعلنت رسمياً في شهر يوليو عام ١٩٩٠، عن توحيد التعريفات الجمركية في قطاعاتها الداخلية، كما خططت لاستكمال الاتحاد الجمركي عام ١٩٩٥^(٢٠)، وقد قرر هذا الاتحاد تقديم تسهيلات تدريجية بشأن تبادل الكفاءات وتداول السلع بين دول

الأعضاء وتوحيد الضرائب المحصلة من العمل والتعاون بشأن التعامل مع الآفات الحشرية للمحاصيل الزراعية. وجدير بالذكر أن تعداد السكان دول أعضاء اتحاد المغرب العربي يبلغ أكثر من ٦٢ مليون شخص، متجاوزًا بشكل كبير تعداد سكان دول الخليج الست، لكن قوتها الاقتصادية الحقيقية ومستوي النمو أبعد بكثير عن نظائرها في هذه الدول. وفي ظل هذه الظروف ناشدت دول أعضاء اتحاد المغرب دول أعضاء المجموعة الأوربية التي تطل علي شمال أفريقيا بتعزيزها بالمساعدات والتكنولوجيا، طالبت في ذات الوقت من المجموعة الأوربية بتخفيض قيود الاستيراد علي الدول الخمس، وذلك في سبيل تشجيع النمو المشترك للاقتصاد الإقليمي.

إن بعض المنظمات الإقليمية المعنية بالتعاون الاقتصادي التي تأسست تبعًا بمنطقة الشرق الأوسط اتسمت ببعض الخصائص المشتركة، وهي كالتالي: تقارب هذه الدول جغرافيًا وتشابه الهيكل الاقتصادي للدول الأعضاء و تقارب مستوي النمو الاقتصادي والافتقار إلي وجود تكامل اقتصادي بين هذه الدول، ووجود مصالح اقتصادية مشتركة، وهكذا نري أن هذا التعاون شجع بدرجة كبيرة النمو الاقتصادي بين دول الأعضاء، لكن فجوة النمو اتسعت بين دول الشرق الأوسط نظرًا؛ لأن الاتصالات الأفقية والتعاون في المنظمات الإقليمية والدولية لم تجرياً علي نحو جيد، فهناك دول لم تشارك في التعاون الاقتصادي الإقليمي نذكر منها علي سبيل المثال السودان، أفغانستان اليمن وغيرها من الدول فالنمو الاقتصادي في هذه الدول واجه المزيد من الظروف غير الملائمة مما أضر باستقرار ونمو المنطقة بأكملها.

وفي ضوء إحصائيات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية، وجدنا أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في شبه الجزيرة العربية حاليًا أصبحت

ملحوظة، ففي عام ١٩٨٩، بلغت القيمة الإجمالية للناتج القومي للفرد في الإمارات العربية التي تعتبر من أغني دول الخليج المنتجة للنفط في شبه الجزيرة ستة عشر ألف دولار أمريكي، أما في اليمن الذي يعتبر أفقر دولة فلم تتعد هذه القيمة الأربعمئة والثلاثين دولاراً، وبلغت هذه القيمة (خمسماية وخمسين دولاراً فقط) بعد تحقيق الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه، وبالنظر إلى هذه الأوضاع نكتشف أن الفارق في القيمة بين البلدين يقدر بسبعة وثلاثين ضعفاً. وجدير بالذكر أن الفارق في النمو الاجتماعي بين الدول الفقيرة والغنية كان الأكثر وضوحاً، ففي ضوء تقرير هيئة التنمية والتخطيط بالأمم المتحدة ذكر أن معدل عمر الفرد في السعودية أطول من معدل عمر الفرد في اليمن بسبعة عشر عاماً، كما أن مدة دراسة الفرد في السعودية أطول من مدة دراسة اليمني بأكثر من ثلاثة أعوام، وبالتالي فإن درجة ثقافة السعودي تتفوق علي نظيره اليمني بنسبة تقدر بـ ٢٣%. وجدير بالذكر أن هناك ٤٠% من القوي العاملة في اليمن أصبحت متعطلة بعد وحدة اليمن، كما يوجد أكثر من شخص من بين خمسة أشخاص يعيشون في فقر مدقع بسبب عدم تسوية الكثير من المشكلات الاجتماعية^(٢١). ومما لا شك فيه أن الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء تعتبر أهم العوامل التي تهدد استقرار الأوضاع في شبه الجزيرة العربية تحت تأثير أفكار المساواة بين الأغنياء والفقراء في الإسلام.

ثانياً: اختلال التوازن في محصلة قوة الدولة

إن قوة الدولة بصورة كلية تتطرق إلى الاقتصاد، والسياسة، الشؤون العسكرية ومستوي العلوم والتكنولوجيا، والثروات، والسكان، والتعليم وغيرها من المجالات؛ فالقواعد غير المتوازنة للنمو الاقتصادي تحدد اتجاهات التنمية غير المتوازنة للمحصلة الكلية لقوة الدولة، مما يؤثر تأثيراً

ضاراً علي تطور واستقرار السياسة الاقليمية والاقتصاد الإقليمي. وفي ظل الخلاف العربي الإسرائيلي الذي أثر علي الأوضاع في الشرق الأوسط، أصبحت إسرائيل بالفعل دولة صغيرة وقوية، وعندما نصفها بأنها دولة صغيرة فذلك لأننا نشير هنا إلي مساحتها الصغيرة، فمساحتها لا تتعدي واحدًا علي خمسمائة من إجمالي مساحة الدول العربية، أما بالنسبة لتعدادها السكاني فلا يتعدي سوي واحد علي خمسة وثلاثين من سكان الدول العربية (وذلك عام ١٩٩٢)، وعندما نصفها بأنها دولة قوية، فذلك لأننا نشير هنا إلي أن محصلة قوة الدولة لإسرائيل أبعد بكثير عن ذلك الضعف الذي تشهده الدولة في بداية تأسيسها. وجدير بالذكر أن هناك عدة مفاتيح رئيسية شكلت محصلة قوة الدولة لإسرائيل تتمثل في امتلاكها قوة عسكرية قوية وقوة إقتصادية وعناصر بشرية أسهمت في بناء جذور الدولة.

وقد عرفت إسرائيل بأنها دولة شعبها جميعها من الجنود، فالدولة الإسرائيلية التي يبلغ تعداد سكانها خمسة ملايين شخص تحتفظ بجيش دائم مكون من نحو مائة وخمسين ألف شخص، وبقوات الخدمة الاحتياطية مكونة من خمسمائة ألف شخص، كما ينبغي علي كل البالغين من المواطنين الإسرائيليين أداء مدة الخدمة العسكرية في قواتها. وقامت بتحديث قوات الدفاع الإسرائيلية لتصبح قوات حديثة كاملة الأسلحة البرية والبحرية والجوية، ومجهزة تجهيزاً جيداً وتتسم بدرجة عالية من التحرك من خلال استمرارها في زيادة قواتها العسكرية وإعادة تنظيمها، فإسرائيل تخصص ثلث إجمالي الناتج القومي سنوياً للنفقات العسكرية، كما حصلت إسرائيل علي مساعدات عسكرية ضخمة، وأسلحة حديثة من الولايات المتحدة، مما جعل الأسلحة والمعدات الإسرائيلية تتفوق تفوقاً ملحوظاً من حيث الجودة بمقارنتها بأسلحة الدول العربية، وأقدمت إسرائيل علي تطوير أسلحتها النووية سرّاً في ضوء

الأوضاع الإقليمية والاحتياج الأمني لتصبح الدول العسكرية الإقليمية الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك أسلحة نووية.

ومن الطبيعي أن الاقتصاد الإسرائيلي الذي ينمو سريعاً يعتبر ضماناً لتطوير القوة العسكرية الإسرائيلية. وجدير بالذكر أن إسرائيل دولة تفتقر إلي وجود ثروات وظروفها الطبيعية متباينة وقواعدها ضعيفة، ورغم ذلك فإنها حافظت علي معدل سريع للنمو الاقتصادي مرتفع نسبياً بعد تأسيس الدولة الإسرائيلية. وفي هذا السياق نذكر أن معدل نمو الإنتاج القومي في إسرائيل بلغ ١٠% بعد خمس وعشرين سنة مضت بعد بناء الدولة، وفي نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات استمر الاقتصاد الإسرائيلي في الزيادة بمعدل ٣,١% في ظل تدهور الاقتصاد العالمي ووجود تضخم مالي ضخم داخل إسرائيل^(٢٢). فنذكر أن بعض قطاعات الصناعة في إسرائيل مثل صناعة الحاسب الإلكتروني وأجهزة الاتصالات والأجهزة الطبية ومعالجة الأحجار الكريمة والكيماويات والأدوية وغيرها من الصناعات اصطفت في الصفوف الأولى علي مستوى العالم. أما علي صعيد الزراعة فقد شهد الإنتاج الزراعي مسيرة من التحديث، ففي الوقت الذي زاد فيه سكان إسرائيل إلى خمسة أضعاف بعد تأسيس الدولة، زاد حجم الإنتاج الزراعي ستة عشر ضعفاً، حيث تجاوز معدل إجمالي الناتج القومي للفرد في إسرائيل أحد عشر ألف دولار أمريكي، لتتمكن بذلك من مجاراة عشرين دولة هي الأكثر تقدماً علي مستوى العالم.

إن مستوى العلوم والتكنولوجيا المتقدم يعتبر ضماناً مهماً للقوة الفعلية لإسرائيل، ففي الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل للحصول علي مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة ودول الغرب، فهي تهتم للغاية بالحصول علي مساعدات تقنية من الدول المتقدمة في الغرب، فرأينا الصف

الأول من العلماء الإسرائيليين يقومون دومًا بأبحاث علمية في بعض المعامل الحساسة في دول الغرب. وبعد الستينيات اعتبرت الحكومة الإسرائيلية تطوير صناعة التكنولوجيا المتقدمة من أهم الوسائل التي تحقق النمو الاقتصادي. ومن أجل ذلك كان من الضروري أن تمثل النفقات التي خصصتها إسرائيل للأبحاث العلمية أكثر من ٢% من إجمالي الناتج القومي حتى تصل إلى مستوى الدول الصناعية المتقدمة. وجدير بالذكر أن إسرائيل استخدمت تكنولوجيا الصناعة العسكرية المتقدمة في قطاعات الصناعة المدنية فالإلكترونيات والاتصالات اللاسلكية والأجهزة البصرية والصناعة الكيماوية الدقيقة والتشغيل الآلي وغيرها من التقنيات في إسرائيل وصلت إلى مستوى عالمي متقدم. وقد سبق أن أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ابن جوريون أن "الأبحاث العلمية وغيرها من الإنجازات لم تعتبر سعيًا لمجرد المعرفة فحسب، إنما ينبغي أن تصبح عنصرًا مركزيًا للتقدم القومي". وهكذا أرست إسرائيل هذه الدولة الصغيرة مكانتها في ظل التنافس الدولي في الشرق الأوسط من خلال سياسة الاعتماد على التكنولوجيا في تأسيس الدولة.

وللعلم نذكر أن الإنجازات الاقتصادية ومستوى التطور الاجتماعي في إسرائيل لهما صلة وثيقة بالتعليم الوطني وعنصر الوطنية، فالحكومة الإسرائيلية استخدمت التفوق الفريد لإسرائيل باعتبارها "الوطن الأم لليهود وبوثنته" في جذب عدد كبير من المهاجرين من جميع أنحاء العالم. ومنذ عشرات السنين توافدت الكفاءات البشرية من الولايات المتحدة ودول الغرب والاتحاد السوفيتي وغيرها من المناطق علي الدولة اليهودية بما لديهم من معرفة ومهارات تقنية وخبرات إدارية، مما جعل إسرائيل دولة ذات مستوى عالٍ من التعليم علي مستوى العالم منذ بداية تأسيسها، وفي الوقت ذاته أرست قاعدة يتم على أساسها تدريب كفاءتها البشرية؛ فالحكومة الإسرائيلية

اعتبرت التعليم مفتاح المستقبل، وفي هذا الشأن نذكر أن التعليم في إسرائيل يعتبر نظرية القيمة اليهودية وحب الوطن والارتقاء بالصفات الإنسانية من المبادئ الأساسية للتعليم، وذلك لتدريب المواطن الإسرائيلي علي أن يفكر كل وقت في مصير الوطن الأم ومستقبل الأمة، وحاليًا بلغت نسبة السكان الذين تلقوا تعليمهم في المدارس من بين المواطنين في إسرائيل أكثر من ٩٠% . وللعلم نذكر أنه يوجد أكثر من عشرين جامعة ومعهدًا في إسرائيل التي يبلغ تعداد سكانها خمسة ملايين شخص، ففي عام ١٩٨٧ كان يوجد أكثر من مائتي ألف من خريجي الجامعات في إسرائيل، يمثلون ١٣% من إجمالي القوى العاملة في الدولة^(٢٣)، كما حصلت إسرائيل على المركز الأول علي مستوى العالم بأعداد الحاصلين علي درجات أكاديمية في مجال علوم الطبيعة والهندسة من بين عشرات الآلاف من العاملين في هذه المجالات، كذلك جاءت إسرائيل في المركز الأول علي مستوى العالم بأعداد الذين نشرت أبحاثهم في المجالات العلمية الدولية من بين عشرة ألف باحث علمي. والواقع أن مستوى التعليم وعناصر المواطنة أصبحت عنصرًا أساسيًا لتقدم الدول في العالم الذي يشهد تطورًا كبيرًا في مجال العلوم والتكنولوجيا المعاصرة، ومما لا شك فيه أن إسرائيل تفوقت علي دول الشرق الأوسط على هذا الصعيد.

وقد احتلت إسرائيل تدريجيًا مركزًا إستراتيجيًا متفوقًا في ظل مواجهاتها مع الدول العربية نظرًا لتفوقها في كثير من المجالات الحديثة التي أظهرت محصلة قوة الدولة. ومن المعروف أن مستوى النمو الاقتصادي ومدى قوة أو ضعف الدولة أصبحا من العوامل الأساسية لإحراز النصر النهائي في منطقة مفعمة بالصراع والمنافسة. وفي هذا السياق نذكر أنه حدث

اعتراف متبادل على أرض الواقع بين منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات وإسرائيل، ففي شهر مايو عام ١٩٩٤، بدأت حكومة الحكم الذاتي في فلسطين بتطبيق الحكم الذاتي في منطقة غزة وأريحا. بيد أنه يوجد تباين ضخم في مستوى النمو الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة اللتين تحتلهما إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، والأراضي الإسرائيلية، فقطاع غزة الذي تسلمت إدارته منظمة التحرير الفلسطينية يعتبر أفقر منطقة في الشرق الأوسط، فالبنية التحتية لهذا القطاع دون المستوى المطلوب، كما أن مستوى العلاج والتعليم في القطاع متدنٍ، حيث ترتفع نسبة البطالة لتصل إلى ٥٠%، وبالمثل فإن نسبة البطالة في الضفة الغربية، ارتفعت لتصل إلى ٢٥%^(٢٤)، وبالتالي لم يجد عشرات الآلاف من فلسطيني غزة والضفة الغربية مفر سوى التوجه لإسرائيل للعمل بها، وذلك للحفاظ على الحد الأدنى من مستوى المعيشة. فضلاً عن ذلك فإنه تم إنشاء الكثير من معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في هاتين المنطقتين، حيث اعتمد الكثير من اللاجئين على مساعدات المجتمع الدولي للحفاظ على سبل المعيشة. ويرى الجميع بوجه عام أن كيفية استقرار نمو اقتصاد مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والإسراع في الوقت ذاته نحو تقليص الفجوة بين الأراضي الفلسطينية والأراضي الإسرائيلية أصبحتا من القضايا الحاسمة التي تؤثر على مستقبل هذه المناطق.

إن عدم توازن النمو بين الاقتصاد والقوة العسكرية تعتبر من الخصائص المهمة الأخرى لإختلال التوازن في نمو القوة الكلية للدول في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا السياق نذكر أن الدول في منطقة الشرق الأوسط سواء كانت دولة عظمى إقليمية أم دولة منتجة للنفط أنفقت كمية ضخمة

من العملات الصعبة في شراء الأسلحة والمعدات، حيث حاولت بعض الدول القوة عسكرياً غزو أراضي الدول الأخرى والاستلاء علي ثرواتها باستخدام القوة العسكرية، أما بعض الدول الصغيرة الغنية فتمنت أن تعوض نقص قوة الدولة من خلال شرائها للأسلحة والمعدات الحديثة. وهكذا لم ينته سباق التسليح حتى الآن في دول الشرق الأوسط، مما جعل الكثير من الدول تتحمل أعباء النفقات العسكرية علي حساب مسيرة النمو الاقتصادي. فإذا حسبنا معدل أعباء النفقات العسكرية للفرد، فسنجد أن معدل نفقات الفرد في السعودية وقطر والكويت والإمارات يتجاوز عشرة آلاف دولار أمريكي محتلاً بذلك الصدارة علي مستوى العالم^(٢٥). فقد تجاوزت النفقات والمصروفات العسكرية في العديد من الدول نسبة الـ ١٠% من إجمالي الناتج القومي، كما ارتفعت هذه النسبة في بعض الدول لتصل إلى أكثر من ٣٠%، وذلك للحفاظ علي تفوقها الإستراتيجي وتوازن القوى^(٢٦). ورغم أن مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط أحرزت تطوراً في السنوات الأخيرة، فإن سباق التسليح في المنطقة لم ينته، فلم يمر وقت طويل علي انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١، حتى بدأت دول الشرق الأوسط بشراء أسلحة علي نطاق واسع من الدول الأجنبية، حيث قامت هذه الدول بشراء أسلحة تقدر قيمتها بخمسين مليار دولار أمريكي من الغرب بعد أقل من عامين بعد انتهاء حرب الخليج، وجدير بالذكر أن مبيعات المعدات الحربية الأمريكية تمثل ما يقرب من نصف هذه الأسلحة: وفي يناير عام ١٩٩١، وقعت ثلاث دول بالخليج وهي (السعودية، عمان والكويت) مع بريطانيا علي عقد المعدات الحربية الذي تقدر قيمته بعشرة مليارات وسبعمائة وعشرين مليون دولار أمريكي^(٢٧). ورغم أن الشرق الأوسط لا يزال يعتبر أكبر سوق سلاح في العالم، فإن دول الشرق الأوسط لم تحقق توازن القوة العسكرية. وجدير بالذكر أن العراق، إيران، سوريا، مصر وغيرها من الدول تنتمي إلى الدول العسكرية القوية

في الشرق الأوسط نظرًا لتعداد سكانها الكبير، وتوافر موارد القوة العسكرية بالإضافة إلى أن ظروف الحروب طويلة الأمد أكسبت جنودها خبرة غزيرة في المعارك الحربية، أما السعودية، الكويت وغيرها من دول الخليج المنتجة للنفط، ورغم أنها تنفق الكثير من العملات الصعبة في شراء الطائرات الحربية، الدبابات، الصواريخ وغيرها من المعدات المتطورة، فإن عدد أفراد قواتها العسكرية ضئيل، ويفتقرون إلى خبرة القتال، كما أن تدني الكفاءة البشرية العسكرية في هذه الدول لم تمكنهم من التعلم علي نحو أفضل كيفية استخدام المعدات المتطورة، لذلك ضعفت القوة الشاملة الفعلية لهذه القوات. فقيام القوات العراقية باحتلال الكويت في خلال الليل في فترة أزمة الخليج عام ١٩٩٠، دليل واضح على اختلال توازن نمو القوة العسكرية في هذه المنطقة في الوقت الحالي.

ثالثًا: اختلال توازن النمو الاقتصادي

١- المدن المتقدمة والقرى المتدهورة نسبيًا. وفي هذا الشأن نذكر أن إحدى الخصائص الملحوظة لمسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي ومسيرة التحديث في الشرق الأوسط رأيناها تتمثل في التطور السريع الذي تشهده المدن والتدهور النسبي للقرى. والواقع أن زيادة عدد المدن واتساع نطاقها وظهور ملامح المدينة والتضخم السريع لسكان المدن تعتبر علامات مهمة للتمدن. ورغم أن الشرق الأوسط يعتبر المنطقة الرائدة لفكرة المدن علي مستوى العالم، ومن أوائل المناطق التي شهدت النمو، فإن تطور المدن الحديثة وإزدهارها يعتبران مسألة لم يمر عليها سوى ما يقرب من عشرات السنين. وللعلم نذكر أن دول الخليج المنتجة للنفط تعتبر من المناطق التي شهدت مدنها التطور الأسرع والأوضح في الشرق الأوسط، فبعد الستينيات أسرعت هذه الدول ببناء المدن تماشيًا مع ازدهار اقتصاد النفط، حيث تم

إنشاء تباعاً المباني الشاهقة الحديثة والمرافق التجارية، والسكنية والثقافية، ومع هذه الأحداث ازداد عدد سكان المدن سريعاً، فحتى منتصف الثمانينيات كان يعيش أكثر من ٨٠% من سكان السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات وغيرها من الدول في المدن، كما ارتفع عدد سكان المدن في الكويت ليصل إلى ٩٥%^(٢٨). ووفقاً للإحصائيات فقد ظهر أكثر من عشرين مدينة يقطنها ملايين من السكان في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. ونذكر أن سكان مدينة القاهرة، طهران، بغداد وغيرها من المدن بلغ تعدادهم ما يقرب من عشرة ملايين، لتتضم بذلك إلى صفوف المدن الأكبر على مستوى العالم. أما بالنسبة إلى بعض الدول التي تشهد تباطؤاً نسبياً في النمو الاقتصادي ظهر توجه نحو تكديس السكان في عدة مدن كبيرة أو بعض المناطق، نذكر على سبيل المثال أن ٧٠% من إجمالي سكان الجزائر يقطنون في منطقة طويلة وضيقة قريبة من ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث لا تتعدى مساحتها ٥% من المساحة الكلية للجزائر، أما في السودان فيوجد من بين ستة وعشرين مليون شخص (تعداد السكان عام ١٩٩١) ثلاثة ملايين يتركزون في محيط العاصمة السودانية الخرطوم^(٢٩).

والواقع أن الكثير من المناطق الريفية في الشرق الأوسط لا تزال منغلقة ومتدهورة نسبياً مقارنة بالمدن، فقد أخذ الفارق بين المدن والريف يتزايد في الواضح. فرغم حصول الكثير من الفلاحين الإيرانيين على أراضي بعد الثورة البيضاء التي قامت بها إيران في السبعينيات، فإنه كان هناك نقص في حيوانات المزارع وأدوات الزراعة والبذور، كما لم يتم إدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي نظراً لقلة الاستثمارات الحكومية في الزراعة، فكان الفلاح لا يزال غير قادر على الحصول على

دخل مستقر، وبالتالي اضطر الفلاحون إلي بيع الأراضي التي حصلوا عليها إلي أصحاب المزارع والشركات الكبرى أو التعاونيات متوافدين إلي المدن بحثاً عن الرزق. ففي الخمسة عشر عاماً، أي منذ عام ١٩٦٣ حتي عام ١٩٧٨ انخفضت نسبة الفلاحين من إجمالي عدد السكان في إيران من ٧٥% إلي ٥٢% لتتآكل بذلك القوة العاملة الزراعية بنسبة ٢: ٥، وفي الوقت ذاته زاد عدد سكان المدن زيادة سريعة، ففي عام ١٩٦٣ لم يتعد سكان المدن في إيران عن أكثر من ثمانية ملايين شخص، لكن هذا العدد ارتفع إلي أكثر من ١٨ مليون شخص في عام ١٩٧٨، حيث وجدنا أن معظم سكان المدن الجدد من الفلاحين القادمين من الريف، مشكلين طبقة المواطنين الفقراء في المدن. وجدير بالذكر أنه لا يزال يوجد نظام الملكية للأراضي الصغيرة في ريف مصر، والسودان، وأفغانستان، والجزائر، وغيرها من الدول الزراعية التقليدية بصورة واسعة. ورغم أن الرأسمالية الزراعية حققت تقدماً نوعاً ما، فإنه لم يتم التخلص نهائياً من تأثير الإنتاج الإقطاعي في الريف، حيث لا يزال عدد قليل جداً من الفلاحين في المناطق الجبلية النائية يعملون في ظروف اقتصادية طبيعية منغلقة، وهو ما يقيد نمو القوى الإنتاجية في الريف بشدة.

ويري بعض علماء الاقتصاد والسياسة في الغرب أن الفارق بين المدنية التي تعد من إنجازات الحضارة، والريف في المجتمعات التي تشهد تغيرات سريعة، تعتبر من الأسباب المهمة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي^(٢٠)، فالمدن باعتبارها أهم علامة للحداثة أصبحت مقصداً للأنشطة الاقتصادية والطبقات الاجتماعية الجديدة والثقافة والتعليم ذات الطراز الجديد. والواقع أن الاختلاف الكبير بين سكان المدن والريف علي صعيد تقدير القيمة والمشاركة السياسية، وامتداد جنور التكنولوجيا الحديثة

الأجنبية وأسلوب حياة الغرب في المدن أدت إلى سهولة ظهور المشاعر الفوقية لدى ساكني المدن وازدراؤهم للريف والفلاحين، ومن ناحية أخرى ظهرت أيضاً أحقاد ساكني الريف والفلاحين الذين نزحوا إلى المدن نظراً لأن مصالحهم لم تحظ بأية اهتمامات. وفي السنوات الأخيرة رأينا أن أفراد الطبقة البرجوازية المتوسطة في بعض دول الشرق الأوسط مثل السعودية والكويت وغيرها من الدول طالبت السلطة بإعطائها المزيد من الديمقراطية وحقوق المشاركة السياسية، حيث علت أصواتها المنادية بإدارة المجتمع للسلطة، وفي المقابل اقترح زعماء القبائل الذين يتخذون من الريف مركزاً لنفوذهم في السودان، اليمن، أفغانستان وغيرها من الدول دعوة لتقاسم سلطة البلاد. أما بالنسبة إلى مطالب القاعدة العريضة من الفلاحين فأكثرها في الأحوال العادية يتمثل في تطلعها إلى زيادة تنمية الريف، والاهتمام بمصالح الفلاحين وضمان دخولهم، أما بالنسبة إلى مطالبهم السياسية والديمقراطية فليست ملحة بهذا الشكل، لذلك توجد أنواع كثيرة من أساليب الحياة والمصالح الاقتصادية التي تزداد خطوطها الفاصلة تدريجياً في المدن والريف بمنطقة الشرق الأوسط نظراً لتباين مستوي النمو الاقتصادي والاجتماعي، فإذا ما سنحت الفرصة، فسوف تعبر هذه القاعدة عن مطالبها بطرق مختلفة مشكلة بذلك عاملاً غير مستقر على التطور الاجتماعي في المنطقة.

٢- الزيادة السكانية السريعة أفرزت ضغوطاً كبيرة على التطور الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الشأن نذكر أن الاقتصاد والسكان في منطقة الشرق الأوسط شهدا بوجه عام فترة من النمو السريع المزدوج بعد فترة الخمسينيات حتى الستينيات، لكن النمو السريع للسكان أفرز ضغوطاً كبيرة على التطور الاقتصادي والاجتماعي بعد فترة الثمانينيات مؤثرة على التنمية المستدامة للمجتمع واستقراره. ووفقاً للإحصائيات لم يتعد سكان

منطقة الشرق الأوسط المائة مليون عام ١٩٥٠، ليمثلوا بذلك ٢,٦٧% فقط من إجمالي سكان العالم، وبحلول عام ١٩٨٠، بلغ عدد سكان الشرق الأوسط مائتين وأربعين مليوناً بالفعل، ليمثلوا بذلك ٤% من إجمالي سكان العالم^(٣١)، إلا أن إجمالي سكان الشرق الأوسط عام ١٩٨٨، بلغ مائتين وثمانين مليوناً، ليمثلوا ٤,٧% من إجمالي سكان العالم^(٣٢). ففي خلال ثلاثين عام منذ عام ١٩٥٠ احتفظ معدل النمو الطبيعي للسكان في دول الشرق الأوسط بنسبة ٢,٥% إلى ٣,٥%، وهي أعلى من معدلات النمو الطبيعي لسكان العالم. وهكذا رأينا أن معدل النمو السكاني في الشرق الأوسط في الثمانينيات شهد ارتفاعاً متزايداً، فمعدل النمو الطبيعي للسكان في مصر وتركيا وإيران هذه الدول الثلاث الكبرى من حيث عدد السكان تجاوز ٣%، حيث تجاوز عدد السكان في كل دولة من هذه الدول الثلاث الخمسين مليون نسمة في التسعينيات لينضموا بذلك إلى الصفوف الأمامية للعشرين دولة الأكثر سكاناً في العالم^(٣٣).

إن الزيادة السكانية في دول الشرق الأوسط إتسمت بصفة "الارتفاعين والانخفاض الواحد" بمعنى ارتفاع نسبة المواليد وارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان وانخفاض معدل الوفيات. إن الزيادة السكانية الملموسة في كل دولة متباينة نظراً لاختلاف ظروف كل دولة عن الأخرى، فعادة نرى أن الزيادة السكانية في الدول المنتجة للنفط أسرع من الدول غير المنتجة للنفط، كما أن الزيادة السكانية في الدول التي يتسم اقتصادها بالنمو السريع أسرع من الدول التي يتباطأ فيها النمو الاقتصادي. وجدير بالذكر أنه ظهرت في التركيبة السكانية لدول الشرق الأوسط ظاهرة الشبابية نظراً للزيادة المستمر في نسبة المواليد ومعدل النمو، ففي بداية الثمانينيات بلغت نسبة السكان الذين بلغت

أعمارهم تحت الخامسة عشر في معظم دول الشرق الأوسط أكثر من ٤٠%، حتى إنه في بعض الدول تجاوزت هذه النسبة لتصل إلى ٤٥% (٣٤)، إلا أن نسبة السكان التي تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً في الدول المتقدمة انخفضت عن هذه النسبة، نذكر على سبيل المثال أن هذه النسبة بلغت ٢٣% في الولايات المتحدة و ٢٤% في كندا، وهكذا الحال تقريباً في دول أوروبا الغربية، والواقع أن الأعباء التي يتحملها من يمارس الأنشطة الاقتصادية في دول الشرق الأوسط كبيرة جداً نظراً للزيادة السكانية وزيادة نسبة السكان من الشباب في التركيبة السكانية، فكل شخص منتج ينبغي أن يعمل شخصاً غير منتج، لذلك تضطر دول الشرق الأوسط أن تستخدم الجزء الأكبر من الدخل القومي سنوياً في إعالة السكان. وفي ظل التباطؤ الاقتصادي والاجتماعي لم يستطع المجتمع تلبية احتياجات الزيادة السكانية الجديدة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية، بل بالعكس فهذا التباطؤ أثر على أعداد الأيدي العاملة وكفاءتها في المستقبل.

وينبغي أن نذكر أنه لم يمر وقت طويل على بداية السياسة السكانية المخططة في دول الشرق الأوسط. فرغم أن بعض الدول تعي جيداً أن الزيادة السكانية تمثل عبئاً على الاقتصاد والمجتمع، فإنه من الصعب تنفيذ إجراءات السيطرة على الزيادة السكانية بشكل فاعل بسبب تأثير السديون والتقاليد الثقافية والعادات على المجتمع، أما بالنسبة إلى الدول التي يتضاءل فيها عدد سكانها أصلاً مثل السعودية وعمان فهي في الحقيقة تشجع دوماً ساكني هذه الدول إنجاب الكثير من الأطفال، لتتوازن مع ما يصاحب زيادة الأيدي العاملة الأجنبية من آثار ضارة على هذه الدول. ونذكر أن كلاً من مصر، والمغرب، وتونس وغيرها تعتبر من الدول التي بدأت تنفيذ سياسة السيطرة على الزيادة السكانية في الشرق الأوسط على نحو جيد خاصة في

مصر، حيث أدرك الرئيس عبد الناصر منذ بداية الستينيات أن الزيادة السريعة للسكان تصاحبها أعباء علي التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط، لذلك كانت مصر من أوائل الدول الإسلامية التي بادرت بتطبيق سياسة تنظيم الأسرة. وفي عام ١٩٧٣، أسست مصر المجلس الأعلى للسكان وتنظيم الأسرة، وهو مسئول عن وضع الخطط السكانية في مصر وتطبيقها. ومن المعروف أن مصر تعتبر من دول الشرق الأوسط الكبرى من حيث السكان، ورغم أن تطبيقها لبرنامج السيطرة علي معدل الزيادة السكانية في بداية الثمانينيات لم يكن مثاليًا كما ينبغي، فإن قرارات الحكومة وسياساتها كانتا قادرتين دون شك على أن تلعب دورًا محفزًا تجاه التطور الاقتصادي والاجتماعي.

إن الانتشار غير المتوازن للسكان يعد صفة أخرى لأوضاع السكان في دول الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن نذكر أن الكثافة السكانية في الشرق الأوسط ليست كبيرة، لكنها لا تتناسب مع حياة البشر نظرًا لأن الصحراء تكتسح مساحات كبيرة من منطقة الشرق الأوسط، مما جعل سكان الشرق الأوسط موزعين في الدول والمناطق بشكل غير متوازن، فوفقًا للإحصائيات نذكر أن الكثافة السكانية في كل كيلو متر مربع في دول الشرق الأوسط بلغت نحو عشرين شخصًا، وذلك في منتصف الثمانينيات^(٣٥)، بيد أنها موزعة بصورة غير متوازنة، أما بالنسبة إلي الكثافة السكانية في دول الخليج الست التي تتسم بارتفاع معدل إجمالي الناتج القومي للدخل فهي سبعة أشخاص فقط، وفي السعودية تبلغ خمسة أشخاص فقط، وبالنسبة إلي الكثافة السكانية في شمال وجنوب اليمن الذي يعتبر من المناطق المتدهورة نسبيًا في شبه الجزيرة العربية، فهي ٤٥ شخصًا، كما تبلغ الكثافة السكانية في تونس

والمغرب بشمال أفريقيا من خمسة إلى ستة أضعاف نظيرتها في الجزائر، أما الكثافة السكانية في مصر فتبلغ خمسة أضعاف الكثافة السكانية في ليبيا.

وعلى صعيد الانتشار الإقليمي للسكان نجد أن سكان العديد من دول الشرق الأوسط يتركزون في المدن الساحلية والسهول، لكن لا يوجد تقريباً أحد يقطن المنطقة الصحراوية بوسط شبه الجزيرة العربية. وتفصيلياً نذكر أن ٧٥% من سكان إسرائيل يتركزون في تل أبيب والمنطقة الضيقة الساحلية الطويلة بحيفا، كما يسكن ٦٥% من سكان مصر بلدنا النيل، ويتركز أكثر من ٩٠% من سكان السعودية في عدة مدن. والحقيقة أن التجمع المبالغ فيه للسكان أدى إلى اختلال توازن النمو الاقتصادي والمجتمعي في هذه الدول، نذكر على سبيل المثال أن القوة الاقتصادية الإقليمية في شمال السودان والتي تعتبر العاصمة السودانية الخرطوم مركزاً لهذه القوة تعادل عدة أضعاف القوة الاقتصادية في جنوب السودان، كما أن الاقتصاد في المناطق الساحلية التي يتركز بها السكان في مصر، الجزائر، إيران، تركيا وغيرها من الدول يعتبر متقدماً مقارنة باقتصاد المناطق الداخلية في هذه الدول المتخلف نسبياً.

إن ظاهرة الوافدين من السكان أصبحت واضحة للغاية في دول الشرق الأوسط نظراً لاختلال توازن التوزيع السكاني، فمن ناحية ينزح السكان المحليون في الدول كافة من الريف إلى المدن، كما ينزح السكان من المناطق الداخلية إلى السواحل، ومن ناحية أخرى تجذب دول الخليج المنتجة للنفط الكثير من العمال القادمين من الدول الأخرى نظراً لافتقارها لوجود الأيدي عاملة وارتفاع مستوي نمو اقتصادها، ووفقاً للإحصائيات بلغ عدد العمال من الجنسيات الأجنبية التي تعمل بدول الخليج المنتجة للنفط في الثمانينيات أكثر من ثلاثة ملايين عامل^(٣٦)، وبالإضافة إلى ذلك فيوجد أكثر من مليون مهاجر

وفدوا مع العمال. وجدير بالذكر أن معظم العاملين من جنسيات أجنبية قادمون من دول منطقة الشرق الأوسط مثل مصر، سوريا، اليمن، فلسطين، الأردن وغيرها، أما الجزء الأقل من العمال فقادمون من دول شرق آسيا، دول جنوب شرق آسيا ودول جنوب آسيا. وفي عشية حرب الخليج كان العمال الأجانب يمثلون ٨٠% من إجمالي الأيدي العاملة في هذه الدول، وقد لعب هؤلاء دوراً مهماً علي صعيد التطور الاقتصادي لدول الخليج، كما أن الدول المصدرة للعمالة تحصل بذلك أيضاً علي دخول أموال المهاجرين الضخمة. إلا أن الزيادة السريعة للعمال الأجانب أحدثت أيضاً تغييراً في التركيبة السكانية لهذه الدول، وفقاً للإحصائيات بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية عام ١٩٩٠، مليوناً وثمانمائة وثمانين ألف شخص، ثلثهم من السكان الأصليين في الإمارات، لكن هذه النسبة انخفضت لتصل إلي ١٨% في عام ١٩٩٢^(٣٧). وإذا لم تتخذ الحكومة إجراءات فاعلة، فستمثل نسبة السكان الأصليين في دولة الإمارات ٦% بحلول عام ٢٠٠٠ وفقاً لحساب الزيادة السريعة للسكان الأجانب في هذه الدولة، ليصبح بذلك السكان الأصليون من الأقليات. والواقع أن زيادة الوافدين من الخارج وتأثيرهم علي الاقتصاد زاد من ضعف النمو الاقتصادي لدول الخليج المنتجة للنفط، فالكثير من مراكز العمل في هذه الدول تعتمد بشكل كبير علي الأفراد الأجانب، حيث وظفت بعض الدول العمال الأجانب والتقنيين بشكل أساسي في الأعمال المنزلية والعملية الإنتاجية، حتي إنه يتم توظيفهم باعتبارهم مشرفين صغاراً، أما سكان هذه الدول فدائماً ما يتم تعيينهم في وظائف شرفية إدارية كبري فقط، بيد أنهم غير قادرين علي تحمل مسئولية الأعمال الإدارية الحقيقية، كما أن بعضهم أصبح من الطبقة الربحية الصرف. ورغم أن هؤلاء العمال الأجانب يقومون بأعمال جسمانية شاقة ويعملون في مجال الإنتاج، فإن دخلهم من رواتبهم أقل بكثير مما يتقاضاه العمال المحليون،

علاوة على ذلك فدائمًا ما تحدث خلافات بين العمال الأجانب والسكان الأصليين في هذه الدول نتيجة الاختلافات العرقية والدينية والثقافية، الحياتية وغيرها، ودون شك أطاح تفاقم هذه الخلافات بالاستقرار المجتمعي والسياسي.

٣- تعتبر أزمة الديون ومشكلة الغذاء من الظواهر المهمة لاختلال التوازن في مسيرة النمو الاجتماعي بدول الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي أحرزت فيه الكثير من الدول الإنجازات علي صعيد جذب رؤوس الأموال الأجنبية والانفتاح علي الاقتصاد الأجنبي في ظل قيام دول الشرق الأوسط عامة بإجراء تعديلات اقتصادية بعد السبعينيات خاصة منذ الثمانينيات، زاد حجم الديون زيادة سريعة. فوفقًا لتقديرات صندوق النقد العربي ذكر أن ديون الدول العربية عام ١٩٨٤، تضاعفت عشرين مرة تقريبًا عن ديون هذه الدول عام ١٩٧٤، ففي نفس العام بلغ إجمالي ديون دول الشرق الأوسط ١٥٣ مليارًا و٨٥٣ مليون دولار أمريكي، حيث بلغ حجم ديون الدول المدينة الثماني وهي مصر، الجزائر، العراق، تونس وغيرها ٩٤ مليار دولار أمريكي^(٣٨). وجدير بالذكر أن معدل الزيادة السنوية للديون الأجنبية في الدول العربية في الثمانينيات بلغ ٨,٨ %، حيث تحولت بعض الدول من كونها دولاً مصدرة لرؤوس الأموال إلي دول مستوردة لها، ومن دول ذات ديون صغيرة إلي دول مثقلة بالديون، كما أن بعض الدول المثقلة بالديون غرقت في أزمة الديون.

وعندما نتحدث عن مصر في هذا الشأن فنذكر أن هناك نواحي كثيرة تسببت في زيادة ديون مصر منذ الثمانينيات، فسياسة الانفتاح التي طبقت منذ السبعينيات رأت أن زيادة سرعة النمو تعتبر أهم وسيلة لتحديث الاقتصاد، ولتحقيق هذا الهدف قامت مصر باستيراد كمية ضخمة من التكنولوجيا

الأجنبية ولجأت إلي الاستدانة، وخففت من نظم المراقبة علي التجارة الخارجية وتغاضت عن السيطرة علي عملات الصرف الأجنبي، مما أدى إلي زيادة كل من الاستيراد والاستثمار والاستهلاك زيادة كبيرة، حيث اضطرت مصر إلي الاستدانة من الولايات المتحدة ودول الغرب قروضاً ذات فائدة عالية، وذلك بعد أن تصالحت مصر مع إسرائيل، حيث انقطع بذلك طريق استدانة مصر من الدول العربية. ففي الثمانينيات كانت مصر تقترض من الغرب أكثر من ثلاثة مليارات دولار أمريكي سنوياً للحفاظ علي احتياجاتها من الأموال وسداد القروض المستدانة في السبعينيات. ونذكر أن ديون مصر بلغت ٤٩ ملياراً و ٩٧٠ مليون دولار أمريكي حتي عام ١٩٨٨، لتحل بذلك المركز الخامس بين أكبر عشر دول نامية دائنة في ذلك العام، والمركز الثاني علي صعيد العالم العربي. والواقع أن حرب الخليج التي وقعت عام ١٩٩١، منحت مصر فرصة لتخفيف أعباء الديون المصرية، فبعد الحرب أعفت الولايات المتحدة مصر من الديون العسكرية التي تقدر بستة مليارات وسبعمئة مليون دولار أمريكي، كما أعفت السعودية وغيرها من دول الخليج المنتجة للنفط ودول أعضاء نادي باريس مصر من الديون المصرية التي تقدر بعشرة مليارات ومائة مليون دولار أمريكي^(٢٩). وهكذا رأينا أن مجموعة الديون التي أعفيت منها مصر والتي تقدر بستة عشر ملياراً وثمانمائة مليون دولار أمريكي تمثل ثلث إجمالي الديون الأجنبية المصرية. أما الجزائر فتعتبر دولة كبري مدينة أخرى في الشرق الأوسط، فقبل السبعينيات طبقت الجزائر سياسة ضخمة للتطوير الصناعي، حيث شهدت نمواً سريعاً للاقتصاد، لكن حدث تقادم في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الاستثمارات وانخفاض المردود الاقتصادي، وقد بلغ إجمالي الديون الجزائرية ١٥ مليار دولار أمريكي في نهاية السبعينيات من جراء الاستدانة الضخمة للقروض، ففوائد القروض السنوية تمثل نحو ٢٥% من إجمالي

الصادرات بالجزائر، لتصل بذلك إلي خط الخطر المتعارف عليه دوليًا. وفي الثمانينيات ارتفع حجم الديون الأجنبية في الجزائر سريعًا، ففي عام ١٩٨٨ بلغت الديون الأجنبية ٢٤ مليارًا و ٨٥٠ مليون دولار أمريكي، كما أن هذه الديون ارتفعت بصورة كبيرة عام ١٩٩١ لتصل إلي ٢٥ مليارًا و ٣٠٠ مليون دولار أمريكي^(٤٠). وهكذا أصبحت أزمة الديون في الجزائر عبئًا ثقیلاً علي النمو الاقتصادي في التسعينيات.

وبالنسبة إلي إسرائيل فهي تعتبر نوعًا آخر من الدول المدينة. والواقع أن معظم الأموال التي تحتاجها إسرائيل لتحقيق النمو الاقتصادي تعتمد علي المساعدات الأجنبية، فوفقًا للإحصائيات ذكر أن إجمالي المساعدات الأجنبية التي تلقتها إسرائيل في الأربعين سنة التي جاءت بعد قيام الدولة بلغت تسعين مليار دولار أمريكي^(٤١)، فمعظم هذا المبلغ يعتبر مساعدات من جانب واحد يتمثل في منح أجنبية وتعويزات ألمانية وأموال المهاجرين وتبرعات الدول الأجنبية، إلا أن جزءًا صغيرًا من هذه الأموال تتحمل الحكومة مسؤولية رده. وبعد السبعينيات زادت الديون الأجنبية الإسرائيلية زيادة سريعة، ففي عام ١٩٧٥ بلغت ٢ مليار و ٨٥٠ مليون دولار أمريكي، وفي عام ١٩٧٥، بلغت ٨ مليارات ومائة مليون دولار أمريكي، وفي عام ١٩٨٧ بلغت ٢٥ مليارًا و ٣٣٩ مليون دولار أمريكي، وفي عام ١٩٩٢ بلغت ١٦ مليارًا و ٩٠٠ مليون دولار أمريكي^(٤٢). وتعتبر الولايات المتحدة من أهم الدول التي استندت منها إسرائيل معظم قروضها، حيث رأينا أن فترة سداد هذه الديون طويلة جدًا وبالتالي لم تظهر في إسرائيل أزمة الديون كالتى رأيناها في الدول الأخرى بالشرق الأوسط، رغم أن إجمالي حجم الديون الخارجية لإسرائيل كبير جدًا، فإن استمرار ارتفاع الديون الخارجية الإسرائيلية لفترة طويلة من الزمن يدل علي نقاط الضعف التواكفية لإسرائيل علي الصعيد الاقتصادي. وخلاصة

القول نذكر، أن الديون الخارجية لمعظم دول الشرق الأوسط تمثل قوة ضغط غير محتملة، حيث وصل الأمر إلى درجة استئانة السعودية وغيرها من دول الخليج المنتجة للنفط هي أيضاً لقروض علي نطاق واسع. وجدير بالذكر أن معظم الديون الخارجية التي استدانتها دول الشرق الأوسط اقترضتها من دول الغرب، فإجمالى حجم هذه الديون تجاوز بكثير الدولارات النفطية المتراكمة في السبعينيات التي جمعتها هذه الدول نتيجة ارتفاع سعر النفط. وهكذا لا تزال مسألة كيفية سداد الديون ذات الفائدة العالية، وكيفية تسوية مشكلة التمويل غير الكافي من القضايا الشائكة التي تواجه مسيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول الشرق الأوسط في المستقبل.

وفي الوقت الذى شهد نمواً سريعاً للسكان، ظهرت في بعض دول الشرق الأوسط مشكلة الغذاء الخطيرة نسبياً، فالفارق بين الإنتاج من الغذاء والاحتياجات الغذائية يتزايد يوماً بعد يوم في كثير من الدول، وبالتالي زادت الكمية المستوردة من الغذاء علي نحو متواصل. ومنذ الثمانينيات وجدنا أنه باستثناء عدد قليل من الدول في الشرق الأوسط القادرة علي الاكتفاء الذاتي من أساسيات الغذاء، فالدول الأخرى أصبحت دولاً مستوردة للغذاء من بينها بعض الدول الزراعية المنتجة ذات العادات التاريخية مثل مصر والجزائر وغيرها.

إن الدول العربية في الشرق الأوسط اعتبرت بالفعل من أكثر الدول اعتماداً علي استيراد المواد الغذائية الأساسية علي مستوى العالم، فوفقاً للإحصائيات وجدنا أن معدل الواردات من المنتجات الزراعية للفرد في معظم الدول العربية تجاوز مستوى المعدل العالمى. وفي هذا السياق نذكر أن الواردات من الحبوب الغذائية في الدول العربية عام ١٩٨٦، كانت تمثل ١٢,٥% من واردت الحبوب الغذائية في العالم، بل إن الواردت من الذرة

كانت تمثل ٢٠% من واردات الذرة علي مستوى العالم في الوقت الذي كان يمثل فيه عدد سكان الدول العربية ٤% فقط من إجمالي سكان العالم^(٤٣). ومن المعروف أن مصر تعتبر أكبر دولة مستوردة للحبوب الغذائية في الشرق الأوسط، حيث يحتل حجم الواردات المصرية المركز الخامس عالمياً. ومن خلال رؤيتنا لمعدل قيمة الواردات للفرد سنجد أن الشرق الأوسط يعتبر من أكثر المناطق استيراداً للمواد الغذائية في العالم. ففي النصف الأول من الثمانينيات تجاوز معدل الواردات من الحبوب الغذائية للفرد سنوياً تسعين دولاراً أمريكياً، وفي منطقة الخليج ارتفع هذا المعدل ليصل إلى أكثر من ثلاثمائة دولار أمريكي. ومنذ الثمانينات حافظت حصة الواردات من المواد الغذائية في الدول العربية علي معدل نمو يقدر بـ ٢٦%، ومن المتوقع أن تتجاوز الواردات من المنتجات الزراعية التي تتمثل أساساً في استيراد الحبوب الغذائية في الدول العربية الثلاثمائة مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٠^(٤٤).

والواقع أن نقص الحبوب الغذائية يؤثر تأثيراً خطيراً علي التطور الاقتصادي والاجتماعي في دول الشرق الأوسط. وفي ظل نقص الثروات من الأراضي الزراعية والنمو السكاني السريع كان يجب على الدول الكبرى في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان كمصر وإيران والجزائر إما أن تلجأ إلى استخدام احتياطي العملة الصعبة أو تلجأ إلى الاستدانة لشراء الحبوب الغذائية سنوياً في ظل النقص الشديد للعملة الصعبة، وبالتالي أدى هذا الأمر إلى زيادة أعباء الديون. أما بالنسبة إلى السعودية، وقطر، والكويت وغيرها من الدول التي تتسم بغزارة إنتاجها من النفط فقد تسبب اعتمادها علي استيراد الحبوب الغذائية وغيرها من المنتجات الزراعية لفترة طويلة من الزمن في تقييد إستراتيجية تنمية التنوع الاقتصادي.

٤- إن اختلال توزيع الثروات الهامة في الشرق الأوسط أثر علي التطور الاقتصادي والاجتماعي في المناطق بأثرها، كما أسفر عن وقوع العديد من الصراعات علي المصالح. ومن المعروف أن النفط والغاز الطبيعي يعتبران من أهم الثروات الطبيعية في الشرق الأوسط. فوفقاً للإحصائيات التي أجريت في بداية عام ١٩٩٠ بلغ احتياطي النفط المثبت في منطقة الشرق الأوسط ٩٠ ملياراً و٧٦٦ مليوناً و٦٣٠ ألف طن، أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي فبلغ ٣٧٤٩٨٩٠ مليون متر مكعب، ليمثلاً علي التوالي ٦٦,٣١% و ٣١,٤٦% من إجمالي حجم النفط والغاز الطبيعي في العالم، وفي عام ١٩٩٠ بلغ حجم إنتاج النفط العالمي ٣ مليارات ومائة وأربعة عشر مليون طن، حيث كان نصيب دول الشرق الأوسط يقدر بـ ٨٢٨ مليون طن، أي يمثل ٢٧,٤٧% من إجمالي الإنتاج العالمي^(٥)، لكن هناك اختلالاً في توزيع الثروات النفطية في الشرق الأوسط، فمعظم هذه الثروات النفطية في الشرق الأوسط تتركز أساساً في سواحل الخليج الفارسي شرقاً والمنطقة الساحلية لليبيا والجزائر اللتين تقعان في شمال أفريقيا. ونذكر أنه توجد من بين أكثر من عشرين دولة في الشرق الأوسط ثلاث عشرة دولة وهي السعودية والكويت، والعراق، وإيران، والإمارات العربية، وليبيا، والجزائر، وعمان، وقطر، والبحرين، ومصر، وسوريا، وتركيا تعتبر من الدول التي يتسم احتياطي نفطها بالغزارة، كما أن احتياطي النفط في تونس، والمغرب، وإسرائيل، والأردن، واليمن وغيرها من الدول ذي القيمة التجارية، أما أفغانستان وقبرص، ولبنان، والسودان، وموريتانيا وغيرها من الدول فلا تمتلك أساساً أية ثروات نفطية، كما أن هناك تسع دول وهي السعودية والكويت، وقطر، وإيران، والعراق، وعمان، والبحرين، والإمارات العربية وليبيا تمثل ٨٥% من احتياطي النفط في الشرق الأوسط. وجدير بالذكر أن سكان دول الأعضاء الست بمجلس التعاون

الخليجي تمثل فقط ١٧/١ من إجمالي سكان الشرق الأوسط، بيد أن احتياطي النفط لهذه الدول يمثل أكثر من ٤٠% من احتياطي النفط في الشرق الأوسط. إن النفط بالنسبة لهذه المنطقة يعني الثروة، كما أنه سبب نشوب الصراع أيضًا، فأزمة الخليج التي تفجرت عام ١٩٩٠، خير دليل على هذا النوع من الصراع، كما أن اكتشاف كمية ضخمة جدًا من الثروات النفطية في جنوب اليمن كانت أحد الأسباب المهمة لاندلاع الحرب الأهلية الشاملة بين شمال اليمن وجنوبه، فليس من السهل على شمال اليمن أن تستأثر بهذه الثروة لنفسها. وهكذا لم تتوقف بعد الاشتباكات على الحدود بل الحروب ذات الصلة بالصراع على الثروات في الشرق الأوسط .

أما المياه وهي إحدى الثروات المهمة الأخرى في الشرق الأوسط فقد أثارت دومًا خلافات وخصومات بل حروب بسبب اختلال توزيعها في المنطقة، فنحن نعلم أن معظم المناطق في الشرق الأوسط جافة وأمطارها قليلة، وهي تعتبر إحدى أكثر المناطق التي تعاني من نقص الثروات المائية، فمعدل كمية المياه للفرد لا تكف ربع معدل المستوي العالمي. وبالنسبة إلى أهمية المياه فهي أهم الثروات في منطقة الشرق الأوسط بعد النفط، كما أن الصراع الذي يحيط بالمياه يتفوق بكثير على الصراع على النفط.

الفصل الرابع

تأثير قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الأوضاع السياسية

إن الاقتصاد يعتبر القاعدة الأساسية لأية دولة، أما السياسة فهي التجسيد الممركز للاقتصاد. ومن المعروف للجميع أن مجتمع الشرق الأوسط يمر الآن بمرحلة انتقالية حيث يتحول فيها من مجتمع ريفي ذي عادات متخلفة إلى مجتمع صناعي متطور وحديث، وهذه تعتبر مرحلة تطور طويلة جدًا. إن المشاكل الموجودة في ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط ستؤثر دون شك تأثير كبيرًا وعميقًا علي التطور السياسي.

أولاً: التعديلات التي أجريت علي علاقات الإنتاج متأخرة عن تأثير نمو القوى المنتجة. وفي هذا الشأن نذكر أن القوة الإنتاجية في كثير من دول الشرق الأوسط شهدت تقدمًا ملحوظًا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استعان الكثير من قطاعات الإنتاج بالتكنولوجيا الإنتاجية وأدوات الإنتاج الحديثة، وقد استمر ظهور صناعات جديدة خاصة للصناعة المعنية باستخراج النفط واستخدامه، كما ارتفع المستوي التعليمي لشعوب هذه المنطقة بوجه عام. أما بالنسبة إلى تطور القوة الإنتاجية فقد غير بشكل كبير الصورة الأساسية لمجتمع الشرق الأوسط، فقبل الحرب كانت منطقة الشرق الأوسط

مكونة أساساً من مجموعة من الدول الزراعية المنتجة التقليدية، كما شهد مستوى الإنتاج الصناعي في بعض الدول تطوراً ضخماً عبر مسيرة نمو استغرقت عشرات السنين، قطاعات الإنتاج الصناعي في تركيا، ومصر، وإسرائيل، والسعودية، والجزائر وغيرها من الدول احتلت مكانة مهمة علي صعيد الاقتصاد الوطني، فالقيمة الإجمالية للإنتاج المعني بالصناعات الحديثة وقطاع الخدمات وغيرها من القطاعات، تجاوزت بكثير القيمة الإنتاجية للزراعة والصناعات التقليدية. وجدير بالذكر أن معدل إجمالي الناتج القومي للفرد في بعض الدول جاري نظيره في الدول المتقدمة، كذلك الحال بالنسبة إلي مستوى تعليم السكان ومعدل عمر الإنسان ونسبة سكان الحضر وغيرها من المؤشرات، لكنه في الوقت الذي أحرزت فيه دول الشرق الأوسط تقدماً ضخماً على صعيد القوة الإنتاجية ومستوي التحديث، لم تحظ علاقات الإنتاج في المجتمع بالتطور المناسب. فرغم أن الكثير من الدول تخلصت من الحكم الاستعماري في الغرب بعد الحرب ونالت استقلالها الوطني، فإن تركيبة المجتمع التقليدية والعلاقات السياسية التقليدية لا تزال موجودة، فلا يزال نظام الملكية للأراضي الإقطاعية في بعض الدول باقياً حتي الآن أيضاً، فبعض الحكام من الطبقات العليا هم فقط الذين يسيطرون علي المواد الإنتاجية في المجتمع وثرواته. في هذا الشأن نذكر أن السعودية وعدداً قليلاً جداً من دول الخليج النفطية تحولت من دولة إقطاعية ذات مجتمع قبلي إلي دولة رأسمالية مصرفية في فترة قصيرة تقدر ببضع عشرة سنة، حيث عاش جزء قليل من نبلاء العائلة الملكية حياة ترف وبزخ.

ونذكر أن مسيرة الحداثة في إيران تعرضت إلي الفشل في السبعينيات في ظل الحكم الاستبدادي للبهلوي بوصفه نتيجة مترتبة علي تطبيق برنامج التحديث ولتباع أسلوب حياة الغرب لتصبح إيران بعد ذلك دولة ثيوقراطية تتعارض مع التوجهات نحو فصل الدين عن السياسة في المجتمع الحديث.

والواقع أن فصل الدين عن السياسة يعتبر أمراً حتمياً، فالتوجهات نحو الحداثة تعتبر تياراً تاريخياً لا يمكن التراجع عنه. والواقع أن ثلث دول الشرق الأوسط تحتفظ تقريباً بالنظام الملكي حتي الآن، الحكم العشائري وسلطة الملك، حيث لا تزال هذه السلطات هي العليا، ولم تطرأ تغييرات كثيرة علي تركيبة السلطة وشكل الحكم اللتين تربطهما العلاقات العشائرية، فنبلاء الأسرة الحاكمة في دول الخليج يمتلكون معظم ثروات الدولة، حيث يوجد فارق مدهش بين مستوي دخل واستهلاك هؤلاء النبلاء وعامة المواطنين. وعلي صعيد آخر نري أن التطور السياسي الديمقراطي لا يزال متأخراً في الدول الملكية بالخليج، فرغم أنه لا يزال يوجد برلمان لصياغة الدستور، في بعض الدول، فإن الملك والأمير والسلطان في أية دولة ملكية في الخليج يسيطر علي أهم السلطات السياسية في الدولة بغض النظر عن صياغة الدستور أو أنه لم يتم الشروع في صياغته، وبغض النظر عن من يشرف علي أعمال مجلس الوزراء سواء كان من أفراد العائلة المالكة أو غيرهم، وبغض النظر عن تأسيس برلمان أو أنه لا يزال تحت التأسيس. إن وجود سياسة الحكم الملكي في الشرق الأوسط يوضح علي الأقل من جانب واحد أن هناك طريقاً طويلاً أمام تحول الشرق الأوسط من مجتمع تقليدي إلي مجتمع معاصر. وفي ظل وجود تطور ضخم للقوة الإنتاجية في مجتمع الشرق الأوسط كانت حتمية المطالبة بإحداث تغييرات علي علاقات الإنتاج وتوجيه هجمات عنيفة علي مجتمع الشرق الأوسط تعتبر أيضاً من الأسباب الرئيسية للإضرابات طويلة الأمد للأوضاع في الشرق الأوسط.

ثانياً: اختلال توازن التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن نذكر أن منطقة الشرق الأوسط تتسم بمساحتها الواسعة وثرواتها المتباينة، وعلي هذا الأساس يتباين مستوى النمو في دول

المنطقة. ورغم أن دول الشرق الأوسط مارست بعض السياسات المتشابهة علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية، نذكر علي سبيل المثال السياسات المعنية بتنمية الاقتصاد القومي وسياسة التأمين والإصلاح الزراعي وتطبيق نظام الاقتصاد المخطط والاهتمام بتطوير الصناعة وغيرها من السياسات فإن الهياكل الاقتصادية للدول متباينة، كذلك الحال بالنسبة إلي أوضاع التنمية. فأولاً تعتمد الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة للنفط في الشرق الأوسط بدرجة كبيرة علي النفط، فإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي والسلع الصناعية البترولية يوجه بشكل أساسي إلي التصدير، كما تعتمد بشكل أساسي علي استيراد السلع الصناعية اليومية والحبوب الغذائية. وبالنسبة إلي الدول المنتجة للنفط فليدورها دخل ضخم من الدولارات الأمريكية النفطية، حيث تتدفق هذه الدولارات النفطية إلي الغرب أيضاً، لكن هذه الدول تقتصر إلي وجود الأيدي العاملة، لذلك نجدها في حاجة إلي استيرادها من الدول غير النفطية والمناطق الأخرى بالشرق الأوسط. والواقع أن مستوى النمو الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط مرتفع جداً، وبالتالي فإن معدل إجمالي الناتج القومي للفرد في هذه الدول يحتل الصفوف الأولى عالمياً. أما بالنسبة إلي اقتصاد الدول غير المنتجة للنفط فموجه بشكل أساسي إلي الأسواق المحلية، فصادرات هذه الدول ليست بكبيرة، كما ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية. والواقع أن النمو الاقتصادي في الدول غير النفطية متباطئ نسبياً نظراً لنقص التمويل والتكنولوجيا والافتقار إلي وجود صادرات ذات قوة تنافسية، فتعداد سكان هذه الدول في تزايد، كما أن معدل إجمالي الناتج القومي للفرد منخفض. فلاتزال السودان، وأفغانستان وغيرها من الدول غير النفطية تعتبر الزراعة التقليدية أهم القطاعات الاقتصادية بها، وهكذا نري أنه يصعب تقليص الفارق في التنمية الاقتصادية بين الدول النفطية وغير النفطية في خلال فترة قصيرة من الزمن.

ثانيًا: إن دول الشرق الأوسط سواء كانت نفطية أو غير نفطية أو غيرها من الدول الأخرى تواجه بعض القضايا العامة علي صعيد مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي، نذكر علي سبيل المثال أن الهيكل الاقتصادي الموجود في هذه الدول غير مناسب، ففي الوقت الذي كان فيه نمو بعض القطاعات الصناعية نموًا سريعًا كانت الزراعة متخلفة نسبيًا، كما أن النمو السكاني السريع كان عبئًا علي الاقتصاد والمجتمع. ورأينا أن النمو السريع الذي شهدته المدن ترتب عليه تركز السكان في المدن واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في طبقات المجتمع ووجود فارق كبير في الثروات والدخول، بالإضافة إلي تأثير النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط تأثيرًا كبيرًا بتغيرات الظروف الاقتصادية العالمية. وعلي مر التاريخ كانت للقومية العربية تقاليدھا التي تشجع علی العدالة الاجتماعية والثروة المتساوية، لكن تباين مستوى النمو في دول العالم العربي والفارق في الثروة وتباين الدخل أخذ يزداد خاصة أن الفارق في الدخل بين الدول النفطية وغير النفطية أثر بالفعل علي العلاقات بين الدول، فالسعودية والكويت وغيرهما من الدول النفطية تكدس ثروة ضخمة من الدولارات النفطية، حيث تستثمر هذه الدول الألاف من الدولارات الأمريكية في الغرب، لكن استثماراتھا في الدول العربية الشقيقة الفقيرة لا تتعدى سوي ٧% فقط من حجم استثماراتھا الأجنبية^(٤٦)، مما أثار استياء الكثير من الدول العربية، وقد أشتكى أحد علماء الاقتصاد في مصر قائلًا: إن دول الخليج التي لم يتعد عدد سكانھا عشرة ملايين شخص تودع ٤٦٢ مليار دولار أمريكي في بنوك الغرب، في الوقت الذي تخفق فيه الشعوب العربية التي يبلغ تعدادھا ١٩٠ مليون شخص بالديون^(٤٧). وفي هذا السياق نذكر أن طمع الرئيس العراقي صدام الذي نفذت موارده المالية أثناء الحرب التي دامت عدة سنوات في دولة الكويت الغنية يعتبر أحد الأسباب المهمة وراء أزمة غزو العراق للكويت في أغسطس عام

١٩٩٠، فقد بلغ حجم ديون العراق التي استدانته ٦٥ مليار دولار أمريكي بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، حيث اتهم صدام دول الخليج المنتجة للنفط بإفراطها في عملية استخراج النفط والضغط علي تخفيض أسعار النفط في السوق العالمي مما كبد العراق خسائر اقتصادية. والواقع أن المجازفة التي أقدم عليها صدام أثارت ردود أفعال متباينة في العالم العربي، فبعض الدول الفقيرة نسبياً مثل الأردن وفلسطين واليمن والسودان وموريتانيا وغيرها من الدول وقفت إلي جانب العراق بدرجات متفاوتة، حيث تعاطفوا معها، لكن دول الخليج الغنية المنتجة للنفط أصرت علي معارضة الغزو العراقي للكويت، أما بالنسبة إلي اليمن وفلسطين وتونس وغيرها من الدول التي يعمل الكثير من عمالها أعمالاً شاقة في دول الخليج فهي مستاءة بشدة من حياة الترف والبلذخ لنبلأ العائلة الحاكمة الأغنياء في تلك الدول الإماراتية. ويرى الكثير من العرب أن النفط يعتبر ثروة مشتركة للعرب لذلك ينبغي توظيفه في قضية تحرير القومية العربية. ورغم أن حرب الخليج انتهت سريعاً، فإن الخلافات بين الدول الفقيرة والغنية وبين الفقراء والأغنياء لا تعد خلافات تستطيع تسويتها في فترة بسيطة.

ثالثاً: ارتباط التطور الاقتصادي والاجتماعي بفوضى السياسة الإقليمية ارتباطاً معقداً. وفي هذا الشأن نذكر أن هناك علاقات متبادلة بين تطور اقتصاد المجتمع والتغيرات السياسية، فالنمو السريع للاقتصاد في ظل وجود السياسة التقليدية والمجتمع التقليدي أوجد مجموعة من الأغنياء الجدد الذين اندمجوا بشكل كامل في النظام القائم وتماشوا معه مطالبين بأن تجاري السلطة السياسية ومكانة المجتمع قوتهم الاقتصادية^(٤٨). والواقع أن تشجيع الدول ذات المجتمع الزراعي التقليدي والسياسة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط لحركة التحديث بكل قوة، وجه ضربة قاصمة إلي شكل النظام

المجتمعي القديم بصورة لا يمكن إغفالها، حيث وجدنا أن النمو الاقتصادي أنثري بعض الأشخاص ثراء سريعاً، لكنه لم تطرأ أية تغييرات اقتصادية علي المكانة الحالية للمجتمع. والحقيقة أنه عندما لا تتحقق تطلعات النمو الاقتصادي التي وعدت بها السلطة الحاكمة، فسيظهر الاستياء علي النظام السياسي القائم، مما يسفر عن حدوث خلافات جديدة، وبالتالي يسهل ظهور الفوضى السياسية. وفي هذا الشأن نذكر أن الاقتصاد التركي حقق نمواً سريعاً في الفترة ما بين الستينيات والثمانينيات، حيث زاد معدل إجمالي الناتج القومي للفرد بمقدار الضعفين، لكن في هذه الفترة بدأت طبقات المجتمع في تركيا صراعاً عنيفاً من أجل الاستيلاء علي السلطة السياسية، حيث اضطر الجيش في النهاية إلي التدخل في الشؤون السياسية لثلاث مرات. وعندما تلقى نظرة علي المجتمع التقليدي في إيران نرى أنه لم يستطع أن يجري أساساً مسيرة التحديث ومحاكاة الغرب اللتين تفتقا بسرعة علي الأراضي الإيرانية، بالإضافة إلي أن فشل العائلة المالكة للبهلوي والحكومة واستبدادهما أدى في النهاية إلي فشل الحكم الملكي. وهكذا نرى أن منطقة الشرق الأوسط تشبه تركيا وإيران والجزائر وغيرها من الدول التي أجرت تغييرات ضخمة علي الهيكل الاقتصادي التقليدي، حيث ظهرت في جميع هذه الدول مشكلة الازدواجية الاجتماعية أثناء مسيرة بناء الحداثة والإصلاح السياسي، فالمدن هي المنبع الأساسي لأسلوب حياة المجتمع الحديث ومفاهيم القيمة المعاصرة، لكننا لا نزال نشاهد أسلوب الحياة التقليدية ومفاهيم القيمة التقليدية في الريف علي نطاق واسع. فعلي هذا الأساس تشكلت مجموعتان كبيرتان متعارضتان علي الصعيد الاقتصادي والثقافي والسياسي، فعندما تجري إصلاحات سياسة واقتصادية أو تظهر الأخطاء تطور مجموعات المصالح المجتمعية من نفوذها بين طبقات المجتمع المتباينة مما يتمخض عنه ظهور فوضى اجتماعية وسياسية، خاصة أن

ظاهرة الفوضى والاضطرابات والانقلابات والفتنة الدينية في المجتمع وغيرها، والتي ظهرت في المجتمع العربي بالشرق الأوسط أثناء مسيرة التحديث هي الأكثر انتشاراً، حتي إن الدول المنتجة للنفط في الخليج ذات النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً ظهرت بها أيضاً أزمات سياسية وطنية خطيرة مثل أزمة الخليج وحرب الخليج. نذكر علي سبيل المثال أننا لا نستطيع أن نتغاضي عن العامل الاقتصادي الذي تسبب في استمرار اضطرابات الأوضاع في الجزائر في السنوات الأخيرة، فقد بلغت الديون الخارجية للجزائر سنة وعشرين مليار دولار أمريكي، وارتفعت نسبة التضخم لتصل إلي ٢٨%، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى ٢١%^(١)، حيث أدى تفاقم الأوضاع الاقتصادية إلي إثارة الأنشطة الأصولية الإسلامية المعارضة للحكومة في الجزائر بصورة كبيرة. والواقع أن التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط والفوضى السياسية أثبتت الاستنتاجات التالية ذكرها: إن الاضطرابات وعدم الاستقرار سببها بالضبط المجتمع الذي يشهد مرحلة التحديث، فالمجتمع التقليدي والحديث غير مسئولين عنها، إن مجتمع الشرق الأوسط يشهد الآن مرحلة انتقالية من كونه مجتمعاً تقليدياً إلى مجتمع معاصر، لذلك فإنه من الصعب أن نتجنب الظهور الدائم للفوضى السياسية المترتبة علي أسباب اقتصادية.

وخلاصة القول نذكر: أن اقتصاد المجتمعات في كثير من الدول شهد نمواً سريعاً حتي إنه وصف بأنه يقفز قفزات سريعة تتماشى مع التطور الاقتصادي والاجتماعي في دول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية خاصة مع الزيادة الحادة في دخل البترول، مما جعل مجتمع الشرق الأوسط يتحول سريعاً من كونه مجتمعاً رأسمالياً إلى مجتمع يسوده مجال الصناعة الحديثة، والواقع أن هذا التحول السريع أثار فوضى في الإيقاع الحركي

للمجتمع التقليدي القائم. ومن المعروف أنه قد مرت عدة مئات من السنين علي انتهاء المرحلة الانتقالية لمجتمعات الدول المتقدمة من كونها مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، ومن المحتمل أن انتهاء دول الشرق الأوسط من هذه التغيرات خلال فترة قصيرة نسبياً في المستقبل سيحدث حتماً علي وقوع الكثير من الخلافات بصورة كبيرة في ظل وجود التكنولوجيا العلمية الحديثة، ودفع الاقتصاد العالمي نحو التقدم السريع وتأثير النموذجي للدول الحديثة المتقدمة، مما يؤدي إلى وقوع اضطرابات في مجتمع الشرق الأوسط وعدم استقراره. ومع توغل ثقافة الغرب وجدنا الكثير من الشعوب خاصة التي تنتمي إلى الطبقات التحتية تفتقر إلى القدرة الكافية علي الصمود أمام التحول المجتمعي نحو الغرب، لدرجة أنها لم تستعد فكرياً لهذا الأمر، كما زادت حدة الخلافات بين الدول عندما انبثقت ظاهرة اختلال التوازن الاقتصادي وظاهرة العداء بين الأغنياء والفقراء وظاهرة التضخم المالي وظاهرة البطالة وظاهرة الديون وظاهرة اختلال توزيع الثروات وغيرها في منطقة الشرق الأوسط المعقدة بالتغيرات التاريخية، والتي تكثر بها الخصومات القومية والمتورطة في خلافات طائفية بصورة دائمة، فمن المؤكد أن الخلافات القومية والدينية والتاريخية ترتبط بصورة معقدة مع الخلافات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، مما جعل منطقة الشرق الأوسط دائماً في حالة من عدم الاستقرار والاضطراب. إن تحول منطقة الشرق الأوسط من حالة الفوضى إلى حالة من الاستقرار والمجتمع المنظم من الضروري أن يمر بفترة طويلة من الزمن أثناء التحول الاجتماعي الذي يحتاج إلى الاستقرار.

وأخيراً نذكر أن القضايا التي تناولناها في السابق تعتبر أهم القضايا المعنية بالمرحلة الانتقالية وحالة عدم الاستقرار والفوضى في مجتمع دول

الشرق الأوسط والمنطقة المعنية أيضا بحالة عدم الاستقرار والفوضى في أحد المجتمعات التي يمكن أن تحدث. ورغم أن تغيرات النمو المتلاحقة علي الصعيد الاقتصادي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية تحدد مدى التغيرات الإنمائية المتواصلة علي الصعيد السياسي، كما تحدد مدى طبيعة عدم استقرار المجتمع والفوضى السياسية في هذه الفترة، فإن مجتمع الشرق الأوسط سيخطو نحو استقرار جديد؛ تاركاً وراءه "الفوضى" في النهاية تماشيًا مع النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

الهوامش :

-
- (١) "السعودية"، دار نشر بجين، ١٩٧٣ ، ص ١٨١ .
- (٢) "دراسة إستراتيجية عن النمو الاقتصادى في دول الشرق الأوسط" دار نشر جامعة بكين، عام ١٩٨٧ ، ص ٥٠ .
- (٣) "دراسة القضايا الأفروآسيوية"، المجموعة الرابعة، دار نشر بكين داشيوه ، طبعة عام ١٩٨٥ ، ص ٣٢ .
- (٤) "إحصائيات المال العالمى" ، لصندوق النقد الدولى العدد الأول عام ١٩٨٢ .
- (٥) "اقتصاد العالم" الكتاب الثانى، تأليف المجموعة الاقتصادية العالمية، دار نشر رينمين، عام ١٩٨٣ ، ص ٢٠٨ .
- (٦) صحيفة "الأهرام" المصرية الصادرة في ١٤ أكتوبر عام ١٩٩٤ .
- (٧) "الكتاب السنوي للمعارف العالمية" لعام ١٩٩٣/١٩٩٤ ، دار نشر المعارف العالمية، ص ٢١٦ .
- (٨) "الكتاب السنوي للمعارف العالمية" لعام ١٩٩٣/١٩٩٤ ، دار نشر المعارف العالمية، ص ٢١٦ .
- (٩) نفس الهامش رقم ٧، ص ١٥٣ .
- (١٠) "الكتاب السنوى لإحصائيات عام ١٩٨٢" لمنطقة الدول المصدرة للنفط صفحة ١٣ .
- (١١) " مختارات عن اقتصاد الشرق الأوسط "، الصادرة في نوفمبر عام ١٩٨٣
- (١٢) "تقرير التنمية لعام ١٩٨٤" للبنك الدولى.
- (١٣) "تقرير التنمية لعام ١٩٨٣" للبنك الدولى.
- (١٤) "اقتصاد الدول الخمس بشمال أفريقيا" صفحة ٩٥ ، دار نشر الحدث، عام ١٩٨٧ .
- (١٥) الكاتب دجووى ليه. فنانج جوانغ مين "انفتاح الدول الأفروآسيوية علي الخارج" ، دار نشر شنغهاى واى يوجياو يو، عام ١٩٨٨ ، صفحة ١٩٤ .

- (١٦) "الكتاب السنوي لإحصائيات مصادر الطاقة العالمية" للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ و"مجلة أول أنجاز" الأمريكية ، العدد الأخير لعام ١٩٨٥.
- (١٧) "تقارير التنمية لعام ١٩٩١" للبنك الدولي.
- (١٨) "تقارير التنمية العالمية لعام ١٩٩٠" الصادرة عن الأمم المتحدة.
- (١٩) صحيفة "المعلومات الاقتصادية اليومية" الصينية ٣ مارس عام ١٩٩٠.
- (٢٠) "مختارات عن اقتصاد الشرق الأوسط" الصادرة في ٣٠ أغسطس عام ١٩٩٠.
- (٢١) صحيفة لوس أنجلوس تايمز "الأمريكية الصادرة في ١٤ يونيو عام ١٩٩٤.
- (٢٢) "نظرة عامة على إسرائيل" ، مركز الأخبار الإسرائيلي، عام ١٩٩٢ صفحة ١٨٠.
- (٢٣) نفس الهامش رقم ٢٢ صفحة ١٨٠.
- (٢٤) صحيفة رين مين الصينية الصادرة في ١٧ أغسطس عام ١٩٩٤.
- (٢٥) " الكتاب السنوي لشمال إفريقيا بالشرق الأوسط" لعام ١٩٨٩.
- (٢٦) "الكتاب السنوي للمعارف العالمية" دار نشر المعارف العالمية، طبعة عام ١٩٩١، ١٩٩٢، ص ١٦٦.
- (٢٧) مجلة "أفريقيا وغرب آسيا" وهي مجلة نصف شهرية، العدد السادس لعام ١٩٩٣، ص ١٠.
- (٢٨) "موسوعة كمبريدج لشمال أفريقيا بالشرق الأوسط" طبعة عام ١٩٨٨، ص ١١٨.
- (٢٩) "الكتاب السنوي للمعارف العالمية"، دار نشر المعارف العالمية، طبعة عام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ص ٤٠٠.
- (٣٠) "النظام السياسي للمجتمع في المرحلة الانتقالية" لشيانغ تنغ دون ، شركة الأسهم المحدودة للموضوعات الثقافية التثويرية بتايوان ، طبعة ١٩٨٣ عام ، ص ٦١.
- (٣١) "دليل الشرق الأوسط" للكاتب ليونينغ، دار نشر شعب نغ شيا طبعة ١٩٨٩، صفحة ١١٤.
- (٣٢) "مجموعة خرائط كمبريدج للشرق الأوسط بشمال أفريقيا" لدار نشر جامعة كمبريدج . عام ١٩٨٩، صفحة ٣١.
- (٣٣) "موجز عن الوطن" لمصر وتركيا وإيران عام ١٩٩٢، الصادر عن وكالة المعلومات لعلماء الاقتصاد في بريطانيا .
- (٣٤) "سكان العالم" لدار نشر جامعة الشعب الصينية، عام ١٩٨٣، صفحة ٣١٤.

- (٣٥) "تقرير التنمية لعام ١٩٨٦" الصادر عن البنك الدولي.
- (٣٦) "صحيفة التجارة العالمية" الصادرة في ١٦ يونيو عام ١٩٨٧.
- (٣٧) "صحيفة بكين" الصادرة في ١٢ يونيو عام ١٩٩٢.
- (٣٨) للكاتبة دجانغ جون شان ، "اقتصاد الشرق الأوسط في ظل التغييرات" ، دار نشر جامعة بكين، عام ١٩٩٢، ص ٢٤١ وص ٢٤٢.
- (٣٩) "التقرير السنوي لعام ١٩٩١ للبنك الدولي" ص ١٢٩.
- (٤٠) "اقتصاد الشرق الأوسط في ظل التغييرات" للكاتبة دجانغ جون شان، دار نشر جامعة بكين، عام ١٩٩٢، ص ٢٤١ و ص ٢٤٢.
- (٤١) مقتبس من "نظرة عامة على إسرائيل"، صفحة ١٩٩.
- (٤٢) "المجلة الفصلية للدراسات الفلسطينية" العدد الرابع لعام ١٩٩٢، ص ٩١.
- (٤٣) "مختارات عن اقتصاد الشرق الأوسط" الصادر في ١٥ فبراير عام ١٩٨٦.
- (٤٤) "مختارات عن اقتصاد الشرق الأوسط" الصادر في ١٥ فبراير عام ١٩٨٦.
- (٤٥) "أخبار الغاز والنفط العالمي" لوزارة النفط، العدد الثالث لعام ١٩٩١.
- (٤٦) "الحرب المندلعة في الخليج" لدار نشر شين خو، الصادرة في فبراير عام ١٩٩١، صفحة ٨.
- (٤٧) "صحيفة الأهرام" المصرية الصادرة في ٢١ يناير عام ١٩٩١.
- (٤٨) لشيانغ تنغ دون ، "النظام السياسي في الشرق الأوسط المتغير" شركة الأسهم المحدودة للموضوعات الثقافية التثويرية بتايوان، عام ١٩٨٣، ص ٤٣.
- (٤٩) "آسيا وغرب أفريقيا" جريدة نصف أسبوعية، الصادرة في ١٩٩٤ العدد السادس، ص ١٥.

الخاتمة

إن كتاب "رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط" يعتبر مشروع بحث علمي مهماً لمعهد العلوم الاجتماعية بالصين، حيث أشرف عليه وانغ جينغ ليه ، وكان اسم هذا المشروع في السابق هو "جنور الفوضى في الشرق الأوسط" . إن كاتبى مقالات هذا الكتاب هم علماء عملوا علي دراسة قضايا الشرق الأوسط لفترة طويلة من الزمن، كما سبق أن قام بعضهم إما بالتدريب أو العمل أو الدراسة في منطقة الشرق الأوسط ، لذلك نرى أن هذا الكتاب جامع للأعمال البحثية التى أجريت في فترة طويلة من الزمن، كما أنه نتاج لمعرفة شخصية لمنطقة الشرق الأوسط، حيث تم تأليف هذا الكتاب علي هذا الأساس المهم. والواقع أن هذا الكتاب يعتبر نتاج تنظيم المؤلف للأفكار المعرفية الخاصة بالأبحاث المعنية بقضايا الشرق الأوسط التى مر عليها العديد من السنوات. وفي السطور التالية نذكر مؤلفى مقالات هذا الكتاب ونقسم أبواب العمل فيما بينهم: المؤلف وانغ جنغ ليه، وكتب المقدمة والباب الأول إلى الباب الرابع للجزء الأول للكتاب، والباب الخامس إلى الباب الثامن للجزء الثانى للكتاب، والمؤلف يانغ لو بنغ، وكتب الباب التاسع للجزء الثالث للكتاب، والمؤلف جانغ شى جى، وكتب الباب العاشر للجزء الثالث للكتاب، والمؤلف يوقوه تشنغ، وكتب الباب الحادى عشر، والجزء الثالث للكتاب، ونذكر أن المؤلف وانغ جينغ ليه هو المسئول عن تعديل الكتاب بالكامل ومراجعته مراجعة نهائية.

والواقع أن نشر هذا الكتاب حظى باهتمام هيئة الأبحاث العلمية بمعهد العلوم الاجتماعية في الصين، ومعهد بحوث غرب آسيا وأفريقيا، ودار نشر المعارف العالمية ومساعدتهم، فالباحث ليو دينغ بمعهد بحوث غرب آسيا وأفريقيا، شارك في العديد من الندوات الخاصة بإعادة النظر في الخطوط العريضة لمقالات الكتاب، حيث لعب دوراً مهماً بصدد الانتهاء من الكتاب. كما قدم كل من آن وي خوا وتشن جونغ يوان بي، وتشين منغ وتشنغ تسونغ ده و تان شه دجونغ وشوه شيانغ تشون ودجا وجوه دجونغ ودجانغ جون يان، وغيرهم من الخبراء والعلماء آراءهم القيمة ، ونحن نعرب عن جزيل شكرنا لهم.

ديسمبر عام ١٩٩٥

المحرر فى سطور:

واتغ جينغ ليه:

ولد فى شهر مايو عام ١٩٥٣، وهو من قومية هان، ويعتبر أحد أشهر الخبراء بقضايا الشرق الأوسط، حيث قام بدراسة قضايا الشرق الأوسط منذ نهاية السبعينيات، واستكمل دراسته بالعديد من الجامعات منها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة، فى الفترة ما بين علم ١٩٨٣، وعام ١٩٨٤، ومن أشهر مؤلفاته " الفكر المياسى فى الشرق الأوسط المعاصر " و"الشرق الأوسط فى مواجهة القرن العشرين " و"نظرة على الصراع الأمريكى العراقى " و" الحرب والسلام ، تسوية الصراع العربى الإسرائيلى " و"عرفات" و" القضية العراقية والعلاقات الدولية"، "الشرق الأوسط بعد حرب الخليج"، و" رجل الساعة فى أفريقيا " وغيرها من المؤلفات.

المشاركون فى سطور:

١ - يوجوه تشنغ:

ولد عام ١٩٦٤، وهو باحث مساعد بمكتب دراسات الشرق الأوسط وتخرج من معهد البحوث التابع لكلية العلوم الاجتماعية بالصين قسم إفريقيا وغرب آسيا وحصل على درجة الماجستير. وهو مهتم بدراسة قضايا الصراع العربى الإسرائيلى ومن أعماله "هل استعدت إسرائيل جيداً للسلام".

٢ - يانغ لوبنغ:

ولد عام ١٩٥٤، تخرج من معهد اللغات ببيكين قسم اللغة العربية، يعمل مساعد باحث بمكتب دراسات الشرق الأوسط، ويتعلق عمله بسياسة الشرق الأوسط.

٣ - جاتع شه جه:

يبلغ من العمر السبعين عاماً، من أعماله التى شارك فى تأليفها "تاريخ العلاقات الأمريكية الشرق أوسطية" و "تاريخ العلاقات السوفيتية الشرق أوسطية" و "تاريخ العلاقات الروسية الشرق أوسطية".

المترجمة فى سطور:

أمنية عز الدين محمد الزيدى

ليسانس كلية الألسن جامعة عين شمس، قسم اللغة الصينية عام

٢٠٠٠.

دبلوم الترجمة التحريرية عام ٢٠٠٢، ومعادلة الدبلومة بدرجة

الماجستير عام ٢٠٠٧.

الوظيفة : مترجمة لغة صينية.

البريد الإلكتروني: omniaezzeeldin20011@yahoo.com

O_ezz@yahoo.com

المراجع اللغوى : وجيه فاروق

الإشراف الفنى : حسن كامل